

## كتاب بركاب الآثار الواددة عكى الأولين والمتأخرين الأخيرار

تأليث العَالِم السييمهنابن خلفان بن محتّدالبوسعيري

الجزءالاول

بحقيق عبدالحفيظ شلبى

1912 - 212.2

## بمنهم القدالومن ارجهم

قال الطالب لتأليف هذا الكتاب من مؤلفه ، والراغب في تصنيفه من مصنفه ، إن هذه الديباجة المصدرة ، بأوله إلى قوله : أما بعد ، ليست عن موالف الكتاب وإنما هي من إنشاء بعض فصحاء أهل العصر ، وهو الشيخ الأخ شيان بن ناصر بن خلف المعولى ، بعد ما طلب منه ذلك إجابة لداعيه ، ورعاية لحق مراعيه ، فيما أراد منه ، لأن ديباجة المؤلف وإن كانت ألفاظها مستقيمة ، صحيحة غير سقيمة ، بل أعجبنا تصدير هذه الديباجة بالكتاب استحباباً واختياراً لها على غبرها ، وذلك لحسن وضعها ، وشرف معانبها ، وفصاحة لفظها مع قوة مبانبها . وهي هذه : الحمد لله الذي جلا دياجبر الحهل بلوامع أنوار مطالع شموس شرائع الإسلام ، وجلا أخبار أسفارها بقلائد درر محار أفكار خواطر الأعلام ، وأشعل شموع(١) معارف حقائق دقائقها بقناديل ثواقب عقول ذوى الأحلام ، وفجر ينابيع تجانى معانى مبانها من صفا صفاء قلوب صفوته من الأنام ، فتعللوا نسيم أنوار جسيم محض اليقين ، المطهر من أنجاس أخباث(٢) الشَّكُوكُ والآثام ، وتظللوا بأفياء أشجار مشاهدة عجائب أسرار ملكوت السموات والأرض ، بأبصار بصائر الأفكار (٣)، وخواطر الأوهام، وغسلوا من خضم الحضوع، وهموم الدموع ، دون قبائح الإجرام . أحمده على ما سقانا من رحيق سلوك محبته ، مختوماً بمسك النسك على مرور الدهور والأعوام ، حمدا إستنزل من ديم الوقار للملك الحبار من سماء الدوام ، وأشهد أن لا إله لاالله وحده لاشريك له ، ذو العظمة والسلطان ، شهادة أرفل بها في

<sup>(</sup>١) في الأصل: «مشاميع » خطا.

<sup>(</sup>٢) في الأصل . « اخباس » تحريف .

<sup>(</sup>٣) في الأصل : « الاكار » خمأ في النقل .

مطارف رفاف الرقة (١) والرضوان ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أرسله وحرائر (٢) شياطين الضلالة تتخطف الناس في كل مكان ، وعساكر سلاطين البطالة تجوس خلال ديار الحق بالبغى والعدوان ، فرجمها (٣) بلوامع مصابيح صراح دلائل إعجاز القرآن ، وهزمها بشوارع أسينة السنة ، وصفاح (٤) صدق الرسالة الواضحة البرهان ، حتى خطبت أعلام عقائد دين الإسلام على منابر الكلام . وثبتت أعلام قواعد معالم الحلال والحرام ، يثبات قلوب ذوى الأفضال . صلى الله عليه ، صلاة يريح هفاف نسيمها قضبان بان (٥) الدوام ، ويطفح رحاق جسيمها بجواهر الإجلال والإكرام ، وعلى بان (٥) الدوام ، ويطفح رحاق جسيمها بجواهر الإجلال والإكرام ، وعلى الله وأصحابه البررة الكرام إلى تمت الديباجة المشار إليها . وهذا أول كلام المؤلف :

أما بعد فقد سألنى من لا يسعنى مخالفته ، وأفضل ما نلت موالفته (٦) أخى فى ذات المنتان (٧) ، وسيدى مهنا بن خلفان بن محمد البوسعيدى أن أصنف له كذاباً : مرتباً مبوباً أبواباً ، من جوابات الفقهاء المتقدمين ، والأشياخ المتأخرين ، محتوى عن ما يسره الله من علوم الشرع ، متضمناً لما شاء من الأصل والفرع ؛ فقد سأل رحمه الله من ليس لذلك أهلا ، فكان الترك منى لذلك أولى ، بل قد تقدم القول منى مخالفته لى لاتسع ، فاستحسنت ما أراده ومن عقله اخترع ، فأجبته إلى ما دعا ، وصرت لمقاله مستمعاً ، ما أراده ومن عقله الخرع ، فأجبته إلى ما دعا ، وصرت لمقاله مستمعاً ، وكنت على تصنيفه بالله مستعيناً ، فكان لى على ذلك معيناً ، فجاء محمد الله

<sup>(</sup>١) ألرفه : لين العيش والرغد . وفي الأصل : « الراقه » و لا معني لها .

<sup>(</sup>٢) الحراثر : جمع حرة (شاذ) ولعله لا يقصد إناث الشياطين .

<sup>(</sup>٣) في الأصل : « فرحمها » بالحاء المهملة . تصحيف ,

<sup>(</sup>٤) الصفاح : جمع صفح ( بسكون الفاء ) و هو من الوجه و السيف : عرضه .

<sup>(</sup>٥) البان : شجر سبط القوام لين ، ورقه كورق الصفصاف . الواحدة : بانه .

<sup>(</sup>٦) في الأصل: ﴿ مَا نَلْتُهُ مَا لَقْتُهُ ﴾ .

<sup>(</sup>٧) المنان: من الأسماء الحسني .

كتاباً مفيداً ، والباطل عن قارئه بعيداً(١) ، وسيته : ﴿ كتاب لباب الآثار الواردة على الأولين والمتأخرين الأخيار» ، والحمد لله الذي من على بتصنيفه وأعانني على جمعه وتأليفه ـ وهو كما شاء وأراد ـ مبرأ من كل عيب وفساد ، لا يعاب إلا بما في سوقه من الكساد ، في زماننا هذا من كثرة العباد ، لأن العلم ليس له طالب ، نولا مسارع إليه ولا فيه راغب ، والعلماء به قد ذهبوا ، وأهله في جمع الحطام رغبوا ،جهلا منهم وعمى أن أرزاقهم فى السهاء ، بعد أن أخبرهم بذلك الخالق ، وأقسم إلهم سبحانه من رازق ؛ ﴿ فَتَرَكُوا العلم لذلك ، وتورطوا في المهالك ، ولعمرى إن من أعطى العلم فلا يضر، ما فاته من الدنيا ، ومن حرم العلم فلا خير فيه ؛ ولوكان من أجل الأغنياء ، فألزمت نفسي أن أكون له مِصْنَفًا ، حتى صرت له موَّلْفًا ، طمعاً منى فى إحياء العلم ، وإيضاحاً لمن هو مثلي كليل الفهم(٢) ، فمن قرأه أو قرئ عليه وشام (٣) به زللا ، فليبسط العذر ويسد الخللا ، ويصلح منه المعاب ، ليستلذ بما طاب ، فإنى لا آمن على نفسي من التحريف ، والغلط والتبصحيف ، لقلة علمي ، وركاكة فهمي ؛ وإلى الله أستغفر وأتوب ؛من كل إثم وحرب؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم . وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى الكريم ، وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والتسليم .

<sup>(</sup>١) في الأصل: و مبيدا ،

<sup>(</sup>٢) من تواضع العالم .

<sup>(</sup>٣) شام : يويد رأى ووجد .

## البابُ الأولُ

## فىطلب العلم وفضله

وفى مدح طالبه ، وفى الفتيا وقبولها ، وفى ضهان المفتى ، ومن برفع عنه الخطأ ومن لا يرفع ، وما أشبه ذلك :

قال الله تعالى فى كتابه « وَلَهَدُ آتَيْسَا دَ اوُد وسلّيَهْمَانَ علْهُمَاهُ(١) الآية . وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم : «وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعَلَّمُ » الآية (٢) وقال تعالى : « يُوْ تَى (٣) الْحَكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُوْ تَ اللهِ اللهِ عَبادة والبحث عنه جهاد ، وتعليمه لمن العلم فإن تعليمه لله خشية ، وطلبه عبادة والبحث عنه جهاد ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، وبذله لأهله قرية ، لأنه معالم الحلال والحرام ، وهو منار سبيل الحنة ، والأنيس فى الوحدة ، والصاحب فى الغربة . بالعلم يعرف الله ويوحده ، وبه يطاع ويعبد ، وهو إمام والعمل تابعه ، يلهمه الله السعداء ويحرمه الأشقياء . وعنه عليه السلام : فضل العلم أحب إلى الله من فضل العبادة ، وخير دينكم الورع ، ومن لم يتعلم العلم عذبه الله على الخيل . وما عند الله شيء أفضل من العلم والفقه ، و لفقيه ، و احدٌ أشد على الشيطان من ألف عابد. والعلم كله القرآن . وهو الأصل والتنزيل ، وما بعده من العلم تفسر له وتأويل . وقيل : كفى بالعلم شرفاً ، أن كل واحد يبرأ مدعيه ، و إن لم يكن من أهله . وكفى بالحهل حزناً أن كل واحد يبرأ

<sup>(</sup>١) الآية ١٥ من سورة النمل.

<sup>(</sup>٢) الآية ١١٣ من سورة النساء.

<sup>· (</sup>٣) في الأصل : «يؤت ، خطأ .

<sup>(</sup>٤) الآية ٢٦٩ من سيررة البقرة .

منه (١) و إن كان به موسوماً (٢) . ولبس شئ أعز من العلم . الملوك حكام على الناس، والعلم حاكم على الملوك . وقيل لبعض الحكماء: لم لا مجتمع العلم والمال ؟ فقال اءز الكمال . وقيل إنسلمان بن داود عليه السلام ، تُخيَّر بين العلم والمال ؛ فاختار العلم — فأعطاه الله العلم والملك والمال ، باختياره العلم . وقيل : إن أعمال البركلها عند الجهاد في سبيل الله ، عند الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كتفلة (٣) في بحر . والعلماء ورثة الأنبياء ، ومُلْمَح الأرض ومصابيح الدنيا ، وهم الأردلاء عند العمى ، والمشهورون في الأرض والسياء ؛ لأنهم الأئمة وربانيو (٤) الأمة ، والعلماء بالله والسنة ، وقواد الناس إلى الجنة . وقيل مداد العلماء يوازن دم الشهداء يوم القيامة . وقيل: من لم يحزن على موت العالم فهو منافق ، ولا مصيبة كموت العالم . وإذا مات العالم بكت الديهاوات وسكانها سبعين يوماً ، وما من مؤمن يحزن لموت العالم إلا كتب الله له أجر ألف عالم وألف شهيد(٥) . وعنه عليه بهااسلام : « من مشى خطوتين فى طلب العلم أو جلس فى حلقا العلم قدر فُوَاق (٦) ناقة ، فقد وجبت له الحنة ، ومن حقر العالم فقد حقرْنی ، ومنحقر نی فقد وجبت له النار » . وعنهعلیهالسلام: « اطلبوا العلم ولو بالصين » . وتعليم أاعلم فريضة على كلءالم. وقال : « تعلموا العلم قبلُ أَن يُرفع». ورفعه ذهاب أهله. وقيل : اغْدُ (٧) عالماً أو متعلماً أو مستمعاً

<sup>(</sup>١) فى الأصل : «كل أحد يبر منه » والصواب ما أثبتناه ويستقيم المعنى به .

 <sup>(</sup>٢) فى الأصل : « مرسما » تحريف

<sup>(</sup>٣) تغلة : بصقة .

<sup>(</sup>٤) في الأصل : « ربانيون » خطأ نحوى.

 <sup>(</sup>٥) فى الأصل : «كتب الله له ألف عالم وأنف عالم وشهيد» والصواب ما أثبتناه .

 <sup>(</sup>٦) فواف الناتة : ما بين الحلبتين من الوقت . وقيل : ما بين فتح يه الحالب وقبضها
 على الضرع والمحى الأول أنسب .

<sup>(</sup>٧) الله : أى الطلق . وربما استعمل الفعل (غلتا ) بمعيه ( صار )فرفع المُبتدأ وأنصب

ولا تكن الرابع فتهلك ، وقيل : أوحى الله إلى داود عليه السلام : اتخذ نعلين من حديد وعصا من حديد ، واطلب العلم حتى تنكسر العصا وتنخر قالنعلان . وقيل: لوكان الذي يُعلِّم الدين في مشرق الأرض، والذي يتعلمه فى مغرب الأرض ؛ لكان عليه أنْ يخرج إليه ويتعلم منه دينه الذى يتعبد (١) الله أبه أبه أولو حبا على بطنه . أوعنه عليه السلام : • من مشى فى تعليم العلم كتب الله له بكل خطوة عبادة ألف سنة ، قائماً ليلها ، صائماً بهارها . وإن لطالب العلم شجرة إنى الحنة أصلها من المسك ، وأغصانها من اللؤلؤ ، وعودها من الياقوت ، وورقها من النور ، وثمرها من الحور ، تنبت كل يرم من الحور العين سبعين مرة » كل ذلك لطالب } العلم . والعالم أكبر من الفقيه ، والفقيه اسم مدح ، ولا يستحقه إلا من كان به عاملاً . وقيل : أراد زيد بن ثابت الركوب فأخذ ابن عباس بركابه وقال : هكذا أمرنا أن نفعل بعلمائنا ، فأخذ ﴿ زِيد بيده وقبلها ، وقال : هكذا أمرنا أن نفعل بأهل بيت نبينا عليه السلام إ. ومثل جليس الصدق كحامل الطيب إن لم يصبك منه أصابك عرفه . ومثل جليس السوء مثل كير الحداد إن لم يصبك شرره أصابك دخانه . وعنه عليه السلام : و جلوس ساعة مع العلماء أحب إلى الله من عبادة ألف سنة |، لا يعصى الله تعالى فيها طرفة عين » . والنظر إلى العالم أحب إلى الله من عبادة ألف سنة ، واعتكافسنة في بيت اللهالحرام . وزيارة العلماءأحب إلىاللهمن سبعين حجة مقبولة . والعالم يسأل مسألة الحاهل ويحفظ حفظ العاقل . وقيل : من تشجع بعلم كمن تورع به . والله أعلم .

مسألة : سئل أبو سعيد عن الجهاد على العيال وطلب الحلال أفضل ، أو التعليم أفضل ؟ قال : عندى(٢) إذا كان طلب المعاش فريضة وطلب العلم فضيلة فالفرض أولى من الفضيلة . وإذا صحللعبد قوت يومه مما عله

<sup>(</sup>١) في الأصل : وتعبده ".

<sup>(</sup>٢) في الأصل: ﴿ معي الرَّكْتِينَ أَمَا استعمل المؤلف هذه الكلمة .

ذلك فضيلة . إذا كان يدر عليه دررا ولو يوم بيوم . والله أعلم .

مسألة: وعن رجل معه معرفة فتلقى ضعفاء المسلمين أوالقراء أوالأعفاء فيلقى عليهم المسألة فى التوحيد أو فى أصول الدين فتغلطوا فى جوابهم له أو يخبرون فلا بجيبون بشىء، ويسألونه عن الجواب فى ذلك فلا بجيبهم، هل يسعه هذا ؟ قال : لا يسعه أن يكون عونا للشيطان على المسلمين لأنه إذا سأل من لا يعرف عما هو عارف فطالبه المسئول بالجواب للاستفادة فلم يجبه فقد ظامد لأنه قبل لا يمنع الحكمة أهلها فيظلمهم. وقبل : ثلاثة لا مجابون : العانت ، والمتعنت، وطالب الرخصة قبل أن يقع فيها . والله أعلم.

مسألة : وعن رجل ينسخ كتابا بزيد من عنده شيئا لم يكن فى الكتاب، يزيد فى كتابه على العمد ، ما حاله ؟ قال : إذا زاد شيئا تجوز له زيادته على غير الإضافة منه إلى صاحب الكتاب ، فلا بأس عليه أن كتب الصواب . وكذلك إن أثبت فى الكتاب أن الزيادة من غير الكتاب وكان ذلك من الصواب فلا بأس . وأما إن كان غير صواب فلا بجوز ، وإن نسخ أحد من ذلك الكتاب وكانت الزيادة باطلا ، وكان من الباطل الذى يعمل به فى الدين والحلال والحرام ، وخفت عليه أن يكون عليه إعلامهم إن قدر ، وإن كان نما لا يستعمل فى أصول الدين ولا يثبت به باطل ، ولا يبطل به حق ، فأرجو أن التوبة بجزيه . والله أعلم .

مسألة: وقيل إن الإحماع من أهل كل زمان من المسلمين إجماع إذا كانوا أهل رأى والاختلاف اختلاف . وكذلك إن قال ولو كان رجل واحد سبق على قول وكان عالم أهل زمانه كان حكم قد سبق على الإجماع وكان على من خلف اتباع على ذلك . وكذلك إن قال ولم ينازعه العلماء في عصره وسلموا لد ذلك إجماعا أيضا . والله أعلم .

مسأنة : وأصول الدّينما جاء فيه حكم من كتاب الله أو من السنة ، أو من إجماع المهتدن من الأمةِ ، فإذا كان القول من العالم بأحد هؤلاء أو بما يشبه ذلك ، رما هو مثله ، فلا يجوز لغيره أن يقول بخلافه ، وهو الصادق على جميع ما قال بخلافه ، وهو الصادق ولوكان ، مخا فوه جميع أهل الأرض فهم الكاذبون فى الدين ، وإنما الرأى فيما ليس فيه كتاب ولا سنة فاجهاد الحاكم فيما أراد الله على القياس ، والسنة من نبى الله عليه السلام ، والآثار من السالفين فى الأشباه والأمثال ، لأنه أحق ما أخذ . وقيل : لا تقاس الأصول بعضها ببعض به الكتاب والسنة والآثار عمن مضى من الفقهاء مما خالف هذا اجتهده القدضى جهده . والله أعلم .

إمسألة: وقيل: لا تقاس الأصول بعضها ببعض ، والأصول ما جاء نى الكتاب والسنة والإجماع ، ويقاس ما لم يأت فى الأصول على الأصول ، و لأصول مسلمة على ما جاءت . وما أشبه الأصول، وما لم يشبه الأصول، قيس على الأصل ، والله أعلم .

مسألة : والإجماع حجة لا تجوز مخالفتها ، وكل من خالف الحُرجة فهو محجوج (١) . فن شهدت له حجة الله أنه محق، فهو في الظاهر في دين الله محق . ومن شهدت اه أما مبطل فهو بظاهر دين الله مبطل ، ولو كانت الحجة خانت الله في سريرتها، وحاشاحجة الله من ذلك . ولكن لا تقلد من الأمور ما غاب عنا صحنه ، ولا نتع طي علم الغيب كذلك .

ومن الحجة في الإجماع قوله تعالى الوّكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ الْمُهُ وَسَطاً لِلَّهُ جَعَلْنَاكُمْ الْمُهَا وَسَطاً لِلَّهُ كُدُونَ الرَّسُولُ عَلَمَيْكُمُ وَسَطاً لِلَّةَ كُونَ الرَّسُولُ عَلَمَيْكُمُ مَ شَهِيدًا له (٢). فقد جعلهم الله شهداء على الناس كشهادة الرسول عليه السلام. ومن السنة قوله عليه السلام: « لا تجتمع أمتى على ضلال » . والله أعلم.

<sup>(</sup>١) محجوج : مثلوب بالحجة .

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة من الآية ١٤٣

مسألة : قال أكثر أهل العلم : إن أهل العصر إذا انقر ضوا(١) على الذي أجمعوا عليه كان ذلك شرطا(٣) مع صحة الإجماع . وقال بعضهم إذا وقع الإجماع مرة صار حجة وإن لم ينقرض أهل العصر عليه . وقال بعضهم : الأصح معنا أن الإجماع لا يشعر إلا بانقراض أهل العصر عليه لأنا وجدنا بعض الصحابة كان على قول ثم رجع عنه . ألا ترى عليا كان مطابقًا لعمر بن الحطاب رضي الله عنه في أيامه على تحريم بيع أمهات الأولاد، ثم رأى جواز بيعهن أيام خلافته ؟ وأن أبا بكر رضى الله عنه ساوى بين الناس في العطاء ولم يكن له مخالف ؟ ثم فاضل عمر بن الخطاب رضي الله عنه بينهم في العطاء ؟ ثم سوى بينهم علَّى بن أبي طالب ؟ ولو كان الإجماع قد ثبث لكان على وغيره قد خالفوا الإجماع ،وهذا لا مجوز عليهم . والله أعلم . وقيل الأصل . ما عرف به حكم غيره والفرع ما عرف حكمه بغيره . والواجب على من أراد التفقه أن يعرف أصول الفقه وأمهاته ، ليكون بناوء على أصول صحيحة ، ليجعل كل حكم في موضعه و يجريه على سنته ، وليستدل على ذلك بالأدلة الصحيحة ، والاحتجاجات الواضحة ولا يسمى العلة دليلا ولا الدليل علة ، ولا الحجة علة . وليفرق بن معانى ذلك ليعلم حكم افتراق المفترق واتفاق المتفق . ويقال ما جاء في الكتاب فريضة ، وما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة ، وما جاء عن الأعمة أثر وأحكام . الشريعة كلها مأخو ذة من طريق واحد ، وهو تكتاب رب العالمان والله أعلم .

مسألة: وإذا وقع الحدث فلم يجمع العلماءعلى صواب هذا الحدث ولاعلى خطئه واختلفوا فأجمع أحد (٣) على حقه ، وأجمع آخرون على باطله ، كان هذا الإجماع هو الاختلاف بعينه . وكيف يكون مجتمعا عليه مختلفا فيه ، لأنه ليس لأحد أن يحكم فيه بالاختلاف في موضع الإجماع ،

 <sup>(</sup>١) فى اللغة : انقرض القوم : درجواكلهم ولم يبق منهم أحد. وقدكروالمؤلف هذا اللفظ
 ف غير معناه .

 <sup>(</sup>٢) فى الأصل : «شرط ٥ خطأ نحوى .

<sup>(</sup>٣) رأى الواحد لا يكون إجماعا .

ولا بالإجماع في موضع الاختلاف. وإذا كان الحدث مما جاء فيه الاختلاف بولاية فاعله والبراءة منه والوقوف عنه ، فأجمع العلماء المشاهدون لذلك الحدث على ولاية محدثه أو البراءة منه أو الوقوف عنه أو المرجماع منهم مزيلا لحكم فيه من الاحمال والاختلاف ، لأنه قد بجوز لأن يكونوا قد أخذوا كلهم بقول من أفاويل المسلمين ،إذ ذلك كله جائز من الولاية والبراءة والوقوف ،ولكنهم لوأجمعوا على باطل المحدث والإنكار عليه أو صوابه وحكموا بذلك ،في حين مايكونون حكاما عليه وفيه لم يجز لهم ولا لغيرهم أن بنقضوا ذلك الحكم الذي قد ثبت منهم ، لأن ذلك حجة لمن اتبعه محكوم بالصواب في اتباعه فن ادعى نقضه كان مدعيا. وهكذا الحجج إذا ثبت لم يجز تحويلها عن موضعها إلا محجج مثلها، تنقضها حيث بحوز ذلك والله أعلم .

مسألة: قال أبوسعيد إن العالم المحق حجة الله فيا أفتى به من دين الله، وليس لأحد أن يجهل حجة الله إذا قامت عليه، وإن لم يكن العالم الواحد حجة فالإثنان ليسا(١) بحجة، وكذلك الأربعة وكذلك الجماعة إلى مالا يحصى، لأن العالمين إذا اختلفا في الدبن لم يكونا جميعا سالمين محقين، ولا يمكن ولا يحتمل في العقول إلا أن يكون أحدهما كاذبا على الله، و يمكن أن يكونا جميعاً كاذبين أو أحدهما، ولا يمكن أن يكوناجميعا صادقين. والله أعلم ,

مسألة : ومنه أن قول الواحد من علماء المسلمين فيها أفتى به ألم من الدين حجة في أكثر القول ، والواحد في الفتيا يقوم مقام الاثنين ، وإذا قام مقام الأربعين ومقام مائة ألف أو يزيدون. وإذا قام مقام ذلك قام مقام أهل الأرض كلهم ، وكان هو الحجة عليهم إذا كان الحق في يده من الدين ، ولم يكن لأحد عليه حجة في الدين من جميع العالمين ، ولولا ذلك ما كانت الحجة من الله تقوم وينقطع فيها عذر

<sup>(</sup>١) في الأصل ، ايس ١٠ .

الشك فيها بالرسول الواحد إلى أهل الأرض ، ولو اعتل معتل برسالة هارون مع موسى عليهما (۱) السلام ما كان لهذلك حيجة ،إنما سأل موسى ربه أن يرسل معه أخاه هارون وزيرا . وكان موسى هو الرسول والحيجة عليهم . وقد كان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين والمرسلين وناسخا لحميع شرائعهم . وكان واحدا أرسله إلى الحن والإنس كافة ، فقامت به الحيجة على جميعهم ، والله أعلم .

مسألة : ومنه، وإذا أفتى العالم بشيء يعلم الأصل فيه فزلت لسانه في فتياه فخالف الحق ، إنه لايسع المفي أن يعمل بما أفتاه من الباطل ، ولو لم يعلم أنه باطل. فإن مات على ذلك الباطل الذي يخالف فيه الأصل هلك ، ولا إثم على العالم . وأما إذا كان المفتى لايعر ف الأصل فتحرى فى فتياه الصواب وأنتى فخالف الكتاب والسنة والإجماع ، فالمفتى والمفتى هالكان . إن وافق قولا من أقاريل المسلمين بما يجوز فيه الرأى ؛ فالمفتى سالم إذا وافق الحق ،وأما المفتى ففه اختلاف ،فبعضعذره لأنه وانق الحنى، وبعض رآه آثما إذا تكلم بغير علم ، لقوله تعالى : «وَأَنْ تَقَدُولُواْعَلَى ۖ الله مالاً تَعَلَمُونَ ، (٢) قلت فإن عمل هذا المفي بما أفتاه هذا العالم على هذا ، ولم يزل يعمل بما يفتى ومعتقد السؤال عما يلزمه حتى مات من غير أن يصيب الحق ، هل ير اه هااكما ؟ قال ب معى إذا كان يعلى عا يفتى من غبر قصد منه إلى ركوب الباطل إلا لسبب الفتيا والظن إنه كذلك وهو معتقد السوال عما يلزمه فلا أقول إنه هالك . قلت فإن حسن في عقله خلاف مايفتي به هو الحق أقرب إلا أنه باطرفي الأصل، هل عليه أن يعمل بما حسن في عقله ويدع الفتيا ؟ قال ليس له أن يعمل بالباطل على حال من حجة عقل ، ولا قول معبر . والله أعلم .

مسألة: فسمن يجد مسألة في الأثر :حلال أو حرام ، أو أمر أو شمى ، أو توحيد ، فأوجها عقله وقبيلها : هل له أن يعمل (٣) بها ؟ . قال :

<sup>(</sup>١) في الأصل : « عليهم »

<sup>(</sup>٢) من الأية ١٦٩ من سورة البقرة :

 <sup>(</sup>٣) في الأصل : « هل أن يعمل » .

لا بجوز حبى يعرف جواز ذلك، وإن فعل على غير معرفة . إن و افق المباح كان آثما ، وإن و افق المحظور كان هالكا . والله أعلم .

مسألة : عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم السمولى : هل بجوز للرجل أن يأخذ بجميع ما بجده في الكتب ؟ قال : فيه اختلاف. فأقول لا يجرز الا لمن عرف عدله ، وقول : بجوز ولو لم يعرف عدل المسألة . وقول " إذا وجد المسألة في ثلاثة أماكن ، والله أعلم .

مسألة : وأما ضمان الفتى إذا خالف الحق الذى لا يعذر فيه أمن عالم أو ضعيف فأصاب شيئا من إتلاف مال ، أو شئ مما يتعلق على من فعل ذلك الضمان بإتلافه ، فليس فى ذلك على العالم ضمان فى خطئه الذى كان بعذر به . وأما الحاهل إذا أوتى بما يخالف الحق مما بجوز فى الرأى ، وهو غالف الأحكام الدين فقال فيه بجهله. فهو ظالم آئم بقوله ، مخلاف الحق بجهل أو بعلم ، ولا أعلم عليه بعد التوبة ضمانا، لأنه ليس من أهل الأدلة على الحق . وإن قال بجهله قصدا منه إلى الحق ، فوافق الحق في دين أو رأى فيا بسع فيه الرأى ؛ فهو سالم ولا إثم عليه . وبعض قال : لا توبة عليه إذا وافق الحق إذا كان قصده إليه على ما يرجو، واختلاف المسلمين فى الرأى رحمة ، واختلافهم فى الدين بلاء و نقمة . والله أعلم .

مسألة: قال أبو سعيد: لا يجوز التقليد فى الفتيا للمستفى ولا المحكوم له بمخالفة، ذلك إذا علم أصل الأمر الذى أفى به وحكم وحل له به ولوجهل مخالفته للحق، ودلك باطل لا بجوز فى الدين بعلم و لا بجهل برأى ولا بدبن، ولا يجوز اعتقاد التقليد فيه، و إنما يكون اعتقاد القائل لشى عمن الفنيا إنه متم فى جميع ذلك، ما علم منه أوجهل، كتاب الله وسنة رسوله و إجماع الأحة. والله أعلم.

مسألة: عن الشيخ ناصر بن خميس رحمه الله : إذا إسألت الفقيه المشهور بالعلم في عصر عن مسألة، فأفتاني فيها بقول، وعملت به على وجه الإتباع لاالتقليد ، ولا أدرى ما أفتاني به أحق أم باطل، وكنت دانيا لله في الحملة بالسوال أو بالتوبة من جميع ما خالفت فيه الحق و مت على هذا ، ما حالى لا قال : إذا لم يكن في فتياه خارجا عن الكتاب والسنة

والإجماع فلا تموت هالكا ، وإن خالف الحتّق بفتياه فلا يسع المفتى إذًا كان يجد المعبر له علم ذلك أن لو طلبه وسأل عنه ، وصار عليه فربضة . والله أعلم .

مسألة: عن الصبحى . ومن سأل من فوقه من الفقهاء العلماء عن مسألة فيها اختلاف فأجابه بها ، وقال هذا هو أكتر القول أو المعمول به، والسائل لم يعرف الأعدل من الأقاويل . قال : إن قول المفنى عندى هذا هو أكثر القول ، بمنزلة قوله جائز ، وما يوجد في الأثر أكثر القول ، والمعمول به أن يميز (١) لهما يوجد : بجوز أو لا يجوز . والله أعلم .

مسألة: قال أبو سعيد: إن على كل أن يجتهد ويقصد إلى الحق في التعبد لله فيما لزمه مما كان من الرأى ، فإن استوت الأقاويل عنده أخذ بأيها شاء ، إذا كان ذلك صوابا على القصد منه إلى الحق، ولو كان ضعيفا عن التصييز ، وإن أبصر الأعدل أخذ به ، وما كان من الحق في الدين كان عليه اتباع الحق فيه بعينه ، لأنه لا حق الحق بعينه ولا يلتفت بالاجتهاد وإنما إصابته بعينه . قال : وكله إنما هو حق واحد بعينه، فيكون بقصده إليه . وإذا لم يكن به نظر ، كان عليه أن يجتهد في إصابة الحق : والله أعلم وإذا لم يكن به نظر ، كان عليه أن يجتهد في إصابة الحق : والله أعلم مسألة : ومنه وإذا قال المستفتى عن العلم يسع أو لا يسع ، وبجوز أو لا يجوز ، فقد حكم بالقطع . وأما إذا حكى فقال : سمعت في كتاب الله ، أو جاء في السنة كذا ، فلو قال في شي منسوخ من السنة أو الكتاب ، ولم يُر د بد للثأن يفتى بباطل ، فلا إثم عليه إذا لم يعلم نسخة . وكذلك إذا قال : أرى أنه يجوز كذا ، أو حفظت آو سمعت كذا ، وكان هذا ولم يُر د بذ للثأن يول بن عليه ، ما لم يعلم أنه باطل . وقوله : أرى أنه بجوز ، فإذا كان يرى ذلك لم يكن بمن لة المفتى في هذا . والله أعلم .

مسألة : في رجل آرسل رجلا يسأل له الفقيه عن مسألة ؛ فأفتاه الفقيه بغير الصواب غلطا منه ، وعمل المرسِلُ بما أخبره الرسول ، ما ترى ؟

 <sup>(</sup>١) في الأصل: « فيمنز ».

قال: الفقيه سالم و لا غلط (١) على مسلم ، إذا كان على السهو والغلط ، وكذلك ال سول إذا لم يعلم أن الذى أفتاد به العالم بالألى ، وملمّغ الرسالة بحكاية الغلط ، بلا زيادة ر لا نقصان . وأما المرسل فليس له أن يفعل الباطل من فقيه أو غيره ، علم به أو لم بعلم . فإن قبله وعمل به ولم يتب عنه (٢) حتى مات فهو هالك . والله أعلم .

مسألة: ومن سأل العالم عما يلز مه فأفتاه ، وقال له لا تأخذ بقولى ، أيسعه العمل بما أفتاه به أم لا ؟ قال: إن حجر عليه لم يجزله الأخذ بقوله، إلا أن يعلم المستفتى أن ذلك حق قد أبصر عدله من الكتاب والسنة ، فعليه العمل بالحق و لا يلتفت إليه. والله أعلم.

مسألة : رجل أفتى فى مسألة ثم قال واسأل المسلمين ، فقد عرفت عن بعضهم! إذا قال واسأل جاز له العمل ، إن شاء سأل وإن شاء لم يسأل . وإذا قال اسأل لم يكن له أن يعمل حتى يسأل . والله أعلم .

مسألة: الزاملي وفي المتعلم إذا سأله أحد عن مسألة يعرفها ، أيضيق عليه كمانها عليه ، إذا كان السائل يجدمن يسأله من المسلمين ، ممن هوأولى من هذا المتعلم بالفتيا ، أم لا يضيق عليه ذلك ؟ قال : إن كانت هذه المسألة من أمر إلدين الذي تعبدالله به عباده ، وكان هذا المسئول يعلمها علما لاشك فيه ، ومثل ذلك أن يكون السائل قد لزمته فريضة قد حان وقم اأووقع في محرم يريد أن يخرج منه ، فلا يسع عندى على هذه الصفة أن يكتم العلم عن (٣) السائل ، على أنه لو وجد غيره يدركه الموت قبل أن يصل إليه . والله أعلم .

مسألة : ومنه: وفي المتعلم إذا حفظ مسألة حفظا ثابتا موافقاً، فسأله عنها و رجلان فنسها عند (٤) الفتيا فأفتاهما بغير الصواب ، وقال لهما في نفس

<sup>(</sup>١) في الأصل عظلت ه .

 <sup>(</sup>٢) في الأصل : « منه » .

<sup>(</sup>٣) في الأصل : « على » .

<sup>(</sup>٤) ن الأصل : «عنه ي .

جوابه لهما اسألا غيرى ولا تعتمدا على قولى (١)، فإنى قليل البصيرة وغيرى أبصر منى . قال لهما بدلك مرارا كثيرة ، وانصر فا عنه، ولم يدر أعملا بقوله أم لا ، بجزيه قوله ذلك لهما أم لا ؟ قال : إن كان حجر عليهما العمل بقوله حتى يسألا غيره، فلا بأس عليه — إن شاء الله — إذا كانت المسألة من مسائل الحلال والحرام والفرائض ، ولم تكن من مسائل التوحيد الواجب للذى يسع جهله و تقوم به الحجة من العقل . فإن كانت من ذلك الوجه فيعلمها إذا تبيز له الصواب أنه قد رجع عن قوله ذلك إن قدر عليها ، وان لم يقدر فالتوبة تجزئه لأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها . والله أعلم .

مسألة: عن الشيخ محمد بن عمر – رحمه الله – فيمن استفى عالما فأتاه بجواب: ثم عاد ثانية فأجابه بجواب غير الأول ، أعليه أن يأخذ بالأول أم النانى ؟ قال: إن كانت هذه المسالة مما ختلف فيه بالرأى — وفيها اختلاف – فعليه أن يتحرى الأعدل من القول ، وإن كانت هذه المسألة من المسائل في الدين ولم يعرف هو عدل ذلك من القولين ، فعليه أن يسأل المسلمين . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ عمر بن سعيد إلى رحمه الله – وفي المتعلم إذا استفتاه رجل بمسألة في الفروج مثل الحيض والطلاق، وسها هذا المنعلم وزل في مسألة الطلاق أو الحيض، ثم ذكر أنه ساه : هــل يلزمه ضمان الصداق أم عليه إعلامهم والنوبة ؟ قال : إذا أفناه العالم بما حفظه من آثار المسلمين حفظا، وزل لسانه وأفي بغير ما حفظه فلاضمان عليه . وأما إذا كان لا يحفظ ذلك فعليه إلضمان . وأما المتعلم الذي ليس محجة في الفتيا ، إذا أفي فعليه الضمان ، والحاهل ليس عليه ضمان، لأنه لا نجوز فتياه ، ولا يجوز الأخذ بها والله أعلم .

دسألة: الزاملي حفظه الله فيمن وجد شيئا في الأثر، فيه قولان، وهو مما يجوز فيه الرأى عند المسامين، وهولا يعرف الأعدل منهما واكنه يستحل واحدا من القولين في قلبه، أيجوز له العدول عنه والعمل بالقول الآخر الذي

<sup>[(</sup>١) في الأصل: «ولاتعتمدا بقول»و اعتمد على الشيء ، أي اتكاً أو اتكل ولايقال: اعتمدبالشيء

لم يستحله فى قلبه ، ولكنه أسهل عليه من الآخر ، لأن هذا فيه رخصة والآخر فيه تشديد ، واستخف الرخصة لحاحته إليها ، وعنده أن الآخر أحلى أم لا بجوز له ذلك ؟ . قال : فى ذلك اختلاف ؛ قول لمن لم يعرف الأعدل من الأقاويل ، أن يعمل مما شاء من أقاويل المسلمين ؛ مالم يقصد إلى مخالفة الحق. وقول ": ليس له دلك إلا أن يعرف الأعدل ، و إلا ليشاور من يعرف الأعدل ، فإن لم يجد رأيه و قصده إلى الأعدل فى نيته ولا يميل إلى أحد الأقاويل هوى. والله أعلم .

مسألة: ومنه وما معنى التقليد للعالم: أهو أن يقبل منه ما يفتيه به أكان صوابا أم غير صواب ، أم غير ذلك (١). وإذا سأل هذا الضعيف العالم المشهور بالعلم في عصره ومصره وأفتاه بشيء من الأقاريل ، ولم يَرْتَب هذا المفتى فيا أفناه به هذا العالم ، أعليه أن يدين بالسوال أيضا عن هذه المسألة أم لا؟. قال: أما التقليد في الدين الذي حرمه المسلمونفهو أن يعتقد السائل أن يعمل بما أفتاه هذا الفقيه ، كان حقا أو باطلا ، وأما إذا أفناه الدقيه بحق فليس عليه فيه دينونة بالسوال فيه لم يسعه ذلك . وإن أفناه بباطل فعمل به لم يسعه ذلك ، وأو ظن أنه حتى وعليه فيه الدينونة بالسوال حتى غرج منه ، فإن لم يجد أحدا يعبر له ذلك وكان هذا مما تقوم فيه الحجة بالسام ، فكنت يعمل به على ما أفتاه هذا الفقيه ، وهو دائن بالسوال عما يلزمه ودائن بالتوبة من جميع المعاصى ، ومات على هذا ، فأرجو أنه لا يهلك على هذه الصفة ، أعلى ما سمعته من آثار المسلمين . والله أعلى .

مسألة : ومنه وفيمن سأل العالم المشهور بالعلم عن مسألة يلزمه أن يدين لله بالسؤال بعد ذلك أم لا؟ . قال : إن على الإنسان أن يدين لله في جملته بالسؤال عما يلزمه السؤال عنه في دين خالقه، ولا يجوز له أن يدين بالسؤال

<sup>(</sup>١) عبارة : « أُم َ غير ذلك \* . لأموضع لها هنا ، لأن الصواب والحظأ لاثالث لهما . (م ٢ – لباب الأثار )

عن شيء لايلزمه فيه السوال ، فإذا سأل العالم عن شيء فإن أفتاه العالم محق وعمل به واعتقده ، فلا يلزمه عنه السوال ثانية ، وإن أفتاه بباطل فلا يسعه قبول الباطل ، فإن قبله وعمل به جهلا منه فعليه الدينونة بالسوال ليقلع عن الباطل ويتوب إلى الله والله أعلم(١) .

مسألة: ومنه وفي السوال عن أمور الدين أو غيرها مما يعلمه أو لا يعلمه وقال في أول جوابه: الله أعلم. وأجاب أو لم يجب ، أيسعه ذلك في الوجهين أم في أحدهما ، وأن كان لا يجوز في أحدهما فني أي ذلك لا قال . أما إذا قال الله أعلم إن ذلك الشيء جائز ، وهو جائز كماقال ؛ فليس عليه في ذلك بأس ، وإن كان غير جائز فقد افترى على الله ، إن كان معناه يشهد على الله بذلك ، وإن كان معنى (٢) قال الله أعلم: أن الله عالم بجميع الأشياء ، ثم قال هو من ذات نفسه إن ذلك جائز بكسر الألف من إن ، فإن وافق الحق فقد أحسن ، وإن خالف الحق لم تلزمه كفارة اليمين و عليه التوبه ، إلا أن يكون يسأل عن علم يعلمه ، فكتبه عمّن هو محتاج إليه من غير علم . والله أعلم ،

مسألة : ابن عبيدان في الذي يكون غير عالم بالمسألة التي هي نازلة أو حادثة ، ثم سأل عنها بكتاب فجاء الجواب فيها ، أو سأل عنها مشافهة فأفتى فيها ؛ ولم يعلم أن الجواب صحيح أم لا نجوز أن يعمل أو يقرأ على الذي يتنازع هو وآخر يحضر شهما فيما بينه وبين الله ، وكيف يكون اعتقاله فيها أعنى المسألة ، وكذلك إذا وجدها في موضع واحدمو ثرة ، أيجوز له أن يعمل بها أم لا ؟ . قال : فإذا كان المسئول أو المفتى معروفا بالستر والصلاح والمنسوب إليه الفقه ، فجائز الأخذ بفتياه وقبول قوله بما أفي به من الحق وأما اعتقاد المستفتى القائل بشيء من الفتيا إنه يتبع في جميع ذلك ، ما علم منه وما جهل ، كتاب الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإجماع الأمة من المحقين ،

 <sup>(</sup>١) فى الأصل: » ويترب منه والله أعلم ».

 <sup>(</sup>٢) في الأصل : ومعناه » و لايستقيم به الكلام .

وصواب الرأى الذى لا مخالف شيئا من أصول الدين ، ولا بجوز اعتقال التقليد فى ذلك . وأما الذى بجد المسألة فى آثار المسلمين ففى ذلك اختلاف : قول لا بجوز الآخذ بها إذا وجدها فى ثلاثة مواضع من آثار المسلمين ما لم يصح باطله . والذى نعمل عليه من رأى المسلمين أنه جائز الآخذ والعمل بما فى آثار المسلمين المعروضة عليهم المشهورة ، مثل الحوامع ، وبيان المشرع ، والمصنف ، وأمثالهن ، إلا أن يصح منها شىء مخالف لكتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع المسلمين ، فحينئذ لا بجوز العمل بما مخالف الأصول ولو اجتمع على ذلك أمل الأرض كلهم، وخالفتهم فى ذلك أملة سوداء وتمسكت بما وافق كتاب الله وسنة رسوله وخالفتهم فى ذلك أملة سوداء وتمسكت بما وافق كتاب الله وسنة رسوله الحقة ، وهى حجة الله فى أرضه ، ولكان من خالفها ضالا كافرا فاسقا منافقا مبتدعا ، يشهد بذلك كتاب الله وسنة رسوله وإجماع الأمة .

مسألة : الغافرى : وإذا أفى المفتى أحداً فتوى يلزمه فيها الضمان، فقال المفتى إنى فعلت وأنفذت بفتواك كذا وكذا ، فقال المفتى إنى أريد بينة أنك فعلت بفتواى ما ذكرت ، فعندى وفى اعتبارى أن عليه البينة أنه فعل ذلك . والله أعلم .

مسألة: عن الشيخ سليمان بن محمد بن مداد: وما قيل إن للعالم أن يلقن من يتعلم عنده المسائل والاختلافات والرخص ، التي جاءت في الأثر عن المسلمين من أصحابنا – رحمهم الله – إذا كان المتعلم أهلا الملك ما معناه؟ قال: إن المتعلمين يختلفون باختلاف سير هم وأفعالهم، فمن كان منهم في نظر أهل النظروفي نظر العالم الذي يعلمه أنه من أهل الصلاح وقد عرف بالسيرة

الحسنة ، وكان فى نظر أهل النظر أن تعليمه لله ، وفى ذات الله ليس للحيل ولا للحدل ، وقد عرف أيضا باتقاء المحارم ، واجتناب الشهات ، فهذا عندى (١) يكون أهلا لذلك. وأما من كان بخلاف هذا فلا يلقن الرخصة لئلا يقوى بها على المعصية والحيل ، وقد قيل لاتلق (٢) الدرّ فى أفواه الكلاب كذية لمن كان من غير أهله . والله أعلم .

مسألة : وما معنى أن العلماءورثة لأنبياءالله وكتابه، وحجة الله على عباده وغيوثه في بلاده إ، وإلى من يرجع الضمير من قوله، وغيوثه . قال : أما ورثة الأنبياء لأنهم ورثوا ما عندهم من العلوم ، وأما كتابه فلا علم لى فيه. وأما حجة الله؛ لأن الله جعلهم (٢) حجة على عباده، وغيوثه فعندى أن معناه أنه يحيى بهم الله العباد من الجهل ، كما يحيى بالغيث الأرض الميتة ، والهاء عندى راجعة إلى الله عز وجل . والله بتأويل كلام نبيه أعلم .

مسألة : في رجل سأل عن دينه فأجابه رجل ثقة ، وهي مسألة في الحلال والحرام ، ولم يقل إنى حفظها عن فلان ولا من الكتاب الفلائي ، هل يعمل بقوله أم لا ت قال : إذا رفع الثقة مسألة في الحلال والحرام عن أحد من العلماء من ير خل بقوله ، تبيل ذلك منه و أخذ بقوله عنه . تبيل ولو لم يسم عمن حفظ ذلك ، إلا أنه هو ثقة ، وقال له إنه حفظ كذا أو وجد في الآثار كذا عن المسلمين ، أنه يقبل قوله في ذلك ويو خذ بما قال . وأما إذا لم يقل إنه حفظ ذلك ولا وجده في آثار المسلمين ، وإنما هو أفناه به هكذا ، فلا يقبل قوله في ذلك ، حتى يكونهو فقها في المسائل ، أو يعرف السائل عنه ما دفع إليه الثقة ، والله أعلم .

مسألة: عن الشيخ جاعد بن خميس الحروصى : فيمن سأل أحدا من المسلمين ، وأحد بقوله ولم يصبح معهخطاً ، وكان فتواه مخالفاللحق ، وكان هذا

<sup>(</sup>١) في الأصل : " فهو هذا عندي» .

 <sup>(</sup>٢) في الأصل : « لانلقى » خطأ نحوى .

<sup>(</sup>٣) في الأصل: " لأنتهم جعلهم الله ».

السائل ضعيفًا ، لايعرف تمييز الحق من الباطل ، وعمل بقوله غير مقلك له ، وهات على ذلك ، أيكون سالما عند الله أو هالكا ، وإن كان لايسمه فما الحيلة في ذلك؟ قال : ففي قول المسلمين أنه هالك ، والله أولى به وأعلم بما عنده فيه وغيره من الغيب ، ونحن لاندريه، وليس علينا ولالنا أن نتكلفه(١) غير أنى لايبين لى على هذا من قبولهغير العدل ، وعمله بغير الحق أن يسلم إلا أن يعدم من يعبر له على وجهه في شيء ، مما لانقوم به الحجة عليه هناك من عقله فيه . وإن لم يهد بوجه إليه ، فيعمل به على جهله ، لظنه صوابه مع التوبة على الخصوص منه ، إن كان مما قد خالف فيه الحق والدينونة بالسؤال عنه في اعتقاده، مع الأداء لما يكون عليه من شيَّ يلز مهبه شي أبان له إن هدى إلى مثل هذا فيه ، أو يأتى عليه بوجه من العموم فى الحملة التي يدين بها لربه ، إن قدر عليه لبلوغه إليه ، فإني لأرجو له على حسن الظن منى بالله ألا ملكه من أجله . وفي قولهم مايدل على هذا حتى يلقى الحجة فتجيزه،أو يتوفى على ماهو عليه سالما من ذلك ، غير مأخوذ به ولا مسئول عنه ، والعلم عند الله فيه و في غيره ، لكني أقول فيه بأنه لابد أن يلحقه معنى الاختلاف رأيا في موضع ركوبه على هذا، لما لايحتمل فى الأصل بالإجماع . والله أعلم .

مسألة الصبحى : وفى الأثر حقا على كل ذى علم أن يدين لله بكتمانه مالم يحتج إليه وهو صحيح ، لأنه الايلز مهم ظهور الأعمال . ولو أن شاهدا رفع شهادته بلا مطلب لم يقبل منه ، وكذلك القول فى المعدل. والله أعلم .

مسألة :وسئل أبوسعيد عن السائل إذا جاء يسأل عن شيء في التعارف، والحكم له وجهان ، بماذا نخبره ؟ قال : نخبره بالوجهين جميعا في التعارف والحكم ، ليدخل عليه الفرح من وحهه والضيق من وجهه ، فيطلب الآخر لنفسه السلامة . قلت له : فإن أراد السائل أن يأخذمعني

<sup>(</sup>١) ف الأسل , نكلنه . .

التعارف ويترك الحكم، إذا كان التعارف يبيح له البرك والحكم محجره عليه ، هل أم ذلك ؟ قال : إذا كان كله عدلا صوابا لم يضق عليه أن يأخذ بالعدل ، وإلا فعليه أن يأخذ بأعدل الأمرين عنده ، وإن لم يبصر العدل فأعدلهما عند أهل العلم ، إن أبصر من يعبر له ذلك ممن يبصر العدل في ذلك . قلت له : ويكون شيء أعدل من شيء ؟ قال معى إنه قد يكون كله متساويا عدلا ولا يكون بعضه أعدل من بعض لمعانى تأويله أو مخارجه ، قلت له : فإن بان عند المبتلى شيء يدخل فيه الاختلاف أعدل من غيره ، فأخذ بدون ذلك من الأقاويل ، ليخفف على نفسه إذا كان من أقاويل المسلمين ، هل يسعه ذلك أم يكون آثما إذا خالف الأعدل ؟ قال : إذا قصد إلى غير العدل ، أو ترك العدل كان عندى غير محسن ، وأخاف لقصده غبر العدل وأخذه بغيره أن يأثم . قلت له : فإن لم يقصد في ذلك إلى مخالفة العدل ، وإنما أراد بذلك أن يتوسع برأى المسلمين بقصده إلى الرخصة : القصد مخالفة الحق على الاعتماد المُلك ، هل يسعه ذلك ولا يكون آثمًا، ولو كان غير ما أخذ به من الآراء أعدل منه عنده ؟ قال : إذا أبصر عدل الآراء لم يجز له أن يفتي ولا يعمل إلا به ، إذا رآه أعدلها وهو يبصر العدل. و تارك العدل على بصيره عندى آخذ بالحور. قلت له : فالاجتهاد فى أعدل الاراء والنظر فيها لازم لكل من أراد أن يعمل شيئا منها أو يفتى به ، وإنما ذلك على القوى في المعرفة ، دون الضعيف الذي لاعنده بصر ، ولا ينظر عدل القول . قال : معى إنه على كل معنى الاجتهاد لإصابة العدل في مخصوص كل شيء من الإسلام ، ومعمومه ثابت بأية حال ، كان من الدين أو الرأى . وما توفيقنا إلا بالله . ولا يصابالعدل إلا بفضله و من فضله . و الله أعلم .

مسألة الزاملي : ويوجد : وحق على كل ذي علم أن يدين لله

يكمانه مالم محتج إليه ، مامعنى ذلك ؟ أليس الواجب (١) على المسلمين النصيحة لبعضهم بعضا والنصح لايكون (٢) إلا بعلم ؟ قال فيما عندى: إن تفسير ذلك ليس في معنى النصائح للمسلمين ، لأن ذلك من أشرف الأعمال ، وتفسير ذلك أن يخير الإنسان بما يعلمه من العلوم من لايستحقه على سبيل الإعجاب به ، وطلب الفخر والرياسة . لأنه جاء في الأثر: من وضع الحكمة في غير أهلها كمن منعها أهلها . والله أعلم .

مسألة : ويوجد فى الأثر أن النظر إلى العالم عبادة ، وكذلك النظر إلى الإمام وإلى وجوه الوالدين ، أهو على ظاهره أم لا؟ قال : إن معنى ذلك عندى أن ينظرهم نظر الإجلال والتعظيم عند المواصلة لهم. والله أعلم .

مسألة : ومنه ماتقول في معنى الموجود في الآثار؟ قيل حد العلم هو درك المعلوم ، على ماهو عليه ، وقيل اعتقاد الشيء على ماهو به عن ثقة ، قال إن معنى هذا أن العلم يسمى الإنسان عالما به إذا عرف معناه ، والمراد به علمه بعقله ، أو المخبر أخبره من الثقات . والله أعلم

مسألة الحمراشدى : وفيا يوجد فى الأثر ، أنه يجوز العمل عليه ، فالذى يجد فى الأثر شيئا أو يسأل أحدا بمن ينسب إليه العلم فى عصره ، ويعمل بما يفتى به ، فعلى هذا القول يكون سالما ، إذا عمل بما يخانت الكتاب والسنة والإجماع ، وهو لايدرى ، ولو علم أن ذلك مخالف للحق لرجع إلى الحق . قال : إذا خالف فى ذلك الحق وكان يجد المعبر له علم ذلك أن لو طلبه وسأله فلا يسعه ذلك فى أكثر القول ، وصار طلب علم ذلك فريضة عليه تأديبها متى وجد السبيل واستطاع إليه كالحج ، والدينونة بالسوال كافية مالم يجد المعبر له لما وجب عليه أداوه . والله أعلم .

<sup>(</sup>١) في الأصل : ( أيس يجب )

<sup>(</sup>٢) في الأصل . ( لينضهم يعض والتصح يكون

مسألة : وإذا وجد الإنسان مسألة وعلى مها أو أفتى بشيء وعمل به على سبيل الإتباع لا التقليد ، أله وعليه أن يعتقد إن كان الرجه في هذا على غير ما عمل به ليرجع إلى الحق ؟ ق ل : إن اعتقاده بالدينونة لما وجب عليه في الحملة كاف مالم ينقضه ويحوله عن ذلك ، فإذا بان له خطؤه رجع إلى الحق عنه ؛ و دان مما يلزمه فيه ، قلت له : وإذا أخذ بذلك على هذا ، وكان ذلك مخالفا . أو خارجا من جميع الأقوال، وهو د أن لله في الحملة بالسوال، مايلزمه فيه السوال، وبالدينونة من جميع ماخالف فيه الحق ومات على هذا ، ترجى له السلامة ؟ قال : إذا قامت عليه الحجة بعلم خاك من أي المعبرين ، وخالف الحجة فإنه عموت هالكا . والله أعلم .

مسألة : قلت للشبخ جاعد بن خميس : اشتقاق القرآن من أى المعانى ؟ قال قد: قيل لاقتران حروفه وآياته وسوره . وسألت رجلا من قومنا عن اشتقاق اسم القرآن ، فقال : لاجتماعه وانتلافه ، وسمى مجمع الدم فى رحم المرأة قرء لتجمعه من الحيضة إلى الحيضة . والله أعلم .

مسألة : ومنه وإذا جاء رجل من القوم وقل : أنا أحسن علم التجويد وأعلمك به، وأنا بنفسى ضعيف عن معرفة حة، مايقول من تجويد القرآن، أيسعنى أن أقرأ القرآن على مايقول لى أم لا، قال : إن الرجل من القوم إذا كان ثقة في دينه ، مقبو لا منه علم القرآن في التجوبد وغيره مالم يغير معانى قراءة القرآن عن أصولها . قلت له ومن ابتلى بالنوم عند قراءة القرآن ؟ قال : لابأس عليه في ذلك وقراءته على ذاك أفضل من تركه ، ولا أبصر معنى لقول من قال بالكراهية لقراءة القرآن في سكرة النوم . والله أعلم .

مسالة عن الشيخ هلال بن بدالله العدوانى ، رحمه الله: و ماتفسير ماجاء فى الأثر فى ثلاثة لانجابون : العانت و المتعنت و طالب الرخصة قبل أن يقع فيها ، وكذلك الأعرابي الجانى ؛ ما صفة الجانى ؟ قال : العانث

من يطلب (۱) منك أن تكشف له علما برجوه منك ، يريد أن يوقعك في فتنة سلطان جائر ،أو عدو يتربص بك الدوائر . والتعنت هو من يطلب منك تفسير علم لايرجوه منك ، يستعجزك بذلك وهو يعلم ذلك ، فإن سألته عنه لم يخبرك به ، وإن لم تقدر على جوابه سره ذلك ورأى الفضل لنفسه عليك . والحانى هو الذي لا يعرف شئا من حدود الله ، وهو كالمهيمة التي لا تحس (۲) صلاحها من فسادها ، ولا يستدل به على شيء من باب من ذبت الدين ولا ذات الدنيال إلا ما شاء الله من ذلك ، فاستحق اسم الحائى ، وأما طالب الرخصة قبل أن يقع فيها ، هو من يطلب منك أن تعرفه بشواذ الرأى من المسلمين التي قد تركها المسلمون من آنارهم ، قبل أن يقع في شيء من ذلك ، على غير ضرورته اذلك من آنيسر هذا . والله أعلم .

مسألة . عن الشيخ جاعد بن خميس الحرفصي رحمه الله : و من ابتلى بالعمل فيما اختلف فيه المسلمون بالرأى ، أن عليه أن بجهد في تعديل الآراء إن كان يبصر ذلك بنفسه أو بجد من يناظره في ذلك ، فعليه أن يناظره ، وكذلك مانزل عليه من الفتيا في الرأى ، عليه أن بجهد لغيره مثل نفسه ، وإذا كان ضعيفا عن تعديل الاراء ولم يجد من يعدل له ذلك ، فعليه أن يتحرى العدل ويعمل به ، حتى يصح معه أن غيره أعدل منه ، ثم يرجع إلى الأعدل . قنت له : وإذا كان ضعيفا فابتلى بعمل شيء مختلف فيه فأخذ فيه برأى بعض المسلمين ، أعليه كلما لقى أحدا من أهل العلم أن يسأله عن ذلك ؟ قال : عليه أن يسأل كل من لقى ، ولكن عليه إذا لقى من يرجو منه تعديل ذلك ، أن يسأله من لقى ، ولكن عليه إذا لقى من يرجو منه تعديل ذلك ، أن يسأله عن ذلك .

<sup>(</sup>١) فى الأصل . ( -ن هو يطلب )

<sup>(</sup>٢) نى الأصل . ( لاتحسن ) تحريف

مسألة الصبحى: وسألته عن تعليم القرآن ، أهو فرض على الجميع أم من فروض الكفاية ؟ قال معى(١) إنه قد قبل إنه من فروض الكفاية ، إذا قام به البعض أجزى عمن لم يقم به . قلت له: "فتعليم هذا عن المصاحف تاليا لما فيهامنه، أم حتى يتلوه من نفسه بلسانه، ويفهم معناه ؟ قال: معى انه إذا ثبت له العلم به وبما فيه وأحكامه وعقل معنى ذلك ، صار حجة على غبره من العالمين، وأجزى عن الباقين الذين لم يبلغوا مبلغه . والله أعلم .

مسألة: ومنه قال أحببت أن أصف شيئا من صفة متعلم القرآن والعلم الشريف ، فعندى أن من ثبث له اسم تعليم شيَّ من كتاب الله ، أو من الأثر ، وصح ذلك ببينة أو بشهرة من صغير وكبير من ذكر وأنى و "حرّ وعبد ، جاز أن يعطى من حق المتعلمين . ومن لحقه الشك في دعواه لم يعط ، وذلك إذا قال الكل نحن نتعلم، فلا يصح إلابأحد ماوصفت لك؛ وفيما عندى من يتعلم عقد الطهارة والوضوء والصلاة فلا يعطى من هذه الوصية ، لأن أهل هذه لا يلحقهم اسم متعلم القرآن . ومن كان يتعلم حروف ألف وباء فلا أقدر أن أقول عمنعه ، إذ [ أن ] (٢) هذه الحروف مبادئ التعليم . ومن يقرأ القرآن ويدرسه فلا أقدر أن أمنعه من حقه ، وعندى أن الدراسة تعليم مخافة نسيانه . ولا يعجبني حرمان أحد إن قدر عليه و لا تأثير أحد على غيره ، إن أمكن ، وسواء كان هذا المتعلم يتعلم ما هو لازم له في دينه ، أو غير لازم من حكم القرآن والشرع . وعندى أن من استفتى أهل الشرع في دينه . لم يبعد وأن يلحقه اسم متعلم، وإن كان أعمى لا يتلو في الكتب والمصاحف بالنظر ، وهو مع ذلك يتعلم ، لم يبعد أن يلحقه اسم تعليم وهو كذلك عندى . وتعليم تفسير كتاب الله فهذا من التعابيم، وهكذا من يتعلم الرسم والخط، يريد بذلك معرفة كتاب الله، لم يبطل سهمه، ولا أقدر أن أقول بدخول من ينسخ المصاحف والأثر،

<sup>(</sup>١) النواف يستممل كثيرا كلمة « معى » بمشى : عندى .

<sup>(</sup>٢) زيادة يستقيم بها التعبير .

إلا أن يتعلم من ذلك ويريد بذلك التعليم . ومن كان من هؤلاء صبيا فألى الأخذ ، هل يسقط عن الوصى حق الإنفاذ ؟ فعندى أنه لا يسقط . فإن قال أبوه إنه لا يريد له ، فلا أقدر أن أبطل حقه بقول أبيه . وكذلك اليتيم إن أبي الأخذ ، وكذلك القول في العبيد . وقد أدركتهم يعطون من هذه الوصية الغنى والفقر إذ أنها ليست محدودة (١) ولا مخصوصة لغني أو فقير . بل الوصية مجملة علىٰ ما ذكر لى من لفظها بأنها أوصى مها لمن يتعلم العلم الشريف من ( نزوى في نزوى )(٢) . وكذلك أحسب ني الوصية التي جعلت لمن يتعلم القرآن العظيم على حسب الأولى ، وحفظت في هذه المسألة من جواب الشبخ على بن سعيد الرمحي: أنها لا تعطى لأحد دون أحد . وقال لى الشيخ خلف بن سنان في هذه الوصية بثبوتها . قلت لبعض حكام المسلمين ، وأظنه الشيخ محمد بن عبد الله بن عبيدان : هل حكمت بثبوت هذه الوصية ، على ما أوصى مها ؟ فقال الشيخ محمد : نهم ، على ما دفع لى الشيخ خلف بن سنان ، ومن لحقه اسم التعليم للقرآن العظيم ، والعلم الشريف ، فأحب أن يعطى من أحدهما إذ لا علم لى أن أقول يعطى أمن الموضعين، ولعله لايتعرى من الاختلاف علىما قيل فيمن يُلحق من موضعين في وصية الأقربين ، والله أعلم .

مسألة : والذي يجب للمسلم المؤمن أن يقصد إلى رضا الله تعالى وإصابة الحق كما أمر الله تعالى ، ولا يقصد الرخص ولا التشديد ، وإنما يقصد الحق ، ومايراه أقرب للحق باجتهاد منه ، لرضى الله وطاعته ، ولا ينبغى له أن يأخذ بالرخص، ويعتقدها دينا يدين به ميلا إلى الراحة وقصداً لرضى النفس ، ولا ينبغى له أن يأخذ بالتشديد ويحرج على نفسه فيا وسع الله فى أمر دينه ، ويكون قصدد موافقة الحق لاغير دلك . وإن ابتلى بشى م سن تالامور التى رخص له فيها بعض المسلمين ، وشدد عليه بعض ، وتوسع الأمور التى رخص له فيها بعض المسلمين ، وشدد عليه بعض ، وتوسع

 <sup>(</sup>١) فى الأصل : وإذ ليس محدودة » . (٢) كذا بالأصل . ولم أرفق إلى تصويبه .

 <sup>(</sup>٣) ف الأصل: « تعطى أحد » .

فيها بقول من أقاويل المسلمين ، فلا يهلك إن شاء الله ، ولا يتخذ ذلك دينا رلا عادة ؛ لأنه يقال الآخذ بالرخص كالراعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، نسأل الله لما النجاة ، ولكل مسلم وأخ فى الدين ، وأن يعمنا برحمته ، ويعصمنا من سخطه . والله أعلم .

مسألة :قلت للشيخ سعيد بن أحمد الكندى : ما معنى قول المسلمين فيما اختلفوا فيه، فقال بعضهم إنه يجوز، وقال بعضهم إنه لا يجوز، آوهالك أو حرام، وفي أصله أنه اختلاف رأى ، ما معنى قول من قال : هاللت مع علمه باختلاف الرأى ؟ قال : إن قول القائل هالك أو حرام أو لا يجوز إنما ذلك في رأيه ، والهلاك له معنيان : هلاك بإجماع فصاحبه هالك في الآخرة، وما يقع عليه اسم الهلاك في الرأى ، فذلك ليس بهلك صاحبه ما أخذ برأى من آراء المسلمين ، إذا رآه عدلا وكان ممن يبصر ذلك ت قال الشيخ جاعد بن خميس : لا يبين لي ما قال الشيخ إن الهلاك له معنيان في الأصل، ومعى أن الهلاك إنما هو واحد، و معنى من قال إنه هالك ، فذلك لعله و معه وفي رأيه من قطع ، ولا يعجبني أن يحكم على من خالفه بالهلاك في موضع الرأى ، إلا أن يرى العدل في شيء فيعخالفه إلى ما لا يراه ، وكذلك من نرل عنزلته ، وانه أعلم ه

مسألة : الحمراشدى سمعنا من يقول إن صورة الأنعام إذا بدئ بها لا يمكن إلا إكمالها. قال : ذلك يستحب من غير إيجاب في سورة الأنعام دون غيرها. والله أعلم.

مسألة : ومن أفتى رجلا فى مسألة برأيه فى الحلال والحرام، ولم يكن من أهل البصر ، هل يلزمه ضهان ؟ قال: إذا أفتى عسأة مما بجوز فيه القول بالرأى فوافق فى ذلك قول أحد من أهل الصلاة وكان محطئا فى ذلك وزال عنه الضهان ، وإن لم يوافق فيها قول أحد كان صامنا وإن أفتى يرأيه فى مسألة أصلية مما لا يجوز فيها القول بالرأى ، كان آثما إذا وافق فيها وإن أخطا كان

مسألة : وفيما يوجد في سيرة الشيخ خلف بن زياد في صفة الله تعالى و تحير ورد عليه غيره وقال : إنهذا لابجوز ، أيصير هذا اختلافا أماارد عليه يبطل قوله ، وكذلك ماكان غيرها مما لم يسبق بالقول به أحد ويرده عليه غيره ، أيصير ذلك اختلاف أى ، أم الرد بيطل الأول ؟قال : أماإذا خرج الأول في الرأى وخرج الثاني في الرأى فهما رأيان ، إذا كان الأصل مما يجوز فيه القول بالرأى والقائل ممن يجوز له الرأى ، ولم يخرج منهما على سبيل الغلط والخطأ ، وما جرى مجراه مثله . والله أعلم .

مسألة: ومن دخل بلدا جاهلا بأهله ، واحتاج إلى سوال عن نازلة نزلت به ، إن عليه السوال عن العلماء من أهل البلد المنسوبين إلى الفقه والستر والعفاف والعلم ، فإن سألهم وأجابوه ، فإن كان من أهل النظر والتمييز ميزبين أقاويلهم والسير على عدلها بالكتاب والسنة ، فعمل به ، وإن كان ممن لاعلم له ولا تمييز عنده ، فعليه السوال عنهم وعن علمهم وثقتهم ، ثم بجتهد وينظر أنهم أكثر علما ، وأثبتهم صلاحا ، وأكثر هم ورعا ، فيأخذ بقوله ويقلده بعد اجتهاده . والله أعلم .

مسألة : وإذا سأل أحد أحدا من العلماء عن شيء فقال له جائز أو غير جائز ، ثم سأل عالما آخر فأفتاه بخلاف الأول ، والسائل لايعرف عدل الأقاويل ، إنه إذا اختلف العالمان فإنه يأخذ بقول أعلمهما . والله أعلم .

مسألة: الشيخ درويش بن جمعة الأدمى رحمه الله: إذا وجد القارئ أحد المقارى مثل «عبج لا تجسله " له تُخو الله وخوار بالخاء والحيم مثل: «كَحَبَسَة برَ "يُوة "وحبة بالحاء المهملة والباء الموحدة . ومثل الصراط والسراط ، وأمثال ذلك ، أبجوز للقارىء أن يقرأ به أم لا يجوز له ، أم يقرأ القراءة العامة ؟ قال ، : إن الذى يراه الحادم ويستحسنه ويستصوبه ألا يقرأ الواقف على مثل هذه المقارئ الشاذة النادرة ، إلا على قراءة العامة من أهل زمانه ، ولا يخرج منهم ، فقد فيل : إن يد الله مع العامة من أهل زمانه ، ولا يخرج منهم ، فقد فيل : إن يد الله مع

الحماعة ، ولا ينفرد بشيء على الحماعة. ولو علم ماعلموه ، إلا أن يتبين له أن الصواب في ذلك الذي عرفه واختص بعلمه . والله أعلم .

مسألة: عن الشيخ سليان بن محمد بن مداد ، رحمه الله : ويوجد في الأثر أنه جائز لوكيل اليتم أو محتسب له أن يدفع للمعلم من مال اليتم أجره على تعليمه ، كان دراهم أو عروضا ، إذا كان اليتم من أهل النعلم ، مامعني ذلك ؟ قال : أرجو أنه إذا كان أهله من قبل أهل تعلم و ممن محرفوا بالعلم والفقه ، وليس هذا مما يقاس عليه ، لأنه رعا ناشي نشأ من أهل التعليم لم يكن هو منه شي من ذلك ، ولم يصح له علم ولا فقه ولا مطلب في ذلك ، ورعا أنه لم يعرف منه إلا الأفعال الدنية ، والسرة القبيعة ، ورعا ناشي نشأ من غير أهل التعليم فجاء ذافقه وعلم ، وذا دين ورأى ، ويعجبني أن يعتبر ذلك . فإن كان هذا الولد ذا مال راسع لم يضي عندى على القائم له ، أن يسلم من ماله أجر من يعلمه ، لأن التعليم لم يكن فيه مضرة ويرجى فيه النفع للصبي ، ولكن لا حظ للنظر مع ورود الأثر ، ويوجد عن الشيخ صالح بن سعيد — رحمه الله — قال : الذين أهلهم يتعلمون في عادتهم على معنى قوله ، وقل : إذا كان غلم ما الأيتام فضل عن مؤونتهم ؛ يعجبه أن يعلموا أي أيتام كانوا : فالله أعلم .

مسألة: الصبحى: وفيمن سأل فى شيء من أمور الدين أو الأحكام حاكما وأفتاه (١) ثم سأل عالما وأفتاه واختلفا فى جوابهما ، أبجوز له أن يعمل بما أراد من فتوى العالم أو الحاكم، إذا لم يكن المفتى ممن يبصر الأعدل ، وإذا وقع العمل بعد موت أحدهما أو موتهما، أيكون سواء أم لا؟ قال: لا يحوز العمل إلا بماكان موافقا للكتاب والسنة والأثر ، ولا يجوز فتوى العالم والحاكم إذا خالفا فى فتواهما، ولو علت درجهما فى العلم والحكم . والله أعلم .

الأصل : هأو أفتاه ٥ .

مسألة : الحمر اشدى فياكان من الفرض على الإنسان في بدنه أو مالد عملا من غسل أو وضوء أو صلاة أو صيام أو زكاة أو حج ؛ وما أشبه ذلك ؛ فأدى ذلك على غير معرفة منه بفرضه ولم يعتقد في أداثه قضاء ما افترض الله عليه ، أيسقط عنه فرض ذلك أم لا ! قال : إذا لزمته صلاة مثل صلاة الظهر أو العصر أو غيرهما من الفرائض ، فصَلاًها ولم يعلم أنها فريضة ، وأنها لازمة له ، فإن صلاها ولم يعلم بفرضها عليه ولزومها، إنعليه البدل والكفارة والإثم ، وقول : لاكفارة عليه وعليه البدل و الإثم . وقول : لا بدل عليه وعليه الإثم . وقول : لاكفارة عليه ولا بدل ولا إثم ، لأن الله إنما كلفه العمل ، وقد عمل وقد أجزاه ذلك وقام بما تعبده الله به ، وقد أخذ عليه الميثاق وأن يطيعه وأن لا يعصيه وقد أطاعه ، فإن ركب شيئا من معاصيه كان عاصيا لله ، علم أنها معصية أو لم يعلم ، وكان ناقضا للميثاق الذي اخذه عليه ألا يعصيه ساخطا عليه بها ، علمها أو جهلها ، وقد عمل بما تعبده الله بعمله من فريضة ، علم بها أنها فريضة ، أو جهلها فقد وفيّ بالميثاق الذي أخذه عليه أن يطيعه فيه ، وقد أطاع . فكما كان مأخوذا بمعصية إذا عصى ، فكذلك يكون مقبولا منه ما أطاعه ، لأن المراد من العاصى أن لايعصى, وقد عصى . والمراد من المطبع أن يطبع وقد أطاع ، وأرجو فى كرم الله وفضله وعدله ، إذا ثبتت عليه معصية إذا عصى علمها أو جهلها ، فكذلك ثبتت له طاعته إذا أطاع علمها أو جهلها . وعندى أنه قيل لاينتفع بعمل الفرائض واجتناب المحارم ،حتى يعلم بفرض ذلك ولزومه له فی بعض القول ، وأكثر ماعندی أن لیس علیه إذا ترك المحرمات ، أن يعلم حرامها وفرض تركها عليه . وأما ماكان من الفرائض الَّتِي وقتْهَا واسع ، كالزكاة والحج ، فإذا تعبد الله بشيء من ذلك ، فقد قيل إن عليه علم ما تعبده الله به منه ، ولا يسعه ذلك ، مالم تأت حالة لابجوز له تأخيرها قضا ً ماوجب عليه منه أو يترك الفريضة التي

قد لزمته ، وهو قادر عليها ، أو يدين بترك ذلك ، ولوكان موسعا له فى تأخير ذلك . وقد وجدت عن أبي محمد أنه يوجب عليه فعل مثل هذا فى أول ما يقسر عليه . والله أعلم .

مسأنة: ومنه وذكرت أنا لحاكم لا يحكم إلا بأعدل الأقاويل، فإن لم يعرف الأعدل استنبط علم ذلك من أهله ، فإذا كان هذا الممتحن ، إن سأل من هو فوقه من علماء المسلمين ، لم يبين له الأعدل ، بل يقول له هذا أكثر القول معنا ، وبهذا نعمل أو نأخذ أو المعمول به عندنا ، أيكون مصيبا إذا أخذ بذلك أم حتى يعرف هو الأقرب منها إلى الأصول أو يعرفه عالم ذلك ؟ \* قال : لا دلالة على ما ذكرت في هذا ، ومتى لم يصح مع المبتلى الأعدل من الأقوال ، ولم يجد من يعبر له عدل دلك ، احتمد هو بنفسه واستعان بما قدر عليه على ذلك ، ممن يرجو منه الإعانة بالمعروف في ذلك . والله أعلم .

مسألة: ومنه وإذا كان طلب العلم فريضة ، وطلب المعاش فريضة ، وطلب المعاش فريضة ، ما الأولى منهما ؟ قال أن إحياء النفوس بالقوت الحلال الطيب ، مع اعتقاد ما لزمه من تعليم ما لزمه من العلم عندنا أولى . قلت له : وكيف صفة موضع الفريضة لطلب المعاش ؟ ه قال من لم المحال الدوتا : وأما من وجدله ولمن يعوله ولو يوما بيوم دررا تدر عليه ، من أى الوجوه الحلال الطيب ، فطلب العلم أولى وأفضل . والله أعلم .

مسألة : وهو الذي يقرأ الآثار ولا يعرف عدلها ، ويسأله الناس عما يعنبهم ويحفظ ذلك إلا أنه لا يبصر عدله ، ولا لا معرفة له بعد له ، أخبر السائل بما يحفظه ، ولا بأس عليه إن أخطأ في ذلك . قال إذا أخبره بما حفظ وعلم من آثار المسلمين ، فلا بأس عليه . والله أعلم .

مسألة : من جواب الشيخ محمد بن عامر بن راشد المعولى : سأل سائل عن رجل يزوج ابنته رجلا وهي صبية لم تبلغ الحلم ، هل لها غير بعد بلوغها؟ . الحواب -- وبالله التوفيق -- أكثر القول والمعمول به(١) عند المسلمين أن لاغير لها ، وأنها وارثه موروثة إن مات الزوج ، أو هي كما قال الرنجي في أرجوزته :

قل للتي زوجها أبوها . صبية لا غير يتلوها وإنها وارثة موروثة . إن أصبحت هالكة محدوثة

و في الشرع أقاويل كثيرة : لا يجوز للناس أن يتعلق كل واحد بقول . والأقاويل : كُلُّ قُولُ أُصَّحُ مِن الآخِّرِ ، ولاَنجُوزِ الْأَخَذِ بِالْرَخْصُ مَرَّةً ، وبالأحسن مرة ، إلا عند الضرورة ، فما مجوز الأخذ به عند الضرورة ، والأخذ بالذي عليه الحمهور من العلماء وهو الحجة . ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ بِنَ يَسَنَّتُم عُلُونَ النُّقَوْلَ فَيَتَنَّبِ عُلُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ (٢) فلو كان كل من تعاطى رخصة ، وخالف بها ما عليه العلماء ، أخذ به ، فذلك لا مجوز ولايونخذ بقوله ، ولضاعت الأمور . وقد قال الذي عليه السلام « فاستفت قلبك يا وايصة وإن أفتوك وأفتوك » . فلولا اختيار أحسن الأقوال حجة لما قال ذلك الرسول عليه السلام. والله أعلم. مكتوب آخرها: كتبه محمد بن عامر بن راشد بيده قال غيره: اعلم ياأخي أنى نظرت في أمر هذه الصبية ، وعرفت الاختلاف بالرأى فى نفس تزويج أبيها لها ، ما كانت كذلك صبية ، إنه قد قيل فيه بالإجازة مجملا ، وقيل بإجازته عن سليان بن الحكم ، وعن سليان بن عثمان : إذا تحرك ثديها ، وعن الوضاح عن الأزهر بن على أنه قال إذا زوج الآب السداسية أجزته وقيل بجوازه إذا صارت بنت بضع سنين. ولعل هذا مقتبس من تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بابنة أبى بكر من أبيها . كذلك وقال بعض : حتى يصير ثديها مثل بعرة البعير ، وعن أبى العلاء عن الربيع إذا حملت الزوج، وقال آخرون: إذا كان مثلمها يشتهي الرجال. ولعل كُلُّ واحد قد تكلم فيها برأيه على قدر مبلغ ما رأى ، لأنه موضع

<sup>(</sup>١) ف الأصل : « عليه » .

<sup>(</sup>٢) سورة الزمر من الآية رقم ١٨ .

رأى . والإباحة على الإطلاق . في نفس النزويج إذا ثبت من غير تحديد له يحد فيها ، كأنَّها أقرب إلى الصحة، لكن فيه قد افترةت الكلمة في الرأى فى جوازه وبثبوته ،حالة الصبا وبعد البلوغ إن أجازته أو غيرته على ثلاث فرق فيها ، فقالت فرقة ممن أباحت النزويج لها]، إن تزويج أبيها لها ثابت عليها ، ليس لهـا بعد البلوغ نقضه ، وأنها أوارثة كالبالغ وموروثة ، واحتجت على قولها بنزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها، وقالت لوكان لها الحيار وثبوته من إعانة البلوغ وغيره أكمل منه لما اختار ، فثبت وصبح في أحكام العقدة وفي الطلاق والمبراث والصداق والعدة ، وعليه عمل فيما يحكى في الأثر جماعة من المتأخرين، ليس في ذكرهم فائدة، ولا بد في حق طالب مريد ، وكأنه عليه الآن الإجماع في العمل من حكام زمانك . وكان بما اشتغل فيه كأنهمنحط عن رتبة الأصح ،مستمد من ظن مظنة الظن المجرد عن المقطوع به من صحيح الأدلة ، وأتى لهم في الحق التناوش لها من مكان بعيد إلى المرام عن التحصيل، كلا فليس الأمركذلك ولا إليه منسبيل، لأن النبي صلى الله عايه وسلم قد حرس(١) بالوحى في أمره فأيد بالتنزيل وعضد بجبريل . وكان في حقه ذلك لمن محض الحلال من ذي الحلال . وكون الحيار لها مهما كان ، غير منزل الكامل في نفسه عن رتبة الكمال إلى درجة النفس محال . وقالت فرقة أخرى إن تزويج الصَّبية ليس بشيء، وإنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قد خص بذلك دون غيره، وهذا كأنه مما يضاف إلى جابر بن زيد رحمه الله ، ولكنه أدنى إلىالفصور عن البلوغ إلى درجة الأقوى لأن فعل النبي صلى الله عليه وسلم يقتضي الإباحة باستغراق الحنس في الكلمن الأمة عموما، إذ لم تثبت له معهقرينة التخصيص في ذلك له الموجبة لإفراده به أو لا حقة أو مقسدمة النه والأمة داخلة معه آ فيا لم يصح أنه مخصوص به ،ومن ادعى غير ذلك فعليه إقامة البر هان على ال دُعُواهُ، وأَرْجُو أَنْهُ لَا يَجِدُ إِلَى ذَلِكَ مِحْمَدُ اللَّهُ سَبِيلًا . وقالت فرقة أخرى ا ممن أجازته إن لها الحيار إذا بلغت يتم إذا أتمته ، وينفسخ إذا غيرته ، و بجب لها الصداق بالوطء في رأى أبي على موسى بن على على ذلك بالمس

<sup>(</sup>۱) حرس : حفظ

والنظر وإنه لقول أبى الحوارى بن جمعة رحمهما الله . وإن لم يكنشىء من ذلك فلا شيء لها . وإن ماتت قبل الباوغ بعد الدخول فعليه الصداق ولا مراث له ، وإن كان قبل الدخول فلا شيء له ولا عليه . وإن مات الزوج كان أمرها إلى الوقوف وحتى البلوغ . فإن أثمت التزويج كان لها الصداق والمبراث ،وعلمها بمن بالله أن لوكان حيا لرضيت به زوجا، وإن لم ترض فلا مبراث لها ولا صداق إلا أن يكون قدكان منه بها مايوجب لها ذلك عليه في الحكم ، على حسب ما وجدنا في هذا عن أبي على موسى ابن على ، وعن هاشم عن موسى ، وكذلك عن محمد بن محبوب ، وأبي معاوية ، وأبي جابر ، ومسبح ، وأبي الحوارى ، ومحمد بن الحسن ، وأبي مالك ، وأبي العباس المغربي ، وأبي محمد ، وأبي سعيد ، رحمهم الله في أحكام متواترة ، رده فيها على قاعدة هذا الرأى ، وإنه لهو الأصح والمذهب الأرجح لوجود الإجماع على ثبوت الحيار للأمة التي زوَّجها سيدُ ها عبدا ، وعلى خلاف في الحُرّة متى خرجت في العتق من قبل الرق في قول أهل الحق وذوى الصدق من المسلمين ، وبدلك فيما يروى حكم النبي صلى الله عليه وسلم في بريرة لما اختارتُ نفسها ، وكأُيهما في القياسُ من كل وجه بالعلة الحامعة بينهما في كل حال لعلى سواء في هذا . وليس في تزويج النبى عائشةما يدل على إبطال الخيار وانفساخ العقدة بالغير إذا لم يصبح أنها غيرته فثبت في الحق عليها كلا بلفيه الدليل على الإباحة لأولى الألباب إذا لم يُصحأنه بذلك مخصوص من بينسائر الأمة . وإنه لفي الأصل على أصل العموم حتى يصبح فيه التخصيص بأصل صحيح ، ولا يكاد وجود ذلك يكون ، فإن قالت نفاءة الحيار؟ ولها إنما والحجة لهم فيها قالوه على من رآه فأثبته لما صح في السنة أنه ثابت الإجازه بالفعل فيها صحيح العقدة عليها في حالها ذلك لها في السنة أبدا ؛ قلنا : ولأوالئك من الخجة عليكم بذلك . لما لم يصح فى السنة أنه ثابت عليها وإن لم ثرض به بعد بلوغها وهذه بتلك، إلا أُنتم في الحجة من أنفسكم أنصفتم . ولهم أخرى بالقياس ليست لكم مهما عورضتم بما جاء في السنة إمن خيار الأمة إبعد التحرير ، وقد أكان إ ثابتا عليها تزويجُ مولاها يُّلها قبل أن تملك أمرها ﴿ إجماعا لا خلاف فيه ، إ

كما كان على الأصح ثابتا على الصبية تزويجُ أبيها لها كذلك ، فلما ملكت كلُّ واحدة أمرها كانالأحدهما ما لم يكن الأخرى وهما على تشابه في هذا، وقد ثبت فلا خلاف على أنه ما أشبه الشيء فهو مثله، وعندهذا تضطرب عليهم الحجة ، ولا يكون لهم سبيل إلى المخرج إلا بنفي القياس أو المكابرة علىما كانوا عليه أولا ، وكل ذلكفي أمر المحاجة ليسبشيُّ . والعجيب من أبن وقع الخصوص على إثبات التزويج من أبيها لها ، وإن لم ترض به بعد البلوغ من بين سائر الأحكام عليها في نفسها .وإن تعجب فعجب إذ قالوا ما لم يقولوا في الأمة ولا في اليتيمة ــ إلا من شذ منهم ــ والولى كالولى و العلة واحدة والحالة كذلك، بل المولى أولى ، وأمره في الأمة في جميع الأحكام أقضى ، وأثبت وأمضى ،وقد أثبتوا في هذه ما لم يثبت بالسنة والإجماع في الأخرى ، ولم يرضوا بقول من يقول إنها بذلك أحرى، إن هذا قول مختلف إذ قد فرقوا ولا فرق ﴿ وَبَالْفُرُقُ فَي هَذَا يَعْمُلُ وَمُحَكُّمُ فَي أُوانَكُ هذا الذي قلفيه العلم، وغاضاًلوفاء والحلم، وفاضاًللغاء والظلم. وتسمى فيه أو لو الضعف بالعلماء . . ذو و العمى بالفقهاء، وفرحوا بما عندهم من قليل العلم ويسير الفهم : ونزلوا الرأى بمنزلة الأصول وقالوا للناس ليس الحَمُّ أَنْ تَجَاوِزُوا مَا نَقُولُ ، إِلَّا بَقِيةً مِنْ بَقِي مِنْأُولِي الْأَلْبَابِ ، مِمْن هداه الله إلى معرفة الحق والصواب ، وقليل ما هم ، والله المعين ونحن به نستعين ونسأله الإغاثة في الاستعادة . من أن نقول هذه القولة في القول الذي يقول فيه إنه الأشبه ، والأقوى والأوجه . وعليه جمهور نقهاء المسلمين المشهورين منالأولين . في هذا وأمثاله من الوقائع المختلف بالرأى فيها و فى جميع ما كان للرأى فيه مدخل على كل واحد أراد للعمل بها أُو بشيء منها أن ينظر فيها انفسه الأنجح . والأعدل والأربح . لأنه محل النظر . لمن كان من أهل النظر . و إلا فليناظر في ذلك أعلم من يقدر عليه من أهل الورع والبصر ، وعليه أن يعدل إلى ما يراه أعدل . وليس له في الرأى أن يقصر غيره على ما رأى واستحسن . إذا رأى ذلك غير ما رأى واستحسن . إذ ذلك معناه في القضاء . عند التخاصم إلى الحاكم الذي تجب

طاعته على الحصاء . لا فيا عداه عند العلماء . حي إن لكل من الحصمين أن يتمسك بِما في يده فيما قيل . ولو كان في الرأى على العكس في مقابلته، وكان ذلك لخصمه عليه لوكان في يده ذلك بعد علىخلافه رأيا إذا كان كل مهما يعمل على ما يرى في الرأى أنه أعدل، لأن لكل واحد أن يعمل على صواب ما يراه في الرأى من الرأى صوابا . ألا ترى أنه ليس لكل و احد منهما إن تمسك عليه في ذلك خصمه ، أن يحكم لنفسه عليه بما لم يكن في يده مع عدم من لم يحكم له له في ذلك عليه كما كان له ذلك في المجتمع عليه و لو كان في الرأى له ذلك على آخر ، بل كل واحد منهما أن ينزل إلى الحكم مهما طاب لحصمه النزول إليه من يحكم بينهما بالعدل ممن تجب طاعته عليه من الحاكم ، وإذا نزل إلى الحكم كان الأمر إلى الحاكم، وكان على كل منهما الامتثال لأمر الحاكم والانقياد لما يحكم به بينهما في ذلك من الحكم بالعدل، وعلى الحاكم أن يحكم بينهما بما يراه من الرأى على اجتهاد منه أنه أصوب . كذلك على كل عادل . أن يعمل بما يراه من الرأى إلى الحق أقرب، وليس عليه فيما عليه أن يعدل عنه إلى غير ممن الآراء إلى الرخصة، ولا يميل غيره إليه إلا أن يراه الأهدى والأصح . وما أبعده عن الصحيح والأقوى والأرجح . خلافًا لما قاله هذا القائل إنه لا يجوز للناس أن يتعلق إكل واحد منهم بقول . وما أبعده عن الصحيح وأحراه بالإبعاد والطرح ، لأنه في غاية البعد عما قاربه في هذا أهل العلم والبصر ، إذا لم نكن نرى له أشباها يقاس بها في الأثر ، كلا ولا ينساع هذا في حكم النظر . وإنى لأخشى أن يكون هذا الإطلاق . في هذا بالمنع فتنة على كثير ممن يقف عليه من الضعفاء، الذين تكل أذهائهم عن استخراج الحق و مقالات القائلين في أمثال هذه الصور والوقائع ، لأنه كانه أقرب إلى التنطع وكأنه يشبه أن يكون خارجا من مذاهب أهل الحق من المسلمين ، لآنه يقتضي المنع للناس َلِمن العمل بكل ما يراه من الرأى أعدل مهما تباينت الآراء في ' الأعدل بو هذا مالا يصبح . والصحيح من القول أن عليهم في موضع الا ختلاف بالرأى أن يتعلق كل واحد بما يراه أنه أصوب وإلى الحق أقرب . كما كان ذلك عليهم في القبلة للصلاة على التحرى لها والقصد لإصابتها عند عدم الأدلة

عليها ، وعلى هذا وأمثاله ينزل ما قال النبي صلى الله عليه وسلم لوابصة ، واستفت قلبك يا و ابصة وإن أفتوك وأفتوك. وبهذا يدخل تحتُ حكم الآية أَن أَعمل عاتعلم فيكو نامن: «اللَّذين يَسْتَمعُون النَّقَوْل فَيتَتَّسِعوُن أَحْسَنَهُ اللهُ (١) يعد الوقوف على الأقاويل المتعارضة في الرأى . وكذلك مهما كان ذلك في الدين على موافقة الدين . والدين ما لامختلف فيه وإن اختلفت منه كان الحتى في واحد . والمحتى من وافق الحق في ذلك والمبطل المخطئ له كان ذلك منه في الدين برأى منيدين منأثر أو نظر أو عبارة أو سماع لخبر من أحد من البشر ، لأن استفتاء العقول واستعمال المقول من قول من يقول على مخالفة الأصول في أوجهما لايسع من خلاف دينه الذي يشرع حرام وضلالة وباطل في دين الله تبارك وتعالى ، لأنه لا خلاف في أنه لامجوز في الدين ولا في الرأى إلا موافقة الحق برأى ولا بدين ، والدين غير الرأى ، وإن كان في الأصل خارج بأسره من الدين فلا يجوز الرأى في الدين ولا الدين في الرأى ، والدين أضيق على مخالفه من سم الخياط على جثة الجمل ، والرأى أوسع من الدهناء(٢) لراعي الإبل، وعلى كُل ذي قلب أن يكون المستفتى فيه لَقَلبه عاملا بما يتكشف له من الحق في ذلك ، آخذا بأعدله على حسب ما انفتح له وهدى إليه وألهمه من عدله في خاصة نفسه ، وإن خولف أ فيه وكان غيره على خلاف ما عليه رأيا مالم يتضح له من نور البصيرة جُلية الحِق في ذلك الذي عليه الغير أنه أصح وأهدى ، وأرجع وأقوى ، إذ لامعنى لاستفتاء القلب ، وإن أفتى المستفتى إلا ليدع مايريبه إلى مالايريبه، ويترك ماحاك في صدره ، فالبر ما أطمان إليه القلب والإثم حراره ، وما يتورع فيه رأيا فليأخذ بما يترجح فيه من الآراء فما يراه أهدى وأقوم وأسلم وأغنم، لأدلة صحيحة بهية، وحجج رجيحة قوية، وليجانب في ذلك ماخف وزنُّ إلا مع الضرورة إلى الواسع من الرخص ، على هذا أن يكون دأبه في سفره إلى ربه على اجتهاد منه فيه الإصابة الخلاص لحض الإخلاص ، ولو رأى غيره كذلك في ذلك خلاف ما رأى ، وكان

<sup>(</sup>١) من الآية وقم ١٨ سورة الزمر .

<sup>(</sup>٢) الدهناء : الفلاة .

على ذلك كذلك ، فإن كلا مخصوص في هذا كما أوتيه فيه من الفهم ، وألهمه من العلم ، وعلى كل فىالرأى ، أن يتبع ما انفتح له من الحق بابه و انضح له صوابه ، والشيخ أبي سعيد رحمه الله فيما أرجو في هذا كلام عجيب ، وإنه لحدير أن يؤتى به بنصه وهوياته ٠ لما قيل له فالاجتهاد على أعدل الآر اء والنظير فيما لازم لكل من أراد أن يعمل بشيء منها أو يفتي به ، أم إنما ذلك على القوى في المعرفة، دون الضعيف الذي معه أنه لايبصر أعدل القول، قال : معى أنه على كل الاجتهاد لإصابة العدل في مخصوص كل شيء من الإسلام ومعمومه بأنه حال كان في أمر الدين والرأى ولاتوفيق إلابالله ، ولا يصاب العدل إلابفضله و من فضله ، فانظر يا ابن أبي فى هذه الكلمات الوجيزة ، فإنها لمن جو امع الكلم البديعة المشتملة على المعانى الحمة الشريفة من أحكام الشريعة ؛ التي لايقدر على مثلها إلاجهابلة العلماء المستبصرين بأنوار البصائر ، وتدبر بثاقب ذهنك ، قول الشيخ هذا ــ رحمه اللهــ كيف ألزم كل واحد الاجتهاد لإصابة العدل ، في كل واقعة نزلت الهلية بها من أمر الدين كانت أو الرأى، والرأى ماعدا الدين ، وأنه على كلأن يجتهد فيه رأيه ، وأى معنى لذلك إلاليعمل على كل حسب مابان لى صوابه : لولا ذلك ماكان في إلزام الاجهاد فيا نص منه فائدة فلايرجع عنه إلى غيره من الآراء ، ما لم تبصر عن نظر صحيح الأعدل في ذلك الغير فإن أبصره كان عليه أن يرجع إليه ، ومهما كانت كلها معه على سواء جازله أن يعمل بأيتهما شاء، لأنها كلها في نظر عدل ليس شيّ منها أعدل من شيء ، والعمل على ما يخرج به منها مع شبه بشبهة الخلاف وفضل ، وأولى في الورع وأكمل وعلى كل من كان من المتعبدين في ذلك أن يطلب إصابة العدل بالأعدل منها ب بمبلغ قدرته ، عند نزول بليته ، وأعلم أنه لايصاب العدل في الرأى ولا في شيُّ من الدين، على مخالفة الثابت من حكم الكتاب أو السنة أو الإجماع ، نعم وإن تعارضت المدّاهب في الدين لم يصب العدل إلا مع أحد. المختلفين في ذلك، ولايكون ذلك إلامع من وافق الحق واندرج تحت أحكامه، وعلى

الكل فيها في كل ما يخصه لزومه بالحق أن يعمل ولايسعه إلى غيره من الباطل أنَّ يعدل، ولاعذر في مخالفة الحق، في معموم شيء ولا مخصوصه(١)، في جميع الأعمال والنيات والأقوال ، برأى ولابدين. والدائن لله بما يخالف الحق هناك ، والحاكم بالدين في موضع الرأى أو بالرأى في مُوضِّع الدين ، مخالف للحق في قول أهل الحق ، والناجي في مذهب أهل الصدق ، من قام بما نزمه ، ولم يضع شيئاً منهما في غير موضعه ، والمعافى من بلية شيء لعدم قيام الحمجة به عليه منه سالم ، والمبتلي بشيء من ذلك إما هالك أوغانم . ولاتوفيق لأحد في إصابة الحق ، ولا في العمل به ، ولا في شيء من الأشياء إلا بالله ، ومن الله ، بفضل الله ومن فضل الله ، والله يرجيمن فضله جزاء أن يوفق من جاهد فيه معه ، إذ قد وعد ذلك فقال : « وَالَّذِينَ آجَاهَـ لُو ا فِينَا لَنَهُ دُ يَنَّهُمُ \* سُبُلُنَا »(٢) وليس من المحاهدة فيه التدين له بالبدعة، ولا المَّافَت في الغرور والخدعة، وإنما هي التقرب إليه بدينه حد الطاقة لاغير ها ، إذ لايكلف الله من دينه مالم يدخل تحت الوُّسنْع في علم الشيُّ بشيء ، ولا عمل الشيء: ومن المحال لزوم التكليف بشيء ، في شيء من دين الله تبارك وتعالى ؛ قبل نزو ل بلية في حق أحد من المتعبدين من العباد ، كلا ، ونزول البلية على الصفة الإنسانية ، لا يكون إلا بقيام الحجة في كل ما يخصه ، لكل ما يخصه من قيام الحجة غليه به ، في مخصوص كل شيء من ذلك ومعمومه ، ومتى قامت الحبجة عليه كان عليه القيام بما يلزمه ، كما عليه ذلك في الرأى ، فيها لم يأت غيه بشيء من الرأى ، إن كان له نظر يقدر به على النظر في تلك النازلة ، وله النظر والقول في الرأى ، في موضع ماليس عليه ، ولا بجوز له كتمان صواب ما بان له فيه ذلك، عند مسيس الحاجة إليه، ولا الشح به على من كان في الظاهر من أهاه، ولكن ليس لكل إنسان نور قلب ، يقدر به على النظر ولا التمييز ، لأصح ما جاء في الأثر .

<sup>(</sup>١) عبر المؤلف في أكثر من موضع بالمعموم والمخصوص ، بدل : أعامة وخاصة ، أو العموم والحصوص .

<sup>(</sup>٢) الآية رقم ٦٩ من سورة العنكبوت.

وإنما ذلك لأهل العلم والبصر . وأما من كان من أهل الضعف عن هذه المرتبة ، فقُـُصاراه المشاورة لأهل العلم والورع، والاستدلال مهم على الأصح ، والمذهب الأرجح . ومهما اختلف عليه أهل العلم(١) في ذلك، اعتمد على قول وليه فإن كان له أو لياء أخذ بقول الأعلم فيما قبل ، وأعلم من تعلم من القائلين في هذه المسألة من كُنسًّاله المسمين في الفرقة الثالثة ، لاسها الشيخ أبو سعيد- رحمه الله- فإنه على مانظاهر عليه لأعلى من الحميع درجة ، وإن عزت المناظرة عليه لمن برجو أن يدرك بغيته منه جرح في حقه ماقد قيل إن له أن يأخذ بما أراد من رأى الفقهاء ، وقيل إنه لا بد له من أن ينظر في ذلك بجهده ، ويتحرى الأعدل بقصده ، ويعمل على ماتغلب على ظنه أنه أعدل ، ويكون عليه حتى يلقى من يدل على أعدل ذلك من أهل العلم والبصيرة المأمونين على ماحملوه من العلم: وقيل: عليه أن يعرف الأعدل من الأقاويل ، ويكون فيها كابن عباس وإلا هلك ، ولا يبين لى في هذا الرأى إمكان هذا الرأى ، لأنه في موضع مامكن الوقوف عليه من ذاته ، أو من ذور الاستدلال عليه بغيره لافيحال عدم العبارة والعجز عن المعرفة له ، من بين ما قيل في نفس الشيء ، من الاختلاف في الرأى الأوسط ، كأنه في النظر في هذا الموضع أقسط ، لأن إلزام الوقوف على الأصح مع عدم القدرة له عليه ، فيه تكليف شطط ، أو الإهمال للتحرى للأصوب ، قصور عن استفراغ الحهل ، المطالب به في أصل التعبد ، وليس الأصح على الصحيح موقوفا على نظر معين في حق أرباب البصائر، بل زيما يقع فيما بينهم فيه التباين في الرأى ، كما وقع في نفس الآراء ، يوم الاجتهاد في استنباط العلة ووضع الأدلة . في نفس رأى الفقهاء الذين يثبت لهم معه قدَّمُ صدق في العلم و أأورع أقيس إذا كانوامعه في الظاهر على منز لة أ إذ ليس من وسعه في هذا الموضع التفرقة ولا في قدرته (٢) إلا أن يستمع : فيتَّبيع ، وهذا محل الاستهاع والاتباع . وقد اختلف عليه من له الحجة في ذلك

<sup>(</sup>١) فى الأصل : ﴿ وَمَهُمَا عَلَيْهِ اخْتَلَفْ أَهُلُ الْعَلَمِ ۗ » .

<sup>(</sup>٢) في الأصل : وتقدرته ، .

وعليه ، فأين المهرب إليه ؟ بل أين الملجأ إلا إلى العمل بما شاء من ذلك على التحرى لإصابة الصواب بالأعدل ، لكون التكافى فى ذلك و التساوى في حقه فيه في أمثال هذا الموطن في الحق ، ولا يكون ذلك كذلك في الآراء التي لايعرفها عمن (١) هي له من المسلمين لأولى الاستقامة في الدين ، أو عرف في كل رأى القائل إلا أنه جهل المنازل التي فها كل ذي رأى نازل ، من العلم والورع ، عن الإقدام على التكلف بالقوُّل فيها لم يعلم ولم يدر أقربهما إلى الصواب كله ، بل لابدله من المناظرة فيها ولوكانت على المسلمين وفي T ثار المسلمين مثبوتة ما أمكنه ذلك ، فقدر عليه وإلا فلا بدله على الأصبح من التحرى عندالعمل لأعدلها، و ذلك وجه السلامة له عن إله الهلكة لأنه على هذا مالم يخرج من الحق إلى الباطل، فلا يصيب إثما ولا هلاكا ــ إن شاء الله تعالى ولا نعلم في ذلك اختلافا . وإذا كان في هذا هكذا وجه الطريقة في حكم الحق على الحقيقة ، لم يجز أن يخلف ذلك بالعيب على أحد في شيء اتبع فيه رأيا ، احتمل فيه وجه الحق ، وكأنه متعلق فيه في النظر بالرأى ، أوبشيء سبق فى الرأى من آراء أهل العلم من المسلمين ، و إنما العيب على من خالف الأصول ، وصدف عن ملة الرسول ، أو نصب الرأى دينا ، أو تكلم مينا ، وتكلف القول في العلم على جهالة ، وعاش في الناس على ضلالة ، وعاب على الناس في سلوك سبيل الحائز ، وضيق في الرأى عليهم الواسع ، وحملهم على رأيه في الرأى أو رأى من رأى رأيه من الرأى في غير موضع الأحكام ، وفصل القضاء بين الأنام . ولقد قيل في الصحيح : ليس العالم من حمل الناس على و رعه ، إنما العالم من أفتاهم بما يسعهم من الحق و ولقد قال الشيخ أبوسعيد ــ رحمه الله ــ في حق السائل على المسئول عن المسألة التي لها وجهان ، أن يخبره بالوجهين جميعا ، في التعارف والحكم ، ليدخل عليه الفرح من وجهه والضيق من وجهه ، ليطلب الأجر لنفسه والسلامة ،

<sup>(</sup>١) أن الأصل: ﴿ عَنْ مِنْ ٩ .

انتهى . وكذلك[كان] (١) الشيخ محمد بن محبوب – رحمه الله – إذا سئل عن شيء فضيق فيه ، يأمر السائل أن يسأل عن ذلك القاضي ، لعله أن برئ غير ما رأى فيوسع ماضيق فى ذلك ، فيدخل الفرح على الناس ، ويطلب كل مربد منهم باب المخرج إلى السلامة لنفسه . وهذا أوضح دايل في أوصافه على تجرده من العجب برأيه ، لإنصافه في ذلك من نفسه ، وإنصافه دا، على صفاء باله ، وحسن أحواله ، وكذلك من أرادالله تعالى تعلمه والدار الآخرة بعلمه ، ينبغي له في هذا له أن يكون ، لكنه أخذ الأكثر من الناس ، في الانعكاس في هذا و الانتكاس على أم الراس ، إلا أنك تلقى (٢) الواحدمن المتسمين بالعلم فتجده المعجب برأيه ، يقول أنا أنا ، وليس هو من ذلك في شيء . والمعجب لايكاد ينجع فيه العلاج فيبرأ ، لعظم الداء وعزة الدواء ، إلا أن يتداركه الله فى أمره بلطَّف خفى . فانظر فى هذا ياأخى ، وفيما قاله أهل العلم في الرأى ، وفي العمل بما جاءبه في الرأى في موضع الرأى ، وإلى هذا القائل كيف عكس الأمر ، وأفي على قوله من شواهد الكتاب والسنة ، مايدل على نقض ماأصله ، ورخص ما فصله ، وكفى بتر دد الكلام رنقضه عن المَّام ، وقصوره عن المرام ، وتناقضه في الأحكام دليل لمن لم يكن من أهل العمى ، عن نور الهدى د وعلى أن ذلك صادر عن التكلف في الفتيا ، فها قد حصر صدره عن درك علمه ، والوقوف على معرفته ، ومن كان هذا حاله لم يكن بأهل يا أخى أن يقلده العامى على سبيل الاتباع له ، أو في أشباه هسدا أبدا ، لأنه لايومن منه أمثال هسده الأغاليط ، وهذه التلفيقات وهذه الأخاليط ، الدالة على الوضيعة ، والحهالة بأحكام الشريعة. ومن المحال الاستقامة على سبيل الهدى ، لذى جهالة به ، والقائد له أعمى . هذا مالا يستقيم كما لا يستقيم الظل والعود أعوج : وكمالا يثبت الباطل والحق أبلج ، بُل يقذف بالحق على الباطل

<sup>(</sup>١) زيادة يقتضيها السياق

<sup>(</sup>٢) في الأصل : ( تلق )

فيدمغه ، ويصدف بالعدل على وجه الفاسد فيفدغه ، وإنه لحق: على كل ذى علم بالحق، مع الطاقة له على إظهاره، إذا ظهرت البدع ، والضلالات والشُّنَعُ(١) . أن يُنشر علمه لتنجلي الظلمة ، وتتكشف الغمة ؟ وتتكشف فتكونُ كلمة الذين ۚ كفروا السفلي وكلمة الله ( هي )(٢) العليا . وإن لم يفعل ذلك فيدفع ويرفع ، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعن ، ولايقبل منه صرف ولا عدل ، إلا أن يكون على بقية في الأصل ، أو وجه يوجب له فى الحق عذرا يوماما ؛ لأن عليه حال وجود القدرة له ، مغ الإقامة على الاستقامة ، الذب للدين ، عن تأويل الجاهلين ، وتحريف القالين(٣)، وانتحال المبطلين ، في أحكام دين المسلمين ؛ وكلاَّءة(؛) الشرعة ، "أُ عن تشويش المبتدعه ، مع خوف التزلزل بالبدعه ، وأنواع الضلالة لإقدام العامة ، الذين كلت أبصارهم عن روئية الحق في ذلك ، ولم يكنُّ لهم قدم راسخ في قواعد الإسلام ، ولا أصل ثابت في معرفة الأديان(٥) والأحكام ، إلا في أمور جلية استمرت العادات بها ، وإنها لنادرة في جنب ما يجهلون فيم جهلوا(١) من مفسدات الدين ، وضلالات الملبسة والمبتدعين ، وإنما غايتهم الاستماع ، والانتفاع بالاتباع ، على صبيل التلقف من أهل العلم والسؤال في كل نازلة وللسماع ، للجواب والأتباع ، لذلك لايدركون فرق ما بين الحق والباطل ،ولا الهدىمن الضلال، والمحظورات من الحلال ، ولا الصحيح من السقيم . يخاف على كل منهم أن يكون الساعي إلى إجابة كل داعي ، في كل ما يدعو إليه ولو كان ذلك إلى ضلالة ، وأن بجيب ويستجيب لداعيه ، ولوكان إلى بدعة عماية إلى

<sup>(</sup>١) الشنع : يريد القبائح .

 <sup>(</sup>٢) مقتبس من قول الله تعالى في سورة التوبة : « وجمل كلمة الذين كفروا السفل
 وكلمة الله هي العليا » .

<sup>(</sup>٣) القالين : القاتلين .

<sup>(</sup>٤) كلاءة : أى حفظ . وفي الأصل : ﴿ كَلَايَةٍ ﴾ .

<sup>(</sup>٥) في الأصل : ﴿ الديان ، ﴿

<sup>(</sup>٦) في الأصل : ﴿ فِي جنبِ مَا يَجْهُلُو فِي جَهُلُو ﴾ .

جهالة . فلهذا يكون مهما نزلت البلية مثل هذا على الضعفاء ، وفي حق أولى الضعف على العلماء ، على كل قادر فقيه عالم فى ذلك الذى وقعت المحنة به ، لنزول بلية الحهل في جسم تلك البلية ، وكشف الحق في تلك الزرية ، ونقضالبدعة وتلخيص الضلالة ،وحد الشبهة ، وتوضيح الحهالة ، وبيان المشكل ودفع المعارضة بما يزهق في الحق ذلك من الكتاب أو السنة ، والإجماع أو الصحيح ، من النظر المستنبط من الذكر ، بواسطة الفكر'، بل من أى اجهة من جهات الحق ، كان إماتة للفسق وإحياء للحق وكلمة الصدق : وعلى أولئك أن يكونوا لهم وإنهاكذلك نيما خصه من ذلك لزومه في دبُّنه يكون ذلك عليه مهما قدر عليه ، كما أن عليه هداية من قدر على إرشاده من الناس إلى سبيل الهدى ودين الحق . وكما كان عليه النصح في الحق الكافة الخلق ، على أن ذلك إنما يكون من الواجب عليه في حق كلى واحد منهم في موضع ازومه ، عند وقوع المحنة بوجوبه ، في مخصوص كل شيء ومعمومه . ومن النصح والإرشاد ، إلى سبيل الرشاد ، رالحث لك يا ابن أبى ولكل من وقف على كتابى ، على الإعراض عن الاستماع لهذه الأعراض ، والوقوع في ورطات هذه الأمراض ، إلى قوله متبعًا لأمر الله ومحتذيا لأقوال السلف، التي أثروها للخلف، من الأمربالإطلاق لعنان الأفكار لاسها في الكتاب والسنة والإجماع وصيح الآثار ، والتفقد لأحوال القلب ، وغرائز(١) النفس والعلاج لما فيهما من الأدواء(٢) ، مما في تلك من الدواء ، حتى تتمزق الحيجب فترتفع الظلمة ، بتجلى أنوار الحقيقة وأسرار الشريعة ، ويمحى أثر دياجير العمى ، فتنكسر دواعي الهوى بسطوة نور أنوار الإممان ، وغلبة جند الرحمن على جند الشيطان . وعند ذلك مخرج منها كل داء دفين فتمر على الاستقامة على وفق السلامة ، ويصلح للمناجاة للملك الأعلى ،وتفوزفي القرب بالحظ الأوفى .

<sup>(</sup>١) غرائز : جمع غريزة . وفي الأصل : ﴿ أَغْرَازَ ﴾ .

<sup>(</sup>γ) الأدواء : جمع داء . وفي الأصل : « الأداء » . .

وتلك الغاية القصوى مع أولى النهى ، وأرباب التقى ، لكنها حَزْن(١) بربر و غامضة المسلك على الأفهام ، على عقبة كؤود صعبة المرام . إلا على كيِّس ذى قلب برىء من الأمراض المحكمة على القلوب، أغطية الذنوب، كلا ، بل جلا فانجلي ، حتى تجلت فيه أنوار الحقائق ، فنظر إليها بعين اليقين ، من وراء ستر الغيب رؤية لايضام فيها . ومهما شئت ذلك فاعلم أن مبدأ الطريق في تحصيل ذلك، إنما هو بطريق الرياضة في إقامةالطواهر، وتصفية السرائر ، علما وعملا ، إن ساعد القضاء علىما يحب الله ويرضى وبعد صفاء الأحوال ، ونصب فخ علم المادة والأعمال في مقامات الإخلاص والأنس والرضى والمحبة والذكر ، وملازمة الفكر ، ربما يقع الاقتناص للحقائق في القلب ، بواسطة الكشف لأمر خفي يتجاوز به الملك إلى الملكوت ، فيخترق في سيره الحجب ، ويصل بمن الله المطلب، وتحصل البغية بعد الروية لذلك بعن اليقن للعيان ، لاستنارة القلب بنور الإممان ، ونور السنة ونور النرائز ، من هنالك ينبع من بينها، وصحيح الآثار من ذوى الغريزه ، أمور عجيبة وأحوال غريبه ، تحار فها ألباب أُولى الأبصار ، وأرباب المادة والاستبصار ، لأن فوق كل ذي علم عليها ، فناقش في مثل هذا يا أخى ، وابذل فيه مجهودك ، عسى أن جعل لك ربكنورا، تسعى به في الحياة ، فتمشى بين الناس ويستضاء به من ظلمات الحهل و الالتباس، وتسعى فى القيامة بين يديك ويمينك وأنت فى ذلك الحال أشد فقرا إليه . وقد قضى ربك ألا يكون ذلك هنالك ، لمن لم يكن له نور من ربه في الدنيا ، لأنه من كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً . فإياك والغفلة في أيام المهلة ، بل تفقَّد أحوالك ، وحاسب في كل يوم نفسك ، وتعرض لنفحات الرحمة من ربك ، ولا تكن المهمل لشيء من أمورك ، وانظر في كل حادثة محتملة للنظر ، أو واقعةاختلف فها أهل العلم والبصر ، إن كان لك قلب تقدر به على تجريد الصفو من

<sup>(</sup>١) الحزن : ما غلظ من الأرض .

الكدر، وإلا فيمن به تقدر عليه ، فإن لم يكن فعلى ما تقدر عليه . وخذ من ذلك بأحسنه لله تعالى ، مخلصا له الدين ، تكن من المحسنين ، وتدخل في غمار الداخلين ، حتى تحت المدحة التي اقتضما شيء فكنت فيه على ظلمة الإشكال عن روية الصواب ، فاقتبس من أنوار علماء الآخرة نوراتستضيء به في ملك ذلك ، وإياك والاستشارة في ذلك العالم [ الذي](١) أسكره حب الدنيا فيقطعك عن محبة الله ، أولئك قطاع الطريق على عباد الله المريدين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، من أخيك ابن أبيك جاعد بن خميس الحروصي . والله أعلم .

مسألة: وصل أخى إلى كتابك، وهذا عنى جوابك، فى أمر ما عورضت به فيه من تزويج هذه الصبية التي زوجها أبوها، وما قال به محمد بن عامر بن راشد المعولى، في هذه الرقعة التي وصلت إلى فيها أن أكثر القول والمعمول عليه عند المسلمين أن لا غبر لحا وأنها وارثة موروثة إن مات الزوج أو هي ذفإن كان أراد في هذا بأنه أكثر القول والمعمول به في المتأخرين، فقد صدق إذ شهدت له به الأحكام من أهل هذا الزمان من الحكام . وإن كان أراد به الأولين كما في الآخرين . كانت تلك الدعوة تشهد آثار من سلف من المسلمين ، على خلاف ما ادعى ونحن على ذلك من الشهداء القائلين محاشا وكلا ، ما كان هذا فيما نعلمه موثراً ، ولا تبيناه في الكتب مقررا بل الأكثر والأصح والأشهر والأرجح والأظهر مذهب من يقول: إنها بالخيار ، وأمرها موقوف على الرضا بعد البلوع ، كاليتيمة إذا بلغت ، واليتيمة والأمة إذا حررت ، والأول الذي فال فيه إنه الأكثر كأنه في آثار الأقدمين غريب ، وإنه لعند العارفين من الشذوذ قريب. ونحن محمد الله الأقدمين غريب ، وإنه لعند العارفين من الشذوذ قريب. ونحن محمد الله لانزاه، ولا نحطئ في الدين من عمل به أو راه ، ولكل امرئ مانوى وعليه ما نوى . وأما قوله في الحواب : وفي الشرع أقاويل كثيرة ، فلا مجوز ما نوى . وأما قوله في الحواب : وفي الشرع أقاويل كثيرة ، فلا مجوز ما نوى . وأما قوله في الحواب : وفي الشرع أقاويل كثيرة ، فلا مجوز

<sup>(</sup>١) زياد يستقيم بها التمبير ,

للناس أن يتعلق كل واحد منهم بقول ، فكأنى في هذا الحر ف من قوله ، أَحَافَ أَنْ يَكُونَ قُولًا مَنْزَلْقاً عَنِ العدل ، هاوياً تحت الوهن في هوة البُطْلُ (١) لأنه إنما لا مجوز التعلق في شيئ بالباطل، ولا العدول على سبيل الاختيار عن الأعدل ، تساهلا على وجه المسامحة لهوى النفس في العمل على الأنزل لا لمعنى الضرورة الواسع فيها قبول الرخصة الحائزة شرعاً. ومن العجب أن يستجيز لنفسه النعلق في المختلف فيه بالرأي ، يقول يراه ثم لا يجيز لغيره أن يتعلق بغيرة بما أبصره أعدل : ولعله فيما أبصره أبصر منه ، إن هذا لمن التحكم وقلة العدل ، إذ ليس من الإنصاف في شي ، و منى جاز له ألا مجمر لغيره الخلاف لرأيه في الرأى أو ال رآه من آراء أهل الرأى، جاز لغيره ألا بجيرُ له ما استجازه وإلا فهذا هو التخليظ بعينه. وإذا جاز هذ ولم يجز نَذَل ما لم يجزه له الآخر ، خرج الاجتهاد في الرأي عبثا ، والعبث نوع ضلال ، وأدى ذلك إلى البراءة عند التخالف في القول أوالعمل على الرأى . كلا بل هذا عض الباطل لأنه ينجر إلى إبطال ما أحمع \_ بحمد الله - عليه أهل الحق من المسلمين من القول باار أي لأهل الرأى . والعمل على الرأى في موضع الرأى ، على غير تخطئة في الدين لبعضهم بمنسا ميما تباينت الآراء ، ولا ترك لولاية بعضهم بعداً ولا منع لبعضهم بعضاً عن الفول ، ولا العمل ، على كل ما يراه عدلا في الرأى أو من الرأى من لدن الصحابة جرى إلى هلم . وهذا هو الصحيح وما لا يصح في الحق سواه ، فلا يكن في مرية منه فإنه الحق ، وباطل ما عداه ، استدل . على ذلك أو لو الألباب بأدلة من الإجماع والسنة والكتاب ، يتسع بذكرها الوصف ، و لا ينكرها إلا أهل العمى والضعف . ولفد قالوا وقولهم الحق: أن على كل من له نظر أراد أن يعمل بشيىء مما اختلف فيه أهل العلم و البصر ، أن يجتهد في الأقاويل ، كما عليه أن يجمهد في الرأى فيا لم يأت فيه قول يرأى عن أحد ذى رأى . وعليه أن يأخذ بالأصوب ، مما ير اه إلى إ الحتى أقرب . ولا يجوز له أن يعدل عن الذي يراه أعدل . ولو قالوا .

<sup>[.</sup> اليطل : الفساد .]

بخلاف ذلك و عمل بضده عامل، إلا أن يرى ذلك عن بصيرة أعدل في الرأى يـ فينتقل إليه ولا يخطئ نفسه فيا مضى عليه ، ومن لم يكن له نظر في ذلك فالمشاورة لمن يرجو به الاستدلال على ذلك، من أهل العلم والورع في الدين، كما عليه فيما لم يأت فيه قول وكماعليه فيها لا يعلم فيه شيئاً يبصر عدله ، فإن لم مكنه تحرى الأعدل والأخذ به وكأنه في مثل هذا قبل إن عليه أن يجمهد، ولعله أريد فى طلب السلامة بجهده على قدر مبلغ طاقته فى العمل على الأعدل ، كما كان يجبُّها جابر بن زيد ، وليس عليه ما لا يستطيع ، ولا يستطيع من لم يكن لهمن ذات نفسه بصيرة ببصر بها أعدل الآراء، إلا التحرى لأعدلها عند عدم المعبر لها أو القدرة على بلوغه ، وتلك غاية الجهد منه ، وذلك من طاقته ، وعليه ما أطاق عند لزوم ما أظاق من ذلك له للزوم العمل به : . وقد قيل إن له ثَمَم أن يأخذ بما أراد من رأى أهل العلم ، و الأول أصح لاسيا عند الجهد بأعلم القائلين وأفضلهم في الدين ، وكذلك ما كانوا على حال ، في كل حال . فانظر يا أخى في قول أهل العلم ، وإلى قول هذا القائل ، كيف كان بينهما البون البين في الحق للناظرين ، لأنه لأبعد من أمس ، وخطأ أبين من الشمس ، وإنا لمن حيث التمسنا لقوله الوجه الحق، في هذا الإطلاق بالمنع للناس ، على حال لم نجد له سبيلًا إلى ذلك. وأما قوله في الحواب والأقاويل كل قول أصبح من الآخر فكأنه يحتمل لوجوه ، لأنه ينطوى على الدين والرأى جميعا . والله أعلم . أراد بهما أو أى شيء منهما يريد أو أنه أرسل القول إرسالا على غير حزم قصد لشيء منهما . و ذلك ممكن إذ قد يتكام العمى الحيران بما لايعلم ، وينطق الهبيت (١) الملسوس بما لايفهم ، ويُسأَل الغبي الحاهل عما يعجز عن جوابه العاقل. ونحن على الشريطة بالتفصيل في هذا نتكلم ، فنقول : إن كان أراد بالأقاويل في الدين ، فالدين ما لايصح فيه الاختلاف و لا بجوز ، و الحق من كان الحق في يده ، ولا يكون ذلك إلا في واحد وعلى الجميع من أولى التكليف ألا يخالفو،

<sup>(</sup>١) الهبيت : ذاهب العقل .

ذلك الواحد بدين ولا برأى. وذلك الواحد هو الموافق في الحق من حكم الكتاب أو السنة أو الإجماع ، و ما سواه باطل ، والباطل لا يصح و إن كثر ، فلا يجوز و لوكان عليه في ضرب المثل حميع من في الأرض ، فالحق في ذلك المنفرد الواحد المحالف للباطل ، والمحق في الحق لمن اتبعه لأنه الحق ، وماذا بعد الحق إلا الضلال ، فأنى تصرفون. وإن كانت الأقاويل في الدين ، خارجة في حكم الدين ، على خلاف الدين ، برأى أو بدين ، كانت باطلا . و باطل أن يقالُ في شيء من الباطل أنه أصح من الآخر ، لأنه ليس في شيء منه صحيح . وإن كان أر أد ذلك في الرأى مما قد اختلف فيه بالرأى أهل الرأى في موضع الرأى ، فالقول في ذلك على الصحيح أنه قد يكون كله متساويا (١) في شيء ، ليس شي ء أعدل من شيء ، ولا أصح من شيء ،وفي شيء قد يكون شيء أصح من شئ ،وكلما كانت حجتهأقوى، وعليه أرسخ وأضوى ، كان الأوجه والأصح ، والأشبه والأرجح ، ولربما ; ثكافأت في القوة عند بعض الناظرين ، ووقع التفرق فيها وفي الأصح في إ حق آخرين . وليس ذلك من المحال في المقال ، وإنما المحال أن يقال إن النظر في الأرجح ، موقوف على نظر ذي نظر معلوم ، لا يسع الناس أن يتجاوزوا نظره في الرأى ، إلى غيره من الرأى ، نظر في الاَّصح للقول والعمل ، على كل ما يراه أنجح . وهذا ما لا يجوز لأنه المحال ، والباطل, والضلال ، لأن فيه لإجازة الرأى إبطالا . والحِّق في ذلك القول بأنه ليس الأصح مقصورا على نظر أحد معلوم ، من أهل البصر في حق أهل العلم ، كالا ولا في حق كل المستفتين من الناس أهل العلم ، إذ لوكان الأمركذلك وكان لا يجوز مجاوزة أصح ما رآه أصح . ولو رأى غيره عن نظر صحيح غير ما رأى أصح ، لبطلت الأخرى ، ولو وقع ذلك موقع حكم الكتاب، أو السنة أو الإجماع ، الذي لا يسع القول بضده، ولا العمل على خلافه ولكن أبى الله ورسوله وجميع المسلمين إلا أن يكون هذا باطلا، لأنذلك

<sup>(</sup>١) في الاصل ﴿ متساوى ۽ خطأ نحوى .

معنى في الرأى، وهذا معنى في الدين . ولا مجوز وضع الرأى في الدين، ولا الدين في الرأى ، بإجماع أهل الحق من المسلمين على ذلك ، والحق في حق ذي قلب يقدر به على الرأى ، أو النظر في الرأى ، أن يكون المستفيى في ذلك في قلبه ، وأن مجتهد في الأصح رأيه ، ويعمل بأعدل مايستبين له أعدل ، والمستفتى للمفتى في الحق تبع ، إذا لم تكن له قدرة على الاستدلال من ذات نفسه ، على معرفة الأصح . بل ربما كان المخبر في موضع ما ، يختلف عليه أهل العلم فيه ، إذا كانوا على منزلة في العلم ، والولاية والورع ، على تحرى العدل من نفسه ، وإرادة إصابة الحق في ا تصده ، على أصح ما قيل . فإن تباينت المنازل فالولى أولى وإن كانوا على حالة في الولاية ، فالأعلم أحق في حقه أن يتبع . فإن كانوا سواء فلها عضل أفضل أن يستمع ، إن مال إلى غيره من آراء المسلمين، لم يسع العالم أن يعنف في الرأى من يقول من أهل العلم الرأى خلاف ما قاله منالرأى . ولوكان لايرى ما يرى ، ويرى مالا يرى ، فإن لكل من أهل الرأى أن برى ويقول بما يرى ، ويعمل على ما يرى، ولا يتجاوز على سبيلالاختيار أعدلما يراه من الرأى في العدل أعدل فإنعدل عنه بضده وعمل غيره من الرأى مختاراً كان آثما. ولو كان غيره يرى أن ذلك الذي عمل عليه أعدل، لأن العدل في حقه هو الأعدل . وقد قال الشيخ أبو سعيد ، رحمه الله: إن تارك العدل من الآراء عن بصيرة منه آخذ بالحور على معنى قوله ، والحق في هذا ما قاله ، والآخذ بالحور جائر ، والحائر ظالم ، والظالم ? ثم ، والآثم هالك إلا أن يتوب من ذلك ، ويرجع فيه فيعمل على أعدل ما يراه أعدل، وإن تكافأت الآراء المختلفة في شيء عنده في العدل ولم ينزله نميء منها أعدل من شيء ، كان له أن يعمل بأيَّها شاء ، وله أن يعمل على ؛ عذا مرة وعلى الأخرى أخرى . ﴿وأما قوله في الجواب ولا يجوز الأخذ بالرخص مرة وبالأحسن مرة ، إلا عند الضرورة فيما لا يجوز الأخذ به عند الضرورة ، فكأنه محتمل لمعانى الصواب في جملته ، والقول بالتفصيل لوجوه الرخص فيه متسع ، وإنا لنظن به أنه إنما يذهب في هذا

إلى المختلف فيه بالرأى ، ويقول إن كل من أبصر الحق في حجر شيء أباحه ، والإباحة لما حظره حظر غبره رأيا ، وكان ذلك الرأى المخالف في الرأى لرأيه بالإضافة إلى رأيه في الإسلام رخصة ، وقد يكون في بعض من الاختلافات بالرأى في الرأى، لاسما في أمور مناطة بأحكام هذه الصبية، هذا في جنب هذا رخصة ، وعلى العكس في العكس في الحيار والصداق والمبراث والطلاق ، لكون الاختلاف فها ، وفي الأصح منها ، بالإضافة إلى جميع الناظرين ، وإن كان الحيار هو الأصبح عند أرباب البصائر من الأولين والآخرين ، والأخذ بالرخصة عند نزول البلية جائز ، وليسهذا من الضرورة في شيء: نعم إنما هو رخصة في الإسلام لمن رآها وكان الحق عليه اتباعها في معنى الاحمال له، ولمن رأى علمها عنده من لايراها أن يكون رآها فعمل بها ، وليست برخصة في حقه عند نفسه وعند من يرى مثل ما برى ، كلاً ولا بالإضافةإليه، وإنما هي في حقه على من لاير اها من أهل الرأى ، وعلى كل في هذا وأمثاله أن يعمل بالأعدل على حال ، وربما مختلف ذلك بالإضافة إلى الناظرين من الأشخاص ، كما اختلف في أصل ذلك بالرأى ، والبصير المراعى لمعانى الصحيح ، يقول إن على كل أن لكون على ما كان في رأيه أعدل في حق كل واحد ، بالإضافة إليه في الصحيح بالانعكاس في ذلك ، كانت في حقه متساوية ، وإن كانت هي في حق غيره متباينة . ومن تعلق بقول من أقاويل المسلمين لم يعب ما احتمل له وجه الحق في الحق . وأما قوله في الحواب ، والأخذ بالذي عليه الحمهور و هو الحجة، ألا ترى إلى قوله تعالى: « النَّذينَ يَنْ يَسْتَسِمعُونَ ا ْلَقَوْلَ كَفَيْدُّ بِعُونَ أَ ْحَسَنَهُ مَ (١) . فكأنه مضطرب لأن الآية ليست بدالة على ما قاله ، بل كأنها منافية لما قال جزما ، لأن قوله موجب لاتباع الجِمهور مطلقا ، كيفكان وعلىأى وجه كان . والآية تقتضي في معرض

<sup>(</sup>١) من الآية ١٨ من سورة الزمر :

الثناء والمدح للاسماع للقول المختلف، ثم الاتباع لأحسن ما قيل ، مما فتح الله ويسر كان عليه الحمهور ، والواحد المشهور أو غيره إذا بان له حسن قوله ، وأبصر قوته على غيره مماسواه ، ولوأبصر غير مغير ما أبصر ، لأن لكل أن يتبع أحسن ما أبصر أحسن عن يصر منه من ذاته ، أو من غير، من أهل البصر. وسواء، قال ذلك الغير جمهورا أو غمر جمهور، مشمورا أو غبر مشهور ، فكله سواء وإنما هو من حيث بان له الحق معه ، ومن حيثٌ صح معه الأصح أخذ به ولو كان ذلك في الرأى ممن يبصر وجه الرأى من رأى نفسه، لأن استحسان الأحسن من المختلف فيه بالرأى في الرأى نوع رأى واجبُّهاد ،وهذا هو الصحيح لاغيره ، لأنه محتملخطأ الجمهوو كما يحتمل خطأ الواحد . ومحتمل ضعف قول الجمهور كما أنه يحتمل ضعف قول الواحد، بل ربما كان الواحد أقوى نظرا في العلم من الجمهور : ويدرك بنور غريزته ما قد غابت عن الجمهور روئيته ، وكلت بصائر هم عن دركه ، ألا وإن هذا لهو الغالب على العلماء من الناس ، لأنهم وإن كانوا علماء ، وإليهم ينسب العلم ، فإن لبينهم البون الشديد ، والفرق البعيد . والمستبصرونالذين صفت غرائزهم ، واستنارت بنور العلم الغريزى قلوبهم ، ونظروا الصحيح بعين البصيرة ، وباشروا أسرار العلم الديثية بصحيح المعرفة ، حتى بلغ بهم العلم إلى درجة الربانيين من الأحبار ، كالشيخ أبي سعيد - رحمه الله - ترجمان الملهب الحق على الصحيح ، وربانيّ الجواري ــ من الدين ــ المنشآت في محر الحقيقة علىالصواب قليل، ألا ترى أنه يقصر الذين و جدنا آثار هم من مشايخ المسلمين ، عند البلوع إلى درجة هذا الشيخ ، وحمه الله ، فسبحان من جعله رحمة للناس إلا من عصى ، واستحب العمى على الهدى ، ولما احتمل هذا كله وأمكن في الحق فجاز ولم يكن في الدين تقليد في الحق لغير نبي ، أو كتاب نزل على نبي لم ينسخ ، كان ذلك كذلك في النظر في الأعدل، وفي الحجة في القول وفي العمل . وأو كان الأمركما قاله لكانت حجته في هذا منه وعليه ، لأن الحمهور في الأصل في هذه المسألة ، إنما كانعلى القول بالخيار لهذه الصبية

ميا مسحان الله العظيم : ما لهذا ولهذا العجب في هذه الأغلوطات في الكلام وهذه المناقضات في الأحكام ؟ إنه لتخبط العشوى (١) ، وتعسف النشوى (٢) لأنه يقول إن الأخذ بالذي عليه الجمهور وهو الحجة . وإنه عدل عنه فلم يأخذ به ، كيف هذا ؟ ما كنت أحب لذأن يكون كحاطب ليل قد سجا (٣) يقول مالا يعلم ، ويتكلم بما لايفهم ، بل قد كان ينبغي له في هذا التفكر قبل الكلام ، والتوقف عن الإقدام قبل التبصرة على الأحكام ، لأن ذلك من الواجب في حق الإسلام : ولعله ظن أن الجمهور على القول بأنه لاخيار لها ، وذلك ظن بعيد ، لأنه لم يكن في آثار السلف إلا نادرا ، وإنما شهر فيا بان لنا في المتأخرين فانتشر . وإذا جاز للآخرين ترك ما عليه جمهور الأولين ، مجاز لمن بعدهم ترك ما عليه ، كما جاز لهم ، ولاسيا على قوله إلى فول الجمهور من الأولين في هذا وأمثاله ، لأنهم أقوى نظرا ، وهؤلاء أضعف بصرا ، وإلا كانت هذه المغالطة الباطلةو المراجعة الفاسدة ، وقد بينا في هذا أماغن عليه في العالم والضعيف ، وإن فيه عن إعادة القول الكفاية .

وأما قوله في الحواب: فلوكان كل من تعاطى رخصة ، وخالف مها ما عليه العلماء أخذ به فذلك لا يجوز ، ولا يؤخذ بقوله ولضاعت الأموو فكأنه من التلفيق في الكلام المندرج على غير أسلوب واحد من المعنى في النظام . عوقد أزرى به التردد ، والنقص في المبانى ، عن تمام المعانى ، والله أعلم عما أراد فيما أطلق القول به أنه العموم ، أو أنه في معرض العموم أراد به الحصوص، وقصد به المخالف بالرأى ، لرأى من يقول في الصبية أراد به الحصوص، وقصد به المخالف بالرأى ، لرأى من يقول في الصبية

<sup>(</sup>١) تخبط العشوى، مأخوذ من المال : « يخبط خبط عشواء »يضرب لمن يتصرف فى الأمور على غير بصيرة .

 <sup>(</sup>۲) تسف عن الطريق: مال عنه وعدل ، وفي الكلام: أخذه على غير هداية و لا در اية .
 ر النشوان • السكران • وهي نشوى •

 <sup>(</sup>٣) سجا ( وارى ) مأخوذ من قوله تعالى : « والليل إذا سجا » أى سكن أهله أو ركد
 ظلامه . وحاطب الليل : الذي يجمع الحطب ليلا . بقال للمتخبط الذي يتكلم بالفث والسمين .

التي زوجها أبوها لاخيار لها ، فليت شعرى في هذا نفينا أي شيء من ذا أراد ، وفي غالب الظن ، أنه أراد به التعلق في الحق ، بمذهب من يرى في الرأى لها الحيار ، والمصوب لهذا القول الذي عليه الفقهاء الكبار، ولوكانعن صحيح وانباع لذى بصر لأنه فى نفس الكلام بومى إلى تضعيف هذا الرأى وتقويةالآخر عليه، وترذيل المتبع لهبدعوى لابرهان لها . ولعمرى له في ذلك المدُّحه ، خلافا لقول هذا القائل فيه بالقدحه ، لأنه المتبع لأحسن ماصح معه أحسن أخذ ، بأعدل ما بان له الأعدل أعدل ، فكان في ذلك الموافق ارأى الكبراء، والمشهورين من البلغاء ، والمخالف في الرأى على اجتهاد منه في العدل ، لمن خالف في الرأى أولئك الذين هداهم الله ، أو لئك هم أو لو الألباب . و أنه لموافق الجميع في الدين ، والله الموفق للصواب ، ولا عيب عليه في ذلك ، لأنه موضع مدح وجزيل ربح . نعم وإنما العيب على من عليه في ذلك يعيب ، لأن من أعاب الحق أعيب ، ومن قال غير الصدق أخيب، والبادى على من كان في الدين المتبع لسبيل المؤمنين، الكاثن في العدل على الحق المبن. كلا إن ذلك لمن المحال ، كما كان من المحال أن يكون في اتباع الحق ضياع الأمور ، لأنه إنما ذلك في إتباع الباطل المحجور ، ومخاصة في التماديعلي الفجور ، و أضر شيء من ذلك إحياء البدعه ، وإماتة الشرعه ۽ وفي کل هذا خصوص وعموم ، وکلما کان في الدين أعم، کائت الإضاعة أضر، وأدهى وآشر. وأما قوله في الحواب وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فاستفت قلبك يا وابصة ، وإن أفنوك وأفتوك ، فلولا اختيار أحسن الأقوال حجة، لما قال ذلك الرسول عليه السلام . والله أعلم، فصحيح ، والقول بعد له نجيح ، وإن كان في الحطاب في صورة الحصوص، فإنه في المعنى على العموم ، ومشتمل بعمومه على كل قادر على مثل ذلك بمبلغ طاقته ، والحديث المشهور ، وفي الكتب مأثور ، وله في العدل عرق فسيح ، مثين ثابت راسخ مكبن صحيح ، غير منكور ، لكنه من أصح دليل، لأوضح سبيل ، على خلاف مه ، ا قال إنه لا يجوز للناس أن يتعلق كل واحد

منهم يقول مطلقا ، ومن العجب العجيب ، والقول المريب ، أن يكون جائز لكل قائل من أهل الرأى ، أن يقول برأيه لما رآه عدلا من الرأى ، ثم لا يكون له أن يعمل به لا لغبره ممـن رآه من الناظرين عدلا ، أو أنه يكون له لالغبره من الناس ولو رأى مثل رأى من عدله ، وأنهمن غبره أعدل وأقوى في برهانه وأحسن . إن هذا لقول مختلف يؤفل عنه من أفك ، لأنه نوع خطأ محض ، دل على ذلك الكتاب والسنة و الإجماع . فتلكوآخر قوله : أربع شهادات على أن ذلك فاسد ، وأنه لمر مداقه ،غير سائغ (١) للألباب السليمة أبداً : وكفى بالآية وتلك الرواية اللتين بهما استشهد دليلا على إبطال هذا الإطلاق من المقال ، لمن كان ذا قلب وألقى السمع وهو شهيد . إنه لا معنى للأمر بذلك ، وفي استماع القول لاتباع أحسنه . إلاّ ليتعلق في الحق كل بما يراه أحسن ، وفي العدل أعدل من أي وجه وبأي وجه من الحق نظر إليه ، واستدل في العدل عليه ، إن كان له قلب يقدر به على ذلك ، هذا مالا يستساغ فى الألباب، عند أولى الألباب سواء : ولوكان غير هــذا لخرج الأمر به والاستاع ، ذلك على وجه العبث . لاسما عند وجود ما عليه الحمهور ، من القول في الشيء المختلف فيه بالرأى على قوله ، ولكن حاشا الله ورسواه مِن ذلك . بل ذلك ليأخد كل بما يراه أعدل ، ويعمل بأحسن ما أبصره أحسن . وما كان خروجه أحسن على معنى الوسيلة ، فذلك لا يوجب معنى إ اللزوم فرضا ، وإنما هو على الاختيار فى طلب الفضيلة ، وكل فى هذا ناظر لنفسه ، ومن لم يكن له نور قلب يقدر به على أن يرى به البرهان الأرجح ، ويستدل به على الأصح ، وأعدم من يستدل به على ذلك، أو أنه اختلف عليه الذين بهم يستدل ، وكانوا معه في كل حالة في حكم الظاهر من العلم والورع والفضل على منزلة ، فهنالك على الأصح يرجع الأمر إليه . فإن رأى التعلق في ذلك بما عليه الأكثر إبراء لدينه أخذ به ، وإن حاك في صدره تركه إلى غيره من آراءالمسلمين، التي يتحرى لنفسه في ذلك السلامة فها ، وذلك هو الحق فى حقه ، فإن تركه مختار ا أوعمل على خلافه

<sup>(</sup>١) في الأصل : « منساغ ۽ خطأ .

من أقاويل المسلمين مبرخصا ، كان كأنه في تأثيمه يخرج معنى الاختلاف. وإنى لأميل إلى أنه أُثْيِم ، إذ لا يكاد ذلك التساهل والميل إلى المرخيص في موضع الحاجة إلىالرخصة، يكونلاعن داعية النفس والشيطان، إلى اتباع الشهوات والانقياد لها بواسطة الهوى . والله أعلم . فانظر يا أخى فى هذا وخد بالحق في كل حال ، وجانب كل رأى قال ، وإياك والنظر إلى من قال ، ولكن إلى ما قال، والحذر والحذر كل الحذر ، من التقليد في الدين لأحد من البشر، كاثنا ماكان، وكاثناممن كان، من أهلى العلم من المسلمين ، ولوكان في الفضل والكمال ، كأبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما \_ أوكان في العلم كابن عياس وجابر بن زيد ــ رحمهما الله ــ وبلّغ في ضروب علم الشريعة بلاغة الشيخ أبى سعيد\_رحمه الله\_لأن ذلك حرام وباطل فى دبن الله تبارك وتعالى : وأعلم أنك حيث جئت تلتمس الحبجة لصحة ما قال به محمد بن عامر بن راشد ، من إطلاق المنع للناس في هذا المعنى بحمد الله لاتجدها ، لأنها من صراح الخطا جزما . وماكنا نحب أن نخطئ ، لكن ليس لنا من الأمر شيء ، وخطوه لا يخرج في النظر عن أحد وجهين في الحملة ، لأنه إنما يكون على علم أو جهل ، وكل واحد منهما يحتمل المعنيين في جملته وهما الدين والرأى . وإنه لعلى انفراد كل وجه عكن أن يكون أنى ذلك عليه ، لكنا على القطع لانحكم له في موضع الاحتمالات على حسن الظنبه، كما أنا لانحكم عليه بسوء الظن في ذلك ، و إن كان لابد من أن يكون على شيء منها ، فالقطع عيب لايدرى ، والجمع لها غير ممكن في حقه في هذا ، ثم حتى يخرج فيه الحكم بالسلامه له فيه و الهلكة به جميعا ، وإفراده بوجه لا يمكن على العيب ما احتمل الكل في حقه، فلذلك بجانب القطع عليه بشيء منها ، ونتكلم على الشريطة فيه : فنقول إن كان قال ذلك وهو يعلم أن الحق خلافه، وإنما زلت لسانه (١) عن الحق غفلة أو نسيانا ، فإنه لمعدور من الهلكة سالم ، وإن كان على تعمد منه لمخالفة الحق، فالعياذ بالله من ذلك

<sup>(</sup>١) اللسان : يذكر و يؤنث .

وإنالعلي حسن الظن لا نظن به ذلك . وإن كان قد كان ذلك منه على جهالة بالأصل أو بحجز المضادة له ، وإنما قال ذلك على ما عنده أنه حق ، وأفتى به بالقطع ، كان تلك من له قدم عن موضع العدل ، أورثها خيالات جهالات أوهام. انتاطت (٢) بظنون صادرة عن غبر دليل على قصد السبيل. وإنه لفي هذا لا يخلو من أن يكون ذلك قد كان عن رأى أو دين ، فإن كان عن رأى فقد مال عن وجه الحق في الرأى برأيه ، وقال ما لا يقبل من الرأى - لأنه قال بالرأى فصادم الإجماع ، فانكسر عليه رأيه فسادا ، سواء جهل الأصل فى ذلك أو علمه ، فظن فى نفسه أن الحلاف له بالرأى واسع على وجه الاجتهاد منه في العدل بالاتباع ، لما حسن في عقله من ذلك ، فكله سواء وكله لا عدر له فيه ، وإن كان ذلك منه بدين فالمزلة أعظم ، لأن الدين يخلاف الحق ، في الحق حكمه مبتدع في الدين ، بلا خلاف نعلمه عن أحد من المسلمين . ألا وإن هذه لهي الأوجه الممكنة في معنى الاحتمال، لأن يكون يلحقه على الانفر اد في كلحال .والغالب على الظنفيه أنه إنما إلى هذا علىو جه الحهل منه بالأصل فيه ، والظن منه فيه أنه الحق من غير أن يحرم به عليه ، لأنه موضع لبس وإشكال ، وهو عليه ما لم يستبن أمره فيه صراحا ، و مهما انكشف أمره على شيُّ من تلك الوجوه . أنزل من حيث نزل منها ، وما لم يصبح عليه شئ لم محكم له في ذلك بالسلامة ، و لا عليه بالهلكة ، ما كان في الاحتمالات بهما في الظاهر في حقه متقابلة : و إن كان لا محتمل له في نفس القول إلا وجه الخطإ للصواب في الحق، ولا مكن في حقيقة أصل الأمر إلا وجه و احد، من أحد و جهن في ذلك ، وهو إما أن يكون كان على ما يكون فيه هالكاً ظالماً. فإن ذلك بالإضافة إلى من لا يصبح معه غيب ، لا له ولا عليه أن يحكم به فيه ، لأن الأحكام لا تجرى إلا على الواضحة، وإنه لعلى إشكالها احتمل له الوجه الأول والآخر معاً محال . ومتى صح معه عليه الخروج من الوجه الأول من هذا ، لم يبق له في الحق احتمال سلامة من الهلكة على الأخرى ، لأنهاكلها مواضع هلاك. ومتى صح معه له فى الظاهر

<sup>(</sup>١) انتاطت : تعلقت

أنه على الوجه الأول، كان على حكم السلامة في الظاهر، وكذلك عند الله وعندنفسه، إن كان كذلك في الباطن . وكل في هذا مخصوص بعلمه فيه ، وموكول إلى ما خص به مما صح معه وما لم يصبح معه ذا ولا هذا، لم بجز له أن يقطع عليه بشي على الظن ، لأن الظن في مثل هذا لا يغني من الحق شيئاً ، بل حكمه يكون معه على ماكانعليه ، من ولاية أو براءة آو وقوف ولو صبح معه الخطأ للحق كذلك، لأنه موضع إشكال ولبسواحمال . لكنه ينبغي لمن قدر وأمكنه أن يكشف الحق له ولا سيا في الولى . وكذلك إن لم يحتمل له رجه السلامة يكون على من كان له وليا . وأمكنه أن يعرفه خطأه ويدله على الحق ، ولا بد له ثم من التعريف والنصح والاستتابة له من ذلك ، لأن ذلك من حقه عليه على من لم يكن له وليا أن يبين في ذلك له أمره، ويدله على الصواب بجده ويهديه إلى الرشد بجهده ، إذا أمكنه ذلك وقدر عليه ورجا منه القبول . وإن أيس من أوبته إلى الحق ورجعته عن ذلك الفسق ، كانت له سعة في السكوت على النصح . فإن خيف منه أن يكون قوله فتنة على الناس في دينهم ، كان من الواجب أن يخفي ويستر ، ويغير ويدمر. وعلى من قدر أن يؤنى عليه من الحق بما يرهقه ، ويدمغه ويزهقه لثلاً ينخدع به عن دينه ورشاده أحد من المسلمين ، ولا سيما في موضع ما لا يكتفي فيه بالتدمير له هدماً لأساسه وإلا استطار ضرره في الناس وانتشاره على حال الالتباس، والتلقى له من عوام المسلمين بالقبول ، لضعف منهم عن الوصول بدليل الأصول إلى معرفة باطله وخطأ قائله . لا بدمن الكشفلاحق لإزهاق الباطل مع الرجية لإزالة البلية ، وحصول النية بالدعاء إلى إجابة الحق والرجعة عن الَّغي إلى كلمة الصدق ؛ والتحذير لمن لم يقع فيه عن الانخداع به ، و ذلك حقالله لعباده، على خصوص خواص عباده الهُصوصين بلزو م ذلك، اوجود القدرة لهم على القيام لله به، عندعدم الثقات على الدين أو النفس أو المال : وإنه لفضيله، في موضع الوسيله . وعلى العامة أن يتبعو (١) الخاصة في الحق، ولا يجوز لهم التنطع بالمخالمة لهم .

<sup>(</sup>١) في الأصل : يتبع .

و كما يكون الكتاب والسنة ، يكون الإجماع ، وما اختلف فيه أهل العلم من شيء بالرأى ،كان الحق فيه ماقد ثبت لك في القوى والضعيف في العلم و على ذلك ينزل ماقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أصحابي كالنجوم بأيهم اقتلايتم المتديتم المتديتم ». ومهما كان الاختلاف في الدين برأى أو بدين ، كان الحق في و احد ويضيق على الناس خلافه . وعلى الناس أن يكونوا على الحق و لا يسعهم مجاوزته إلى غير ممن الباطل . وأقل مايلزم من سلم من فتنة الدخول في ذلك مجاوزته إلى غير ممن الباطل ، المخالف للحق في حتى الحق إلى أن لا يبرأ منه ، ولا يقف عن ولا يته من أجل قوله الحق بدين ولا وأى ، وعلى من علم الحق في شيء أن يبينه للناس ولا يكتمه في على الحاجة إليه ، ولا يشترى به ثمنا قليلا ، وبذلك أخذ الله عليه الميثاق وأمره به ، وحذره الشقاق والكفر والنفاق ، وبذلك أخذ الله عليه الميثاق وأمره به ، وحذره الشقاق والكفر والنفاق ، قبول لكنه إن رأى القول منه لاينجع ولا يلتفت إليه ولا يسمع ، وأيس من قبول المهودى الإسلام ، وكما يبئس أهل الحق من أولى الاستقامة من قبول الحاد في المناس في المخاورة فائدة تقع ، وكان السكوت عما لافائدة فيه أولى ، والاشتغال بما فيه المزيد آحجى .

و إن خيف ضرره ولم يرج على حال نفعه، كان من اللازم الإمساك عنه على حسب معانى ما جاء به الأثر، فى مثل هذا عن الشيخ أبى سعيد ، وماخرج عن حد المتعريف والنصح فى شيء من ذلك، إلى الأخذ باليد للحبس أو المجاهدة لأهل البغى بالسيف، فيا خصبه على إظهار الغى والامتناع على البغى ، حتى يفيء الباغى لأمر الله ورسوله والمسلمين من ذلك، أويقتل على ذلك أو الداعى فذلك خاص لمن كان له أوعليه من إمام أو من يقوم فى ذلك مقامه فى الإسلام . والله أعلم ج

وفى الكلام على هذا الفصل فى بيان أحكامه على ضروب أقسامه أ ومواضع خصوصه من عمومه منسع ، وليس هذا محل التفصيل لذلك ، وأنت يا أخى فانظر فى جميع هذا ، ولا تأخذ بشى منه إلا ما كان عدلا، وماجهلت منشىء وخنى عليك أمره ، فاسأل عنه أهل الحبرة به من الذين يخشون الله تعالى، فأولئك هم العلماء حقا، والفقهاء صدقا ، بهم فاقتد ، وبأنوارهم فاهتد ، فإنهم الأنمة وربانيو هذه الأمة ، وقواد الناس إلى الحنة ، وصفوة الأصفياء الأتقياء ، وخلفاء الأنبياء ، وأمناء الله في أرضه ، سرج الأزمنة ، كل واحد منهم مصباح زمانه ، يستضىء به أهل عصره . وإياك والمتكلفين في الفتيا ، المائلين إلى الدنيا ، المقبلين على الشهوات ، فإنهم في محل النهمة على الدين ، ليسوا عممونين على ذلك ، كما جاء في الحدبث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : العلماء أمناء الله على عباده ، وعلى دينه ، ما م يدخلوا في الدنيا ومخالطوا السلطان ، فإذا فعلوا ذلك فقد خانوا الله ورسوله ، فاحدروهم واتهموهم على دينكم ، والسلام إعليكم ورحمة الله وبركاته . من أخيك ابن أبيك ، جاعد بن خميس ، مكتوب بيده .

· .

ومنه فى تفسير فاتحة الكتاب: يسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله الذي النوراة أنزل الفرقان على عبده بواسطة الأمين جبريل ، مصدقاً لما بين يديه من التوراة والإنجيل، ليكون العالمين نذيرا ، وليخرج الناس من الظامات إلى النور: فهدى إلى التي هي أقوم من الأمور ، ويبشر المومنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا كبيرا. وإن الذين لايومنون بالآخرة واستهلكوا في الكفر من العمر آخره ، أبوا من الانقياد ، سيدعون ثبورا غدا في المعاد، وسيصلون سعيرا . أنزله بعمله للإفادة كما أراده . فأخرجه من عالم الغيب إلى عالم الشهاده ؛ فقرع به أسماع مسامع السرائر ، من أولى الألباب أولى النهي والبصائر ، تشويقاً أو تحديثاً أو تحديرا . وأودع في طي خزائن أمصونات أسرار أثماره ، فهدى بالكشف إلى ذلك من بنوره ينظر فكان أمصونات أسرار أثماره ، فهدى بالكشف إلى ذلك من بنوره ينظر فكان أمصونات أسرار أثماره ، فهدى بالكشف إلى ذلك من بنوره ينظر فكان المصير ا، وحلى كمال صياغة بلاغة مطالع كلامه على جمال براعة مقاطع ختامه ، فكفى بعربرا ، وحلى كمال صياغة بلاغة مطالع كلامه على جمال براعة مقاطع ختامه ، فكفى به خبيرا ، و جلا بطاوع لوامع جوازم قواطع صوارم جوامع أحكامه سدف ليالى جو الجهالات تنويرا . وأبان عن معالم صراط الهدى وأماكن مغائم الموى بظهور سطوع أدلة أنوار مناره ، و مجامع التي ، ومكامن مظالم الهوى بظهور سطوع أدلة أنوار مناره ، و مجامع

أسرار معانى أذكار أخباره ، لمن أرادأن يذكر أو أرادشكورا . وحرس أبواب مغانى سماء مبانى آياته ، عن استراق شيء بالنقص أو المزيد في ذاته ، وكان المعيار الصحيح ، والمعيار النجيح محكم الآيات ، مجردا في النظام عن الحالل في الكلام ، لا يقبل الزلل في الأحكام أو في شيء من الأحوال ، ولو كان من عند غيش الله لوجد وافيه المختلافا كثيراً ، على أنه في وأليف كلامه وعجيب نظامه لقرآنه تراكيب ألفاظه العجيبه ، وعدم تناهي معانيه الغربيه حمع شدة إيجازه حقد اقتضى كون إعجازه من رام عزماً ، أن يعارضه نظما ، فتحدى لله لك جميع العالمين أن يأتوا عمثله ، أوسورة في صورة شكله ، وأنى لهم بذلك جميع العالمين أن يأتوا عمثله ، أوسورة في صورة شكله ، وأنى لهم بذلك ولوكان بعضهم لبعض ظهيرا . والصلاة والسلام على نبي الرحمه ، هادى الأمه ، محمد النبي الأمى ، الذي أراد والسلام على نبي الرحمه ، هادى الأمه ، محمد النبي الأمى ، الذي أراد جمله في الناس قمرا وسراجا منبرا ، وعلى آله المطهرين من القبائح من جميع العالمين تطهيرا .

أما بعد ، فقد انكشف بنور الحق البرهان، وصار الأمر ظاهر العيان أنه لاسبيل إلى الوصول إلى الله، والفوز فى لقائه بالسعادة الأبديه ، والتنعم باللذاذات السرمديه ، إلا بوجود الرعايه ، والسير إليه فى منار الهدايه ، على أنوار العلم ، فى عنان الحلم ، لأنه من لم يكن له نور من ربه ، فماله من نور يستدل به ، وذلك هو العلم النافع ، فالعلم هو الدليل على قصد السبيل ، إلى الملك الحليل . والعلم كله القرآن وهو النزيل ، وما بعده من العلم تفسير له وتأويل . فهو الهدى والنور ، والشفا لما فى الصدور ، من أمر أض الغرور وأدواء الفجور . طوبى لمن كان على عرفات ادكاره واقفا ، وبكعبة أسراره طائفا ، فإنه العروة الوثقى ، والسبب الأوفى ، الذى من تعلق به نجا ، ومن تركه ضل وغوى، وهلك فتردى . نعم ، لكن على غير معرفة بتأويله ، لايصح أن ،كون تابعا له لدليله ، حتى يكون فى على غير معرفة بتأويله ، لايصح أن ،كون تابعا له لدليله ، حتى يكون فى

حقه كذلك ، كلا ، بل يخاف عليه على غير ذلك ، أن تعميه أسراره ، وتحرقه أنواره ، وتجرفه وتغرقه محاره ، مهما يكن في عومه ذا مرّه ، واقتحم فخاض لحته على غره ، وإذا كان الأمر في ذا لاشك أنه هكذا ولم تكن هذه التفاسير التي على المخالفين لأهل الاستقامة في الدين لغير الحق في ذلك حاليه ، لكونها من ضلال التأويل ليست خاليه . حتى صار كأن صرف العناية إلى ذلك من أكثر العنايه ، لاسما إذا لم تجد لأهل العدل من أصحابنا تفسيرا يرجع بالحق إليه ، ويقتفي أثره فتعول عليه : وها نحن في هذا المنهاج ، لكثرة الطلب واللجاج ، من بعض إخوانى في الله على" ، ومراجعته في ذلك إلى" ، مع كونى ممن قعد به القصور ، في حضيض الضعف عن الارتقا ، في ذروة هذا المرقى ، الشريف ، الباذخ ، العالى الشامخ ، المنيف . وها نحن في همة الشروع فيه ، لفتح مباديه، على سبيل التوسط قصدا بين الإقلال المخل : والإسهاب الممل ، فإن الاستيفاء لجميع معانيه ، حتى يوتى على أقاصيه ، لامطمع لنا فيه ، لكونه قد كان لوخم الإذكار وعوم الأفكار ، وغوص الأبصار نى البحر ، الذى لاساحل له ولا قعر : وكيف لاوهو الميدان الفسيح لحال الاعتبار ، المستوفى على الصحيح لحميع الأعمار ، قبل البلوغ إلى آخره ، ثم لايوْتى على عابره ، هذا وإنَّى فيه أورد من علم اللسان ، مالابد منه للبيان ٢، ومن القرآن كل معمول به وشاذ ، ليكون للقارئ عن نسبة اللحن وكالخطأ كالملاذ ، وأسميه إن من الله على ببمامه من فضله وإكرامه ، مقاليد الننزيل ، لإدراكه حقائق التأويل ، وأنا به سبحانه التوسل ، وله ربي أسأل ، أن يفتح لى بابه ، وأن يهجم بي في القول والعمل على الإصابه ، والحأ إليه ملجأ من توكل عليه ، انضرع فأناديه ليغمرني بالإقالة من عثار الرأى وباديه ، وهو الموفق لغبره وبه التوفيق ، وهذا حين الابتداء ، رب يسر لإتمامه إنك سميع الدعاء ، نعال لما تشاء.

يُسورة فانحة الكتاب وتسمى أم القرآن ، والأساس . وفاتحة كل شيء أوله ، وأمه أصله ، وأساسه مبدؤه . وما أحقها بهذا لافتتاح الكتاب بها ، وانطوائها على سياق الثناء ، على الصفات والأسماء ، الدالة على كيفية التوحيد ، وكميةالتفريد ، واحتوائها على نسيج مدارج الوصول إلى الله على معارج العلم والعمل الصالح، وكون التلمح أمر بالإقامه ، على طريق الاستقامه ، التي ليس بشيء في الوجود إلا لأجلها موجود ، مع ما اشتملت عليه "من القصص إخبارا عن حال الفريقين من المالك، والآخر الهالك ، وما في خلال ذلك التصريح ، من خصال التلويح ، بالوعد والوعيد، لمن لحنها ولمن ضل عن حقيقة الاستقامة زل . وعلى الحملة فهي كالجملة في مبانيها ، وما عداها فكالتفصيل لمعانيها . فهي المبدأو ذلك منها ينشأ . وتسمى : الكافيةوالواقية والشافية . لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «و هي شفاء ن كلداء ټوسورة الحمدوالشكر و الدعاءو الصلاة، لاشتمالها على ذلك . وتسمى السبع المثانى لأنها نثنى في كل صلاة ، بلفي كل ركعة منها ، وتكفى الركعات السرية وحدها ، ولا يُحفى غير هاعنها، إذ كل صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج (١). ولها أسرار عظيمة حتى إنه يروى عن محمد الغزالى أنه ذكر أن فيها من الخواص ألفاظا ظاهرة وألفاظا باطنة ، وهي سبع آيات بالاتفاق ، مكية على الأصح وقيل ؛ مكية ومدنية ، لأنها نزلت مرتين ؛ مرة بمكة يوم فرضت الصلاة ، ومرة بالمدينة حين حولت القبلة ، لم يشذ عنها شيء من الحروف الأبجدية ، التي عليها مدار العربية إلا سبعة لاغيرها . واختلف الناس على أقوال في بسم الله الرحمن الرحيم ، هل هي آية منها أ، لا ؟ والحق إنها آية منها وأن الصلاة لاتصح على العمل لتركها ، ومختلف في النسيان فيها ؛ ولا تنازع في أنها من كلام الله إجماعا . والباء فيها للاستعانة لكن القول في العبارة عنها في التسمية لها ، فسموها بإضافة وباء استعانة وباء

<sup>(</sup>١) الحداج ؛ كل نقصان في شيء بالاستعارة .

إلصاق، أي تلصق الأفعال بالأسهاء، وقيل فها إنها للمصاحبة، وهي حرف جر محفض ما بعده ، ولا تصح عند أهل اللسان إلابها ، ولذلك قالوا إنها مناطة لاشتهارها في القراءة دوما للخفة . وإنما طولت الباء فيما قيل ، عوضا همنها لتكون كالدليل عليها، وكأنه في ذلك و في مد السين تعظيم لشأن المبدأ ، والاسم هو المسمى . وقيل غيره ، إنه صفة له وتعريف لاغيره والمسمى هو المعنى الذي أريد به الاسم . والقول الثالث لاهو ولاغيره ، والأول أصح ، لكن على شريطة إرادة الذات من الشيء المسمى لا اللفظ نفسه مجرداً عن نفس المراد به ، فإن دلك لاشك فيه فإنه غبره لتر ادفه وتجز ثهو تغايره في الكيفيات، وتعداده وتقطعه حروفا في الأصوات ، واختلافه في اللغات. وتباينه في الهيئات ، وكأنه في نفس البداية بالبسملة تشويق للمريدين ، وترويح لقلوب الخائفين ، وتطميع لأنفس المشتاقين ، واستحثاث للسالكين . رتنشيط للمقبلين ، واستدعاء للمرتدين ، واستعطاف للمذنبين ، وإشارة لطيفة من الله لأهل الألباب ، على أن الرحمة قريبة ممن تعرض لنفحاتها ، والاستنشاق لمبادئها رجاء أن يغمر أقاصها، قائلًا في مقاعد شكره ، ومعاهد ذکره :

الحمد لله رب العالمين. فالحمد عبارة عن الثناء كالمدح ، لكن الفرق بيهما أن الحمد يكون على الأمور الاختيارية ، المحردة من شائبة الإجلال ، لنقص أو فساد على حال . والمدح إطلاق الثناء على الحهل بلا تخصيص ، فكأنه أعم ، والحمد أخص . وقيل هما متر ادفان على مسمى ، وكلاهما لمعنى . والتعريف للعهد . ومحتمل أن يكون لاستغراق الحنس لأن حمده مستغرق كل حمد لغيره ، إذ مابكم من نعمة فمن الله ، ليس للمزيد فيه موضع ولاللنقص فيه مفرع . والحملة وإن كانت كأنها في معرض الحبر صورة ، فإنها لمن الواجبات في حقه على العبد ، المكلف بها عند نزول البلية بها أو شيء منها ، وكأنه نوع من الشكر إلا أنه من وظائف اللسان ،

والشكر عام لأركان مقامات الإيمان ، ودرجات الإحسان . وفي الحديث الحمد رأس الشكر و لاخلاق من الحمد لمن لم يكن له من الآداب الشرعية والحلق الرحمانية خلاق . كلا ، وليس الحجرد عن النقائص إلا الإله جل جلاله ، وكلما كان لغبره ممن حمده بل ليس ذلك يكون كذرة من صفات مجده ، ونعوت حمده ، وكأنه بالإضافة إلى حمده كاد ألا يستحق أن يسمى حمدا ، لنقصه وقصوره عن كمالات الحمد ، محتاجاً للتكميل إلى أدمة التصفيل ، فلا مضاها من حيث المناسبة بين الحمدين جزماً .

والله من حقت له العباده وثبت له محض السياده ، وهوالذى لفرط الاحتياج إليه ، تأله كل المألوهات(۱) إليه بحالها إيجاداً من العدم، وإمداداً بالمنعم ، وحده لاشريك له ، وماكان هوالإله وما عداه مألوها(۱) لم يجز أن يطلق على غيره نعم ، ولذلك كاد ألايستأهل غيره أن محمد ، فضلا أن يعبد ، وإنى لأميل إلى أن هذا هو الاسم الأعظم الذاته ، لأنه كالحامع لكل الصفات العليا ، وإليه تنضاف جميع الأسماء الحسنى ، حتى إنه يمكن بالقهم إخراج جميع النوحيد من مفهومات معانيه . وقد قبل في اشتقاقه الوال ، أكثرها أولى أن يترك لانحطاطه عن رتبة الصحيح ، لعلل تشعر فيها مخلل ، وهوقول الحليل بن أحمد وجماعة: إنه اسم علم لا اشتقاق له . وعن ابن عباس – رحمه الله – أن الله ذو الألوهية وهوالذي تأله الحلق وعن ابن عباس – رحمه الله – أن الله ذو الألوهية وهوالذي تأله الحلق في هائه أوإشباع الضمير محيث إنها تصير واوا ، كل واحد منها للن في الإحرام تفسد به الصلاة :

والرب فى كلام العرب المالك والسيد والمصلح ، وقرئ بالنصب على المدح ، والكسر أصح ، والله رب الكل قاهر ما عداه ، ومالك لما سواه ، تفرد بالألوهية و توحد بالربوبية ، وذلك من صفاته وأسماء ذاته ، فلا يجوز أن يطلق التعريف فيه و لاالتجريد له لغيره عن التقييد ، ولكن ربك وربه ورب كذا فى أمثال ذلك .

<sup>(</sup>١) كذا بالأممل ، ولم يرد هذا اللفظ في اللغة .

والعالمين جمع عالم ، بفتح اللام كخاتم ، فيه عن ابن عباس ـ رحمه اللهـ أنهم الحن والإنس لقوله تعالى : « لسِيكُونَ لِلْعَالَمَدِينَ نَذَيراً » (١)

والقول الثانى عن أبى عبيدة إنهم أربع أمم: الملائكة والإنس والجن والشياطين.

والقول! الثالث جميع المخلوقين، لقوله تعالى: « وَمَا رَبُّ النَّمَالَمِينَ، قالَ : رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا » (٢) وهذا شائع أن كل جنس على الأصح عاكم في نفسه على حدة ، وكون الجمع فيه بالواو والنون تغليباً لمن يعقل ، وعلى هذا فقد اختلف في حصرها فقيل ألف عالم : سهائة في البحر وأربعمائة في البر ؛ وقيل ثمانية عشر ألف عالم ، الدنيا عالم منها ، وما العمار في الجراب إلا كقسطاط في صحراء . وقيل ثمانون ألف عالم :

والقول الرابع لا محصى عدد العالمان إلا الله، لقوله تعالى ، « وَمَا يَعَلَّمُ وَالقول الله الله القول الله والأوجه فيه و الكائنات كلها شاهدة له ، لأنه ربها إذ كل شيء منها ينادى بمقاله ، على لسان حاله في حدثه أن له محدثاً أحدثه لوجود شدة الحاجة منها في إمجادها، وتوالى إمدادها ، إلى و احد و اجب لذاته ، الوجود الذي لا يقبل الحدث في القدم نعم ، وكان هذا الدليل القاطع ، على وجود الصانع المتولى أمرها إبداعاً وتدبيراً ، واختراعاً وتصويرا ، على مقتضى المشيئة تقديرا ، صار المقتضى لظهور الحياة والقدرة ، والعلم والإرادة والحكمة والقوة والعزة ، والعزة ، والغرم و البقاء ، والإرادة والحكمة والقوة العزاة الصناعة للصانع لها عقلا إلى غيرها ، مما لا محصى من المعانى في الصفات

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ١ من سورة الفرقان .

<sup>(</sup>٢) سورة الشعراء الآيتان ٢٣ و ٢٤

<sup>(</sup>٣) من الآية رقم ٣١ سورة المدثر.

لله الخالق لكل شيء . الرحمن الرحيم . من سمى ذاته •يهما أنهمهٔ بمعنى ، والفرق أسوع ، وإنه لأقرب الأسهاء إلى اسم الله، لقوله تعالى: «قُـل ادْعُنُوا اللَّهَ ۚ أَوِادْعُنُوا الرَّحْمَنَ ﴾ (١)وكذلك في البسملة يروي أو لا بالرحمن غيره في الأشهر ، وقيل جائز والأول أكثر ، فكان فيه لزيادة الثناء، مبالغة عن الرحيم في العبادة عن متسع الرحمة وفسيح الكرامة ، كما روى عن ابن عباس ــ رحمه الله ــ أنه قال رحمن الدنيا و الآخرة ، ورحيم الآخرة . ، وقيل الرحمن بالبر(٢) و الفاجر في الدنيا ، والرحيم بالمؤمنين في الآخرة ، وقال قوم الرحمن مجميع الخلق،والرحيم . بالمؤمنين ، وهذا في المتعبدين ممكن من حيث الاقتصار في النظر على إ المعانى الظاهرة من النعم أن يكون فيضان الرحمة شاملا للكل نعماؤه، وهوكذلك لكن في المحاوزة لها إلى ما وراءها من اللباب باعتبار الحقيقة في المرجع ، فالرحمة الإلهية في الدنيا والآخرة خصوصية ، لكونها مناطة بالإعان كائنة حيث ماكان ، لأن البلايا في حق المؤمن عطايا لمن شكرهًا ، والنعم في حق من لم يشكرها نقم ، بلي ، وكان فيهما أكبر إشارة إلى إيجاب فرع باب الرحمه ، باستدامة شكر النعمة ، في مُقامات الحدمة ، والتعلق به في المهمات كلها ، وإنه رحمن ، و الرجوع إليه بالتوبات والإقبال إليه بكلمة الهمة في سبيل الطاعات ، فإنه رحيم يقبل التوبة ، ويعفو عن السيئات لامحالة، وإياكم والإياس(٣)، يعرف هذا بدليل المعنى ، البارز من مفهوم الفحوى ،وقد قيل إن أبا عمر كان يدغم الميمين ، ميم الرحيم في مالك يوم الدين ، أي يوم القضاء والحساب للجزاء ، وما قبل إنه يوم الطاعة ويوم القهر. فداخل فيه جار ومجرور ، بإضافة اسم الفاعل إليه تنزيلا منزلة المنمول به .

 <sup>(</sup>١) من الآية وقم ١١٠ من سورة الإسراء. وفي الأصل: «قل ادعوالله وادعوا الرحمن» خطأ.

<sup>(</sup>٢) فى الأصل : « البر ». ولا يستقيم بهالمنى . (٣) الإياس ، القوط .

قرأ عاصم مويعقوب ومالك والكسائى: مالك بالألف بعد الميم . وقد قيل إنه قرأ كذلك بالرفع مضافا ومنونا . على أنه خبر لمبتدأ محلوف ، ربالنصب على الحال أو المدح منونا .

وقرئ ملك من غير ألف بالحر والرفع والنصب ، وبتسكين لامه مخففًا ، وبلفظ الفعل الماضي . واختلف الناس في معناهما فقيل وأحد ، . وقيل مالك أجمع ، لأن كل مالك لشيء ملكه وليس كل ملك لشيء مالكه؛ وقيل مَـلكأوسع لأن كل مَـلكُمالك ملكا، وكأنهأر جح لما فيه من نلزيد على المالك واحتوائه عليه ، لأن المسلك من له الأمر والنهي في الرعية النافذ فهم حكمه كيف أراد، لأنهلم مالك لكونهم تحت ملكه، فكان عاما والمالك خاص مجزء من معناه . ألا ترى أن اسم المالك يطلق على من كان له أدنى ملك لشيء من الأعيان المملوكة، على إرادة ذلك في المعنى ، وإن كان لا مميلك بعد ، ولذلك سمى القلب سلطان الجوارح ، لأنه كالمسلك القاهر لها ، وهي له كالرعية يتصرف فها بقدرة الإلهية ، تصرف المالك كيف شاء وعلى ماشاء ، فهي منقادة لانطيق عناده ، لأنها مجبولة على طاعته . ولله الملك من قبل ومن بعد ، وهو المالك لما كان فى الوجود من شيء أو يكون . لايصادف حكمه ولا قدره وقضاء غير ملكه ، كلابل تجرى الأمور في الحلق من الملك الحق ، على عنان المقادير ، بأزمة التدابير على مقتضى الحكمة ، ووفق المشيئة ، في الدارين : الآخرة والأولى .. وإنما جرى التخصيص لبوم الدينيوم يكشف عنالغطاء حين النداء: ٩ لِمَنْ المُللثُ الْدُومَ لِلهِ النَّوَ احد ْ القهَّارِ ، (١) مقالاً بالصدق. واعترافاً بالحقّ لظهور العيان ، المستغنى عن البرهان، على سلب الأعيان، ورجوع العواري من الملك المحازي إلى الحق ، الملك الحقيقي . ذلك الملك السرمدي والتنصيص لنفس اليوم اكتفاء به عن ذكر مافيه ، لأنه كالمستلزم له

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ١٦ سورة غافر .

في اشتماله في صرفه عليه ، ماجرت به العادة في عرف الذمة ، وذلك نوع تنبيه على الأعمال الصالحة واجتناب الطالحة ، لأن اختصاص التسمية له بالدین من سائر مایسمی به ، دلالة علی أنك كما تدین تدان . فانظر في ذلك ياذا الغفلة لنفسك أيام المهلة . وكان في هذه الحملة أبلغ تنبيه على ' حقارة الدنيا وأشد تحديرامها وتزهيدا فهالكوهامطلوبة وفي الأخرىمساوية، إ فآثر واما يبقى على ما يفني ، فالباقيات الأعمال والنيات والأقوال الصالحات ِ لاغير ، فارعوها حق رعايتها إن كنتم موقنين . وانظرهِ ا فيها وإلى هذه الخمسة الأسهاء العظيمه ، والصفات الحسيمه ، فإن تحت كل اسم وصفته عرا من المعانى لاساحل له . ومن كان كذلك حاله في أوصافه فكيف لا يكون لمحض الحمد أهلا، كلا إنه لواجب الحمد وبذلك على هدايته. فاحمدوه حمد من يستوجب لإخلاصه في حمده الحمد والزلفة بحمده ، واعلم أن الحمد في اللسان لاجدوى له حتى يكون نتيجة قلب شاكر الأركان . رجل سرى من الملك إلى الملكوت الأعلى علىجوادالاجتهاد، حتى وصل فناخ على الرضا بفناء حضرة الربوبية، فينزل منزل العبودية ، فغاب عن الأغيار بشهود الملك الجبار ، وطفق على قدر الالتفات لما حضر لمولاه العظيموربه الكريم. قد أقبل بشرا شده إليه ، لما نظر بعين اليقين إليه ، يقول عن خالص باله بلسان حاله، وصد ق مقاله ، « إِيَّاكَ نَعْسُكُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ » . قرئ بفتح الهمزة و الفتح أكثر ، وقلمها بعض القراء هاء والأول أشهر . وكان هذا لما تصفح ألواح صفحات عالم الشهادة على الوحدانية، وتلمح معانى الصفات الإلهية : تجلى من له من لواثح الغيب، أنوار أسرار الحق على الحقيقة ، فعلم يقينا أنه المستحق لأن محمد ويسبِّج ويوحد ويطاع فيعبد ، هو لاغيره ، فقال تحت الاستعانة والامتثال ، والتضرع في الحدمة والابتهال على التخصيص ، إياك نعبد لا غمرك ، ثم استدل بأنوار البرهان على معارج العرفان، فرقى بها إلى مدارج أسرار العيان ، فأدهشه عن ملاحظة الأكوان، حتى غاب عن الحنس في جناب القدس ، و فني في أحواله عن مشاهدة أعماله ، وعمى عن

الحلق بشهود الملك الحق ، وانطوى في شهوده عن دائرة وجوده ، فقال « وإياك نستعين » على أداء شكرك و القيام محقوقك وأمرك ، بل في المهمات كلها هرباً من اللجأ إلى غيره وتبروًا من الحول والقوة والطول ، والإقرار . بالعجز عن نفسه وعلى غيره من أبناء جنسه . وللمولى بالقدرة لما أيقن أنه لا طاقة له على النهوض بأعبائها إلا به لاغيره ، ترك الالتفات إلى غيره وأقبل عليه بالكلية حين لم يبق فيه لغيره بقية ، لأن ﴿ إِياكُ نعبد ﴾ : مقام الإخلاص في العبادة ، «وإياك نستعين »: مقام الصدق في الإرادة . فالأول لله والثاني بالله ، والضمير في الكاف المتصل ثابت فيها من المتكلم للمخاطب المكلَّم، والله معكم أين ماكنتم ، والكسر له لحن تفسد به الصلاة، وكأنه في نفس الحطاب دليل على تقديم العلم على العمل ، لقوله إياك صادر عن معرفة به مزايلة الاضطراب قربة فيه ، ثم قنى بقوله : نعبد لما نظر إليه بعين اليقين فعرفه بالإلهية، ونفسه وأمثاله بالعبودية، فكان وجود العلم يستدعى وجود العمل ، فالعلم إمام ، والعمل حيث إنه من هداياه وجزيل عطاياه ، بل ولكون هذه الخصلة سبب الوصلة ، ذلك لئلا يكون فيه شوب لغيره ، فإنه لايقبل الشركة . وكون التكرير له فيما قيل للتنبيه على أن العبادات لا يمكن القيام مها ، و الثانى لمريدها : إلا بالمعونة من الله . فهي في الحقيقة منه إليه ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . وقيل في الواو إنها للحال ، أي نعبدك مستعينين بك ١ وكأنه يحتمل في الفعلين أن يكون إيرادهما بلفظ الحمع تفخيما لشأن المخلصين، وسعى العابدين ، ومناجاة المضطرين ، وسؤال المبتلين . أو أنه أراد به نفسه وجماعةالموممنين ، تبركا بهمورجاء أن تعم الإجابة بذكرهم والتوسل بهم.وقراءة النون منها بالكسر على لغة تميم ، والفتح أظهر وبتقديم العبادة على الاستعانة في النص عليها استدل على أن طلب الحاجة المرادة مقدمة عن العبادة أدعى إلى الإجابة.

والعبادة أنواع ، وأى شيء أطيع اللهبه فهو منها ، وكأنها في الحملة تدو و على أربعة أركان لقاعدتين ، هما : العلم والعمل ، لا يشذ شيء منها عنهما ،

لكن العلم على ضربين : بالله، وبأمر الله، والعمل على وجهبن ، ظاهر وبأطن. ركل واحد منهما على قسمين : فعل وترك . ثم كل واحد منهما أيضاً على حالين : فرض ونقل. والفرض على معنيين : أداء اللوازمو اجتناب المحارم. و تلخيص معانى ذلك يستدعي مجلدات ثم لايستقصى إذ لاينحصر فيحصى. والاستعانة روم المعونة على تحصيل المراد من جلب أو دفع ،أو ما كانمن المطالب أقران الاختيارية والاضطرارية . وتفصيل كل شيء منهما يذكر على حدة في التنويع لها مالا يدخل تحت الحصر جزما ، ولكن الحامع لها أمران ، لابد أن يكون اللطلوب دنياويا أو أخراويا 🖟 فدنيساوى . وقسد نص فى الشرع على كشمير من ذلك فى بيسانه عن أهل العلم من المسلمين ، وهي في الحقيقة استمداد والمعونة إماء، وحصولها من وجهين في الحملة إما لواسطة أو غيرها ، يكون منحسب ماجرى من سنة الله ، هذا في أشياء والأخر في أخرى . وفي الحنس الواحد منها كذلك، مرة بتوسط ومرة بغير توسط، ﴿ وَلَنْ عَجِـادَ لُسِّنة اللَّه تَبُّد يلا ً » (١) والوسائط مالا تحصى ، لكنها لابد منأن تكون ووحانية أو جسمانية ، وليس الفاعل لشيء على الحقيقة إلا الله خالق كل شيء ، وهو على كل شيء أقدير .

وكان فى فحوى الحطاب دليل على الأمر بها ، لكن فى سبيل ثوابه على تسهيل أبوابه ، وتيسير أسبابه ، رجاء العطاء مع الإلحاء فى الدعاء والوسيلة إلى الشيء بشيء من الشيء . فن عكس هوى فانتكس ، ولذلك يسأله هذا العارف المريد مع الإقامة على الاستقامة محقه المزيد محافة الانقطاع عن الوصو ل إلى مطلوبه ، فقال: و اهدنا الصراط المستقيم ، طريق الوصلة إلى محبوبه لأن الصراط فى اللغة هو الطربق، قرء بالزاء، والسن ، والصاد،

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٦٣ سورة الأحزاب .

والصاد أشهر والقواءة به أكثر : وقد كان يُحمزة يقرآ بإشمام الزاء ، فيما عنه يروى . وسمى سراطاً لأنه كان يسرط السابلة ، والمراد به العبادة عن طريق الدين في الإسلام إلى الملك العلام ، على أبلغ وجه في التشبيه له بالطرق ، تصويراً يدركه العقل ، من حيث أنه للمسافرين إلى الله في المعنى كل الطريق للسيارة من جميع المارة ، والمستقم المستوى ، صفة له بأنها المنهاج المجرد عن الميل ، لا يُقبل الاعوجاج . والدين منتظم من ثلاثة ، علم وحال وعمل ، فالحال فرع العلم . والعلم والعمل ثمرة الحال، والهداية إرشاد في غاية اللطف. ومخارج أسبابها على الحملة أربعة: الأصلين عقلي ومكتسب شرعى ، فالأول على قسمين أحدهما ضرورى ، وذلك ما يتُأدى إليه من المعلومات التي لا تقبل الشاك جزما. والثاني الرآى نوع وانتعب في الروع ، والكشف عن محض سر الحق من قول العقل المطلع بالأنوار القدسيه،علىالأسرار الملكوتيه ، والواردة على الحدس من حماة القدس على سبيل الإلهام في اليقظة كالملائكة أو في المنام ، وفيضان ذلك من ينابيع العقل إلى الجوارح الظاهره، بواسطة النفس القاهره. وعلى العكس فيها يستمده من إلحنس، في معنى التأدي من الظاهر إلى الباطن ، و إلمه يرجع الأمر كله في حكم المواقع النظرية ، في المواضع العقليه . والثاني المكتسب الشرعى على قسمين ، وكلاهما يتأديان إلى الغريزة ، ومنها إلى نور البصيرة في الناس ، من مداخل الحواس. لكن أحدهما الوحي، والمتلقى له منالموحي إليه ، والكتاب والسنة والإجماع والآثار عن أهل العلم من المسلمين الأبرار . والقياس المحرد عن الاحتباس فإنه نوع هدى، وإن الإمامية من الشيع أنكر ته أصلا ، وأبطلته جهلا ، فهو حق لأنه من نتائج ذلك ، فالأول رتبة الرسل من الأنبياء والوسطى درجة الصحابة الفهماء . والثالثة الأخرى مبلغ التابعين من العلماء . والقياس مختصبه أهل الفطنة من الفقهاء . والثانى ما وراء هذا من المواد الحسية الاختيارية والاضطرارية،التي مها يكتسب العقل بالآية ، ويستمدها لحياته مما سطرته يد القدرة الربانيه، بالأقلام النورانيه، من الحكم الإلهيه، على صفحات ألواح

عالم الملك والمؤدى من به اهتدى، فإن به أدلة تغمس المستدل بها في دأماء الإعمان اليقين ، ونخرجه من دجي هيكل هيولي ذانه ويسقيه شربة من رحيق المعرفة التوحيدية تبرئه من العيب ، فتعافى من كل داء دفين في الباطن المقتضى لوجود الصحة في الظاهر ، وتبرد غليل القلب من حر العمي ، و نار الهوى ، فلا يظمأ بعدها أخرى أبدا . وتجلى صدى الشك وغشاوة النفاق و ظلمة الشرك ، فيضيُّ القلب لمزيد نور العقل ، وبنور ستر المعرفة منه لربه ونفسه ودنياه وآخرته . زيادة تزيده إشراقاً ينسخ ظلمات مدلهم النفس الأمارة بالسوء ، ويصقل مرآ ته فتنجلي صورة اللكوت فيه ويفر ح ويعرج مهما تعلق بأسبابه المتدلية إلى عالمالشهادةفىرى فى درجات انكسبيه، إلى المنازل العقليه ، لكن ثم ينادك من شاطئ الوادى الأعن من وراء حجاب ، فاخلع نعلى صفاتك ، وكن موسى الصفات فتجرد من مسيح الهوى ، والبس خلَع الآداب الملكية والملابس الروحانية ، وتدرع برياش الحلم والتقى ، إنك بو اد أسرار الحقيقة المقدس طوى ، واقصد في مشيك وأغضض من صوتك ، وأثبت لما ترى واستمع من لحن الخطاب وأحسن رد الحواب ، فليس بينك وبن الملكوت الأعلى غير قاب قوسين أو أدنى ، فيفضل الله وبرحمته تفرح د ودع قلبك فى برزخ أنوارالمعارف الإلهية يسترح، وباستدامة الأذكار تتجلى فيه الأنوار، حتى يعلوني الملأ الأعلى ذكره ، لما انشرح بنور الله صدره، ويفتح له بمفاتيح الكشف الحقيقي باب المحبة والأنس والرضا بأنواع الفضاء فيتيه في عرصات الشوق ! إلى الله تعالى ، حتى يتخطى الملك إلى الملكوت ، فيسبح في فسيح بيداء أسراره و يموص (١) في آذي (٢) بحارها ، ويغوص فيصير بعين البصيرة لآلى غوامض ألموار الحقائق الغيبيات ، ويفتح لأسهاعه باب الاستماع فيهيم في غياض رياض الوجد ، بسماع نغمات تسبيح الجمادات ، حتى يغيب عن

<sup>(</sup>١) يموص : يغتسل .

<sup>(</sup>٢) الآذى : الموج .

الممالك إلى المالك ، فلا يجد ما سزاه ولا ينظر ماعداه . فهذه هي الأسهاء الأربعة . لكن في بعض المعلومات ما هو على الصحيح في البداية كسبى وفي النهاية ضروري .

وكذلك يتولد من بعص الضروريات أنواع من المعانى ، يستفيدها العقل بالكسب لها منها فتكون من الكسبي ، وكلها أرسل الله لمن أراد الله أن يرفع قدره، وينشرح بنور الإسلام صدره. أو يقطع بالحجة البينة عذره ، بعد قيام الحجة بها ، أو بشيءمنها في شيء من دينه ، نعم . وبأى وجه من ذلك في العدل اقتدى إلى الله اهتدى . ومن نازع الحجة التي بالهداية منها أثنه ، فقد خالف الله شططا ، وعصى رسله واتبع هواه ، وكان أمرة قرطا ، والمعنى في « اهدنا الصراط »، ارشدنا إليهوقيل وثبتنا عليه، وكلاهما في النظر حق ، لكون طريق الاستقامة في غاية الخفاء ، أحد من الشعرة على عقبة كؤود المسلك إلا على كيس ذمر ، ليس بذى غمر . كثيرة الموانع شديدة المقاطع ، فكم سأثر ضل ، وكم قدم زل ، ونيس لأهل التكليف من جوازه بد، فن نعس فهوى في القرار ، هلك في النار ، ومن جاز فقد فاز ، لأن من وراء هذه الكلفة أعظم زلفة .وأنت ترى أكثر الناس في هذه الدنيا كالفراش فها يتهافتون ، ومن ذروة هذا الصراط يهوون ، وبعضهمينزلق فيرجع فيعلق ، فالتثبت عليه لاغناية عنه ، ولكونه يتمادى إلى آخر العمر . ولذلك اختلفت أحو الالناس في قطعه من لحظه إلى خمسين عاما فما فوقها ، أو ما بينهما حسب مدة الأعمار في هذه الدار . فالإرشاد في كل خطوة لابد منه ، وهذا هو الصراط الدقيق الخفي ، لاالذي ظنه عمى القلوب أتباع المذهب الردى ولن ينجو منه إلا من نجاه الله بفضله وهداه . نعم ، وكان في نفس الحطاب دليلٍ من الهدى لأولى النهي ، على أن الهدى لا يتناهى وإنه لاسبيل إليه مع المطلموب منه قيامه ، والمسئول عنه يوم القيامة إلا بالله تعالى ، فينبغي ألايكون له هم إلا فبه ولا إقبال إلا عليه ، فإن الكمال الروحاني من الحنس الإنساني فى النعلق الاضطر ارى ، و الانقطاع الكلي في كل نفس وحال ، مع المبادر ة إلى

السوَّال والتذلل والتخشع والإخبات في الأعمال ، والتبتل في التضرع والابتهال ، يل فيه إشعار صريح بأن العارف لايقر قراره،ولايزال مع الله اضطراره ، ولذلك تراه مع كونه من السائلة فيه يطالبه أن يرشده فيدله عليه رغبته في الوصال، ورهبته من الانقطاع في المال بأسباب الضلال ، لكن زاده على طريق البدل ، تاكيدا له وبيانا، لما رآه بالقلب عيانا ، إن عليه وله إليه برهانا.فقال : «صِرَاطَ النَّذينَ أَنْغَمَّتَ عَلَيْهِيمْ ،بالهدايةمنك ، في السبر فيه إليك ، على ظباء العلم ، في مطى العمل و الحلم، والبلوغ بالنوفيق، إلى مقاعد التحقيق ، في قواعد التصديق، لـمــّاله تجلى من خزائن الغيب نور برهان جلية الهدى ، فجلا من القلب دجي رين العمى ، وفاض على النفس تقوى قاهرة الحوى ، وسرى إلى الحوادح فجرها بأزمة الإممان ؛ في ميادين الإحسان ، حتى وصلوا بالنعمة الإسلامية ، إلى النعمة الأبدية ، من الأنبياء والمرسلين والشهداء والصالحين ،الذين ذاقوا لمذة المعرفة وباشروا روح اليقمن ، فاستغرقو ا في المناجاة لاغرهم، لو كانوا في هذهالدنيامحاويج فقراء، قد فقدوا الغني وفرقهم البلافي الحال باعتبار المال . وكيف لا ، وهم نمرته! الكشف لقناع الوهم بسر العلم عن الدارين في بهجة رياض الرضى والسكون، تحت مقراض القضاء و الارتقاء ، منأرض الحظوظ إلى سهاء الحقوق ، في مناص مقام الإخلاص ، قد فتح لهم لفناء النفس ، في مجالس الأنس ، باب الاستراحة بالسماع لغرائب ألحان مقال لسان الحال ، بأن ذلك من أجل هداياه والنظر إلى عجائب ما أودع فيه من ودائع أسباب ذرائع الوصول إليه بعطاياه ، فهانت بذلك عليهم عند ذلك مصائب الدنيا واستلذوا مراد الحق فيهم من حيث إنه لم يبق لهم اختيار إلامالهم بخيار . وهم على منازل وأتباعهم منهم ، ولكل درجات تما عملوا . والتخصيص لقوم موسى وعيسي عليهما السلام، قبل أن يغيروا دينهم ضعيف ، وقيل هم الرسول وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما ، أو قيل هم النبي ومن معه ، وقيل : هم أصحاب رسول الله صلى. الله عليه وسلم ، وكون النصب له على البدل من الأول المشتمل على البيان ، والتكرير للثناء والتعظيم ، والدلالة على أن المستقيم طريق المهتدين من أولى الاستقامة فى الدين على أبلغ وجه وأوجز عبارة · وقرأ حمزة بضم الهاء فيما يروى ، والأكثرون بالكسر لها والضم التاء والكسر لها لحن تفسد به ،الصلاة،وكأنه في نفس الحطاب والتلويح يدل على التنبيه للمنعم على إيجاب شكر المنعم عليه بالنعم نعم كذلك . ونيعتم المولى في الآخرة والأولى متعددة لا تحصى ولا تعد فتستقصى ،ولكن المراد في هذا الموضوع بالذكر لهـا في معرض الامتنان هي النعمة الدينية على الخصوصية ، وما وراءها تبع لها لمن قيدها بعقال الشكر لها لأن في مقابلتهما بالكفر لها تعرضا لزوالها ، نعم حتى إنها تنقلب في حقه تلك النحم بالإضافة إليه من أشد النقم ، والدليل على هذا قوله « غَيْسِ النَّمَ غَنْضُوبِ عَلَينهم ولا الضَّالِّينَ » ، فإنه من التأكيد بالمدح لوصف أولى الهدى ، في معرض القدح باللم الموى الردى ، بأسباب الإعراض وذي الأمراض بالزيغ الشديد ، عن الطريق السديد ، المقتضى لوجود الإخراج لهما عن مطّلق النعمه ، والإدراج نحت النقمه ، فكأنه نوع استناء لمريد الكشف عن احمال لبس عوارض الأشكال . ولعله لذلك قرئت الراء بالنصب فيها \_ يروى عن ابن كثير \_ وللحال من الضمير في أنعمت بتقدير أعنى ، وكأنه من أوضع الأدلة في الخطاب على أن من كان كذلك حاله فلس على نعمة ، ولو أعطى الدنيا كلها ، وعوفى بدنه حتى انبسط في لذاتها ، يتبو فيها على فراع قلب كيف يشاء ، لأنه في هيكل ذاته أعمى مكبل بشهواته ، أصم مخصور في سجن هواه معکوس ، مکب علی وجهه منکوس ، یسحب مجرورا لمراس هفواته ، مردودا إلى أسفل سافلين ، فكأنه في العذاب المهين ، ولعذاب الآخرة أشد وأبقى . ولما كان الغضب غالبه ، يكون على أهل العناد احتمل أن يكونوا هم المجاهرين بالشر وأنواع الفساد ، والضالين ساكن الألف من غيرهم ، وقرئ بالهمزة – فيما يروى – هربا من التقاء الساكنين ، هم الملحدون جهالة عن الشروع في هذا المقصد المشروع غباؤه ، لأن

الضلالة ميل في غوى ، اكونها مصدر ضل عن الشي إذا أخطأه لعمى. وتخصيص اليهود والنصارى بالغضب ، دون غيرهم من الراكبين كبائر ما تنهون عنه من المشركين والمنافقين ينتقض بآية اللعان ،والتعمد على القتل ظلما وكأنهما في الظاهر لوجود الواو العاطفة المقتضية المشركة مع اختلاف الصفة فريقان ، ولكن الغضب كأنه لهما شامل بالنسبة والمعنى ، والضلالة كذلك لكون الغضب على من عصى الله ، ولا يعصى إلا من ضل لا محالة ، لأنه عاص جزما ، بدليل أن غضب الله عبارة عن عقابه بأليم عذايه (، جزاء لمن عصاه واتبع هواه ، فكأنهما يمعني ، لأنهما مترادفان على مسمى ، إذ ليس أهل التكليف أجمع إلا فريقين وإن اختلفت الأحوال منهم في المعاصي والطاعات ، فريقاً . هدى ، وفريقا حقت عليه الضلالة . والنقسيم في التسمية لمؤلاء نوع من التعريف في الظاهر على قسمين ، يحتمل أنْ يكون الإشعار بأذ بعض الضلالات أفحش ، وأشذ وأوحش من بعض ، وكلها في المآل نوُّدي إلى أشر حال ، لكن كما أن للجنة درجات ، فكذلك للنار دركات ، وما منهم إلا له على مقدار الكفر والإيمان مقام معلوم منها ، ولا يظلم ربك أحدا . والعياذ بالله من غضب الحبار ، [ ومن المصير إلى داراً! البوار ، جهيم يصاومًا وبئس القرار . فانظر بعين البصيرة كيف على الصمحيح استدلال أساس جميع العبادات كلها من العمل والعلم والدين، لم تكن الموجودات إلا لأجلها فدارا جملة واحدة تحت الحمل إفى هذه السورة، فكانت هي المدار لِحميع الكتب الساوية والمصنفات الأثرية، حتى إنها لم تكن إلاكالنفسير لها والتفصيل إلحملها ، والظن أن لهذا الاعتبار. قال على بن أبي طالب فيا عنه يحكى : لو شئت لأوقرت سبعين بعبرا من تفسر فاتحة الكتاب ، ولا غرو فإن الحديث يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ﴿ أَنَا مَدَيْنَةَ الْعَلَّمِ وَعَلَّى ۚ بَاجًا ﴾ أَ ، يَ والله أعلم . وبه التوفيق .

مسألة: ومن جوابه وسئل عن قولاالشيخ أبي محمد : والقياس لايصح إلا على أصل متفق عليه ، وعن قول من زعم في اختلاف الرأى، وإن صح فخرج على ظاهر العدل ، فالحق لا يكون إلا في واحد ، وما سواه خطأ عند الله . قال ماحمل من الفروع ، فى القياس على أصل صحيح ثابت نجيح (١) ، من الكتاب أو السنة أو الإجماع ، لعلة جامعة بينهما فيه معنى حكمه ، وكان بمعناه ، فإن أشبه أصلين متنافيين في الحكم ، فالذي هو أقرب إليه شبها كأنه أو لى به أن يخرج حكمه فيه، وإن كان من الآخر البتة لا يتعرى وإن لم يترجح إلى أحد الحانبين صح فيه على التساوى حكم المعنيين حميعا ، وكان القياس فيه بهما من كل منهما على أصل صحيح متفق في الإجماع عليه ، وكذلك مهما وقع الاختلاف فيه على هذا بين القايسين له ، من قد تعلق منهما بأصل يصح له التعلق به سنهما والقياس على ما قيس فرع لفرع الأصل المقايس له، من متفق فيا دون الإجماع، ذلك الفرع عليه أو مختلف بالرأى فيه ، لأنه بالنسبة عن التتبع راجع ليه ، والاتفاق نوعان : أحدهما الإجماع ، والثاني ما حصل التوافق على التواطىء في الفول عليه من غير إجماع من القائلين له ، ولا يكون ذلك وإن لم يشبه الإجماع على حال كالإجماع ، وما أشبه الإجماع فحكمه منه، و إن كان بعينه لم يجمع عليه فهو مثله، وما اختلف بالرأى فيه وصع أو خرج فيه بالمعنى جوازه ، فالقياس به لمـا أشهه من المسكوت عنه شائع ، وإن كان على أصل مختلف فيه في الأصل ، وكيف لا والفروع النظرية البارزة من الغريزة اعن نور البصيرة من الرأى ثابت برهانها في الحق عند أولى الألباب جزما . وإن لم تكن مقاسة على أصل من تلك الثالثة إذا لم يكن في العقول ما يحيلُها ، ولا في الأصول ما يزيلها ، .وقد تظاهر أهل الرأى على القول والعمل بها ، وأثبتوها في أبواب العلم الشرعى ، ألا وإن بابها لأوسع الأربعة المخارج الفقهيات مخرجا ، وأكثر ها

<sup>(</sup>١) النجيح : الصواب .

مولِحًا ، نعم وكأنه الأصل لوجود الإجماع والاتفاق على ما خرج من حجة العقل إلى صحبح النقل . ومن هنا لك ينشأ الرأى والاختلاف في الرأى بين أهمل الرأى ، و صح ذلك في الأثر ،عنأهل العلم والبصر ، حتى تأويل الآى والأخبار ، والإجماع والآثار . ألا ترى إلى ما جاء من التأويل باختلاف في بعض أوائل السورة : كالم والمر . وأخواتهما ، ﴿ وَكَذَلَكُ فِي أَسِمَاءَ الْأَنْعَالَ ، إِنَّهَا قَدَّمَةً للبَارِي أَوْ مُحَدِّثًا ، أَفْتَرَى أَنْ لَتَلَك الآراء دليلا غير العقل الناظر بعين الاعتبار إلى حقائق الأسرار ؟ كلا . وأمثال ذلك في الأحكام والأديان والمعانى المناطة بالأموال والأبدان ، مما لم [ نر ] (١) ، في الكتاب ولا في السنة عليه دليلا ، لكن قد جعل الله الألباب أهل العلم السبيل . وأجمع أهل الفقه علىالقو ، والعمل عل ذلك ، فوقع الإجماع على أشياء من ذلك ، والاختلاف بالرأى في أخزى ، رِذَلْكُ مَا كَانَ لَا يُحْصَى نَقَلًا . أَفَتَرَى أَهُلَ الْحِقَ أَنْ يَجِمَعُوا عَلَى بَاطُلُ ، والحق في أيديهم. وهم الحجة على من سواهم ؟ كلاً. والمدعى أن كل ما لم ينصب عليه من الرأى ، الدليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع نصا في أي شيء ، فليس شيء مبطل لما صدر من القول والعمل في الرأي غير حجة العقل ، إن لم يكن هنالك علة ،شروعة ، بطلت بها الدلالة من أحد الأصول الثلاثة ، وذلك عند أهل النظر والرأى غير مسموع ولا مقبول ولا متبوع ، ولا به أبدا معمول ، لأنه مقتضي لحرَّق الرأَّي والإجماع الكائن في الأصل عن الرأى ، وذلك ما لا يجوز في متفق الحق، عليه ، ولا ثى مختلف بالرأى فيه ، لأنه حجة العقل إذا لم تخالف الأصول الثلاثة حجة وأصل . نعم ، لأنها عنها ، وخارجة في الحقيقة منها ، مجملا ومفصلا. والقياس على ما لم يصح الاتفاق من ذلك عليه ، لا يقال إنه على أصل متفق عليه في الرأى ، إلا بالإضافة على أصل الرأى ، ومع ذلك قد استجازوه واستعمله في محل القياس كل لبيب دى غريزة ،

<sup>(</sup>١) زيادة يقتضيها السياق .

يقدر بها على استفتاح الدقائق الفرعيه ، واستخراج الحقائق الشرعيه بالمقابلة على سبيل المقايسة بعضها لبعض ، والتشبيه فيها لما لم يلق له في حكمه صحيح خبر ولا صريح ، أثر بالمنصوص في الآثار عن المسلمين تَذَكَّرُهُ ، لا سيا الشيخ أبو سعيد ــ رحمه الله ـ فيما وجدناه عنه في غر موضع من جواباته وعجيب مصنفاته ، ويقول في كثير مما يراه من الفروع شبه المختلف فيه من الفروع فىالقياس فى ذلك ، وكذلك عن غيره حجة ودليلا ، لمن أراد أن يتخذ لنفسه الحق سبيلا ، لأنه أعلم من نعلم من الأحبار ، وآثاره أصح الآثار ، إلا على سبيل محض العصبيه ، ولكن لظهور أنوار الحق في أفواله المرضيه . ألا وإن ذلك عن محل الاتفاق بعيد ، بل هو نوع قياس من الشبه على أصل مختلف فيه في الأصل ، فانظر في ذلك و إلى ظاهر كلام أبي محمد ، فإنه يقتضي من ذلك المنع ويوجب إبطاله ، مهما لم يصح فى الاتفاق على القياس به ، ولا سما على قوله فيما صح فيه بالرأى الاختلاف في الرأى؛ونحن فى قوله وما أختلف فيه فلا يكون أصلا ، ولا يقاس عليه على خلافه في القياس به ، لمعانى ما بنينت لك حتى يصح الصواب لنا في قوله فنرجع إليه ، وإلا فأنا بتجويز حمل الفروع على الأصول والفروع إن لم تشبه الأصول ، والفروع إن لم تشبه الأصول في صحيح المعقول . وذلك كله شائع معنا في النظر عقالا لعدم وجود المانع نقلا ، في نص الكتاب أو السنة أو الإجماع أصلا ، وما أشبه ذلك أو من أثر حق عند أحلم من أهل العلم من المسلمين فيا نعلم ، بل إنه قد صح كون القياس للفرع بالأصل ، والفرع من متفق عليه أو مختلف فيه وكله جائز. والذي لايجوز حمل الأصول على الفروع أو الأصول ولا نعلم في ذلك اختلافا . وقول القائل في المختلف فيه على قولين بالرأى ، لا شك أن أحدهما أخطأ عند الله . وكذلك ما زاد على ذلك كأن يذهب إلى أن الحق في واحد (م ٢ -لبأب الآثار)

من الآراء وأن ما عداه لا يكون إلا خطأ في الحقيقة ، وهذا وإن كان به · قيل تبعض الكتب المغربية، فلا نراه ولا نعمل به في صحبح الرأى ،ولا في شيء من الآراء الحائزة في الرأى، وإن كان شيء منها أعدل من الإجماع أو حجة العقل ، وإلا فكل من رأى رأيا في محل الرأى من رأيه : فله القول أبه والعمل عليه بعد أن يراه عدلا ، وعليه ذلك في موضع اللازم ، ولا مجوز له أن يعدل عنه إلى ما لا يراه ، حتى يراه مثله أو منه في العدل أعدل ؛ وكذلك قال أهل العلم من المسلمين .واو كان الأمر في ذلك كما يظنه هذا القائل؛ لكانالمبتلي الذي عليه في الحق عند أهل الحق ، كذلك أن يعمل يما يراه أعدل ، وكان ذلك الذي رآه ولزمهالعمل بههو الخطأ عند الله، والحق خلافه، كان كونه في الحقيتقرب إلى ربه في ذلك ، يماهو الخطأ في الحقيقة أو يكون ذلك في الغربة مفرع إجابته . لأنه في القول والعملموضع إصابته . وإذا صح هذا صح في الباطل في الباطن هو الحق في الظاهر ، والحق في الظاهر هو الباطل في الباطن، فقام الحقبال اطا و الهدي بالضلال، والصواب بالحطأ ، ولكنه لا يصح لتنافيه صراحاً في معانيه ، لأن الحطأ في القول والصواب فيه أحدهما غير الآخر في الحق . ومن المحال أن يكون الصواب خطأ والحماً للحق صوابا في الحقيقة . وما خرج عن الصواب عند الله لم يكن في الصحيح عنده إلاخطأ وماذا بعد الحق إلا الضلال ؟ فأنتَى تصرفون. فانظر في ذلك فإنا نقول عن رأى مناً فيه كذلك من غبر أن يشرع في الحكم عليه بالتخطئة له في الدين على ذلك من قوله إن كان يقول علىأثر قوله في واحد ولا يضيق علىالناس خلافه . وإن كان اليقول غى ذلك من يقول إن الحق في واحد، فمن وافقه أصاب الحق ، ومن أخطأ لم يعذر وكانعند اللهمألوكا(١)، فما أبعده من الحق والصواب ،وكأنه فيه مع الأمر بالاعتبار في موضع لزوم الاجتهاد في الرأى. إن استخراج الحق في النازلة تكليف مالا يطاق أن لو ثبث فصح ، لكن ذلك مالا يجوز على حال ، لأن ذلك كذلك في الدين وهذا معنا في الرأى ، والرأى غير الدين ، والدين غير الرأى . إن الدين ماجاء في السنة أوالكتابأوالإحماع

<sup>(</sup>١) كذا : بالأصل .

حكمه . والرأى كان فرعا لهذه القواعد الثلاث من الدين فإنها الأصول ، وما أشبه الأصول فهو مثلها ، وما جاز عليه حكمها في معانى ما أشبها وما لم يشبه الأصول من الفروع نمليس من الأصول فيما قيل ولا خلافه إنه لا يجوز أن يحكم بالفرع في موضع الأصل، ولا بالأصل في موضع القرع ، ولا بشيء من الأصول في موضع غير من الأصول ، بل بجب أن يقرأ كل أصل في موضعه و بجر كل فرع إلى مرجعه ، وأيس من الواسع في الدين والرأى بدين ولا برأى إلا هذا حمًّا ، إذ لا بجوز الدين في الرَّأي ، ولا الرأى في الدين . فإن قال قائل و احتج لذلك القول على وجه التعصب له محتج مجادل ، فقال أرأيتم أربعة من النفر ضمتهم الصحبة في السفر، وحضرت الصلاة الحميع، فلزمهم فرض الأداء لها، لكن على الكل عميت القبله ، وخفيت الأدله ، فنز لوا إلى التحرى لهافوقع الاختلاف فيما بينهم فيها ، وصلى كل واحد إلى جهة أخرى على حدة ، فهل بمكن كلهم قد أصابوا التوجه شطر المسجد الحرام ؟ كلا ، بل لابد من أن يكونَ المصيبِ أحدهم والمخطئ لها ما عداه ، كذلك الاختلاف في الرأى ، يكون في القياس على هذا الحال ، فيقال له نعم في أنه لم يصب التوجه إلى الكعبة ، التي هي قبلة لأهل المسجد الحرام ؛ والمسجدُ الحرام الذي هو قبلة لأهل الحرم، والحرم الذي هو قبلة لأهل الآفاق النائية، والأرض القاصية إلا واحد من الأربعة على هذه الصفة ، وذلك صحيح ولكنه في مقابلة الإصابة في الرأى من بعض أهل الرأى ، والحارى على سبيل الغلط و الحطأ من قوم آخرين . وأما الصحيح من الرأى الثابت في العدل من الاختلاف في الرأى ، فكأنه في موازنة حقيقة القبلة في حق هؤلاء الذين ذكرت ؛ لو أنك أبصرت ، ولكنك بعد في معزل طرائق الظاهر من المباني ، عن منزل حقائق الباطن من المعاني . فانظر في ذلك بعين البصيرة في الكعبة ؛ إذ ليس المراد منها في هذا المعنى من العبادات ، إلا القبلة بمعنى . الاستقبال لها لأداء فرض الصلاة لله لاغير ؟ ذلك منها امتثالا لأمر الله لأن ا المطلوب نفس الكعبة بعيثها ، لا لأن تعبد من دون الله ، ولا مع الله .

فلابد من أن أنصف على هذا إلا أن يعترف فيقول بلى ، لأن الكعبة غبر مطلوبة لذاتها بل لغبرها ، وإذا كان ذلك وكانت الصلاة مشروطة بالقبلة ، وقد اشتق للقبلة اسم القبلة ، من قبل الآفاق علما والاستقبال. لها ، وكان على هؤلاء في الإجماع في هذا الموضوع أن يتوجه كل واحله الحهة التي تجرى الكعبة البيت الحرام ، فإن تركها على سبيل التعمد لغير ضرورة ، فقد ترك القبلة وضيع فرض الاستقبال لها فى الصلاة ، أليس. على هذا قد صارت عند ذلك ألجهات الأربع كلها قبلة ! ثم في الحقيقة بالمعنى والتسمية كل واحدة بالإضافة إلى من تجرى الكعبة بها ، هي له القبلة في حقه و لا بدمن نعم لقوله تعالى: ﴿ فَأَيْنُكُمَا تُولُّوا فَلَكُمْ ۗ وَجُهُ اللهِ (١) ٩ وإذا كان ذلك ، وقال كل واحد في القبلة للكعبة على سبيل التحرى : إنها هي الحهة التي تحراها بها ، وصلى الصلاة على ذلك ، ليس قد أصاب الحق والمراد ، ووفق للصدق والسداد في القول والعمل على الحقيقة في القبلة عند الله ، بلي نعم لأنها هي القبلة التي عليه أن يستقبلها لأداء فرض جزما . وغير من أو لئك مثله فلا فرأق . وإن اختلفت الأقوال ووقعت المضادة في الاستقبال ، فكل ذلك حق في الحقيقة إن اليس في شيء منها خطأ عند الله لأنهم على الحق ، والحق شيء واحد لا اختلاف فيه ، ألا ترى على أن هذا كذلك بالإضافة إليه في حال التحرى وللاستقبال فلا فرق ، وإن كانوا فى ظاهر الفرق فى لزوم التعبد بالتوجه من نحو الحهات لإحرام المنازل تتفاوت ، والأحوال تتباين ، والأحكام تختلف ، بالإضافة إلى الخلق باختلاف المنازل والأحوال إلا الحق ، وهؤلاء وإن كانوا في الظاهر في صورة الافتراق ، فإنهم في الباطن على الاتفاق، في الظاهر في الحقيقة غير الافتراق ، إذ قد تعبد الله كل منهم في الظاهر ، نفس التعبد في التوجه بما لم يتعبدبه الآخر ، وألزمه ما لم يلزم الآخر . وعلى كل القيام بما لزمه وليس له أن يضيع لازمه ، ولا القيام في هذا الموضع بما لزم غيره : فإن عمل كل واحد منهم بقول الآخر ، فلاشك في أنهم

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ١٥ من سورة البقرة.

يكونون على اجماع في موضع النزاع ، وذلك لأنهم قد صاروا على الباطل منفقين ، وإن كانوا في القول والعمل مفترتمن . فانظر في دقيق هذه المعانى ، كيف كان في حكم دين الله الحق ، في حق كل واحد من القول والعمل الباطل في حق الآخر ، قال به أو عمل إلا ما كان على وجه الصحيح من القول في حكاية من الغبر ، وعلى العكس في العكس، لأنها من مسائل ا الانعكاس، وليس ذلك إلا لاختلاف الأحوال في الناس. وإلا فالحق في "فسه واحد والباطل كذلك ، لايختلفان في الحميع في الأصل على حال م ألا ترى أنهم حتى حلُّوا في حالة كانوا فيها في الحكم على سواء : كذلك الله أي في العدل من الاختلاف في الرأى على هذا الحال ، فإن قالوا هذا اللك في الرأى، وتصويب الصحيح منه على تفاوته من حجة العقل، فهل لك دليل على ما صع من الاختلاف بالرأى في الظاهر: عدله ، أنه كله على تنضاده حق عند الله من جهة النقل ؟ وهل يمكن ويجوز أن تكون أشياء عَتَلَفَةً في شيء واحد ، وكلها حق في الحقيقة ؟ وكذلك في جواز القياس على أصل مختلف بالرأى فيه ، هل جاء به الأثر عن أهل العلم والبصر ؟ ــ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ـ . فيقال له تعم قول الله تعالى « فَمَن ْ كَانَ مِنْكُم ْ مَرِ يضاً أُوْبِيهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفَيدِيةً " ..من صيام أوْ صَدَقَة أو نُسلُك ﴾ (١) ، فهو أحد ثلاث خلال مختلفة اللَّاحوال ، أيها شاء فكلَّه أن يختار ، وكلها عند الله حق : والبرهان الثانى مفها نصه الله تعالى في سورة المائدة (٢) على كفارة الإيمان المرسلة من التخير بن : إطعام عَشَرة مساكينَ من أوسط ما تُطعيمُونَ أَهْ لْيَكُمْ أَوْ كُسُوتُهُم أَو تَحْرِيرُ رَقَبَةً فَمَن لَم يَجِد فَصِيامُ ْثَلَاثَنَة أَيَّام ذَّلَكَ كَفَّارَةُ أَيْمَمَّا نَكُم ْ» ولا يجوز على حال أن نكون

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ١٦٩ سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) من الآية رقم ٨٩

على تفاوتها في الظاهر ، إلا عدل كل واحدة على الانفراد في حكمها لا لأنها كلها في الحق على الحقيقة متفقة ، وفي حكم دين الله أبدا غير مفترقة ، وإن هي في صورة التباين من وجه الظاهر في الحق فيا بينها كانت في المقال ، فكلها عدل ، ايس شيء منها أعدل من شيء ، فانظر في ذلك وفي معانى هاتين الآينين ، فهما برهانان من ربكم عن ما قبلهما من البيان الصادر عن الهرمان . والبرهان الثالث قوله عليه السلام : وما رأى المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » ، وذلك خاص ما قد رأوه والاختلاف أو وقع عليه الاتفاق ، فكله متقتضى الرأى أنه حسن في والاختلاف أو وقع عليه الاتفاق ، فكله متقتضى الرأى أنه حسن في الحق ، وقول ذلك كذلك الحسن عند الله ما قد رأوه عن بصر بالعدل في الرأى عدلا ، لم يجز أن يكون خطأ عنده بعد قوله عليه السلام ، فهو حسن عند الله لأن الحياً للحق ليس بحسن ، والحسن في الحق ليس مخطأ ، إذ ليس على الصحيح من الحسن في شيء أبدا إلا ما وافق العدل حقياً ، ليس على الصحيح من الحسن في شيء أبدا إلا ما وافق العدل حقياً ، ليس على الصحيح من الحسن في شيء أبدا إلا ما وافق العدل حقياً ، ليس على الصحيح من الحسن في شيء أبدا إلا ما وافق العدل حقياً ، ليس على الصحيح من الحسن في شيء أبدا إلا ما وافق العدل حقياً ،

والبرهان الرابع: إجماع أهل الاستقامة في الدين، وكذلك أهل الحلاف لدين المسلمين، إلا قليلا منهم من المبطلين على القول، بالرأى والعمل على الرأى ، وقد جرى من الاختلاف بينهم في ذلك في سرضع الرأى بالرأى في أمور لا تحصى ، وكفى بإجماع أهل الحق على ذلك حجة في ذلك ، لأنهم الأمة ، والله لا يجمع أمة محمد صلى الله عايه وسلم على ضلال ولا خطأ ، وما خرج عن الضلالة فلا يكون إلا حداً كما لا يكون ما خرج عن الضلالة فلا يكون إلا حداً كما ولذلك لا يستقيم أن يكون في الحق والم ضواب وخطأ ، ولا في الباطل حق وصواب ، لأنهما أبداً ضدان لا يحتمعان، فكيف في العدل من الرأى ، جاز أن يكونا وقد صح بالحق في الإجماع على الحق جوازه وإباحته وندبه . بلى وإنه في موضع لزومه لفريضة ، وهل يصح أن يكون

الله يلزم بعض عباده في شيء من التعبد شيئاً من العبادات ، في شيء ع من الأقو الوالنيات أوالأعمال، في حال من الأحوال، عما هو خطأ في حكمه، أو يندب إلى شيء في الظاهر ، يكون باطلا معه ، أو ببيح لأو لى العقول ، مالم يكن في الحقيقة صواباً من القول ؟ هذا مالا بجوز في أحكام دين الله على الله أبدا ، بل لوكان كذلك لايكون الحق إلا في واحد كما قال، ، كما كان ذلك في الدين ، كذلك إذا لما جاز أن يقال في آراء المسلمين الحارجة على الحق في الظاهر ، إنها حق في الباطن ، كلا ولا في شيء منها إنه صواب على الإطلاق ولا في الحطأ ولا بالحطأ ، لأنه يحتمل في كل رأى أن يكون هو الحطأ ، كما محتمل أن يكون هو الحق ، كما محتمل أن يكون هو الحقويكونان في الرأى وفيا فيه الاختلاف بالرأى من الرأى ، كالمشكوك فيه إنه أمهما أولى لكوتهما في الشيء الواجد على الحال الواحد محال في ألباب أولى النهي ، والقطع بالحكم على شيء منها بأحدهما ، وإن كان لا بد على قوله من أن يكون إما خطأ وإما صواباً إن لم تكن خارجة عن الحق والصواب كلها غيب لايدرى لمعنى احتمالها الأمرين، ومن حكم بأمثال هذا بالغيب فلا مخرج له من العيب ، لكن ليس الأمر كذلك ، فإن آراء أهل العلم من المسلمين ألحارجة على معنى الصواب كلها عدل ، وإنما الحطأ ما لم يكن له أصلحتى بكون عليه، والم يكن له محتمل في كساده لظهور فساده ، بدليل الأصول و حجج العقرل ، وليس الكلام لأن في ذلك ولكن كله على اختلافه الظاهر عدل ، ليس في شيء منه خطأ ، و لا باطل لمعانى ما بينت لك فهامضي . والسر هان الخامس الأثر ك.ول الشيخ أبي سعيد في المعتبر. وأما إذاكان القول يجوز فيه الرأى، وكان فيه اختلاف بخرج في الرأى كله صواب ولا مخالطه شيء في أحكام الدين ، وكل ذلك في الأصل صواب ، خارج في الإجماع صوابه . انتهى ما أردنا نقله من كلامه . وإذاكان ذلك يخرج كذلك ، لم مجزأن يكون فيه خطأ ، لكون الإجماع لايكون إلاحقاً عند الله تعالى ،

لاستحالة كون إمكان قبول الحطأ ، قطعاً ، وكفى بهذا شاهداً في الحق ، في الحجة لنا على من رام الكسر لقولنا ، ولكنا نريد أن نزيد فيه لمريد شاهد دليل آخر مما نرجو أنه فيه عنه رحمة الله ، وذلك أنه قيل له فآراء المسلمين الى صحت لهم بينهم وتثبت كلها عدل: قال : هكذا: عندى العلماء منهم إلاا ما قالوا في الغلط ، وقول الشيخ أبي محمد . وأما العالم الذي بجوز له أن يفتي بالرأى فلاضمان عليه إن أخطأ ، ومأجور إن أصاب فيما يكون الحق في اثنين : وأما ما يكون الحق في واحد فهالك بالخطأ، ومن عمله به . انتهى الفظه . وهذا كأنه محتمل للنظر تأويلا ، لأنه كذلك بخرج فيمن أخطأ الحق ، كذلك إذا لم يكن له في خطئه ذلك من الدين عذر، لأن الدين لا مجوز أن يكون الحق فيه إلا في واحد، وإن اختلف القول من المختلفين بالرأى أو بالدين فيه . وما عدا الدين إلى الرأى ، فذلك الذي ممكن أنْ يكون فيه الحق في اثنين فما فوقهما . وما أرجوه من قول الشيخ أبي سعيد ــ رحمه الله ــ فلامزيدعليه، ألا وإنه على الإطلاق صحيح ، ونحن به نقول إنه كذلك في الحملة ، وعلى الشريطة في التفصيل بإضافة كل رأى إلى من رآه ، وكان له وعليه أن يكون في القول أو العمل عليه ، لأنه قد صح بالحق أن على كل من رأى الحق ، في عدل إشيء من الآراء أن يعمل به عند لزوم العمل له أو به ، أو إرادة الاستعمال له ، ولا يجوز له ، أن يجاوزه إلى غيره مما لا يرى عدله ، أو أعدل في العدل منه ، أوأفضل ، لأنه الحق في حقه : وقد قالوا : إن تارك الأعدل عن بصرة منه تارك للعدل ، والعامل على خلافه آخذ بالحور، فكأنه على هذا بالإضافة في معنى المحتمع عليه في حقه في حاله ، ذلك ا في العمل لافي الدينونة ، إذا كان لايرى إلا ذلك ، حتى يرى غيره مثله أو أصح منه : ولولا ذلك ما كان بتركه ملوما ، ولا في الحق على ذلك مأثوماً . وكذلك غيره مثله فيما يرى ، وإن رأى الأعدل في خلاف ما رأى ، ذلك أعدل، كانالعدل في حق كل و احد منهما بالإضافة إليه

**في ذلك بالعكس لأن لكل من الناس أن يرى ، وعليه في موضع اللازم** أن يرى ، ويناظر من يرى ، ذلك إذا كان لايرى ، ويتبع من ذلك الأعدل. : وله أن يأخذ الأفضل، فإن لم يكن له نظر، ولا قدر علىمن يدلهمن أهل البصر، تحرى العدل ، ليأخذ به بمبلغ ما قدر ، على أصحما جاء به في ذلك ، لا على الإهمال ، والاعلى سبيل الاتكال على شيء من الأقوال ، أو رأى من آراء الرجال ؟ في هذا المحال، على كل حال ، لكو نه عند فقده العبارة و المعبرين له ذلك عثابة المتحير في القبلة ، النازل إلى التحرى لها لأداء فرض الصلاة ، كما أمر الله ما ، و المستدل بغير ه على الرأى، و الأعدل في الراي، كالمستدل على القبلة، وكما أنه ليس لمه أن يقتدي يمتحر مثله ، فكذلك ليس له في الرأى . وإنما يتبع الأعمى البصير القوى ، وليس البصر مهما كالحران فهما في معانى ارتفاع نازلة الشك بالنظر إلى نفس الحق لما بنور العلم نظر إليه فرآه، وكان بالعدل له ولغيره برضاه ، و هذا في تحريه غبربارز منحقيقةنفس الشلكفي نفس الأعدل، لأن ذلك كله كالأخبار في حقه قدصار ،وليس فيما عدا الشهرة يكون الحبر كالخبرة ، ولا السماع بالأعيان كالعيان ، كما بها من قبيح وبهاء ، وكأنه فى المعنى إذا سمع، وذلك المستضى بنور العلم يكون فى رومه له، كالطالب لما يرى ، يقصد مايرى في الحقيقة ، عنى قصد الطريقة ، من غير أن بشك فها ولا فيما رأى . والمتحبر في ذلك النازل إلى التحرى كالطالب لما يرى والملتمس لما يرى ، يرجو في التهاسه أن ينال ما طلب ، لمزايله الشك في حقيقة ذلك أينًا ذهب ، اإنه في إصابته الحق على الحقيقة ، لا شك لقيامه به فى محل ما له أو عليه . ولا شك كالمصلى ذلك على انتحرى ، وإن كان من الشك في أنه أصاب الكعبة أوْلا في استقباله ، لا يتعرى ، ففي إصابته الحق الذي عليه في القبلة لا شلك ، و ذلك هو الحق عند الله في حقه . و هل المطلوب غير الموافقة للحق ، والحق في حق كل واحد ما رآه من ذاته عن مصر، أو يعمره من أولى النظم، أو نزل في الرأى التحري فتحراه بالعدل

أعدل ، وأهدى وأكمل . ومهما وقع التساوى بنن الآراء في شيُّ معه، فهي في الحكم بالحق في حقَّ على سواء، لكونها في رأبه في العدل متفقة ، وإن كانت بالإضانة إلى غير مفترقة. في النُّول والعمل في الظاهر ، وفي الأثر : عن الشبيح أبى المؤثر وأبى سعيد وأبى محمد ،أن بأخذبأمها شاء.و بحن كذلك للقول و لا نعلم فيه منالقول اختلافا ،وليس من الحائز فيه إلا ذلك ما كان على ؛ ذلك ، وليس في الحكم يكون الإثم على تارك الأعدل ، مُمَّـــٰراً في العمل ، دليلا على أن نفس ذلك الرأى الخالف له الذي عمل به خطأ عند الله ، إذ او كان ذلك كذلك لكان الذي رآه أعدل بالإضافة إلى من لايراه ، ويرى الأعدل غيره خطأ عند الله ، فإنه على الأصح يأثم بالعمل ، تركا منه لذلك الغير الذي رآه عن بصيرة منه أعدل ، فصار كلا القولين فما فوقهما خطأ، ولم يكن شيء منها حق أن لو ثبت هذا في الحق، وليس ذلك كذلك. فإن آراء المسلمين من أهل العلم ، الثابتة في الصحيح ، كلها خارجة على معانى الصواب لمن رآها . وبأم: اقتدى على هذا الوصف اهتدى ، إلا ما كان منها مخالفاً للحق. وإنما يأثم النارك لأعدلها عن بصيرة منه بها ، إذ هو فرضه الذي عليه عند لزومه له في العمل أن يعمل به ، والعامل على خلافه الذي لا يراه ، ويرى غيره مهملا لفرضه ، مستقبلا بفرض غيره لهوى أو حجاب عمى . وكذلك ربماكان كل و احد يأثم بعمله على •ـــا يراه الآخر إذا كان كل منهما لا يرى الآخر يرى ،ويرى مالا يرى . فيعمل على ما يرى ، لا من حيث إنه لا يكون الحق إلا في واحد منهما ، ألا يرى أنهما يكونان مسلمين سالمين ، وفي حكم دين المسلمين محقمن غانمين ، في حال ما يقول كل واحد منهما بخلاف ما يقوله الآخر ، ويعمل على خلاف ما يعمل عليه الآخر ، بلا خلاف نعلمه في الرأى ، يصح جزما . إذا اعتمدكل واحد منهما على ما قد رآه بالحق أصوب ، والولى على وجود هذه التضاد ولي، والعداوة من أحد هذا محرمة، والرقوف كذلك، و فكيف هذا ؟ ولم كانا ؟ وكان على هذا في حكم أهل الحق على الحق : ولما كان ' الموافق لغير الحق، على قول هذ' القائل في المسلمين مأجورا ، ولم يكن على مُحالفته للحقُّ مأزورًا ، أفترى أن الله أباح التقرب إليه بغير الحق ، وجعل قيام الطاعة عنه بالباطل؟ أو فرض على خو اص من عباده فى الظاهر ما هو الخطأ في الباطن ؟ أو وعد الثواب على القيام به ، وتوعد على تركه بالعة ب ؟ كلا إن هذا لمن أصح دايل ، على أوضح سبيل ، بأن ما رآه أهل العلم من المسلمين بالحق حقا ، وإن اختلفت في الرأى الأفوال ، وافترقتُ لذلك الأحوال ، فالعدل مجمعها وإلى الحق مرجعها ، ومن الحق مصدعها ، اولا ذلك ما جاز العمل مها ، إذ ليس بعد الحق إلا الضلال . وما خالف الحن لم بجز أن يعمل به في حال من الأحوال، وإذ كادهذا حالها وإليه بالحق مآذا ، فكيف لا بجوز أن يكون الرأى، والمختلف فيه بالرأى ، أصلا للقياس في الشرع ، لما أشبهه من الفرع ، ما لم يكن هنالك موجب للمنع من. كتاب الله المبين ، أو سنة رسونه الأمين ، أو إجماع المحقين ، من أهل الاستقامة في الدين ، أو ما يشبه ذلك أو حجة عقل شهد لها الحق. بالصواب ، ولا نعلم في شيُّ منها أصلا تحجر ذلك في الحملة أصلا ؟ كلا إن ذلك لسائغ في العقل ، وثابت في صحيح النقل. ألا ترى ما قيل فى اختلاف الزوج وأبي المرأة فى الصداق قبل الدخول إن القول قول الأب، والزوج بالحيار، إن شاء طلق وأعطى نصف ما قال، وإن شاء الدخول وأعطى ما قال الأب . ولما سثل أبو على عنها قال : ما له لا يكون القول قو له؟ وقايسها بالبيع ، ولا شك أن ذلك مما قد اختلف بالرأى فيه ، على أربعة أقوال : إذا اختلف البائع والمشترى في الثمن ، والسلعة قائمة في يد البائع. وكذلك الشيخ أبو سيعد ــ رحمه الله ــ كيف قاس الخاط بالنزاق (١) في إزالة إ النجاسات من البدن أو الثياب ، وأجرى ما جرى من الاختلاف في البزاق على المخاط وتشبيها له به ، وأمثال هذا يتسع و لا يحصى ، وإنما أتيتك جانين الصورتين عن بأب الأديان والأحكام ، لتعلم وجه الإجازة لذلك في كلا الوجهين جميعاً على الدوام ، والقول بالمنبع في ذلك من الشيخ أبي محمله

<sup>(</sup>۱) بزق و صق : بمعنی و احد .

الا يتوجه لى في هذا وجه صوابه ، سيا إذ قد صح ذلك وجوده في الأثر ، عمن هو أعظم منه من أهل البصر ، فكأنه الأوجه له ، اللهم إلا أن يكون أراد بأن الاختلاف في الرأى ، أصل متفق عليه في الأصل ، لوجود الإجماع من أهل الاستقامة عليه ، بدليل الكتاب والسنة ، على أنه حق وصواب ، ونور وهدى وشفاء لما في الصدور: والحق في نفسه لا مختلف ولا بجوز عليه الاختلاف ، لأنه شيء واحدوأصل واحدومعني وأحد ، وما خالف الحق فلا شلك أنه باطل ، لإنهما شيئان لا ثالث لهما جزما ، هذا ما لا بجوز في دين الله عند أهل الألباب سواء، لكن قد أتى من صريح مقاله الفصيح في غير موضع تارة قبل قوله ذلك وثارة بعد ما يستدل به عليه أنه ما هذا قصد ، و لا عليه اعتمد ، وإنما هو على ما سبق في الظاهر إلى النفوس معناه ، وكفى بنفسه حجة على نفسه في المأخوذ بالحجة عليه رجوعه بالعدل ضرورة إلى ما نفاه حيث قال : إنا وجدنا أصل التحريم في القصر إنما هو يتعلق بالشدة، يوجد بوجودها ويرتفع بارتفاعها. فإذا رأينا هذهالشدة في غير الحمر ألحقناه بها للعلة الحامعة بينهما. وهذا غير خارج في صحيح النظر عن صحيح القياس، ولكنه على مختلف فيه ، لا على اتفاق ولا إجماع، وإنما هو على قول، لأن تحريم القصر بنفس الشدة، دون إرادة الحمرية مما قد اختلف فيه

بالرأى أهل الرأى من المسلمين ، حتى مجتمع فيه الشدة و الإرادة. و الأشبه أن يكون على حال ، ما حلت هذه الشدة من الحلال ، على غير ثلك الإرادة كالقصر المحرد عنها . و يلحقه ما لحقه من الاختلاف لأن ما أشبه الشيء فهو مثله . وكذلك في تحليل ما أنحل من الشدة عنه من الحمر خلا ما قد اختلف فيه ، وقياسه في ارتفاع حرمته لذلك ، مجلد الميتة بعد الدباغ . كذلك قوله في جلد الميتة : إنه أصل متفق ، فليس بصحيح فيه من بعد الدباغ ، لذا لزم به القياس لأنه من المختلف فيه بالرأى في الرواية . وقد حكى في غير هذا الموضع الاختلاف عن أصحابنا فيه بنفسه ، فكيف هذا ليس من صر بح التناقض في القول ؟ بل كل واحد من قوله بقتضى نقض الآخر من قوله ،

[ لأن الحتلف في الرأى فيه غير المتفق عليه من الدين ، وإن كان الحارج منه فإنه َ لأصله فرع ، ولبس في القياس في هذا وأمثاله المقصود. ثم من ألحل نفس الآالحل ، ولا من الحلد ليكون كلا منهما المتفق في ذاته عليه ، في. , الجلد أنه جلد ، ولا في الحل أنه خل ، ولا المطلوب منهما في المقايسة بينهما ا تشابه الجوهرين وانقياس الذاتين ، فإن ذلك .لامشامة فيما بينهما فيه . وإنما المطلوب من ذلك والمراد كون التماثل في المعنيين ، وتساوى الحكمين في الحل والطهارة ، ولارتفاع عارض النجاسة عنهما وموجب الحرمة فمهما ، كل مما مخصه منهما وكأنهما لتشابه المعانى على سواء في الحكم ، لكنه مادام. العارض في الإجماع بهما ، فكل منهما أصل قائم بنفسه في حكمة فلاقياس. وإنما القياسمنهما بالآخر بعد الدباغ لجلد الميتة وزوال الشدة من نبيذ الحمرة، لأنها فرع ، ولكنه على مختلف فيه من حيث كان كون المقابلة والمناظرة. لهما بعضهما لبعض ، ولا مرد لأحدهما في حال ما مختلف فيه على الآخر ، فيحال ما يتفق في الإجماع عليه ولا في حال ما أجمع عليه على الآخر فيحال ما يختلف منه ، لوجود ما به كان الرأى . والاختلاف بالرأى يكون في أحدهما في الحل والطهارة دون الآخر هنالك لكون الانقلاب بالانقلاب في العين في ذا أو مزيد الدباغ في هذا اللذين هما عمني الذكاة فيهما على رأى ، وكون بقائه ثم على الأصل في الحجر والنجاسة لا يكون إلا على ولا يجوز أن يحكم بالاختلاف في موضع الإجماع ، ولا بالإجماع ، في موضع الاختلاف . وكذلك لم أجد المخرج لهذا الشيخ في كلامه عن المناقضة في أحكامه ، وكأنه لم يكن ذلك منه على معنى الرجوع عنأحدهما أصح عليه إنه في الظاهر علىالمنع مما هو في الحقيقة فيه في الباطن عنه الظاهر لغيره ، ولعله من حيث لا يدرى . فالله أعلم . وكأنه لدعوى الاتفاق منه فياً فيه الاختلاف بالرأى بين أهل الرأى ، في موضع الرأى يقرب من ذلك، وكل ذلك ليس بشيء لأنه المضطرب إلا ما وافق ، ولآثار المسلمين طابق. وكان من أوضح الأدلة عليه، بأنه متر دد في غيرسبيل هدى في ذلك ما كان من دعواه بعد الاختلاف الذي في دم الرعاف، عن القوم حكاه في قوله:

وكل قد قاس على أصل متفق عليه وهي الاستحاضة ، وأى أص من قال بطهارته يصح له في الاستحاضة القياس؟ فإن كان كطهارة دم الاستحاضة فى الأصل معة، و إنما عارضته النجاسة بالمخرج عنه ، لأنه خارج من مخرج النجاسات، فكأن المخرج هو علة النجاسة، فذلك مثلهُ في الأصل، ولكنه خرج من موضع طاهر ، فكان على أصله من الطهارة. فذلك باطل لأنه إنما هو نجس لذاتة لا لغيره من المنجسات لما عارضته من الطهارات . والرعاف كذلك و لا أعلم فيهما في هذا بين أهل الحق من القول اختلافًا، وإنما الاختلاف فيهما غيما أعلمه في أنها من المسفوح أولا، وقد قيل فهما بهذا، وهذا جميعا . وأما بالقول بالطهارة فلا ، والمشامة فيما بينهما بخرج ، فلا ترد في القياس، اكن القول في دم الاستحاضة أنه نجس بالخرج ، طاهر الاحتباس وكأنه بالعدل مردود ، لأنه باطل . وأى أصل لباطل يصح القياس به لمن رامه من الناس ؟ كلا إذ لا وجود لفرع لغير أصل، ولا قيام لبناء علىغير أساس. والباطل لا أسل له ، والتياس به كأنه قياس على غير شيء ، لأنه كاسمه بل لوكان الاختلاف في دم الاستحاضة من القوم كله ، لا يخرج من الصواب لما كان القياس به ،إذ الدم الرعاف على قوله الأعلى أصل مختلف فيه في هذا ، لأنه وإن كان في نفسه واحد ، وكان المجمع عليه في الاسم، فإنما يلحقه ذلك في التسمية له بالمتفق عليه أو المختلف فيه، من طريق الحكم، ألا وإنه لحو المطلوب منهما في هذا الموضع ، لأنهما مهما جردا من الإضافة كانا على مسمى في التسمية لهما ، وكأنه لم يبق في النظر معنا في المراد من المقايسة بينهما ، غير استخراج الحكم بالطهارة أو النجاسة فيهما . وأهل الخلاف فى طهارته ونجاسته على خلاف ما يروى ، إن صح ما يروى . . وأبو محمد هذا كأنه على التخطئة لمن قال فيهما بالطهارة ، وذلك صحيح لدليل الكتاب والسنة والإجماع على ذلك ، ولكن كيف له معنى قوله في قول من يقول: في دم الرعاف بالطهارة الخرج قياسا على أصل دم الاستحاضة : إنه قياس على أصل متفق عليه . فأى أصل حق لحكمة في الأصل؟ والأصل مراد لحكمه ، ليس يحكم فيه به فيما أشبهه من شيء لعلة

جامعة بينهما ، وأي قياس لحكمه والحكم باطل ، والعلة فاسدة ،والحجة داحضة . وما أشبه الباطل فلا يكون إلا باطلا . وأى اتفاق في النظر فيه بالإضافة إليهم في الظاهر. وقد حكى الاختلاف بينهم في حكمه بنفسه عنهم، حتى يكون قد قاس كل منهم به ، ثم على أصل متفق عليه في النظر بالحق عليه في حكمه ، وإن كان في هذا كذلك معه صح ، فكيف بجوز له أن محكم بالتخطئة على من قاله وقاسه ؟ قد صح له معه على أصل متفق عليه عنده ، إن هذا القول مختلف مهذا ، ولأنه كان القياس على أصل واحد متفق على حكمه ، خرج فيه معنى الاختلاف ولم يصح فيه معنى خروج الاختلاف به وحده ، لأن الحكم الواحد ني الأصل لايجوز أن ينقلب اثنين في الفرع ، ومهذا كله علم أن قوله ذلك غير مستقر ابعد على قاعدة في العدل . ولعله أراد من الاستحاضة نفس الاستحاضة لا غبر ، وأي فائدة يطلب بالمقايسة إنها منها أدون إرادة الحكم لها . لأن تحرى فيما أشبهها في نجاستها أو طهارتها ؟ كلا إن ذلك هو المطلوب و المراد . و الصحيح من القول فى دم الاستحاضة والرعاف فقول من يقول منهم بنجاستهما في الأصل وكأنه عليه الاتفاق بالحق من أصحابنا ، وكأنهما أصل وأصل واحد ؛ وما أشبهه . وخرج بالقياس فيه معنى حكمه بذلك، قياس على أصل متفق عليه في حكمه ، يكون به لوجود الحكم بنجاسته في ذاته جزما، ليس للاختلاف فيه معهم مدخل نعلمه أصلا, وإذا كان القول فيهما هكذا يخرج بالحق في دين أهل الحق لا غيره. والقول بالطهارة، فأين موضع الحق في القول بطهارة المقاس به في اتَّفاق واختلاف وأي فيه بالطهارة ؟ لا خلاف بين أهل الحق فى أنه باطل ، أرونى إياه فإنى لا أراه . وهل صح فى الحق أَن أحدا من أهل الحق في اتفاقأو اختلاف بالحق رآه ؟ كلا ، لا نعلم ذلك. وليس المراد نفي المقايسة بين الجسدين ، ولا المشامهة بين الدمين ، ولا المساواة بين الحكمين، فإنهما على سواء، ولكن فى النجاسة . وإنما المراد نفى الحق فى الطهارة ، والحكم فى الحكم بحكمه فيما قيس عليه بأنه فاسد ، لأنه إذا كان حكم الشيء هو المراد ، ليس يجرى فيما أشبهه من شيء أ بالقياس فيما يجوز فيه القياس ، وكان في الحكما باطلا لم يجز التعلق به فيه على حال لأنه باطل، ومن الباطل أن يحكم بشيء بالباطل وقد صح ذلك بالعدل باطله ، فلاحكم له قياس به ، لأنه على الحقيقة كأنه لا شيء ، إذ هو زاهق على كلحال ، إن الباطل كان زهوقا . ولذلك لا أعلم فيه لقول أبي محمد في الحقيقة معنى في ذلك يقرب بالعدل من الصواب ، والله أعلم ، فانظر في هدا كله ولا تأخذ إلا ما انضح لك نور عدله ، وانكشف لك صحيح فضله ، والتوفيق بالله ، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته . من المحب الفقير إلى جاعد بن خميس بن مبارك بن يحيى الحروصي .

قال الشيخ سعيد بن أحمد الكندى: في قول الشيخ أبي محمد « والقياس. لايصح إلا على أصل متفق عليه ، فإن كان معناه في الفروع الخارجة من الدين إلى معانى الرأى والاجتهاد التي لم يسبق فيها قول من أهل الرأى ، أو ، سبق فيها قول لكن لم يصح مع المبتلى بتلك الحادثة ، وصح معه قول من أهل الرأى في مثلها من النوازل لمعنى أو صفة أو علة ، فلا يبين لى أن يمنع القياس لمن رامه إذا كان مما مجوز فيه القياس ، كما أنه إذا لم تشبه تلك النازلة شبئا مما يسبق فيه القول بالرأى ، وكان مما مجوز فيه الرأى ، والمبتلي به ممن مجوز له القول بالرأى ، جاز له أن يقول فيه بالرأى إذا أبصر وجه الرأى فيه ، وبان له صوابه ، وانشرح له صدره،واطمأن إليه قلبه . فكيف إذا قاسه على ما هو مثله ، وقد جاء الأثر أنه يقاس ما لم يسبق فيه قول من أهل العلم على أقرب الأشياء إليه حجة ، وكفى حجة وشاهدا قياس بعض العلماء بعض الفروع ، التي لم يسبق فيها قول قبل القايسن بها ، على رأى قد سبق به قول من أهل الرأى فيما لا محصى . وأرجو ألا يغيب عليك ذلك إن شاء الله وماأشبه الشيء فهو مثله ، هكذا جاء في الأثر . وما قد ذكرت في قول من يقول ما اختلف فيه بالرأى ، لا شك أن أحدهما خطأ عند الله ، وكذلك ما زاد على ذلك لا يكون الحق إلا في واحد ، ولوكانت في الظاهركلها عدلا ، لم يبن لي معنى ما أراد هذا القائل ، وكان القول ينقض بعضه بعضا ، وكان معناه. .

يخرج على إبطال الرأى من الدين . وإبطال قول النبي عليه السلام : « أصحابي كَالنَجُوم بأسهم اقتديتم اهتديتم ، فكيف يكون مهتديا في الضاهر مخطئا في الخامية عند الله ؟ وقد قال الله تعالى ، ود اود وسليسمان إذ يتحكمان فِي النَّحَرُّثِ إِذْ نَفَسَّتْ فِيهِ غَنَمَ ٱلنَّقَوْمِ وَكُنْنَا لِيحُكُّمْ لِهِم شَاهِيدِ بِنَّ فَنَهَ مَّنْنَاهَا سُلَيْمَانَ ١(١) . ثم قال مدحاً للجميع المخطىء والمصيب ، ا وكلا آتينا حكما وعلما ، فهذا في الحطأ في الرأى ، فكيف إذا كانوا كلهم مصيبين؟ أرأيت إذا اختلف عشرة أنفس في حادثة ، وكان ممما بجوز فمها القول بالرأى ، وكانوا كلهم من أهل الرأى ، وأهل علم وفقه ونظر وبصر ، وقال كل واحد منهم باجتهاد نظره ولم يتفق إثنان منهم على معنى واحد بل اختلفوا كلهم ، وكانت أقاويلهم كلها خارجة علىمعنى العدل، متساوية، فهل بجوز أن يكون العامل بها أو بشيءمنها مخطئا عند الله؟ وقد قال الله تعالى: «آ َ فَمَنْ شَمَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ لِيْلاِسْلاَمِ فَهُو عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ١٤) ، فكيف إ مَن كان على نور من ربه نخطئا عنده في الحقيقة ؟ وقد قال تعالى هُمَن ۚ يُسرد اللهُ أَنْ يَهَدْ بِهُ يَشْرَحْ إصَدْرَهُ لِيلْإسْلا مِي (٣) . وبيان عدل الأقاويل انشراح الصدر لها . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في قوله لوابصة ، وقد سأله عن البر ، فكان على حسب قوله : « ما اطمأن إليه القلب فهو البر ، وما حاك في الصدر فهو الفجوري. وقد قال بعض أهل العلم : والقلب لأيطمئن إلى البر وهو منكر ، والمعروف تعرفه القلوب ، والمنكر تنكره القلوب. مِكيف تعرف القلوب ما هو منكر عند الله ، أو تنكر ما هو معروف ، عند الله ؟ ومن الحجة على إبطال هـذا القول قول الله تعالى : « فَهَإِذْ لَـمُ يَأْتُوا بِالنُّشَهِدَاءَفَأُولَئِكَ عِنْدَ اللهِ هُمْمُ النَّكَمَادْبُونَ (٤) فكيف صاروا بشهادتهم بالصدق كاذبين لمخالفتهم الحجة الظاهرة ، إذ لم يتعبد الله عباده

<sup>(</sup>١) الآية رقم ٧٨ وبمض ٧٩ من سورة الأنبياء .

<sup>(</sup>٢) من الآيه رقم ٢٢ سورة الزمر "

<sup>(</sup>٣) من الآية رقم ١٢٥ سورة الأنعام .

<sup>(</sup>٤) من الآية رقم ١٣ سورة النور .

إلا بما ظهر لهم ، ولم يتعبدهم بالسرائر . وفى حسابى أنه لا يغيب عليك أمثال هذه المعانى . ومن الحجة في الآراء الحارجة على معانى الاجتهاد ، والنظر لإصاية الحق ، أنها كلها حق عند الله تعالى ، وليس فيها شيء يكون خطأ عند الله تعالى . إن الحبمد لإصابة العدل منها مطبع لله غير عاص ، بامتثال لأمره لقوله تعالى : « وَلَـوُ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَى ۖ أُولِي الْأَكْمُرِ مِينْهُمُ ۗ لَعَلَمَهُ النَّذِينَ يَسْتَنْسِطُونَهُ مِنْهُمْ ، الله فن علم منهم ما علمه منه فلاشك أنه الحق ، حقهببلوغ علمه إياه وانشراح صدره له ، وإن كان في حق غبره باطلا لضيق صدره عنه، و ما ضاق به صدره فلاشك أنه باطل في حقه : ومحال أن يأمر الله بغير العدل و الإحسان ، و الحطأ إنما هو من الشيطان لقوله: ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمُ ۚ بِبِالسُّومِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لاتَعَلْمَدُونَ ﴾ (٢) ومن القول بما لا نعلمه عُدُو لنا إلى غير الأعدل من الآراء ، وذلك ليعدل إلى ما ضاقت به أنفسنا ، ولم تنشرح به صدورنا ، والعمل شيء من ذلك من غير تحرّ منا لإصابة العدل ، وهو ما انشرحت له صدورنا على سبيل الهوى والعمى ، فقد تعبدنا الله تبارك وتعالى ، بعمل ما انشرحت به صدورنا ، من الآراء والأقرال المحتَّلف فيها بالرأى ، وإن ضاقت به صدور غبرنا ، لأن الله تبارك وتعالى قىد تعبدنا بذلك فيكون ذِلك حقا في حقنا ، وإن كان باطلا في حق من ضاق بـه صدره ، فيكون ما تعبدنا الله تبارك وتعالى بـه كخلاف ما تعبد بـه غيرنا منهـــا . وكذلك قد تعبدنا الله بترك ما ضاقت به أنفسنا ولم تنشرح له صدونا ، فيكون في حقنا باطلا. وإن كان حقا في حق غيرنا ، لأن الله تبارك وتعالى نهانا عنه و إن كان أمر يه غيرنا . وقد يجوز في علم الله أن يأمرنا بما نهي عنه ، وينهانا " عما يه أمر غيرتا ، وليس لنا إلا الامتثال والنهي والانتهاء عن معصيته ، تبارك وتعالى ، وما قد ذكرنا في كتاب ، هذا لسنا متعاطين لعلم الغيب ،

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٨٣ سورة النساء.

<sup>(</sup>٢) الآية رقم ١٦٩ من سورة البقرة .

ولكن النهاسا لموافقة الحق فى ذلك بالدلائل الى دللنا عليها ، والشواهد الى استشهدنا بها ، وانظر ماكتبته لك ، ولا تقبل منه إلا ما وافق الحق، فهذا ما قال الشيخ سعيد بن أحمد الكندى بعينه ، لم أغير ولم أبدل منه شيئاً، سوى ما قدمت فى الكلام وأخرت فى آخر الرقعتين ، لأنه وصل كتابه إلى فى مرتين ، أحدهما قبل الآخر ، بعد ما وقف – رحمه الله – على ما ألفته فى هذه المسألة ، فزاد فى قوله وأرسل الزيادة إلى فى رقعة أخرى فأحببت نقديم ما هو أولى أن يقدم من المعانى فهما ، أو تأخير ما هو أحق بالتأخير مهما : و ذلك إذ قد أمرنى الشيخ بنفسه أن أدخل الزيادة حيث أريد لنعلم وأنا الذي ألفت ذلك فيا سألته ليكون جوابه لما قلته كالشاهد لى ، وكأن هذين الحوابين ، كل واحد منهما يشهد للآخر . فالحمد لله على ذلك ، وله الحمد فى كل حال . والسلام . من الحيب الفقير إلى الله جاعد بن خميس بن مبارك الخروصى .

مسألة : ومن جوابه – رحمه الله – إن سأل سائل عن قول الشيخ أبي محمد في جامعه: والقياس لا يصح إلا على أصل متفق عليه، وما اختلف فيه فلا يكون أصلا ، ولايقاس عليه . وعن قول من يقول في اختلاف الرأى وإن صحح غرج على ظاهر العدل ، فالحق لا يكون إلا في واحه وما سواه خطأ عند الله ، فيقال له إن القياس في الأصل عبارة عن مقايسة بين معلومين ، والمراد به في النوع الفقهي استخراج حكم المحهول ، وهذا حكم قياس الفلسفي في النوع المنطقي ، يوالفونه عن مقدمتين وأكثر ليخرج من بينهما النتاج بعد الازدواج ، فيظهر ولا شك عند أولى الألباب في نتائجه أنها حق ، والعمل بها كذلك ، مهما أحكم وحرس في الوزن عن الحطأ ، فسلم لكونه في المنال كالميزان صحيح البرهان ، يطلع به على عن الحطأ ، فسلم لكونه في المنال كالميزان صحيح البرهان ، يطلع به على يعرفه كذلك من أبصر ، ومن عمى عنسه أنكر ، والقول على توزيع يعرفه كذلك من أبصر ، ومن عمى عنسه أنكر ، والقول على توزيع أقسامه و تفريع أحكامه يتسع ، وليس المقصود منه في هذا الموضع غير

الوجه الذي تحن بصدده من نوع الفقه ، وحروج حكم المعلوم المنصوب للقياس في المجهول الذي به يقاس كيفما كان ، وعلى أي حالة كان ، فيكونان على سواء للعلة الجامعة لهما ، الموجبة إحكم الاشتراك بيهما في جميع ما أسسهما فيه من شيء ما لم يمنع من جريانها فيه مانع ، لأنه معلول لعلته . والقياس بالشبه على وجوه عدة ، وكله على تجرد من العلة كذلك غير جائز ، والعلة أنواع ، والمستنبطة نوع منها ، وهي الحملة على ضربين : متفق عليه ومختلف فيه . والمعلومات النظرية المستخرجة بالرأى . كذلك لو أجمع أهل العلم على الرأى والقول بالرأى والعمل على الرأى في موضع الرأى ، فوقع الاتفاقءلي أشياءنقمةنعمة.والاختلاف في الأخرى رحمة . ولا نعلم أن أحدا من أهل العلم والتقى والحكم أنكر في الدين على قائله ، ولا حكم في الدين بالحطأ على فاعله ، من لدن الصحابة ، هلم جرى في زماننا هذا ، والحمد الله حمداً يوافي نعمه على . كل حال . ولولا أنه حق وصواب لما اجتمعت الأمة عليه قولا وفعلا ، أمرا وحَكُمًا ، عملاً وعلما ، وعلى ذلك الكتاب والسنة دالان ، فهما في ذا برهانان ، وإذا كان الأمركذلك ، وكان القول ابالرأى في الحوادث يصح ويجوز في موضع الرأى ، ويلزم في مواضع لزومه على من قدر يأتى فيه قول برأى عن أحدارني رأى ، أو أقاويل ، أو لم يأت فيها شيء ، فكله صواء ، فكيف يمنع القياس به لما أشبهه من شيء لأن بجري حكمه فيما أشبهه فساواه فيه ، وإن كان في الظاهر على العدل فكأني لا أرى هذا ولا أعلمه ولا يبين لى إلاجوازه وإباحته ولزومه في مواضع فرضه ، وخروج حكمه فيا أشبه ، كان المتفق عليه في الحق أو المختلف فيه بالعدل ، فلا فرق وكله سواء في رجيح المعقول، وصميح المنقول ، لأن ما أشبه الشيء ﴿ أَفِهُو مِثْلُهُ ، وقد دلت النصوص في الآثار عن المسلمين الأخيار في مواضع شي وأماكن تكادألا تحصي ، أنهم قد فعلوا ذلك وقاسوا على هذا وذا جميعا ، ولم يقل أحد نعلمه بالمنع منه في مواضع

﴿ الاختلاف إلا أبا محمد هذا ، أ والله أعلم بحقيقة مراده ، ماهي ؟ وكيف هي في مطلق قوله على المتفق. عليه ؟ فإن كان ما قد وقع عليه توافق لآواء المسلمين في شيء من غير إجماع من أهلها عليه أراد ، فكيف له بالمنع من القياس على ماقد اختلف فيه ، وهما على سواء ، لا فرق بينهما ، يكون ذلك مامحتمل الوجوه بعد ، وبمكن فيه النظر فلا يمنع . ويجوز فيه القول بالرأى فلا يدفع ، كما أن هذا في ذا كذلك ، وإن كان أراد به الإجماع ، فكيف له بما أورده في نجاسة سور الفار من القول فيه ؟ وقوله فيه عمن رآه من الناس أنه عنده من الباع بالقياس ، وكذلك جملة الحمام الأهلى على الدجاج في نجاسة طرحه ، وكلاهما عناحيال النظرية في الرأى ، و دخول ﴿ معانى الاختلاف فيهما بالرأى غير مجردين إلا يمالا ينقاس الفأر به من أنواع السباع، التي اتفق على نجاسة أسوارها، وهذا كأنه في مراده ماهو من هذين الأمرين موضع لبس لعدم القيد في قوله، وكأنه على ظاهر قوله يشتمل على المعنيين جميعاً ، وفي كليهما لا يخرج له عن المناقضة بين الحالين ، ولولا و هذا رعا كان البعد رأيا منه ثابتا في القياس عنه ، لكن هدمه الأساسه بقياسه وجزمه لازم وأسه بفاسه ، دلا عليه على أنه لابد له من الأغلوطة في أحد أمريه، والظن به. والعلم عند الله. إنه جزم هناك على الاتفاق الذي لايحتمل الاختلاف جزماً في ذلك ، إذ قد صرح به في مدبوغ جلد الميتة فكأنه نوع غلط ، وذلك قد مضى في المسألة الأولى على كل إحال ، فلابد منه من أحد أمريه للأساس الذي أصله ، والقياس الذي فصله ، لأن كل و احدمتهما : نقض الآخر، وفي هذا إشكال على أهل الضعف والعمى، فلابد من الكشف فيهما للهدى ، إِبَأْنَ إِيقَالَ إِنَّهُ لما كَانَ قياسه ذلك وإن كَانَ عَلَى مُختَلَفَ فيه غَبْر خارج في النظرمن معاني الصواب في الحق، لاسيا إذا كان موافقًا لما جاء في الأثر ، عن أهلى العلم والبصر. لا جرم فالفساد بالأصل أولى وترك العمل به أحجى ، حتى يشهد له الحق بالصواب ، فانظروا في هذا يا أولى الألباب، ومن بان لنا غير هذا وانفتح له بابه، وانكشف لة بالحق صوابه ، فليقل فيه وليأت عليه من التبيين بسلطان مبين ، يقتضى الجمع

بين الأمرين ، وينفى المنافاة بين الحالين ، فإنا لقوله نستمع ، ولأحسنه نتبع ، والحق له برهان ، ولاينكره الأعمى الحنان ، أو من كان من أهل الفسادة ، على سبيل المكابرة والعناد ، أوينكر الشمس ومضى أمس ، لأنه الايبرز من حيث برز ، ولا عليه كثرة أنوار ، فلا يختى على أحد من ذوى إلا بصار ، ولكن فأتى له بهذا في هذا وحصول تحصيل الوصول إلى وصال الاتصال ، في الغدو والآصال ، محصول أمثال مالاينال ، على كل حال ، إلا أن بجوز إليه بمحال الحال ، فسعى إليه على أغير قدم ، في ميادين العدم . إن كان ذلك يمكن في الكون أن يكون ، فاسألوهم إن كانوا ينطقون .

لقد عز الرفيق والطريق فلا دليل ، ولا حجة ولا محجة فا إليه من عبيل . كلا ، لاخبر ولا أثر ولانظر ، فلا وزر غبر الاعتراف بالعجز والإقرار بالحق لأهله، إن هذا شيء جلى، واضح لاخنى: «فاشهد وا و أنا معسكم معسكم من الشاهد بن (۱) . «ولاتسليسوا الحق بالساطلوتكشموا الشهادة لله فإنها نوع عباده ، الحق وأنشم تعلم لاترجون فيه الإقاله، وانصروا أخاكم مظلوماً كانأو ظالما ولا تأخذكم في الله لومة من كان لائما ، وإياكم والحمية الحاهلية ، أو أن يصدنكم عن الحق ، والكون معه حيث كان ، أهل البغي والعدوان ، والميل إلى الهوى ، ومسامحة النفس على ماتهوى ، وإن حلا في اللهى مذاقه والميل إلى الهوى ، ومسامحة النفس على ماتهوى ، وإن حلا في اللهى مذاقه فالصواب فراقه ، لأنه دنى وغيه . وعليكم بالصدق في اتباع الحق فإنه المأكل الهي ، والمشرب المرت ، وإن كان في الغم مر مذاق، فبادروه عن قالمساعي أي حسن المساعي : قال الماعي ، وناداكم المنادى في كل نادى ، فقال : «يتاً يسهاالله ين فقد حثكم الداعى ، وناداكم المنادى في كل نادى ، فقال : «يتاً يسهاالله ين فقد حثكم الداعى ، وناداكم المنادى في كل نادى ، فقال : «يتاً يسهاالله ين نقد منكم من كان منكم من كان منكم من كان منكم

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٨١ سورة آل عمر ان.

<sup>(</sup> ٢ ) الآية رقم ه ٤ من سورة البقرة .

<sup>(</sup>٣) الآية رقم ١١٩ من سورة التوبه.

ذا مسمع ، وليؤد الدى ائتمن أمانته ، وليتق الله ربه ، ولا يأب الشهداء إذا ما دُعوا إن كنتم لهذا تعون. ومن يكتمها فإنه آثم قلبه ، وخصمه ربه . وإذا قلتم فاعداوا ولوكان ذا قربى فإن حق المولى أولى « وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمُ شَنْيَانُ قَومٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا ، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرِبُ لِلتَّقَوَّى ١٠(١) : أليس هذا عن أبي محمد يحكى ؟ وكأنَّه لا محيص لأهل الحجى إلا أن يقولوا مع هذا بلي بلي . ولرعما أن كل من كان لقوله المعتصب من قبل ، وعليه يقاول فيحاول لإثباته يزاول فيناضل ، يقر كذلك مع ذلك إن كان من ذوى العقول ، حسبي من هذا دونه وكفي ، لأن فيه لأهل النبي شفاء من العمى ، وبالآغا من الهدى . على أن أبا محمد تعدى فيها عنه نهى . ولا ندرى إن [كان] (٢) ذلك مبلغ علمه أو أنه في القول سَها، ولكنا على سبيل الاسترشاد نسألكم قصد الشروع ، في الكشف ا البين عن هذه الآراء المختلفة في الفروع ، هل هي حق كلها عند الله أملا؟ وما قول الناس فيها ؟ فيقال له إن للناس في هذا ثلاثة أجوبة وأقوال : أحدها أن الحق في واحد منها ، فن أصابه بالدليل الذي نصبه الله عليه وإلا كان مقطوع العذر . وهذا في الرأى فاسد الجذر ، ولعله رأى أهل الحلاف لدين المسلمين فدعه ، فلاعمل عليه ولا اهتبال به ، لأن فيه مع الأمر في الشرع للقول والعمل بالفرع ، تكليف مالا يدخل في الوسع ونعم، وكأنه موجب لفساد كل مختلف بالرأى فيه ، فليس بصحيح ، ولو كأن كون الاختلاف بين القائلين في الدين لكان الأمر في ذلك كما قالوا ، وأما في الرأى فلا .

والقول الثانى : إن الحق فى واحد، وما سواه عند الله خطأ ، لكن مع هذا قالوا ولا يضيق على الناس خلافه ، وكان هذا أقرب من الأول قليلا

 <sup>(</sup>١) من الآية رقم ٨ سورة المائدة .

<sup>(</sup>٢) زيادة يستقيم بها المعنى .

واحتج قائلوه عليه بما جرى لابن أبي قحافة مع النبي صلى الله عليه وسلم، في عبارة الرويا عن مثله . أولها : وسأله عن قوله فيها فأخبره أنه أصاب في شيء وأخطأ في اخرى ، على مجاز معنى الرواية ، وقول أبي بكر – رضي الله عنه ـ في الكلالة، أقول فيها برأى، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت لمني ومن الشيطان . وكذلك عمر بن الخطاب وابن مسعود ــرضي الله عنهماــ يروى أنهما قالاً في شيء قالاه برأيهما نحو هذه المقالة ، وليس في شيء من هذا كله دليل على ماقالوه ، لأن الروايا لاتحتمل الوجوه ، فيصح الاختلاف كله في تأويلها ، إذ ليس لها إلا وجه واحد ، فمن أصابه على الحقيقة وإلا أخطأ ، وكذلك ما كان منأولئك الصحابة من القول في الخطأ للحق في القول ، ولا دليل لأنه إنما يخرج ذلك في بادى الرأى الخارج عن الصواب. في الدين أو الرأى بل في جميع ما خرج على وجه الخطأالمخالف للحق والصواب في الرأى مما يكون من همزات الشيطان ، وخيالات نفس الإنسان، على وجه الحهل والنسيان ، لا في العدل من الآراءولا في الصواب منها ، لوجود الإجماع على القول والعمل لله بما كان صوابا لأمر الله لهم به ، وأن يكون على كل حال ما هو مخصوص بعلمه فيه ، وهذا لاشك فيه أنه من رحمة الله لعباده ولطفه ، لامن النفس ولا من الشيطان ، ز لأنه حق ، وهما لايكونعنهماولا نخرج منهما غير السوءوالباطل والفحشاء ومحض الضلال ، إلا ماشاء ربك ذو الحلال . فانظر كم بينهما من الفرق ، فان الحق خليق بأن يرفع ويؤثر ليتبع فيؤجر على ذلك قائله وقابله ، إن صدقت نيَّهما فيه ، وعلى العكس الباطل لأنه ضده فهو حقيق بأن يوضع وغالف ، فلا يسمع فضلا عن أنبواتر أثرا ، ويسر في الأرض سعرا، إلا أن يؤتى عليه التغيير مايدمغه من الحق على سبيل النكير ، إن لم يجر من حكمه عليه كاسمه ، لذهاب رسمه ، حتى لايبقى أثره ولا يسمع خبره ، غبرة في الله وإنكارا له فيه وإليه ، لكي تنمحي نية الفسادمن أرض الله وبلاده،

ولثلا ينخدع به عن سداده ، ومهج رشاده من لابصيرة له . فان أو يس من هذا فيه لانتشاره وظهورآثاره ، كان الردى أولى ، لكونه للناس أهدى . هذا وكأنى لأرى هذه المقالة مهم - رضى الله عهم - نوع تأدب وتورع . ومن الإعجاب في النفس في الرأى وجه نزوع و ترفع ، وينبغي لمن كان من أهل العلم أن يكون في ذلك كأولئك ، وأن لا يحمل الناس في غير موضع الحكم ، على رأيه أو رأى من رأى وأيه خيرا ، وأن لا يضيق عليهم ذلك الواسع للأخذ بخلافه ، فإن على كل في الحق أن يكون ناظرا لنفسه ، عاملا بما يراه أعدل ، فتفهم هذا واعلم بأن ليس لأحد من أهل الرأى ذلك .

والقول الثالث. إن الحق في جميع ما كان منها في الحق صوابا ، والصواب في الحق هو الحق واستدل من قاله ورآه على قوله بأدلة من الكتاب تشعر في الحق أنه على هدى . كالتعجيل في النفر في النائي ، والتجيل إلى الثالث من أيام منى . وكلاهما حق وهما في الظاهر ضدان ، ومثل التحيير في كفارة الأيمان المرسلة بين الإطعام والكسوة والتحرير وهذا صحيح على مايروى ، وتحن به تقول ، لأن النظر بوجبه ، ومعانى الكتاب والسنة والإجماع تويده . ألا ترى من قدر على أن يرى له أن يرى ويقول بما يرى ويقول بما يرى وأنه في موضع اللازم ؟ بل لاشك في أنه به مأمور . وإذا كان في هذا بالحق هكذا ، فكيف يومر بغير الحق ؟ مأمور . وإذا كان في هذا بالحق هكذا ، فكيف يومر بغير الحق ؟ مل كيف يجوز أن يكون في الحق في الباطن الذي معه على الحقيقة ، هذا ملا أراه . ولما كانت هذه المعانى كالمستلز مه للقول الثانى ، لم أره كمن وآه . لكنا على حال وإن كنا لانراه ، فلا تخطيء في الدين من يزعم عن رأى منه أنه براه ، لاسها إذا كان القول على أثر قوله إن الحق في واحد ، منه أنه براه ، لاسها إذا كان القول على أثر قوله إن الحق في واحد ، منه أنه براه ، لاسها إذا كان القول على أثر قوله إن الحق في واحد ، منه في في الناس خلافه ، ولأنه قول لأصحابنا أهل المغرب رأيا .

ولقد رفع أبو يعقوب السدراني ، عن الشيخ أبي الربيع سلمان بنخلف

في هذا مقالا وحكمي فيه لأهل الرأى الثالث جدالا ، لكنه قد أتى في خلاله ما أورده عنه بكلام يوفى فيه إلى تضعيف الحجج التي استدل بها ، سيا إذ قد صرح فها فى كل موضع منها أنها تازم القوم ، ولعله أراد بهم المخالفين والقائلين إن الحق في جميعها ، وإنا على قصد الرجوع إلى ماقالوه متى بان لنا مما نحن عليه أقوى ، وأصوب وأهدى . فإن قال قائل إنكم قد قلتم والقلب لما أدت إليه حاسية السمع من هذه الأقوال على هذه المذاهب الثلاثة قد وَهمَى ، لكن كل واحد قال إن القول قوله فادعى وعلى الصحيح ، فليس الأصح والأقوى ، يتبن فتصح بالدعوى ، وإنما هو بإقامة الحجة المشعرة بفضله على غيره لقوته، بدليل الكتاب أو السنة أو الإجماع أو الرأى غير عن تظر العقل وصحيح الفياس. ونحن الأن على وجه المطالبة لكم بها نسالكم أيها المدعون إن اسم الحق في اختلاف الرأى واسع ، ودخول جميع ماخرج منه على العدل فيه شائع ، كماكان ذلك في الظاهر ، كذلك إقامة برهان الصدق ليتضح الحق ، فيركن إليه . ويقول في العمل عليه متى انجلي فتجلي للعيان بنور البرهان ، وظهر بين الناس مجردا عن الالتباس ، كما انفلق من الغسق الفلق ، ثم استنار فأنار حتى انجلت ظلمة الليل بضوء النهاو بم

وأخبرونا: هلى يمكن ويجوز على الله ويصح فى أحكام دينه أن يكون الشيء وضده حقا عنده ، وصوابا فى الحقيقة معه ؟ وأخبرونا فان هنا كونه لوكان ، كانه يقتضى نفس المضادة فى الشيء المختلف فيه ، ليكون بالحق حلالا وحراما ، وأمثال هذه المضادة فى جميع مااختلف فيه بالرأى ، فصح فى شيء واحد على حال واحد ، وزمان واحد ، جائز لايجوز ، أليس هذا فى حق الله محال ! لأن أحكامه لاتختلف ه ولا يجوز فيها ولا عليها الاختلاف ، فهى إما حلال وإما حرام ، فاين موضع قولكم على صحة مذهبكم ، دلونا عليه واهدونا إليه.

فيقال له : نعم ، إن أحكام الله كذلك وهو صحيح من القول

فيها لا شك فيه ، لكن بهذا المقالى يستدل عليك أولو النظر والاستدلال ، بأنك بعد بالموضع الأقصى عن المهج الذى نحن فيه ، لأنا فى قسم صحراء الحكم ، وأنت فى رسم مضيق الاسم ، وبينهما بون بتين قريب فى بعده على الفيطن اللبيب ، بعيد فى قربه على البليد ، فكأنه فى قربه صعب ، فى بعده هين ، القول فى الشي غير الشي نفسه : وكأنك تريد أن تلزمنا أن تسمى الشي الواحد باسمين متضادين ، ينتفى باستحالة ذلك ، وذلك أن يظهر للناس فساد قول مخالفك . ونحن مرادنا أن نجمع بين الحكمين على مسمى واحد ، لتثبت به فؤادك ، فأى بون أبين فى الحق للناظرين من هذا الفرق ؟ ولا شك عمن انفتح له الباب الحقيقى فى ضروب فنون أنواع العلم، من النوع الشرعى ، والفن الفلسفى ، والضرب اللغوى ، إن مرادنا شائع من النوع الشرعى ، والفن الفلسفى ، والضرب اللغوى ، إن مرادنا شائع لبالغه ، وشرعا فلسفة وطبعا فأنتَّى ينكر والحق فيه أظهر !

وقد سألت أنها السائل فاستمع الآن ما أنا به قائل . فلعمرى ليت شعرى ، هل بجوز لأهل الرأى في الرأى الادعاء على الله فيا قالوه بالرأى؟ فزعم أحدهم أن الله حرم ما حرمه ، ويدعى المخالف له في الرأى أن الله أحله ، أليس هذا من المحجور لكونهمن عظم الزور بلا خلاف فيه ، ولا زاع ؟ بلى ، لأن ذلك معنى في الدين ، وهذا في الرأى . ولا مجوز أن يوضع أحدهما في موصع الآخر بإجماع ، ولما تبين في الحق وصح وعلم أن أحدهما غير الآخر فصح ، وإن كان الرأى في الأصل نوع فرع لأصل الدين ، لجروجه منه وصدوره عنه ، فإن حكمهما مختلف لأن الدين مالا يحتمل الوجوه ، فيجوز فيه بالرأى ، والرأى على العكس من هذا لكونه ما يحتمل الوجوه ، وينساغ فيه النظر ، ويجوز فيه وعليه الاختلاف لكونه ما يحتمل الوجوه ، وينساغ فيه النظر ، ويجوز فيه وعليه الاختلاف بالرأى ، ويصح وإن كان قد يكون بينه البين في الظاهر ، فعلى الحقيقة بالرأى ، و يصح وإن كان قد يكون بينه البين في الظاهر ، فعلى الحقيقة كله راجع إلى شي واحد ، عسم واحد ، وهو الحق

وإذا كان كذلك بالحق حكمه ، فكيف يسوغ عليه التحرى بين الأضداد التي لا تجتمع في شي ، ويكؤن الجمع بينهما فيه في الحال الواحد إ

حراما ، كالحق والباطل ، والصواب والحطأ ، والهدى والضلال ، وأمثال ذلك ؟ وقد تبين فى الحق على الحقيقة أنه كله على اختلافه شئ واحد ، وهذا من المنكر ، وبرئ من السداد اجتماع الأضداد فى جميع الأشياء ، أو فى هذا الواحد منها وحده ، كلا ، لاكان ذلك ولا يكون، لأنه من المستحيل فى العقل ؛ وما لا يصح جوازه فى صحيح النقل :

وإذا كان هذا حاله ، وهكذا مآله ، لم يكن من المستنكر . والرأى فى الرأى أنْ يكون الشيء الواحد حراما عند الله على من رآه حراما ، وحلالا عنده لمن رآه بالحق عن رأى منه حلالاً . وعلى العكس مهما رجع الانعكاس . وليس ذلك من تلك الأضداد المحرم جمعها ، لشيء فيكونه : في حق شخصه واحد على حال لوجه واحد . وإنما كان كذلك لاختلاف الوجوه والأحوال في الأشخاص ، وهـذا ماليس فيه حره ، إلا على أعمى البصيره، لما قد مضى مكرراً في القول عليه : إن لكل من أهل الرأى أن يرى ويقول ما يرى ، ويعمل على ما يرى ، بل ذلك عليه ني موضع لزومه له ۽ والحق في حق كل واحد بالإضافة إليه ما قد رآه "بالعدل أعدل ، ولا بجوز له أن مجاوزه إلى غيره مما لا يراه قولا ولاعملا ؛ إذا كان لا يراه برأيه عدلا ، إلا ما كان على وجه الحكاية وسبيل الرواية صدقا ، فلا بأس إذا لم يكن كذلك قد سبق حكمه . وإن ترد الوقوف على هذا بيانا ، ليراه بعن البصيرة عيانا ، فانظر إلى هذا الفرع وشأنه، على اختلاف أعضائه ، من أى شيء كان له المبتدى ، وإلى أى شيء كان منه المنهيي . فإنك تجده ـ والحمد لله ـ قد ولج من حيث خوج ، لكونه عن مقتضى الحق كان في الوجود ، وإليه أبعد كون وجوده ] يعود ؟ فرجع الأمر فيه عودا إلى ما بدأ لولا هذا ما كان المضيع له إلى موضع فرضه لإخراجه أو العمل به بعد استخراجه ظالما بـ

وإذا كان الأمر بالحق في ذلك كذلك ، صح بالحق أن العدل من الرأى

كله على اختلافه حتى عند الله ، ليس في شيء منه خطأ ، لأن التارك لحلاف الحتى ، والمضيع له في الله مستحتى في كرم الله لأن يوجر ، فأنى يوزر ؟ ويكون لذلك هالكا ظالما ؟ وهكذا القول في كل شيء يحتمل الوجوه والنظر ، لمن كان من أهل النظر .

وأما الأمور التي لا تحتمل إلا وجها واحدا، فالاختلاف فيها حق شيء دون شيء ، ويمكن باطله كله . وأما صواب فلا يكون ، ولكن لاير د منه إلا ما بان خطئ، ، وصح باطله بدليل قطعي لا يحتمل الشك ، وإلا فأهله [أولى به في الصدق والكذب ، والحق والباطل، والصواب والخطأ . وهذا شيء كأنه بعمومه يشتمل على الدين وغيره ، وعلى كل حال لا مجوز أن يتعلق في الدين بشيء إلا ما كان حقا عند الله . والحق في الحقيقة في الباطن هو الحتى الذي أظهره في الظاهر لعباده على لسان نبيم ، في كتابه أوسنة رسوله عليه السلام ، وإجماع الأمة لا غير : لا يختلف بإجماع ولو كثر نيه الاختلاف والنزاع لأنه واحد ، والقول فيه وأحد ؛ فمن أصابه ملك ، ومن أخطأه هلك ، والعياذ بالله. وذلك لكونه على مخالفة أضيق من سم الخياط على جثة الحمل . والرأى في الفرعية من المسائل الشرعية أوسع من الدهناء لراعي الإبل ، وعلى كل حال فلا عذر في اتباع غير الحق في، ضيق ولا سعة ، في دين ولا رأى ، بدين ولا رأى . وما اختلف فيه بالرأى في موضع الرأى ، لم يجز أن يدان به، ولو أجمع أهـل العصر على العمل بقـول لم يكن ذلك مزيلاً لما ثبت فيه من الآراء ، بل هو جار على حكم ما جرى فيه إلى يوم الدين . وقد مضى أن على كل أن يكون فيه على ما يراه أرجح وأهدى وأنجح ، وذلك على وجه الاتباع للحق والانقياد فيه بالذي هدى إليه وألهمه وأرشده من عد له حيث بان له أمره ، وانشرح إليه صدره، لاعلى الدينونة ولا علىسبيل اتباع الهوى ،ولا التقول فيه علىالله بالدعوى ، وذلك لأنه الحق في حقه عند الله لا غيره ، إذ تعبده الله به ، وألزمه إياه في مواضع لزومه ، وأباحه له في موضع الفضل . ولا يجوز على الله أن

يلزم في شيء أحدا من عباده، أو يبيح له في الحق ما ليس محق في خصوص ولا عموم : وما عدا الحق من شيء فهو الباطل والضلال والكفر جزما . والله لا يرضى لعباده الكفر ، فكيف به يأمر وله يقبل وعليه يأجر ؟ قل أمر ربي. بالقسط وسبحان الله وتعالى عن هذا وجلى ، له ما في السموات وما في الأرض وما بينهما وما تحت الثرى ، لا إله إلا هو المستحق للعبادة ، عالم الغيب والشهادة، و إن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى: ربُّ كلشيء وخالقه ، ومصوره ومالكه، وقاهره ومدبره ،ذلكم الملك الحق المتصرف عا شاء في الحلق ، ولا يسمى ظالما في كل شيء كان فيه حاكما ، فالحلق خلقه ، والأمر أمره والعبيد عبيده ، والكل ملكه ، وله أن يتصر ف فها شاء وأراد كيف شاء وأراد ، لا راد لأمره ولا معقب لحكمه يفعل ما يشاء ومحكم ما يريد . لا يسأل عما يفعل وهم يسألون . عَدَل فقضي ؛ وحكم فأمضى ، ونعمه لا تحصى . خلق فرزق ، وأمر وزجر ، ووعد وأوعد ، لا خُلف لوعده ، ولا لو عيده ،ولا اختلاف في حكمه ،لاجورفي قسمه. قوله واحد، ودينه واحد ، لأنه واحد، يضع عنهذا فرض ما ألزمه غيره، ويكون الفرض على هذا نفلا في حق الآخر عن حكمه . والحرام على هذا حلالا لآخر . وعلى العكس في هذه القضايا وأمثالها ، لا اختلاف في دينه وحكمه ، ولكن لتفاوت المنازل وتباين الأحوال . ألم تعلم أنهم يكونون على سواء مما كانوا من كل الوجوه ، وعلى منزلة واحدة ؟ وهذا شيء موجود في جميع فنون العبادات، ظاهر الأمر مبصر عند أهل العلمو العقل، لا ينكره إلا أهل الغباوة والحهل .

ومن ذلك الرأى فى موضع الرأى ، والعمل عليه ، والاختلاف فيه . ولولا أن ذلك كذلك فيه لمن يعمل على ما بان له صوابه ، ويكون هو الحق والصواب فى حقه ولو خولف فيه ، وغيره مثله ، ما لم يقع الاتفاق على شىء فيكونون فيه على سواء ، لتجرده عن الفائدة فى مواضع الاختلاف ، ولم يكن له معنى . فانظر فى هذا إن كنت ممن يرى الرأى

ولم يكن له من المنكرين فإن إلى من الرجوع وقاً ، لأنى لا أكتفى سهذا الرجوع وطلب الفرار فطال ، ولج في المقال ، وتادي النزال أبهما الرجال ، فإنى لكم منازع ، وبنواصي الجدل في حومات المحاوزة مقارع ، حتى تظهر جلية الحق، شاهدة لكم محقيقة الصدق ، فتتجلى الغمة عن هذه المهمة . فيقال لقوله هذا : يا خيل الله اركبي فاطلبي ، وفي غيره لا ترغبي ، فقدآن النزال في ميادين الجدال ، وعند الامتحان يكرم المرء أو مهان ؟ فيار جال الله تجرأوا وله ابرزوا، وفي القول أو جزوا ، وأعدوا ما استطعتم عن شيء من قبول الحق كان ، من أي وجه كان ، فإنه الضلال. ومع ذلك فاحذروا المباراة وسبيل المماراة ، فليس فى الحق مداراه . وبالحملة فيكون المراد بهذا منكم الكشف عن الحق لتأخذوه متى شهر ، ومن حيث ظهر ، ولإرشاد من أراد الله هدايته به ، وإرشاده لله وفي الله لا غبره ولا لغيره ، واسألوا الله من فضله الثبات عن الزلل ، والسلامة من آفات الحدل.ولا تعزموا على الحروج، ولو كنتم فوق السروج ، إلا بعدإحكام هذه المقدمات فإنها جسيمه ، والمزلة فها عظيمه . وبعدها لا تبتدوه إلا بلين الخطاب ، وأقسموا عليه أن يقبل الحق ولا يرده ، ويرضى بالصواب، فإن هو من هذا أبى ، و نأى مجانبه عنه فنبا ، فلإعراض عنه على وجه الالتفات إلى غيره مما فيه الفائدة أولى . وإن أنعم بالإجابة إلى هذا المطلوب، فقولوا إنا على وجه المساهلة لك حتى حين ، وفي المسالمة نسألك يا هذا عن قولك في هذا بالقول الثاني إن كنت على هذا نمن يراه ولم تكن من السائلن . وهذا كأنه يراه لأنك عليه من المجادلين ، وعلى أى حال أنت فيه على هذا من المحال ، فأخبرنا عن جوابك ماذا يكون لمن قال لك: إذا كان الحق في اختلاف الرأى ، لا يكون إلا في واحد عند الله، فما حكم ما عداه فيه؟ معه على ظاهر ما أبداه للناس من حكمه إذا كان في حكم الحق عدلا ، أجق هو أم باطل؟ أم لا حق ولا باطل؟ ولا خطأ ولا صواب؟ ولعله لا يدعى هذا إذ لا يقدر أن يقول إلا مافوه الدماغ أو من كان في قوله مكاثرًا ، ولفعله على سبيل العباد مكابرًا ، لكونه بن العباد ظاهر الفساد .

لكن لا بد من أن نقو ل لأحدالأمر ين الأولين ، لأنهما شيئان على الضدية متقابلان ، ليس بينهما منزلة ثالثة إما هذا و إما هذا ، لا محيص عن ذلك لأنه لا ملتحد له عَهُما ، فإن قال: حق ، فهو مرادناو انقطع الحدال ، فليسمنور اثه فائدة في المقال ، وإن قال : باطل ، قيل له ولمن رآه عليه في محل لزومه له أن يقوله ويعمل به ، وهل لمن اطلع عليه ورآه عدلا ، كما رآه أن يعمل عليه ويلزمه العمل به في المعنى الذي قيل به فيه ، مهما نزل عليه هنالك بلية العمل به ، أم لا وكيف الحق في القول والعمل بالرأي ولا سيا في موضع الاختلاف على هذا ، إذا كان لا يدرى أو أنه يمسك حتى يعلم علم الله فإن قال ليس عليه ذلك ، ولا له على حال خوفاً عليه أن يقع في الخطأ من حيث لا يدرى ، كذبه الإجماع وكفي به حجة في ذلك لخصمه عليه . وإن قال حتى يطلع على علم الله فيه ، قيل له ومنى ذلك؟ إلى أن يوحي إليه ، أو حتى يسمع كلام الله فيه بواسطة من يوحي إليه ، وهل هذا إلا محان كونه ، والمحال ضَّلال ، لأن ذلك أمر قد طواه الله إليه ، وكانهذا منكشيء الحقيقة يوتَّى في المعنى بيدي إشار ات المعاني إلى إبطال الرأي ، و ما عليه إجماع أهل الرأى في الرأى من القول به والعمل عليه ، لأن سماع كلام الله فيه بعد محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ محال، إذ ليس ثم رسالة فيرجى ذلك، ولا نبوة ، فدع أنها المحادل هذه المطاولة بهذه المحاورة الفاسدة ، فليس تحتُّها طائل ومن ورائها فصل الخطاب ، او كانذاك كَلْلُكُ، لما أمكن الرأي ، والاختلاف في ذلك ، فصح لأنه الدين بعينه الذي يسمع فيه أنه لا يسع الخلاف له بدين و لا رأى بعلم و لا جهل ، والمخالف على كل حال هالك . وإن قال له ذلك ، وعلبه وليس يلزمه فيه من علم الغيب شيء ، قبل له نعم ، لأنه لا يطلع عليه ولا يظهره إلا لمن ارتضى من زسول ، وذلك شيء قد مضى فلا سبيل إليه ، و لا يحاط بشيء من علمه إلا بما شاء وسع كرسيه السموات والأرض . واكن فما أحال القائل و القائل يكون إنهما إن لم يوافقًا ذلك الحق الواحد على قولهما ، سالمان على هذا أم هالكان ؟ وإن حكم عليهم بالهلاك نكص على عقيبيه مرة أخرى فأفسد ما كان أصلح، وظل عن حال فما أفلح ، لأنه إن كاك أراد هنانك بأن الأمر ي جملة الرأى كذلك ، خرق الإجماع على الرأى وألحق بأصحاب القول الأول : وإن كان قد خص رأياً دون غيره من الآراء في الرأى، والاختلاف بالرأى فى موضع الرأى في شيء فقد نزل الرأى عنزلة الدين "، فخالف الإجماع في هذا وهذا جميعاً !. وليس له عن الهلكة في الحالين مليجاً إلا التوبة إلى الله والرجوع عن الدينونة بالرأى ، والحكم على الناس بحكم الدين في موضع الرأى . ومن العحب ما كان من حكمه، على مقدمة رسمه، وإن تعجب من المحال، كيف يجوز في بال ، فعجب أن يحكم عليهما بالهلاك في موضع ما لهما وعليهما . ولعل هذا لا يقدر على دعواه لأن فساده أشهر من أن محتاج إلى بيان ليظهر . وإنما أوردناه لقطع كل مناط يتعلق به ، وقد حصرت الآن عليه المدارج ، وضاقت المخارج ، حيث إنه لم يبق له في حاله إلا أن يغالب على ضلاله، أو يقول ضرورة بسلامتها إن أراد الحروج منه إلىغيره إذ لا سبيل بين السبيلين ، كلا ، ولا من وراثهما . وقد تبين في الأولى باطله ، فإن بقى على المغالبة فيها فهوالمطلوب المصروع ،المكتوبالموضوع ، المبطل صريع الباطل، وماكفاه باطله حربا. فدعه. وإن رجع عنهما في حكم ذلك عليها وقال هما سالمان ، قيل له : وكيف جاز في الجواب أن يسلمًا على غير الحق ، وغيره الباطل لا غيره ؟ وإن قال لإباحة الله لهما إياه في موضع نفله ، وفي موضع ازوم فرض ذلك عليهما ، فلتعبده إياهما به على ظاهر حكمه بإجماع أهل الرأى عن ذلك ، وكون الإجماع لا يكون باطلا ولا ضلالة ، لأنه لا مجور عليه الخطأ . قيل له نعم ، هذا صحيح وإن قلت : إي وربيّ إنه لحق ، فذلك كذلك . وإذا كان في حكمه كذلك. يكون في حال إباحته في موضع نقله ، وفي حال التعبد لموضع فرضه ، فهل مجوز أن يكون الحق في خلافه في الباطن عند الله ، فيكون حقا في الظاهر معه في خلقه ، باطلا في الباطن على الحقيقة في حكمه ؟

فإن قال نعم ، قبل له إنه لهو الزور والمنكر فى الصدور ، كيف يجوز أن يصدر عن مقتضى الحكمة الربانية مثل هذه الأمور ؟ وهي عن يجوز أن يصدر عن مقتضى الحكمة الربانية مثل هذه الأمور ؟ وهي عن

الفحش والحكم الوحش ،ما هذا إلا نفس البذي ، ومثلهُ عن واجب الحكمة الإلهية لا يصدر ، لأنه تعالى مدى إلى الحق ، وإلى صراط مستقيم ، ليحق الحق ويبطل الباطل ولوكره المحرمون ، حزب الشيطان الرجيم ، بل يقدف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق . فكيف كان هذا منك في حقه ؟ أليس هو على خلاف هذا ؟ وإنه لمن جمع المستحيل جمعه عن الحكمة في شيء من الأضداد ، فلأى شيء وقع التخصيص عليه دون غيره ؟ وهما اسمان ، وشيء واحد ، وحق وباطل ؟ وإن قلَّم حق وضلال ، وضدان على الأبدلا يجتمعان في شيء ، ولا على شيء في مسمى واحد حتى يسمى مهما، لكونه على الصحيح حقا و باطلا ، وعلى العكس في القضية باطلاً حقا معه في حقه ، وحكمه في خلقه ، تعالى الله عن ذلك . وينبغي محاشا عن إيهذا وأمثاله، فضلًا عن أن يوصف به ،وبجوزعليه، فكيف كان هذا التجاسر منك على مولاك ، بهذا المقال الفاسد ؟ أليس هذا مع ظهور فتح فحواه ، من العجب في دعواه؟ واللسان أداء الإنسان، فدع هذا الهذيان، وعن أمثاله غاز دجر ، واعلم بأنك مغلوب فانتصر ،ولا تستحسن إلا عدول الأخبار على الصافنات الحياد ، وإلا فلا تشك في أنك مذموم ، وجندك مهزوم، فتبقى وحدك مخذولا ، محسورا مذموما مدحورا ،وتكونون قوما بورا ،ويصبح سعيكم هباءمنثورا ، لأن في هذا الميدان الصعب على التأييد، قوما أولى بأس شدید ، لا ینازلهم جاهل رعدید ، ولا یقابلهم إلا فتی صندید ، قد لبس الدروع النبويه ، وتقلد الصوارم الإلهيه ، وقام في موضع النزاع ، على ساق الإجماع ، قد اعتقد الردينيات العقلية ، وتكتف الدرق اللغوية معروف بشدة المراس، محكم القواعد القياس. فارس كمي، متفرس لوذعي ، حبير بصر ، راكب بن العباد ، على جواد الاجتهاد، له قلب جرى ، وساعد قوى ، يستغرق فى نزع قوس الحدال الواسع بالواسع ، حتى لا يبقى فى المنزع مهزع . وعندها يرمى عنها بسهام ، النيات الحلية ، إلى المحادلات الإيضاح كل خفية بالحق عن أوتار الصدق ، فإن تكن كذلك كأولئك فالسلم أسلم ، فإن أبي من الرجوع ، والكون على هذا الشروع ، وركن

إلى الفرار ، فولا كم الأدبار على الإصرار ، فنادوه بصوت ,فظيع : أين ز الفرار ولا مفر، كلا لا وزر، ولا مفر، إلا هذا المستقرم: يتبوؤه الإنسان آيومئذ بما قدم وأخر ، ليعلم عجيب شأنه الذي أظهره الله على لسانه ، فيا أنها المحادل ، ألست بسلامتهما القائل ؟ بما لم تجدلها مفرعا، ولم تر اللهلاك موضعاً أنه وقلت مع ذلك إنه كذلك لوجود الإجماع على الإباحة والفرض ، كل فى محله منهما وهو الحق والصواب ، وبعده الاستفهام على سبيل الإنكار ، هل مجوز على هذا أن أيبيح لهما أو يفرض عليهما محق ما ليس محق ؟ ومن ورائه تكون المثوبة أو العقوبة ، أو لم يقل في الإباحة والفرض إنهما على الإجماع كان ، أو الإجماع لا يكون عند الله إلاحقا ا لكونه لا يقبل الخطأ صدقا . أليس على هذا صار الرأى ؟ والعدل من الاختلاف فى الرأى ، كله من الله وإذنه ولا يستقيم أن يأمر بشيء لا يرضاه ، والله غير الحق لا يرضى ، ولا أن يأذن فى شيء لا يقبله ، وغير العدل لايقبل، فصح بهذا الاعتبار فيه أنه على اختلافه كله حق في الحملة ، ليس في شيء منه خطأ عند الله إلا ما كان على وجه الغلط في القول للعدل من القائلين في الرأى في موضع الرأى يالزأى ، مما يجرى على لسان الإنسان عن خلجات النفس بلا علم ، أو من وسواس الشيطان . فانظر في هذا وتدبر معانى ما قلت في الله من قبل على الغرة ، وما أنت قائله في هذه المرة . تعلم إن كنت من أهل الفهم ، أنك قد أشرعت الكرة ، فعدت ضرورة إلى أ الإقرار بما أنت تنكر ، وصرت الوالج في هذه الموالج ، وأنت في خلال ذلك قد أبديت من التناقض في الكلام، ما لا خفاء فيه على ذي قلب سليم : وهذا ﴿ نَفْسَ الْوَلُوجِ فَيْ أَبْرُ اللَّهِ عَنْهُ الْخُرُوجِ . وعنده فأنت خليق في الحدال، بأن يقال لك كفي بك حجة في المأخذ بالحجة منك عليك ، والحمد لله ،

وان هو أقبل فقال: لم أقنع بما مضى عليه المقال ، تخبروننى بالرأى والاختلاف فيه بالزأى ، لم الأمر للناس فيه بالنظر على معنى الاجتهاد ، لمعرفة الأعدل في القول منها ليعمل ، وإن يجهدوا في ذلك حسب الطاقة

عهدهم ، كما في النوازل التي لم يأت فها رأى ولا قول برأى ومن كان لا يرى فليستدل على ذلك بما يرى ، فإن أعدمه فلا بد له من التحرى لأعدلها ، ليأخذ به على أصح المذاهب ولأى فائدة ومعى في هذا إذا كانت كلها على قولكم على اختلافها حقال عند الله ، أليس في هذا الأمر بالمنازعة في الطلب، رجاء الوصول إلى إصابة العدل بالأعدل، دليل على أن الحق المطلوب هنالك، هوذلك الواحد الفرد. ولو كان كما تقولون إذا لما كان شيء منها أعدل من شيء ، وأى شيء عمل به فهو الحق عند الله وكفى ، إذ ليس الاطراد غيره ، وقد أصابه فصار ما فوقه من الاجهاد في الآراء بالنظر ، على قدر ما لا معنى له ولتجرده عن الفائدة يكون نوع عبث محرم ، والأمر به على حال باطلا ، فيقال له قد مضى من القول في هذا ما دونه لأهل الألباب مقنع ، وأنت بكل هذا ياهذا لم تقنع .

ولقد قيل في الحكمة وهو صحيح : من لم يقنع بقليل الحكمة ضره كثيرها . وها نحن نجيب عما فيه تسأل ، قبل أولم يقبل رجاء أن يهتدى به من بعد ، من وقف عليه فأبصر عد له ، وتبين فضله ، فيقول فيه ليكون نوع إعانة على البر والتقوى . ليس الأمر في ذلك على ما يظن ، فإن كون الأمر على العباد في الرأى بالاجتهاد ، لأن يكون كل منهم في الرأى والاختلاف في الرأى بالرأى ، على ما هو مخصوص بهمن علمه فيه ، لأنه فرضه الذى عليه فيه ، وليس له في موضع فرضه أن يضيع فرض ما لزمه فرعه ، لعدم لزومه لغيره . ولا يلزم نفسه ما لا يلزمه الزومه لغيره ، ولا أن يستبيح في موضع نقله ما لا يراه مباحا . وعليه أن يؤدى فرضه الذى عليه فيه ، ويقوم الله نقله ما لا يراه مباحا . وعليه أن يؤدى فرضه الذى عليه فيه ، ويقوم الله غير شيء . ومتى أراد أن يقول بالرأى فيه عن رأى منه ، أو بعمل يعمل غير شيء . واستصح فيه ، فالفرض عليه على حال أن يقول عايرى ، ويعمل عليه على ما يرى ، ولا يجاوزه إلى غيره على ما لا يرى ، إلا في موضع لا يكون له فيها الاختيارات الله . هكذا الحق على ما أرى . لأن الحق في كل واحدبالإضافة الاختيارات الله . هكذا الحق على ما أرى . لأن الحق في كل واحدبالإضافة

إليه عند الله ما رآه بالعدل أعدل ، لأنه موضع فرضه الذي أوجبه عليه ] وتعبده به ، فلذلك كان ما كان ، لأنه لا يكون العدل في اختلاف الرأى عنده إلا في واحد، ولو كان الأمركما يقول، لاحتمل في كلرأي أن يكون في نفسه هو الخطأ ، كما محتمل أن يكون هو الحق . وإن كان المختلف فيه ، غير منفك في الحقيقة عن أحد ما نص عليه ، لكونه لا يعدو إلى وجه غير ما قيل فيه ، وإن كان المحتملات لغيرها من الوجوه، احتملأن تكونالآراء كلها ، فيما هي فيه غير الحق الذي مع الله ،والحق في ذلك أغيرها لم يصب إ بعد، ويستمر أعلى مر الزمان على هذا الممر من أشكال الاحتمال، ويحكم بها الحكم على هذا في ذلك هكذا ، دأبا إلى يوم [القيامة ، ولو بولغ فيه الحهد لإزالتة بكل حيلة ، المآزال ، لأنه لا يكون لو كان في حكم المستلزم لهما في كل حال ، والمستصحب لهما على كل حال ، لأن علم الله غيب ، لا يطلع على شيء منه إلا ما دل الوحي ، والوحي الصريح قد انقطع بعد محمد – صلى الله عليه وسلم – فيا يزول عنه ، فيخرج منه وبأى حيلة يدفع عنها علىهذا إن صح فيرفع ، لقد عزت الحيل وانقطعت السبل ، فيبقى على قوله القائل بالرأى، أو العامل به محصورا في مضائق الشك في أمره وسلوكه إلى ربه ، حيران في الأرض ، أعمى تائها في بيداء جهله، يسعى فلا يدرى أهو علىهدى أو في ضلال، يروم الممالك فيخطىء المسالك ، فيقع في المهالك ، لا محالة عن ذلك لأنه لايسلم من أن يتحرى فيها لا يعلم . هيهات أن يكون ينساغ جوازه في حق أولى النهيي ،من أهل الله أهل ألهدى، ذوى الأفثادة المبصره، والبصائر المستبصره. أفمن كان إ على بينة من ربه كمن هو أعمى ؟ كلا ، هل يستوى الأعمى والبصير ؟ أم هل تستوى الظلمات والنور؟ إنما يتذكر أو لوا الألباب على أنهما لايستويان، بلي ، ولأن في تجويزه على عدل الاختلاف من الرأى مايقتضي تسويغ الضلال ، والعمل لله في الباطل على الحقيقة بالباطل ، فأي شيء في العقول أقبح من تجويز هذا في الله أن يكون منه على أمره لعباده به إليه ، والله بغبر العدل والحق والصواب والهدى لايأمر ،أتقولون على الله مالاتعلمون؟

فإن مال : فإذا كان غير الله لايدرى ، ودعواه لأتجوز كما ذكرتم ، فلم تقو لون ذلك في الصواب من الرأى ، وفي العدل من الاختلاف من أهلِ الرأى ؟ أليس هذا من ذلكم ؟ قيل له نعم صحيح ، إن علم الله غيب لا يُندُّري كما قد مضى ، والله لايحاط بشيء من علمه إلا بما شاء وأظهره الله للناس ، أو نصب عليه الأدلة المزيلة لقناع الالتباس ، فليس من ذلك إ في شيء ، والرأى في موضع الرأى مما قد فرض الله أمره إلى عباده العلماء ، الذين جعلهم الله في الخلق ساده ، وللناس أئمة وقاده ، وأوضح لهم من علامات مبادى مناره ، وأنار قلوبهم بأنوار معارف أسراره ، وأهداهم إليه بهداه ، ودلهم في الكتاب عليهم بفحواه . فوقع الخوض في وقته عن أمره وإذنه ، والله لايأمر بما عنه ينهى ، ولايأذن بما ليس يرضى ، فعلم وصح لهذه الأدله ، والعبادات المدله ، أنها حق كلها إلا ما أخرجته بينة الحق منها غير العدل . ولأن قلت إن الله أمرهم ليقولوا ذلك الواحد الحق فأخطأوه بغيره إلا واحدا منهم ، فكيف جاز العمل عليه بمن رآه وليس شيء غيره غير الباطل. وقد أجمعت الأمة والحمد لله على القول به والعمل عليه ، ، والله لا مجمع أمة محمد صلى الله عليه وسلم على ضلال ولا خطأ ، وقد دل هذا كله على أن القول كذلك فيه ليس من الدعوى عليه نيه ، ولا من الغيب الذي لايطلع عليه ، وإنما الدغوى المحرمة فيه أن يدعى على الله فيه كل ذى رأى أن الله قال ذلك الذى قاله برأيه هذا الذي به يقول في هذا ويراه ، فإن هو أجاز إليه فنعم المراد ، وإن أبى من قبوله وأعرضعنه وعليه بالنكير نادى ولم يزل يتمادى ،عكس القول بالسؤال له عن قوله إنَّ الحق في واحد وما سواه خطأ عنده أليس من ذلك على هذا كذلك اظلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا! أفواحدة من كل الوجوه بواحدة ؟ ولو لم يكن على مطلق قوله أن يكون الكل عند الله خطأ على قياده ، وإن كان لافهو من الأوضح على فساده ، لأنه إذا احتمل ذلك في الواحد، فكذلك فيما زاد عليه لأنه كما يجوز في اختلاف الرأى الحطأ على أحدهم، جاز على الثانى والثالث والرابع. كذلك فيما يجوز ومحتمل و إن صح ذلك كله على ظاهر العدل في يخرج على قاعدة مذهبه ه وعلى هذا فليت شعرى على قوله هذا فى العدل من اختلاف الرأى ما الحق و الهدى والصواب ؟ . وأما الباطل والضلال والحطأ منه، أخبرنى على هذا إن كان قد ظهر لك أمر الله بيانا ، فاطلَّعت على علم الله فيه عيانا ، واهدنى فى الكشف عن هذا صراطك السوى الرضى الهادى على الحقيقة إلى العلم الحقيقي !

فإن قال : الله أعلم به ، وأنا لاأدرى حتى أعلم به فأدرى ، ولكنى أعلم أن أحدها حقعند الله لأنه لابد من أن يكون أحد القائلين قد أصاب وجه الحق على الحقيقة فيه ، لأن الأمة لاتجتمع أقاويلها على خطأ ، ولا على ضلال ، ولا يصح أن يكون كلها حقا لأنها أضداد . قيل له : وما علمك بذلك أنه على الحقيقة كذلك ؟ إذا كنت لاتدرى ، أليس لهذا من نفس الظن المحرد عن العلم ، وقد صح فيه أنه لايغني من الحقُّ شيئًا ؟ إذا كان كذلك وكيف لا ، ومن المحال أن يعلم مالاً يدرى فأى من هذه متى أوضح في المناقضات ، وأقبح ، فارجع القهقري عن هذا إلى ورا ، ولا تقنُّفُ ماليس لك به علم، ولا تمار فيه إلا مراء ظاهرا ، فإن أبي الرجوع عنه مجاهرا فحسبه جهله ، فإن أمره الفاضح لواضح " ، وإن رجع فعن على شيء من الآراء دون غبره من الاختلافات !بالرأى في شيء ، فهي دعوى وعليه من الله فيه على قوله ولغيره من الخالفين له في قوله ، مثل ماله في كل وجه فلا حجة ، وكأنه في هذا الموضع الشدة المضايقة فيه ، لايقدر على الكون فيه إلا بمحض الدعوى ، وليس ذلك بشيء حتى يقيم البينة من الله على دعواه . وأتى له بها على قوله في حال ، والعدم لا ينال ، فانظر في هذا تعلُّم أنه ليس له في هذا الفضل من وجه يلتجيء اليه هذين المعنين ، وكالأهما على قاعدة مذهبه ليس بشيء.

فإن يقى يبقى على غير شيء ، وإن أراد الحروج فلا سبيل إلى موضع القول فيها على قوله ، إلا أنها كلها على دائرة الأشكال المحيطة به ، لمعنى

الاحتمال فيما بمكن على قوله ؛ ويجوز إن صح فجاز ولكنا بعد لم نقطع فيه على تجويزه أنا لأنا نرى فنقول لما لا نرى فى العدل منها إنه كله حقوصواب عند الله ، لا باطل ولا خطأ ، لأنه فى الظاهر كله حق فى حكمه ، ولا يجوز أن يكون فى الباطن الحق فى حقنا غيره فيه ، لأنا تعبدنا فى الظاهر وأمرنا، ولم يكن لنا أن نتعاطى من الغيب ما لم يأذن الله لنا به ، فلهذا صح معنا أن الحق فى الباطن عند الله فى حقنا ، "لما كان لا يجوز الحق فى الباطن عند الله فى حقنا ، "لما كان لا يجوز على الله تعالى ، أن يكون بغير الحق والصواب يأمرنا . هذا هو الصحيح فلا تكن فى مرية منه فإنه الحق .

وسأضرب لك على هذا مثلاً : رجلين ادعى أحدهما على الآخر منهما حقا ، ونزلا إلى الحاكم على هذا ، فأقام البينة العادلة على دعواه ، فقضى له عليه به ، والله يعلم كذب المدعى وصدق المنكر في ذلك ، أليس الحكم نفسه يكون على هذا من الحاكم في موضع ما له وعليه لموضع قيام الحجة معه فيما بها قد ظهر معه بالحجةالتي هي في الظاهر جبجة، وإن كانت هي في السريرة مبطلة ، وفي قولها كاذبة هو الحق عند الله ؟ وإن كان وقوعه في نفس الشيء الذي فيه الدعوى على خلاف ما في علم الله فيه حيث إنه أقام ما ألزم آياه فيه ولم يكن عليه منعلمه شيء ؛ فصارت نفس هذه المفارقة في الحكم بما عند الله من العلم هي الموافقة لحق ماعنده من الحق على الحقيقة، وفى حكم الظاهر أيضا بلا شك . فإن هو ضيع فرض ما ألزمه في هذا , الموضع فرضه ، صار من الهالكين. وإن عكس فيها الحكم أو اعتقد على الغيب ، صدق أحدهما في الحزم ، انعكس وضل فانتكس ، وكان من الخاسرين : و لو وافق في الحقيقة علم الله فهو المخالف ما ألزمه . أن يقضي به من الحكم بالظاهر ويكون في الحق تلك الموافقة على الحقيقة ، وفي الظاهر هي المفارقة . ولا شك بمجاوزته في الظاهر أو عليه إلى مالا يؤذن له به كذلك الرأى في موضع الرأى لأهل الرأى ، يكون الحق في الظاهر هو الحق في الباطن بنفسه لاغيره ، كيف ما كان العدل منه على حال ع

وإن اختلفت الآراء والأقوال ، ♥قكلها ترجع إلى الحق في المال ، فكلما بدت منه فإليه تعود ، لأن كل واحد منهما بالإضافة إلى مارآه : وتعبد به يكون كذلك في حكمه ، ولا مجوز له أن يستجيز المجاوزة إلى غبره مما لايراه ، فإن فعل ضل . ولوكان ذلك أيضًا بالإضافة إلى غبره لَهُ مَن رآه حقا عند الله في حقه ، لأنه لامجوز له أن يتعدى ما لزمه في الظاهر إلى مالا يؤذن له به ، فإن الحجة له وعليه . وقد كفي بكذب صدق القاذف في موضع حجره عند من يدين بتحريمه حجة في هذا ، لأنه إن لم يأت بالشهادة على قوله كما هي وإلاكان في موضع صدقه الذي يعلمه الله ويعلمه من نفسه عن حكم الله كاذبا بمخالفته إلى مأنهي عنه ، ولم يؤذن له فيه ، وعلى هذا فكأنه دار الأمر في الآراء فأدارها ؛ حتى حصرها جملة بالإضافة لها إلى كافة أهلها من المسلمين على الحقيقة في دارة الاجتماع ، وأنزلها بعد الحمع لها منزلة واحدة يعبر عنها بالحقوهو المنهج الذي نصب الباري عليه الأدلة والمعالم المدلة ، حتى ينتهى بأهله إلى الحق و هو المشار إليه بصراط الدين أنعمت عليهم بالعلم والمعرفة والبقين ، من الأنبياء والمرسلين ، أو من كان من الأولياء والصالحين المنتهيّ في المنتهى بدويه إلى جنات النعيم ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم .

فانظر فى هذا فإن فى دونه كفايه ، وبالاغا من القول وهدايه ، لمن ألقى السمع وهو شهيد . فإن قال هذا القائل . زدنى بيانا ، وهاتنى مع التبيان برهانا ، ليندفع الإشكال فينقطع الحدال : وأوجدنى مع الشرعى الدليل العقلى ، وأفرح أحدهما بالآخر ولا تمن تستكثر ، ولربك فاصبر ، فيقال له غيرا عنى ، منى فى تبيانى بيانى من لسانى ، أنى ليس لى فى هذه المقدرة إلا أن يشاء الحق ، خالق الحلق أن ينطق لسانى بالحق ، فانه على ما يشاء قدير . وأما أنا فلا أملك لنفسى نفعا ولا ضرا ، ولا خيرا ولاشرا ، فدع مقالى واسمع لسان حالى ، فهى الحق غيرا عنى بأنى لاحول لى ف

إشيء ولا قوة لى على شيءمن الأمور إلا بالله مولاي ، نعم المولى و نعم النصير. فيا من له الحلق والأمر وبيده ملكوت كل شيء ، زدني علما وأوجدني فهما ، واجعل لى لسان صدق وبيان حق ، حتى أقول لقائل يترحم عني لهذا السائل ، فيقول له فيما قد مضى من القول في هذا وانقضى لأهل الألباب منفع ، وبه إن تكن من أولئك القوم فاقنع ، فإن أبي فرج على هذا القول لج فعندهما قد كفي بالذي جرى لداود وابنه سلمان ـ علمهما السلام - من الاختلاف بينهما في الفضية منهما ، بين له الغنم وصاحب الحرث ، إذ نفشت فيه غتم القول . قال الله تعالى . وكنا لحكمهم شاهدين ، ففهمناها سليان وكلاآتينا حكما وعلما حجة في هذه الآية وإن كان حكم سليمان أقضى وأقوى وأمضى ، فانه لم يحكم بالخطأ ، على داوود في حكمه ، وإن كان قد ظن الناس ذلك فقالوا : إنه إذا كان الصواب مع سلمان ، فبالضرورة الخطأ مع داود ، وإلا فأى فاثدة في قوله ففهمناها سلمان ؟ فليس الأمر على مأفهموه ، وكلاهما صواب وإنما فهم سلمان الأصوب والأصح. وقد يكون في الصواب شيء أفرى من شيء وأصح وأصوب ، إوليس في هذا عناد ولا تناقض ولا تضاد ، لأنه ثبيء واحد ، وإن كان قابلا للتحرى في ظاهره ، فانه في الحقيقة واحدوراجع إلى مسمى واحد. وإنما المضادة العنادية ، يكون في هذا بين الحطأ و الصواب ، إلا كما قالوه ، ولوكان كذلك ماقال الله وكلا آتينا حكما وعلماً . فلعمرى ليت شعرى في الخطأ ، للحق ، هل بجوز أن يسمى حكما على الإطلاق وعلما يستحق قائله المدحة عليه ، وفاعله كما كانت لهما كذلك من الله على ذلك ؟ إنى لا أدرى ذلك لأنه ماخرج من الحق فهو الباطل ، ولا يسنمي كذلك لكونه كاسمه . بوإن كان أحد ذا قد يرى ، فليكشف عنه حتى ترى . ومهما وضح وبان واتضح أنه الأصوب والأنوى . والرجوع إليه أولى بنا لأنا وإن كنا نرى ذلك الذي عرى ، فإنا عن رأى ، لادينونة فيه ، نراه لأنه موضع رأى ، وشحن باللدين في موضع الدين ، غير الدين لاندين.

وفى الحديث عنه عليه السلام أنه قال : و أصحابي كالنجوم بأيهم اقتدبتم اهتديتم ۽ . وقد اختلف الصحابة وجرى بيهم الاختلاف بالرأى في أمور شي ، و َجرى الحلف على منهاج السلف فيما كان دان لا يحصى ، ولا يوثى له على أقصى ، إلا ماشاء الله ، وعلى هذا وقع الإجماع فلم تجر على الصحيح إلا أن يكون من اهتدى بمعالم الهدى على هدى محقا للحقيقة غير مخطىء للحق في الظاهر ، ولا عند الله في الباطن ، لأن الحق شيء واحد لانختلف ولا يجوز عليه الاختلاف ، فالحق حتى والباطل باطل كيف كانا ، ومن أين كانا ، فهما طريقان لاغير . من لم يكن في هذه ففي الأخرى لامحالة ، فكيف يجوز أن يهتدى على هـذا من خطأ ، والحق يقتفي وبأهله يقتدى ، وعليه أن يعول وبه يعمل . وليس في مقابلة الهداية غير الضلالة : إنك على هدى أو في ضلال مبين . أو أنه في العدل مجوز أن يقوم الحق بالباطل والهدى بالضلال ، والصواب بالحطأ ، في حال يمكن ويستقيم فيجوز وأيصح أن يكون المتبوع بمخطئا للحق ، والتابع له فيه مصيباً ، فأى شيء في هذه المضادة أبين من هذه المعاندة ؟ ألم تعلم أن الحق هو صراط الله لأوليائه وسبيله الذى أقر به وأوعد عليه الثواب بالحنة ، ونهي عما سواه من سبل الشيطان المضلة الأهلها وهي الباطل ، وتوعد على ذلك فقال ــ ومن يتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى وتصله جهيم وساءت مصر ا - لأنها الحق مما بعدها إلا الضلال .

وقد وقع الإجماع من المسلمين على الرأى وإباحة الاختلاف بالرأى، والمخلوه فى الحق سبيلا إلى الحق بالحق، لكون الإجماع لايكون الاجماء فكيف على هذا يصح أن يكون المتبع لهم مخطئا لها ، والمهتدى بهم فيها ضالا عنها ، فيكون بدخوله فيها بارزا فيها. وإذا كان هذا لاينساغ فيجوز عليه باتباعه سنة المسلمين فى الرأى ، والاختلاف فيه بالرأى على وجه مايسعه ، فأين موضع الخطأ ، منة له يكون فى حال كونه فيه. اليس هذا من تنافى المعانى ? وما لا بجوز فى العقول السالمة من الآفات على حال أبدا ؟

أم ترى الحقيقة عند الله الحق الذي أمر به في الظاهر ؟ ماهذا إلا نفس حاا المحال على حال . و لئن قلت فيه في الرأى إنه خطأ ، لاحق ولاباطل . فهى البديهة من أول وهلة في العقل يعلم فسادها ، فلا متابعة لاجرم فلا محتاج فيه إلى منازعة . ومن الدليل الواضح على البرهان الراجع أن هذ الآراء الخارجة على العدل كلها دلائل ، والأعمال بها وسائل كماكان ذلك فى غيرها من العلوم و الأعمال كذلك. ومن ظن أن العلممن العبادة فقد نقصر فى عقله ورأيه. نعم وكل شيء يقبله منك ويبلغ به رضاه عليك، فلاشك فيه أنه حق عنده ، وقد صح في عدل الرأى على اختلاقه أنه كذلك في الحملة بإجماع في حق من أراد الله به . وعلى التفصيل أيضًا لكن علىشريطة التخصيص فيها بإضافة كل واحد منهما إلى من رآهوعمل به لله بعدل أن يراه ويستدل عليه بغيره أو يتحراه على وجود الطاقة من ذلك درجات ، وعلى هذا فكأنها صارت كلها على الحقيقة مهما أريد بها وجهه موصلة إليه ، و من وصل فلا ضل . ومن أخطأ وجه الطريقة فلم يصبِّها على الحقيقة ، انقطع فظل تاثها في جهلاء ، حيران في بيداء جهله ، ولم يصل . وأني له الوصول علىهذا مادام فيه لم يرجع عنه ، وهو يزداد في كل لحظة عن بلوغ المطلوب بعدا 1

فإن قال قائل: إن للمعارض بعد في المجاوزة سوالا ، ومناظرة لابد من إبدائهما إليك في معرض السوال ، وإبر ادهما عليك بمعني الحدال. سوالان وإن كان قد طال عليك في المسألة الحوض في المجادلة ، فكن فسيح اللبان ، عريض الحنان ولاتسأمن المخاطبة، ولا تملن المجاوبة لكثرة المطالبة ، حتى ترتفع الشبهة من كل وجهفتتجلي سدف الغمة عن هذه المشكلة المحلمة . ثم لايكون لوضوح المحجة للمعارض ملجاعن إلزام الحجة . وقل بقي له أن يقول : إذا كان الأمر في هذا كما يقول إفي الرأى الصحيح ، والقول المختلف الصريح ، فما معنى قوالهم في الرأى في حق أهل الرأى : والقول المختلف الصريح ، فما معنى قوالهم في الرأى في حق أهل الرأى :

الكبر من الأدلة الأولى النظر على أن الحق فى اختلاف الرأى من الفقهاء، لا يكون إلا فى و احد من الآراء، وإلا فكيف بجوز عليه الحطأ إذا كان كله على اختلافه حقا عند الله تعالى ؟ بل هل يمكن و بجوز أن يكون حكم الشىء المختلف فيه كذلك معه فى علمه حتى يكون صوابا كله عنده فى حكمه ، ألا فاهدنى للصراب فيه ، فإنه دقيق فى مبانيه عويص فى معانيه . فقل ما أنت فيه قائل، فإنى لك عنه سائل . وهذا آخر العهد منى ، إمال وإما على، وأنت فى ذلك ياهذا كذلك، وعلى كل منا أن يقول الصدق ويرجع إلى الحق، وأنا أرجو أن يكون بهذا القلب لى ، لأنى أظن أن الحق فى يدى ، لقونك كأنه مفارق ، ولقولى مطابق ، هكذا فيما أرى . فقل فيه بما ترى ، لنعلم أى القولين أقولهن أو يعمل عليه .

فيقال له إن أمارة الصدق فى طلب الحق فبوله من حيث صدر ، والكون معه من حيث طهر ، وترك التعصب لما سواه ، ولوكان منرأى نفسه أبداه . وعلى حال فبظهوره يفرح ، واو كان على لسانه مخالفة لم يترح ، فإن طالب الحق كمنشد الضالة ، لافرق معه بين أن يجدها بنفسه، أو يدله غيره عليها ، أو يهديه إليها لأن الحكمة ضالة المؤمن ، فمن حيث وجدها أخذها . ألا وإنه مع ذلك يقبل عليه ويشكره على ما هداه إليه ، ومن سلك الشطح والإعراض استولت على قلبه الأمراض ، وعمى فكان من الحاهلين ، وهلك مع الهالكين .

وأنا ابتدى فيه آخذا فى تأويل ما سألت عنه جوابا لك، فأقول فيه على ما أرى أن ليس فى هذا المقول دليل لأهل العقول على ما يقول ، لأن ( الحطأ غير لازم كذلك فى مختلف فيه بالرأى لاختلاف الرأى ، ولاداخل معمومه فيه على حال ، حتى يكون ذلك كذلك ، بل قد يمكن أن يكون الاختلاف كله صوابا ، ويمكن كون العكس فيه ، ويمكن أن يكون فيه في أشباء هذا وهذا جميعا والمصيب للحق فى الرأى من قد هدى إليه بالدليل عليه ، فوافق عليه الرأى من الناظرين ، أو اختلف القول بالرأى

فيه من القائلين ، وكله في الظاهر وعلى الحقيقة في الباطن هدى في رسمه ، حق في حكمة . ألا ترى أن أهل العلم من المسلمين يقولون لاخلاف نعلمه، إن كل قول المسلمين صواب ، وأنه معمول به لأنه في الأصل كله على اختلافه عدل ، إلا ماكان على وجه الغلطكونه، وذلك هو الحطأ للحق، والمخطىء له في الظاهر من استدل عليه بغير الدليل المدل عليه ، وذلك قد يكون . وكونه في الرأى من المكنات لأنه على أهل الرأى في الرأى من الجائز ات ، والملك يؤمر فيه من أراد استعماله بالنظر، واو صحمعه أنه من قول أهل البصر ، لما يجوز على المجتهد فيه أن يخطىء على جهده ] منه ، لإصابته في موضع ما أجبر له ، أو ألزمه لوجود القدرة عليه في محل لزومه ، فيكون في مبادرته إليه إرادة بقصد، فأخطأ على غبر عمد ، فلهذا كان المعذور في هذا الموضع المذعور ، ولكونه المطيع لله به في موضع ماله وعليه ، لم يحرم أجر اجتهاده لصدقه في مراده . هذا وإنه لمحق في الحقيقة لإرادته وإن وافق في الظاهر غبر المراد في مجاهدته ، لأفرق بينه وبين من بالأدلة أصابه على حقيقته ، إذا لم يكن غير ذلك من طاقته . ألا ترى أن المصلى إلى غير الكعبة عند فقده لمشاهدتها ، وعدمه الأدلة علمها ، ونزوله إلى التحرى لها ، مصيب في الحقيقة القبلة وإن أخطأ في الظاهر الكعبة ، لافرق بينه وبن من أصاب التوجه شطرها في الحق والمخطىء في الرأى ، إذا كان من أهل الرأى ، كذلك في حكم الدين حكمه ، يكون لكونه في الحق غير خارج منه في الدين وفاقًا. ولو أن ذلك في الرأى كذلك لما كان المخطىء في الظاهر في الرأى ، إلا ضالا عن الحق في الدين ، هالكا أبد الآبدين ، لأن غير الحق هو الضلال لاغير في حكم رب العالمين. وإذا كان حال المخطىء في الرأى في الظاهر كذلك في الحقيقة بكون ، فكيف يمن أصابه بالدليل وخرج على ظاهر العدل قوله في التأويل ؟ أليس أحرى أن يكون قد أصاب وجه الحق على الحقيقة عند الله مثله ؟ ولو كثر إِلْنُواع ولم يصح على شيء هنالك الاجتماع ، إذا كان ذلك الاختلاف كله ثابت على فاعدة الصواب في الحق ، فإن احتج بقولهم إن على كل أن يكون على ما يراه إلى الحق أقرب . فليعلم أن الصواب كله حق، والأدنى إلى الحق في حق كل واحد منهم بالإضافة إليه على ماقد يراه من الرأى أصوب ، لأنه اللازم له والمتعبد به دون ما لم ير صوابا ، وإن كان في حق غيره ممن يراه حقا، كما كان ذلك في حقه ، ولا يجوز على الله أن يتعبد أحدا من خلقة إلا بما هوالحق في علمة ، والصواب معه في حكمه . ولوكان ما خق في اختلاف الرأى لا يكون إلا في واحد ، لكان بالضرورة ما خالفه لا يحالة باطل ، والمتعبد به عند لزوم الضرورة للعمل به متعبد بالباطل ، والمستبيح له في حالة الإباحة كذلك مستبيح للباطل . أترى لهذا يمكن أن يستقيم في الألباب المبصرة ؟كلا ، لاأرى هذا إلانفس المحال ، وما لا يجوز على الله في حال .

على أنه لوكان حكم الرأى والاختلاف فيه مالرأى كذلك لا يكون الحق الا في واحد ، وعلى كل من المتعبدين بشيء منه طلب الحق ، ثم لم يحل أن يكون عليهم فيه طلب ذلك الواحد الحق بعينه للقول به العمل عليه ، فيكون فيه تكليف مالا يقدر على البلوغ إليه حينا لو تمادى المكلف به في الماسه عمره كله فيبقي في عمره الجهالة يقينا ، لأنه لا يدرى أصابه على الحقيقة أم أخطأه ، لأن ما عند الله فيه لا يدرى ، ولو أنه لا يدرى ويطلع عليه لماكان للرأى مدخل فيه ، ولا يقطع النظر لأنه نفس الدين ، والرأى في الدين لا يجوز ، وهذا مالا يصح ، فكيف إلزام مالا يستطاع الوصول إليه يحيلة يقدر بها عليه؟ وإن كان إنما عليهم طلب الحق في الرأى جملة بالرأى في موضع الرأى ، لا بنفس ذلك الواحد ، فأنى بالطلب في شيء ليس بشيء يعلم به الطالب ، فيدرى أنه وصل إليه فأدى ما لزمه كما عليه أولا؟ أليس على هذا لوكان فيدرى أنه وصل إليه فأدى ما لزمه كما عليه أولا؟ أليس على هذا لوكان الأمر في هذا على البله فأدى ما لزمه كما عليه أولا؟ أليس على هذا لوكان الأمر في هذا على البله فأدى ما لزمه كما عليه أولا؟ أليس على هذا لوكان الأمر في هذا على المناه كانه يكون نفس العلم بالرأى عين الجهل فيه

بعینه علی الحقیقة ؟وفی الظاهر أیضاً، ویصیر الأعمی والبصیر ، و الحاهل و الحبیر فی منزلة و احدة لا فرق بینهما لأن ذلك لایعلم ، و هذا لایدری ، أصابه أم لا؟ فأی فرق بینهما و هما فی الحهالة فید بأمرهما علی سواء بینهما ؟

وإذًا ثبت هذا في الرآي وصح ، لم يكن له فائدة، ويطل أن يسمى علما، أو أن يكون في شيء حكما ، فصار لامعني له إذ لا فائدة فيه لتساوى العالم والحاهل ثم ، وكونهما في ذلك على سواء لوكان ذلك ، ولكن ليس الأمركذلك ، وإنما هو ما قد حكيناه عن المسلمين وأثبتناه في فول المسلمين إنه كله عدل إلا ما كان على وجه الغلط من فقهاء الورىوقع التساوى فها بن الآراء في العدل ، أو كان في شيء منها في الظاهر أفوى من شيء منها برهانا ، وأظهر بيانا وأرجع ميزانا ، فإنهما في الحملة على سواء في الحقيقة ، لأن كل من. رأى العدل في شيء منها دون شيء، فهو الحق في حقه ، كما هو معه في نفسه ، لأنه فرضه الذي عليه لربه . وعلى سواء في حق من رآها متساوية ، نعم، و من عمل لله في شيء منها بعد أن يراه صوابا، ريستمدل عليه بغيره ممن يبصر إن كان لا يراه، و إن أعدمهما فيتحراه . فهو سالم لا محالة غانم . ولا مجوز أ أن يكون في شيء منها غانما، ولامن الهلكة سالما، إلا والحق يتبع، وبه مهندى وله يستمع . وقد مضى القول في هذا فيما مضى ، وأن الحق في الظاهر هو الحق في الباطن على الحقيقة عند الله لاغيره. ولا يجوز أن يكون غيره، والغيب لله لالغيره ، فهو المعبود حقاً ، ونحنَّ العبيد رقا . ليس لنا ولالغيرنا في العبادة أن نتعاطى في أمر الغيب و الشهادة من علمه حجلَّ اسمُه ــ إلا ما علمنا به، وهدانا إليه بالأدلة، وألزمنا إياه وتعبدنا به ، وذلك عنده في حقنا هو الحق وافق في حكمه ما عنده أو خالفه فلا فرق . وقد ضربت لك فيها مضى المثل، كبي أوضبح لك المنهج المعتدل ، وأهديك بالبرهان الأكمل ، إلى الصراط الأعدل . فله فاسمع ، ولعدله فاتبع ، « وَلاَ تَنَقَّمْنُ مَا لَيْسَ لَلَكَ به عيلُم " إنَّ النَّسمُ عَ وَالنُّبِيُّصَرَ وَالنَّفُوادَ كُلُّ أُولَتَكَ كَانَ عَنْسهُ مَسَشُولًا ﴾ (١). وإن ترد فيه من التوضيح قولًا ، فدونك مثلا آخر في رجلين ، علم أحدهما فقامت عليه حجة العلم في الدين ، بمعرفة شيء من المحرمات التي على ظاهر الأحكام ، من ضروب الحلال في حكمها لمن لم تقم

ز . (١) الآية رقم ٢٦ سورة الإسراء.

عليه الحجة فيها بموجب التحريم يقينا في دين الإسلام ، وكان ذلك في الأصل من المحللات. وإنما وقع في المسألة عليه التحريم بعلة ، فصار بها في يد من هو في يده على وجه حرام، من الكتاب أو السنة أو الإجماع، أولم يعلم الآخر منهما فيه كعلمه ، أليس يصبر على هذا كل واحد منهما في القول وغيره في حكمه مخصوصا فيه بعلمه ؟ بلي و إن وقع منهما به الابتلاء على بقائه في علته الموجبة لحرمته ، كان على من علم حرامه حراماً ، ولمن لم يعلم حرامه ، ولاقامت عليه الحجة فيه بالتحريم حلالا في الظاهر في الحقيقة ، وعلى الحقيقة عند الله كما كون الحرمة في ذلك على من علمها كذلك ، فإن هوِ في القولِ على الغبب بتحريمه حرم وبه على نفسه أو غيره ممن نزل بمنزلته حكم أخطأ الطريق فزل عن الحق والصواب ظل. وإن رجع الآخر عن علمه في علمه بغير حجة في حكمه أو أنه خالف في ذلك الحجة التي هي في الظاهر حجة في موضع قيامها عليه بالحجة في الحرمة ، هلك. وإن وافق في الباطن عنه لكذب الحجة في شهادتها ما عند الله فيه، فلا عدَّو له فيما سلك، وذلك بمجاوزته بغير حق، فيما له أو عليه في الظاهر بحق، إلى ما ليس له في الحق ، لأن الحق في حقه ما قامت به عليه في الظاهر حجة الحق في حكمه . ولا يجوز له أن مجاوزه على الغيب إلى غيره بغير حجة ، وإن كان يمكن فيجوز أن يكون ذلك الغبر في علم الله كذلك ، وما قامت به عليه حجة الحق في الظاهر على خلاف ما في علم الله ، فهو غيب لايدرى ،والحكم به فى الإساءة والاتباع له فى حال على الظن المجرد عن العلم باطل لا يجوز ، والله أعلم . فانظر في دقيقات هذه المعابى بعلم ، إن الحق في كل واحد منهما ما قد خص به لقيام الحجة به في الظاهر له أوعليه ، والباطل في حقه مما عداه ، مما لم اليوندن له به ، وإن كان حقا في حق غيره وافق في الوجهن في الباطن علم الله في ذلك أو خالفه ، فكله سواء . ولولا أن ذلك كذلك لم بجز أن يهلك المحالف لما عليه في الظاهر على الموافقة لعلم الله فيه ، ولا أن يُسلم المرافق في الظاهر على المخالف لعلم الله في الباطن عنه أبدا ، كذلك الرأى في صوابه واختلاف القول والعمل به في بابه على هذا (م ٩ - لياب الآثار)

الحال ، یکون الحق فی حق کل واحد ، ما قد بان له عدله وظهر له حقه ، فاطمأن إلیه قلبه وانشرح إلیه صدره ، فکان فیه علی نور من ربه دون ما عداه مما حاك فی صدره فأنكره ، ونظر إلیه فلم یره . وإن كان حقا فی حق غیره ممن أبصره عند الله وعند نفسه ، وعلی كل حال فی هذا أن یقوم لله مما علیه ، وله أن یستبیح فیه ما قد أبیح له فی الظاهر ، ولیس علیه تم من علم الله فی الغیب شیء، ومتی كان علی شیء منه ، لم ضاق عنه صدرا ؟ وانكشف له العدل فی غیره فلیرجع لله عن ذلك للعدل شكرا، وعلی هذا یكون فی الرأی دأبه فی سبیله إلی ربه حتی یلقاه مریدا لرضاه .

وقد مضى القول فى ذلك كذلك مما بان له الحطأ منه فيها هو عليه فيه، فليتركه لله في المستقبل في القول و العمل، فإن لم يفعل فهو كمن ضيع فر ض القبلة فصلي عمدا إلى غير القبلة من غير عذر ، يكون من الضالين و إنه في الآخر ة لمن الحاسرين. والسلام على من اتبع الهدى وتجنب الهوى ، ولم يتبع خطوات الشيطان إلى الردى . وإلى الله المعدرة فيها وقع عليه التكرير من المعانى في الحطاب ، فإنه } لأجل تمام الفائدة في كل موضع كان عنه السوال ،وجرى عليه في المجاوزة أ الحدال ، إظهارا في الجواب لحقيقة الحق والصواب. بل ربما كان لسمو وجماح فيه من الكلام ، حتى أرجع الزمام ، لا بقصد تعمد في كل ذلك ، فإنى لم أردد في شيء منها جو ابا ، إلا بعد ما أراه صوابا . اللهم فإن كان ذلك كما أرى فثبتني عليه وزدنى منه ، وإن كان الأمر بخلاف ذلك فأنت تعلمه فأرنى إياه كما هو عليه فأرجع إليه ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، ما مننت به على فعلمتني به ، إنك أنت العليم الحكيم ، الرحمن الرحيم . وأنا أعزم على من وقف على قولى في هذا وغيره أن لا يأخذ به ولا بشيء منه حتى يعرف عدله ويرى بالحق فضله. فإنى لا أبرىء نفسي من الخطأ والعمى وحب الهوى ، إن النفس لأمارة بالسوء ؛ ميالة إلى ا الشر ، في العلانية والسر ، إلا ما رحم ربي وأنا استغفر الله تعالى من :: جميع ما خالفت فيه الحق والصواب ، وإليه من ذلك أتوب ، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته . وهذا من الفقير الجاعد بن خميس بن مبارك الخروصي .

مسألة: ومن جوابه وعما أشبه الإجماع ، أهو فرع له أو مثله ؟ وهل قبل إنه فرع له ليس بأصل ؟ قال : لا أعلم أنه قبل بأنه فرع له ، كلا ولا يشبه أن يكون فيه يخرج على حال إلا أنه مثله ، وكذاك بأنه أصل وأنه لصحيح من القول ، ولكن لما جرى منا الكلام فى هذه المسألة ، وكنا يحن القائلين إنه مثل الإجماع ، قال يعض الحاضرين إنه فرع الإجماع ولما عارضناه بما جاء فى الأثر عن أهل العلم من المسلمين: إن ما أشه الشى عفهو مثله بإجماع . قال ذلك خاص ، وأى خصوص له عن هذا فى باطنه عن ظاهره فيه المراد منه به ، نعم وإن كان ليس شىء فى الدين أو الرأى إلا وله خصوص وعموم ، فإن هذا من خصوصه و داخل تحت عمومه ،

ومن الحجة لنا على هذا أيضا قول الشيخ آبي سعيد، رحمه الله: وأصول في الدين ما جاء حكمه في الفن من فنون العلم من كتاب الله أو سنة رسول الله — صلى الله عليه وسلم — أو من إجماع المحقين الذين جعلهم الله حجة في الدين من الأولين والآخرين ، أو ما أشبه ذلك أو شيئا منه ، وما خرج على معناه ، ووقع موقعه ، فهذا أمر أصول الدين الذي لا يجوز خلافها بعلم ولا بجهل بدين ، ولا برأى ولا بدين ، مع كلام له كثير أبان فيه في الإسلام عن غوامض الأحكام . وهذا ما أردنا من كلامه نقله ، ونحرهذا يوجد في المعتبر عنه رحمه الله ، فانظر فيه تجد ما فيه كفاية عن جوابي لك

و إن كان عندك شيء غير هذا بوجد ، ولما خالفه بويد ، فالمراد الكشف له منك ، فإنا نحب أن نطلع عليه لنعمل به ، إن بان لنا صوابه

فإن الحق أحق أن يستمع ، وأولى به أن يتبع . والرجوع إلى الحق خير من المهادى فى الباطل ، ولا جرح ولا عيب ولا لائمة على من رام الحجة على إيضاح المحجة ، ليدع الأرذل ويأخذ الأعدل ، ويستعمل الأفضل . ويحن نلتمس الحق ومن حيث وجدناه أخذناه ، ولا نرضى به بدلا ، ولا ينبغى عنه حولا . وجزى الله خيرا كل من بصرنا وأهدى على غير المعابلنا عيوبنا. وقال الله: «ينا ينها الله فيرا كل من بصرنا وأهدى على غير المعابلنا عيوبنا. وقال الله: «ينا ينها الله فيرا آمنوا اتقدا الله وكونوا مع المات المعابلنا عيوبنا في المنافذ و كالمنافذ و المنافذ و المنافذ الله المنافذ الله المنافذ الله المنافذ الله المنافذ الله المنافذ و المنافذ الله والمنافذ هم أولو الألباب . والله أعلم .

مسألة: جواب أبي سعيد ، رحمه الله : وبعد أيدك الله فقدورد كتابك وفهمت ما قدر الله لى أن أفهمه منه ، ما ذكرت من المحنة التى وصفتها، فن كان أخى فى دار المحنة فلا بد له من وقوع المحنة ، والصبر فرض على نزول المحنة حتى يفرج الله ، ولا يكون الصبر إلا باتباع الحق، ولا على سبيل الالتواء عن سبيل الحق . وليست إرادة الحق كإرادة غيره من الشهوات، والبلوغ إلى الهوى واللذات ، بل إنما إرادة الحق لمن أبصر حسن عواقب الحق ، ثم يصبر على ذلك فى السراء والضراء ، والعافية والبلاء ، وبذل فى ذلك مجهوده بنفسه وماله ، ولم يشمع على نفسه باليسبر الذي يخشى منه عواقب البلاء الكثير . وفى الخير إن الدبد ليحرم نصيبه من العلم بدينه . وكانوا يستعينون على تعليمهم العلم بترك المعاصى وآداب المجالس، ففهموا علم المحادثة . ويقال إن وجد أن حلاوة الطاعة علامة على وجود القبول ، وهي على ثلاثة معان ، إن وجد تموها فأبشروا وامضوا فها . وإن لم تجدوها فاعلموا أن الباب مغلق عند تلاوة القرآن، وعند الذكر لله، وفى السجود . وزاد غيره: وعند الصدقة بالأسحار . ويقال : إذا أحب العالم الدنياوأهلها ، وجمع مها فوق الكفاية ، يغفل عن الآخرة وعن طاعة الله بقدر ذلك .

<sup>(</sup>١) الآية رقم ١١٩ سورة النوبة . (٢) الآية رقم ٢٠٦ سورة البقرة .

ويقال : من أحب دنياه أضر بآخرته ، ومن أحب آخرته أضر بدنياه . ألا فآثروا ما يبقى على ما يفنى . قال الله تعالى : «مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَّثُ الْآخِرَةِ نَزَدُ لَنَهُ فَى حَرَّثُ الْآخِرَةِ كَانَ يُرِيدُ حَرَّثُ الدَنْيَا نُوْ تَيِه مِنْهَا ، وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَّثُ الدَنْيَا نُو تَيِه مِنْهَا ، وَمَا لَهُ فَى الآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ (1) والله أعلى .

مسألة: الصبحى: الذى يتجه لى أن المتعلمين من قرآن وأثر ، بلحقهم معنى الاختلاف فى التحديد وغير التحديد كفقراء نزوى وعمار المسجد المعروف ، فقول هذا كله محدود ، ولا يجوز فيه غير التسوية فى العطاء ، إذا كانوا مخصون . والمتعلمون أهل بلد معروف كمثلهم . وقال من قال على ما يخرج عندى أى هؤلاء الموصوفين غير محدودين ، وبجوز فيهم ، والتفضيل غير التفضيل ، والمنع للبعض والإعطاء للبعض . ومن فيهم ، والتفضيل غير التفضيل ، والمنع للبعض والإعطاء للبعض . ومن بحعلهم محدودين بوجب فيهم التساوى إن كان يقدر عليهم ، ومخصون كما فيل فى قسم الفىء ، فجعلهم أبو بكر حرضى الله عنه بالسؤال وقال : هؤلاء كأولاد الأب الواحد ، يعنى به الإسلام . وجعلهم أبو حفص عمر ابن الحطاب حرضى الله عليه وسلم من رسول الله حملى الله عليه وسلم وأجرى فيهم قسم الفيء على التفضيل، فأعطى منهم اثنى عشر ألفا، وأقلهم ألفا ونصف ألف ، أو ما دون ذلك . والله أعلم .

مسألة: في رجلين يدرسان(٢)القرآن ،ثم ضرب الطبل. قال أحدهما اللاخر: قف عن القراءة إلى أن يسكت الطبل، لأنالقرآن يعلو ولا يُعلى. هل عليه إلزام أن يقف عن القراءة أم لا ؟ قال : لايترك قراءة القرآن من أجل ضرب الطبل، لأن ذلك ليسمن فعل القارئ ، وليس على القارئ المذا سمع صوتا أرفع من صوته أن يترك قراءة القرآن ، لأن مثل هذا كثير ، مثل صوت حركة القصاب(٣)والحدادوالنجار وصوت الرحى ودق الدواء ، إن سمع مثل هذا لا يترك دراسة القرآن ، ولا أقول بذلك . وأحب له أن يقرأ ، ويتدبر الآيات ، ولا يلتفت إلى مثل هذه الشواغل.

<sup>(</sup>١) الآية رقم ٢٠ من سورة الشورى . (٢) في الأصل : \* يدرسون ۽ .

<sup>(</sup>٣) القصاب: الحزار. وفي الأصل والقصار ع.

مسألة: قال النبي صلى الله عليه وسلم: لاتفسد عوام أمتى بفساد خواصها . قيل : يارسول لله ، وما خواصها ؟ قال : أربعة : الملوك ، والعلماء ، والزهاد ، والتجار قيل له : وكيف ذلك يارسول الله ؟ قال : الملوك رعاة الحلق ، فإذا كان الراعى ذئبا فمن يرعى الغنم ؟ والعلماءأطباء الحلق ، فإذا كان الطبيب مريضا ، فمن يداوى الحلق ؟ والزهاد أدلاء الحلق ، فإذا كان الدليل ضالا ، فمن يهدى الحلق ؟ والتجار أمناء الله ، فإذا كان الأمن خائنا ، فعلى من تعتمد الحلق ؟ والتجار أمناء الله ،

مسألة: الزاملي: وفيما يوجد إذا اجتهد العلماء في طاب الحلال، اجتهد العوام في الشبهة. و إذا دخل العلماء في الشبهة دخل العوام في الكفر. ما معنى ذلك؟ وكيف تفسيره؟ وماذا تأويله؟ أرأيت إن اجتهد العلماء في طلب الحلال، فدخل العوام في الشبهة ، أيو اخذ العلماء بدخول العوام في الشبهة على هذه الصفة العوام في الشبهة ، أيو اخذ العلماء بدخول العوام في الشبهة على هذه الصفة أم لا؟ قال : على مايين لى من تفسير هذا الذي ذكرته أن معناه إذا اجتهد العلماء في طلب الحلال ، إن اجتهادهم ها هنا استغراق الحائز من الحلال ، ولم يتركوا باباً من الحلال يتقون به عن الحرام . فإذا فعل العلماء ذلك ظنت العوام أنهم يتبعون العلماء ، فدخلوا في الشبهات الأنهم لم يبصروا ما يبصره العلماء، وليس على العلماء ثبعة من فعثل العوام إذا أدوا ما يجب عليهم من الأمر بالمعروف واأنهى عن المذكر . وإن دخل العلماء في الشبهات دخنت العوام في الحرام، الأنهم ينظرون إلى العلماء ويقتدون بهم، ويقولون : كيف لاندخل في هذا الأمر وقد دخل فيه فلان ؟ أفنحن ويقولون : كيف لاندخل في هذا الأمر وقد دخل فيه فلان ؟ أفنحن خير من فلان ؟ فهذا عندى تفسيره . والله بتأويل الآثار أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يدرس القرآن هو وآخر ، وكان أحدهما ينساه أكثر من الآخر ، أيجب عليه فيما بينه وبين الله أن يرد عليه أم لايكون هذا نسيا إعرابا أو كلاما ؟ قال : أما في الرد على من يغلط في القرآن ، إذا كان يدرس معه ، فيغجبني ألا يبخل على أخيه في تعليم ما يقدر عليه

مما يعلمه ، إلا أن يكون هذا القارئ كثير النسيان مما لايقدر على رده من كثيرة نسيانه وغلطه ، فلا بأس على من وقف عنه إلا أن يكون فى نسيانه ولحنه يقع كفر فى التوحيد ؛ فيزجره عن ذلك إن قدر على ذلك . وأما فى حال اللزوم فليس عندى مايلزم تليم أحد إلا أن يسأله عن شىء يجب عليه تعليمه إن قدر على ذلك . والله أعلم .

مسألة : ومنه فهم الحادم ما ذكره مخدومه من تفسير هذه المسألة ، فهذا عندى هو الصواب ، إلا أن هذا مجمل من القول ومحتاج إلى تفسير ، لأن الآثار تعم وتخص ، ولا يجوز أن يعمل بالعموم في موضع الخصُّوص ، ولا بالخصُّوص في موضعٌ العموم، لأن الإنسان إذا تعبد بشيء فإن كان هذا الشيء تقوم به عليه الحجة ، حجة عقله ، فعليه علمه محجة العقل. وإن كان بجميع المعبرين أو العلماء ، فبأى شيء قامت الحجة عليه من علم دين الله ، لم يسعه ردها لحهله بها ؟ إنها ليست الحجة ولو قامت عليه الحجة يعلم مسألة واحدة ، وجب عليه العلم بها ، وجاز له العمل بها عند التحير ، ووجب عليهالعمل بها إن كانت منالواجبات عليه ، كانت في حكم أو في كتاب أو في عمل على بدن ومال ، أو في المال دون البدن ، ولايسعه أن يقف عن العمل بواجبها خوفا أن يقع فها لا يسعه ، ولا يسع الإنسان أن يقدم على شيء يظن أنه واجب عليه، وهو لا يجوز له القدوم عليه، ولا يجوز له قى دين الله أن يوضع كل أمر إلا فى موضعه . فانظر يا أخى لتفسك ، وتوكل على الله ، واجتهد في معونة المسلمين ، ودع الشكوك التي ؛ لا أصل لها في دين الله ، واعمل باليقن ، عسى الله أن يوفقنا وإياك ، إذا علم منا و منك الاجتهاد في طلب طاعته و مرضاته ، والسلام .

مسألة قوله تعالى: « واشْكُرُوا للهَ إِنْ كُنُنْتُمْ ۚ إِيَّاهُ تَعَبْبُدُونَ ﴿(١) ؟ َ فَالشَّكُرِ أَنْ تَطْيَعُ اللهِ بجوارِحكَ كلها . وفي قوله تعالى ــ واجعلني (٢) مباوكا أينا كنت قال ابن عباس : سأل ربه أن يجعله معلما .

مسألة : ابن عبيدان ، وهل بجوز أن يكتب القرآن بالقلم الهندى ، مثل آية أو آيتين أو أكثر ؟ قال : لم أعلم حجر ذلك ، والله أعلم .

<sup>(</sup>١) من الأية رقم ١٧٢ سورة البقرة.

<sup>(</sup> Y ) الصواب « وجماني مباركا » . والمنسوب إلى ابن عباس غير صحيح .

مسألة: الشيخ خميس بن سعيد ـ رحمه الله ـ الذي يوجد في الأثر عن المسلمين في جواباتهم ، أحب أنه بجوز ، وأرجو وأظن وأمثال هذا ، يكون جوابا جائز الأخذ به أم حتى يقول الحيب في جوابه إنه بجوز أو لا بجوز أم كيف الوجه ؟ قال : أما في الحكم فهذا وأمثله ليس بجراب صريح في الفتيا، إلا أن يخرج في مخصوص شيء من المعاني التي يتعارف من المعنى ، أنه يريد بذلك القطع في الفتيا . و بذلك جرت عادته ولفظه كما جرى من ألفاظ الشيخ أبي سعيد ـ رحمه الله \_ أنها كذلك إلى اجاء عنه مما لا يخفي عليك من جواباته ، أنه يفتى على معنى هذه الألفاظ التي ذكرتها في شيء عليك من جواباته ، أنه يفتى على معنى هذه الألفاظ التي ذكرتها في شيء من الجوابات ، التي لايشك فها ولا يرتاب ، وذلك بجعله لورعه على سبيل من الجوابات ، التي لايشك فها ولا يرتاب ، وغرج عنه هذا عندى على نظر ما تكون فيه الفتيا ؛ إذا تقرر في قلب المستفى صواب الفتيا ، وعرف عليه أنه لايضره قول المفتى بذلك . وإذا ارتاب فيه أوشك فيه فلا يقدم عليه إلا بفتيا صريحة لاتلويح فها . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان . وأهل الفتيا على ثلاث منازل : الحاهل مرفوع خطؤه . وإنما يضمن الوسط من ذلك .

مسألة : الشيخ جاعد بن خميس و هل مجوز حال قراءته لا في الصلاة أن يخالط بغيره من الحديث في شيء من أمر الدنيا وغير ها ؟ فالله أعلم . وفي الأثر مادل على أنه كرهه أهل البصر ولعله إلا أن يقطع على القارىء مافيه من تلاوته ، أو ما دونه من تردده فيه ، مما أدخله على باله ، فيمنع من أن مجوز في تحريم إلا أن يكون أوجبه في حاله أو أجازه . والله بكل شيء علم .

مسألة: الشيخ ناصر ابن خميس. وإذا سأل الرجل عالما من المسلمين فأجابه: لايعلم جواز ذلك، ولاحجره، ولايقدر بقول ذلك حلال، ولا يقدر بقول إن ذلك حرام، ولا يقدر يخطىء من فعل ذلك، ولايقدر

يعذره من ضمانه ، أيكون ذلك منه فتوى على الحالين أم لا ؟ قال : لايكون ذلك فتوى . والله أعلم .

مسألة: ومن الأثر: وأعلم أن من ألزم نفسه علم مالم يلزمه العمل به ، و لا أوجب الله عليه علمه ، فهو كمن ترك علما يلزمه العمل به ، و لا يعذره الله بجهله ، و هما بمنزلة واحدة فى الجلاك إلا أن يتوبا، لأنه ايس لأحد من خلق الله أن يتعاطى ، مالم يكلفه الله علمه ، لأنه قدجاءت الرواية: ملعون من لم يعرف قدره . فذلك مجازه إلا من عرف قدره أنزل نفسه منزلنها ، وإنما هلك الجهال وأهل الضلال، إذا لم يعرفوا قدر همو منازلهم ، فيقتصروا عليها لأن أولى العلم فى قول بعض الحكماء مالم يصمح العمل إلا به . وأوجب العلم عليك ماوجب العمل به ، وألزم العمل لك مادلك على صلاح قلبك ، وأظهر لك فساده . وأجمل العلم عاقبة مازاد فى عملك فى العاجل ، فلا تشتغل بعلم لا يضرك تركه ، لا تغملن عن علم يزيد فى جهاك تركه ، فلا المقاب وقد قال الله تعالى فى محكم كتابه لنهيه صلى الله عليه وسلم "قدل" العقاب وقد قال الله تعالى فى محكم كتابه لنهيه صلى الله عليه وسلم "قدل" ما أسا ألكم عكيه من أجر وما أنا من المئتككة في ين (١) .

مسألة الشيخ عبدالله بن محمد بن بشير بن مداد فيمن أوصى بنصف بادة ماء من مائه ، من فلج كذا ، من قرية كذا تنفذ غلة هذا الماء فيمن يتعلم القرآن العظيم ، ونصف غلته الأخرى فيمن يتعلم آثار المسلمين بهذه القرية ، وفيهم الصغير والكبير ، وربما لايحصيهم فى قلبهم وكثرتهم ، هل اللقيام بذلك أن يقال أو يكثر أو يعطى أو يحرم من ثلاثة فصاعدا منهم؟ قال : نعم قد أجاز المسلمون فى مثل هذا القائم أن يقال و يكثر ، ويعطى ويحرم ، وإذا أعطى من ثلاثة فصاعدا فجائز له ، غير أنى أحب له أن يجتهد فى ذلك بنظره ، ويفضل أهل الطلب والرغبة فى العلم ، والمحافظة فى الدين والعمل ، والمواظبة على الدرس ، وعلى مواصلة أهل العلم والمذاكرة فم فيه . وجائز له أن يأخذ منها لنفسه إذا كان من المتعلمين على والمذاكرة فم فيه . وجائز له أن يأخذ منها لنفسه إذا كان من المتعلمين على

<sup>(</sup>١) الآية رقم ٨٦ من سورة ص

قول بعض المسلمين . قلت : وهل له أن يعطى منها من يقول إنه يتعلم القرآن العظيم وآثار المسلمين بهذه القرية ؛ إذا كان لايعرفه ؟ قال : أمابقوله فلا يعطيه حتى يصح معه ذلك بالمعاينة أو الشهرة أو الخبرة بقول من ينق به . قلت : فالذي يحقظ القرآن العظيم وآثار المسلمين ، ويدرسها ويقرأها لئلا ينساها ولزيادة الحفظ . قال : يعجبني جواز تسليم ذلك إليه على سببل النظر كما ذكرنا ، وكذلك معلم القرآن والأثر إذا كان على هذا القصد ، فلا يحرم من الوصية لأجل تلك . قلت : فالذي يتعلم النحو واللغة وإعراب الكلام ، وبجوز أن يعطى منها أم لا ؟ قال : أما تعلم الإعراب الذي لا يستقيم القرآن العظيم وآثار المسلمين إلا به ، فعندى أنه بجوز ذلك ، ولا يخرج جوازه من آثار المسلمين . قلت له : فهل يجوز أن يعطى منها من يتعلم حروف ألف ولم يصل إلى سورة الحمد أو المفصل ؟ قال : لا يعجبني تسليم حروف ألف ولم يصل إلى سورة الحمد أو المفصل ؟ قال : لا يعجبني تسليم ذنك له من وصية المتعلمين للقرآن العظيم ، والله أعلم .

مسألة عن الشيخ جاعد بن خميس الحروصى: فيمن استفتى أحدا من أفقهاء المسلمين ، من أهل الاستقامة فى الدين ، ممن شهد له اسم العلم والورع والفضل ، عن مسألة فأفتاه هذا العالم المشهور بشىء خالف فيه حكم الكتاب أو السنة أو الإجماع ، فجهله لهذا السائل ولم يبلغ علمه إلى تمييز ذلك ، فعمل به فضيع به حقا أو أبطل به حكما أو عطل به فرضا على الحهل منه بذلك ، ومع ذلك دائن لله بما يلزمه من جميع الأشياء كلها ، من حقوق الله وحقوق عباده . ومع ذلك معتقد أنه لايأتى من الأشياء إلا أما يسعه فى دين خالقه ، ومعتقد السؤال عنه ، وأداوه ما يلزمه أداوه من جميع الأشياء كلها ، ولم يقصر هذا السائل فى شىء مما يلزمه وبلغ إليه علمه ، والامن طريق جهله بما أفتاه هذا الملئل فى شىء مما يلزمه وبلغ إليه علمه ، من حكيمه ما رتكبه . ومضى على ذلك طول عمره ، ومات على هذه من حكيمه ما رتكبه . ومضى على ذلك طول عمره ، ومات على هذه الدينونة ، أيكون سالما بذلك أم هالكا ؟ قال : إن الذى فى هذا يمين لى فى النظر وأراه صوابا من القول على قياد ماورد فى الأثر . عن المسلمين من النظر وأراه صوابا من القول على قياد ماورد فى الأثر . عن المسلمين من النظر وأراه صوابا من القول على قياد ماورد فى الأثر . عن المسلمين من

أهل العلم والبصر، فيما يكون من هذا بلوغ الحجة به منوجه حجةالسماع لعبارة من يكون له حجة أو عليه و له حجة دون خطر البال أنه على هذا إذا اعتقد مع ذلك السؤال عنه ، والتوبة إلى الله منه ، إن كان مخالفا للصواب المبين في أحكام دين المهتدين ، و دان بأداء ما يلزمه فيه بعينه متى بلغ إلى علم لزومه ، وقدر على أدائه إن هدى إلى ذلك فيه أو فى جملة ما بلزمه ، من جملة اعتقاده في الجملة إن لم يهد إلى ذلك فيه ، ولا إلى شيء منه ، ولم يكن كون ذلك على سبيل الدينونة قد كان ، فأرجوأن يكون سالما من الهلكة من هذا القبيل لكن على بعض القول . وكذلك أرجو أن نحو هذا يوجد في الآثار مما أرجو ، إنه عن الشيخ أبي سعيد ، وكأن معنى ما يستدل به عن الشيخ أبي عبدالله محمد بن روح ، وعندى أن ذلك كذلك على معانى الصواب في الحق بخرج ، لا على غيره من الباطل ، كلا ، ولا يخرج في صيبح النظر . معنا من التأويل المجمل ماجاء من القول في الحكم بالهلاك جزما على من خالف في العمل ما جاء حكمه في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو ما أشبه ذلك ، وخرج بمعناه في الشبه من الدين الذي لا مجوز خلافه يعلم ولا مجهل ، ولابرأى ولابدين ، في غير موضع التعمد قصدا إليه في العمل مع العلم أو الحهل على غبر مبالاة به، كيف ماكان في ارتكابه له على سبيل الانتهاك أو الاستحلال ، لكن لما به من الرأى الفاسد الضعيف الكاسد ، أو الاتباع له من هذا العامل بقول هذا القائل عما به عن وجه الحداية لفقده عن نفس الآدلة على المعالم المدلة بصحيح مدلاتها على قاعدة الحق، ومن بكم طريقة الصدق على جهد منه في نفسه مبلغ طاقته في إصابة العدل طلب السلامة والنجاة ، من كل بطل موجب للندامة والحسرة يوم القيامة ، لاعلى توبة من أحد هذه الشرائط ، كما بينت ذلك لك أيضًا . ومع وجودها فكأنى لاأعلم أنه يخرج في القطع بهلاكه معنى الإجماع أو الاتفاق أبدا ، جزما فيما يبين لَى في هذا عدلَه ، ولومات بعد أن عش على ذلك زمانا ،وعمل عليه كدالك أحيانا ، لكنهأشبه أن يخرج في القول بهلاكه معنى الاختلاف ، لأنه نخرج على بعض المذاهب أنه لايسعه ذلك. إذ قال عليه النوقف عن

الإقدام عليه على الجهل ، وذلك الذي به أخبر في طلبه للخروج مما حل فيد من البليه ، ونزل به من الرزيه . وإن كان هذا الذي به أفتاه هذا العالم خطأ ، مما تقوم الحجة على من بلغ إليه من حجة العقل ، لم يسعه جهله بعد أن طرق السمع خبره ، أو خطر بالبال ذكره ، وضاق عليه الحهل ولزمه العلم ، فإن ضبع ذلك هلك في الحال ، ولا ينجيه من الهلكة اعتقاد السوال ، في قول أهل العلم على كل حال . وإنى لا أعلم في ذلك من قول أهل العلم على كل حال . وإنى لا أعلم في ذلك من قول أهل العدل اختلافا ، فانظر في هذين المعنين جميعا ، ولا تقبل منها من قولي فيها إلا ما وافق العدل ، ولا صق الصحيح من آثار أهل المفضل . واعلم أنى أنبت بالقول على كلا الأمرين إحاطة معنى السوال بها ، ودخولهما تحت معانيه . والله أعلم .

مسألة: ومنه: وعن القارئ للكتب والناسخ لها إذا رأى فيها شيئا من التصحيف والحلل والتغيير عن المعنى المراد من قبل نقصان شي من الحروف أو الكلمات وزياداتها، وربما حدث بها ذلك من قبل النساخ، ومن عدم التصحيح، وقل ما يلحق من الكتب من هذا الحال إلا ما شاء الله، وخاصة في زماننا هذا، أيجوز له، أعنى القارئ أو الناسخ لها أن يصلح ما يراه مختلا علىما يغلب على ظنه انه كذلك من مثل هذا ومن مثل تنقيض شي من الكلام والحروف، أو زيادة أو تبديله على ما يراه، إذا رجى أن يكون أقرب فيها للقراءة أو أوجز وأفضل، ويكون ذلك من غير تعليل الكتاب، ويكتبه على سبيل القطع، أو يطلب الاختصار في ذلك، ولو كان المعنى مفهوما باللفظ الأول، ولكن على سبيل الاستحسان بأن محذف بعضه وربما يكون المعنى مفهوما بالذي يبقى من اللفظ الأول، لأن الألفاظ تتسع وتطول، وتنجزم وتنحصر، ويكون المعنى واحدا في ذلك. ومثل ذلك أن يجد مكتوبا. قال : من قال فيكتبه هو قيل أو قول أو مثل ألفاظ الشيخ أبي معيد. مثل قوله معي. أنه نحرج في معانى قول أصحابنا، أوما يشبه هذا، فيكتب سعيد. مثل قوله معي. أنه نحرج في معانى قول أصحابنا، أو ما يشبه هذا، فيكتب ويوجد عن أصحابنا، أو في قول أصحابنا، أو عن بعضهم، إذا كان على نسق كلام

متقدم ، مثل هذا مما يكون المعتى به مفهوما لأنه لايراد بالألفاظ إلا استفهام المعانى ، فهذا لا يكفى الاقتصار دونالتطويل ، والاتساع إذا فهمت المعانى ، إذا كان المراد ذلك، وذلك أخف عناء وأقل مؤنة وضجرا . وربما يكون أحفظ واضبط للمعانى بالألفاظ الموجزة . أمعن نظرك في هذا وما أشبهه مما لاينحصر. قال: فالذي أقول به وأراه، على جسب ما عندي، في إصلاح ما يوجد في الكتب مصحفًا ، وعن أصله محرفًا . أنه لا بأس به على من قدر عليه من الناس ، ألا وإن له على صدقه في بيان حقه الثواب العظيم ، إن أراد به وجه الله الكريم ، كيف ما كان من زيادة أو نقصان ، وإن لم يدل بشيُّ على أنه مما أصلح إذا كان له دليل واضح من نفس الكلام أنه كذلك بما لاشك فيه . وإن لم يكن كذلك ، وإنما خرج على ما يغلب على ظنه فلا يبين وجهه إلا أن يأني فيه بما يدل على أنه من غبر مؤلفه ، فإما أن يضيف إليه من الزيادة عليه فلا أبصره جائزا في هذا الموضع. وكذلك القول في الاختصار وتبديل ألفاظه بغيرها، مع إبقاء النسبة في تأليفه إلى من له المعنى لا غرر ، بأنه هو الذي ألفه كذلك . وإن كان هذا الذي اختصره هو المؤلف له من معانى كلام غيره ، ورفع القول إلى صاحبه، من غير زيادة في المعنى على ما قاله ، ولا إضافة الفظه إليه ، فلا بأس عليه لأن المَعْيى له ، فهو من قوله ، وإن لم يكن بلفظه . وكفي بالكتاب المهيمن العزيز، على جواز مثل هذا دليلا لمن أبصره. وكذلك إن اقتصر فها بوالفه على بعض المعانى والألفاظ، من غير أن يخل شيُّ من معنى ما أراده عنه، إخلالا يوجب فساد المعنى في نقله عن حكمه إلى غيره ، إلا من عدر فلا بأس به . وإن دل فيه على أنه من معنى قوله فحسن ، وإن تركه فلا لوم لصدقه في قوله إنه قال ذلك المعني . وإما أن نضيف إليه زيادة لشيُّ من المعانى لم يقله، فهو من دعوى الكذب فلا وجه له ، وإن كانت هي في نفسها حقا ، فليس كل حق جاز أن ينسب إلى من لم يكن منه . وعلى ناسخ الكتب ألا يزيد في كلام من ينسخ كلامه ، على معنى الإضافة إليه بغيره ، لا على معنى إصلاحه عن دليل واضح لا شك فيه ، وإن أعجبه أن ينسخ شيئاً دون شيء من غير إفساد لحقه ، ولا دعوى عليه أنه مما ألفه ، كذلك مع التقطيع لفوله بالحذف لشيء منه لم يضق عليه، ولر ذكر فيه أنه من تأليفه . فهو غير الأول ، والنمرق بينهما ظاهر المعنى ، لأن بعض الشيء غير كله ، ولاشك في أنه من تأليفه ، فهو بعضه وقد دل على ذلك فلا بأس عليه .

فإن كان ذلك الحذف مما يغير المعنى عن حاله الأول إلى غيره ، لم يجز كما قد فعل في موضع من المصنف، منغير كلام الشيخ أبي سعيد ــرحمه اللهـــ لحذفه بعض لفظه مع بقاء نسبته إليه ، فإن نفسي من ذلك في حرج إذ في حذف بعضه خروج عن الصواب، لنغير المغي عن أصله، حتى صار فما أبقى ما يدل على إضافة ما لم يكن منه إليه ، من كون القطع بالحكم على شيء في موضع الحكاية منه ، عن الغير والتحريج له من معنى قوله على معنى النسبة وأى شيء بجيز مثل هذه الدعوى في شيء ، لا كون له إنه لعجب ، فينبغي أن محذر ، فإني أرَّ اه عن يقمن ضرباً مما لا مجوز ، ولسنا في شلكمن حجره، وعسى أن يكون مراده وجها من الحائز فأخطأه بغيره ، فكيف لا وقد أحال حكم الشيء من الرفيعة فيه عن غيره ، على سبيلُ الحكاية له ، إلى أنه حكم فيه من ذاته بالقطع عليه ، بدعوى غير صادقة ، فيحل أن يسند مثل هذا إلى أهل العلم فيما يسع من نحو هذا منهم ، أو يوجد في الأثر عنهم، إنى لا أبصره جائزاً في هٰذَا الموضِّع ، ولا أعلم أنأحداً ادعى جوازه، ولو قبل به لم أقبله، وماصيح باطله لم بجز أن يؤثر لنفسه ولا لغيره مؤثر ، إلا أن يأتى عليه عا يزدقه من الحق. قلت له: وكذلك نجد ألفاظ مسألة كأنها عن عالم معروف ، ويود لو أنها وحدها عنه منصوصة ، ويكون لفظها في قلبه شبه اليقين بأنها عن ذلك العالم، أبجب عليه أن يكتب : أحسما أو أظنها عن فلان ؟ أو يريد أن يبدل شيئاً من الألفاظ مما شامهما وجانسها وماثلها ، أو أنه في حال نسخه تسبق قلمه بكتبه كلمة غير ما في الكناب الذي ينسخ منه ، ثما يكون مخالفاً في الألفاظ ، متفقا فى المعانى ، غلا بجب أن يدمغه ، وذلك مثل صلاة الأولى والظهر والعشاء

الآخرة والعتمة والصبح والفجر ؟ أو مجد المسألمة عن عالم قـد نسب اسمه وكنبته ، فبريد أن يكتفي بأحدهما طلبا الإمجاز والاختصار ؟ وهل تجد قرقاً بن قال فلان أو عن فلان ؟ وهل رأيت ترخيصا في مثل هذا ؟ وهل يعجبك لو فعلته أو ترى التوقف عن هذا الحال أو عن شيء منه؟ وتركه على الحال المتقدم أثره ؟ وأولى وأبرى وأسلم ؟ أم لاسبيل إلى تبديل هذا أبداً ، أم بجوز في شيء من هذا ولا بجوز في باقيه؟ أو شيء أرخص من شيء؟ أم في ذلك كراهية من غير تجريح ؟ وهل في ذلك فرق بين أن يكون الكتاب لنفس الفاعل كذلك، والرائدلهأو لغيره، أذن له في ذلك أو لم يودُّن؟ قال : لايبين لى فرق مابين أحب وأظن فى هذا الموضع ، ولا بأس بهما إذا كان ذاك في ظنه كذلك. وأما أن يبدل ألفاظها بغير ها مما هو بمعناها مما جانسها ، وبقى اسمها من تصنيف من نقل المعنى من قوله على تغير رسمها فلا أبصر جوازه لبعده من الصدق . وإن كان على معنى الحكاية أو رده فيما يوً لفه من قوله ، والمعنى هو من غير زيادة عليه بشيء لم يقله ، ولا دعوى عليه أنه من لفظه ، فلا بأس بصدَّقه ، لأنه قال ذلك المعنى ، فهو من قوله وإن لم يكن بحروفه . وكفى بما فى الكتاب للعزيز من الأخبار ، وحكاية القول عن الغير دليلا على جوازه. ويعجبني لناسخ الكتب أن يتركها كما هي على حالها ولا يبدلها بغيرها ، فإن هو آصلح فاسد شيء من حروفها بزيادة أو نقص ، فكان له عليه دليل واضح من لفظها والمعنى بما لاشك فيه ، فلا بأس. وإن لم يكن فحتى يأتى فيه بما يدل على أنه من غير قائلها وإن هو أخطأ في شيء بغيره في نقله مما لايغير المعنى عن أصله ، فإن رده فهو الأولى ، وإن تركه فلا بأس إلا أن يكون هنالك حال يوجب المنع ، من تركه من جهة من يكتب له ولا يبين لى ضيق على من اكتفى في نسبة المسألة إلى من قالها بأحد الأمرين في تأليفه اسمه أو كنيته ، بل لو تركهما لم أقل إنه مالا محل له ، ما لم يكن عن قصد لمعنى باطل إلا أنه من طريق الاستحسان له ألا يترك نسيتها إلى من هي له لغير معنى ، فإن خيف مع أحدهما أن يلتبس بغيره ، أعجبني من غير إلزام له أن

يأتى بهما جميعاً ، وإن كان فى تأليف غيره أو فى خلال المسألة التى ينقلها كما هى بلفظها ، فلا يغيرها عما أثبته مؤلفها . والفرق بين قال فلان ، أو عن فلان ظاهر المعنى ، فى موضع ما يكون مأخوذاً من فعله لامن قوله ، وهما فى القول سواء . إن إبداله لأحدهما مكان الآخر ربما لا يزيده على تغيره إلا ضعفاً عن أصله ، وقد مضى القول بالمنع من نقل ما ليس بحق إلا لمغنى الرد عليه ، أو النظر فبه فى موضع لبسه عسى أن يدريه ، فانظر فى ذلك . والله أعلى .

مسألة: عن أبي سعيد محمد بن سعيد، رحمه الله : سألت رحمك الله، عن رجل خطر بباله أسهاء الله من ذاته وصفاته ، أهي مخلوقة أم غير مخلوقه ؟ وهل يسع جهل علم ذلك إذا دان لله أن لله الأسهاء الحسني ؟ قلت : وما قول أصحابنا ؟ أهي مخلوقة أم يقولون فها شيئاً ؟ قلت : وكذلك إن خطر بباله غبر القرآن مخلوق هو أم غبر مخلوق؟ هل يكون القول فيه مثل الأسماء؟ قلت : وإن قال في الأسماء إنها مخلوقه ، وكذلك القرآن ، هل يلحقه معنى شرك أو كفر أم يسعه ذلك ؟ ومن قال إن القرآن مخلوق ، وكانت له ولاية ، هل يكون على ولايته ؟ وقلت : قيل إنه يبرأ بذلك . وكذلك إن قال إن أسهاء الله مخلوقة ، هل يكون مثل ذلك ؟ وإن كان قبل بالبراءة ، فمن قال بذلك فما تكون براءته برأى أو بدين ؟ قال : فأما قولك في أسماء الله تبارك و نعالى ، أهي مخلوقة أو غير مخلوقة ، فقد قيل إن الأسماء المسمى بها من الألفاظ الملفوظة ، والحروف المسموعة ، التي سمى بها نفسه في كتبه أو وحيه ، وسهاه بها أحد أمن خلقه ، فلا يخرج معنى ذلك ولا يستقيم إلا أن تكون محدثة ، وكذلك معى أنه قيل وأما ما سبق من ذلك من مكنون علمه الذي لم يزل عالما به فلايقال إن علمه محدث ، تبارك وتعالى ، ولا محلوق . ولابجوز أن يكون هو أسماؤه ، ولايكون ما سواه إلا هو محدث ، فهذا وجه هذا عندي .

فإذا خطر بباله هذه الأسماء التي وصفت وذكرت وكتبت ، وانتقل ذكرها من حال إلى حال ، فذلك محدث مخاوق . وإذا عرف معنى ذلك فعليه أن يعلم إنما سوى الله ، تبارك وتعالى ، فهو مخاوق . وإذا لم يعرف معنى ذلك ، ولا المراد به من خاطر ذلك ، وذكره وأُعلم أن الله تبارك وتعالى قديم ، وما سواه محدث من جميع الأشياء ، أوأنه لا يشهه شيء فى جميع الأشياء،من ذاته ولا صفاته ولا أسمائه ، ولا حكمه ولا قضائه ؛ وسعه ذلك عندى إن شاء الله . وعلى هذا مخرج عندى فى قول أصحابنا فى هذا ، وكذلك عندى هذا القول في القرآن وفي تنزيله ، وكتابه وأحداثه المنظورة ، فهي محدثة وأما ما سبق من علم الله تعالى محدث ، كان بعد أن لم يكن . ولا بجوز هذا ونحوه عليه ، تبارك وتعالى . ومن شك في ذلك فيها لا يسعه جهله على ما وصفت لك مما نخرج تنزيلاً قد بلغه علمه ، فيخرج عندى حدثه في ذلك معنى الشرك إ. وإن كان متأولا في شكه وفي قوله بمثل ذلك ، لم يلحقه عندى الشرك . وإن كان شكه في مثل ذلك وقرله وتأويله فيما لا يسعه ، كان كفره في ذلك عندى كفر نعمة لاكفر شرك . ومعى أنه قد قيل فيمن قال مخلق القرآن إنه قال :من قال بالبراءة منه ، وقيل بالوقوف عنه ، وقيل بولايته على ما يوجد في معانى قول أصحابنا . وكذلك مخرج عندى في القول في أسماء الله ، تبارك وتعالى ، إذا أثبت معنى الاختلاف في حكم التسمية على غير تفسير ، لا يسع ؛ فلا يخرج عندى إلا من طريق الرأى ، وأما إذا كان ذلك على مخصوص ما لا يسع ولا يحتمل فيه للقائل مخرج من مخارج الحق ، فلا تجوز في ذلك الولاية ولا الوقوف بعد علم حدثه فيا لا يسمع جهله ، أو نزول بليته فيما لا يسع جهله . فإذا جاء التفسير الذي وصفته لك أنه لا يجوز من القول به في خلق القرآن ، ولا في أسهاء الله تعالى ، وجب ذلك عندى الحكم بالسراءة بالاتفاق لا بالاختلاف. وإذا ثبت ذلك على وجه ما بجوز من من التسمية لعلة ، لم بجز في ذلك عندى براءة ولا وقوف ، ووجبت (م ١٠ -- اباب الآثار)

الولاية فيه بالاتفاق ، فافهم ذلك ، وتدبر ما مضعت لك ، ولا تأخذ من قولي إلا ما وافق الحق والصواب :

مسألة : ومن كلام الشيخ سعيد بن أحمد بن سعيد الكندى إلى من كتب إليه من الإخوان المتعلمين، يحضه على التعليم ويحرضه عليه ، فقال: وإنى أحثك أيها الولد على النعليم ، لأن الله تبارك وتعالى ، تعبدك بحمل أمانة عرضها الله على السموات والأرض والحبال ، فأبين أن يحملنها وأشفقن منها ، وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا ، ليعذب الله من خان أمانته ، ولم يراعها حق رعايتها ، ولم يحافظ عليها ، وضيعها وأهملها من المنافقين والمنافقات ، والمشركين والمشركات . ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات ، المؤدين لأمانتهم ، المراعين لها ، المحافظين عليها . ولم يكن الآن لنا ولا لك تخير بن أن تحملها أو نتركها . ولن نقدر على حملها رحفظها ورعايتها إلا بالعلم ، لأنا خلقنا جاهلين بالأشياء كلها . ولم يكن لنا علم إلا بالتعليم ، والتعليم يحتاج إلى اجتهاد ومواظبة ، وتدريس لآثار المسلمين الصحيحة، وبون عظيم فيما يصير إليه المطيع والعاصى من المنزلة ، ومن مات على أحدهما لعلة ، فهو لا يرجى له انتقال في الأبد ، ولا له غاية ولا نهاية . فشمر أبها الولد عن ساق ، فإنا في أمر عظيم ، إن لم تتداركنا رحمة الله فلا شلك أنا هالكون ، معذبون بنار جهنم ، أعاذنا الله وإباك وجميع المسلمين الصالحين من النار ، ومن كل قول وعمل أو نية تؤدى إلى النار . فإن حكم الله علينا بالخلود في النار بعدله ، فأ حالنا وحال حياتنا وغبطتنا بهذه الحياة الفائية المنقضية على القرب ، فإنا لله وإنا إليه راجعون . وإنى أعلم يقينا وأشهد به وأدين لربى أنى لو عبدت الله تعالى مثلا مائة سنة ، لم أعْص الله تعالى في عبادتي إلا في حرف واحد من حروف الدين، الذي لا يسع مخالفته في دين الله بهوى أو بعمى لـَحكم الله على بعد له صاغرا سبكون النار ، ولأحيط أعمالي كلها . وإذا كأن الأمر هكذا ولا شك ولا ريب أنه كذلك ، فما حال اشتغالنا بهذا الفانى عنا ، ولم

نحتفل بما هو مقبل علينا وملازمنا، وما فرحنا بهذا الحطام الفانى إلا جنون، الا ما كان بله تعالى ، فهذا ما يسر الله أبها الولد . وقد أشغلت نفسى به طمعا منك أن تنتفع به ، وتكون من الذين مجبون من دين الله ما أماته أعداء الله . وتميت من البدع ما أحياه الظالمون ، وأكون شريكك فى الثواب والأجر . هكذا نيتي واعتقادى ، فأرجو منك القبول ، وكن كما ظننت فيك ومنك ، ولا تهمل ما وصلك من النصيحة ، ولا تنبذه و راء ظهرك . ولى ثواب نيتي إن رزقها ، وسلمت من الآفات . إلى الممات . وقد وص مولانا بالتعاون على الدر والتقوى ؛ وهذا من التعاون .

ومن كلام له آخر ، إلى من كتب إليه ومحبى السلامة والحمول فى هذا الزمان ، وخلطتنا للناس ضرورة ، وإن فى قلبى حياء لأهل العلم والتعليم والورع ، لعدمهم فى هذا الزمان . وإن الشيطان اللعين جرّ أكثر من فى الأرض لعبادته دون عبادة الله تعالى ، والله تعالى غنى عنهم ، ومن استغنى عنه فالله غنى عنه .

والكتب النافعة ، فلم أجد فى الشريعة تصنيفاً مثل بيان الشرع ، وفى الأصول مثل كتاب الاستقامة والمعتبر ، ومن التفاسير مثل كتاب الكاشف وكتاب الرازى . ومن كتب الزهد مثل كتاب الإحياء تأليف الغزالى ، وكتاب شرح الحكم من تأليف بن عطا ، بارك الله لنا فى الكتب الى آثرها لنا أسلافنا وساداتنا . نسأل الله اللحاق بالصالحين وأن يرزقنا الاهتداء بالهدى ، وأن يرحمنا من العذاب فى الدنيا والآخرة ، إنه أرحم الراحمين . وأشور عليك يا ولدى أن تبذل حالك و مالك وشبابك وحياتك لطلب العلم ، طلبا للنجاة ، فإن الأمر ليس بهن . وخذ من الدنيا بلاغك منها ، واتركها وأهلها ، والحروج منها لا يدرى به قريب بلاغك مها ، واتركها وأهلها ، والحروج منها لا يدرى به قريب

وقال مولانا : ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ولا تستغن بقشر العلم

عن لبابه . يا ولدى ، ارحم نفسك و اهجر عادتك ، و اعبد ربك حتى يأتيك اليقين ، ودبر لأمر دينك ودنياك فإنك لازلت مخمر ما دمتحافظا الحصلتين : درهمك لمعاشك ، ودينك لمعادك . ولا تنازع كلاب المدنيا ، فأي فائدة لك في شيء لا يبقى لك ؟ وإن بقى فأنت لا تبقى له . ولكن اجتهد في طلب الباقي ، وأدبر عما أدبر عناك ، وهو الدنيا وما فها . وأقبل على ما ليس لك عنه مفر ، وهو أمر الآخرة ولا تقل إن هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر . وتوقع الأرواح مساء وصباحا، ولا تحمل مالا يلزمك حمله ، ولا تزداد به قربة إلى مولاك ، فإنك فى عقبة كؤود ، والمخف أخف وأقوى على اقتحامها من المثقلين بما لا معنى له اشتغال عن معنى . وقد أشغلت نفسك لهذا الكتاب ، ابتغاء ما عند الله ، لأنى أرجو منك القبول ، وأن تكون مستعدا لتقوية الإسلام و أهله . وقد بلغني عنك أن الله رزقك من المال ما يغنيك عن الاكتساب، وأنت مشغل نفسك بتعليم الأولاد الصغار ، فيا عجبا من يشغل نفسه بتعليم من ليس بمتعبد به عن تعليم نفسه ، وهو محتاج إلى إنقاذها من الهلاك الدائم . وكيف ناصحك انقطع في التعليم وقت الشباب على تمر وقاشع بلا خير ، مدة من الزمان ، وعنده زوجة قائم لها بتمام معاشها . وهذا كشفته لك بلا فخر ولا مراء ، لكن التهييج لك إلى طلب العلم ، فافهم ذلك والله أعلم.

مسألة: ومما كتبه الشيخ عمربن سعيد بن محمد بن زكريا الجربي الأباضي المغربي ، إلى إمام المسلمين بلعرب بن سلطان بن سيف اليعربي ، محمله على طلب العلم ، ويحضه على ترتيبه وإنشائه وإنشاء قواعده ، فقال : مولانا ، أصلح الله أحوالك ، وسدد أقوالك ، وتقبل منك أفعالك ، وجعل إلى السادة مرجعك ومآلك . فأقول ، وأنا العبد الحقير ، لما من الله تعالى على بالوصول إلى هذه البقعة المباركة ، رأيت محمد الله في مسكة ، وفي سمائل، بالوصول إلى هذه البقعة المباركة ، رأيت محمد الله في مسكة ، وفي سمائل، وفي نزوى ، وفي هذا المقام الشريف من الأحكام الشرعية، والسير الأباضية،

والسنن المحمدية ، ما انشرح به الصدور ، وامتلأ عشاهدته سروراً ،ولله الحمد على تونيقه · فتأملت أحوال عمان فوجدتها عجيبة الشأن ، حسنة الشكل ، كاملة الأوصاف سوى أن مجالس الذكر ومدارس العلم فها قليلة. والعلم سيدى ــكما لا مخفى عليك ــ يزداد بالاستعمال، وينقص بالإهمال . ونقصان العلم ضرر في الدينعظيم .وما كان علىالنقصان يوشك زواله . وأخبرك يا نعم السيد ببعض أحوال أهل جربة من أهل هذه الدعوة فى زماننا هذا ، مع ضعفهم وقلتهم ، وسوء حالهم . ومعهم من مدارس العلم ما يزيد على العشرين ، كل يعلم على قدر علمه ، منهم من اقتصد على النحو واللغة وعلمالديانات، ومنهم من تبحر في النحو واللغة والصرف والمعانى والبيان والمنطَّق والتوحيد ، والفقة وأصول الدين ، والفروض الشرعية والعروض الشعرية ، أعنى الأوزان وما يتعلق بها من الزحاف وغيره . من عادنهم يجتمعون في كل يوم الأحد ويوم الثلاثاء على شيخ المشايخ ، و هو أبو زيد بن أحمد بن أبي سنة ، فيقرءون عليه ، ويلقون في المجلس المشكلات والسؤالات ، فيتحرى فيها الصواب ، ويزيل عنها الالتباس . وهم في هذه الحالة يتأسفون غاية التأسف، على اندراس العلم ونقصانه . وقد كان هذا المذهب بأرض المغرب ، العلمهم أن المذهب الحقيقي الحنيفي الرسمي ، يز داد باز دياد العلم ، وينقص بنقصانه ، ويذهب بذهابه . وقد كان هذا المذهب بأرض المغرب في زمان الأئمة الرستمية - حمهم لله ـــ مسيرةٍ ثلانة أشهر وأريد ، كنها عمارة محشوة بالزهاد والعباد والعلماء ، لا محصى عددهم ولا يطاق عنادهم . فلما زالت عنهم الإمامة لأمر أراد الله إبرامه ، ذهبت الأخيار ، وبقيت الأشرار . وتهاونوا في العدم والتعليم ، ومالوا إلى الدنيا ، فركبهم الحهل فطبع على قلوبهم بسبب ذنوبهم . وأنهم العلماء المحالفون بالحجج الباطلة ، فتخياوا الشراب ماء لطموس البصيرة ، وتمكنت من أزمة قلوبهم فسلكوا بهم طريقهم الضالة. كما فسد الدوَّد بين قائد وسائق فارتدوا على أدبارهم ، والعياذ بالله ، في أَزْمَنَةُ مَتَقَارِبَةً حَيْ لَمْ يَبِقَ مُنْهُمْ إِلَّا مِنْ سَاقَهُ الْتُوفِيقُ ، واعتصم بالله واستثر

بالعلم والتحقيق ، وهم أهل البقاع الثلاثة : بعض أهل نفوسة ، وبعض أهل أجربة ، وبنو مصعب ، ليس إلا سنة الله التي قد خلت من قبل ، سلكوا بها وتمسكوا ، فإذا كان الأمر هكذا فينبغى لإمام المسلمين – أيده الله بالتوفيق ، وأنار له معالم التحقيق ــ أن يجمل في كل حصن من حصون مملكته المخلد عدله ، المزيد فضاه ، معلما يعلم الناس من دينهم ، ويزهدهم في الدنيا الفانية الحسيسة ، ويرغيهم في الآخرة الباقية النفيسة . ويتيسر هذا إن شاء الله تعالى النظر ، في أحوال من له نظر ، ومعرفة ولو أدنى معرفة ، وذوق في العلم إن ظهرت منه أسباب الخير باانصيحة لنفسه أو لا ؛ ولعباد الله والشفقة عليهم ، والرغبة في الدين . فحينتذ يتوجه الأمر المطاع من إمام المسلمين بأن يتصدى للتعليم بالغداة والعشى ، ولا تحقر ما معه من العلم وإن قُل ، إن كان نيته خااصة بأنه ينمو ويزيد ، ويفيد ويستفيد بتركه العلم وفضله حيث كان خالصا لله عز وجلوتعالى ، فافلا يتنبه، أو نائما يتيقظ، أو ناسيا يتذكر ، أو جاهلا يتبصر . وتكون سنة حسنة في الإسلام ، ولمن سنها ، أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيمة ،وهو إمام المسلمينوأعوانه فى الدين ، لا يغير ولا ينقص من أجور المتعلمين شيئا . الله الله ، ثم الله الله ، وحاشا لمثلُّك أن يتغافل ويتهاون في مثل هذا ، وأنت بتوفيق الله و فضله خليفة في أرضه . والعلم أصول دين الله وفروعه ، ولوازم العدل المأمور به المفروض امتثاله و شروعه . ولكن لكل شيء سبب ، ولكل أجل كتاب . و إذا أراد الله إظهار أمر يرضيه فى الدين ، أجراه على يد أحد من خلقه ممن يختصه لمزيد فضله ، ذلك فضل الله يوتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم . كظهور العدل وعلو كلمة الحق ، وذهاب ذوى الشقاق واطماس معالم الشرك والنفاق ، على يد المرحوم الشيخ خميس بن سعيد الشقصي الرستاق ، والإمامين الرضيين ــ رحمة الله عليهم أجمعين. وأنت الرضى الثالث بحمد الله ، وقد ترى ما ابتلى الناس به من الميل إلى الدنيا، والزهد في الآخرة مع شدة المتقارهم إليها . سيدى و مولاى: ، انظر بعين البصيرة والعقل الراجح الثاقب في وصل ما أمر الله به أن يوصل ، بينه وبين عباده الذين

استخلفك عليهم رأفة ورحمة ، ورجاء لرضوان الله تعالى . ولا تخلوارض الله من قائم فيها بحق وعلم فى خلقه ، فى كل وقت من الأوقات وهو الحجة على خلقه ، كما قال الله تعالى — ولكل قوم هاد — يا نعم السيد ويا جبار المكارم ، إذا نظرت وتأملت فى هذا الأمر العجيب الشأن ، اطمأنت نفسك إليه ، وهممت ببذل المجهود فى تحديد معاهده ، وتشييد قواعده ، حبا لله ورجاء لثوابه ، فثوابه أجل وأعظم للسبب والمتسبب فيه ، من ثواب الخاهدين والمرابطين ، والمصلين والصائمين ، والحاجين والمعتمرين ، ماخلا الفرائض من ذلك كله ، وكان كل ذلك فضلا ونفلا . فأر فى منك علامة تسير فى ، وكقول إمام المسلمين : نعم ابتغاء مرضاة الله تعالى ، فإن إحياء ورسوله إلى من ناصح نفسه من المسلمين ، إذ جميع حطام الدنيا الفانية ورسوله إلى من ناصح نفسه من المسلمين ، إذ جميع حطام الدنيا الفانية على ما أضمر وأظهر شهيد . وهذا سر من العبد الغريب إلى المولى الحبيب : على ما أضمر وأظهر شهيد . وهذا سر من العبد الغريب إلى المولى الحبيب : والسلام عليك ورحمة الله وبركاته ، يتسلسل تسلسل أنفاس أهل الحياة .

وأما أهل جربة ، وإن كانوا متمسكين بالعلم جهدهم ، فتدبيرهم فيتل ، وعقدهم منحل ، وأمرهم مشكل لفقدهم الإمام العدل ، وقرناء أهل الفضل . تمت .

مسألة ابن عبيدان : وهل يجوز لرجل أن يدارس امرأة أجنبية الفرآن أم لا ؟ قال : إذ كان ذلك بطهارة قلب فجائز ذلك . والله أعلم :

مسألة: الشيخ محمد بن سيف الشيبانى الأدمى فى الذى يقرأ القرآن ولم يعرف معنى الوقوف ليقف ، إلا أنه حيث بلغ نسمه وقف ، جائز أو غير جائز ؟ أيضيق عليه ذلك أم لا ؟ والذى لا يعرف الإدغام فى جملة القراءة ، أبجوز له أن يدغم أم ليس ذلك بلازم ؟ قال : ما لم يبدل آبة الرحمة بآية الغضب ، وآية الغضب بآية إلرحمة ، فلا بأس عليه . وقيل لو قدر القارئ أن يقرأ القرآن كله فى نسم واحد ، جاز له ذلك والوقوف عند أصحابنا خارجة على معنى الاستحسان ، لا اللزوم . وتجويد القرآن مأمور به لمن عرفه ، ومن لم يعرفه . فلا لوم عليه ولاحرج . وقد شاهدنا العلماء يقرءون من القرآن بغير تجويد ، وعندنا أنهم يعرفون التجويد . والله أعلم .

هسألة الزاملي فيمن يقرأ القرآن وبلحن فيه لحنا كثيرا ، مثل ذلك أن يخفض المرفوع ، و يرفع المخفوض ، وينصب المرفوع ، أو يرفع المنصوب ، أو يمد المقصور ويقصر الممدود ، ويحرك الساكن ويسكن المتحرك ، وهذا جهده ، أيجوز له قراءته على هذه الصفة أم لا ؟ قال : على ما سمعناه من الأثر أنه لا بأس عليه \_إن شاء الله \_ إلاأن يلحن في التوحيد في ايكون يكفر بهمن يلحن فيه من قبل العربية ، فالكف عن القراة أولى إذا كان على ما وصفت في مثل : إنما يخشى الله من عده العلماء فيرفع الهاء من اسم الله . والله أعلم .

مسألة ومنه: وفيمن فعل ما يختلف في وجوب الكفارة على فاعله ، جاهلا فيسأل بعض حكام المسلمين فرأى عليه كفارة ، ثم سأل غيره من علماء المسلمين فلم برعليه كفارة ، أبجوز له أن پتوسع بقبول العلم ويترك قول الحاكم أم لا ؟ قال : فيما بعجبني إذا كان هذا السائل لم بكن له اعتبار في تمبيز الأقاويل أن يكون له أن يتسع بقول العالم ، وقول فتيا الحاكم حكم . والله أعلم .

مسألة ومنه :والذى يقرأ فى الأثر، وبجد المسألة التى فيهاالاختلاف، وأعجبه هو شىءمن الأقاويل التى قيلت فيها ، ثم سئل هو عنها ، فليس عايه أن يعرف السائل بالاختلاف إذا كان يعرف أعدل القولين ، وإن لم يكن يعرف أعدل القولين ، وإن لم يكن يعرف أعدل القولين ، عرف السائل بالاختلاف . والله أعلم .

مسألة الصبحى: أما بعد ، فاعلموا إخوانى – رحمكم الله – أنى الااستكثر من السو"الات التي أنتم ترسلونها إلى و لو كل يوم ، ولو أنى السائلون

لى محارا جليلة من السوّالات لأفتيها، وأنا على المناصحة لكم فى جميع الأمور، ولا يدخلكم الحياء من كثرة المذاكرة لنا .ونحن الفتيا لازمة علينا ،وفريضة من الله لنا ، حيث قال فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون وأنا أود أنى أنفع المسلمين بجميع جوارحى ، فكيف لا أفتى مسألة وأنا أحفظها ، وأترك إخوانى بضررهم ، كفاهم الله الضرر .والله الله فى المناصحة للمسلمين، ودوموا سالمين مسرورين ، متعلمين سائلين عن المستغلق من أمر دينكم، فلعلنا إن شاء الله بجعل لنا مفتاحا من مكنون علمه ، نفتح به ما استغلق من حكمه وعلمه ، والله بكل شيء عليم .

مسألة: الشيخ أحمد بن مداد: إن صفة من يعرف عدل الأقاويل، من عرف الحجة عليه، ولم يعرف أحد الأعدل من آراء المسلمين : إلا حتى يعرف الحجة عليه، والله أعلم.

هسألة: الشيخ ناصر بن خميس: وإذا كان في المسألة قولان لم أعرف الأعدل منهما ، فاحتجت أن أعمل في حال بأحدهما ، وفي حال بالآخر منهما ، أبجوز لى ذلك ، إذ كان ذلك فيما مخصني من نفسي في غير الأحكام ومعانها ؟ أم لا مجوز ولا يسعني إلا الأحذ بأحدهما في جميع الأحوال ؟ قال : فلا يضيق دلك على سبيل التحرى للعدل في ذلك . والله أعلم .

هسألة : وإذا رأى أحد غلطا يفهمه فى كتاب ، أَلَه أَن يصلحه كان الكتاب له، أو وقفاً، أو للناس ؟ أم لايجوز ذلك ؟ قال : لايضيق ذلك . والله أعلم .

مسألة: قوله تعالى – ومن قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا – قد قيل من قتل نبيا أو إماماً عدلا فكأنما قتل الناس جميعا . ومن شله على عضد نبى أو إمام عدل فكأنما أحيا الناس جميعا . قال الشيخ سعيدبن أحمد الكندى : وعلى هذا من ربتى متعلما وأعانه بنفسه وماله على تعليمه، وأنفق عليه من ماله ، وأعانه على نفقته وكسوته ،

وما يحتاج له في دنياه، حي صار عالما فقها، مباركا نفاعا للناس ، سعلما لهم دينهم ، منقذهم من الحلاك إلى السلامة ، فكأنما أحياالأمة ، التي هو إمام فيها جميعا. ومثله في إعانة الإمام العدل ، لأن العالم والإمام العدل ربانيا الأمة ، وهمامفضلان على عالمي زمانهما . وكذلك من قتل إماماً في الدين، أو إماما منصوبا عادلا ، مستقيا بهدى الناس إلى الطريقة المثلي ، فكأنما قتل الناس جميعا الذي هو إمام لهم ، فافهم هذاالمعنى الحليل . وكذلك من قتل حبارا عنيدا بحجة حق وأنقذ الناس من ظلمه ومضرته ، فكأنما أحيا الناس جميعا ، الذي هو مجبر عليم ، يسفك دمامهم ويستهلك أموالهم ، ويخرب ديارهم ، ويهتك حرمهم بغير حق ، ظلما أو عدوانا ، كما قبل إنه سئل عالم عن أفضل الحهاد فقال : قتل خردلة ، ولعله كان جبارا بزمانهم .

وسئل الشيخ أبو سعيد عن الجبابرة الذين هم في وقته أن أفيل له:
أمثل خردلة ؟ قال : أشد من خردلة . وكذلك قيل إن العالم المتجبر أشد
على الناس من ألف لص . رجع . ومنه قال النبي صلى الله عليه وسلم :
ما أوحى الله إلى أن أجمع المال وأكون تاجرا ، ولكن أوحى إلى : فسبح
المحمد ربك وكن من الساجدين ، واعبد ربك حتى يأتيك اليقين . قال الشيخ بمعيد بن أحمد : ولا ليجمع العلم لغير العمل . رجع : ومنه قوله : إن
ابراهيم كان أمة قانتا ، أى مؤمنا وحده — والناس كلهم كفار — قانتا
مطيعا لله ، مستقيا على دين الإسلام .

ومن تفسير الراذى: قال إبراهيم لهم: ألا تأكلون ؟ فقالوا: لانأكل طعاما إلا بالثمن ، فقال ثمنه أن تذكروا اسم الله على أوله وتحمدوه على آخره . فقال جبريل لميكائيل – عليهما السلام – حق لهذا الرجل أن يتخذه ربه خليلا ، و منه الانتقام فى اللغة : سنب النعمة بالعذاب . و منه سأصر ف عن آياتي الذين يتكبرون فى الأرض بغير الحق ، لأن إظهار الكبر على المغير قد يكون بالحق ، لأن للمحق أن يتكبر على المبطل . و فى الكلام

المشهور: التكبر على المتكبر صدقة ومنه والجواب: ليس المقصود ومن أخد الجزية تعزيره على الكفر، بل منها حقن دمه وإمهاله، رجاء أنه ربما وقف في هذه المدة على محاسن الإسلام، وقوة دلائله، فينتقل من الكفر إلى الإيمان.

ومنه: قال الزجاج: البطر الطغيان فى النعمة، والتحقيق أن النعم إذا كثرت من الله على العبد، فإن صرفها إلى مرضاته، وعرف أنها من الله فذلك هو الما إلى المفاخرة على الأقران، والمفاخرة على أهل الزءان، فذلك هو وأما إن توسل بها إلى المفاخرة على الأقران، والمفاخرة على أهل الزءان، فذلك هو البطر. و منه قوله تعالى: «وَانَّذِينَ يَكُنْزُ ونَ الذَّهَ مَبَوَالنَّفِضَةَ وَلاَ يُنْفَقُونَهَا فَى سَبِيلِ الله ع(١) يريد الذين لايؤدون زكاة أموالهم. قال القاضى: تخصيص في سبيل الله ع الزكاة لاسبيل له ، بل الواحب أن يقال الكنز هو المال الذى ما أخرج منه ما وجب إخراجه عنه . ولا فرق بين الزكاة وبين ما يجب إخراجه في الديون و الجقوق، و الإنفاق على الأهل و العيال ، وضمان المتلفات و أرش الحنايات ، ففي كل هذه الأقسام أن يكون داخلا الوعيد. ومنه سمعت أحدا يقول : الإنسان لا يقدر أن يذهب بذهبه إلى القبر ، فقيل : هل مكنه ذلك؟ يقول : الإنسان لا يقدر أن يذهب بذهبه إلى القبر ، فقيل : هل مكنه ذلك؟

قال الشيخ سعيد بن أحمد الكندى : يمكن الإنسان مصاحبة جميع ما خوله الله من نعمة إلى الآخرة ، ولا يترك شيئا مما خوله الله وراءظهره، وهو إذا استعمل نعم الله تعالى فى طاعته ، فيكون بضد من ذمهم الله ، وقال فيهم : « ولقد عبد شتمه و تا فرادك (١) الآية ، ومنه قوله تعالى : قالول يتاصالح فد كنشت فينا مر جووا قبل هذا اه (٣) . وفيه وجوه : الأول أنه لما كان رجلا قوى الخاطر ، وكان من قبيلهم قوى رجاوهم فى أن ينصر دينهم ، ويقوى مذهبهم ، ويقرر طريقهم لأنهم فى خلق رجل فاضل فى قوم طمعوا به من هذا الوجه . قال الشيخ سعيد بن أحمد : ومنفعة السلطان للرعية إذا كان مرهوبا معهم ، وإلاكن فتنة علهم . ومنه قوله تعالى :

 <sup>(</sup>١) من الآية رقم ٣٤ من سورة التوبة (٢) من الآية رقم ٩٤ سورة الأنعام .

<sup>(</sup>٣) من الآية رقم ٢٢ سورة هود .

وَ فَلاَ تُعْجِبِنُكَ أَمْوَالْهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهِ ليُعذَّبُهِمْ ما في الحَيَاة الدُّنيا ، وَتَزْهِقَ أَنْمُسُهُم وَهُمْ كَا فِرُونَ } (١) اعلم أنه قال لما قطع في الآية الأولى رجاء المنافقين عن جميع منافع الآخرة ، بين أن الأشياء التي يظنونها من باب المنافع إلا في الدنيا ، وأنه تعالى جعلها أسباب تعذيبهم في الدنيا . وأسباب اجتماع المحن والآفات عليهم . ومن تأمل هذه الآيات ، إنها مرتبة على أحسن الوجوه فإنه تعالى لما بين قبائح أفعالهم وفضائح أعمالهم ، بين مالهم في الآخرة من العذاب الشديد ، ومالهم في الآخرة من وجوه المحن والباية . ثم بين بعد ذلك أن ما يفعلونه من أعمال البر لاينتفون به في القيامة ألبتة . ثم بين في هذه الآية أن مايظنون أنه من منافع الدنيا ، فهو في الحقيقة سبب تعديبهم وبلائهم ، وبجلب المحنة عليهم، وعند هذا يظهر أن النفاق جالب لحميع الآفات في الدين والدنيا ، مطل لحميع الحبرات في الدين والدنيا . وإدا وقف الإنسان على هذا الترتيب، عرفَ أنه لايمكن ترتيب الكلام على ، جهأحسن من هذا، ومن اللهالتوفيق . قال الشيح سعيد بن أحمد الكندى • وإذا كانت الأموال و الأولاد تصمر سبب عذاب أهل الدنيا ، كيف طلب السلطنة والحاه لمن يتعنى في طلبها ، ومعاناتها ومعاناة عمالها ، ومقاساة حدوثها ومنازعة أهلها ؟ وإذا ثبت هذا كان عمل لذ فق للطاعات تصدية لقوله . وفأمَّا الَّذِينَ كَمَرُوا فَـَأْعَذَّ مِهُمَّ عَدَابًا شَدَيدًا في الدُّنْيا رَالاً خرَّ ة » (٢) وقد قال تعالى : ﴿ لاَتَسَدُنَّ تعيننين ألَى مَا مَتْعَنَّا بِهِ أَرْوَا عَلَّ مِنْهُمْ ، الآية (٣) وقال : فَخَرَّج على قومه في زينته ، إلى تمام قصته . رجع . ومنه : قال عليه السلام «من كثر تبعه كبرت شياطيه» . قال الشيخ سعيد بن أحمدالكندى: وكيف.

<sup>(</sup>١) من الآية رقم دء من سورة النوبة .

<sup>(</sup>٢) من الآية رقم ٦ ه سورة آل عران .

<sup>(</sup>٣) من الآية رقم ٨٨ سورة الحجر .

إذا كترت حصوته ومعاقله ومملكته لررشاء القبائل والمدن؟ رجع ، ومنه قوله عليه السلام : هلك المكترون ، وقال : من ارداد من السلطان قربا ازداد من الله بعدا . قال الشيخ سعيد : وكيف إذا كان هو السلطان بنفسه ويريد به الدنيا ؟ كيف بعده من ربه ، وكيف ما يعذبه الله مقاساته ؟ومنه أيضا : والمعصية مع الإنكار أقرب إلى الخلاص من الطاعة مع الافتخار .

ومنه: قال بعض المحققين: الموجودات بحسب القسمة العقلبة على أربعة أقسام: الأول: الذي يكون أزليا أبديا، وهو الله جل جلاله: والثانى: الذي لا يكون أزليا ولا أبديا، وهو الدنيا. والثالث: الذي يكون أزليا ولا يكون أبديا، وهذا محال، لأنه يثبت بالدليل أن ما ثبت قد مه امتنع عدمه. والرابع: الذي يكون أبديا، ولا يكون أزليا وهوالآخرة. وجميع المكنفين، فإن الآخرة لها أول لكن لاآخر لها. وكذلك المكلف سواء كان مطيعا أوكان عاصيا، فلحياته أول لاآخر لها. فإذا ثبت هذا ثبت أن المناسبة الحاصلة بين الإنسان المكلف، وبين الآخرة ، أشد من المناسبة بينه و بين الدنيا، ويظهر من هذا أنه خلق للآخرة لا للدنيا، فينبغي أن يشتد عجبه بالدنيا، ولا يميل قلبه إليها. وإن المسكن الأصلي له هو الآخرة أما لكونه سببا للعذاب في الدنيا فن وجوه:

الأول: أن كل من كان حبه للشيء أشد وأقوى ، كان حزنه وتألم قلبه على فواته أعظم وأصعب. فالذين حصلت لهم الأموال الكثيرة والأولاد ، وكانت تلك الأشياء باقية عندهم ، كانوا فى ألم الحوف الشديد من فواتها . وإن كانت[قد] (٢) هلكت كانوا فى ألم الجزن الشديد بسبب فواتها (٣) فثبت أن حصول موجبات السعادات الحسمانية لاتنفك عن

<sup>(</sup>١) من الآية رقمه ٨سورة التوبة .

<sup>(</sup>٢) زيادة تقتضيها سلامة التعبير .

<sup>(</sup>٣) فواتها : يريد ضياعها .

تألم القلب : إما بسبب خوف فواتها ، وإما بسبب الحزن من وقوع قواتها .

والثانى: أن هذه تحتاج فى اكتسابها وتحصيلها إلى تعب شديد ، ومشقة عظيمة ، ثم عند حصولها نحتاج إلى متاعب أشد وأشق وأصعب وأعظم فى حفظها ، فكان حفظه بعد حصوله أصعب من اكتسابه . والمشغوف (١) بالمال والولد ، أبداً يكون فى تعب الحفط والصون عن هلاكه ، ثم إنه لاينتفع إلا بقليل من تلك الأموال ، فالتعب كثير والنفع قليل .

والثالث: أن الإنسان إذا عظم حبه لهذه الأموال والأولاد ، فإما أن تبقى عليه هذه الأموال والأولاد إلى آخرعمره ، أولا يبقى يل بهلك ويبطل . فإن كان الأول فعند الموت يعظم حزنه وتشتد حسرته ، لأن مفارقة المحبوب شديدة ، وإن ترك المحبوب على يد الأعداء أشد وأشق . وإن كان الثانى ، وهو أن هذه الأشياء تهلك وتبطل حال حياة الإنسان ؛ عظم أسفه عليها ، ويشتد تألم قلبه بسببها . فثبت أن حصول الأموال والأولاد سبب لحصول العذاب في الدنيا .

والرابع: أن الدنيا حلوة خضرة ، والحواس مائلة إلها ، فإذا كثرت وتوالت استغرقت فها وانصرفت بكليتها إلها ، فيصبر ذلك سبباً لحر مانه عن ذكر الله . ثم إنه يحصل في قلبه نوع تسوة وقوة وقهر ، وكلماكان المال والحاه أكثر ، كانت تلك القسوة أقوى ، وإليه الإشارة بقوله : (كَلاَّ إِنَّ الإِنْسَان لَيَطْغَى ، أن رآه استغنى ) (٢) فظهر أن كثرة الأموال و الأولاد سبب قوى في زوال حب الله وحب الآخرة عن القلب ، وفي حصول حب الدنيا وشهوا با في القلب ، فعند الموت

<sup>(</sup>١) المشنون : المجنون حيا .

<sup>(</sup>٢) الآيتان : ٢، ٧ من سورة العلق .

كمأن الانسان ينتقل [من] (١) البستان إلى السجن ، ومن مجالسة الأقرباء والآحياء إلى موضع الغربة والكربة (٢) فيعظم تألمه ويقوى حزنه ، ثم عند الحشر حلالها حساب ، وحرامها عقاب ، فثبت أن أكثر الأموال والأولاد سبب لحصول العذاب في الدنيا والآخرة .

قال الشيخ سعيد بن أحمد الكندى: وينبعى أن تقاس جميع الأموال والأولاد، والسعى في تحصيلها، بتحصيل السلطنة، وحفظها بحفظها، فإن السلطنة أكبر عذاباً في الدنيا من التعذيب بالأموال والأولاد وكل ما (٣) ذكره هنا في الأموال والأولاد ينبغي (٤) أن يتخذ أصلا للسلطنة، ليعلم أن السعى في تحصيل السلطنة وحفظها، ومقاساتها ومعاناة أهلها، أكثر عذاباً من مقاساة الأموال والأولاد، إلا إذا كانت لله تبارك وتعالى، فإن ذلك لايسمى عذاباً، بل ذلك يكون رحمة، إذا كانت إرادته إظهار الحق وخمود الباطل، والأخذ على يد السفهاء.

رجع: ومنه قيل: هذا المعنى حاصل للكل، فما الفائدة في تخصيص هؤلاء المنافقين سهذا العذاب؟ قلنا: المنافقون مخصون بزيادات في هذا اللباب: أحدها أن الرجل إذا آمن بالله واليوم الآخر، علم أنه خلق للآخرة لاللدنيا، فهذا العلم يغير حبه للدنيا. وأما المنافق لما أعتقد أنه لا سعادة إلا في هذه الحيرات العاجلة، عظمت رغبته فيها، واشتد حبه لها، فكانت الآلام الحاصلة بسيب فو اتها أكثر في حقه، ويقوى عند قرب الموت بظهور علاماته: فهذا النوع من العذاب حاصل لهم في الدنيا بسبب حب الأموال والأولاد.

<sup>(</sup>١) ما بين القوسين زيادة يستقيم بها المنى .

<sup>(</sup>٢) الكربة (بالضم) : الحزن يأخذ بالنفس.

<sup>(</sup>٣) في الأصل : «وكلما خطأ » .

<sup>(</sup>٤) في الأصل: و فينبني ٥

قال الشيخ سعمد بن أحمد الكندى: والمؤمن يقل حزنه على فوات الأموال من قيبَل أنه يرجو ثوايه ، والمنافق بمعزل عن ذلك . فالعاقل بقدر ما يقل فرحه بالدنيا يقل حرنه علمها ، فالمصائب عنده فوائد . وقد قال الله تعالى: (قُلُ هُلَ تَربَّصُونَ بِنَا إَلا إِحْدَى النَّحُسْنَيينْ وَنَحَنْ إِ نْتَرَبُّص بِكُم آن يُصيبتكُم الله بعنداب من عنده أوْ بِأَيْدُ بِنَا ﴾ . (١) فالفعل وأحد وكله مؤلم فى الظهر . واختلف معناهما وإسمهما.واخذ الزكاة وتسليمها عند المؤمنين مغنم وعند من عداهم مغرم. وكذلك قال الله تعالى ( وإنَّهَمَا لَكَتَبِيرَةٌ ۚ إِلاًّ عَلَى السُّخاشِعِينَ )(٢) وقال : ﴿ وَلاَ يُسْفَيِقُونَ إِلاَّ وَهُمْمٌ كَارِهِمُونَ ﴾ (٣). ومنه ثانيها أن النبي - صلى الله عايه و سلم - كاد أن يكلفهم إنفاق تملك الأمــوال في وجوه الخير ات، و يكلفهم إرسال أو لا دهم للجهاد والغزو ، وذلك يوجب تعريض أو لادهم للقتل. والقوم كانوا يعتقدون أن محمداً ليس بصادق في كونه وسولاً ، وأن إنفاق تلك الأموال تضييع لها من غير فائدة ، و أن تعريض أولادهم للقتل إلزام لهذا المكروه الشديد من غير فائدة . ولا شلك أن هذا يشق على القلب جداً ، فهذه الزيادة من التعذيب كانت حاصلة للمنافقين.

وثااثمهما: أنهم كانوا يبغضون مستحمداً عليه السلام بقلومهم، ثم يحتاحون إلى بدل أموالهم وأو لادهم ونفوسهم في خدمته. ولا شك أن هذه الحالة شاقة شديدة.

ورابعها أنهم كانوا خائفين أن يفتضحوا ويظهر نفاقهم وكفرهم ظهوراً تاماً ، فيصيرون أمثال سائر أهل الحرب من الكفار . وحينئذ

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٢٥ سورة التوبة.

<sup>(</sup>٢) من الآية ٥٤ سورة البقرة .

<sup>(</sup>٣) من الآية رقم ؛ ه سورة التوبة .

يتعرض لهم الرسول بالقتل وسبى الأولاد ونهب الأموال. وكلما نزلت آية خافوا من ظهور الفضيحة ، وكلما دعاهم الرسول خافوا من أنه ربما وقف على وجه من وجوه مكرهم وخبئهم ، وكل ذلك مما يوجب تألم القلب ومزيد العذاب.

وخامسها: أن كثيرا من المنافقين كان لهم أولاد أتقياء : كحنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة ، وعبد الله بن عبد الله بن أبي ، شهيد بدر ، وكان من الله بمكان ، وهم خلق كثير ومنزهون عن النفاق ، وهم كانوا لا يرتضون طريقة آبائهم في النفاق ، ويقدحون فيهم، ويعترضون عليهم. والابن إذا كان هكذا عظم تأذى الأب فيه واستيحاشه منه ، فصاوحصول تلك الأولاد سببا لعذامهم .

وسادسها: أن فقراء الصحابة وضعفاءهم كانوا يذهبون في خدمة الرسول إلى الغزوات. ثم يرجعون مع الاسم الشريف والثناء العظيم والفوز بالغنائم ، وهؤلاء المنافقون مع الأموال الكثيرة والأولاد آلاقوياء كانوا يتقون في زوايا بيوتهم أشباه الزمني والضعفاء من الناس ، ثم إن الحلق ينظرون إليهم بعين المقت والازدراء ، والتسمية بالنفاق . فكأن كثرة الأموال والأولاد . تصير سبباً لحصول هذه لأحوال ، فثبت بهذه الوجوه أن كثرة أمو الهم وأولادهم ، صارت سبباً لمزيد العذاب في الدنيا . ومنه : ولما اطلع المشركون فوق الغار وأشفق أبو بكر على وسول الله سعيد بن أحمد الكندى : يدل إشفاقه على ذهاب دين [الله . وقال الشيخ سعيد بن أحمد الكندى : يدل إشفاقه على ذهاب دين [الله ] (٢) من أرضه . وفي هذا دليل على أن موت المؤمن مصيبة في الأرض والساء عند كل مؤمن وملك لقوله تعالى : (فَمَا بَكَتُ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالاَرْش والله عند كل

<sup>(</sup>١) بياض بالأصل

<sup>(</sup>٢) زيادة يقتضيها السياق

<sup>(</sup>٣) من الآية رقم ٢٩ من سورة الدخان.

يدل على من سواهم تبكى عليهم السهاء والأرض ، وتستغفران ومن فيهما له حيًا وميتا ، بارك الله لنا في الإيمان الحنيف، إذا حصلوسلم من الآفات بم

رجع. ومنه: وعن ابن أم مكتوم أنه قال لرسول الله: أعلى أن أنفر ؟ قال: « ما أنت إلا خفيف أو ثقيل » أورجع إلى أهله ولبس السلاحه ووقف بين يديه فنزل قوله: (لَمَيْسَ عَلَى الأَعْمَى حَرَبُّ ) (١) ، قال غيره: تحسن هذه الأوصاف لمجاهدة النفس، ويدخل في ذلك طلب العلم والعمل بما فيه كما قال: (وَجَاهِدُوا في الله حَقَّ جِهاده):

رجع: ومنه قوله تعالى: ( عَمَا اللهُ عَنْكَ لِمِ أَذِيْتَ لَهُمْ مُ حَتَى يَتَبَيّنَ لَكَ اللهِ عَلَى أَلهُمْ الدُكَاذِينِينَ ) (٢) حَتَى يَتَبَيّنَ لَكَ اللهِ على وجوب الاحتراز عن العجلة، ووجوب التثبت والتأنى، وترك الاغترار بظواهر الأمور، والمبالغة في التفحص حي عكنه أن يعامل كل فريق بما يستحقه من التقرب والإبعاد من من عليه يأكلك يأكلك.

ومنه: ثم الآتى بالصدقة النافلة قد يكون غنيا، فيأتى الكثير:
كعبد الرحمن بن عوف وعثمان، وقد يكون فقيرا فيأتى بالقليل وهوجهد
المقل، ولا تفاوت بين الناس فى استحقاق الثواب، لأن المقصود من
الاعمال الظاهرة كيفية النية و اعتبار حال الدواعى والصوارف. وقد يكون
القليل الذى يأتى به الفقير أكثر موقعاً عند الله تعالى من الكثير الذى يأتى
به الغنى ، ومنه قوله تعالى : (فكن رَجَعَكَ الله الى طائيفة منهم المنهم المنهم المنهم المنهم المنهام المنهام المنهم المنهام المنهم المنهام المنها

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٦١ سورة النور.

<sup>(</sup>٢) الآية رقم ٢٤ من سورة ألنوية.

فَاسَتُسَاذَ نُوكَ لِلمُخُرُوجِ ) الآية (۱) واعلم أن هذه الآية تدل على أن الرجل إذا ظهر له من بعض متعلقيه مكر وخداع وكيد ، ورآه مسدداً فيه ، مبالغاً فى تقرير موجباته ، فإنه بجب عليه أن يقطع العلقة بينه وبينه ، وأن يحترز عن مصاحبته . ومنه رأيت فى بعض الكتب عن بعض الحكماء أنه قال : حكمة الروم فى أدمغتهم ، وذلك لأنهم لا يقدرون على التركيبات العجيبة . وحكمة الهند فى أوهامهم ، وحكمة يونان فى أفئدتهم ، ولذلك لكثرة ما لهم من المباحث العقلية . وحكمة العرب فى ألسنتهم ، وذلك لحلاوة ألفاظهم وعدوية عباراتهم . ومنه : أما الذين فى قلوبهم مرض ، يدل على أن الروح لها مرض ، ومرضها الفكر والأخلاق الذميمة ، وصحتها العلم والأخلاق الفاضلة :

قال الشيخ سعيد بن أحمد الكندى : و منفعة السلطان للرعية إذا كان مر هو با معهم تقيا ، و إلاكان فتنة عليهم :

رجع: ومنه الحجة الثانية عشرة: دلت الدلائل على أن العلم محدث قادر، ويجب أن يكون عالما لأن الفعل المحكم المتقن، لا يصدر إلا من العالم. ويجب أن يكون غنيا عنها وإلا لكان قد خلقها فى الأزل، وهو عال . فثبت أن لهذا العالم إلاه قادرا غنيا، ثم لما تأملنا قلنا: هل يجوز فى حق هذا الحكيم الغنى عن الكل، أن بهمل عبيده ويتركهم سدى، ويجوز لهم أن يكذبوا عليه. ويبيح لهم أن يشتموه و يجحدوا وبوبيته، ويأكلوا نعمه، ويعبدوا الحبت والطاغوت (٢) ويجعلون له أندادا، وينكرون أمره ونهيه، ووعده دوعيده ؟ فهاهنا حكمت بدائه العقول بأن هذه المعانى لا تليق إلا بالسفيه الحاهل، البعيد من الحكمة، القريب من العبث. فحكمنا لأجل هذه المقدمة أن له أمرا ونهيا، تم تأملنا: هل يجوز أن يكون له أمر ونهى، مع أنه لا يكون وعد ووعيد، فحكم صريح العقل بأن ذلك

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٨٣ سورة التوبة .

<sup>(</sup>٢) الجبت والطاغوت : يريد الأصنام وما يعبد من دون الله .

غير جائز لأنه إن لم يقون الأمر بالوعد بالثواب ، ولم يقرن النهي بالوعيد بِالْعَذَابِ ، ثم لا يَتَأْكُدُ الْأَمْرُ وَالنَّهِي ، وَلَمْ مُحْصَلُ الْمُقْصُودُ . ثم انه لا بد . من وعدور عيد . ثم تأملنا فقلنا : هل يجوز أن يكون له وعدووعيد ، ثم لا يقى بوعده لأهل الثواب ، ولا بوعيده لأهل العقاب ؟ فقلنا : إن ذلك لا يجوز ، لأنه لو جاز ذلك له حصل الوثوق بوعده و لا بوعبده ، وهذا يوجب ألا يبقى فائدة للوعد والوعيد . فعلمنا أنه لا بد من تحقيق الثواب والعقاب . ومعلوم أن ذلك لا يتم إلا بالحشر والبعث , وما لا يتم سالواجب إلا به ، فهو واجب. فهذه مقدمات يتعلق بعضهما ببعض ن كالسلسلة . ومتى صح بعضها صح كلها ، ومنى فسد بعضها فسد كلها . له فدلت أبصار نا لهذه التعبيرات على حدوث العالم ، وعنى وجود الصانع الحكيم الغني . ودل ذلك على وجود الأمر والنهي، ودل ذلك على وجود الثواب والعقاب ، ودل ذلك على وجود الحشر . فإن لم يثبت الحشر أدى ذلك إلى بطلان جميع المقدمات المذكورة ، وإلى إنكار العلوم البديهية النظرية ، و إنكار العلوم النظريه القطعية . فثبت أن لا بد لهذه الأجساد البالية ، والعظام النخرة ، والأجزاء إلمتفرقة المتمزقة من البعث بعد الموت ليصل المحسن إلى ثوابه، والمسيء إلى عقابه . فإن لم تحصل هذه الحالة لم يحصل الوعد والوعيد. وإن لم يحصلا لم يحصل الأمر والنهي ، وإن لم يحصلا لم تحصل الإلهية ، وإن لم تحصل الإلهية لم تحصل هذه التعبيرات في العالم . . وهذه الحجة هي المراد من الآية التي نحن في تفسيرها وهو قوله : « ليتجنزي النَّذين آمننُوا وَعَملُوا الصَّالِحَاتِ بالنَّفسط » (١) هذا كله إثبات المعاد :

ومنه قوله : ( وَلا تَعَشَّوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ (٢)نيه وجوه:

الآية رتم ؛ من سورة يونس .

<sup>(</sup>٢) من الآية رقم ٦٠ سورة اليقرة

الآول أن من سعى فى إيصال الضرر إلى الغير ، فقد حمل ذلك الغير إلى إيصال الضرر إليه ومنه : فإن قيل قوله : (و اصنع المفلك ) أمر إيجاب أو أمر إباحة ؟ قلنا : الأظهر أنه أمر إيجاب ، لأنه لاسبيل له إلى صون روح نفسه و أرواح غيره عن الهلاك إلا بهذا الطريق . وصون النفس عن الهلاك واجب ، ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وقيل : كان طول السفينة ثلمائة ذراع ، وعرضها خمسون ذراعاً ، وطولها فى السهاء ثلاثون ذراعاً ، وقيل بأكثر من ذلك . واعلم أن أمثال هذه المباحث لا يعجبنى ، فراعاً ، وقيل بأكثر من ذلك . واعلم أن أمثال هذه المباحث لا يعجبنى ، لأنها أمور لا حاجة إلى معرفتها البتة ، ولا تتعلق بمعرفتها فائدة أصلا ، فكان الخوض فيها من باب الفضول ، لاسيا على القطع لأنه ليس هاهنا ما يدل على الحانب . وأما الذي نعلمه أنها كانت إن كان فى السعة بحيث معلوم . قوله جل وعلا (بسم الله عبريها ومرشاها) (۱) . وقيل مثل قوله معلوم . قوله جل وعلا (بسم الله عبريها ومرشاها) (۱) . وقيل مثل قوله تعالى : ( أنزلني منذ لا مباركاني) (٢) وقوله : ( وأد خيلتني مند خيل صد قي تعالى : ( أنزلني منذ لا مباركاني) (٢) وقوله : ( وأد خيلتني مند خيل صد قي تعلى منه ونه على منه ونه واله . ( وأد خيلتني مند خيل صد قي المؤربين منه ومد قي ه (٣) .

وقال ابن عباس: يريد تجرى بسم الله وقدرته ؛ وترسو بسم الله وقدرته ؛ وترسو بسم الله وقدرته . وقيل ابدعوا بالله . وقيل باسم إجراثها وإرسائها . قوله تعالى : ، وَهِي تَنَجْرَى بِهِيمْ فَى مَوْجٍ كَالْجِيالِ ، (٤) الأمواج العظيمة ماتحدث عنه الرياح القوية الشديدة العاصفة ، فهذا يدل على أنه حصل فى ذلك الوقت رياح عاصفة شديدة .

والمقصود منه بيان شدة الهول والفزع . قال الشيخ سعيد بن أحمد : لعله التخير الثابت في دينه من المنزلزل . ومن غير الكتاب ؟ قال الشيخ

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ١٤ سورة هود . ﴿

<sup>(</sup>٢) من الآية رقم ٢٩ سورةالمؤمنون.

<sup>(</sup>٣) من الآية رقم ٨٠ سورة الإسراء.

<sup>( ﴾ )</sup> من الآية رقم ٤٢ سورة هود .

سعيد بن أحمد: قوله تعالى: (قُلُ أُحِلِ لَكُهُمُ الطَّيَّبَاتُ وَمَا عَلَمْتُهُم مِنَ الْحُوارِحِ )(١) نمام الآية . فانظروا إلى آياته الباهرة في تعليم الحوارِحِ هي حيوان فتصير منادية بتعليم معلمها . قال مولانا العليم : « فكلوا مما أمسكُن عليكم ) فكيف تصير مأمونة لحفظ صيدها لصائده وانظروا إلى مافيها من الشره والحاجة والشهوة إلى أكله : وربما أدب إنسان ولده وهو مركب فيه عقل ، ومتوجه عليه الوعد والوعيد ، وربما لم ينأدب كمثل ذلك السبع عن الحيانة: فسبحان من سخر لناهذا وماكنا لهمقر بين وانظروا إلى قوله تعالى: (يَا يُهُمَّ اللَّذِينَ آمَنُوا اذْ كُرُوا نعنه آلله عَلَيْكُمُ إذْ هَمَ قَوْمٌ أَنْ يَبَسُطُوا إليْكُمُ أَيْدينَهُم فكفَ آينديهُم قَالَديهُمُ عَنْكُم ) (٢) .

رجع . ومنه : واعلم أنه تعالى لماحكى عن هود - عليه السلام - [ أنه) (٣) دعا قومه إلى أنواع من التكاليف ، فالنوع الأول : أنه دعاهم إلى التوحيد فقال : ( ياقوهم اعبدوا الله مالكُم من إله غيرُهُ إن أنتُم الله مُفتَرُون ) (٤). وفيه سؤالات (٥) .

السوال، الأول ، كيف دعاهم إلى عبادة الله تعالى قبل أن أقام الدلالة : على ثبوت الإله تعالى ؟ قلنا دلائل وجود الله تعالى ظاهرة ، وهى دلائل الآفاق والأنفس . وقل ما يوجد في الدنيا طائفة ينكرون وجود الإله ولذلك قال الإله تعالى في صفة الكفار : (وَلئنْ سألتَهُم منْ خَلَقَ السموات والأرْض ليَيقُولُن الله ) (٦) قال مصنف الكتاب محمد بن عامر الرازى : دخلت بلاد الهند فرأيت أولئك الكفار مطبقين (٧) على الاعتراف بوجود

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ؛ المائدة وتمام الآية : «مكليين تعلمونهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم ... إلخ ».

<sup>(</sup>٢) من الآية رقم ١١ سورة المائدة.

<sup>(</sup>٣) زيادة يستقيم بها الأسلوب.

<sup>(</sup> ٤ ) من الآية رقيم ٥٠ سورة هود

<sup>(</sup> ه ) كذا بالأصل و هو غير و ارد .

<sup>(</sup> ٦ ) من الآية رقم ٢٥ سورة لقمان .

<sup>(</sup> ٧ ) مطبقين : مجمعين .

الإله . وأكثرُ بلاد الترك أيضاً كذلك . إنما الشأن في عبادة الأوثان فإنها آفة عمت أطراف الأرض . قال الشيخ سعيد بن أحمد الكندى : وفي أهل القبلة عمت الأهوية بانخاذهم لها آلهة مع الله تعالى : (أفرأيتَ من اتخذَ اللهَهَ مُ هَوَاهُ )(١) ؟ وإن تفكرت في عُبيّاد الأصنام ، فكذلك إنما يعبدون أهواءهم فاتفقت عبادة المشركين والمنافقين على عبادة أهوائهم .

رجع . ومنه والفائدة الأخرى أن الذين يستمتون هذه القصص يتقرر عنها ، عندهم أن عاقبة الصديق والزنديق ، والموافق إلى قرك الدنيا ، والغواب الجزيل إلا أن المؤمن بخرج من الدنيا مع الثناء الجميل فى الدنيا ، والثواب الجزيل فى الآخرة . والكافر بخرج من الدنيا مع اللعن فيها والعقاب فى الآخرة . قوله تعالى: ( فَمَا أَغُنْتَ عُهُم آلِمتُهُم التى يَدُعُون مَن دُون الله مين منى ع )(٢) والمعنى أن الكفار كانوا يعتقدون فى الأصنام أنها تعبن على تحصيل المنافع و دفع المضار ، ثم إنهم عند الحاجة ماوجدوا منها شيئا ، لاجلب نفع ولا دفع ضر . ثم كما لم بجدوا ذلك وجدوا ضده ، وهو أن ذلك الاعتقاد أزال عنهم منافع الدنيا والآخرة ، وجلب لهم مضار الدنيا والآخرة ، وجلب لهم مضار الدنيا والآخرة ، فكان ذلك من أعظم موجب الحسران .

ومنه : ثم هاهنا دقيقة أخرى عجيبة ، وهي أن المعارف الإلهبة لابد لها مر قابل أو من موجب ، وقابلها هو القلب ، والقلب مالم يكن كامل الاستعداد لقبول تلك المعارف الإلهية والجلالة القدسية لم يحصل الانتفاع بسماع الدلائل ، فهذا السبب قدم الله تعالى ذكر اصطلاح القلب وهو تثبت الفؤاد ، ثم لما ذكر صلاح حال القابل أردفه بذكر الموجب ، وهو يحيى هذه السورة المشتملة على الحق والموعظة والذكرى . وهذا الترتيب في غاية كالشرف والحلالة .

<sup>(</sup>١) من الآية ٢٣ من سور ةالمائدة .

<sup>(</sup>٢) من الآية رقم ١٠١ سورة هود .

و منه : وقال ابن مسعود : أشد الناس فراسة ثلاثة : العزيز حين تفرّس في يوسف فقال لامر أنه : ( أكثر مي متشواه عسى أن يسَنفهنا ) : والمرأة رأت موسى فقالت لأبيها ( يما أبّت اسْتأجيره "). وأبو بكر حين استخلف عمر ه

ومنه: وصبر النفس على غير الضرر ، وهذه اللذة لذة قليلة ، يعنى للذة الوقاع ، ويتبعها خزى الدنيا وعذاب شديد فى الآخرة . واللذة القليلة إذا لزمها ضرر شديد ، فالعقل يقتضى تركه والاحتراز منها . فقوله : (إنه لا يُتُفَّلُحُ الظالمون )إشارة إليه .

ومنه الثالث: أن تفسير الهم محديث النفس ، وذلك أن المرأة الفائقة الحسن والحمال، إذا تزينت و ميأت للرجل الشاب القوى ، فلابد وأن يقع هناك بين الشهوة الحكمية ، وبين النفس والعقل محادثات ومنازعات هناك بين الشهوة الحكمية والشهوة ، وتارة تقوى داعية العقل والحكمة . فتارة تقوى داعية العقل والحكمة . فالهم عبارة عن مو جدات العبودية . ومثاله : أن الرجل الصالح الصائم في الصيف الصائف ، إذا رأى الحلاب المرد بالثلج فإن طبيعته تحمله على شربه ، الا أن دينه و هداه عنعه منه : فهذا لأيدل على حصول الدنب ، بل لما كانت هذه الحالة أشد كانت القوة في القيام بلوازم العبودية أكمل ، والله أعلم .

مسألة : الصبحى ، لا أعلم أن التقليد بجوز لأحد من البشرسوى النبيين والمرسلين والملائكة في الناسخ دون المنسوح ، والمحكم دون المتشابه ، ودون ما يلقيه الشيطان على ألسن الأنبياء ــ صلوات الله علمهم ــ والله أعلم .

مسألة : ومن الأثر وقراءة القرآن على اضطجاع فيها كراهية أم لا؟ كان من علىر أو من غير عذر . قال: إنه جائز قراءة القرآن على اضطجاع على حال فى جميع ما ذكرته . والله أعلم ؟

<sup>(</sup>١) الجلاب : قارمي معرب معناه ماه الورد خلط بوزته أو أكثر بالعسل أو السكر".

مسألة : من كتاب و الأكلتة وحقائق الأدلة» : اعلموا أن الناسخ والمنسوخ إنما كان في كتاب الله ، لأجل ما أراد الله من الرفق لعباده ، والصلاح لهم ، وأنزل شيئا بعد شيء ، ولم ينزل جملة واحدة ، لأنه لو نزل جملة واحدة لم يجز أن يكون فيه ناسخ ولا منسوخ ، إذ كان غير جائز أن يقول البارى في وقت وأحد : افعلوا ولا تفعلوا كذا وكذا لذلك ، الشي بعينه ، فأنز له تعالى شيئا بعد شيء، ليتم مراده في تعبده خلقه بماشاء إلى وقت ، ثم ينقلهم من ذلك التعبد إلى غيره في وقت آخر ، ويزيل عنهم ذلك النعبد عا أمرهم به بغير عوض في ذلك ، تخفيفا عليهم في ذلك كله لل فيه من الصلاح لهم ، فلو أنزل القرآن جملة واحدة لصعب العمل به ، لسبق الحوادث التي من أجلها نزل كثير من القرآن ، لأنه غير جائز أن ينزل لسبق الحوادث التي من أجلها نزل كثير من القرآن ، لأنه غير جائز أن ينزل قرآنا قبل حادثة يخبر عنها بالحدوث عنه و يحكم فيها ، وهي لم تقع ، فافهموا هذا الفصل فإنه أصل يدوو على الناسخ و المنسوخ ؟ و الله الموفق لما نطلبه ونر تضيه .

مسألة: ومنه في الموصل والمفصل من القرآن ، فإذا قال قائل : أخبرني أتعبد الله الحلق أن يعرفوا الموصل والمفصل ؟ قلنا له : نعم : قد تعبد الله سبحانه الحلق أن يعرفوا ذلك ويتعلموا ؛ لئلا يصلوا ما فصل الله، أويفصلوا ما وصل الله . فإن قال : وما الحجة في ذلك والدليل على صدق قولك ؟ آقلنا له : أما سمعت ما قد تقدم من الآيام المحكمات فيمن وصل ما أمر الله به أن يوصل ؟ وما وعد(١) هؤلاء الله به أن يوصل ؟ وما وعد(١) هؤلاء من حسن الثواب وعقبي الدار ، وما توعد به هؤلاء من اللعنة والعذاب وسوء الدار ؟ . ونحن أيضاً نقول : إن كل شيء إذا زيد فيه أو نقص منه أوغسُر . عما هو عليه كان (٢) فاعل ذلك كافرا . إن الله قد تعبد الحلق بمعرفته وعلمه . فإن قال فأو جد (٣) الدليل على ما تقول ، قلنا له : قال الله عز

<sup>(</sup>١) في الأصلى : «عد»

<sup>(</sup>٢) في الأصل: « فكان »

 <sup>(</sup>٣) فى الأصل : « فأوجدنى ٥

وجل : ( شَهِدَ الله أنَّه لا َ إِلَهُ إِلاَّ مُهِيَ ) (١) إِلَى آخر الآية . فأخبر أنه لا إله إلا هو ، وشهد بذلك لنفسه ، وشهدت له الملائكة وأولوا العلم، مثل ذلك . ولو قال وجل : شهد الله أنه لا إله .. قطع المكلام والصَّلة عامدا ــ كان كافرا ؛ لأنه زعم أن الله عز وجل : شهد أنه لا إله ، وشهدت الملائكة وأولوا العلم ، بذلك. ومن قال مهذا عامدا كان كافر أ حلال الدم(٢) لأنه أعظم على الله عز وجل الفرية، وأبطل الربوبية، وجحد أن يكون الله إلهاً ، واستشهد الله وملائكته وأولى العلم على قوله . فإذا وصل الكلمة كما وصلها الله عز وجل :﴿ شَهْدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَّهَ إِلَّا هُوَّ وَا لْلَمَالَا ثُكَمَةٌ وَأَزُولُوا ا ْلِيعَسْلِيمِ ﴾ كان صادقاً ، وكان قد قال ما قال به الله، وشهد به لنفسه وشهدت له به الملائكة وأولوا العلم ؛ وكذلك كل ما فى القرآن من المهليل . فعلى هذا المعنى من فصله عن صلته ، وزاد فيه أونقص كان كافرا . ودليل ثان : قال الله عز وجل : (إنَّ الله لاَّ يَسَنْحَى أَن "يَضْهُ بَ مَشَلاً مَنَّا بِتَعَوُّضَةً فَمَا فَنُوقِهِمَا ﴾ (٣) . فلو أن رجلا قال: ﴿ إِنَّ الله لا يَسْتَيْحَى ) . وقطع الصلة عامدا ، كان كافرا ، لأنه زعم أن الله لا يستحى . ومن وقال هذا فقد أعظم الفرية على الله ، إذ أخبر عن الله أنه أخبر عن نفسه أنه لا يستحى ، فقد كفر وحل دمه بقوله هذا ودليل ثالث : وقال عز وجل (وعندكه مناتِحُ النُّغَيُّبِ لا يَعْلَمُهَا)(١)وقطع الصلة عامدًا كان كافرًا حلال الدم . لأنه زعم أن الله لا يعلم الغيب ، ومن زعم هذا فقد رد أخبار الله، ورد قول الله وشهادته لنفسة بعلمالغيب بقوله عز وجل : (عَالِمُ الْغَيَيْبِ والسَّمْهَادَةِ السَّكَيبِيرُ المُتَعَالُ )(٥). وقوله : (عَالِيمُ الْغَيِّبُ فَلَا لَيْظِهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا )(١). وقوله:

<sup>(</sup>١) سورة آلعران ، من الآية رقم ١٨

<sup>(</sup>٢) حلال الدم : أي يحل دمه ، وقتله حلال.

<sup>(</sup>٣) من الآية رقم ٢٦ سورة البقرة .

<sup>(</sup>٤) من الآية رقم ٥٩ سورة الأنعام إ.

<sup>(</sup>ه) الآية رقم ٩ من سورة الرعد.

<sup>(</sup>٢) الآية ٢٦ من سورة الجن .

(إِنَّ الله عالم مُ عَشِبِ السَّمَوَ الله وَالْأَرْضِ إِنَّه (١) عَلَيم بِذَاتِ الصَّدُورِ) (٢). فَن قَالَ : إِن الله لا يعلم الغيب فقد كفر وحل دمه ، فإذا وصل ما وصل الله عز وجل ، ولم يقطعه فقال : (وَعَيْنُدهُ مَفَاتِحُ النَّفْيَبِ لاَ يَعْمَلُمُهَا إِلاَ مُونَ ) كان صادقاً وكان قد قال كما قال الله عز وجل . ومثل هذا في القرآن كثر .

المفصل: وأما الذي لا يجوز صلته فهو قول الله ﴿ لِلَّذِينَ لا يُوُّ مِنُونَ بِالْآخِرَة مَمَّلُ السَّوْءِ) ها هنا تمام الكلام ، ثم يبتدئ القارىء ( ولله الْمَشَلُ الْاعْلَىٰ وَهُوَ الْمَعْزِيزُ الْلَحَكِيمُ ) (٣) فلو قال رجل : (للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء ولله) وقطع الكلام عامدا كان كَافَرِ الْ عَطَالُ دَمِهُ ، لأَنه زَعَمَ أَنْ اللهُ مثل السوء وشبهه ـ جل ذكره \_ بالذين لا يؤمنون بالآخرة ، وأدخله معهم في المثل السوء ، اإذا فصل الكلام كما فصله الله عز وجل ، ولم يصله بما وصله الله به ، فقال للدين لايو منون بالآخرة مثل السوء ولله ، وقطع الكلام عامدا كان كافرا ، حلال الدم ، لأنه زعم أن الله مثل السوء ، وشبه ـ جل ذكره ـ بالذين لايومنرن بالآخرة ، وأدخله معهم في المثل السوء ، فإذا فصل الكلام كما فصله الله عز وجل ولم يصله بما وصله الله به ، فقال : (للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء) وقطع الكلام ، كان صادقا ، وكان قد وقف على تمام الكلام ، وفصلما فصل الله ولم يصل ما فصل الله . ودليل ثان قول الله جل ذكره : ( وجعل كلمة الذين كفروا السفلي) وها هنا تمام الكلام . ثم يبتدئ القارئ فيقرأ : وكلمة الله هي العليا )(؛) فلو قال رجل وجعل كلمة الذين كفروا السفلي ( وكلمة الله ، وقطع عامدًا ، كان كافرًا حلال الدم ، لأنه قد أعظم الفرية على الله

<sup>(</sup>١) فى الأصل : ﴿ وَإِنَّهُ لِهِ خَطًّا مِنْ النَّاسِخُ .

<sup>(</sup>٢) الآية ٣٨ من سورة فاطر .

<sup>(</sup>٣) الآية ٦٠ من سورة النحل.

<sup>(</sup>٤) من الآية ٠ \$ سورة التوبة .

عز وجل ، وزعم أن الله تعالى أخبر أن كلمته سفلى ، مع كلمة الذين كفروا ، وشبه الله سبحانه بالذين كفروا ، وإذا فصل الكلام من الصلة فقال : (وجَعَل كلمة الله ين كفرُوا السَّفلى ) ووقف عند ذلك وقطع الصلة كان صادقاً ، وكان قد فصل ما فصل الله عز وجل ، ولم يصل ما فصل الله ، فصح ما قلناه وبان ما ذكرناه ، وبالله التوفيق .

مسألة : ومن كتاب الضياء : وجائز تقييد المسألة عن العالم بغير ألفاظة إذا لم يخرج عن المعنى ، لأن الألفاظ كسوة للمسألة . فإذا كسيت لفظا خارج من معناها فجائز ، ويدل على ذلك ما روى أن أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم — قالوا له : يا رسول الله : إنك لتحدثنا بالحديث ولا نحسن أن تحكيه ، فقال صلى الله عليه وسلم : «إذا أصبتم المعنى فلا بأس، وسئل حماذ بن زيد عن الرجل محدث محديث رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى ويصلح اللحن ويأتى اللحن والإعراب ، فقال ما رأيت الله حكى عن المهنى في كتابه عن الأمم الماضية وغيرهم بألفاظها ، وإنما حكى عن المهنى بالألفاظ التى نعلمها نحن ، وقد أجازوا إصلاح اللحن في الآثار ، وكذلك أجازوا تحمل الشهادة على الشهيد وأدوها بألفاظ غير ألفاظه إذا لم تخرج عن المعنى . وكذلك أداء الرسالة عن المرسل بغير ألفاظه ، كل هذا جائز إذا المعنى . وكذلك أداء الرسالة عن المرسل بغير ألفاظه ، كل هذا جائز إذا أتى على المعنى . والله أعلم ،

مسألة: وجدت مكتوبا أن النبي - صلى الله عليه وسلم - مر برجل والناس مجتمعون حوله فقال: ما هذا ؟ فقالوا رجل علامة أنه فقال: بماذا ؟ فقالوا: بالشعر وأنساب العرب و فقال النبي - صلى الله عليه وسلم-: « علم لا ينفع وجهل لا يضر » ثم قال: « إنما العلم آية محكمة وسنة قائمة أو فريضة عادلة » والخوض في النجوم وأشباهها اقتحام خطر أو خوض جهالة من غير فائدة ، فإن المقدر كائن والاحتراز منه غير ممكن و والله أعلم .

مسألة : الحمر اشدى : وإذا كان في المسألة قولان ولم أعرف عدل

أحدهما • واحتجت أن أعمل في حال بأحدهما ، وفي حال بالآخر منهما • أيجوز لى ذلك ويسعني اذا كان ذلك فيما مخصني في نفسي ، في غير الأحكام ومعانبها ؟ أم لا يسعني إلا الأخذ بأحدهما ؟ قال : فلا يضيق ذلك على سبيل التحري للعدل • والله أعلم :

مسألة : قال أبو سعيد – رحمه الله – قيل والله أعلم : إنه نهى أن يستفتى فى أمر الدين المعنى فيه من يعالج البول والغائط أو ذا دنيا قد أنزعه الاشتغال بدنياه ، أو ذا فقر يكابد أمر فقره ، أو ذا مصيبة قد عرضت له فى حين مصيبته . وإنما كره ونهمى عنه باشتغال القلوب عن أمر الذى يسأل عنه فإذا اشتغلت القاوب تكدرت عن أسباب الطاعة ، وإذا تكدرت خيف أن يضعف نورها ، وإذا ضعف النور أظلم القلب ، وإذا أظلم القلب أبصر بعين الظلمة ، وخيف أن تؤدى عين الظلمة إلى غير الصواب ، وينطق لسانه عن قلبه بما أدت إليه عن الظلمة حير ذلك، فكَّانت تلك زلة وفتنة حتى إنهم قالوا : لا يسأل العالم إذا رومى في كسل أو ملل ، وإنما يصطاد منه حين نشاطه ، وحين إقباله . وهذا شيء مبصر . وقد قيل عن بعض الفقهاء حمموا القلوب ، المعتى : ألا تكثروا من السوَّال على كلِّ حال ، و إنما ينظر له جمة من السائل وجمة من المسئول . وإنما هي قلوب تؤدي إليها الحواس في حين ما يعرض النظر فريما عدمت نور الحواس لاشتغالها ببعض المعانى، فلم توَّدما كانت توَّدى فى الْحلوة و الجمة، وليس الشيء ممكن في القلب ، وإنَّمَا هو يصطاد نور القلب مع الجمة . فإذا كثر على الجمة النزح خيف عليه الفراغ ، بفإذا فرغت لم يؤمن على القلب الاشتغال ، فإذا جاء الاشتغال لم يؤمن عليها قبول ما يؤدى إليها في حين وقتها من خطأ وصواب ، لعدم ألخلوة بم

مسألة : وقيل إنه يجوز لمن علم أن العبد جاهل بدينه أن يعلمه بدينه ولو لم يسأله العبد . وأما إذا سأله العبد فإنه يعلمه وير دعليه جوابما يسأله عنه ، علم أنه جاهل أو لم يعلم . مسألة الصبحى : ومن سأل عالماً من المسلمين فأجابه : لا نعلم جواز ذلك ، ولا تعلم حجر ذلك أو حرمة ذلك أو نخطئ من فعل ذلك ، أولا نقدر نلزمه الضمان ، أو لا نقدر نعذره من الضمان . أو قد قبل إن ذلك جائز ، أو قد قبل إن ذلك عبر جائز ، أيكون هذا فتوى فى جميع ذلك فى منع أو إباحة ؟ أم هذا لا تقوم به الحجة ؟ قال : إن هذا ليس فتوى تقوم به الحجة على السائل ، وإنما هذا تعريض . فإن اطمأن قلب السائل إلى قوله فلا يضيق عليه ذلك ، وإن تركه فهو أحوط ، وإنما الفتوى أن يقول إنه يجوز أو لا يجوز ، أو يسع أو لا يسع ، أو ما أشبه هذا من الألفاظ . والله أعلم:

مسألة : فيمن يقرأ القرآن وتكلم بكلام الآدميين ، ثم رجع إلى التلاوة ، فعليه أن يستعيد . كذا حفظنا عن أشياخنا – رحمهم الله – والله أعلم .

مسألة: ومن كان لا يحفظ القرآن و فى قراءته يقرأ ما فى هذه السورة أ فى السورة الأخرى ، وما فى هذه الآية فى الآية الأخرى قال : لا يضره فى الدين شئ ، وهذا غير متعمد . قلت له : وإن رد عليه أحد ، هل عليه اتباعه ؟ قال : لا أقول عليه لا زما ، ولا على الراد له واجبا ، لأن هذا القارئ لم يأت مكفرا . والله أعلم ،

مسألة الصبحى : وفى ضعيف المعلم إذا كان يسأل من هو أهل المسؤال ، ومن ليس بأهل ، ويوثر ما يصيب من الجوابات مما بجاب به وهما يجده مكتوبا بخط من لا يعرفه ، ومنسوبا إلى من لا يعرفه أنه أهل المفتيا ، ولم يعرف حق ذلك من باطله . هل عليه فى ذلك ضيق وكراهية؟ أخذ بذلك بسبب تأثيره أو لم يوخذ ؟وافق فى ذلك حقاً أو باطلا ؟ قال: عندى أنه إذا كتبه كما رجده ولا يعلم باطله فلا شيء عليه ، وعلى من عمل بالباطل الإثم . والله أعلم .

مسألة : و منه قال : لا يجوز لأحد أن يقبل ولا يعمل ولا يحكم ، ولا يفتى ولا يدلى بغير الحق ولو ظنه و توهمه ، وحلا في قلبه فلا يسعه ذلك . وقد جاء في الأثر : ليس لأحد أن يفعل معصية ولو ظن أنها طاعة . وقد قال الله في قصة موسى : (حَقيقٌ عَلَى الله على الله غير الحق . وقيل : ما لا الحق الله غير الحق . وقيل : ما متكلم يذكر أو يفقه أو بحكمة إلا ويسأل عن ثلاث مهن ، أقلت هدا بعلم أو بجهل ؟ وحفظت قولا على الشيخ أبى أن المستفتى إذا أخذ عمن هو حجة في الفتيا ، وكان ما أخذ به غير موافق فلا هلاك عليه إذا دان بما يلزمه فيه ، و تاب إلى ربه في جملته . وكذلك حفظت عن الشيخ أبي سعيد وحمه الله . و الله أعلم .

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ١٠٥ سورة الأعراف.

## الباب أنابي

## في التوحيد وأحكامه

وفى شيّ من الأصول وفيا يسع جهله ، وما لا يسع . وفيا يجوز فعله ولا يسع تركه ، وفي تفسير شيء من كلام – النبي صلى إلله عليه وسلم – والقرآن .

الزاملي : ﴿ وَفَى الْجَاهِلُ بِالْعَلَمُ إِذَا عَلَمُ أَنَ اللَّهُ وَبِهُ وَخَالَقُهُ وَوَازَقُهُ ، ومحييه ومميته ، وباعثه ومحاسبه ، وراحمه ومعذبه ، ولم يعرف حقيقة . التوحيد لله عز وجل ، ولم ينف الأشباه عنه ولم يشبهه إلا أنه في اعتقاده وظنه فى قلبه أن الله يتكلم ، وأن كلامه القرآن وأمثاله من الوحى وأن الله في السهاء حالٌّ فيها ، ولم يتكلم بلسانه ولم يفت أحدا بذلك ، لا يجوز لرجع عنه وتاب عند الموت مما خالف فيه الحق مجملا ، أتراه سالما أم هالكا ؟ قال : إن على الإنسان حين يبلغ الحلم ، وكان صحيح العقل سالما من الآفات ، أن يعرف أن له خالقا خلقه وأنه لا يشبه شيُّ في حال من الأحوال ، وغير نفس ، له عند بلوغه إلى أن يسأل وتقوم عليه الحجة في هـذا من عقله . فإذا عرف أن الله و احد ليس كمثله شيُّ وهو السميع البصير و آن محمدا ــ صلى الله عليه وسلم عبده ورسوله ــ وإنما جاء به محمد من عند الله فهو الحق المبين ، فهذا يكفيه ما لم يمتحن بشيء ينفض جملة، هذه ، فإن خطر بقلبه أن الله يشبهه بشيُّ ، أوْ أنه حال في مكان أو غير حال ، فعليه أن يعلم أنه غير خال في الأمكنة ، وأنه ليس له شبه إ. فى التوحيد تقوم بها عليه الحجة من قبل عقله إذا خطرت بباله . وإنما (م١٢ - لباب الآثار)

يعذر الإنسان أن مجهله في الأسماء لأنها لانقوم بها الحجة إلا من طريق السماع ، إلا أن تقوم عليه الحجة باسم من طريق المعنى ، مثل أن يعرف أن الذى مخلق الأشياء يسمى خالقا ولا يسمى إلاه ، فعليه أن يعلم ذاك وتقوم عليه الحجة في هذا من عقله ، وأما جهل نفى تشبيه الحالق مخلقه فلا يسع إذا خطر بقلب الإنسان ، إذا كان بالغا صحيح العقل ، ولا يسعه إلا أن يعتقد أنه لاشبه له من خلقه في حال من الأحوال ، ولا في معنى من المعانى . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يتعاطى فى أفعاله تعاطى البهائم من أكل وشرب ونوم وجماع وغير ذلك لشهوة النفس ، ولم يقيد ذلك بنية يستعين بذلك على طاعة الله ، وهو يستعين بذلك فى الحقيقة ، إلا أنه لم يقيد ذلك بنية ، وإنما هو إن جاع أكل ، وإن اشهى الحماع جامع ، أو أراد النوم نام ، أعليه فى ذلك عند الله لوم وعقوبة أم لا ؟ قال : على ماسمعناه من آثار المسلمين :إن المؤمن بحمل فى ارتكابه للمحللات على تيته المتقدمة ، إن كانت له نية متقدمة صالحة ، ومن مها أن يحدث النية عند الفعل ، فإن لم تكن اله نية متقدمة صالحة ولم ينو فى ارتكابه للشهوات من وجوه الحلال ، إلا التلذذ والتنعم أنه غير جائز له ذلك ، ومسئول عنه وقريب من العقوبة ، والله أعلم .

مسألة : ومنه وفي قول الله تعالى: ( لكنينلا تأسوا على ما فا تكسم ولا تفسر حدوا بما آتا كم (١) الآية على ظاهرها أم لا ؟ أرأيت من كان طبعه يفرح بما يأتيه أو يأسى على ما يفوته أيأتم أم لا ؟ قال : فيا عندى أن هلبا ليس في فرح الإنسان وحزنه الذي من قبل طبعه ، ولكن هذا في فرح الإنسان يبلغ به إلى معصية الله وحزنه ، الذي يبلغ به إلى معصية الله وحزنه ، الذي يبلغ به إلى سخط المقدر الذي جاء من الله ، والله أعلم :

<sup>(</sup>١) من الآية ٢٣ سورة الحديد.

مسألة: ومنه: ومعنى المسألة التي في كتاب النور وهي التي قيل فيها: ،
من عبد الله على الرجاء فهو مرجى ، ومن عبده بالثلاثة فهو مستقيم . قال : إن
من عبد الله على الرجاء ، إنه لو لم يرج منه ثوابا ولا جنة ما عبده ،
فهذا لايسع ، وهذا عندى معناه ، ومن عبد الله على الحوف وفي اعتقاده
أنه لو لم يخلق نارا لمن عصاه ما عبده ، فهذا أيضا لايسع ، وهذا عندى أمعناه ، ومن عبد الله بالحب وفي اعتقاده حبه بتوهم القلب . ومعناه
إذا شبه الله في قلبه وجعله صورة وقصد بالعبادة إلى تلك الصورة ،
وزعم أنه يحبها فهذا كفر لا يجوز ، وهذا زنديق . ومعنى حب الله : حب
طاعته . ومعنى من عبد الله يالثلاثة فهو مستقيم ، فهو أن يعبد إلله لأنه
مستحق العبادة ، وليعطى الربوبية ويرجو إن استقام في تلك العبادة ثواب
الله ، ويخاف على تضييعها عقاب الله ، فهذا الذي عبد الله بالثلاث .
والله أعلم ،

مسألة : ابن عبيد : أن من دخل فى أشياء لايعرف حلالهامن حرامها ، وربما دخل فى شيء لم يجز له الدخول فيه ، أو فعل فعلا لم يجز له فعله ، مثل أنه طلق زوجته ولم يزل يجامعها ، أو جامعها فى الحيض ، أو أخذ شيئا من أموال الناس ظلما ، ومضت سنون على ذلك ، وأشكل على الرجل أمره وحار فكره ولم يعلم أنه فعل شيئا من ذلك بغير حق ، ولو علم التخلص عن ركوب ذلك الشيء وتاب فى الحملة ، أتجز ثه التوبة ويكون معذورا بنسيانه أم لا ؟ قال : إن كان وقت فعله مستحلا لما وأما إذا نسيه وتاب وهو فى وقت فعله مستحل له إلى أن يتوب منه بعينه . وأما إذا نسيه وتاب وهو فى وقت فعله مستحل له إلى أن نسيه وتاب فى الحملة ، وفى نيته أنه لو علم به لتاب منه بعينه ، فبعض قال : يجزئه وبعض قال : يجزئه وبعض قال : يجزئه وبعض قال : يجزئه وبعض قال : ليجزئه ، وقولنا إنه لا يجزئه حتى يتوب منه بعينه ، وإن كان عمرما وهو غير مصر و سوف نفسه بالتوبة حتى نسيه وتاب فى الحملة ،

فإنه يجز ئه . و لا نعلم نى هذا الفصل اختلافا . وإن كان محرماً و هو مصر ويفعلُ كلما ذكرتُ ويقول لا أتوب منه ، ثم أراد التوبة ، وقد نسى مافعل ، وعنده لو ذكر شيئا لتاب منهوداين لله بما لزمه من دماء وحقوق وأموال لله أو لعباده ، وإنه متى علم شيئًا من ذلك أداه إلى أهله ، ففيه اختلاف . قال من قال : لاتوبة له من ذلك حتى يتوب منه بعينه . وقال: من قال إذا رجع عن ذلك وتاب في الحملة، و دان لله بالخلاص من جميع مايلزمه من حقوق الله عباده ، رأنه لو علم شيئا منه لخرج عنه ببراءة أو أداء أو قود أو استحلال أو غير ذلك ، فتوبته مقبولة إذا علم الله منه صدق نيته و نم يمنعه عن التخلص إلا النسيان . و هذا القول عندى أصوب ، وإلى الحق أقرب . وإما إن مات وعنده امرأة قد طلقهاويطوُّهما بالحرام إلى أن مات ، فهو عندنا هالك ، ولا تنفعه التوبة من شيء مقيم عليه ، إذ التوبة الرجوع عن الذنب ، وهذا كيف يكون تائبا وهو عاكف على الذنب ؟ وهذا لايسع جهله ، والله أعلم بسلامته إذا تاب ، ورجع إلى الله وأناب . قال الناظر في هذه المسألة : الذي طلق زوجته ولم يزل بجامعها إلى أن مات بعد الطلاق ، فإن كان ذاكرا للفعل [الذي تطلق منه زوجته إلا أنه جاهل به ، ومات على ذلك وهو .قادر على من يعبر له الحق في ذلك ، فعلى هذا يكون هالكا ، إذا مات على ما لايسعه جهله فى دين من زوجته على هذه الصفة . وإن كان نسى الذى وقع به الطلاق منه على زوجته ، ولم يذكره حتى يسأل عنه ، وكان دائنا لله بتر لهجميع ما لزمه تركه في دين عالقه ، ومات على ذلك ، لم يكن هالكا ، لأن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال : ﴿ عَفَى عَنْ أَمِّي مَنْ الْحُطَّأُ وَالنَّسِيانَ ، ومًا حدثوا به أنفسهم وما أكرهوا عليه ، والله أعلم .

مسألة: عن الشيخ جمعه بن أحمد الأزكوى: وأما ما ذكرته من القول في الحدث الماضي ،الذي كان على يدى موسى بن موسى ،وراشد بن النظر، وغران بن تمم ، والفضل بن الحوارى ، والحرارى بن عبد الله ، وغيرهم

من أشياعهم ، فاعلم سلمك الله أن ذلك مم يسعنا جهله ، ولا نتكلف علمه ولا يلزمنا إذا غاب عنا حكمه من ولاية براءة أو وقوف . والوقوف عنهم ﴿ وَعَنِ مَذَهِبِمِ وَاخْتَلَافَهُمْ وَافْتُرَاقِهُمْ أُولَى وأَسْلَمُ ، لأَنَا لانعلمُ أَصَلَ حَدَثْهُمْ أمحقين أو مبطلين ؟ وقد مضى بعدذلك طبقات منالعلماء الذين همالشفاء من العمى ، فوجدوا الوقوف لهم عن تلك الأحداث وأهلها أقرب إلى الصواب، كأبي سعيد وغيره ، من أهل طبقته ومنزلته ، مع كثرة علمُه أوعلو درجته رمنزلته ، ومنمعه ومناظره ، فرأوا في ذلك الوقوف والسلامة من الدخول في أمرهم والإعانة على حكمهم ، لأن تلك دعاوى كلها لم يصح حقها من باطلها، ولا صدقهامن كذبها ، لغيب زمانها وانقضاء أهلها، لأن فيها الاحبال ولا يلزمنا فى ذلك البحث والسؤال ، ولم يصح معنا حدثهم بخبر ة ومقال، ولا شهرة ، ولا عيان . والأحداث للاضية التي كانت من قبل لم تزل كلها على الدعاوى إلا ما صبح من طريق العيان أو الشهرة أو البيان . وقد مضى عليه المسلمون المتعبدون بما هم فيه معاينون ، وأهل هذه المنزلة الماضية من أهل الأحداث قد اتسع فيهم المقال ، وكثر في ذلك الاختلاف والحدال . وهم على صنوف شتى ، ومقالات مختلفات غير متساويات ولا متفقات ، وظهر لبعضهم بعض المعاينات ، والوجدمنهم فى ذلك فيها ظهر وشهر ، ولهم احن \* الصدور وتغليط في الأمور ، من غبر ترات ولا ظهور عداوات . وربما أنهم افترقوا على فرق. هكذا وجدتهمكتوبا ، والفضل ابن الحوارى كان له قديم فضل و جمة علم ، وكانهو وعزان بن الصقر كعينين في جبين عمان ، لشهرة فضلهم وكثرة علمهم ، وعلو درجتهم ومنزلتهم ، فمات عزان قبل الحدث وبقى الفضل بعده إلى الحدث ، فأدخل نفسه تلك الأحداث بم وكان هو المعين لموسى وراشدوالمساعد لهما ، حتى آل الأمر إلى الحوا**رى** ابن عبد الله ، و دخل في إمامته وقتل تحت رايته .وقد انقضوا جميعا وغابوا عنا وغاب حدثهم ، ونحن نتولى من تولاه الله ورسوله والمسلمون ، ونبرأ ممن برئ منه الله ورسوله والمسلمون . ولينا وليهم ، وعدونا عدوهم ،

وهو أصل مذهبنا ، وعليه معتمدنا أفي ديننا ، ونحن به نكتفي دون البحث والسوال والبسط والحدال . والله أعلم .

مسألة: وسئل عن قول جابو بن زيد رحمه الله: لو أبرز الله تبارك وتعالى الجنة والنار ماقعد سوقى على سوقه ، ولا قاض على قضائه ، ولا مال الناس إلى الدنياولا ركبوا إليها ، إلا هربوا من النار إلى الجنة، ولكن ما دهاهم والله إلا الشك ، ماهذا الشك ؟ قال : الله أعلم بهذا الشك ، وما أحسب أن هذا الشك منهم فى الجنة والنار أنهما حق كما قال الله تعالى أو غير حق، ولو كان هذا الشك فى ذلك لأشركوا بذلك، إذ ردوه ولم يصدقوا به، إلا أنه ليس الخبر بالشيء كالمعاينة له . وقد يوجد أن قوم موسى – عليه السلام – لما عبدوا العجل وهو غائب عنهم ، أعلمه الله – تبارك وتعالى – بذلك ، فلما وصل إليهم ورآهم يطوفون حول العجل قال : ليس الرائى كالمحدث ، وغضب غضبا شديداو ألقى الألواح حتى تكسرت ، ولم يكن موسى شك فيا أخيره الله تعالى بهمن عبادة العجل . ولعل هذا يخرج مجازه على ذلك . والله أعلم ،

مسألة: وعن مناظر ناظر فى فقال : ما كان دين الله ـ تبارك و تعالى ـ قبل أن يحق الشمس والفمر ، والليل والنهار ، والسماء والأرض ، إلى أن خلق الله آدم عليه السلام ، ها جوابه ؟ قال أبو سعيد رحمه الله معى إن دين الله لا يتغير ولا يتبدل ، وهو العدل بلا اختلاف فيه فى حال من الأحوال ولا زمان من الأزمنة ، فإن أجبت كان جوابا كافيا ، وإن قبل إن دين الله العدل كان مجزيا ، وإن قبل له طاعته فكذلك ، لأن دينه طاعته ، وطاعته . دينه ، وامم ذلك على الإسلام . والله أعلم .

مسألة : وسئل عن ربنا – تبارك وتعالى – هل كان له خلق فى لأرض قبل آدم عليه السلام ؟ قال : الله أعلم . ولا يتعرى أن يكون له خلق كمايشاء . وإن كنت تعنى من المتعبدين ، فقد قبل إنه كان له من

المتعبدين في الأرض قبل آدم ، وهم ولد الحان، فقيل إنهم كانوا متعبدين بالطاعة ، فعصوا وسفكوا الدماء فأهلكهم الله كلهم ، إلا إبليسكان مهم وهو من ولد الحان فيا قيل ، من أولئك الحلق الذين كانوا في الأرض قبل آدم حليه السلام حمن ذلك قول الله تبارك وتعالى: ( وَالْحِانُ وَلَمُ الله مُنْ وَمُنَا يُدُلُ عَلَى الله كان الله كان الله تبارك وتعالى: ( وَالْحِانُ وَلَمُ الله مُنْ أَنِياء أو كان لهم دين ؟ وقال : أما الأنبياء فلا نعلم أن الأنبياء كانوا إلامن ولد آدم علية السلام . وأما الدين فلا بحوز أن يتعبدوا بالطاعة والمعصية إلا على أصل دين . قلت له : فإن كان لهم دين فما كان دينهم ؟ قال : معى إن الدين عند الله الإسلام ، فكل من أطاع الله بدين الله فإنما هو دين الإسلام ، و لا يطاع الله [ إلا ] ( ) بالإسلام وما سوى الإسلام من الدين فهو ضلال و باطل ، لقول الله تعالى : ( وَمَنْ أَطاع الله بدين الإسلام من الدين فهو ضلال و باطل ، لقول الله تعالى : ( وَمَنْ مَنْ أَلُو الله حَقَّ تُقَاتِه ولا تَسَوّتُنْ إلا و أنشُم مُسْلِمُونَ في الآخرة والله أعلى المقول الله على الحقيقة إلا بالإسلام ، من أول الدهر إلى آخره . والله أعلى ،

مسألة : وسئل عن الرجل إذا خرج سائعاً زاهدا ، إلى أن يلقى بَعْساً وبهلك عطشاً وجوعاً ، أيكون بذلك هالكاً ؟ قال : معى إنه إذا كان يعرف أنه يخاف على نفسه الهلاك، ويحمل نفسه على ذلك ، لم يكن له ذلك عندى في غير معنى السياحة . والسياحة في هذا الزمان ليس لها معنى . ويروى عن الذي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال : «سياحة رهبانية أمنى الحلوس في المساجد». والله أعلم .

<sup>(</sup>١) الآيه رفم ٢٧ من سورة : الحجر . وقد وردت الآية في الأصل بها سقط. `

<sup>(</sup>٢) زيادة يستقيم بها المني.

<sup>(</sup>٣) الآية رقم ه ٨ من سورة آل عران .

 <sup>(</sup>٤) الآية رقم ١٠٢ من سورة آل هران.

مسألة: وقيل: قال رجل لأمير المؤمنين ، كيف أصبحت ؟ فقال: كيف أصبح من وبه يطالبه بالسنة، وملكان يطالبانه بالمنطق ، والنفس تطالبه بالشهوة ، والشيطان يطالبه بالمعصية ، والعيال بطالبونه بالنفقه ؟ وملك الموت يطالبه بقبض روحه لا والله أعلم.

مسألة: سألت الشيخ ناصر بن خميس عن المحمديات ، الى مكتوب فها لا إله إلا الله ، هل مجوز أن تدخل النار ، أم لا ؟ قال : مجوز فلك ، وفيه كراهية ، وإنما مجوز الشئ الذى محمرق وتستهلكه النار . والله أعلم .

مسألة: الصبحى: وهل عندك أنه محجور على الإنسان أن يقدم على شئ من قول أو فعل حتى يعرف جوازه نصا ؟ أم ترى فيه سعة إذا اطمأن قلب الإنسان وانشرح صدره ، إلى جواز ذلك ، أن يفعله على ما يرجوه أنه يسعه ، مع اعتقاد النية بالتوبة إلى الله تعالى ، من جميع ذنوبه والدينو نة بأداء جميع ما يلزمه ؟ قال : لا يضيق عليه الدخول على هذا الوصف الحسز ، والشرط المستحسن ، فى غير الحكم ، لقول الله تعالى : (وكا تقيف ما ليش لك بيه عيلم ") (١) الآية . والله أعلم .

مسألة: ومنه فى أرواح الديراب إذ قبضت فى النحر، على قول من يقول إنها تبعث، فلا مخلو أن يكون لها مستقر فى مكان، حيث علم الله، وعلى قول من يقول إنها لا تعاد، فلا يكون لها بقاء ولا مستقر والله أعلم.

مسألة : ومنه في كسوة أهل الحنة ، كيف تصل إليهم ؟ قال الله أعلم ، و من كر امة الله أن يجدوها على أبدانهم أو بين أيديهم ؛ وألو أنها وعددها

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٣٦ سورة الإسراء . وتمامها : ﴿ إِنْ السَّمْعُ وَالنَّهُ وَالنَّالِ أُو لَنْكُ كَانْ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ .'

على درجاتهم ، أو تطوف عليهم بها خدمهم . وكذلك القول فى أطعمتهم وفواكههم . قلت له : وهؤلاء الولدان من بنى آدم أم من الحور العن ؟ قال : الله أعلم . وقد يمكن هذا وهذا ، وأحسب أنهم من الحور لأنهم نواب لأولياء الله ، ولا ينعمون ولا يأكلون ، وأحسب أن صفة جميع الحور كذلك . وقد قال من قال : إنهم أولاد المشركين الصغار وأطفال المنافقين خدم لأهل الجنة ؛ ولا يشاركونهم فى نعيمهم . والله أعلم .

مسألة : و منه : ويقال إن بين الدر ويين لحنة مقدار ثلاثين ألف سنة ؟ و إن لهب النار محملهم إلى أن يطلعوا على الحنة و نعيمها ، فيسألو لهم ما شاء الله من ذلك كما قال الله في ربما سأل الول والديه الذين كانا أشفق به حالا فيجيبانه : إن الله حرم ذلك على الكافرين . والله أعلم .

مسألة : ومنه : وسألته عمن يقول إن من مات بنفخ الصور فلا سلامة له من الهلاك والنار ، هل ترى هذا حقاً ؟ قال : الله أعلم . ولا يبين لى ذلك . وأقول إن [ من ] (١) مات على الحق مات سعبدا ، ومن مات على الإصرار مات شقيا ، متقدما كان أو متأخرا . والله أعلم .

مسألة عن الشيخ صالح بن سعيد في قوله تعالى: (إنَّ عَسِادِي لَيْسُ لَلَّكُ عَلَيْهُم سُلُطَانٌ) (٢) الآية ، فأهل هذه الآية ، الصفوة لا يدخل عليهم الشيطان من باب أبدا يوسوس لهم ، أم غير ذلك؟ قال : معنى ذلك ليس له سلطان على المؤمنين أن يدخلهم في معصية ، يصرون عليها إلى أن يموتوا فيدخلوا بها النار ، ولو لحق منهم معصية تابوامنها ، ورجع خاستاً ، فلم يكن له عليهم سلطان . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن جهل الاعتقاد ومعرفته ، وجهل أنه لازم عليه

<sup>(</sup>١) زيادة يصح لما النعبير .

<sup>(</sup> Y ) من الآية رقم ٢٤ سورة الحجر ، وتمامها : 8 إلا من اتبعك من الغابرين » .

أن يعتقد ان ماجاء به محمد بن عبد الله من عند الله ، فهو الحق المبين ؛ إلا أنه مصدق بالبعث والحساب ، والموت والحنة والنار ، من طريق السماع ، لامن طريق الاعتقاد أيجز ثه ذلك ويكون سالما في شروط الدين على هذا أم لا ؟ قال : على ما سمعناه من آثار المسلمين . أن المسلم إذا اعتقد الاعتقاد اللازم له اعتقاده من حجة العقل ، أو ما تقوم عليه الحجة فيه بالسماع ، ممن تقوم فيه الحجة عليه ، فهو سالم باعتقاده إياه ؛ فإن خطر بباله أنه يلزمه هذ الاعتقاد أولايلزمه ؛ فعليه أن يعلم أنه يلزمه ، وأنه لا يسعه إلااعتقاده بالقلب ؛ فإن شك في ذلك لم يسعه بعد قيام الحجة عليه فهذا . والله أعلم .

مسألة: ومنه وعن أهل النار – أعاذنا الله وجميع المسلمين منها – هل خلقهم الله يوم خلقهم للنار قطعاً ، أم كيف القول في ذلك ؟ وهل يسع جهل ذلك إذا ذكر أم لا؟ قال : إن الله لم يزل عالماً عن يصبر إلى النار من عباده ، ومن يصبر منهم إلى الحنة ، ولا محالة عما علم الله ، فن علم الله أنه يصبر إلى النار ، أعاذنا الله منها ، كان خلقه للنار ولكن الله عز وجل لم يعلمهم عا سبق من علمه فيهم ، وإنما عذبهم بفعلهم للمعاصى ، وسوء اختيارهم لها ، من بعد أن نهاهم عنها ، وزجرهم عن فعلها ، ولم يجبر على فعلها ، وجعل لهم السبيل إلى الانتهاء عنها فنم يسلكوه ، وتركوه بسوء اختيارهم لانفسهم ، ولكن لما علم الله منهم [أنهم] (١) لا يطيعونه ، فهم لما علم الله منهم سالكون ، ولا يفعلون غيره ، وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون . فمن خلق للخير يسر له ، ومن خلق للشر لم يتيسر للخير ولم يوفق ، والله يفعل ما يشاء ويريد ، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون . وأما من خطر بقلبه أو صمع من يذكر أن الله يعلم من يعصيه من عباده أو لايعلم ، فشك فى ذلك ، لم يسعه عندى شكه بالحهالة فى مثل هذا ، وعليه أن يعلم أن الله عالم بذلك كله . والله أعلم .

<sup>(</sup>١) زيادة يقتضيها السياق .

مسألة ﴿ عما يوجد فى كتاب المنهاج ﴿ وبغيه إأدرى وأحكم ﴾ أثرى ذلك جائز ا أم فيه كراهية ؟ قال : أما على قول من يقول ﴿ أَنجوزَ صَفّةُ الله بالدراية ، ومعناها عنده العلم ، فليس عندى فى ذلك كراهية .

وأما على قول من لا يجيز ذلك ، فعنده أن ذلك لا يجوز، لأن هذه الصفة لم يأت بها القرآن . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفي قول الشاكي أو غيره ي: أنا بالله وبالحق وفي جوار الله وجوارك ، أو لائذ(١) بالله وبك ، وأشباه هذا . أعلى السامع أن ينهي عنه من يلفظ به أم لا؟ قال : أما قوله بالله وبالحق فهذا عندي لاينكر عليه . وأما قوله في جوار الله وجوارك ، فهذا محتمل فيه المحاز إذا كان هذا الذي يقول هو في جواره قائماً بالحق . وأما قوله : لا ثذر١) بالله وبك، فهذا يعجبني أن ينكر عليه ، لأنه لا اعتصام إلابالله، وليس بالمخلوقين اعتصام ، وإن كان لا يفهم فيفهم حتى يفهم . والله أعلم.

مسألة ومنه: وفي الرواية التي قيل فيها من لم يكن في زيادة في دينه فهو في نقصان ، أهوزيادة في العبادة أم زيادة في الحوف أم زيادة في الحوع ، أم كيف ذلك ؟ وكذلك ما قيل : خلق ابن الية ن ، أم زيادة في الحوع ، أم كيف ذلك ؟ وكذلك ما قيل : خلق ابن آدم أحمق ، ولولا حمقه ما هناه عيش ، كيف صفة هذا الحمق ، وهل هو عام أم خاص ؟ قال : عندى أن مثل هذا واضم عند أولى العقول ، لأن المتعبدين إذا استقاموا على طريق ، كل يوم على زيادة القرب إلى الله ، باستقامتهم على أمره ؛ كلما طالت أعمارهم في العبادة ، زاد قربهم عند الله ؛ لأنه لايظلم مثقال ذرة ، وإن تك حسنة يضاعفها، ومن لم يكن على زيادة كل يوم عند الله فذلك عمله غير مقبول . ومن كان عمله غير مقبول . ومن كان عمله غير مقبول . ومن كان عمله غير مقبول فهو على النقصان ، أعاذنا الله من ذلك . وأما حمق ابن آدم فهو غير خفى ، كان من أهل الصلاح أو من أهل الفسلاح أو من أهل الفسلاح ، لم يقدر

<sup>(</sup>١) في الأصل : ومستليد ٥.

أن يأكل أو يشرب، ولضعفت نفسه. ولوكان الموت وحده؛ فكيف رما يعتريه من بعده: القبر والبعث والحساب وغير ذلك ؛ ولكن دلالة حمقه طول الأمل؛ ومن علامة ذلك لايجزع من الموت ولو مضت عليه السنون، أكثر ما يجزع من قبل أن تمضى عليه. والله أعلم.

مسألة ومنه: وفى رجل سافر هو وعبد الله ومحمد ثم جاء إلى بلده هو ومحمد فقيل له جئت أنت وعبد الله ؟ فقال : جئت أنا وعبد الله شيء، أنا ومحمد ، أيكون بقوله أنا وعبد الله شيء إنما ؟ وينتقض وضوءه إن كان متوضئا أم لا ؟ قال : أما هذه الكلمة فلا يعجبني أن يتكلم بها المتكلم ، ورأبنا إخواننا ينهون من تكلم بمثل هذا ، ولكن لا أقول من قال بهذا فيما بينه و بين الله، أنه لا يلزمه إذا كان نيت في كلامه هذا بقي مجيء الرجل بعينه الذي يسمى بهذا ، ولم يكن قصده نفي العبودية أن تكون لله عزوجل . والله أعلم.

مسألة: ومنه: وفى قول القائل المرزق الله، أهذه تحتمل الحواز أم لا؟ وإن كانت لاتحتمل الحواز على الناطق بها جهلا منها التوبة و نقض الوضوء، وعلى السامع الإنكار عليه، أم لا؟ قان: إن هذه كلمة عندى فيها لحن فى العربية، إن تعمد عليها الإنسان بعد العلم بها فلا بجوز له ذلك، وأما الحاهل الذى قد جرت لغته بذلك، ومعناه فى قوله هذا إن الرزق من الله سبحانه، فلا أقوى على تخطئة هذا القائل، إن كان معناه ما ذكرت لك. وأما السامع اذا أخطأ القائل؛ فالأحسن له تعليمه ، لأن الحاهل تعليمه على العالم. والله أعلم.

مسألة : ومنه وفي قول العامة : الكمال حا الله ، وقولهم فلان ليس في وجهه الرحمن ، ولكن في وجهه الشيطان ، يجوز أم لا؟ قال إن كان معناه الصفة الكاملة لله ، جاز ذلك ، وإلا فلا يجوز ، والسامع لهذا القول يسعه السكوت عن الإنكار ، لاحمال جو از ذلك على المعنى . وأما الذي يقول فلان ليس في وجهه الرحمن فلا يجوز . والله أعلم .

مسألة: ومنه: وفى قول القائل فى صفة الله إذا كان يذكر وليا يجوز أن يقول: تغمده الله برحمته، أم لا يجوز ؟وما معناها ؟وكذلك قول القائل: السبحانه، بالألف واللام، بجوز اللفظ بذلك أم لا؟قال: أما قوله: تغمده الله برحمته ، فهذه تجوز للولى وغير الولى إن عنى بهائى الدنيا ، ومعناه مشتق من الغمد للشيء ، وهو الذي يدخل فيه كغمد السيف . وأما قول القائل السبحانة فهذه عندى لحنة من القائل ، لأن هذا ليس موضع ألف ولام ، ولا يجوز التعمد على اللحن . وأما الحاهل فعسى أن يعذر بجهالته إذا كان في لغته هكذا . والله أعلم .

ومسألة : ومنه : وفي قول القائل عند ابتدائه لفعل شيء أو. عند مناولته لأحد شيئاً لا حضر الله ٤ بجوز ذلك ويسع السامع له السكوت عنه أم لا ؟ فالى : إن لغة العرب واسعة في مثل هذا ، و يمكن أن يكون معني هذا القائل حضر الله ، أي أمر الله ، ويشبه هذا قوله تعالى : (همَلُ يَسَنْظُرُونَ إِلاَ أَنْ يَاتِينَهُمُ اللهُ في ظُلُلَل مَنَ الغَمَامِ وَالمَلاَئكة )(١) وكقوله تعالى : (حتى إذا جماعهُ لم تجيدهُ شيئاً ووجد الله عند مُن )(١) . فإن ثبين أن معنى هذا القائل بصفة الحضور بعد الغيبة أنكر عليه ، وهذا المجوز وقد قال القائل : إن الله في مكان ومعناه وأمره و تدبيره ، وليس يوصف الله تعالى أنه حال في الأمكنة فهذا ماعندي . والله أعلم .

مسألة: ومنه: ومامعنى ماقبل في صفة الله تعالى ، حيث قبل يرى ولا يرى ، وهو بالمنظر الأعلى ، ما معنى وهو بالمنظر الأعلى ؟ قال : إن معنى ذلك أن الله لا يوصف بعلو القدرة والقهر والغلبة ، ليس يوصف بعلو المسافة . ومعنى المنظر الأعلى أنه فوق كل شيء، فوقبته جلال وقدرة وعظمة ، لا فوقية مسافة به لأن المسافات من صفات المخلوقين ، لأن من كان فوق شيء فوقية مسافة ، وكان شيء فوقه أعلى منه محيط به الجهات المست . والله أعلم .

ومسألة: ومنه: وعما بوجد فى الأثر، قال: معى أن فى تشمير القميص عيبا، ما معنى هذا التشمير؟ قال إن تشمير القميص هو تقسيره، وكراهيته إذا خرج عن زى عامة المسلمين فى لباسه، والإدالة الطويل لأنه

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٢١٠ سورة البقرة .

<sup>(</sup>٢) من الآية رقم ٢٩ سورة النور .

ينبغى للإنسان أن يجانب الشهرة فى كل أحواله وتكون سيرته متوسطة كعامة المسلمين فى لباسه ومشبته وفى غير ذلك. والله أعلم.

مسألة : ومنه : وفي أهل المعاصى ، ثل المنافقين وغير هم ، أبجوز اللعن عليهم ، وهو مما يستحب ؟ أم الكف عن ذلك أحسن ؟ قال : إن اللعنة يستحقها جميع العصاة ، ولكن الإنسان إذا اعتقد مفارقة أهل الضلال ، وعرف منهم أنهم أهل معصية الله ، لم يكن عليه أن يلعنهم بلسانه في وجوههم ، إلا أن يخص ذلك بعض الأحوال ، وبجب عليه إظهار البراءة فعليه إظهارها ، ولا يعجب أن يجاهر المؤمن الناس باللعنة في وجوههم ، ولا يلتى الناس إلا بالقاء الحسن ، إلا أن يكونوا في وقتهم ذلك على المعصية عاكفين ، فحينئذ يظهر لهم الغلظة في القول ، والإنكار عليهم إن قدر على ذلك ؛ فار نم ينتهو العنهم في وجوههم . والله أعلم .

مسألة : ومنه: ومامعنى الخشوعين المذكورين ، خشوع الحسد وخشوخ القلب، مامعنى خشوع الحسد ؟ أهو الذى يقول مالايفعل أم غير ذلك ؟ قال : أما معنى خشوع القلب ، إذا كان فيه الحشية لله والحوف منه . وأما خشوع الحسد فيى الهيئة الحسنة في الحسد ، من الآداب والتواضع في الصلاة وغيرها . فإذا وافق خشوع الحسد خشوع القلب فنلك السيرة الحسنة . وإذا خشع الحسد، والقلب غير خاشع ، فتلك سيرة النفاق ، أعوذ بالله منها ، وصفة الحسد، والقلب غير خاشع ، فتلك سيرة النفاق ، أعوذ بالله منها ، وصفة الحرائين : يظهرون التواضع للناس و محسنون الصلاة في ظاهر الأمر ، وليس في قلوبهم خشية الله ، أعاذنا الله وجميع المسلمين من هذه الصفة ، وانته أعلم .

مسألة : ومنه ، وفيمن أراد أن يفعل طاعة ، مثل الأدان والصلاة . وغيرهما ، ورده الحياء إذ رأى فى ذلك المكان ناسا ورجع ، أيأثم أم لا ؟ قال : فيما عندى إن كانت رجعته عن هذه الطاعة لئلا يقول الناس إنه يصلى ويؤذن ويسخروا منه، فهذا عندى لاينجو من الإثم ، لأنبعض الناس بكرهون الصلاة وذكر الله، ويسخرون ممن فعل ذلك : وإن كانت رجعته

من أجل أنه نخجل عند حضرة الناس، ولايحسن الصلاة بحضرتهم من كثرة الحجلة ، فهذا لا يأثم عندى ، لأنه طبع أي بعض البشر يخجلون عقد كثرة الناس ، والله لا يكلف نفساً إلا وسعها . والله أعلم .

مسألة : ومنه: وفيمن سمع كلمة لانجوز وضحك منها ، وليس في نيته أن يضحك من الباطل إلا أنه ضحك تعجبا من ذلك ، أياثم أم لا ؟ قال : أما الضحك عند صاحب المعصية حين فعله للمعصية ، فلايعجبني ذلك ، إلا أن يكون غلبه الضحك من غير تعمل ويعجبني أن يظهر الغضب والغيظ في وجهه ، لأنه جاء في الرواية عن فقيه من فتهاء بني إسرائيل ، كان يجلس للناس ليستفتوه في أمر دينهم ، ويرد إليه الرجال والنساء ، وكان أبنه معه حاضرا ، فهوى إلى امرأة فقبلها ، فقال له أبوه مهلا يابني ، فنزلت به العقوبة من الله حتى سقط عن سريره على وجهه ، وأوحى الله إلى نبي من أنبياء ذلك الزمان ، أنى فعلت ، لأنه ماكان من يخضبه لى إلا أن قال : مهلا يابني . ومن رواية أخرى عن الله جل وعلا يصف عباده المؤمنين : إنهم يغضبون لحارمي إذا استحلت كما يغضب النمر يضف عباده المؤمنين : إنهم يغضبون لحارمي إذا استحلت كما يغضب النمر

مسألة : ومنه : وعن جهل ستر العورة من النساء ولم يغض بصره عن النظر إلى أبدائهن ، إنما كف العورة نفسها ، ولم يدر أن ذلك عليه نظره ، مثل النظر إلى أبدائهن وشعورهن ، ولم ينظر ذلك لشهوة ، أو جهلت المرأة ستر هذا المذكور ولم تستره ، أهذا مما يسع جهله لهما أم فى ذلك فرق ؟ قال : على ماحفظته من آثار المسلمين أن على المرأة أن تستر على الأجنبي جميع بدنها إلا وجهها وكفيها ، إذا كان لغير شهوة ، وعلى الرجل أن يغض بصره عنها إلا الوجه والكفن ، وتأولوا في ذلك قول الله تعالى : (قُلُ المرئمينين يَخُضّوا مين أبصارهم) (١) الآية إن وفي ستر عالى : (قُلُ المرئمينين يَخُصّوا مين أبصارهم) (١) الآية إن وفي ستر

<sup>(</sup>١) الآية رقم ٣٠ من سورة النور.

أبدان النساء (ولا يُبيد بن زينته يُن إلا ماظهر منها): وهو الكحل في العين ، والخاتم في الإصبع ، وبعض المسلمين رخص في النساء اللاتي يتبرجن ويخالطن الرجال، مالم يكن ذلك لشهوة ولارببة . فإذا وافق الإنسان في جهله فعل شيء حرمه الله ورسوله، في نظر عورة أو غير ذلك ، فلا يسعه جهل ذلك . والله أعلم .

مسألة : ومنه : وفيا يسع جهل الإنسان ، البحث عنه أفضل ، أم غير البحث ؟ وما القول في ذلك ؟ قال : «ثل العلوم والمسائل في الدين في أمر لحلال والحرام ، البحث عن ذلك أفضل إذا قصد به الله . وأما في أمور الناس والتجسس عن أفعالهم ، فترك للبحث عن ذلك أسلم ، إلا أن يكون للباحث نية أن يفرق الأمين من الحائن، إذا كان به حاجة للأمين في أمور الدين . والله أعلم .

مسألة : ومنه وما صفة اليقين الممدوح في الأثر ؟ وما أصله ؟ وكيف صفته حين يكون موقنا على الحقيقة ؟ وما الذي يسعه على ذلك ؟ وكذلك الحلق الحسن ، ماصفته ؟ وكذلك تطهير القلب ماصفته حتى يكون طاهر ا ؟ قل : أما الحلق الحسن إذا وافق في أفعاله وكلامه وحركاته الحق فهم الحلق المحسن ، وأما اليقين فهو إذا أيقن الإنسان بوعد الله ووعيده ، وعرف الله حق معرفته ، وانظر دت عنه الشكوك والحبرة ، فذلك هو صاحب اليقين . وأما طهارة القلب فهي طهارته من الحواطر الوخشة (۱) التي تدل على الشر من الحسد والكبر والغل والإعجاب وغير ذلك إمن الحصال المدمومة ، فأمرها إلى الله عز وجل . والله أعلم .

مسألة : ومنه : وفى الروح إذا خرجت من جسد آدم أهى عرض ؟ أم شىء يبنى ويذهب إلى مكان ؟ مامعنى ماقيل فى شهداء بدر إن أرواحهم. فى حواصل طير خضر إلى من شجر الحنة ؟ قال إ : على ماسمعته من الأثر

<sup>(</sup>١) الوخشة ؛ مؤنث الوخش و هو الر دى أمن كل شي. .

إن الروح عرض ، وقبل إنها جسم ، فالذين يقولون إنها جسم . يحتجون بهذه الروايات ، رواية المؤمن إذا أراد الله قبض روحه ، أمر الملائكة أن بهبطوا له بكفن من الحنة ، والكفن لايكون إلا للجسم .

ورواية] أن الروح إذا خرجت تلقاها الملك ، وأخذها منه الملائكة وصعدوا بها إلى الساء . والأخذ والصعود بالشئ لا يكون إلا للجسم . والله بالأشياء كلها أعلم .

مسألة: ومنه: وفى الحائف الحزين والمستبشر الفرح، أيهما أفضل؟ قال: أما الفضل فالله أعلم أى عباده، وسمعت رواية أن يحيى وعيسى الحايما السلام – كانا يلتقيان، عيسى يبتسم ويحيى يبكى. فقال يحيى لعيسى: تلقانى مبتسما كأنك آمن، وقال عيسى له: تلقانى باكيا كأنك آيس، فأوحى الله إليهما أن أحبكما إلى أحسنكما ظنا بى. فهذا يدل دلى فضل حسن الظن بالله. والله أعلم.

مسألة : ومنه : وسألته عن الذي يؤخذ له شي من ماله أو يسرق له شي أو يعطى هو أحدا شيئاً من ماله أو يضيف أحدا وهو كاره لجميع ذلك ، أله فيه ثواب أم لا ؟ قال : له فيه الثواب وإن كان كارها ، الا أنه إن أعطى أحداً شيئا وهو كاره لذلك ، وكانت نيته في العطية لغير وجه الله ، وإنما أكره نفسه على ذلك ، ليقال له إنه سخى ، فهذا لا يجوز . وإن كان أكره نفسه على هذه العطية ابتغاء ما عند الله ، فله الثواب في ذلك . إن شاء الله . وإن كان أعطى ذلك تقية عن عرضه أن الشواب في ذلك . إن شاء الله . وإن كان أعطى ذلك تقية عرضه كان عليه ما جاء في الأثر أن المرء إذا أنشق مالة تُقية عرضه كان صدقة . والله أعلم .

مسألة : ومنه : وسألته عن الذي يغضب من الكلام القبيح ويفرح بالمدح ، أيجوز ذلك أم لا ؟ قال : أما غضبه من الكلام القبيح فلا يضيق عليه ذلك عندى ، وأما الفرح بالمدح فلا يجوز إذا فرح القلب وساعده هو على ذلك ، وأما إن دخل الفرح في القلب وهو يراد ذلك ، فلا يضيق عليه ذلك . والله أعلم .

مسألة: ومنه ؛ وفيا أجازه الشرع وأنكره القلب ولم يقبله ، أبجوز العمل به أم لا ؟ قال : إن كنت تعنى ما كان فى القلب منكرا وأباحه الشرع مثل إبلام البهائم ، فذلك جائز للإنسان أن يفعله إذا علم إباحة الشرع لذلك الفعل، وإن كنت تعنى فيا أجازه الشرع فى الحكم ، وأنكره العقل اطمئنانه مثل أن يقول لك العلم : إن هذا الشئ جائز ، إذا لم يصبح فيه معك كذا البينة العادلة ، قد اطمأن قلبك فيه بغير بيدّنة ، إن ذلك الشرط الذي تقم به الحرمة قد وقع فيه ، فهذا تركه أحسن ، لأن النبى الشرط الذي تقم به الحرمة قد وقع فيه ، فهذا تركه أحسن ، لأن النبى الموابصة وإن أفتوك وأفتوك » والله أعلم .

مسألة : ومنه وهل يكون فى قول المسلمين شي من الأفعال والأقوال من العقلاء البالغين، ليس هو طاعة ولا معصية ولا الفاعله ثواب على فعله، ولا عليه عقاب من أجله أم لا ؟ قال : لم أسمع فى القول الصحيح الذى جاء عن المسلمين أن شيئا من الأفعال لا طاعة ولا معصية ، وإنما سمعت أن الفعل لا يخلو إما أن يكون طاعة وإما أن يكون معصية ، لأنه إذا كان من المباحات اذا صلحت فيه نيته صار معصية . وإن فعله عبثا بلا نية صار معصية ، حتى قيل فى الأكل الحلال ، اذا نواه للملاذ ، وكذلك الحماع يكون معصية ، فهذا ما سمعته من الأثر ، ولا يليق فى العقل الحماع يكون معصية ، فهذا ما سمعته من الأثر ، ولا يليق فى العقل غير هذا ، لأن الفعل إذا فعله الإنسان من غير نية ، وكان فى الأصل ؟ جائزا صار لعبا ، واللعب من المعاصى ، ولكن المعاصى تختلف ، منها حير ومنها كبير ، والله — عز وجل — وعد الغفران للصغائر عند اجتناب الكبائر ، اذا لم يصر عليها الفاعل . والله أعلم .

مسألة : ومنه : هل يسأل العبد يوم القيامة عما أكله من حلال نعيم الدنيا ، و محاسب عليه أم لا ؟ قال : أما فى سؤال التوبيخ ــ فأرجو ــ أنى سمعت أن المؤمن مرفوع عنه يوم القيامة . وأما تعربفه منة الله عليه

فأرجو أن ذلك يفعله الله لأوليائه يوم القيامة ، والله يفعل ما يشاء في خلقه ونخلقه ولخلقه ، وهو العالم بما يجرى عليهم ، وحد الشكر أن تطبيع الله بجميع جوارحك . والله أعلم .

مسألة: ومنه: وفى نهى النبى — صلى الله عليه وسلم — عن الحاوس فى الطرقات ، إلا أن تضمنوا أربعا (١): رد السلام ، وإرشاد الضال ، وعون الضعيف ، تمام الرواية . معنى ذلك إباحة الحلوس فى الطريق لمن ضمن تلك الأربع أم معنى ذلك أن القعود ممنوع ؟ فإن قعد قاعد لزمعليه هذه الأربع ؟ قال : أما القعود فى الطريق فجاء النهى عنه معنى ، وأما إن كان القاعد فى الطريق قد قعد لنهى الفساد فى الأرض ، ولم يكن قعوده يؤذي أحدا من المارين ، وإنما هو قعد للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وإرشاد الضال وعون الضعيف وإغاثة المظلوم والحرس عن المفسدين ، لم يضق عليه ذلك عندى — إن شاء الله — والله أعلم .

مسألة: ومنه: وفي العاصين من أمة محمد حصلي الله عليه وسلم - أيقع عليهم جميعا اسم النفاق ؟ أم النفاق إنماهو مخصوص به أهل الدغل (٢) والغش و المكائد أم العاصي كله مهم جائز أن يسمى به ؟ قال : إن الناس بعد ما أرسل إليهم النبي حوصلي الله عليه وسلم حواروا الدنيا على ثلاث منازل: من جحد رسالته كان مشركا ، ومن أقر بالحملة التي دعا إليها رسول الله حملي الله عليه وسلم حب بلسانه وخالفها في أفعاله ، كان منافقا، ومن أقر بها بلسانه وقلبه وأتبعها أفعاله ، كان مؤمنا . ولا أعلم منزلة للناس تزيد على هذه المنازل: إما مؤمن، وإمامنافق ، وإما مشرك، والمنافق والمشرك به المنافل . والمشرك به المنافل . والمنافق . والمنافق .

مسألة : ومنه: وفيمن يظهر منه للعامة خلاف الباطن مثل أن يشير عليهم إ

<sup>(</sup>١) لم يذكر غير ثلاثة . و لدل الرابعة : كنف الأذى عن الطريق .

<sup>(</sup>٢) الدغل : دخل ( بالتحريك ) أن الأمر مفسد .

بالدخول عنده والأكل من عنده ، أو يظهر لهم الرغبة في مواصلتهم اله لحسن الخلق ، ولينزل الناس على قدر مايرجون منه في مثل هذا ، وفي قلبه لايرغب في مثل ذلك ، أيكون هذا نفاقا أم لا ؟ قال إن المؤمن له نيته الصالحة في جميع الأفعال المباحة ، فإن كان في إظهاره الحميل لهذا الذي أظهر له ، يريد في ذلك صلاحا لدينه أو للمسلمين أو لاستجلاب نفع منه ، ولم تكن له في ذلك نية باطل أو من قبل نقية يتقية لصلاح دين أو دنيا لم أقبل إن ذلك نفاق . وإن كانت نيته في ذلك ليقال إنه كريم أو سيخي ، فذلك من طريق الرباء ، والرباء من النفاق . ولا يجوز ذلك ، والته أعلم ؟

مسألة : ومنه : وما تفسير سوءالظن بالمسلمين ؟وهل يخص ذلك الولى خاصة أم لا ؟ قال : تفسير ذلك أن يفعل المسلم شيئا محتمل فيه حقه وباطله فيسيء به أخوه الظن أنه لم يفعله إلا على الباطل . وهذا حرام في الولى وكذلك الموقوف عنه . والله أعلم .

مسألة: ومنه: والأكل من ولائم العرس فيه كراهية للمتورع كافأ أو لم يكافىء أم لا؟ قال: يعجبى أن يكون ذلك حكمه على ماجرت به السنة بينهم ، فإن كانصاحب العرس لايطعم الناس ، ألا تطلب المكافأة من القادر منهم عليها ، فلابد من المكافأة . وإن كان سنهم أنهم يطعمون الناسولا يريدون عرضا، فليس على الآكل من طعامهم مكافأة ، ولاكراهية في ذلك لأن ولائم العرس أمر بها رسول الله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ على ما سمعناه من الأثر ، على الندب لاعلى الإلزام . والله أعلم .

مسألة: عن الشيح خميس بن سعيد الرستاقى ـــ رحمه الله ــ وصف لى سيدى الفرق بين حديث النفس ووسوسةالشيطان لعنه [الله](١)ما الذى يفرق به العبد بين ذلك ؟قال:قد جاءالأثر أن الخاطر الذى من قبل الله عزوجل ابتلاء قد يكون امتحانا أو تغليظا فى

<sup>(</sup>١) زيادة يتم بها التعبير .

المحنة . والذي يكون من قبل الملك الملهم، لايكون إلا لحر ، وهو كالناصح المرشد . وأما الحاطر الذي من قبل الشيطان فلا يكون إلا بشر إغواء، وربما يكون مخبر مكرا واستدراجا ، والذي يكونمن قبلالنفس فلايكون إلا بشر وربما يدعو إلى الحبر ، والمقع ود به شركالشيطان . وأما الفرق بين هذه الخواطر ، فكلما وافق الشرع أو وافق اقتداء أحد من الصالحين فهو خاطر خبر . وكذلك إذا عرض على النفس و نفرت منه نفرة طبع ، لانفرة خشية وترهيب ، فهو خاطر خير ،وإن كانتميل إليهالنفس ميلطبع وحيلة فهو طبع ،إذ النفس أمارة بالسوء ولا تميل إلى الحير . وقيل الذي يكون من قبل النفس يكون ثابتا على حاله ، والذى يكون من قبل الشيطان يكون متر ددا مضطربا. وإن كان عقيب ذنب أحدثه الإنسان فهو من الله تعالى إهانة وعقوبة للعبد بشؤم ذنبه ، لأن الذنوب توَّدى إلى الشقوة ثم إلى الرين . قال الله تغالى : (كلاّ بلْ وَرانَ عَلَى مُقلوبِهم مّا كأُنُواْ يَكُسبُونَ ﴾ (١) وإن وجدته لايضعف ولا ينقص فهو من حديث النفس ، وإن كان يضعف وينتمص فهو من الشيطان . وقيل إن كان الخاطر قويا مصمما فهو من الله ، وإن كان متر ددا فهو من الملك الملهم ، وهو ممنزلة الناصح الذي يرجو الإجابة والقيول في الحبر ، وإن كان عقيب اجتماد وطاعة فهو من الله . وأما خاطر الحمر الذي يكون من الشيطان استدراجا إلى الشر فذلك إذا كان راغبا فيه مبادراً له ، لاخوف معه فيه من الله ، ومع بصيرة من أمره ، فاعلم أنه من الشيطان لعنه الله. والله أعلم.

مسألة: ومنه: وفي المسألة التي قيل فيها من أراد أن يعرف ما عند الله فليعرف ماعنده لله من التعظيم، الله فليعرف ماعنده لله من التعظيم، والإجلال له ، واتباع أوامره ، والانتهاء عن مناهيه ، أم غير ذلك ؟ قال : لم أعلم أنى وقفت لهذا الحديث على تفسير ، ومعى أن معناه

<sup>(</sup>١) الآية رقم 14 من سورة المطفقين . `

يقرب مما ذكرت ، إلا أنه في الحقيقة أن العبد لا يعلم بماعلم الله منه ، وله وما يصبر إليه أمره ، وينتهى إليه غاية حاله في الآخرة ، لأن علم الغيب مججوب عنه ، وأما في مجاز الكلام ، فعسى أن يكون إذا عرف العبد من لفسه الطاعة ، والمودة لله تعالى ، وإخلاص العمل له ، أن يكون رجاوه في القرب من الله ؛ أكثر ممن ينتهك المحرمات ، ويعمل السيئات ، فعسى أن يكون على هذه الصفة ، ومن كان مهذه الصفة فهو لا يطمع بالقرب من الله ، وربحا دنا إلى القنوط وهو بحر الهلاك ، من غرق فيه لم يرج له منه خلاص ، والرجاء هو بسفينة النجاة من ركب فيها رُجيت له المسلامة والوصول إلى دار الكرامة ، والله أعلم .

مسألة : ومنه : وفي التنعم في هذه الدنيا بالمأكول الحلال ، وبالنساء والملبوس الحلال ، والمنام والراحة من غير معصية ، وغير ترك لازم، أعنى التنعم بالمأكول بطيب مضغه ، أو يشبع من سائر الأطعمة ، لالشي. من الأمور إلا شراهة نفس ، أيبلغ بالعبد إلى مأثم ؟ ولوم عند الله تعالى أم لا ؛ قال : الأصل في ذلك اعتقاد العبد ونيته فإن أراد التنعم في الما كول والملبوس والمنكوح والمنامر احة النفس ورضاها بما تشتهي . فأرجو أن ذلك مما ينهى عنه ، وربما شدد فيه خوف جموح النفس وطموحها إلى مالا يحل لها . ومثل النفس كاندابة الجموح ، إذا أشبعتها بالعلف وأرحتها من الكد ، ففي غالب الأحوال أنه يتولد منها تغيير عن المعتاد والمراد بها ، وربما حدث منها المضرة بصاحبها ، وامتنعت من الانقياد له، وتصعبت عليه . وأما إن أهانها بكثرة الكد ، أو تقليل العلم ، خضعت له وذلت ، وصرفها إلى مايريد منها . وربما اختلفت أحوال الناس باختلاف طبائعهم وتباين أخلاقهم ؛ فمنهم من يستقيم أمره على إهانة النفس و تذليلها ، بتركالشهوات وترك النوم والتجرد للصوم والعبادة؛ وإن أراحها طمحت كما ذكرناه . و منهم من يستقيم دينه على التنعم وطيب المأكول والملبوس والنوم والراحة ، وإن خالفها بترك ذلك واستعملها

مسألة: الشيخ محمد بن عمر رحمه الله: وفى الذى يصلى ويصوم ويؤدى الفرائض ، ونيته أن يؤدى الفرائض التى افترضها الله عليه ، طالباً لتوابه وخوفاً من عقابه ، ولم يخطر بقلبه آن الله سبحانه مستحر العبادة ، لحهله ذلك . ومات على ذلك ، أيسعه جهل هذا ويكون سالماً عند الله سبحانه ؟ أم كيف القول فى ذلك ؟ قال : إذا اعتقد الإنسان فى أداء الصلاة والصيام أنه مؤد لما افترضه الله عليه ، وأوجب على نفسه طاعة لله برخاف على تضييعها عقابه ، ورجا على فعاها ثوابه ، يكفيه ذلك . وإن مات على ذلك مات سالماً - إن شاء الله - إذا أدى فرائض الله ، واجتنب ما حرمه الله عايه . والله أعلم .

مسألة : عن أبي سعيد في قوله تعالى : ( الله بن اصْطَفَيْنَا سِنْ عَسِمَادُ نَا ) (٢) الآية . قيل للظالم لنفسه الذي يركب الله نوب ويتوب ويطلب المعاش من الحلال من أمور الدنيا ، وأما المقتصد لا يأتى شيئاً من المعاصى ألانه يتعرض بالشيئ من أمور الدنيا للمعاش ، والسابقون بالحيرات والزهاد والعباد . المنقطعون إلى الله لا يتعرضون بشيء من أمور المعاش من أمور الدنيا ، والاحبار العلماء والربانيون فوق الأحبار والعلماء . والله أعلم .

مسألة : وعن رجل رأى رجـــلا يصلى محسناً في صلانه فغبطه هذا الناظر ، ما يلزمه في ذلك ؟ قال : معى أن ليس في الدنيا غبطة

<sup>(</sup>٢) الآية رقم ٦٩ من سورة العنكبوت .

<sup>-(</sup>٢) من الآية زقم ٣٢ سورة فاطر

ولا حسد لأتها زائلة ، وإنما الغبطة فيما لا تزول ، لأنه لو رأى عاملا مطاعة ، فليس بحال الطاعة غبطة ، إلا أن يكون العامل بها في الأصل ، ممن يقبل منه ويثاب عليها ، وإنما حصلت الغبطة في الآخرة ، وإلاكان على العامل نصب في الدنيا ، وكذلك الرجل الذي يقاتل على أنه في سببل الله ، وهو على غير الاستقامة في أمر دينه ، أو على غير توبة مما يلزمه فيه التوبة ، فذلك يكون له عقوبة معجلة إن قتل ، وكذلك تبعة في قتاله وحربه. والله أعلم .

مسألة : قلت للشيخ جاعد بن خمبس الحروصي رحمه الله : ما تأويل الوحى ؟ لأنه قيل على ثلاث معان . رسالة وإلهام وإيماء . قال أما الرسالة فهى للأنبياء ، وأما الإلهام فلمن شاء من خلقه من نبى أو غير نبى . وأما الإيماء فهو أن يومئ الإنسان بما يفهم عنك وهو الإشارة . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ هلال بن عبد الله العدو انى ، رحمه الله : وأما معنى ما يوجد فى الآثر من لم يصبح مهتما بأمور المسلمين . فليس من من المسلمين . أرأيت إذا اعتقد لهم إمرة ونسى فى سائر الأيام ، أيكون سالماً أم لا ؟ قال : إنهذا بجرى عليه الحاص والعام ، فما لم يخصه شىء يلزمه معونهم فيه فهو معذور فى معنى اللازم ، وينبغى للمسلم أن يكون فى اعتقاده ، أنه مقيم للمسلمين بالمعونة لهم فى كل شىء يقدر عليه ، وهذه النية تجزئه أبدا ما لم يهدمه بضده ، وإن خصه شىء فعليه القيام به فى مغصوص ذلك ، وخد بالحق من ذلك مأجور — إن شاء الله — والله أعلم .

مسألة: الصبحى: ما يقول شيخنا فى بلدنا ، إذا دخل شهر الحج، اجتمع الصبيانو فيهم البالغون بالتهليل والتكبير، يقول بهم و احد منهم سبحان الله حاء حكل كلمة وحدها ويجيبوه جملة، وقولهم سبحان الله و الله أكبر و لله الحمد، كلما قال هو وسكت، أجابوه جملة كذلك، وهم

مشون ويمرون بالمساجد وجوانب البلد ، وكلما وصلوا مسجدا وقفوا عنده ساعة، ويقولون كذلك وهم مجتمعون مثل عزوة العيد ، أمثلها يجوز أم لا ؟ ويذكرون النبي – صلى الله عليه وسلم – وإن كان غير جائز ، أيسع من سمعهم أنه لا ينهى عنه . قال : إن ذكر الله ورسوله جائز مأمور به ، ومن ذكر الله بالإخلاص ، فله الأجر والثواب يوم القصاص ، مأمور به ، ومن ذكر الله لاعباً ومسهزنا ، فقد ضل عن الحق وجانب الصدق . ولا يجوز ذكر الله ولا رسوله إلا بإخلاص ، وقصداً للتوحيد و الثناء على الله المحيد ، تعالى الله عما نحله الظالمون ، وذكره الذاكرون ، بلا تحميد ولا تعظيم علوا كبيرا . ومن غالب عنه أمر هذا الذاكر فحكمه على ظاهر أمره ، وإن كان موحدا فهوحد وإن كان ملحدا فملحد ، فله ما ظهر ، ولله ما ظهر وما استثر ، وإنما حكم الناس على حكم الحال ، إذا احتمل حالاتهم . والله أعلم .

مسألة: ومنه وسئل عن التجسس الذي لا يجوز. قال معى أنه من أراد كشف عورة ليبرأ من صاحبها فهذا هو التجسس المحجور، ولوكان المستول من عمال الجبابرة أو جباتهم. فلا يحل له أن يسأله كم رفعت إليهم، يريد بذلك الاطلاع على الخطيئة ليبرأ منه، ومثل هذا كثير والله أعلم.

مسألة : ومنه وسألته عن الزجر على الإبل والهش عيها : قال : معى إن كانت تنحمل ذلك و تطيقه بلا ضرر عليها فجائز ، لأنها خلقت لمنافع العباد . قلت له : وكذلك الحمير ، هل يجوز فيه ما يجوز في الإبل ؟ قال : معى إن القول واحد ، قلت له : هل يجوز الركوب على البقرة والحمل عليها ؟ قال : هكذا عندى إذا كانت تطيق ذلك ، بلا إدخال ضرو عليها ، والله اعلم ه

مسألة : من كتاب الأحاديث : ولما كان استعمال الطيب مستحسناً

ومندوباً إليه جملة ، وقيل إنه غذاء الروح تقرى به ، كما أن الطعام غذاء النفسوالحسد: ولهذا كانعليه السلام يكثر منه ، قال : هحب إلى الطيب ، وذلك لغلبة روحانيته على أوصاف بشريته » ولمن يغشى حضرته من الروحانيين من ملائكة ربه ، وهو سنة وفيه ظهور مروية وراحة للجليس وحسن عشرته ، وفي الجمع والأعياد أشد استحساناً ويستحب للرجلل والنساء والله أعلم .

مسألة: قال حذيفة بن اليان: سمع رجلا يقول: اللهم أهلك المنافقين. فقال له: لوهلكوا ما انتفعتم وما ائتصرتم من عدوكم، يعنى أنهم يخرجون للغزو ويقاتلون عدوكم. وروى عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه قال أيد الله المؤمنين بقوة المنافقين، ونصر الله المنافق بدعوة. وقال غيره: أكرموا أشراركم يقوكم النار والعار، ولو شاء الله لحعل الناس أمة واحدة، وهو أحكم الحاكمين م على ما يشاء قدير. والله أعلم.

مسألة : وقيل : إن ملكاً من ملوك النصارى أرسل راهباً من ملته لمناظرة علماء المسلمين، فاجتمع بهم فى المسجد الحامع، وكان أبو حنيفة من بين إذ ذاك صغيرا ورقى المنبر ليسألهم عن مسائل. فقام أبو حنيفة من بين العلماء وقال الراهب : أسائل أنت أم مسئول ؟ فقال سائل : فقال له : انزل مكانك الأرض ومكانى فى المنبر. فصعد أبو حنيفة فقال الراهب : سل ما شئت ، فقال الراهب : ماذا قبل الله ؟ قال أبو حنيفة : أنت تعرف العدد ؟ قال تعم ، قال : ماذا قبل الواحد ؟ قال الراهب : لا شئ قبله . قال : فإذا كان الواحد الفانى لاشئ قبله ، فالله سبحانه و تعالى لا شئ قبله ، والله أعلم .

مسألة ، عن رجل فى غربة من الأرض وهو من أهل دين عيسى ابن مر بم - عليه السلام - فلقيه أعرابي أو امرأة حافية أو عبد ، فأخبروه أن محمداً قد بعث ، هل يلزمه قبول

قولهم ويكونون حبجة عليه ويكون مقطوع العذر؟ قال : فهذا قد لقيته الحبجة ، وبلغته الدعوة ، وانقطع عذره ، ولزمد الإيماك بمحمد - صلى الله عليه وسلم - والعمل بم جاء به ، ولا عذر له فهذا الذي تعرفه من قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة : ما تقول إن نوى ألا كل شي عمله من أبواب البر ما دام حيدً فهو لله ، أتجز ثه هذه النية ؟ قال : نعم : والله أعلم :

مسألة : الشيخ أبو الحسن ما تقول فى الدجال ، أله صفة أم لا ؟ قال : كل الفسقة دجالة فلا أدرى الدجال الذى تصفونه . قلت له : 'أوكذلك عيسى بن مريم يبعث فى آخر الزمان قبل يوم القيامة ، قال : لم يصح ذلك عندنا ، و لا يكون البعث إلا يوم القيامة . والله أعلم .

مسألة: الصبحى: ومن سمع أجداً يقف بين النفى والاستثناء فى التوحيد ويظن نه يُسترفى الاستثناء، هل بجوز له أن يحسن به الظن ويكون معه على حاله الأولى؟ قال بجوز حسن الظن به. والله أعلم ،

مسألة : ومنه: وسألته عن قول المسلمين في الفلك . قال . الله أعلم ، ولعل بعض المسلمين يثبته و بعضا يقف عن الكلام أي فيه : والله أعلم . . .

مسألذ: ابن عبيدان: وم معنى قول النبى سصلى الله عليه وسلم - « من تعلم القرآن ثم نسيه حشر يوم القيامة أجدم؟ » وقوله: «عرضت على الدنوب فما رأيت فيها ذنبا أعظم من ذنب من تعلم القرآن ثه نسيه ». قال: أرجو أن معناه لم يعمل به وبما جاء فيه . وقيل أجدم معناه مقطوع الحجة ، هكذا حفظته . والله أعلم »

مسألة: ومنه: وهل بجوز أن يقال: إذ الله برزق الحرار ؟ قال: نعم إن الحرام هو رزق الله ، لأن الحلال والحرام هو رزق الله ، قال المؤلف: الذي عرفناه عن الشيخ أبي سعيد ــ رحمه الله ـ أن لا يحسى أن يقال إن الله يرزق الحرام ، ويقال خير الرازقين ، كما أن كل شيء بماقضاه،

ولا يحسن أن يقال قضى الشر ، ويقال يقضى بالحق . قال الله تعالى : ( وَ لِلهَ الأَ سَمَاءُ الحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَ ذَرُ وا الذينَ لَيلْحدُونَ فَى أَسْمَا ثُه )(١)، وليس من الأسماء الحسنى أن يقال قاضى الشرولا رازق الحرام ، فافهم ذلك . والله أعلم .

مسألة: ومنه. وكيف صفة الكبر الذى ذكره رسول الله \_ صلى الله عليه وسلم: ومن كان فى قلبه مثقال ذرة من كبر لم يدخل الجنة ، . قال : إذا أنف من قبول الحق ، إذا أمر بمعروف أو نهى عن منكر ، فهذا لابجوز وهو داخل فى معنى الكبر ولا يخفى عليك أحوال أهل الكبر والله أعلم .

مسألة : ومنه وإذا سرق لأحد شيء ولم يدر من السارق ، أبجوز له أن يؤذيه بشيء من الأدعية والطلسمات والآيات ، حتى يرد عليه متاعه الذي سرقه منه أم لا ؟ قال : لابجوز أن يؤذيه بما ذكرت . والله أعلم .

مسألة: ومنه: ورجل أراد أن يستخدم الحن فأصيب منهم ، أيكون ضامنا لنفسه أم لا ؟ قال : فإذا كانعند نفسه أنه لايقدر يحكم ذلك و يخاف منهم ، فأخاف عليه الضمان لنفسه . وإن كان يقدر على ذلك ويأمن منهم ، فلا أقدر أن ألزمه ضمانا . والله أعلم .

مسألة : ومنه : وفيما يأتى به الحن والروحانية من المأكول والملبوس. وغير ذلك ، أيحل أخذه منهم ويكون للغنى والفقير سواء أم لا ؟ قال : إذا لم يكن ذلك على الخير منه لهم ، ليأتوا له بذلك وكان فيما عنده أن ذلك وكان فيما عنده أن ذلك لايأخذونه من أموال الناس ، فعندى أن ذلك حلال له ، وإن كان مخاف ذلك أنهم يأخذونه من أموال الناس ، فأحب التنزه عن ذلك . والله أعلم .

<sup>(</sup>١) الآية رتم ١٨٠ سورة الأعراف

مسألة ، ومنه قال إن الجن خلق من خلق الله تعالى ، لهم الثواب وعليهم العقاب ، ويتزوجون ويتناسلون و يموتون ويقبرون ، والدعوة من الله ورسوله لهم مثل مالنا ، وقد أرسل الله تعالى نبيه محمداً — صلى الله عليه وسلم — نبيا إلى الثقلين : الجن والإنس ، وهو إمام للثقلين — صلى الله عليه وسلم — وعلى آله ، فطوبى لمن اتبعه واقتدى به وشريعته ، والله أعلم .

مسألة: ومنه ومن استعمل شيئاً من الأسماء: فصار بجد كل ليلة تحت رأسه شيئاً من دراهم أو غيرها ، أبحل له أخذها والتصرف فيها ؟ أو صار إذا قبض على الهوى بكفه وجهد فيه دراهم ، أبحل له أخذها أم لا ؟ قال: إن كان المستعمل لهذه الأسماء يعرف عدل هذه الأسماء وجواز استعمالها ، وكانت الدراهم فضة خالصة أو ذهبا خالصاً ، لا بجوز الانقلاب بخلاف ماهو عليه من تغيير الفضة عما هي عليه ، مجتلب ذلك خدام الأسماء من حيله ، وكانوا ممن يومن على ذلك من المسلمين والأتقياء ، فلا بأس بذلك عندى على هذه الصفة ، رإن كانت تلك الدراهم يجتلبها خدام الأسماء من غير حيلها ، وهم غير مأمونين على ذلك ، لأن غير الثقة والمأمون بجوز عليه أخذ أموال العباد . وكذلك إن كانت تتقلب وتصير غير جائزة في معاملة المسلمين ، فذلك شيء لاأحبه ولا أرى جوازه ، والله أعلم .

مسألة : الصبحى : و فى الخبر المروى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال و خبر الناس قرنى، ثم الذين يلونهم ممامعناه؟ قال قداختلف فى القرن ، قال من قال هو مائة سنة ، و قلل من قال ثمانون سنة . و قال من قال نمسون ، وقال من قال أربعون ، يعنى به الحلف الذي هو فيه ثم الذين يلونهم . قال : من قال مائة و عشرون ، وقال من قال جمع الأعشار من عشرة إلى مائة و عشرين . و الله أعلم ،

مسألة : وإذا رَقَىَ الرجل على عقرب لئلا تلدخ وأخذها بيده متعمدا

فلدغته أيأنم بذلك أم لا؟ قال : إذا كان نيته أن يعرف فضل الآيات والأمماء والجائزة فلا يأثم. والله أعلم.

مسألة: وإذا كتب أحد لبعض إخوانه أن يعلمه رَقَيْة العقربو الحية والزنبور ، فكتب له رقية فيها كلام لايعرف معناه، وهو عنده ثقة مأمون رلم يكتب له تحجيرا : أتجوز الله قراءته ؟ قال : إذا كان الكاتب ثقة فجائز ذلك . والله أعلم ٠٠

مسألة ؛ وسألته عن الضعيف إذا رأى من يعمل له كبيرة ، أعلية أن يبرأ منه ولو لم يعرف ذلك ؟ فقال لى : إن كان من المحرمين فني أكثر القول يسعه جهل ما يجب عليه . وقال من قال لا يسعه وعليه السوال عن ذلك . وأما إن كان من المستحلين المحادين لكتاب الله تعالى وسنة نبيه ، قلايسعه جهل ذلك على أكثر قول المسلمين ، وعليه أن يبرأ منه من حينه ، وكل معبر له حجة له في ذلك ، وإن لم يبن له أنه مستحل لذلك أو محرم ، فحكمه محرم حتى يصح أنه مستحل . والله أعلم .

مسألة: قال الشيخ ناصر بن خميس: كل من تأول حلت له الأموال إلا من وجه يرى أنه مطيع لله فى فعل ذلك ، كفعل عائشة ، ثم يبصر خطأه فقد قيل يسقط عنه الضان ، وضمنه آخرون ، فإذا استحل المحدثون ماركبوا ، واستحلالهم أن يبرءوا ممن حرم حدثهم ، ويدعوا ما أحلوا من ذلك حلالا من الله أو حراماً من غير استثناء منه ؟ ووجدت فى الأثر عن المسلمين أن المستحل الدائن فى فعله وقوله بدين الضلال هو من تناول غير دين المسلمين من أهل الاستقامة ،الناقض لدين المسلمين ، الخطئ المسلمين في دينهم المضلل فى شريعتهم والمستحل فى قوله [ وفعله ](١) غير دين المسلمين وغير شريعة المسلمين ، فهو أن يتأول الكتاب بالكتاب ، أو يتأول الكتاب بالإجماع ، فيخالف بالكتاب ، أو يتأول الكتاب بالإجماع ، فيخالف

<sup>(</sup>١) بياض بالأصل .

فى دينه تأويله دين الله – عز رجل – ودين رسوله محمد – صلى الله عليه وسلم – ودين المسلمين أهل الاستقامة ، ويتأول الإجماع بالكتاب ، أو يتأول الإجماع بالسنة أو الإجماع بالإجماع ، فيخالف فى تأويله دين الله – عز وجل – ورسوله ، ودين المسلمين ، أهل الاستقامة ، فهذا هو المستحل الناقض لدين المسلمين ، المضلل للمسلمين ، الدائن بغير دين المسلمين أهل الاستقامة ، الذي أسقط عنه المسلمون الضان فيا استهلك المسلمين أهل الاستقامة ، الذي أسقط عنه المسلمون الضان فيا استهلك بتأويله من الدماء والأموال ، وإذا رجع عن دينه إلى دين المسلمين ، يقول الله تعالى : (قدل للذين كفروا إن كفروا إن ينشهه المنه ينه المنهن ، ماقله سكف ) (١) .

ومن تأول الرأى بالرأى أو تأول الكتاب بالرأى أو تأول السنة بالرأى ، أو تأول السنة بالرأى ، أو تأول الكتاب بالرأى ، أو تأول الإجماع بالرأى ، لم يكن حكم هذا كمن تأول الكتاب بالكتاب ، أو السنة بالإجماع فيخطىء الحق فى تأويله. وفى آثار المسلمين: المستحل هو الذي يركب الأشياء المحرمة ، ويزعم أن الله أحلها له ، يتقرب بذلك إلى الله تعالى ، ويخطىء من لم يصوبه على ذلك ، دائناً بذلك ، فهذا هو المستحل الذى لا تجزئه التربة فى الحملة ، فى أكثر قول المسلمين ، حتى يتوب بالتوقيف عن كل ذنب بعينه وصفته . والله أعلم .

مسألة: وسئل ابن عبيدان عن ناشئ نشأ في بلاد ، ولم يعرف الذي تعبده الله به ، من صلاة وصيام وحج وزكاة ، ولم يخطر بباله شيء مما تقدم ذكره ، أيكون سالما عند الله أم هالكا ؟ قال إذا كان هذا الناشئ في البلدان المنقطعة ، ولم يجد معبر ا يعبر له الحق ، فإن هذا الناشئ لايلزمه شيء ، ولا يكون هالكا عند الله ، لأنه عدم من يعبر له الحق ، ولوكان هذا الناشئ في البلدان المنقطعة ولم يصل لله صلاة قط ، ولم يصم ، ولم

<sup>(1)</sup> من الآية رقم ٣٨ سورة الأنفال.

يحج ، ولم يزك ماله ، وارتكب المحارم التي نهى الله عنها ، مثل الزنى وشرب الحمر فلا يكون هالكا . لأن كل شيء لاتقوم به الحيجة إلا من طريق السماع : فلا يهلك صاحبه بركوبه ، إذا عدم المعبرين . وأما الذى تقوم به الحيجة من طريق العقل ، فارتكبه هذا الرجل ، فلا بجوز له ذلك ، ولو كان في البلدان المنقطعة . والذى تقوم به الحيجة من العقل ، فهو مثل قتل النقوس وإيلام الحيوان ، فهذا تقوم به الحيجة من طريق العقل هو مثل المعبرين . فافهم الفرق في هذه المعانى .

وأما كشف العورة فقال بعض المسلمين: تقوم بذلك الحجة من طريق العقل ولوكان في البلدان المنقطعة . وقال من قال من المسلمين: لاتقوم بذلك الحجة إلا من طريق السهاع . والله أعلم ٠

مسألة: ومنه وفي كلمة التوحيد ، مثل لا إله إلا الله ، وغيرها من كلم التوحيد التي لا بجوز الوقف حتى يتمها ، إذا تكلم بها أحد ولم يتمها بعد أن جاءه شئ منعه عن إتمامها ، مثل شهقة أو عطسة أو تثاوب ، أو شئ مما يمنعه عن إتمامها ، ليس من قبله هو أو كان من قبله ، لكنه على النسيان منه عن إتمامها ، أو الغلط أو الجهل أو العمد منه ، وكان في الصلاة أو الصيام أو الوضوء . وكذلك زوجته يدخل عليه شئ فبها أم لا تحرم عليه ؟ قال : إذا وقف عن إتمام ما ذكرت من عذر فلاشئ عليه . وكذلك على النسيانلا يلزمه شئ في صومه ولا وضوئه ولا زوجته ، وكذلك اختلاف ، ويحجبني أن لا يلزمه في صومه ولا وضوئه ولا زوجته ، وأما على العمد ويعجبني أن لا يلزمه في صومه ولا وضوئه ولا زوجته ، وأما على العمد منه فلا يجوز ذلك وعليه التوبة من ذلك ، فإن تاب إلى الله فقد سلم، وإن منه فلا يجوز ذلك وعليه التوبة من ذلك ، فإن تاب إلى الله فقد سلم، وإن

مسألة : ومنه وفيا قيل : من تواضع لغنى لأجل غناه ذهب ثلثا دينه ، أرأيت فيمن يعظم الغني أكثر من الفقير إذا كانا في منزلة الدين سواء ، فصار يدارى الغنى أكثر مما يدارى الفقير فى ظاهر الأمر ، وقابه طيب ليس فيه عظمة للغنى ،أيلحقه معتى هذه الرواية ؟ أم ما معنى ذلك؟ قال إذا لم يتواضع الغنى فى معصية الله ويداهنه عليها فلا يضيق عليه ذلك ، والمداراة فيما تجوز فيه المداراة من مكارم الأخلاق على هده الصفة من الدين ، ولا يلحقه شئ من معنى هذه الرواية . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ ناصر بن خميس : وهل يجوز لغير ذى محرم من الرجال أن يقرأ على امرأة شيئاً من القرآن أو العزائم إذا عارضها شئ من الحان ؟ قال : إذا كانت مسترة ولم يمس منها محيجورا ولم تقع ثم ريبة فلا بأس بقراءة القرآن والعزائم الصحيحة الني عرف عدلها ، وتكون النية طاعة لله وتبركا بآياته لأن فيها الشفاء لمن رزقه الله . والله أعلم .

مسألة الزاملي : وما تفسير ما جاء في الأثر : لا ضرر ولا إضرار في الإسلام ؟ قال : على ما سمعته من الأثر أن الضرر الذي يتولد من فعل بني آدم ما يضربه بعضهم بعضا ، والإضرار الذي يتولد من غير فعل بني آدم كمضرة الأشجار وما أشبهها . قال المؤلف : وجدت عن الشيخ ناصر بن خميس جوابا في هـذه المسألة عن الشيخ صالح بن سعيد هذا . وعندي أنه كذلك فيا أرى . والله أعلم .

; مسألة : فيمن قال: سبحان الله عز و جل فى ملكه ؛ قال : هذا لا يجوز. والله أعلم .

مسألة الشيخ سليان بن محمد بن مداد: وما معنى قوله تعالى: (يَسَأَلُهُ مَنَ فَيِي السَّمَوَاتِ والْأَرْضِ كُلُلَّ يَوَم هُوَ فَيِي شَأَنْ )(١) قال : من بعض تفاسير القرآن : كل يوم هو في شأن من إظهار أفعاله : من إحياء وإماتة وخفض ورفع وقبض وبسط وقيل معناه : سوق المقادير

<sup>(</sup>١) الآية ٢٩ من سورة الرحمن .

إلى المواقيت ، وقيل : يغفر ذنبا ويفرج كربا ، ويرفع قوما ويضع تخرين . وقيل شأنه جل ذكره أنه يخرج في كل ليلة ثلاثة عساكر : عسكرًا من أصلاب الآباء إلى الأرحام ، وعسكرًا من الأرحام إلى الدنيا ، وعسكرا من الدنيا إلى القبور . والله أعلم .

مسألة : قيل إن أصول الدين خمسة : وهي التوحيدو العدل والوعد والوعيد والمنزلة بمن المنزلةمن في الاختلاف في كيفية الفساق . فالتوحيد أَنْ الله ليس كَمْنُلُهُ شَيٌّ (لا تُدُرِكُهُ ۗ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدُرْلِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ النُّخَبِيرُ )(١) وأنه ليس بجسم ولا بجوهر ، ولا يوصف بشيء من صفات خلقه تعالى . وأما العدل فإن الله عدل كريم رءوف رحيم ، لايظلم العباد ولايجوز عليهم، وأنه أرحم بهم من أنفسهم وآبائهم. وأمهاتهم ، لأيونَّى الحبر إلا هو ، ولا يصرف الشر إلا هو ، فهذا هو العدل . وأما الوعد والوعيد : أن الله صادق ، فمن أخبر بعدابه فهو يعذبه لا محالة ، ومن أخبر بنعيمه فهو ينعمه لا محالة ، وهو أصدق القائلين . وأما المنزلة التي بين المنزلتين : فُسَّاق أهل الصلاة عندنا ، ا لسنا نقول إنهم مشركون ولا مؤمنون ، وهم فى منزلة بين المنزلتين ، والله أعلم .

مسألة : قال أبو سعيد : يقال صفات الذات وصفات الفعل وأسماء الذات وأسماء الفعل . وصفات الذات ما لم يزل ، وصفات الفعل ما يحدث ، وأسماء الذات ما لم يزل ، وأسماء الفعل ما يحدث . وسألته عن أسماء الله مثل : رحيم وسميع وعليم ، قال : هي من أسماء الذات ولا يوصف الله بأنه عارف . وفي كتاب الضياء جائز عارف أى معنى عالم . والله أعلم :

مسأل ؛ قال الشيح إن الحهل على وجهين : أحدهما جهل بوجو.د

<sup>(</sup>١) الآية ١٠٣ من سورة الأنمام.

الشيء ومعرفته ، وجهل بمعرفته حكمه مع العلم والقصد إلى فعله ، فهذا الضرب من الجهل لا يعلم صاحبه بفعله لأنه قاصد اليه متعمدا لفعل جاهل بحكمة وكان جائزاله أن يتحذر من فعله بالسوال عنه واستنباط حكمه ممن يعلمه . والجهل الأول الذي ذكرنا ، صاحبه معذور لعدم الدليل . والله أعلم .

مسألة: قيل لو أن الجاهل ، أمسى أو أصبح وله من الحسنات وأعمال البر بعدد الرمل لكان وشيكا ألا يسلم له منها مثقال ذرة ، ولو أن العالم له من اللنوب بعدد الرمل ، لكان وشيكا بالنجاة منها ، لأن العالم إذا زل وأخطأ أدرك نفسه بالتوبة ، والجاهل بمنزلة من يبنى ويهدم ، فيأتيه من جهله ما يفسد صالح عمله . والله أعلم:

مسألة: قيل من لم يؤمن بالقضاء والقدر كله ، خبره وشره ، حلوه ومره ، فقد كفر . ومن حمل المعاصى على الله فقد فجر . إن الله لم يطع باقتدار من المطبع ، ولم يعص بغلبة من الهاصى ، لكنه المالك لما ملكهم إياه ، والقادر لما أقدر هم عليه، فإن ائتمر وا بالطاعة لم يكن لهم عنهاصارفا ، وإن ائتمر وا بالمعصية وشاء أن محول بينهم وبينها فعل. واعلموا أن الله لم يزل عالم عمل العباد قبل أن مخلقهم ، عالما بما تصبر إليه عواقب أمور هم وثوابهم وعقابهم ، فبجرت أعمالهم على عمله . فمن زعم أن الله لم يعلم أعمال الدنيا حتى عملوها فهو كافر . والله خلق أعمال العباد وحركتهم وسكونهم وجميع أفعال الحيوان ، وخلق الكفر والإيمان ، والطاعة والمعصية ، والعباد في ذلك مكتسبون له . والله خلق اكتسابهم ، ولا يقال إنهم اكتسبوا خلق الله ونكن يقال خلق الله كسبهم . ومن زعم أن لم مخلق أعمالهم فقد كفر وكذب على الله ، والله يقول : (خكرة كثم وما تعملون ) (١) وخلق كل شيء على الله ، والله يقول : (خكرة كم وما تعملون ) (١) وخلق كل شيء ه

وقال تعالى: (وذُوقُوا عذابَ الخُلُلْدِ بَمَا كُنْتُمْ تَعَمْلُونَ) (١)وقال: « وتلك الحِنة التي أُورِثتموها بما كُنْتُمْ تعملون)(٢) والله أعلم .

.. مسألة : والاستطاعة على ضربين ، فمنها نعمة ومنها بلية . فأما النعمة التي يعمل بها الطاعة ، وأما البلية التي يعمل بها المعصية . وباب الاستطاعة أعز وأدق ما ذهب فيه المتكلمون في أمر القدرة قلت : وهل بجوز أن يقال : إن الله قضى على الكافرين النار ولأهل الحنة الحنة ؟ قال : نعم، وما شاء وأراد فهو كائن . والله أعلم .

مسألة : وسألته عمن نهى عن قول لا إله إلا الله أن يقال عند الزجر والبناء ، وألا يستدل بها على شيء من أمور الدنيا برأى منه ولا يخطئ من يأمر بها ، هل بجوز له ذلك ؟ قال : فلا يجوز له ذلك لأنه نهى عن المعروف ، وما أحقه بالبراءة عندى . والله أعلم .

مسألة: اختلف في المستحل فقيل: إنه لا يسع جهل معرفة ضلال لمستحل، ولا الشك في ضلاله، ولا يسعه الشك في ضلاله من سوبه، وعليه أن يشهد على صواب من ضلل من صوبه، وعليه أن يشهد على نفسه، لأنه لا سلامة من سخط الله وعقابه إلا بالشهاده على المبطلين أنهم مبطلون، وعليه أن يشهد لغيره في ذلك من المتعبدين به، كما شهد لنفسه. وإن الحجة تقوم عليه بما ذكرناه من عقله، والأصل في ذلك إنما كلف في هذا العلم، فعليه العلم ولا عذر له إلا بالعلم، وإنما الحجة تقوم عليه في العلم، فعليه أن عقله. وإنما هذا إذا خطر بباله أو تأدى إليه علم ذلك من أي ذلك من عقله، وهو بحر عظيم لا أحيط بوصفه، وهذا على قول من يقول: وجه علمه، وهو بحر عظيم لا أحيط بوصفه، وهذا على قول من يقول: إن الحجة تقول بضلال المستحل من العقول، وهو أكثر القول. فانظر في هذه الأشياء الخفية التي تقوم بها الحجة على العامى الحاهل من عقله،

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ١٤ سورة السجدة .

<sup>(</sup> ٢ ) الآية رقم ٧٢ من سورة الزخرف .

ولا يعذر بجهلها ، فإنها تويد تصديق العالم المحقين من المختلفين . وقد قبل يسع جهل ضلال المستحل ويسع الشك فى ذلك والوقوف ، ويسع الشك فيمن صوبه وأنه لا تقوم عليه الحجة من عقله ، ويسع جهل علم الشهادة على نفسه وغيره ، والشهادة لغيره ولنفسه . والقول الأول الذى قبل إنه لا يسع جهل علم ضلال المستحل، إنما هو بعد أن يعلم حرمة ذلك الشىء الذى استحله المستحل من كتاب الله أو سنة رسوله أو إجماع المسلمين . وأما إذا علم أن ذلك الشىء حرام ، ولم يعلم أنه محرم من الكتاب والسنة والإجماع ، ولا أنه محرم من فير ذلك ، فقيل يسعه جهل علم ضلال المستحل والشك فيه ، والمستحل يهدر عنه ما أصاب إذا تاب ، ولا يضمن والتوبة منه بعينه . وأما المحرم فتكفيه التوبة فى الحملة ، وعليه ضمان ما أصاب يتخلص منه . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ ناصر بن خميس : وفى الذى يعجبه من نفسه ، أنه مؤدما عليه من حقوق الله تعالى ، وما يجب عليه للمخلوقين ، وأنه يقضى للناس حوائجهم ، وأنه فرح سمح ، وأنه هين لين متواضع لأقل منه ، أيلحقه من إعجاب نفسه شيء فيا بينه وبين الله ؟ وعنده أنه عبد مؤمن ؟ قال : إذا فرح بتوفيق له فلا يلحقه شيء من الإثم فيا عندنا . والله أعلم.

مسألة: وهل يجوز للإنسان أن يذكر ما أعطاه أحدا من الناس ، لا لرياء ولا لفخر ذكر ذلك ، وإنما هو لمعنى من المعانى ، مثل أنه عوتب في أحد من الناس: مالك لا تعطى فلانا ؟ فقال : قد أعطيته كذا وكذا . أم لا يجوز ويبطل ثوابه بذلك أم لا ؟ قال: إذا لم يرد بذلك لرياء ولا سمعة ، فلا يضيق ذلك وقد قال الله تعالى : ( إن تُبدوا الصدقات فنعما هي وإن تُدفُوها وتُو تُوها الفقراء فهو خيَوْر لكُم ) (١) ورغب النبي صلى الله عليه وسلم في كتمان الصدقة فقال : «ورجل تصدق بصدقة

<sup>(</sup>١) من الآية رتم ٢٧١ سورة البقرة .

ولم تعلم شماله بما أعطت يمينه » أو كلام هذا معناه . وأكتر ما جاءت الآثار بتفضيل الكتمان على الإظهار إلا أن يظهر ذلك على نيه ليقتدى الناس به . فيكون الإظهار أفضل . والله أعلم .

مسألة: ومن أرادسفرا أو تزويجا أو تجارة أو قضاء حاجة أو جماعا؛ يعجبك أن بحسب الأيام والساعات ليعمل فى سعودها ويجتنب نحوسها على ما يوجد فى الكتب ؟ أم ترك الحساب أفضل ؟ وما كانت عادة النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه فى ذلك ؟ قال : كل واسع جائز . قال المؤلف: ترك ذلك يعجبنى ، دلالة فى الأثر وجدتها منها قول النبى صلى الله عليه وسلم: « لا تتشاءموا بالأيام فنتشام بكم » ، وأيضا فإن الفلك لم يجتمع المسلمون على ثبوتة ، ووقف من وقف عن القول فيه ، والله أعلم .

مسألة: ونسمع حديثا للعامة أن للجن بلدانا محفية ، فيها نخيل وأشجار ومواشى ، هل هذا صحيح عندكم ؟ فإن كان صحيحا ، هل هذه النخيل التى لهم والأشجار والمواشى مثل نخيلنا وأشجارنا ومواشينا ؟ أم هى مخالفة ؟ والمسلمون من الحن ، هل لهم فرق على مثل فرقة واحدة ? فما من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ؟ أم هم كلهم على فرقة واحدة ? فما الفرقة التى هم عليها ؟ وهل هم كانوا قبل نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم – على دين الأنبياء الذين قبله أم لا ؟ قال : وجدت في آثار المسلمين من أصحابنا – رحمهم الله – أن للجن المواشى والأموال وأنهم على فرق شتى ومذاهب شتى وأهو اء مختلفة مثل بنى آدم ، فمنهم القدرية ومنهم المرجثة والحدية والرافضة ، وغير ذلك من الفروق . ومنهم المؤمنون مثل بنى آدم ، ومنهم من يسكن الحبال والأودية والمغارات (١) والحرابات ولعلهم كانوا كذلك قبل مبعث الذي صلى اللا عليه وسلم لقول تعالى ولعلهم كانوا كذلك قبل مبعث الذي صلى الله عليه وسلم لقول تعالى

<sup>(</sup>١) في الأصل : « والغير ان ً » . ﴿

حكاية من قولم : ( وَأَمّا مِناً الصّا لِحُونَ وَمِيمًا دُونَ وَلَكَ كُذُهُ طَرَائِقَ قِدْدًا ) (١) وأنهم مخاطبون مثل بنى آدم ، لهم الثواب وعابهم العقاب ، والله أعلم بتأويل كتابه ، وصحة أقاويل العلماء والفقهاء فهم . ويوجد في كتاب آخر : أما التصور (٢) فبعض أثبته وبعض أبطله . والله أعلم . مسألة : لعله ناصر بن هميس ، ويوجد : بجوز أن يقال في الدعاء أدعوك بكل اسم ، ولا بجوز أسالك بكل اسم ، فإذا قال القائل : اللهم افعل لى كذا بأسمائك الحسنى ، أبجوز ؟ قال : نعلم إجازة ذلك ، أرأيت إذا قال اللهم إنى أدعوك بأسمائك الحسنى أن تفعل لى كذا ، أهو هذا الدعاء الحائز ؟ قال : فهذا هو فيا عندنا . قلت : وكذلك شهة دعاء الله وسواله بأفعاله ؟ قال : إن قال أدعوك بكل ما بجوز لى أن أدعوك ، فيسر لى ذلك ، فهو كاف . وسواله بصفات أفعاله كقول القائل : أدعوك ، فيسر لى ذلك ، فهو كاف . وسواله بصفات أفعاله كقول القائل .

مسألة : ومنه: التمنى . الذى هو مكروه أن يتمنى المؤمن ما لأخيه (٣) وما أعطى ، وأن يتمنى مثله فجائز . والله أعلم .

مسألة ؛ ومنه : من تأول الله بصفات البشر ، ويكون كافرا، كفر نعمة أو شرك؟ أم فيه اختلاف إذا دان بذلك؟ قال .: هذا متأول تأول الضلال والمتأول له الدائن به لا يكفر كفر شرك ، بل كفر نعمته ، ولا نعلم فى ذلك اختلافاً والله أعلم .

مسألة : ومنه هل يجوز أن يقال إن الله السيد أو سيد خلقه ، أو سيدنا ؟ قال : لا نعلم إجازة ذلك ، وقال الصبحى : جائز ذلك وكذلك قال الذهلي والله أعلم .

<sup>(</sup>١) الآية وقم ١١ من سورة الجن

 <sup>(</sup>۲) التنسور : ظهور الجن في صورة إنسان . رنى الأصل : \* أما البصور بعض ٠٠
 تحريف

 <sup>(</sup>٣) في الأصل: « المرِّئن مال أخيه ٥ تحريث .

مسألة : ومنه : عرفنى بنية يعتقدها الإنسان فى جميع ما يعمله ، من فرض وسنة ومباح ، أو يقول وتكون مجزئة ، يسقط عنه الفرض ويوجر ، ويحصل له الثواب بفعل الطاعة والنافلة ، ويجوز له فعل المباح وقوله من حميع ما كان وفى جميع ، كان ، فى حركة أو سكون ، ويكون دلك مجزئا له ، ولو لم تحضره عنده الفعل النية والقول ، مادام حياً . قال : إذا اعتقد الإنسان بقلبه ولسائه ، أن كل شىء فعلته أو تركته مدة عمرى ، فهو لله عن كل ما أو جبه على " ، أو قربه له طاعة لله ولرسوله محمد — صلى الله عليه وسلم — فهو كاف إن شاء الله ، ولو لم تحضره نية مع فعل أو ترك . والله أعلم .

مسألة : وما صفة التعمق فى الدين؟ قال : هو أن يوجب الإنسان على نفسه ما لم يوجبه الله عليه فى الدين ، وروى عنه عليه السلام أنه قال : « لا يبلغ العبد حقيقة الإيمان حتى يجب أن يحمده أحد على العمل لله » .
والله أغلم .

مسألة : الشيخ سليان بن محمد بن مداد : وإذا اجتمع نفر من الإخوان في الله عزوجل – وأرادوا الفرجة والنزهة فيخرجون إلى مكان خارج القرية قرب نهر أو ماء أوغير نهر ، ويأخلون شيئاً من اللحم والحلوى ، ومرادهم للتمشي لأن طول القعود يولد أسقاماً ، هكذا يوجد في كتب الطب . ولم تكن نيتهم إلاخيرا ، وطاعة لله – عز وجل – ولم يجتمعوا على غير معروف ، هل في ذلك كراهية أم لا؟ قال ، قد قيل إن الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى . فإذا صلحت نية هؤلاء النفر في خروجهم هذا وجلوسهم وسعيم ، وحركتهم وسكونهم ، وأكلهم وشربهم ، ومنكوحهم وملبوسهم ، فنرجولهم الأجر إن شاء الله إذا تقبل الله منهم ذلك ، ولا يصلح ذلك إلابالنيات الصالحات والمقاصد الناجحات . وقد قبل : نية المؤمن خير من عمله ، ونية المناقق شر من عمله ، والله بعباده خير بصر . والله أعلم .

مسألة: ومنه: وهل يصح عندك أن السحرة يأكلون لحوم الناس البشرم، وأنهم يركبون الضباع ، ويطيرون ، ويقبضون النفس، ويتركون مكان الشخص صورة من خشب فيكون فيأعين الناس أنه ميت؟ وهل سمعت إنساناً نثق به أنه رأى إنساناً بعد موته في الحياة أم هذه الأحاديث ملفقة وأباطيل منخرقة ؟ قال: أما السحر فحق ، وأما ما ذكرته من أكل البشر ، وغصب الأرواح ، والطيران وركوب الضباع ، فلم نسمع إلاكما تسمعون ، ولا ندرى أهذا صحيح أم لا. وهي أخبار متواترة عنهم أنهم يركبون الضباع ، ويأكلون لحوم البشر ، ويغصبون الأرواح في أعين الناس ويطيرون . ولعله يشبه الصحيح من الأخبار لكثرة الإخبار به والشهرة عنهم . والسحر أمر خفي لا يعلمه إلا الله ، ويستكشف غدا به والشهرة عنهم . والسحر أمر خفي لا يعلمه إلا الله ، ويستكشف غدا عنفي الصدور . والله أعلى .

مسألة : ومنه : وهل بجوز تعلم السحر إذا كان غير كفر ، وأراد المتعلم أن يرد به عن نفسه كيد السحرة ، ويكون عالماً بهم ، أم لا محل ذلك قال : لابأس بتعليمه عندى إذا عرفه ، وأراد أن يرد به عن نفسه وعن غيره من المسلمين ، مالم يستعمله فيا لا يجوز له استعماله ، فيا يجوز بوجه من الوجوه . وإن كان السحر أسهاء جائزة عند المسلمين ، معروف عدلها ، فلا بأس باستعماله فيا يجوز استعماله ، مالم يضر به أحداً في نفس أومال . وإنما يكف به أذى السحرة وظلم الظلمة عنه وعن المسلمين ، فذلك وجه جائز ومأجور في ذلك - إن شاء الله والله أعلم يه

مسألة الصبحى: ويجوز للإنسان البرفه بالمأكولات والمشروبات من الحلال إذا كان قادراً أم كف النفس عن الشهوات من الحلال أحسن ولو خبثت نفسه ؟ قال: لايضيق عليه ذلك، ونفس الإنسان مطبته يسلك مها ما تنقاد إليه من راحها وإدخال الحشونة علمها، والله أعلم.

مسألة : ومن تقييد أحمد بن محمد بن الحسن عن أبي سعيد : وجدت في تقييده ، قلت له : لايجبعلي أحد السؤال عن شيء ، ولاعلي أحد معرفة شيء من جميع الأنبياء ، ولا العمل به ، ولا الاعتقاد له حتى يعرفه ولايعرف معنَّاه ، والمراد به : قال : نعم . وقال إنه لايكون عالمًا بالشيء حتى يعلم معناه و المراد به . وقال إن من لم يصل علمه إلى شيء من الأشياء فهو معذور بجهله إياه ، ومطروح عنه النعبد به ، وعلمه والسوَّال عنه ، لأنه لم يفعله . وهو كالذاهب العقل فإن لم يعقل كل شيء كان مطروحاً عنه كل شيء ، وإن عقل وعلم شيئاً كان متعبداً بالتمسك بما عقل دون مالم يعقله بالعلم خاصة · قيل له : لايكون عليه العمل أو اعتقاده أو السوال عنه حتى يعلمه ؟ قال : نعم : قلت له : فقولهم في الحملة إن عليه أن يعلمها أوعايه علمها . قال : قد قالوا إِنْ فِي الْجَمَلَةُ أَنْ مِن عَلَمُهَا أَنْ لَا يَشْلُكُ فِي عَلَمُهُ بَعْدُ عَلَمُهُ وَأَنْ عَلَيْه أن يتمسك به بعد العلم ؟ قلت فإذا علم كان عليه أن يعلم أن عليه أن يعلم؟ قال : نعم . قلت له فقولهم : إن السائل معذور وإن الشاك هالك . قال شاك فيا علم من الحق وهو يعلم قيل له ولايجب عليه أن يسأل عن شيء لا يعلمه ؟ قال : عندى أن ليس عليه ذلك فيا قيل . قيل له : فهذا الحاهل في عافية ؟ قال لايسمى هذا جاهلا وهذا معانى . وقال : قولهم إن نزلت بليته فكان معانى إلى أن نزلت بايته ، فبليته علمه بالشيء ، فإذا علمه فلا يسعه الشلك فيه بعد علمه . قلت له : فإذا لم يعلم أن عليه صلاة ، أيكون معذوراً ؟ قال : نعم يكون معذوراً قال : نعم يكون معذورا ، إذا لم يعلمها ولم يقدر على الهاس علمها بأحد الأسباب ، قلت له : فإذا علم أن عليه صلاة ولم يعلم كم ركعة ، هل يكون معذوراً ؟ ويصلي كما حسن في عقله حتى يعلم أنها أربع ركعات؟ ثم حينتذ لايسعه الشك في ذلك؟ قال: نعم ، هو كذلك إذا لم يقدرعلي عامها كما وصفت ، والبَّاس علمها فى قدرته لافى جهله وتضييعه . قلت له : وكذاك إذا لم يعلم أن الخنزير حرام ، ولاقدر على علمه ولا على المكنة لمن يعبر له ذلك فأكله على هذه الصفة ، هل يكون سالما ؟ قال نعم . قلت له : وكذلك كل شىء يسع جهله من فعل أو ترك أو واقع مالا يسعه هل يكون سالما إذا لم يقدر على علمه ولا المعبرين له ؟ قال : نعم ، هكذا . والله أعلم .

مسألة: من كتاب الجهالات تآليف أهل المغرب: فإن قال لأى علة كان التوحيد، توحيد العلة القول، أم العلة الإرادة ؟ أم العلة القول والإرادة ؟ الحواب في ذلك أن التوحيد كلمة تنفى كل إله دون الله.

قال الشيح جاعد بن خميس : إن للعلة من الأكوان والكائنات كاثنة كلها ، محمدثة بعد أن لم تكن ، والمحدث لها كان ولا زمان ولامكان . وهو ما عليه الآن ، لايدرك بعن ، ولا يطالب بأين . عز أن تحويه أمكنة ، وجل عن أن مجوز التكليف عليه في أزمنة ؛ أوَّل لا أول لأوليته ، وآخر لا آخر لآخريته ، قداستحال إلى حال المحال ، أن يقال لأى علة كان المتعال ، لم يزل في الأزل منفر دا بالإلهية الأزلية، واجبةله صفة الوحدانية السرمدية. لغير علة كان له لأن وجوده قبل كون وجودها ، ألا هو الملك الحق ، له الأمر والحلق ، يحيى ويميت وهو حي دائم لايموت ، بيده الخبر ، وهو على كل شيء قدير . خالق كل شيء ومالكه ، فهو المحدث لما سواه وما سواه محدَّث له ، أحدثه بعد أن لم يكن فأخرجه من العدم إلى الوجود بوجوده ، فخرج بإخراجه إياه من عالم الغيب إلى عالم الشهادة ، فكان بعد أن لم يكن كما شاءه وأراده . وكذلك مايكون من المكنونات فبتكوينه في الكونُ بكون في وقته من جميع ماهو كائن في علمه أنه سيكون في وقت ما يكون، جل عن الضد والمشابَّة ، والند والمقايسة ، والحد والمماثلة والكيف والأين والمعادلة ، ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو هل تعلم له سميا ؟ كلا إن كان أو يكون فاهجرني مليا . له الأمر من قبل ومن بعد . لايجوز عليه العد والحد ، ولا المعارضة. له بالضد والرد . خلق المكلفين من الحلق

للعبادة، وجميع الكاثنات للدلالة والشهادة، فكانت الكائنات كلهامن العرش إلى العرش سبلا موصلة إلى معرفته، وصارت بالضرورة ناطقة بوحدانيته، شاهدة بألوهيته لظهور الافتقار ، إلى الواحد القهار . ومن جوده أظهر فنون توحيده ، لأولى التعبد من عبيده ، وأوضح لعباده سبل العبادة ، وألزمهم كلمة الشهادة .

وقد سبق في سابق الإرادة ، إيمان من يؤمن به ويعبده ، وكفران من يكفر به ومجحده ، ولا يكون إلا ماكان في علمه أنه كاثن ، ولكنه أراد بقيام الحجة وإيضاح الحجة ، أن يهلك بالمعصية من هلك عن بينة ، ويحيى بالطاعة من حيى عن يينة . ولوشاء غير هذا لكان، ولا يكون ما شاءه إلاعدلا، كما لم يكن منه إلا فضلا ، و لكنه من فضله ومحض تفضله وخالص كرمه أر اد ألا يعذب إلا بعد الحجة، كما يثبت إلا محجة، فأنز ل الكتب تُنتُلي والرسل تَترى ، وجعل فى كلأمة بشيرا ونذيرا ، ولكل قوم هاديا خبيرا بصيرا . وأنار بنوره منار سبيل توحيده ، لمريد الوصول إلى حقيقة . تفريده حجة واضحة منه لمريده ، وعلى من ذهب بالحهل إلى تبديده ، وإلى الإلحاد فيه وتحديده ، فانكشف قناع الوهم لأهل الإرادة وظهر الحق لأهل الصدق . من ذوى العبادة ، وعميت حقيقة المهج الأهدى ، على أهل الحهل والعمى بعد البيان وقيام البرهان . ولله الحجة البالغة ، فلو شاء لهداكم أجمعين ، ولكن الله يضل مَن ْ يشاء ويهدى من يشاء ، ومن يهد الله فهو المهتدى ، و من يضلل فلن تجد له وليا مرشداً . لايسال عما يفعل وفعله كله عدل ، و إحسانه كله فضل . فمن عذبه فبعد له ، ومن رحمه فبفضله ، يعذب من يشاء ، ويرحم من يشاء ، ولا يعذب إلا من عصاه واتبع هواه ، كما لايثيب إلا من أطاعه واتقاه ، وهو الحبير الحكيم العليم ، شديد العقاب والعذاب الغفور الرحيم ، الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد. أبدع الأشياء كما شاء ولما يشاء ، وهو على كل شيء قدير ، وبكل شيء عليم . وخلق الإنسان ، والملائكة و إلحان ، ليبتلي

أولى الألباب العاقلة بالعلم والعمل ، لينظر كيف يعملون ، وهو العليم بما عملوا وما يعملون وسيعملون . فسبحان من جعل السعادة والشقاوة مركزة تحت دائرة العبادة ، ثم إنه لما أن كلف المكلفين وهو لاءالمتعبدين، لم يتركهم بل بين لهم ما يأتون ويذرون ، وضرب لهم الصور في منهج التقوى ، وأضاءه بسنا أنوار الهدى ، للذين يهدون بالحق وبه يعدلون في الورى ، ويطلبون منه منازل الرضا ، من الخواص المخصوصين لمعرفته ومعرفة دينه ، وألهمهم كلمة التقوى ، وكانوا أحق بها وأهلها ، فصاروا هم الحجة في بلاده، لمن اتبع وعلى من امتنع من عباده ، وأبي أن يأتمر بما به أمر من الأوامر ، وينزجرعما عنه زجر من الزواجر : وما كان لهممن العلم والديانة والحلم ، أوكان أو يكون من المعاملات من جميع العبادات من الإيمان ، و درجات الإحسان ، كاثناً منهما ما كانمن العمل بالأركان، والقول باللسان ، والاعتقاد بالحنان ، من الوسائل واللوازم والفضائل ، والحركات والسكون، والحواطر والظنون، والحواس والمحسوسات، والعقول والمعقولات. وما أحدثه فأنزله من التنزيل أو أظهره من عباده لعباده أو يظهره من التأويل ، والدلالة والاستدلال ، والدليل وماخلاه ، والمستدل به والمستدل عليه ، إلا هو المدلول ، والعلة والمستعل والمعلول، ا وجميع ما اشتمل عليه الحوهر والعرض ، واحتوته السماء و الأرض ، وما فوقهما وما تحت الثرى . ما كان في عالم الملك والملكوت ، أو يكون من الأكوان ، في الآتي من الأزمان ، و بعد فناء الزمان و المكان ، وكل ما سواه فكله منه ، وصادر في الحقيقة عنه . قلكل من عند الله ، كاثنا ماكان كله ، إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ، كما أراد ومتى أراد في وقت ما أراد ، ألا يكون فلا يكون . وإذا أراد كون ماأراد كونه وأجراه في وقنه ، بإرادته من عالم غيبه أو عدمه إلى عالم الشهادة وإبجاده قاله قول إرادة : كن فيكون ، كما شاءه وأراده ، لاعلى ماتفعله العامة من القول . وعلى هذا فإن أطلق في علة الكون القول على الإرادة ، الإرادة بالقول ، أو على الإرادة أو القول أو الإرادة في التسمية على هذا

مع إصابة المعنى الحقى في القول والإرادة ،أو السلامة من الباطل في الاعتقاد فيما كان كله صواباً لأن القول نفس الإرادة ، لا أن له قولاكقول من يقول من القائلين ، تعالى عن التشبيه والأمثال ، في شيء من الصفات أو شيء من الأفعال ، أو في شيء من الأقوال ، أو في حال من الأحوال وجل عن أن يشبه شيئاً أو يشمه شيء، لأنه شيء لامن شيء ولا الشيء وليس كمثله شيء ، تعالى العلى الأعلى عن ذلك كله ، وعن قول من يقول من أولى الحهل والعمي في الإرادة ، إنها هي غيره ، يريد بها ما يريده، فإنه مريد بنفسه لابإرادة له هي غيره ، كما قال أهل الإفك من الوصف مها له فيه ، فإن ذلك مالا وجه له عند من صفا ذهنه ، وانفتحت بصيرته ، لأن في إثبات ما قالوه هنا ، إبطالها بعدم الفردية ، وتعطيلا للوحدية من إثبات الحبار محلا للأغيار ، فما لهوالاء القوم لايكادون يفقهون حديثا ، إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا . يقولون في الله غير الحق جهلا ، ويعتقدونه دينا ولدينهم أصلا ، أولئك قوم نظروا إلى المولى بغير حولى ، نظر المغشى عليه من الموت فعميت علمهم الحقيقة ، فحادوا من سيار الطريقة ، ودخلوا في التشبيه ، من حيث أرادوا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . والله أعلم .

مسألة الشيخ أحمد بن مداد ، وعن رجل من أهل مذهب الشافعى يزعم أن الله يرى يوم القيامة بالأبصار وأن من زعمه يقول إن الحلق إذا اجتمعت يوم القيامة بن يدى الحالق فيظهر لهم بعد ما اختاروا أين يستقبلون ؟ قال لهم : من كان منكم عابدا شيئا فيصير معه ، فتصير عبدة القمر إلى القمر ، وعبدة الشمس إلى الشمس ، وعبدة النيران إلى النيران ، وعبدة الحجارة إلى الحجارة ، فيبقى المؤمنون فيقولون : يمن عرفناك فعبدناك ، فيقول لهم أعوضكم جنتى ويحتجون بالرواية عن الني صلى الله عليه وسلم : « المرء بحشر مع من أحب ، ولو أحب حجرا خشر

معه »و أن هذا الرجل ينازع من خالفه فما الرد عليه في قوله ؟ وما الحجة عليه في نفس قوله وزعمه ٢ قال : أما قوله إن الله يرى بالأبصار يومالقيامة فهذا قول لابجور على الله سبحانه ، وهوكفر وضلال من قائله ، لأن الله سيحانه وتعالى نفي عن نفسه الرؤية بآية محكمة غير متشامة ولا متصرفة في المعانى ، وهوقوله عزوجل : (لاتبُد وكِنه الأبنصار ُ وهنُّو يبُد وكُ الا بنصارَوهمُو اللَّطيفُ الحبيرُ ) فنفى عن نفسه درك الأبصار وامتدح أنالأبصار لاتدركه كما امتدح أنه لاتأخذه سنة ولا نوم ، وأنه لايظلم الناس شيئا ، وأنه يطعم ولا يطعم، ومدائح اللهلانزول في الدنيا ولا في الآخرة . ولما وقع الإجماع منا ومن مخالفينا أنه لايظعم ولا تأخذه سنة ولا نوم ، وأنه لايظلم الناس شيئا في الدنيا و لا في الآخرة ، فكذلك لاتدركه الأبصار في الدنيا و لا في الآخرة كما لايظلم في الدنيا ولا في الآخرة . والإجماع منا ومن مخالفينا أن الله لايرى في الدنيا بالأبصار ، والمختلف فيه يرد على المتفق عليه إنالله لايرى في الدنيا ولا تدركه الأبصار ، فكذلك في الآخرة ، ولو جاز أن يرى في الآخرة لحاز أن تأخذه السنة والنوم في الآخرة ،ويطعم في الآخرة فلما كانت هذه مدائح الله وصفاته كان ذلك من صفاته لاتدركه الأبصار فهي لاتدركه الأبصار ولا تراه في الدنيا ولا في الآخرة . فإن قال فائل ممن يجوز الروئية من مخالفينا فقال يرى ولا يدرك . قيل له : لابجب ما قلت وذلك أنا وجدنا الرواية بالبصر هي الإدراك بالبصر ، فلوكان مرثياكان مدركا . فإن قال : لم قلت ما قلت ؟ قيل له إنا ندرك بأبصارنا كما لانعلم بقلوبنا ما نعرفه بقلوبنا ، فلوكانت الرؤيةبالبصرغير الإدراك بالبصرلكان العلم بالقلب غير المعرفة بالقلب ، فلما كان قول من قال علمت بقلبي، عالا ، كان قول من قال رأيت ببصرى مالم أدركه ببصرى محالا ، فإن قال الدرك إحاطة قيل له وكذلك الروية بالبصر إحاطة بالمرثى ، فإن قال نرى السماء و لا ندركها ، قيل له و إن لم ندرك السماء كلها فقد أركنا مارأينا سُمَا . فأما حجة مخالفينا في رؤية الباري بقول النبي عليه السلام : • المرء محشر مع من أحب ، واو أحب حجرا حشر معه » فليس في هذه الرواية

حجة ولا دلالة على روية البارى. وتفسير هذه الرواية أنه يحشر مع من أحب أى من أحب فاسقا أو بهوديا أو نصرانيا ، وصوبه في دينه ذلك ، وتولاه على دينه ذلك ، فهو مثله يوم القيامة و يحشر معه ويلخل النار معه ، لأنه قد صار بولايته للفاسق فاسقا مثله ، وبولايتة للبهودى والنصراني بهوديا ونصرانيا مثله ، إذا مات على ولايتهما أو تصويتهما للينهما الباطل . والحجة على ذلك قوله تعالى: (لقد شميع الله قول اللين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء ، سنك ثب ما قالوا وقتله م الأنبياء بغير حق ) وذلك هم البهود الذين ذكروا للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، وهم لم يقتلوا الأنبياء بل قتل الأنبياء آباؤهم ، ثم إن أولادهم من بعدهم صوبوهم على قتل الأنبياء ، و تولوهم بعلى ذلك فسماهم الله قتلة الأنبياء وسوبوهم على قتل الأنبياء ، و تولوهم بعلى ذلك فسماهم الله قتلة الأنبياء فاسقا أو يهوديا أو نصرانيا من أجل منفعة له في الدنيا ، ولم يتوله ولم فاسقا أو يهوديا أو نصرانيا من أجل منفعة له في الدنيا ، ولم يتوله ولم يصوب دينه ، ذلك لم يحشر معه إذا مات على الإيمان والطاعة ، والله أعلم يصوب دينه ، ذلك لم يحشر معه إذا مات على الإيمان والطاعة ، والله أعلم

مسألة من جواب الشيخ محمد بن محبوب رحمه الله ، وقد فسرها بعض المتعلمين ، ولعله الشيخ هلال بن عبد الله العدوى ، ورسم فيها بعض معانى ما حفظه من علماء الدين فلينظر فيها الواقف عليها نظر مشفق على نفسه ، خائف من لقاء ربه ، وليصلح ما يراه فى تفسيرها من الحلل ويرجو فى إصلاحه لذلك ثواب الله عز وجل ، وهى هذه : وإذا كانت فى الحكماء فى زمان كدر ، كان على أهل الحكمة غلق الأبواب الى فى فتح مثلها تكون عليهم المنالف . قال المفسر : معى الله أعلم أن هذه فتح مثلها تكون عليهم المنالف . قال المفسر : معى الله أعلم أن هذه فتح باب يكون عليهم بسبب فتحه ما يتولد من ذلك الباب ما يكون فيه فتح باب يكون عليهم بسبب فتحه ما يتولد من ذلك الباب ما يكون فيه هلا كهم أو هلاك من اهتدى : أقوالهم واقتدى بأفعالهم فى دين ولا دنيا هذه وهلاك من اهتدى : أقوالهم واقتدى بأفعالهم فى دين ولا دنيا وهلاك أهلها يسبب من يتسمى بالحكمة ، وقد قال الشيخ محبوب بن الرحيل وهلاك أهلها يسبب من يتسمى بالحكمة ، وقد قال الشيخ محبوب بن الرحيل

<sup>(</sup>١) الآية رقم ١٨١ سورة آلُ عمران •

رحمه الله في بعض خطبه وصف فيها الحبابرة وأعوانهم من علماء السوء، فقال: فهو لاء الأعوان خطب الحبابرة للجبابرة على المنابر، ومولاء الأعوان قامت راية الفسق في العساكر ، ويهوِّلاء الأعوان مشى العالم المحق في الأرض بالتقية والكتمان . وأمثال إهذه المعانى مما يتولد بسبب بعض من ينتحـــل الحكمة الذين لم يغلقوا على أنفسهم أبواب الحزم ، ولم ينظروا في عواقب ما يتولد بسبب فتحهم لذلك من هلاكهم ، وهلاك عباد الله الذين جعلهم الله قسواما عليهم وأدلاءهم وخاصة فبهمى يفسدون بفسادهم ويرشدون برشادهم . وأما قوله و الإمساك عماشتت الكلمة وفرق جماعة الناس وصاروا أحزاباً ، فذلك معى ــوالله أعلم ــ مثلماتركهو وسعيد بن محر زومن معهم من أشياخ المسلمين ، و حجة الله في الدين من إقامة الحجة على المهنا بن خلفان حين رأوا منه ما أنك وا ، فأرادوا أن يقيموا عليه حجة الله، فقال الشيخ الفقيهاالصلُّت بن خميس—رحمه الله \_فيما عنه يروى: سألتكم بالله إلاما تركتم هذا الأمر إلامن مخافة الفرقة وتشتت الكلمة ، وتوهين أهل الحق؟ فتركوا ذلك ورأوا بعد ذلك رأيه صلاحا ، وشددوا على من أراد أن يظهر ذلك في محضرهم لعلمه بما هم لأن الشقاق والافتراق فيه غاية توهين الدين، والمخالفة بين المسلمين هي المصيبة الكبرى ، فنهي الشيخ عن ذلك لما رأى من الصلاح في ترك ذلك، ولو أقاموا ذلك لكانوا هم الحجة ولا حجة عليهم في الدين ، لأنهم أعلام المصر وخير أهل العصر إلا من شاء الله ، و لكن تركوا ذلك لمخافة الفرقة فرأوا في تركه صلاحاً فأشاروا بذلك.

وأما قوله: والدعاء لطبقات الناس من حيث يعقلون إلى السيل الني لاينكرون عليه وبه يوقنون ويدعون ، فيتولى بعضهم بعضا ، ويجتمعون إليه فإن اجتماعهم إثبات للحق وإزالة الباطل ، فمعى والله أعلم أنه ليس شيء من أمور الإسلام إلا ويدخله الحاص والعام ، فلذلك قال الشيخ: كل طبقة من الناس تُدُوعي إلى ما تفعل عن الداعي لهم من إقامة حجة الله ، ويحتج عليهم بالحجة التي يجتمعون على صوابها هم ومن يدعوهم إلى ذلك ، لأن عليهم بالحجة التي يجتمعون على صوابها هم ومن يدعوهم إلى ذلك ، لأن

الله تبارك وتعالى احتج على كل أناس بما يعقلون عنه ، لأنك لو دعوت الحاهل إلى ما خص به العالم لبهت الحاهل وتحبر في أمره ، ولكنها هي سبل يسرها الله تعالى بفضله فكل يُدعى إلى ما يعقله منها ، فما يكون موافقاً لأصلها غير غالف لطريقة أهلها ، فإذا دعوتهم إلى أمر واحد ، وحملت جاهلهم علم عالمهم ، افترقوا وتشاقوا . وإذا دعوت كلا إلى ما يعقله بما لا يكون نخالفاً لأصل الدين ، وسلكت بكل واحد ما يسعه في الدين ، وقع الاتفاق وسلم الحالم العالم ما هو أهله ، وكان له تبعا ، وعمل بما قال وسأل عما جهل من أمر دينه ووقعت الألفة ، وتولى الناس بعضهم بعضا ، وقوى الدين وعلت حجة المسلمين . ولذلك قال الشيخ فإن اجماعهم إثبات للحق أي تقوية له وإعانة لأهله ، وإزالة الباطل إضعاف لأهله وإخاد ناره ، هذا فيا معي مراده ، ليس إن الحق لايثبت إلا إذا اجتمعوا عليه ، بل الحق ثابت ولو كان في يد أمنة سوداء محدوعة الأنف في رأس جبل ، وخاصمها أهل الأرض كلهم لكانت هي حجة الله الثابنة وما سواه مبطل .

وأما قوله وهو أوضح سبيل يستبين بخاصتهم ، فمعنى والله آعلم أن دعوة الحق تكون أقوى وأبين مع المخاصمة لما يعرفون من عدلها ، لأنهم مقد والم محقها والعالمون بمجملها ومفسرها ، وسائر الناس إنما هم مسلم وسلم مقد والمون بحكمهم حيث أقاموا حجة الله واتبعوا سبيله . ولهذا قلت لك لكل شيء خاص وعام من جميع أحكام الإسلام . وأما قوله على أئمتهم منه الحق إذا ركبوا فمعى والله أعلم انهم أهل الحكمة أئمة الحاصة والعامة والقدوام بحجة الله التامة ، عليهم أن يكونوا محتبدين لسبيل طاعة الله ربهم، عاملين بكتابه ، داعين إلى عدله وصوابه ، بالسنتهم إذا قدروا ، وبأفعالهم إذا لم يقدروا ، لأن لسان الحال واحد من لسان المقال ، فحجة الله تقوم بأقوالهم . وأما قوله : والتنبيه لاناس على فساد أمرهم بالمتعريض إذا ضاق والتصريح إذا أمكن ، فعسى والله أعلم . أن التنبيه هو بايقاظ للغافل من غفلته ، وإرشاده إلى ما فيه نجاته و هدايته ، وذلك عند

اختلاط أمور الناس ، حين يصير ون كأنهم سكارى ، لا يعرفون حلال الله حلالاً ، و لا حرامه حراماً ، فحينئذ بجب على القائمين محجة الله أن ينظروا في ذلك ، فإن كان لهم قوة شدوا عليهم وصرحوا لهم الحق وأوقفوا عليه بياناً ، وأوضحوا لهم برهان الله عياناً ، بلفظ صريح ، وقول صحيح. وإن خافرًا على آنفسهم ودينهم ، ونزلوا في منازل التقية وقلة القبول لدعوتهم والرجية ، عرضوا لهم ما افترض الله عليهم من طاعته ، فمن اهتدي لنفسه ولله المنة عليه ، ومن ضل فقد قامت حجة الله عليه ، بتعريض أهلها وما حكموه له من عدلها ، لأن الله – تبارك وتعالى – جعلهم حجته حيث خصهم بحكمته ، وفضلهم على جملة خليقته ، أعنى القائمين بها ، المتبعين سبيلها ، و اجب على عباده الانقياد لحكمهم وأسماعهم فقال تعالى : ( فاسْأَلُوا أهل الذِّكُر إن كنتم لا تعلمون ) (١) فلو لم يسألوهم إلاأنهم رأوا أفعالهم ، وسمعوا أقوالهم ، لكانوا حجة عليهم فيما يخصهم من ترك ما يجب عليهم تركه ، وعمل ما يجب عليهم عمله ، وقول ما يجب عليهم قوله ، لأمهم وجدوا المعبرين ، وقامت عايهم ،وجودهم حجة الدين . فكيف بتعريضهم لهم ، وإقامة حبجة الله عليهم ؟ وأما قوله والمداراة للمحكام والاستعانة بهم على العوام ، فعى – والله أعام – أن ذلك خاص فيما لا تخاف على العوام من الحكام فيما يستعين بهم عليه فيه عليه، ويكون ذاك بسبب استعانته عليهم . فإذا أمن على العوام من الحكام لأنهم لا يفعلون فيهم الأعدل الله وحكمه جاز لهم حينيْد الاستعانة بهم ، وقد شدد بعض المسلمين في ذلك لقلة الأمان مبهم ، لأنهم ليسوا بأهل للأمانة ، ولا تؤمن منهم الحيانة ، والبعد والاستغناء بالله تعالى خير شئ يكون . ولا يخلوقول الشييخ من الفائدة، و ذلك في خاص من الأمور يعرفه أهل العلم والبصر ، لأنهم يضعون الأمور في مواضعها . وأما الضعفاء فلا ينبغي أن يفتحوا على أنفسهم بابا يكون فيه سبب هلاكهم ، وقد أمر الشيخ أهل الحكمة بغلق كل باب يتخوفون من فتحه ، فكيف بأهل الحهل الذين لا يعرفون ما يدخلون فيه ، ولا ما يخرجون منه ، فينبغى

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٣٦ سورة النحل . ومن الآية رقم ٧ سورة الأنبياء .

لهم التحرز والتبعد عن الشبهات والطرق المشكلات.

قال غره ، وهوالفقيه مهنا بن خلفان رحمه الله : ما أشار إليه المفسر تفسيره ، فكأنه يدل معناه على حكام الحور ، مع احمال موافقة مراد الشيخ في كلامه إياهم ، لأن تسميهم بالحكام غير مستنكرة ، وقد سمى الله أئمتهم في كتابه أئمة ، لقوله تعالى : ( وجعلناهم أئمة بكدعون إلى النار) (١) فإذا ثبت هذا في أئمتهم الذين لم تقم حكامهم إلا بهم ، لم يبعد جوازه في حكامهم ، إذ هم تبعلم ، وإن كانوا في حكم الحق ليسو ا أئمة ولا حكاما الا بالتسمية ، لأنهم في حكم جملة الدين من سائر الرعية . وإنما الحكام بالحقيقة القوام بالعدل السالكون سبيل أهل الفضل ، في القول والفعل ، وهم مبرؤون منزهون عما أشار إليه المفسر في تفسيره . والله أعلم .

رجع . وأما قوله : والمداراة للعوام ، فذلك معى – والله أعلم – فيا لا يكون فيه وهن (٢) في الدين، وإنما هو من طريق الصبر إلى أمور الدين أو الاحتمال لهم ، وكف الأذى عنهم والإحسان إليهم ، فبذلك يكون لهم يد عندهم ، يتقوى بتلك البد على طاعة الله ، ويكف بها أهل معاصى الله ما استطاع من ذلك ، لأن كلا له وعليه أن يقيم ما بلغ إليه طوله وحوله من أمر الله ويقامة عدله : وأما قوله ويكون أكثر سلاح الحكماء في ذلك الوقت استبطان الائتلاف ، وإظهار التفرد والتوحش ، فذلك معى – والله أعلم – في الزمان الكدر الذي ذكره الشيخ فينبغي أن يكون الإخوان وأهل الورع في دين الله حافين ائتلافهم وتقريبهم لبعضهم البعض (٣) مظهرين التوحش من بعضهم البعض (٣) ، كأنهم لم يكونوا فرقة واحدة ، عافة عين الظلمة أن ترميهم بشيء من الرزايا ، وذلك خاص في الزمن الذي يخافون فيه على أنفسهم ودينهم ، لعلهمثل زمن المرداس وأصحابه ،

<sup>(</sup>١) من الآية ٤١ من سورة القصص .

<sup>(</sup>٢) ف الأصل : وهنا n .

<sup>(</sup>٣) في الأصل: لبعضهم بعض ٥.

وكل زمان يكون بمنز لته ، لأن الحبابرة طلموهم وقتلوهم على دينهم وفرقوا شمل المسلمين ، فينبغى لأهل الورع والدين أن يكونوا متعاونين على أمر دينهم فى الباطن ، ناظرين لدين الله وأهله هوأقوى لهم .

وأما قوله: والصوم والصلاة وكشف الزهد فى الشهوات ، فمعى المعلم الله أعلم الله أعلم الذك فى الزمان الذى لا يقدر المسلمون أن يقيموا حجة الله بألسنتهم ، وإنما يكون قياسها بأفعالهم ، فعليهم أن يظهروا ذلك ليقتدى بفعلهم من يهتدى ، ويهلك به من لا يقتدى (١) لأن أفعالهم حجة الله مثل أقوالهم ، وهم شهداء الله فى أرضه ، والهوام بحجته على عباده ، تظارون عما هو لله الرضى ، ولأهل طاعته أقوى .

وأما قوله: والتغامل عن المنكرات، فذلك معى ـ والله أعلم ـ حين لايقبل منهم صرف ولاعدل، وربما يتولد عليهم من إنكارهم ما لا يكون لهم قوة عليه، فمن الله عليهم وعدرهم فيما لايطيقون من حميع أمردينه.

وأما قوله: والتباله على الناس وقلة الظهور لهم و ترك الفعود معهم ، ما أمكن إن شاء الله ، فمعى والله أعلم حون لا يرجى خيرهم ولا يؤمن (٢) شرهم ، فالتباله عليهم، وقلة الظهور لهم ، وترك القعود معهم ، خير ما استعمله أهل الرعاية والسالكون سبيل الهداية ، مالم يخصهم من يكون ذلك أصلح من هذه المعانى ، لأن المؤمن سانق لنفسه رائله لها ، ماض إلى ما فيه تقوية في عزائمه ونفى تعلق العرائق عليه . ويكون قصده التنصل مما يثقله والتبرى مما يعيقه وكل مخصوص شهم بما يلزمه وما يخصه من وسع الأمور وضيقها وجليلها ودقيقها ، وبالله الترفيق .

<sup>(</sup>١) فى الأصل « من يقتدى » ولا يستقيم به المعنى .

<sup>(</sup>٢) في الأصل : « يأمن ه .

و اعلم يا أخى أنى فسرت لك هذه المسألة ، وأنا لست بأهل (١) لذلك و اكن لم أوسع لنفسى فى قلة النصرة للإخوان ، والمعونة على طاعة الرحمن ، ولكل امرئ مانوى ، فما كان فى قولى هذا من حق فهو من الله ، وهو الذى وفقنى ويسره لى وأعاننى عليه وماكان مخالفاً للحق فهو منى لقلة بصرى وركاكة فهمى وحيرتى ، وأنا تائب إلى الله من مخالفة الحق ، وما توفيقى إلا بالله ، فخذ الحق واترك سبيل المفسدين ، وأصلح ما عكن إصلاحه ، ولك نيتك فى ذلك . وبالله التوفيق .

مسألة: الفرق بين القضاء والقدر: إن القضاء هو الأمر الكلى لإجمالي الأزل: والقدر هو جريان ذلك ، وتفاصيله الفرق بين الضد والند ، لأن الضد هو المنازع لضده في الأمور التي يدل بها صاحبه ، والند عبارة عن الشكل والمثل والحنس والشبة وهما محالان(٢) عن خالق الحلق جلا وعلا . والله أعلم .

مسألة عن الشيخ جاعد بن خميس الحروصى: ومن وجب عليه الحج والزكاة فلم يعلم بوجوبهما عليه ، وأخر أداءهما ، هل يكون فى حياته داخلا فيما يسعه جهله ؟ أم لا ؟ قال : أما من جهة التأخير لهما فلا بأس عليه ، ما لم يكن دان بتركهما وكأنهما على سواء، ما لم يطالبه بالزكاة فى حال القدرة عليها وعلى إخراجها من يجب تسليمها آله . وأما من جهة لزوم العلم بهما لقيام الحجة عليه بوجوبهما ، ففيه اختلاف ما لم يدن بتركهما أو يحضره الموت قبل أن يؤديهما ، فلا يوصى بهما ذاكر الهما . وقيل إنه لا يسعه ثم جهل العلم بهما وإن سعه تأخير هما لسعة وقتهما . وكل الرأين عن المسلمين . قلت له : وفي الذي يدخل فيه لا يسعه جهله ، أيكون حجة عليه كل من يلقاه من الناس ؟ أم اللذين يعلم أنهم علمون محكم ما دخل فيه هو ؟ قال : إن كل ذلك مما لا تقوم به الحجة من العقل ، فليس من يلقاه بز ائد له ولا عليه ، لأن الحجة قائمة من نفسه عليه وعلى ما ذكرته . وإن

<sup>(</sup>١) في الأصل: « وأنا ليس بأهل » . والصواب ما أثبتناه .

<sup>(</sup>٢) في الأصل: «وهو محالان» عطأ.

كان مما تقوم الحجة عليه به بالسماع ، كان على هذا كل من عبر له الحق فيه حجة له وعليه فيا قيل ، وعلى قياده فيازم أن يكون عليه السواال لكل من وقع عليه بصره ممن يقدر عليه ويرجو منه البلوغ إلى معرفة ما دخل فيه ، ليخرج مما دخل فيه ، وعليه الحروج مع القدرة في طلب علمه عبلغ ما قدر ، إن لم يجد في الحضرة من يهديه إلى الرشد ، فانظر في هذا .

مسألة: الزاملى: وما معنى ما يوجد فى الأثر من لم يصبح مهتما بأمور المسلمين فليس من المسلمين ، أرأيت إن أصبح مهتما بحوانجه وما يصلحه هو وعياله وماله ، هل يكون هذا مهتما بأمور المسلمين ؟ أم كيف تفسير ذلك ؟ قال : تفسير ذلك أن معنى المهتم بأمور المسلمين إذا كان ملزما نفسه فى أصل اعتقاده أداء جميع ما يلزمه من حقوقهم من ولاية أو نصرة أو غير ذلك من الواجبات ، لهم فهو مهتم بأمور المسلمين . وإن كان مهملا ذلك فى أصل اعتقاده ولم يلزم نفسه حقاً للمسلمين ، فهذا غير مهتم بأمور المسلمين . والله أعلم .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس وامرأة ببطنها أو بقرب عانتها أذية ، فقيل لها إن دواءها الوسم بالنار ، أيجوز لها ولمن وسمها من الرجال على قول من أجاز الوسم ؟ قال : كوز ذلك على قول من أجاز ذلك من فقهاء المسلمين إذا سترت جسدها إلا ذلك الموضع ، ويكون معها أحد من ذوى المحارم ، والله أعلم .

مسألة الغافرى والصيغة إذا أريد صياغتها ثانية ، هل يجوز أن تدخل النار إذ لا يمكن صياغتها بغير إدخالها النار أم لا؟ . قال : لايجوز إدخالها النار دون أن تضرب الأسهاء حتى تستوى . والله أعلم .

مسأله الشيخ راشد بن سعيد الجهضمي إن على الإنسان أن يعبد الله

على أنه مستحق للعبادة ، ولا يعبده لشىء لولا ذلك الشىء لما عبده، وعلى الإنسان أن يعرف نفسه أنه عبد، تجب عليه العبادة لمحدثه وخالقه الذى ليس كمثله شئ ، رهو السميع البصير . والله أعلم .

الشيخ سليان بن محمد بن مداد : وما أفضل للإنسان الفقير بين أن يقعد يصلى مع الحماعة الفجر في المسجد ويدرس ، أو بخرج للجراد أيفرح به عياله ويقوتهم لأنهم غير قادرين على صيده ، وإذا لم يصد لهم [ تغيبوا وساءهم ] (۱) ذلك . قال إذا صلحت نية هذا الحارج لصيد الحراد ، ومقاصده وإرادته في خروجه ليسد به فاقته وعياله ، وكان في ذلك منافعه ومصالح قوته ، خرج عندى ذلك عرج الطاعة . وقد قيل إن الكد على العيال من الحهاد الأكبر ، وإذا خرج مخرج الحهاد كان فضله عظيما ، وكان ذلك عندى أفضل من القعود في المسجد . وإن قعد في المسجد يذكر الله كان ذلك أفضل . والله أعلم .

مسألة: الناس ثلاثة: رجل شغله معاده عن معاشه فهو من الفائزين. و وجل شغله معاشه من معاده فهو من الهالكين. و رجل مشتغل بهما جميعاً، فهرة له ومرة عليه، فهو في درجة الخاطرين. قال أبو سعيد: وجدت عن أبي الحسن رواية، قال: لا ينبغي للعبد أن يكون في منزلة أو حالة فيتمني على الله غيرها، فإنه لا يدري إذا وصلها ما تكون حالته فيها، ولكن ينبغي له أن يصبر على الحالة التي هو فيها، ويسأل ربه الخير، ورواية عن الذي صلى الله عليه وسلم: «الرزق محتوم، فمن تعجل في طلبه وجده حراماً، ومن توقف اتاه حلالا ، والله أعلم.

مسألة : قال بعض المملمين : لا يجوز المسلم أن يصادق منافقاً وإن

<sup>(</sup>١) كذا بالأصل .

<sup>(</sup>٢) الآية رقم ١١٣ من سووة هود .

كان فى الصداقة تقية ، لأنه ربما غربذلك غيره ، قال الله تعالى : (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم . . . ) (١). الآية . وقال بعض المسلمين واجب على من استمساك بالدين ألا يعدل عن آثار المسلمين ، ولا يرى فى حسر المنافقين . والله أعلم .

مسألة الصبحى: وإذا أحد حدثته نفسه بأشياء وسواسا ، يكتب عليه مثل هذا كان حديثاً غير جائز . قال إذا لم يحققه ولا اعتمد عليه فلا شئ عليه ، ولا لائمة ، وقد قيل إن حديث النفس من المنسوخ الذى عفا الله عنه . والله أعلم .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس : وهل لأحد أن يسأل عن أحوال الناس ليعلم الأمين من الحائن ، لكيلا لا يغتر بهم ولم تكن نيته ليفضحهم ؟ . قال : له ذلك إذا خلصت نيته ووافق ما أمر الله به سريرته وعلانيته ، والله أعلم .

مسألة ابن عبيد أن : أما على ما نسمع من الأثر أن الذين ينسب الهيم السحر من بنى آدم أشهم يركبون الضباع ، وأما أكلهم البشر فلم نسمعه صحيحاً من الأثر ، و لا نقدر أن ننبى ذلك على الحقيقة ، الا أنه لبس فى طاقة الساحر أن يحيى من مات ، فإن قال أحد إن أحداً أحيى بعد ما مات ، فهو عندى كاذب ، إلا أن يكون عند الساحر حيلة بحتال بها على الناس ، وفى نظرهم المسحور من قبلها أميت ، وهو غير ميت على الخقيقة ، فعسى أن يكون فى ذلك لأن الله يفعل فى خلقه و مخلقه ما يشاء ويريد . والله أحلم .

مسألة : وقيل لا يكون المؤمن مؤمناحتى يحب الذل على العن ، والفقر على الغنى والموت على الحياة ، وتفسير ذلك أن يحب الذل في طاعة الله ، على العزفي معصية الله ، والفقر في الحلال أحب إليه من الغنى في الحرام ، والموت. على طاعة آلله أحب إليه من الحياة على معصية الله . والله أعلم .

<sup>(</sup>١) الآية رقم ١١٣ من سورة هود

مسألة : وسألته عن الرواية التي قيل فيها إذا أنعم الله على عبد نعمة يجب أن يرى أثرها عليه، وما معناها ؟ قال : معناها أن يكون الإنسان على ميسرة ولا ينعم على نفسه ، ولا على عياله مخافة النقصان. وأما إن ترك التلذذ رغبة في آخر ته و تزهد أفلا يضيق عليه ذلك . والله أعلم .

مسألة : وقيل صحة البدن من المعاصى خدعة ، وحلول النعم على المذنبين عقوبة .ومن كتاب غراثب الآثار : وقيل من أعطى الله ، ومنع الله ، وأحب فى الله ، والله أعلم .

مسألة السيد مهنا بن خلفان – رحمه الله – وماسألت عنه من قبل ، من حضره وقت صلاة مفروضة مع عدم تعلى علم وجوبها عليه ، تقوم الحجة عليه بكل من عبر اله وجوب ذلك من الناس ؟ أم بالثقات دون غير هم ؟ فالذى عرفنا أنما تعبدالله به عباده مما له وقت يفوت وقد حد به ، وذلك مثل الصلاة المكتوبة ، وصوم شهر رمضان وما أشبهما . فكل من عبر له وجوب ذلك يكون حجة عليه ، كان المعبر له ثقة أو غير ثقة ، عالما أو ضعيفا ، مؤمنا أو كافرا . فإن جهل الحجة ولم يقبلها ، ولاعمل بما قامت عليه لم يعذر بذلك ، بل يكون هالكا مقطوع العذر . والله أعلم .

مسألة الصبحى: فيا معى أن قول القائل توكلت على الله جائز. ولا أعلم في ذلك اختلافا. و أما اتكلت على الله ، فمعى أن هذه اللفظة تخرج على حكمها من المتشابه عندى ، فيخرج عندى في بعض القول إنها بمعنى توكلت واستسلمت ، فإذا ثبت ذلك كذلك ، فيجوز عندى قول القائل: اتكلت على الله ، ومعى أنه قد قيل بذلك في حكم اللغة ، ويخرج عندى في بعض القول إنه لا يجوز أن يكون توكلت ، لأن الاتكال على الشيء هو الاعماد عليه في عرف اللغة ، وهو الاستناد على الشيء والتثبت عليه ، فعلى هذا المعنى لا يجوز ذلك على الحاز ذلك على الحاز في جنب الله، ولا يضيق ذلك لأن الحلق كلهم معتمدون على الله ، ومتوكلون في جنب الله، ولا يضيق ذلك لأن الحلق كلهم معتمدون على الله ، ومتوكلون على معنى المجاز ، عليه ، عدى إسناد أمورهم عليه في الحقيقة و إن خرج على معنى المجاز ،

نعلى أى حكم أخرج المتكلم قصده وإرادته من ذلك ، كان له حكم ما أراد وقصد ، والتوسع بالحائز مباح وواسع فيه الاحتمال ، فلا مجوز حجره لمعنى قاطع . والله أعلم .

مسألة بخط الشيخ خلف بن منان الغافرى : ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن . عندى أن معناه: ما شاء الله كون مشيئته علم وقضاء وقدر وخلق كان من خير أو شر ، وطاعة أو معصية فهو كائن لا محالة . وما لم يشأ هذه المشيئة لا يكون إلا فى الطاعة لأنه يكون أشياء تحدث وتخلق ، والله – عز وجل – لا يرضاها ، ولا أمر بها. والله أعلم .

مسألة : وأناس يأتون إلى الذى يكتب الكتاب ، يريدون يكتب لهم لبقرهم وأو لادهم الصغار حروزا ، أله ذلك ؟ قال : يعجبنى أن يعتذر منهم ، لأن اندواب مكروه تعليق التعاويد عليها . وكذلك من لا يومن من الصيان من أن يوقعها في نجاسة . والله أعلم .

قال: أظنه ابن عباس ، اشتد طمع الناس في معرفة ما لم يضع الله على معرفته سبيلا ، كلما نظروا فيه وحرصوا عليه از دادوا حير أو غفلة ، والحرام الإضراب عنه كما فعل السلف الصالح . والبصائر كالأبصار ، فمن حرص آن برى ببصره ما وارته الحبال لم تنفعه إطالة تحديقه إلى ذلك ، مع قيام الساتر ، فكذلك التحديق إلى ما غيبه الله عنها ، وستره بالأوهام والظنون والاعتقادات الفاسدة ، فكم من اعتقاد جزم المرء به وبالغ في الإنكار على مخالفه ، ثم تبين له خطوه وقبحه ، بعد الحزم بصوابه وحسنه ، ومن السعادة أن يواظب المرء على أفضل الأعمال ، ويرى ذلك لنفسه ، والسعادة كلها في انباع الشريعة ونبذ أطوى ، وقد قال تعالى : (فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ) (۱) ألموى ، وقد قال تعالى : (فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ) (۱)

<sup>(</sup>١) من الآية وقم ١٢٣ من سورة طه .

ابن عباس فى تفسير : قوله تعالى : ( اتبعوا ما أُنزِل اليكم من ربتكم )(١) أى اتبعوا ما أنزل اليكم من الكتاب والسنة .

مسألة : ابن عبيدان ، والمرأة الأجنبية إذا أصابها وحع ،أللأجنبي أن يداويها ؟ ويحجمها و يمسها ؟ والرجل تفعل له المرأة مثل ذلك عند الضرورة أم لا ؟ قال : جميع ما ذكرته جائز عند الضرورة إلا أنه يستحب أن يكون عند المرأة أحد من أوليائها ، إذا أراد أن يداويها الرجل أو يحجمها إن أمكن ذلك . والله أعلم .

مسألة: ومنه: وما الفرق بين المداراة والمداهنة ؟ قال: إن المداهنة كل شيء ينقص من أمر الدنيا فيحتمله ، وأما الذي يظهر لأحد نحبة وليس في قلبه ، فإن كان ذلك لا يلحقه في أمر دينه فذلك مداراة . والله أعلم .

مسألة: ومنه وللمرأة أن تقرأ القرآن والأثر جهرا ولو كان بيتها بقرب طريق. وأما رفع صوتها بغير ذلك فذلك مكروه لها ، وهي مأمورة مخفض الصوت. والله أعلم.

مسألة: من بعض الكتبإذا سألك سائل عن معرفة الله تعالى وتوحيده، فيقول لك من أين تعلم أن لك إلة وأنت تعبده ؟ فقل من قبل أنى أرى نفسي مخلوقة متبعضة محدثة، فعلمت أنها مخلوقة، ولايكون المخلوق إلابالحالق. فإن قال لك: من أين تعلم أن نفسك مخلوقة ؟ فقل من قبل ما أجد فى نفسي من الحالات المختلفات، والتحويل والزيادة والنقصان التي لا أستطيع أن أردها عن نفسي من الحوع والعطش اللذين معهما الغلبة، والأوجاع اللدان معهما القهر والعسر، والنوم والكسل اللذان معهما المفلة والسهو، وأشباه ذلك من الحال التي لا أستطيع دفعها عن نفسي، إلى كل ذلك مغلوبة

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٣ من سورة الأعراف.

مصنوعة ، ولا يكون مغلوبا إلا بالغالب ، ولا مقهوراً إلا بالقاهر ، ولامصنوعاً إلا بالصانع. فإن قال لك الطالب: قد ثبت لى حجة لا أستطيع أن أخالمك ، فأخبر ني أهو قادر أم غير قادر ؟ فقل له : هو قادر ، ولا يكون إله " إلا قادراً . فإن قال لك من أين تعلم أنه قادر؟ فقل من قيبل نفسى إذ رأيتها مقدورة . فإن قال لك : من أين تعلم أن نفسك مقدورة ؟ فقل : من قبل أنى أجدكل عضو منها على حده ، لا يعمل عمل صاحبه ، فالعينان لاتسمعان، والأذنان لاتبصران، والفم لايشم ، والأنف ليس معه مذاقة ، فقدر العين للبصر، وقدر الأذن للسمع، وقدر الفم للذوق، وقد الأنف للشم، وكل واحد منهما محتاج إلى صاحبه. فبذلك عرفت أن نفسي مقدورة ولا يكون مقدور إلا بقادر، فإذا عرفت ذلك فقد عرفتأن الله قادر. فإذا قال لك الطالب: قد قدر تني بأن إلاهك قادر، فأخبرني من أبن تعلم أنه واحد؟ فقل: من قبل أنه لا يكون إ قادراً إلا واحداً. فإن قال لك: من أين تعلم أنه لا يكون قادراً إلاواحداً ، فقل : إنه لا يكون الواحد إلا غالباً ، وَلُو كَانَ اثنين لم يكن قادراً لأنه إن أراد أحد القادرين أن يغلب فهو عاجز ، والعاجز ليس بإله فذلك علمت أنه واحد. فإن قال لك: من أين تعلم أنه سميع ؟ فقل : من قبل أنه لو لم يكن سميعاً لكان أصم ، والأصم لا يكون إله ً. فإن قال لك: من أين تعلم أنه عليم ؟ فقل: من قبل أنه لولم يكن عليها لكان جاهلا ، والحاهل لا يكون إله". فإن قال لك : من أين تعلم أنه عدل؟ فقل من قبل أنه لو لم يكن عدلا لكان جائراً، والحائر لا يكون إلا . فإن قال لك : من أين تعلم أنه رحيم ؟ فقل من قبل أنه لو لم يكن رحيماً لكان فظاً غليظاً على المؤمنين .

مسألة الصبحى: تعويذة : أخذتك بالله يا سارق متاع فلان بن فلان أن ترده إليه جلباً جلباً ، سريعا عاجلا ، أيجوز هذا ؟ قال : فعندى أن هذا جائر ومعناه : أخذتك بقوة الله وفدرته ، الذى لايفوته هارب، ولا يعجزه غالب . والله أعلم .

مسألة في التوحيد: أولها منقطع، ولا يوصف الله بالقيام ولا بالقعود، ولا الكسل ولا التواني ، ولا الخلوة ولا الفترة ، ولا السهو ولا الغفلة ، ولا اللهو ولا الشك ، ولا الحهل ولا الندم ، ولا النطق ولا السكوت . ولا يوصف بالملل والسآمة . وكثير مما وصف به نفسه لا يدخل في أسمائه الحسني ، وإن كان الفعل مضافاً إليه ، من ذلك لايقال : إنه زرع ولاز ارع ، ولا مكرولا ماكر، ولا ماهد ولا مهاد، ولا مشير ولا مقترض، ولاجلد ولالحاء، ونظائر هذه الأسماء. ولا يقال ليس وراء الله منتهى لأنه ليس له وراء ولا قدام ، وبكره أن يقال : لا ، والحدد لله ، ولكن يقال : لا ، ولله الحمد . ولا يقال ، ا أجر أ فــــلانا على الله ، لأن الله ، أعــــز من أن جَدَّى عليه أحد من خلقه ، ولكن يقال : ما أعز فلاناً بالله. ولا مجوز على الله الأينية ولا الكمية ولا الكيفية ، لأن الأينية سؤال عن المكان ، فيقال أين هو ؟ ومن كان له مكان فله حد، والمحدو د مخلوق . و الكمية طلب للعلة كقول القائل : كم كان كذا وكذا ؟ وهذا منْهي عن الله تعالى . وأما الكيفية فهي استخبار عن الهيئة والصورة واللون ، والله تعالى لا هيئة له ولا لون . وأما الكمية فهي عبارة عن المقدار والعدد ، والله سبحاله يتعالى عن ذلك علوا كبيراً ، ولا يوصف بكيف رأين وحيث ولم ولو ، فمن وصفه أو ذكره بشي من ذلك فقد طلب اء عياناً ومكاناً وحلولا واستمكانا. ومن وصفه بـلــم فقد سأله عن فعله ، والله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون. ولا يجوز أن يقال الله لم يزل ولا يزال (١) ، حتى يصل ذلك بصفة من صفات الله ، ويقال لم يزل الله عالما ، ولا يزال(١) عالما ، أولم يزل قادرا ، لأنه بهذا يصح الوقف التام. و لامجوز في الدعاء أن يقال : ياعماد من لا عماد له ، وياظل من لاظرُ له ، وياكنر من لاكنر له ، وأمثال هذه الأسماء ونظائرها . ولا بجوز أن يوصف الله تعالى بالراثى ومجوز أن يقال رأيت الله يقول كذا وكذا بمعنى أن الله يقول كذا وكذا . ولا يجوز ما أيصر الله بعباده وما أكرمه وما `

<sup>(</sup>١) صواب اللفظ: « ومايزال ».

ألطفه وما أحلمه وما هذا من المقال لأنه تعجب ، والتعجب منفى عن الله تبارك وتعالى . إن التعجب في الأفعال . ولا مجوز في الصفات الذاتية و مجوز أن يقال : ما أحسن صنع الله و تدبيره . والله أعلم .

مسألة: الحمراشدى. ومن دعا زوجته إلى الإقرار بالحملة فلم تحسن ذلك. وقال فى قول: أشهد أن لا إله إلا الله مكان – إلا الله – أن الله ، أتشرك بذلك ؟ وإن جامعها قبل أن تحسن ذلك وتقول على المراد، تحرم عليه أم لا ؟ قال: إذا لم تحسن ذلك فلا يكلف، الله نفسا إلا وسعها ، ولا نعلم أنه يخرج بها ذلك إلى شرك . قلت : وكذلك إذا أشرك هو بمثل هذا ، وجامع زوجته قبل رجوعه إلى الحق ، تحرم عليه أم لا ؟ كان سرا أو جهرا ؟ قال . ما تقدم من الحواب فيه كفاية . والله أعلم .

مسألة : و فى رجل تعمد أن يدخل فى أمر بجهالة على اعتقاد السوال مع الدينونة بأداء ما يلز مه من حقوق الله وحقوق العباد ، فمات قبل أن يسأل ، وقد لزمه من ذلك الأمر ضمان أو حق لله من كفارة أو غيرها ، ولم يعلمه هو فيوديه ، إلا أنه معتقد للسوال ، أيكون هالكا إذا مات على هذه الصفة أم لا ؟ قال : إذا كان دائنا بالسوال ومات على هذا ، فلا يكون هالكا . والله أعلم .

مسألة الصبحى: في غرس النخل والكروم وزرع سائر الحبوب، إن لم يجدوا ما يقتاتون به، ويعيشون عليه سوى ما ذكرناه، فذلك من فروض الكفاية. وإن تركه الكل فأخاف آن يسعهم ذلك، وأن يكونوا آثمين هالكين. وكذلك كل حالة تطابق هذا المعنى، فالقول في واحد. وكذلك القول في تعريض الدواب على الفحول لأجل النتاج والنه و، إن لم يكن لهم بد من ذلك ولا غنية من لحومها وأبهامها وأصوافها وحمولهم عليها، وعلى هذا القول إذا [لم](1) يوجد لها ذكر ان في البلاعليم الحروج في طلب الذكر ان لضرابها بلا مشقة عليهم ولا إدخال ضرر: وقد يخرج طلب ما يلزمه لإحيائهم

<sup>(</sup>١) زيادة يتم بها المني .

وصلاح أبدانهم كما يلزمه الحروج في طلب متعبداتهم من فروض شرائعهم ومن نوى ترك التزويج من أجل فقره إن قدر الله له نسلا فيحتاج إلى مؤنة وهو معسر ؛ فأخاف أن لا يسلم من الإثم لأن الله المتكفل بأرزاق خلقه ، والرجال والنساء في هذا المعنى سواء ، وربما أن المرأة أشد من الرجال ، لأن أحكام الآباء تتساوى في أشياء وتفترق في أشياء ومن ذلك أن من اللازم على الأب التسوية بين الأولاد بلا اختلاف ، والأم يختلف فيها . والله أعلم،

مسألة : ومنه حيث قيل ان التعبد على ثلاث معان : معنى بالقول، ومعنى بالعمل، ومعنى بالانتهاء. فما تقول فيما كان من هذا عملا بالأبدان مثل غسل أو وضوء أوصلاة أو صيام ؟ يفعل المتعبد جميع هذا إلا أنه لم ينو بعمله ذلك أداء ما افترض الله عليه ، كأن يعلم أن هذا أوجبه الله ، أو لم يعلم إلا أنه فيما عنده أنه و اجب عليه ، ولم يبلغ إلى تمييز معرفة الوجوب ، أيسقط عنه ذلك؟ ، إن مات يكون سالما أم لا يسقط عنه و عوت هالكا؟ وإن لا يسقط عنه ، أيلزمه بدل ذلك ؟ والكفارة فيما تلزمه فيه الكفارة ؟ ويكون كمن ترك ذلك جاهلا أم يكفيه البدل ؟ أم تكفيه التوبة ؟ وإن عرف أن الصلاة فريضة ، ولم يعرف فرائضُها من سننها ، ومات على ذلك ، وكذلك الزكاة والحج إذا أداهما على ما تقدم من الصفة ، ما يكون حاله ؟ وما يلزمه على جميع هذه المعانى ؟ قال : لا أعلم فرقا بين مَا ذكرت حتى أفسره بعينه حرفاً حرفاً ، وجميعه باللسان قولاً وبالقلب ,وعقلاً ، وبالحوارح عملا وفعلا . والقول في موضعه لا يغني عنه غبره من الأفعال والضمائر . والعقل في موضعه لايغني ؛ عنه غبره ،والفعل مثلهما. وقد اختلف في عامل الأعمال بغير عتمد التزام اللازم في قلبه ، فقيل لا يجزئه وعليه أداوُّه على وجهه ، وقيل بجزئه لأنه إذا وافق أداؤه على أمر به ـ وبعض شدد وأوجب في ذلك على فاعله الكفارة والإثم – والله أعلم .

مسألة : ومنه والفرائض اللازمة على العبد مما لا تقوم بها الحجة إلا من السماع فلم يسمع بذلك ، أيكون معذورا سالما بترك العمل بترك الفرائض ؟ ولوكان بحضرته جمة من الفقهاء أم لا ؟ قال : إن الفرائض التي لا تلزم إلا بعد الحجة عليه ، ولو التي لا تلزم إلا بعد الحجة عليه ، فهوسالم ما لم تقم الحجة عليه ، ولو بحضرته من هوحجة . والله أعلم .

مسألة: وروى عن عمر بن الحطاب – رضى الله عنه – أنه مر بمعاذ وهويبكى ، فقال: ما يبكيك يا معاذ؟ قال: حديث سمعته من صاحب هذا القبر، يعنى النبى – صلى الله عليه وسلم – يقول: أدنى الشرك الرياء، وإن أحب العباد إلى الله الأنقياء، الذين إذا غابوا لم يفقدوا، وإذا شُهيدُ والله يعرفوا، أو لئك أثمة الهدى ومصابيح الدجى. والله أعلم.

مسألة : ومن كلام للشيخ أبي عبد الله محمد بن محبوب: إن الله واحد لم يزل وما يزال على غبر غاية ولا نهاية ، وإنه صانع الأشياء وفاطرها ومنشئها كما شاء، وهو الإله، والحلق مألَّهون إليه، ليس له شريك في صنعه ، ولاضد في ملكه ، ولاشبه له ولاند ، ولاصاحبة ولاولد ، وإنه محيط بالأشياء وناظر إليها ومطلع عليها ، لاتحيط به أفكارها ، ولا تدركه أبصارها في الدنيا والآخرة ، وليس هو شيء أقرب منه إلى شيء ، لايستعين بساطع الضياء على الإحاطة بالأشياء ، ولا تحجبه ظلمة الدجى عن درك ما تحت الثرى . يدرك الأصوات وإن كثرت بلا إصغاء منه إليها ، ويرى الأشباء بلالحظة منه لها ، ولا يحاج منه إليها سبحانه وتعالى عن ذلك ، وعن أن يقع عليه التوهم أو يدركه التوسم ، نصف كما وصف به نفسه في كتابه ، لا نجاوز ذلك و لا نعدوه بتحديد، ولا بتبعيض ولا تقدير ولا تصوير، وقد قال قائلون : إن الله تعالى تدركه الأبصار في الآخرة ، وذلك الذي هم فيه على الله كاذبون ، والحجة عليهم فى إنفاء ذلك عن الله تعالى قوية من المسلمين ، بحمد الله ، وذلك يقال لهم : أخبرونا عن الله ــ عز وجل ــ إنه لا تدركه الأبصار في الدنيا ، فلا بد لهم من مجامعتنا على قول نعم ، فيقولون إن عزة الله وجلاله دائمة غيرزائلة في الدنيا وفي الآخرة ، فإن زعمتم أن العزة تذهب عن الله في الآخرة ، فهذا بجهله القلوب، ومن قبل (م أو ١٩ - لباب الآثار )

هذه الحهة فسد عليهم قولهم (تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا). ومن صفتنا لتوحيد الله أن يقعل ما يشاء ، وما أراد فهو كائن وما لم يرد فهو غير كائن فن وصف الله بصفة وتأول بصفته كتاب الله فأخطأ وذلك مثل قول من قال إن الله واحد غير أن له يمينا ، تأول قول الله : (والسموات مطويات الميمينه)(۱) فإنا نقول إلهن مطويات بقدرته ، ولا تحد له يمينا فيكون هنالك بيمينه )(۱) فإنا نقول إلهن مطويات بقدرته ، ولا تحد له يمينا فيكون هنالك تشبيه . وكذلك قوله تعالى : (ما من دابة إلا هو آخد بناصيتها)(۲) أن نصف فنقول قابض عليها ، تعالى الله عن ممارسة الأشياء ، فلما فسد هذا علمنا أن من حدود الله ووصفه أن له يدا محدودة ، وأشباه هذا من زعمهم أن الله تدركه الأبصار في الآخرة . واحتجوا بقول الله ، عز وجل : (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ")(٣) وليس ذلك النظر إليه ، بل ينظروا ثوابه ورحته وهم بقولهم هذا عندنا كفران : [كفر](١) جحود، وكفر نعمة ، فأما حتى يتوبوا . والكفر عندنا كفران : [كفر](١) جحود، وكفر نعمة ، فأما كفر الحجود فهو كفر بالتنزيل وأما كفر النعمة فهو الخطأ بالتأويل ، مما كفر النعمة فهو الخطأ بالتأويل ، مما هالكون ، إلا أن يتوبوا ويرجعوا إلى الحق . والله أعلى .

مسألة : وسألته عن الحسدقال : إن الحمد أن تحسد أخاك الموسر [على](؛) ما فى يده ، ليكون ذلك لك دونه . ما فى يده من شىء ، ليكون ذلك لك دونه . وأما إن أحببت أن يكون فى يدك مثل ما فى يده من نعمة فلايكون حسدا . وأما حسد الكافر فجائز ، ولا إثم فيه بل فيه الثواب . والله أعلم .

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٧٦ من سورة الزمر . .

<sup>(</sup>٢) من الآية رتم ٥٦ من سورة هود .

<sup>(</sup>٣) الآيتان ٢٢ ، ٢٣ من سورة القيامة ٠

<sup>(</sup>٤) إضافة يقتضها السياق.

## الباب الثالث

## فى الولاية والبراءة ، وفيما يجوز من الكلام للولى وغير الولى و

مسألة: عن الشيخ صالح بن سعيد ـ رحمه الله ـ وفي حدث السن إذا كان من أهل حلة وعرفت منه الورع والتنزه واجتناب المحرمات والقيام بالمفترضات ، والمحافظة على الصلوات في الجماعات ، ولم أعلم أنه شرى بمقال و لا فعال ، أيجب على ولايته من حين عرفت ذلك منه ؟ أم يسعنى الوقوف حتى أستبرئ أمره حالا فيحالا ؟ وكيف يكون اعتقادى فيه في حال وقوعه عنه ؟ قال : على ما سمعته من آثار المسلمين ، أنه إذا ظهر من أحد عمل يوجب في ظاهر الأمر و لاية من فعله ، فقول على من امتحن به ولايته حينا عرف منه ذلك . وقول إذا وقف لاستبراء أمره و الاستكشاف عنه خوفاً أن يقع في فتنة من قبل ولايته ، لم يضى عليه ذلك ما دام حياً ، فإن مات على ذلك و جبت و لا يته ، و لا أعلم في ذلك اختلافا. و يكون اعتقاده في حال و قوفه إن مات على هذا الفعل ، وكان باطنه مثل طاهره ، فهو ولى لى . و الله أعلم .

مسألة: ومنه وفيمن يقول إن القرآن مخلوق ، هل يبرأ منه أم لا ؟ قال : أما بهذه اللفظة بغير تفسير فعلى ما سمعته من الأثر أنه لايبرأ منه ، لأنه يحتمل أن يكون معناه في الحروف المكتوبة ، وأصوات الحلق ، والحروف التي ينطقون بها ، إلا أن يفسر قوله هذا ، وهو أن يقول كلام الله الذي هو صفة الذات ، ومشتق من العلم أنه مخلوق فهذا يبرأ منه ، فإن كان وليا استتيب ، فإن تاب رجع إلى ولايته . والله أعلم . .

مسألة : ومنه في الولى ، هل ينتقل من الولاية إلى الوقوف في حال من الأحوال؟ وكذلك العدو، هل ينتقل من حكم البراءة إلى الوقوف في بعض أحواله أم لا؟ قال : أما الولى ففيه اختلاف ، بعض " قال إن و لاية الدين لا ينتقل عنها صاحبها إلا ببراءة الدين ، وأرجو أن هذا القول ينسب إلى أصحابنا أهل المنرب. وأما أصحابنا من غير أهل المغرب فقالوا : ينتقل الولى من ولاية الدين إلى ولاية الرأى ، ووقوف الرأى ، ووقوف السوال ، ووقوف الإشكال . وأما وقوف الرأى وولاية الرأى فهو إذا أحدث الولى حدثًا من الأحداث ، التي يسع جهلها عند المعاين لها ، إذا سلم من الشروط التي شرطها جابر بن زيد ــرحمه اللهــ وجهـــل الحكم في هذا الحدث ، نقول له أن يتولى وليه برأى ، على شرط إن كان هذا الحدث لم يخرجه من الولاية !. وله أن يقف عنه برأى ، إلى أن يتبين له الحكم في هذا الحدث. وقول : عليه اعتقاد السؤال عن حدث وليه ، لئلا يقيم في وليه على شبهة ، فعلى هذا القول يسمى وقوف السوَّال . وقول وقوف السوَّال في الوايين الضعيفين إذا اختلفا في أمر الدين ، وأما وقواف الإشكال مثل الوقوف في المنلاعنين، وقول يلحق الوقوف الولى إذا ظهرت أشياء يثقل القلب بها من غير تصريح معصية ، لأن الولاية مشتقة من الصفاوة ، والصافى لا يشاب بالكدر . أما العدو فقول يلحقه الوقوف، إذا تاب من أفعـاله المخالفة للحق، إلى أن يستدام أمره، وتعرض للفيِّن التي كان يدخل فيها ، فإن وقف عنها تو لى . وقوله أيضاً يلحقه الوقوف من وجه آخر ، وهو إذا كانت أفعاله يتعلق عليه فهما الضمان من الدماء والأموال ؛ ولم يظهر منه خلاص منها غير التوبة وغاب أمره ، فقول في هذا الموضع يو قف عنه، وقول على البراءة حتى يتخلص منها . ويشبه عندى أن في ذلك قولا أن يكون في الولاية ، إذا ظهرت منه الدينونة ، بالتخلص منها ، ولم يظهر منه تقصير ، وغاب أمره , والله أعلم. مسألة: ومنه وفيمن يقدمه الإمام العدل والياً أو قاضياً على بلد أيجب على أهل البلد ولايته بتقديم الإمام له ما لم يتبين منه لهم حدث يخرجه من الولاية ؟ لم لا يلزمهم ولايته إلا بما يعلمون منه مما يوجب عليهم ولايته ؟ وما صفة الوجوه التي تجب بها الولاية إلزاماً ؟ . قال : أما الذي يقدمه الإمام العدل والياً ، أو قاضياً في بلد ، فقول : تجب ولايته على من لا تتقدم له عنده ولاية ، وأما الذي تجب ولايته إلزاماً ، فهذا آمر يطول به وصفه ، ويتسع القول فيه . فأما بعض العلماء فقال وليني من الناس ثلاثه : من دعوته إلى الإسلام فأجابي ، فهو ولي ، ورجل شهد فهو ولي ، ومن دعاني إلى الإسلام فأجبته فهو ولي ، ورجل شهد معى . رجلان عالمان بالولاية والبراءة ، وليان في الدين إنه ولي ، فهو ولي وسائر الناس يسعني السكوت منهم .

وجاء فى الأثر إن الأئمة المشهورين بالاستقامة على العدل ، وكذلك العلماء المشهورون بالاستقامة على العدل واجبة لايتهم على من بلغته شهرة عدلهم وفضلهم ، وكذلك من غايته المرء بنفسه ورآه مستقيما على الحق فى أقواله وأفعاله ، ولم يلحقه عنده تهمة بارتكاب شىء من المعاصى ، وكان ممن يتولى ببصر نفسه ، فعندى أنه تجب عليه ولايته والله أعلم .

مسألة: ومنه وفى ثلاثة نفر يتولى بعضهم بعضاً، وأكل أحدهم من لحم دابة أو ادعى إباحة أكل لحمها، وقال أحدهم: أنا لا أعرف هذه الدابة ماهى، وقال الآخر هى خزير وبرىء من الأكل، كيف يفعل الذى لم يعرف الدابة فى ولييه هذين على هذه الصفة، ولم يعرف المحق منهما من المبطل ؟ وكيف يكون اعتقاده فيهما ؟ قال إن كان هذا المعابن لولييه الآكل متهما، والمتبرئ من صاحبه عاين الدابة التى أكلها صاحبه قبل أن تصير لحما مقطعاً، مما أن لووقف عليها من يعرف جنسها عرفها، وكانت تلك الدابة خنزيراً، وكان المتبرئ من علماء المسلمين، فالمحت هاهنا هو المتبرئ، ولا يجوز للسامع أن يقف عنه إلا برأى ولا

بدين ، ويثبت على ولايته . وأما الآكل فيجوز له الوقوف عنه بالرأى مع ولايت للمتبرئ على براءته من صاحبه وإن كان المتبرئ ضعيفا وكان هذا لايعرف أن الخزير حرام يبرأ ممن استحلها ، فيجوز له الوقوف عن المتبرئ بالرأى أو الولاية بالرأى . وإن ثبت على ولايته بالدين فقد وافق الحق ، وإن كان يعرف أن الخزير حرام ، فأكثر القول أنه تقوم عليه الحجة بمعاينة الخزير ، وذلك في استحلاله للأكل منه . وأما في الولاية والبراءة فعلى ما وصفت لك من الضعيف والعالم ، وإن كان من العلماء أو الضعفاء والتبس على هذا المعاين فعله ، لم يعرف كان من العلماء أو الضعفاء والتبس على هذا المعاين فعله ، لم يعرف أنه حق أو باطل ، فإن ثبت على ولايته المتقدمة فقد وافق الصواب ، وإن ذلك . وقول : عليه اعتقاد السؤال في وليه حتى يعرف ما يبلغ به حدثه ذلك . وقول : عليه اعتقاد السؤال في وليه حتى يعرف ما يبلغ به حدثه إذا أمكنه السؤال ، وهذا إذا لم يبرأ الهالك من الذي تبرأ منه . وأما في وليه المتبرئ فإن برئ منه الدين فقد أصاب الحق ، وإلا فبراءة الرأى تجزئه في هذا الموضع إلى أن يتبين له الحق . والله أعلم .

مسألة: منه وسألته عن الذي يشهر فضله في الكتب مثل: عمار ابن ياسر، وأبي بكر، وعمر بن الحطاب رضى الله عبهم، أيجوز لنا أن نتولاهم على ما رأيناه في الكتب أم لا ؟ قال: أما بالشهرة فجائز ذلك، وأما من الكتب إذا كان ذلك في سير المسلمين المشهورة عبهم ففيه اختلاف. وأما البراءة فلا تجوز من الكتب، وأما بالشهرة التي لايرتاب فيها، إذا اشتهر الحدث عن المحدث الذي تجوز به البراءة من قبله، فجائر البراءة منه على ماسمعته من آثار المسلمين، والله أعلم من قبله، فجائر البراءة منه على ماسمعته من آثار المسلمين، والله أعلم من قبله، فجائر البراءة منه على ماسمعته من آثار المسلمين، والله أعلم من قبله، فجائر البراءة منه على ماسمعته من آثار المسلمين، والله أعلم من قبله،

مسألة : ومنه وما حالة عامة الناس عندكم؟ مثل الذي لم يظهر منه صلائح ليتولى عليه ولم يصح منه كفر ليبرأ منه ؟ أهو في الولاية أم في الوقوف ؟ قال : جاء في الأثر أن على المتعبد أن يقف عن حميع المتعبدين من الحن

والإنس ، حتى يعلم من أحد خير ا فيواليه عليه ، أو يعلم من أحد شر ا فيعاديه عليه . وهذا الوقوف هو [الواجب اللازم الثابت في دين الله ، لأن الوقوف بنفسه ينقسم على خمسة أقسام ، منها : وقوف الدين وهو الذي ذكرته لك، ووقوف الإشكال كالوقوف عن المتلاعنين والمتقاتلين والمتبر ثين من بعضهما البعض وأما وقوف السوال هو أن ترى من وليك حدثا جهلت أنت حكمه، ولم تعلم ما يبلغ به ، فتقف وقوف سوال إذا كان ذلك الحدث مما يسع جهله ، إذا سلم من الشروط [التي [شرطها جابر [ابن زيد - رحمه الله - وهذا على قول بعض المسلمين . ووقوف الرأى أن تقف عن وليك هذا ، وتعتقد فيه براءة الشريطة ، من غير أن تلزم نفسك سوالا بدين . ووقوف الشك وهو حرام ، وهو ألا يتولى الواقف إلا من وقف مثل وقوفه ، وينصب الشك دينا له ي والله أعلم وال.

مسألة: ومنه وفى الولاية والبراءة فى هذا الزمان وغيره مجزئ الحب للولى واعتقاد نصرته وأداء حقوقه ، والبغض للعاصى واعتقاد ما يلزم فيه ، دون إظهار النطق بالولاية والبراءة أم لا ؟ قال : إذا اعتقد المتولى ولاية من وجبت عليه ولايته فى قلبه ، وأوجب له على نفسه ما يجب للمسلم على المسلم ، من الحب والنصر والاستغفار له فى المحيى والممات ، أجزاه ذلك عن الإظهار باللسان، إلا أن يكون مخاف فى كتمان ذلك تبطيل حق أو تحقق باطل ه فعند ذلك لا يسعه عندى كتمان ذلك ، حتى يظهر الولاية بلسانه، إلاأن يكون ذلك من تقية يعذر فيها ، وكذلك البراءة إذا اعتقد تضليل من يبرأ منه ، والله أعلى .

مسألة: ومنه وفيمن ظهرت منه سيرة صالحة وورع أنه هجر أباه ولم يكلمه ولم يصله ولم بخدمه ، ونصح له فلم يقبل ، كيف يكون اعتقاد من علم ذلك فيه ؟ قال: أما قطع صلة أبيه إذا نوى قطعه من غير عدو ، فدلك كفر عندى ، وهو من كبائر الذنوب. ويعجبى أن يستتاب من ذلك فإن تاب وإلا برئ منه. وأما ترك خدمة أبيه فلا أقول إنه كفر بذلك على عيمل المسألة لأنه لا يلزمه أن مخدم أباه في كل ما يريد منه ، إلا أن يستعين به في شيء مخصوص ، لا تسعه إلا المعونة له. وأما ترك كلام

أبيه مع الاعتقاد لصلته وأداء الواجب إليه ، فلا أقول إنه يكفر بذلك ، عسى أن له عذرا يجوز عند المسلمين . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفي رجل أقر عندي بالزني وشرب الحمر، ولم تظهر لي منه توبة ، غير أنى أرى منه أفعالا صالحة ، وسيرة حسنة ، كيف تكون منزلته عندى ؟ وإن رأيت منه بعد ذلك كلاماً يثقل به القلب من غيبة أو كذب ، أو تنقيص لأحد من المسلمين ، فما أصنع به ؟ أقف عنه أم أتولاه ؟ . قال : إن كان هذا الرجل قد عرفته بصلاح قبل هذا الإقرار ، وكان على إقراره على سبيل التوبيخ لنفسه أنه قد جرى منه كذا في أيام جهله وعصيانه ، وهو يوبخ نفسه نادما على ذلك ، فلا مخرجه من هذا من الولاية ، وليس 'عليك عندي استتابته في مثل هذا . وإن كان أقر بكبيرة على غير هذا الوجه أنه ارتكبها ، فلا بد من أن تستتيبه إن كان وليه من قبل وإن لم يكن وليه من قبل ، فني استتابته عليه اختلاف، ولكن ليس له أن يتولاه إلا بعد التوبة من تلك الكبيرة التي أقربها ، ولو رأى منه صلاحاً بعد ذلك إلا أن يسمعه من يتوب من جميع المعاصى ، ويستغفر ربه ولم يكن من المستحلين لهذه الكبيرة ، فقول تسعه ولايته إذا رأى منه الصلاح بعد ذلك ، وإن اغتاب عندك أحد من المسلمين وكان وليا لك من قبل فاستتبه ، فإن تاب رجع إلى ولايته ، وإن أصر فليس لك أن تتولاه ، و هو حقيق بالبراءة . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يقرأ من كتب المسلمين فيجد فيها صفة الأحداث التي تنسب إلى عثمان وعلى ، كيف يكون اعتقاده فيهما ؟ وكيف يكون اعتقاده فيها يحد في الكتب من ذلك ؟ قال : إن كان لم يبلغه من الأحداث وشهرتها إلا ما يجده في الكتب ، فيعجبني أن يكون اعتقاده أنه يبرأ من أهل هـذه الأحداث وإن كانت مما تجب فيها البراءة ، وأن يتولى المسلمين على براءمهم ممن برئوا منه ، ولا برأ من أحد بعينه بما يجده في المسلمين على براءمهم ممن برئوا منه ، ولا برأ من أحد بعينه بما يجده في

الكتب إلا أن تبلغه شهرة أحداثهم من تواتر الأخبار بما لا يرتاب فيه فيبرأ ممن توافرت الأخبار بحدث كفره منه بعينه. والله أعلم .

مسألة: ومنه وفيمن رفع إلى الحاكم ولاية أحد وهوثقة يوخذ عنه رفع الولاية ، ثم رجع عن ولايته : هل يقبل منه المرفوع إليه أم لا ؟ قال : على ما سمعته من الأثر أن من رفع ولاية إلى أحد ، فتولاه يرفيعة ، لم يجز له أن يرجع عند من رفع إليه ولايته إلا أن يقول له : إنه تبن لى يوم توليته أنه مقيم على فعل لا يجوز ، ولم أعلم به قبل أن أتولاه ، فعلى هذا يجوز له الرجوع عند من إرفع إليه . والله أعلم .

مسألة الغافرى : وفيمن عاشر أحدا ورأى منه اجتهادا فى دينه ، واطمأن قلبه أنه لا يعتمد على الدخول في لا يسعه إلا أنه قليل العلم ، ويتهمه لقلة علمه يدخل فى أشياء يظنها جائزة : ولوعلم أنها غير جائرة لم يأتها ، هل تطيب له ولايته ؟ قال : إدا رأى منه الموافقة فى الدين بالقول والعمل : وتولاه ببصر نفسه، وكان هو ممن يبصر الولاية والراءة، فلا يجوز له ترك ولايته بالظن إذا لم يعاين منه خلاف ما تولاه عليه .

ا مسألة الصبحى : وما قيل فى الإمام إذا كفر ، ولم تبصر الرعية كفره ، فخر جوا من الدنيا على جهالة كفر الإمام ، إنهم هالكون إذ كانر اينولونه ، ما هذا الكفر ؟ أهو من الأحداث التى تكفره كانت بمن تقوم بها حجة العقل أو من السباع أو بما يسع جهله ؟ قال لا يسعه أن تثبت ولايته على كفره كان كفره بما تقوم به لحجة من العقل ، كعرفة الله و توحيده ، أو من السباع كال كفره بما تقوم به لحجة من العقل ، كعرفة الله و توحيده ، أو من السباع كالصلاة والزكرة ، وكدلك غير الإمام كن الراكب عاما أو ضعيفا ، والمتولى مثاله إلا أن يعتقد فيه الشريط أو يتولاه بال أى و إعلى معض لمسلمي برخص له فيه إذا جهل أمره ، وخفى عليه حكم كفره ، إد هو فى اعتباده برخص له فيه إذا جهل أمره ، وخفى عليه حكم كفره ، إد هو فى اعتباده

يبرأ من كل عاص لله ، ويتولى كل مطيع لله ، فاعتصم عن الكفر بهذا الحرف، والقول الأول هو الأكثر والأشهر . والله أعلم .

مسألة : ومنه و فى صفة من تجوز له الولاية والبراءة ببصر نفسه ، ومن لا تجوز ، فمعى أنذلك يتسع فيه الحطاب لسعة معانية و دقة مبانيه إلا أنه غرج فى معانى الأصول أنه إذا كان عالما بما يسع جهله ومالا يسع جهله ، وعالما بأحكام الحاص والعام من الحكام ، ما يسع جهله ومالا يسع جهله ، وعالما بأحكام المستحلين من أحكام المحرمين ، وما يسع جهله من أحكامها ومالا بأحكام المستحلين من أحكام المحرمين ، وما يسع جهله من أحكامها ومالا على الأحداث ، من توبة التوفيق والتعيين ، التي لا تجزى التوبة ولا تصح على الأحداث ، من توبة الإمال التي تجزى عن التعيين و تقبل ، و توبة الحهر من توبة السر ، التي لا يجوز إلا وضع كل واحدة في موضعها . ومن كان بغير هذه الصفة فلا يجوز له أن يتولى ولا يبرأ ببصر نفسه إلا أن تقوم عليه حجة توجب عليه ذلك من ولاية أو براءة . فإذا قامت عليه الحجة لزمه أن ينفذ ذلك الحكم على من وجب عليه ذلك الحكم ، والحجة في ذلك شهادة الشاهدين اللذين يبصران الولاية والبراءة : أن فلانا من الصالحين ، أو من المتقين ، أو الأبرار ، أو محال من يتولى ، وكذلك وفيعة الواحد على قول من يثبها . والله أعلم .

مسألة : ومنه ومن لا تجوز له الولاية والبراءة ببصر نفسه ، فرائ من أحد عملا تجب ولايته أو البراءة منه ، أيكون معلورا أم لا ؟ قال : إن هذا معذور إلا أن تقوم عليه الحجة بما يوجب عليه ذلك ، فبعد ذلك ، لا يسعه ذلك ، وعليه أن يودى ما وجب عليه فيمن وجب عليه ذلك ، قلت . وإذا كان هذا ضعيفا ، ورأى من أحد سيرة حسنة ، واستقامة في دينه وصدقه وأمانته ، فتولاه ورفع ولايته ، وتولاه من رفع له ولايته أيكون هذا غير جائز ؟ وعليه الوقوف عنه وإعلام من رفع إليه ولايته بتلك الصفة والرجوع عن ذلك ، وإن وقف عنه يكون وقوف دبن أم لا ؟

قال : إن هذا إذا وافق ما وسعه في دين الله ، فلا بأس ، ولا له أن يرجع إلى الوقوف إذا وافق من تجب عليه ولا يته ووفقه الله إلى ذلك ، ورجوعه عن ذلك بعد إصابته رجوع من الهدى إلى الضلال ، ولا يجوز ذلك . ووقوف الدين لا يكون إلا فيمن هو مجهول الحال لا في معلوم الحال . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفيمن يقرأ القرآن وفيه أخبار الأبرار والفجار ، ولم يفهم هو ليبرأ من الفجار ويتولى الأبرار ، فما معنى قيام الحجةعليه بذلك ولزوم العلم له بذلك الذى لا عذر له بعده ؟ وما المعنى الذى يعذر فيه ؟ وما الذى يلزم فيه السوال ؟ قال : إن الحجة في ذلك ولزومه كالحجة في الولاية والبراءة في موضعها وموضع واجهما . وأما المعنى الذى يلزم فيه السوال، فذلك مالا يسع جهله . والله أعلم .

مسألة: ومنه ومن تولى أحد بالنزام حجة من شهادة شهود أوجعل إمام فى منزلة لا يجعل فيها غير الأولياء، أيكون عنده بمنزلة من تولاه بعامه من جميع الأشياء فى حياته و بعد موته ؟ قال: هو ملتزم للحجة بلا أن يحقق ذلك ولا يشهد له بالقطع. قلت له: ومن تولى أحداً برأى أو شريطة كيف يكون عنده فى شهادته وفى الدعاء له فى حياته و بعد موته ؟ قال: هو على شريطته إن كان محقاً فله كذا، أو اللهم افعل له كذا، ولا يرسل القول فى ذلك. وأما شهادته فلا تمضى فيه إلا شهادة الأولياء: وأما إن كان من المثقات فى ظاهر أمره فشهادته مقبولة فى الحقوق. والله أعلم.

مسألة: ومنه وإذا اعتقد الضعيف المسلم قليل العلم في الأئمة المنصوبين أن يتولى الله ورسوله والمسلمين، ودينه ودينهم، وقوله قولهم ؟ قال: يسعه ذلك ولوكان عالماً إذا لم تصح عنده ولايته فيواليه، أو عداواته فيعاديه في شخص بعينه. والله أعلم.

مسألة : ومنه وسئل عن الأعمى ، هل له أن يبرأ بالحكم مثل غيره

من البصراء ؟ قال : الله أعلم ، ولاأرى له سبيلا أن ببرأ كبراءة البصراء ، لأنه لايدرك طرقها كما يدركها غبره ، إلا بسبب يوجب عليه ذلك ، لا شهة وإلا فبراءة الشريطة كافية له في موضعها ، وأما الولاية فأمرها أيسر، وإن تولى الحكم على ما يسعه لم يضق عليه ذلك ، وإن اكتفى بالشريطة فهى كافية له مالم تقم عليه حجة بولاية أحد لا تسعه مخالفتها . والله أعلم .

- مسألة: ومنه وسئل عن ولاية وبراءة الإنس للجن ، قال : على الصفة لأنهم لايدركون بعيان ؛ وأما ولاية وبراءة الجن للإنس ، فعلى التسمية لهم والصفة بأعيانهم . والله أعلم .

مسألة: ومنه: وهل تكفى الولاية والبراءة فى الحملة مالم أمتحن بأحد بعينه ؟ إذا رأيت من يعمل عملايستحق عامله الولاية والبراءة ؟ ولم أهتد إلى ما يوجبه له ذلك العمل ؟ ملم أتوله ولم أبرأ منه ؟ أتكون الحجة قد قامت على بعلمى ذلك فيه ؟ وأكون مضيعاً أم لا ؟ وهل يلز منى أن أعتقد فى الذى رأيته وإن كن فعله هذا يوجب على ولايته فهو ولى لى ، أوبوجب على عداوته فأنا برىء منه وأكون معذوراً بجهلى ما بجب على فيه أم لا؟ قال : واسع لك مالم يهتد إلى الحق فيه ، واعتقادك بما يلز ملى فيه فى الحملة بحزى لك عن سواه ، واعتقادك في هذا حسن بلالازم عليك ، وهو أن تتولاه إن كن يستحق الولايه، وتبرأ منه إن كان يستحق البراءة ، حتى تقرم عليك الحجة فيه بعلم وتبرأ منه إن كان يستحق البراءة ، حتى تقرم عليك أورفيعة عدل ، أو بشهادة اثنين ممن يبصر الولاية والبراءة ، يبلغل أورفيعة عدل ، أو بشهادة اثنين ممن يبصر الولاية والبراءة ،

مسألة : ومنه ومن اطلع على مكفرة من وليه ، وكتب إليه نخط بده: إنه تانب إلى الله من ذلك بلفظ تم ، وعرف خطه ، أيكتفى بذلك ؟ قال : كتا ه حجة علمه في قبول التوبة على بعض القول ، وقبل حي يصح شهادة عدلين ، أو يخبرة ، وإنضاق عن الولاية تو لاه بالشريطة . والله أعلم .

مسألة الذهلى: وهل قبل إن الضعيف ليس له أن يتولاه ولايبرأ ببصر نفسه وإن كاذ كذلك فرأى من أحد سيرة حسنة واستقامة في دينه وصدقه وأمانته ، وتولاه على ذلك ، أيقف عنه بعد ذلك وقوف دين أم لا؟ وما حد من يتولى ويبرأ ببصر نفسه ؟ قال : لاأعلم أنه يسعه الوقوف عنه إذا كان قد تولاه بما ظهر له من أعماله الحسنة الصالحة أو برفيعة من تجب برفيعته الولاية والبراءة ، لأنى حفظت قولا في صفة من يتولى ويبرأ ، ببصر نفسه ، فقول : إذا عرف هذا المبتلى أن آدم ولى الله ، وأن إبليس عدو الله ، صار بمنزلة من يتولى ويبرأ ، ببصر نفسه ، والله أعلم .

مسألة عن الشيخ ناصربن خميس رحمه الله: ومن شهرله اسم الفقه والورع والاستقامة على دين المسلمين ، ولم يشتهر له العلم في فن مخصوص ، أيكون عالما بما تقوم به حجة العلم في جميع فنون العلم أم لا ؟ وهل يكون مثل هذا حجة في رفع الولاية أم لا ؟ قال : حتى يشهر له العلم مع أهل الاستقامة قولاوعملا ، ولايكون حجة في الولاية والبراءة الامن كان عالماً بها ، وبأصولها ومعانها ، وعدلا مستقيا على دين المسلمين . ولا يصح له بذلك شهرة قاضية لادافع لها أو معاينة أو خبرة . والله أعلم .

مسألة : ومنه والضعيف الذي لا يتولى و لا يبرأ ببصر نفسه ، ووقف عن نفسه وقوف دين ، ورأى من أحد عملا تجب به الولاية والبراءة عند من يبصر ذلك ، أيسعه هوأن يقف عنه بالدين ، ولا تحدث له شيئاً من الاعتقاد ؟ ويكون سالماً أم لا ؟ قال : إذا لم يهتد لعلم ذلك بوجه من وجوه الحق ، ولم يعطل في ذلك حقا لله فقد وجب عليه،

وكان قد تولى ذلك بغير علم ، فعليه الرجوع إلى ما كان عليه من وقوف الدين على اعتقاد الولاية لمن وجبت عليه الدين على اعتقاد الولاية لمن وجبت عليه ولايته، والبراءة منه لقوله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم) (١) والله أعلم .

مسألة : ومنه فى اختلاف الأشياخ فى الصلت وموسى وراشد ، وما يلزم من الاعتقاد ، وهل تجوز ولاية المختلفين جميعا لنا اليوم ؟ قال : يكفى الاعتقاد فيهم أن قولنا فيهم قول المسلمين وديننا دينهم ما لم تقم علينا الحجة بولايتهم أو البراءة منهم . والله أعلم .

مسألة: ومنه و فيمن يقرأ القرآن ومن لم. يفهم معانيه من ولاية و براءة، وحلال وحرام، وهو مقر بالحملة دائن بها أيكفيه ذلك ؟ قال: نعم، ما لم يتول مبطل أو مبرأ من محق أو يحل حراما أو يحرم حلالا، أو يقف عما لا يسعه الوقوف عنه بجهل أو بعلم، برأى!أو بدين. فإذا نزلت بليته بأحد ممن ذكر نا لزمه العلم والعمل، والدينونة والسوال من جميع المعبرين عما عليه ذلك، ولا يسعه غير ذلك، وعليه طلب علم ذلك من جميع المعبرين مع وجود الاستطاعة بالزاد والرحلة، وأمان الطريق إلى حيث يجد المعبرين له علم ما يجب عليه. والله أعلم.

مسألة : ومنه وما كان فى القرآن من أهل الولاية وأهل البراءة إذا ذكروا ما يلزم فيهم كقوله : (وأمنا الغلام فكان أبواه مؤمنين) (٢) الآية . وقوله : (أفرأيت الذى كفر بآياتنا) (٣) وقوله : (ذرنى ومن خلقت وحيدا) (٤) إلى قوله : (سأرهقه صعودا) (٤) ومثل أصحاب الحنة ما صفة الولاية لأهلها والبراءة لأهلها ؟ قال : إن الولاية والبراءة على الصفة كافية لأهلها ، ما لم يبلغ علمه إلى معرفة أسماء أهل هاتين الصفتين، وما

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٣٦ من سووة الإسرار.

<sup>(</sup>٢) من الآية رقم ٨٠ من سورة الكهف.

<sup>(</sup>٣) من الآية رقم ٧٧ من سورة مريم .

<sup>﴿</sup>٤) الآيات من ١١ إلى ١٧ سورة المدثر .

لم يبطل فيهما حقا ، أو محق باطلا ، فواسع له ذلك ، وله عسى ، فمن الله واجب ، ومن غيره فهو الترجى : ولا نقول هى توبة على النصريح ، بل على التلويح ، وتكون نيته واعتقاده وقوله وعمله ، يقول أتولى من هذه صفته ، وأبرأ ممن هذه صفته . والله أعلم .

مسألة : ومنه ومن شهد على وليه بمكفرة عند من يتولى الشاهد والمشهود عليه ، أتلزمه البراءة بذلك عند وليه الآخر ؟ قال : إذا نزل عنزلة القذف له فإنه يكفر مع من سمعه من أوليائه . وأما الشهادة على المعصية من غبر قذف فلا يكفر . قلت : وإذا أتى على آخر يشهد على وليه ذلك بمثل ما شهد به عليه ، أيجزئ ذلك أم حتى يأتى بشاهدين غيره ؟ قال : إذا لم ينزل منزلة القذف فشهادة الآخرتثبت عليه الكفر في ظاهر الأحكام مع من صح معه من الفقهاء والحكام. قلت وإن راجع مذا الشاهد عن شهادته تلك ، و تاب ورجع يشهد على الذي شهد عليه بما شهد به أو لامع شاهدغيره، هل تجوز شهادته يعد التوبه ؟ قال : إذا رجع عن شهادته بغير عدر يكون له الرجوع فيها ، ثم رجع شهديها ، إنها لاتقبل . قلت : فإن قذف وابي أحدا لا أتولاه ولا أبرأ منه بمكفرة ، أيكون وليي مدعيا أم لا ؟ وإن أتى بشاهه غيره وشهدا بدلك جميعا ، هل تجوز شهادة التي صار فيها بمنزلة المدعى ؟ قال : قد قبل حتى ياتى بشاهدين غيره و تيل بشاهد. قلت : إذا شهد وأي على من لا أتولاه ، ولم يبرأ منه ، ما الحكم ؟ قإل : فإن نزل متزلة القذف فلا يسع في البار والفاخر ولا يقبل حتى يأتى بشاهدي عدل غيره ، وإن نزل منزلة فشهادته جائزة مع غيره في قول بعض المسلمين. و الله أعلم .

مسألة : ومنه والضعيف إذا رأى من يعمل كبيرة وهو لا يعرفها ، هل له أن يبرأ منه بعينه وتكفيه البراءة في الحملة ؟ قال : تكفيه ، ويقول الإنسان أنا معتقد ولاية فلان ابن فلان الفلائي . والبراءة أن يبرأ من الشخص بعينه ، لامن فعله القبيح . يقول : أنا أبرأ من فلان ابن فلان . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفي رجل يبرأ منه المسلمون : وسمعت من يتولى ذلك الرجل ، أبجوز لى أن أبرأ من الذي تولى ذلك الرجل ، وأحتج عليه ، فإن لم يرحم عن و لايته أبر ا منه أم أقف عنه ؟ قال : فالذي أقول ومعي أن من تولى أُحدا من الحاق"؛ من الحن والإنس والملائكة بحجة حق في ظاهر الأمر تثبت له في دين الله ، لم يزل من ذلك إلا حجة ظاهرة في دين الله. ومن برئ من وليه هذا من غير حجة توجب له البراءة منه في ظاهر أحكام دين الله ، و هو عالم بولايته له ، فهو عندنا بذلك مخلوع ضال منافق مبتدع ، عليه التوبة . ومن تولى من برئ منه المسلمون بحجة في ظاهر الأمر فهو مصيب إذا لم تقم عليه الحجة بما يزيل ولايته ، ولا نعلمهم كعلمهم فيه . وإن قلدهم في ذلك و برىء ممن برثوا منه بلا حجة ولا برهان ، فهو بذلك مخلوع منافق مبتدع كافر ، ولا يجوز التقليد معنا في هذا. والولى هو العدل، والعدل من دان بالعدل وعمل به ولم يخالف شيئا من أحكام الكتاب والسنة وإجماع المحقين من الأمة بجهل ولا بعلم ، ولا يلتفت إلى من كان له في الإسلام سابق اسم وماض حكم إذا بدل وغير. وليس الناكث من الأولين بأعجب من الناكث من الآخرين، قال الله تعالى: (فمَن ْ نَكَتُ فَإِنَّمْمَا يَنْكُتُ عَلَى نَفُسِهِ وَمَنَ ۚ أُوْفَى بِمَا عَاهِلَا عَلَيْهُ اللَّهُ فَسَيَوْتُيه أَجْرًا عَظِيماً ﴾ (١) وأما الولاية معنا فتجوز بالرفيعة من الواحد العدل العالم بأحكام الولاية والبراءة ، على قول بعض المسلمين ، وشهادة العدلين بذلك وبالمعاينة إذا كان المعاين ممن يبصر أحكام الولاية والبراءة ، وبالشهرة التي لا ترد ، وبالموافقة على قول بعض المسلمين. وقال بعضهم : حيى تعرف منه الموافقة أبالة ول والعمل. وقال بعضهم ينتظر به الشهر والشهرين ، وقال بعضهم : حتى تعرض له فتنة فينتظر كيف حاله وسيرته . وقال بعضهم. إلى أن عموت ، فإذا مات على ظاهر ما يوجب له الولاية في ظاهر الأمر ثبتت ولايته ، ولا تعلم في ذلك اختلاقاً . وأما البراءة فتصح بالمعاينة للأحداث إ

<sup>(</sup>١) من سورة الفتح الآية ١٠ .

المكفرة لراكمها وشهادة العدول من أهل الاستقامة والشهرة التي لا ترد. وأما الأئمة إذا ذكرت فأكثر القول لا يسع جهلها ، إما ولاية وإما براءة وأعلم أن الولاية والبراءة فريضتان من فرائض الله ، لا يسع جهلنهما إذا وجبتا وهما كالصلاة والصيام وعلى من وجبتاعليه أو وجب عليه شيء منهما طلب علم ذلك ، وعليه الخروج في طلب علم ذلك إذا لم يجد المعبر المذلك بحضرته من العلماء بأحكام الولاية والبراءة ، كمثل الحج إذا وجد الزاد والراحلة ، وحمق البدن وأمان الطريق ، وما يكفيه لمثونته ومئونة عياله إلى رجوعه إليهم . ومن ضيع شيئاً منهما على الحهل أو العلم بعد إقامة الحجة عليه ، ولو جهل الحجة أنها حجة فهو بذلك هالك ، لا عدر له في ذلك مع الله ورسوله وعلماء المسلمين أهل الاستقامة . والله أعلم .

مسآلة : ومن قامت عليه الحمجة بالبراءة من رجل بعينه، وقد علم أن ماعة من المسلمين يبرءون منه ولم يظهر هو منه البراءة ، غير أنه يقول : قوله قول المسلمين على براءتهم منه، قوله قول المسلمين على براءتهم منه، هل يكون سالما بهذا ؟ قال : معى إنه قد قيل إن هذا يجزئه وهذه موافقة منه للمسلمين في البراءة من فلان ، فهو موتمن على دينه ويتولى على ذلك ما لم تلحقه في ذلك معانى تهمة أو ريب في أمر دينه فينظر في ذلك .

مسألة: وعن رجل يتولى ثلاثة أئمة أو ثلاث أنفس وهو ممن يبصر أحكام الولاية والبراءة أو لا يبصر ، فيتولى أحدهم من زيد ، ويقف أحدهم عن زيد ، هل لهذا الرجل أن يتولى أحدهم عن زيد ، هل لهذا الرجل أن يتولى الأئمة أو هذه الأنفس ؟ كان قد وجبت عليه و لا يتهم قبل أن يظهروا إليه ذلك في زيد أو بعده ؟ قال : معى إنه قد قبل إنه يتولاهم ما لم يعلم باطل أحدهم في براءة أو ولاية أو وقوف . ومن وافق في القول والعمل في دين أهل الاستقامة من المسلمن ، وجبت و لايته . والله أعلم .

مسألة : ابن عبيدان (۱) : وإذا رأيت وليا عمر مواتا من الأرض ليست فيها عمارة بنية ، لا ساقية ولاجب بل موات ، به في أبعض الأمكنة شراج (۲) من مسيل السيل ، وفيه مراع (۳) الركاب التي تخرج الفلاة ، وقال من قال من الناس غير عدول نحن نحفظ تلك الأرض التي أحدث فيها وليتك عمارة زرعت في شيء من الأوقات فلم يتركها وليي بقول من لاعدالة لهم ، وتعلق بالأحكام في ذلك الموات ، ما حاله عندي ؟ قال : إن وليتك على ولايته على هذه الصفة لأن الولى محمول على حسن الظن لأنه يوجد في الأثر لو بتي بينك وبين أخبك كنسيج العنكبوت فلا يهتك ستره . والولى حرمته لو بتي بينك وبين أخبك كنسيج العنكبوت فلا يهتك ستره . والولى حرمته عظيمة ، كان من أولى الأمر أو لم يكن ، غير أنه يسحب ويؤمر الولى أن يكون متنزها محتاطا على نفسه ، لأن من كان أكثر ابتلاء كان أشد مخافة ، يكون متنزها محتاطا على نفسه ، لأن من كان أكثر ابتلاء كان أشد مخافة ،

مسألة: قيل لأبي سعيدر حمه الله : ما تقولي فيمن قال إنه يتولى إبليس، وهو من أهل الولاية ؟ ولم يعلم الذي عرف منه الولاية لإبليس بأي وجه تولاه عليه ؟ أهو على ولايته أم لا ؟ قال : كل من وجبت له الولاية بحكم الظاهر ثم تولى أحداً من الخليفة مع من وجبت ولايته عليه ، ولم يعلم أنه يتولاه بباطل ، ولم تقم عليه الحجة بما يبطل به ولايته ، فهو على ولايته لأن الولاية من حكم الدعاوى ، وأهل الدعاوى على ولايتهم ، حتى يعلم أنه الولاية من حكم الدعاوى ، فإن قال قائل : من تولى إبليس وجبت البراءة أنهم مبطلون في دعاويهم . فإن قال قائل : من تولى إبليس وجبت البراءة منه ، علم أنه علم بكفر إبليس أو لم يعلم ، قلنا له : أما في الشريطة فإنه من تولى إبليس على كفره بغير حجة تقوم له في الإسلام ، فإنه كافر وتجب البراءة منه . وأما في حكم الظاهر فإذا وجبت ولايته ثم علم أنه يتولى إبليس البراءة منه . وأما في حكم الظاهر فإذا وجبت ولايته ثم علم أنه يتولى إبليس

<sup>(</sup>١) ابن عبيدن : كان مدرسا للفقه في يبرين (انظر الشماع الشائع باللمان في ذكر أثمة عمان).

<sup>(</sup>٢) شراج وشروج : جمع الشرج أ. وهو مسيل الماء من الحرة إلى السهل . وفي الأصل: «مساريح »واللفظ غير وارد في اللغة .

 <sup>(</sup>٣) مراع : جمع مرعى وهو الكلأ أو مكان الرعى . وفى الأصل : « مماريع » ولعلها
 من استعملات بيئة المؤلف .

ولا يعلم بأى وجه تولاه ، لم تَزَرُّل ولايته ولم تجب براءته ، حتى يعلم أنه تولاه بغر حق ، أو تقوم عليه الحجة بما ينقطع به عذره في ولايته لإبليس، ولا نعلم في هذا الفصل اختلافا في أحكام الولاية . فإن قال إنه لا تسع الولاية لإبليس لأنه لم تكن له ولاية منذ خلق الله آدم – عليه السلام – ولم يصح اسمه إلا مع كفره ، فإنا نقول إن آدم ـ عليه السلام ـ و إبليس ـ لعنه اللهـ كلاهما في حكم الحق بالسواء. و من وجبت عليه ولاية إبليس – لعنه الله – لزمته ولايته وحرمت عليه عداوته ، حتى تقوم عليه الحجة بما تزيل عنه ولايته ، ولَا يوجب عليه عداوته ، ولا يعارض في هذا إلا قليل المعرفة بأصول الولاية والبراءة ، ولا تكثر معارضتك للضعفاء لهذه الدقائق من أمر الولاية والبراءة ، وليس كل من زالت ولابته عن بعض العباد زالت عن كل العباد ، ولا من وجبت ولايته على بعض العباد وجبت على الكل ، ولا كل من وجبت ولايته عند الله وجبت ولايته عند العباد ، ولا كل من وجبت ولايته عند الله حرمت عداوته عند العباد ، ولا كل من وجبت عداوته عند الله وجبت عداوته عند العباد ، ولا يكلف العباد في جميع أحكام الولاية والبراءة في أحد من الناس بعينه حكما واحداً . فإن قال : لم يتعبد الله أحداً من خلقه بولاية إبليس منذ خلق الله آدم - عليه السلام -فهذا قائل بالزورويتعاطى علم الغيب ، ولسنا نتعاطى علم ما غابعنا ، ولكنا نقول من خصه حكم ولاية من وجبت عداوته في علم الله وفي علم عامة خلقه ، كان هالكاً بتضييع ما خصه الله به من ولاية عدوه ، هذا في حكم من تعبده بولايته ، وإبليس عندنا من خليقة الله ، وكل الحليقة في حكم دبن الله بالسواء .ومن خصه حكم البراءة ممن وجبت ولايته في علم الله وفي علم عامة خلقه ، كان هالكاً بتضييع ما أوجب الله عليه من البراءة من وليه ذلك في حكم ما أوجب الله عليه البراءة منه. والولاية والبراءة لأحد بعينه ليسا من أحكام الدين ، وإنما هما من أحكام الدعاوى . ولوكانث من أحكام الدين لما أطاق ذلك أحد الحليقة وسط ذلك عن أحكام التكليف

للعباد ، وهذا من دقائق أحكام الولاية والبراءة ، ولا يبصر ذلك إلا بصير يأحكام الولاية والبراءة . ومن صحت عداوته بالحقيقة من كتاب الله أو على لسان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فلا تحرم ولايته بحكم الظاهر إذا قامت عليه الحجة بوجه من الوجوه فليس كل من صحت عداوته بالحقيقة حرمت ولايته بحكم الظاهر ، ولاكل من وجبت ولايته بالحقيقة حرمت عداوته بحكم الظاهر ، ووجبت عليه ولاية العدو في الحقيقة في حكم ولاية الظاهر ، ووجبت عداوة الولى في الحقيقة في حكم براءة الظاهر ، وهذا فصل دقيق وبحر عميق . والله أعلم .

مسألة: عن الشيخ ناصر بن خميس – رحمه الله – وإذا أجاز لأحد ما يجوز له أن يجيزه له من القيام بالعدل في مال المسلمين ودولة المسلمين من قرية كذا، هل تحوز ولاية من أجاز نه الإمام ذلك ؟ قال: تجوز ولايته على قول لأنه لا يجوز له أن يجعل لذلك إلا من كان أهلا لذلك ويكون ولايا. قلت: وكذلك من جعله الإمام عاملا ، قال: تجوز ولايته على قول. قلت: وإذا جعل الإمام واليا أو قاضياً أو حاكما أو وكيلا أو جابياً أو كاتباً يكاتب بين الناس ؟ قال: تجوز ولايتهم بجعل الإمام لهم على قول. وكذلك الشارى القاطع الشراء ، قلت له: أليس هذا أن يجهل وكيلا أو جابياً ثقة أو غير ثقة ؟ قال: لا يجوز ذلك على الإطلاق إلا أن يكون في جابياً ثقة أو غير ثقة ؟ قال: لا يجوز ذلك على الإطلاق إلا أن يكون في بتقديم الإمام له وائياً ، أو كتب لا أتولى الوالى من شيء أطلقت به ، هل يجوز لى العمل عنده ؟ وطاعته فيا يأمر به في بيت المال وغيره ؟ قال: لا يجوز إلا إذا كان واليا . قلت : هل فيه من رخصة إن نوى بذلك لا يجوز ذلك . لا يجوز ذلك ؟ قال: لا يجوز ذلك . الاحتساب للقيام بالعدلوفعل ما يأمر به غير الوالى ؟ قال: لا يجوز ذلك . الاحتساب للقيام بالعدلوفعل ما يأمر به غير الوالى ؟ قال: لا يجوز ذلك . الله المهم .

مسألة : عن الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير : وإن تولى الضعيف أحدا لما رأى من حسن سبرته واستقامته وأمانته على ما يظن و يرجو أن هذا

قد تجب ولايته أو نزل بهذه المنزلة ، ولما عرف من قول المسلمين من عرفنا منه خبراً تولينا وأجبناه عليه . ورفع آيضا ولايته لغبره وتولاه من رفع إليه ولايته وأجاز له أشياء لا تجوز إلا للعدول الأولياء ، أتر اه مصميا في فعله هذا أم لا ؟ قال : فإذا تولى هذا الضعيف من ذكرت ، ولم يصح معه ولا بان له أنه تولاه على غير ما تجوز له ولايته ويسعه واحتمل أن يكون قد تولاه بوجه حق ، وغاب عنه عليه أصل ما قدم عليه من ولايته لذلك الرجل ، والرفيعة منه لغيره بولايته ، وكان المتولى لذلك أهلا ، ولم يبن منه ما يبطل ولايته بوجه يصح لهالعلم بذلك، وتمسك هذا المتولىبولايته، فلا أقول إنه مخطئ في ذلك ، وكأنه إلى الإصابة أقرب. ولا يعجني له ترك ولاية هذا الرجل بعد أن تولاه بالدين ما لم يصح معه ما ينقل حكمه عن ا ولايته إلى براءة أو وقوف أو شريطة لأن الولاية أصل من أصول الدين ، و فريضة من فرائض ربالعالمين على من لزمته وقامت ما الحجةعليه. وكاللك البراءة على من لزمته وقامت مها الحجة عليه، فلا مجيز لهتركهما ولا إهمالهما لمن وجبتا عليه فيمن وجبتا له كائنا من كان من عالم أو ضعيف ، من ! حميع المنعبدين من الثقلين ، ومثل هذا يتسع ويطول بذكره الكتاب ، ولا بجوز أن يقف عن ولايته بدين بعد أن تولاه بدين إذا تولاه على ما يسعه، أو يحتمل له أنه قد تولاه على ما يسعه ، ولم يصح معه غير ذلك من معانى باطل ما دخل فيه وغاب عنه صحة ذلك ، فنرجو أن يكون معدورا لأن كل حكم قد ثبت بوجه ما محتمل عدله ومحتمل باطله . فالعدل أولى به حَى يصح باطله ، لأن الحق يعلو ولا يعلى والولاية لمن احتملت له أولى من البرءاة حتى تصح البراءة . قال غبره: نعم لأن المؤمن إذا دخل في شيء ووجد نفسه داخلا فيه ونم يعرف عند دخوله فيه أنه دخل فيه بباطل ، وكان يعرف نفسه أنه لا يدخل في شيء محبجور ، واحتمل في دخوله ذلك أنه دخل فيه يالحق ، و محتمل أنه دخل. فيه بباطل على سبيل الجهالة منه

بخسبه أنه حق و محتمل أيضا أنه قد دخل فيه على سبيل الاعتماد، فلما احتمل معه هذا فالحق أولى به حتى يعلم أنه دخل فى شيء محجور ، لأن الحق أولى من الباطل والإسلام أولى من الكفر ، لأن الإسلام يعلو ولا يعلى وذلك فى ولايته لإنسان يحتمل له ولايته بوجه جائز و تزويج امرأة أو مال أو دخول فى شيء من معانى الإسلام مما محتمل له الدخول فيه بوجه حق وهذا شيء مبصر مع العلماء بالأصول وكذلك سبيل الصلاة والصوم والحج والزكاة ، ومخرج فى حقوق العباد وذلك مما يطول وصفه ويتسع خطابه . وكذلك مثل من تونى رجلا وقد نزل ذلك الرجل مما يكون حجة فى الإسلام مثل أو أحكامه ، من سفك دماء أو تسليم زكاة أو دخول فى طاعة ، ولم يعلم أنه تولاه بوجه حق أم لا ووجد نفسه تتولى هذا الرجل ، وتنفذ له الأحكام وتسفك بأمره الدماء . والله أعلم .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس: والإمام العدل إذا جعل حاكما أو كاتبا بين الناس فنى ولاية من جعله لذلك اختلاف ، قول يتولى بولاية الإمام لأمه لا يجوز له ولا يسعه أن يجعل لذلك إلا وليا . وقول لا يتولى بذلك ويكون على ما كان عليه من قبل مع من لم يعلم منه ما يوجب له الولاية . وأما من جعله جماعة المسلمين من أهل الاستقامة ، الذبن هم حجة الله في يلاده على عباده حاكما ، فإنه يتولى بولايتهم له ، ولا أعلم في ذلك اختلافا .

مسألة ابن عبيدان : فيمن وجدته يقر بشيء من المعاصى ، فيلز مك استتابته استتابته إن كان لك وليا ، وإن كنت واقفا عنه وقوف دين ففي استتابته عليك اختلاف : قول عليك استتابته ، وقول ليس عليك استتابته . وإن كان في حال البراءة فليس عليك استتابته ، ولا أعلم في ذلك اختلافا . والله أعلم .

مسألة عن الفقيه على بن القاسم : في رجل عفيف ، لا يعلم منهسوء، ولا يعرف منه للمسلمين ، إلا أنه لا يعرف شيئا من العلم ، ولايما يعتقده

المسلمون ، أيكون هذا الرجل وليا للمسلمين آم لا؟ قال: إن الولى لا يكون وليا حتى يعلم منه المسارعة إلى الخيرات واجتناب المحارم والشهات، والمسابقة إلى الطاعات وجهله ها يعتقده المسلمون ، فإن كانت الدار التي هو فيها دار حق ، وصفة ذاك أن تكون الدار ليس فيها أحد يدين مخلاف دين المسلمين ، فلا محتاج أن يمتحن من فيها ما اعتقاده ، وما يدين به ويتولى على ظاهر عمله دو اما على صفتك هذه ، فأنت غير عالم مهذا الرجل ، وهو على هذه الصفة في حال الوقوف ، والولاية اصطفاء ، فإن كنت تعنى بذلك أنك محتاج الصحبته في سفرك فعائز ذلك، وكلماوقع صاحب تعنى بذلك أنك محتاج الصحبة في سفرك فعائز ذلك، وكلماوقع صاحب ولم يضرك من ذلك شيء إلا أنه يستحب إن أمكن الصاحب الولى فهو أحسن وإلا فغير ذلك تجوز مصاحبته ، وأنت غير معلم بمثل هذا .

مسألة الرغومى: وما الفرق بين الولى والثقة والعدل ؟ قال: إن صفة الولى من عرف بالأعمال الصالحات ، والمسارعة إلى الخيرات ، واجتناب الشبهات ، والموافقة فى الديانة من القول والعمل ، فهو للمسلمين ولى وعندهم عدل . والثقة فى دينه هو الذى تظاهرت منه الأمانة فى دينه ولم تنظاهر منه النهم فى دينه ، أنه يدخل فها لا يسعه مجهل ولا يعلم . وأما الأمين فهو الذى يؤمن على الشيء . وأما العدل فهو الذى يؤمن على الأمانات ولا يعرف أنه مصر على شيء من الحيانات ، وهو مسارع إلى الحيرات ولا يعرف أنه مصر على شيء من الحيانات ، وهو مسارع إلى الحيرات مجانب للشبهات ، مأمون على حمل الشهادات ، ولو لم يعرف منه الموافقة فتجب له الولاية ، ولو لم يعرف منه انتحال غير دين المسلمين وهويظهر التسك بقول المسلمين في صلاته وزكاته ، وولايته ويراءته ، فهذا عدل . وقال من قال هذا عدل وولى . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ جاعد بن خميس الخروصي ــرحمه الله ــ فيمن كان في حياته عندى في منزلة الولاية ، ثم مات ، أيعجبك أن أدعو له

وأثبت له على الشريطة ؟ إذا كان ضعيفا عن معرفة الولاية والبراءة ؟ قال : إذا ألقيت صفاته على عالم فأفتاك إنها صفات ولى لزمك ولايته ؟ وجاز لك الدعاء له فى المحيى والممات !. قلت له : ما حكم الحلق فى الولاية؟ قال : الوقوف . قلت : أليس قد قيل حكمهم الأمانة ؟ قال ، إنما ذلك فى دينهم ، وأما فى الأمانات فلا . والله أعلم ،

مسألة: ومنه وما يلزم من وجد الاختلاف في الأحداث الى في عمان في زمان الصلت بن مالك(١) وراشد بن النظر ، وموسى بن موسى ؟ فقال قوم : إنها بدعة ، وضاق عن معرفة المحق من البطل ، فلم يعتقد في أحد الطائفتين اعتقاد تخطئة ولا تصويب ، أيسعه هذا ويكون سالما أم لا ؟ وهل يكون هذا الافتراق كالافتراق الذي وقع بين هارون بن اليمان ومحبوب بن الرحيل رحمه الله ؟ أم بينهما فرف ؟ ، قال : نعم إذا ضاق عن معرفة الحق من المبطل ، وتولى المسلمين على ولا يتهم لمن تولوه وبراءتهم عمن برثوا منه ، إنه سالم والقول في هذا يتسع . وأما الافتراق فلا فرق بينه وبين الذي كان في أيام محبوب ورحمه الله وهارن ابن الممان : قلت له : إذا كانت نفسي تطمئز بقول من قال بالدعاوى و عميل ابن الممان : قلت له : إذا كانت نفسي تطمئز بقول من قال بالدعاوى و عميل الى تحقيقه ، هل يسعني اأوقوف إذا لم يكن ذلك بحجة ؟ ، قال : نعم . والله أسلم .

مسألة : عن الشيخ جمعة بن على الصائغى ، رحمه الله : وإذا كان لى إخوان يسارعون إلى الحيرات ويجتنبون الشهات ، ولا أعلم فيهم إلا خيرا ونفسى طيبة بخبرة ومعرفة ، وقصرت معرفتى عن شروط الشيخ الى سعيله ــ رحمه الله ــ التى اشترطها لمن أراد أن يتولى ببصر نفسه ، ما يلزمنى لهم

<sup>(</sup>۱) هو الصلت بن مالك الحروصى ، كان إماما إلى أن ضعفت صحته فاعتر ل ، و تولى بعده راشد بن النظر سنة ۲۸۸ ، ثم عزله موسى بن موسى ، وأقام نفسه إماما . ثم تولى عزان ابن تميم الخروصى وهكذا وجد إممان فى وتت واحد ، واشتدت الفتن وكثرت المعارك بين أهل ممان حتى إنهم عقدوا فى عام واحد ست عشرة بيعة ، ولم يفوا بواحدة منها . (انظر الشماع الشائع باللمعان ى ذكر أئمة عمان ) ص ۲۸ وما بعدها . طبعة عيسى الحلى .

فى المحيى والممات، قال: ليس لأحد أن يقطع الولاية لأحد إلا العالم يأصولها، ولكن فيها قيل فيها أرجو في الضعيف إذا أحب أهل الطاعة على فعلهم الطاعات، وصوبهم على فعلها ورضها منهم، فأرجو أنه قيل يكيفه ذلك، إذا لم تقم عليه الحجة من العلماء، وكذلك إذا أبغض أهل المعاصى على معاصيهم وخطاً هم إفها ولم يصوبهم عليها، وخاصة فيما لا تقوم عليه الحجة من عقله لم تقم عليه الحجة. والله أعلم:

مسألة عن الشيخ هلال بن عبد الله العدوا وهم الله : وإذا كان لى إخوان يسارعون إلى الخيرات ويجتنبون الشبهات، ولا أراهم يدخلون في محجور في ظاهر، ولا أنهمهم في ذلك باطنا، ونفسي طيمة عليهم، إلا أن نفسي عجزت عن شروط الشيخ أبي سعيد – رحمه الله – على من أراد أن يتولى ببصر نفسه، ماذا يلزمني لهم في المحيي والممات ؟ قال : إن من عرف نفسه بأصول الولاية والبراءة معرفة يقين لا اتباع ظن، أنه عارف بأصول الولاية والبراءة التي من عرفها ضبطا لا تكلفا، فهو ممن بجوز له أن يتولى ببصر نفسه، ويكون حجة مع غيره في ذلك، مع عدله وأمانته، مع من عرف منزلته في ذلك . وإذا لم يكن هكذا فهو ضعيف، والضعيف عم من عرف منزلته في ذلك . وإذا لم يكن هكذا فهو ضعيف، والضعيف عبر ثه الولاية في الحملة . وإن اشترط الولاية لأحد يرجوها له بظهور عمل الصالحات، والمسارعة إلى الخيرات، واجتناب المكروهات، مع زوال المهمات بشيء من الباطل، فلا يضيق عليه ذلك، والله أعلم .

سسألة: ومنه وهل يجرز للرجل أن يكذب نفسه ويو مخها ويسيمها بالعصيان والتقصير ، لأنه قبل لا تأتى عليه حالة لا يتولى فيها نفسه، كيف صفة ذلك أو ولايتها مثل ولاية الأولياء في الحرمة أم لا ؟ قال: إن ولايتها غير ولاية الأولياء ، وإنما ولايتها هو النزام الطاعة منها في جميع دينها الذي تعبدها خالقها به ، وأما توبيخها محال ما وقع منها على معنى التلوم والتندم من فعل ذلك خوفا من غضب الله عليها ، فسلا بأس بذلك ، والله أعلى .

القول واسع عندى إن الوقوف هو أقرب إلى الحق وأشبق إلى النفس إلى أن نعرف حالة هذا الرجل إن كان ممن تورع عن الشبهات ، ولم يكن مصرا ولامقصراً عن الحلاص من تلك انتبعات ، وزالت عنه أحكام النهم والريب وخرج من حكم الشبهة والغيب ، غير أنه تشاغل عن أداء ما عليه قليلا ، وهو مع ذلك ينوى الحلاص ويريده ويقصده ليسلم لكل ذي حق حقه ، والله يعلم المفسد من المصلح ، ولا يخفى على الله خافية ولاسر ولاعلانية ، وهذا يعتمد عليه القلب . وأما إن كانت الحقوق من وجه دين أدانه أوقرض اقترضه أوخطإ لزمه من غير أن الحقوق من وجه دين أدانه أوقرض اقترضه أوخطإ لزمه من غير أن يكون مأثوماً في تحملها واكتسابها ، فإنه غير مأثوم ولاملوم إذا أخر قضاءها ولوكان غنيا ولا خروج عليه إلى أهلها إلا أن يطلبوه بذلك ، ويلازموه فعند ذلك لا يسعه حبس حقوقهم وقال عليه السلام: بذلك ، ويلازموه فعند ذلك لا يسعه حبس حقوقهم وقال عليه السلام: «هو الذي يكون معه مثل الذي عليه . واخله من قال : ولولم يكن معه مثل الذي عليه ، وهذا القول المعتمد عليه ، والله أعلم .

مسألة الشيخ جاعد بن خميس فى قول الله تعالى . (ياأيها الذين آمنولانتخلوا اليود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم) (١) أرأيت إن كان مقرا بالإسلام وتولى يتولهم منكم فإنه منهم) (١) أرأيت إن كان مقرا بالإسلام وتولى يهوديا وأحبه وصوبه على فعله ، أيكون مثله يهوديا فى التسمية والأحكام الدنيساوية من النجاسة وقطع الصلاة وغير ذلك من أحكام المشركين ، وكذلك يكون فى الأحكام الأخراوية ملحوقا به ؟ أم يكون فى الأحكام الأخراوية المناوية مفارقا ولاحقا به فى الأحكام الأخراوية ؟أم ماذا عندك فى ذلك ؟ قال : الله أعلم . والذى يتوجه لى فى تأويله إن صبح أنه يكون فى ذلك ؟ قال : الله أعلم . والذى يتوجه لى فى تأويله إن صبح أنه يكون

<sup>(1)</sup> الآية ١٥ .ن سورة المائدة وتمامها : ( إن الله لا يهدى القوم الظالمين ) .

منهم بالولاية فيم على ما هم به مَن الكفر في موضع ما ليس له لعدم الموجب في حقه لوجود العذر ، فهو بها من جملة أهل الضلالة عزطريقة الحدى . وإن أقر بالحملة فلا شرج له من أن مجوز عليه من قبيح الأسماء ما يجمع الكل ، فيجوز لأن يطلق على الحميع منها ، بعد أن صار بدخوله فيا يوجبها من أهلها ، فاستحق لأن يعادى على مثلها فيحكم عليه بالبراءة الموجبة لإباحة اللعنة والعدواة والبغضاء، وحظر الولاية والمحبسة والنصرة من الله تعالى ، على من صح معه أمره فحرم عليه أن يتولاه، وإن يوليه بغير حق الأولياء بعد أن أنزل نفسه بمنزلة الكفار ، مختاراً لعمل العمل أهل النار فكيف بجوز على الإصرار ألا يكون بعد موته على التحقيق لا من ذلك الفريق ؟ كلا فهم معه في العذاب المهين لأنه لا من المؤمنين ، لخروج عنهم بولايته ، لا بحق من ليس منهم ، بدليل أناللهجامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا ، هي مثواهم ، وبئس المأوى مأواهم . أو نظن أنه يكون بولاية اليهودي بهؤديا وبولاية النصراني نصرانيا ؟ وإن كان في غير إنكار للجملة ولا شك فيها ولا شيء منها ، ولا يرد نشيء من التنزيل بعد قيام الحجة به عليه ، وليس كذلك لبعده عن الصواب على حال في الإجماع ، إذ لا يبلغ به إلى الشرك ، ولكن إلى كفر النعمة لا غير ، في دين أهل العدل . فاخذروا من أمثال هذه الأحوال ولا تقف ما ليس لك به علم ، فتر دى . لا سيا في أمر هذا فإنه عظم ، لأنه مما يدعو إلى تشريك أهل القبلة ولا شلث فاعرفه . والله أعلم .

وقال في موضع آخر: ففي هذا من النهى ما يدل على المنع من الولاية لهم محريما لها، وما يكون من لوازمها في حق الأولياء، مثل المدح والثناء والمصرة على الأعداء، وما أشبهها . ألا وإن في النأكيد ما يدل بالمعنى على التشديد في موضع مالا عذر فيه لأن يكون من جملة الكفار، فلا بدله من النار، إن مات على الإصرار. أو يحوز ميصح بلارجوع منه أن يخرج عنهم بعد أن ولج معهم، فصار منهم فيا يجوز علمه أن يلحقه مما جاز في

الحكم ، لأن بجمع السكل في الاسم من لوازم الضلالة الموجبة لاشتراك الجميع فيها حالة الحروج من الحق إلى شيء من أنواع الفسق دون ما يخص على الافتراق ، كل فريق في الدنيا باتفاق . ألا وإن المرجع في الآخر دَلاهل الكفر أجمع إلى فريق واحد في النار معا ، بل لمن في الجنة من الآبرار ، فكيف يصح ألا يكون من أولئك من لم يكن من هؤلاء ، والكل فريقان عن الله في غير موضع من القرآن، فإما أن يكون بالولاية في موضع تحر بمها عاليه لأهل البهودية يهوديا ، ولأهل النصر انية نصر انيا في أشبهما فلاأعر فه مما يجوز كذلك ، وإن رفع أبو قحطان عمن حفظه عنه من أهل العلم والورع أنه قال : من تولى مهوديا فإنه يهودي ، فإن في قول الشيخ أبي سعيد سرحمه الله — ما يدل على خلافه ، وإنه لحو القول في النظر لا غيره .

مسألة : ومنه وفي أطفال المشركين الوارد الاختلاف الذي لا يخفاك في أحكامهم الأخروية ، هل يحسن عندك أن يدخل الاختلاف في أحكامهم الدنيوية ، من قطع الصلاة ونجاسة مسوّه وهو رطب ، ونقض وضوئه وسبيهم لمن ظفر بهم في حال حرب أو غيره ؟ أم بين الحكمين فرق ؟ وما معني الرواية : « كل مولود يولد على الفطرة وإنما بهودانه وينصرانه أبواه» أيكون هذا النهود والتنصر في حال الطفولة(۱) أم بعد البلوغ آم في كلا الحالين ؟ قال : لا أعلمه مما يصح في الأثر ولا مما يحسن على حال ، فيجوز نظر إلا أن يكونوا في مثل هذا وما أشبهه ، مما يتعلق في ثبوته بالدنيا، لحقا بآبائهما فيه ، إذ لا يصح في المولود أن يهوده أو ينصره أو يمجسه أبواه بعدأن يولد على الفطرة . ويجوز أن يخرج عن حكمها في حال الطفولة ولامن بعد البلوغ إن لم يخرج عن دينهما فيا يجوز فيه ، فيصح لأن يقر عليه لولاهذا بعد البلوغ إن لم يخرج عن دينهما فيا يجوز فيه ، فيصح لأن يقر عليه لولاهذا بعد البلوغ إن لم يخرج عن دينهما فيا يجوز فيه ، فيصح لأن يقر عليه لولاهذا بعد البلوغ ان لم يحرج عن دينهما فيا يجوز فيه ، فيصح لأن يقر عليه لولاهذا ملامة عقله أن يقر على الإنكار ولكن لا كذلك لأنه يلزم من ثبوته في الأحكام أن يكون له وعليه ما في دين الإسلام ، فيبطل في أبويه أويهودانه أوينصرانه أن يكون له وعليه ما في دين الإسلام ، فيبطل في أبويه أويهودانه أوينصرانه

<sup>(</sup>١) الطفرلة والعلفولية : بمعنى واحد .

فيما له وعليه ، ويصبر القول به لغوا لا معنى له ، فيكون حكم أطفال المشركين في الدنيا مثل أطفال المقرين سواء إن كان لوصح ، ولكنه لا يصح لما فيه من نفى الثابت في الصحيح الذي لا يجوز عليه غيره فيه . أو تظن في هذا أنه مما يجوز لأن يلحقه على رأى ولاشك في ايجابه أنه مما يقتضي في إثباته حظر ما قد أبيح له في الإجماع سلبا لإباحته ، فكيف يجوز فيه أو يصح فيما له أو عليه ؟ إنى لا أعرفه في هذا في دين ولا رأى لمن رامه في حين وقال في موضع آحر : لا يحسن عندى إلا أن يكون حال الطفولة تبعا في مثل هذا لآ بائهم في الأحكام الدنيو ية ، ومختلف في الأخروية بعد البلوغ ، فعلى ما هم به وعليه يكونون وكفي بالرواية دليلا على ذلك . والله أعلم .

مسألة ابن عبيد ان : وهل يو كل اللحم من إيد مشرك ، كان من أهل الكتاب أو من غير أهل الكتاب ؟ وهل فرق بين أهل الكتاب وغيرهم في ذلك ؟ وهل يبرأ من وليه إذا وجده يأكل من ذلك اللحم المذكور؟ أم عليه أن يسأله عن ذلك ، أهو مضطر في ذلك أم غير مضطر ؟ أم لا سوال عليه فيه ، ووليه على ولايته ، أم في الوقوف ؟ قال : الذي حفظته من آثار المسلمين : أن اللحوم من أيسدى أهل الكتساب من الشركين مباحة غير محيجورة ، وأما ما كان من اللحوم في أيدى المشركين من غير أهل الكتاب، فهي في الأصل محجورة لاتحل إلا أن يصبح أنه من ذبائح أهل الكتاب أو أهل الإقرار. فإن قدم أحد من الأولياء على هذا اللحم وعاينه وليه يأكل هذا اللحم ، فليس له ولا عليه ترك ولايته ولا البراءة منه ، ولا يلزمه يسأله عن ذلك لأنه بمكن ، وبمكن باطله وهو على ولايته . قلت : فالذي برئ وليه من وليه على أكل ذلك اللحم من ذلك المشرك أتلزمه البراءة من المتبرئ منها ؟ أم يسعه الوقوف في ذلك ؟ قال : إذا برئ وليه وهو عالم من العلماء من وليه لأكل هذا اللحم الذي هو في يد المشركين من غير أهل الكتاب ، فوليه الآكل على ولايته . ووليه المتبرئ على ما عاين منه على ولايته . وإن كان المتبرئ من وليه ضعيفا فإن برئ من المتبرئ من وليه برأى ، وسعه ذلك على الاعتقاد أنه إن كان برئ من وليه هذا ، بما لا يستحق البراءة ، فهو يبرأ منه فإن فعل ذلك لم يضق عليه ذلك فى الضعيف لأنه قد برئ من وليه . فحكمه عندى على ضعفه حكم القاذف لوليه ، ولا بجوز على هذا أن يبرأ منه بدين ، فإن برئ منه بدين من أجل براءته من وليه على هذا الوجه فقد هلك . وقال من قال من المسلمين بالولاية لوليه المتبرئ على ما كان من قبل ، ولو كان ضعيفا ، لأنه يحتمل أن يكون برئ منه بحق . والله أعلم .

مسألة: وسألته عن ولى أقام عليه الإمام الحد برجم أو قتل، ما حكم الولى والإمام ؟ هل يجوز لى ولايتهما جميعا أو أبرأ من أحدهما ؟ قال : إن كان الإمام أقام على وليك حد الزنى أوالسرقة أوشرب الحمر فإنك تبرأ من وليك المحدود . وأماإن قتله الإمام بقود فهما جميعا فى الولاية والإمام على كلحال من هذه الأحوال ، فلا بجوز لك أن تبرأ منه وهو على ولايته ، والله أعلم.

مسألة: عن الشيخ أحمد بن مداد رحمه الله: ما تقول في جميع أهل المذاهب سوى الإباضي ؟ هل يجوز تخطئهم وتضليلهم ؟ ويجوز أن يعلنوا ولا ينتقض وضوء من فعل ذلك واعتقده أم لا ؟ قال : نعم جائز ذلك ، ولا ينقض وضوء من فعل ذلك ، إذ هو قال الحتى والصواب والصدق ، لأن جميع مخالفينا من المذهب هم عندنا هالكون ، محسد ثون في الدين مبتدعون ، كافرون كفر نعمة ، منافقون ظالمون ، يشهد بذلك كتاب الله وسنة رسوله محمد – صلى الله عليه وسلم – وإجماع المسلمين . وندين لله ونعتقد أن دين إلإباضية هو دين الله ودين رسوله ، ومن خالف الدين الإباضي فقو في الإباضي فقد في الدين الإباضي فهو في النار قطعا ، بذلك نشهد و ندين . وإن مات على غير الدين الإباضي فهو في وزعم أن الحق في غير الدين الإباضي فهو أو وزعم أن الحق في غير الدين الإباضي ، فهو عندنا بذلك كافر كفر نعمة ، فاستى منافق ضال مبتدع محسدث في الدين ، ولو حلف أحد فاستى منافق ضال مبتدع محسدث في الدين ، ولو حلف أحد بطلاق نسائه أن من مات على غير الدين الإباضي فهو في النار ،

فلا طلاق عليه ولا حنث ، لأنه حلف على ية بن وعلم ، وليس هذا عيباً . والله أعلم .

مسألة : ومنه وسئل عن قول هذا الشافعي إن الإباضيين يزعمون أن السنة يتولون المحق والمبطل من أهل القبلة ، ولم ينكروا على أنفسهم حيث إن أحدهم ينصب الرأى دينا فيفترق هو ومجادله عليه، فيتحذ هذا دينا غبر دين الآخر ، ويأتى خاف بعد سلف فيتولون لفريقين على ما ظهر من افتر اقهم في دينهم ، فما الفرق بيننا و بشهم في ذلك ؟ وزعـــم أنه قرأ بعض السير ، بین أبی سعید و بیں أبی محمد ، هی السبرة النی آثرها موسی بن موسی وراشد بن النظر ، لما نصب موسى راشد في حياة الإمام الصلت بن مالك رحمه الله وزمان إمامته ، ولم يصح من العلماء الحاضرين إنكار على موسى وراشد، ولا من الصلت عقال ولا بقتال ؛ رادعي موسى أن الصلت استحق العزل واعتزل ، وأنه نصب راشد بعد اعتزال الصلت من إمامته وادعى صفة جائــزة في رأى بعض المسلمين ، أن لو صح ذلك ، واختلف العلماء الذين في زمانهم فشهد بعضهم أن موسى وراشد بن النظر (١) خرجا مطيعين لله محتسبين للمسلمين ، وأن موسى نصب راشد بعد أن اعتزل الصلت من إمامته طائعاً راغباً ، و أنه استحق العزل بضعفه ، ويتولاهما على ذلك ، ولذلك تولوا الصلت ، لأنه فعـــل ما هو جائز له ، في قول بعض المسلمين ، وشهد بعض أنهما خرجا على الإمام الصلت باغين عليه ، مزيلين لإمامته ، وأنهما مستحلان لما حرم الله عليهما وبرئوا منهما ، حيث إنهم لم يصح دعهم بغهما، واحتمل حقهما وباطلهما، وقالوا إن شهادة العلماء كلها جائزة في ذلك، وإنه يجوز في ذلك الولاية والبراءة والوقوف ، و إن كلا مخصوص فيه يعلمه وكل يدعى صفة جائزة ، فبي رأى بعض المسلمين ، أن لو اجتمع عليها العلماء . وإنهم يتولون أر لياءهم الذين

 <sup>(</sup>١) ورد اسمه أحياناً بن النضر تولى الإمامةبعد أن عزل عنها الصلت بن مالك الخروصى .
 وفى أيام ابن النظر وقعت نتن ومعارك كثيرة بين أدل عمان ، وانتصر فيها ابن النظر إلاأن موسى بن موسى فسى ابن النظروضاله وصال عليه و عزله (الثماع الشائع ص٣٣)

برثوا منها ، وتجوز فهما الولاية والبراءة والوقوف كالولى القاتل لولى غيره ، إذا لم يظهر المقتول حين القتل الإنكار على القاتل ، ولم يقم الإجماع من العلماء على باطل القاتل ، ولا تصويبه وداعي القاتل صفة جائزة ، لأنه استحق القتل ببغيه عليه ، أو بقتل أحد هو ولى دمه ، فقد جاء الاختلاف في ولاية المتولى والمتبرئ ، ثم ظهر وشهر في الآثار المشهورة أن أبا محمد قال : إن نصب موسى راشدا إماما في حياة الإمام الصلت وزمانه بدعة لا تجوز في الدين ، وإن البراءة من موسى وراشد بالدين ، و إن من تولاهما مبتدع مثلهما ، وأنه ليس في فعله احتمال بل هو بدعة في الدين؛ وإنه لا بجوز للواقف عن ولايتهما أن يتولى وليه الذي تولى موسى وراشدا مُهما من أوليائه لأن هذا قد جمع بين الأضداد ، إأو إن هذا مذهب أهل الإرجاء والحَسَشُويَّة (١) وإنه اتخذ ذلك ديناً مخطئا من مخالفه في ذلك. وشهر وظهر في الآثار المشهورة : أن أبا سعيد محمد بن سعيد قال : إن فعل موسى وراشد ليس هو بدعة ، و إنه محتمل للحق والباطل ، وإنه يجوز فيه الاختلاف بن العلماء بالولاية والبراءةوالوقوف ، ودان بذلك وخطأ من خالفه في ذلك 'عَيْز كيف الرد والحجه على هذا الشافعي ؟ قال : إن هذا الاختلاف بن أبي سعيد محمد بن سعيد الكدى ، وأبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة المهلوى في هذا ، هو اختلاف دين ، ليس هو برأى من دين المسلمين أنه لا ينجوز لأحد أن يقول برأيه في حادثة وقعت ومخطئ من خالفه في رأيه ذلك ، وإن من فعل ذلك آبر ثوا منه بدين ، فهذا هو دين المسلمين . وقول هذا الرجل الشافعي إن المسلمين الإباضية مختلفون بالرأى ، ويتخذكل واحدرأيه دينا يدين به ، فهذا هو الكذب والافتراء على المسلمين ، لأن الديانة في الرأى باطلة لا تبجوز في دين الله ، إنما تبجوز الديانة والتخطئة في الدين خاصة دون الرأى . والدين هو ما جاء فيه حكم

 <sup>(</sup>١) الحشوية (بقتح الحاء وسكون الشين أو فتحها): نسبة إلى الحشو أو الحشا: طائفة تمسكوا بالظواهرو ذهبوا إلى التجسم وغيره.

من كتاب الله وسنة رسوله أو إجماع المسلمين ، فمن خالف أحد هذه الثلاثة الأصول برأيه أو بدينه فقد أخطأ وضل ، وخرج من دين المسلمين ، وكفر يفعله هذا كفر نعمة ، لا كفر شرك. وأما الاختلاف بن المسلمين بالرأى فهو جائز ، ولا يجوز لأحد منهم أن مخطئ من خالفه في رأيه ذلك دينا . والرأى هو كل حادثة عدم الحكم فيها من هذه الأصول الثلاثة : الكتاب والسنة والإجماع . فللعلماء أن يجبهدوا في تلك الحادثه ويتحرى كل منهم بقياسه واجتهاده في ذلك ــ الحق والصواب ، فيحل هذا العالم برأيه شيئًا وبحرمه الآخر برأيه ، وكلهم في الاختلاف سواء . من أخذ بقول أحد من المسلمين في الرأى فجائز له ، وهو غير هالك . وكلرأى المسلمين صواب. ويجوز اتباع العلماء في الرأى ولو اختَلْفوا في رأمهم ، وتجوز ولايتهم كلهم في ذلك و إنما لا يجوز الاختلاف في الدين خاصة دون الرأي ، لأن الله إذا حكم لعباده في حادثة محكم ، لم يكن لأحد من الحلق أن مخالف حكم الله برأيه ولا بدينه ، لأنه يصمر عخالفته ذلك حاكما بغير ما أنزل الله وقال تعالى: (ومن لم محكم بما أنزل الله فأوائك هم الكافرون )(١) (والظالمون)(١) ( والفاسقون ) (١) ولاحكم إلا بالله ، ولا طاعة لمــن عصى الله . وأما اختلاف أبي محمد و أبي سعيد ، في تسمية حدث موسى بن موسى ، وراشد ابن النظر، حيث إنه نصب واشدا إماما في حياة الصلت بن مالك رحمه الله-وفي زمان إمامته ولم يصح من العلماء الحاضرين حبن العقد لموسى ولا من الصلت إنكار على موسى وراشد ، لا عقال ولا بقتال . واختلف العلماء الحاضرون في ذلك ، فمنهم من شهد لموسى وراشد بالطاعة والاحتساب لله فى خروجهما على الصلت ، وأنه اعتزل برأيه ورضاه وأنه ما نصب راشد ابن النظر إلابعد العزل وزوال إمامة الصات. وادعوا صفة جائزة وتولوهما على ذلك وشهد عليهما آخرون بالبغى واستحلال لما حرم الله علمهمأ، وبرئوا

 <sup>(</sup>١) من الآية رقم ٤٤ من سورة المائدة وفي الآية ٥٤ : (ومن ثيم يحكم ... هم الظالمون)
 وفي الآية رثم ٧٤ (ومن لم يحكم ... هم الفاسقون). وكلها من سورة المائدة .

منهما . ومنهم من وقف عنهما لما أشكل عليه أمرهما ، وجعله فعلا محتلا للحق والباطل ، فجعل أبو سعيد محمد بن سعيد رحمه الله ذلك الفعل دعاوي وأنه محتمل للحق والباطل ، وأنه يجوز فيه الولاية والبراءة والوقوف، وأنه يجوز ولاية المتولى والمتبرئ والوقوف فى هذا الموضع لأن كلا منهم قد أخذ برأى ، وكل رأى له مخرج وأصل في الحق ، ودان بذلك ودان من حالفه في دينه هذا ، وقال : إنه بدعة واختلاف دين فقد كفر كفر نعمة ، وخرج من دين المسلمين . وجعل أبو محمدعبد الله بن محمد بن بركةالمهلوى فعلموسي ابن موسى ، وراشد بن النظر ، في هذه الإمامة بدعة ودينا ، وأنه لاتجوز فيهما الولاية والبراءة ، والوقوف على ولاية المتولى لهما والمتبرئ منهما ، وأنه لا يجوز في هذا الاحتمال ، ودان بذلك ودان بتخطئة من خالفه على دينه هذا ، وهذا الموضع قال فيه المسلمون : إن اختلاف المسلمين في الدين بلاء ونقمة . ويجوز لأحد أن يجمع في الولاية والبراءة يبن أبي سعيد وأبى محمد باختلافهما بالدعاوى فى موضع الدعاوى على ما ظهر وشهر عنهم في الآثارالتي لايقدر أحد على ردها ولا على إنكار ها ودفعها . ومذهبنا وديننا في هذا الاختلاف دين أبي سعيدمحمدبن سعيد الكدمي ومن قال بدينه ومذهبه فما مضى وفيما يستقبل ، ويقف عن ولاية من خالفه في دينه هذا ، ويتولى أبا سعيد على براءة ممن خالفه فى دينه ومذهبه هذا علىٰ ذلك مخيا وعليه نموت إذ هو عندنا دين الله ودين رسوله و دين المسلمين . والله أعلم .

مسألة: سئل الشيخ جاعد بن خميس بن مبارك الحروصي – رحمه الله – عن ناشيء نشأ في طاعة الله تعالى و هو من أهل الحلاف إلا أنه لم ير تكب حرمة من محارم الله تعالى قط، وكان طول عمره زاهداً ناسكاً، وفي ثواب الله راغباً، ولم يدع شيئاً من أو امر الله تعالى إلا ائنمر به، ولا محجوراً في دين الله إلا انتهى عنه، إلا أنه يدين مخلاف دين الإباضمية قولا وعملاونية واعتقاداً، ما حاله ؟ يكون إن مات على ذلك ؟ قال: لا يكون على طاعة رب العالمين، من كان على خلاف الحق المبين، ضالا عن سببل المؤمنين

المحسنين . وأهل الخلافالدين المسلمين المحقين على ضروب متفرقة ، وأحزاب غير متفقة ، كل فرقة تدعى أنها على الصواب ، وتزعم أن في يدها فصل الحطاب، وتشهد على الأخرى بأنها على مخالفة السنة والكتاب، وصاركل حزب بما لديهم فرحون ، يغدون على ذلك ويروحون ، ويحسبون أنهم المؤمنون حقاً، والمحسنون صدقاً ، وليس الأمركما يقولون، وعلى ما يظنون، ` بل القول الحق : إن الحق في واحدة لا في الحميع ، إذ لا يجوز أن يكون الحق في الحميع ، وكل واحدة دائنة بخلاف ما به الأخرى تدين من الدين وتخطئ بخلاف مَا دانت به لأحسن الحالقين. (الله ربكم ورب آبائكم الأولين). ولم تكن للديان حملة أديان ، بلي كان الدين واحداً لا ثانى له ولا ثالث ولارابع، وهو الدين الإسلام، الذي أرسل اللهبه الني محمدا - عليه السلام -وفرضه على عباده المكلفين البالغين من الحنة والناس أجمعين. وذلك الذي عليه أهل الحق من الفريق المرضى، من الحزب المعروف في التسمية بالإباضى، فإنهم هم على الحقيقة وأهل الاستقامة على الطريقة ، ودينهم الحقومذهبهم الصدق ، ولكنه ليس التسمى به ، ولا انتحاله على سبيل الدعوى ، بنافع من لم يكن له قدم صدق فيه ، وإنما هو الخلاص لأهل الإخلاص من ذويه. ومن المحال أن يكون ذلك يوم لات حن مناص ، يوم الطامة والقصاص. لمن كان على الحلاف له أيضاً من أهل الحلاف ، ولا يكون ناشئا في طاعة الله تعالى أ، مؤديا لما لزمه من اللوازم ، مجتنباً لما حرم الله عليه من المحارم، مخالفاً له ، هذا من أشد المحال ، وأبين الضلال ، بل لو كان كذلك لكان له موافقاً وللباطل مفارقاً ، لأنه إنما يكون من أهل الخلاف له من خالف الحقُّ ديناً ، وصد عنه ضلالة وشيناً . نعم الوإنه لبذلك يكون ممن ضيع المأمور ، وركب المحجور ، وكفر بالله الشكور ، وأى حقيقة طاعة وزهادة دين ، وإخلاص إيمان ويقين، وصدق فرع وورع ومجاهدة ، واجتهاد ومراقبة شافعة نافعة ، ولعذاب الله دافعة ، لمنخالف الحق في حرف واحد من دين الله تعالى بدين أورأى بعلم أوجهل ، فكيف بالأحرف والكلمات؟

ومالا يعد من البدع والضلالات، التي دان بها أهل الحلاف لدين المسلمين ، وأتوه بالدينونة في سبيلالحرمين ، على حسب ما وجدت في الآثار ، وجاءت به عنهم الأخبار ، من الحرائم والكبائر والعظام . هذا مالايستقيم في العقول ، ولا يجوز في صحيح المعقول ، ولو صدق و تصدق ، وعبد ، واجتهد وركع، فرفع وخضع فخشع ، وشكا وبكى ، وأطال القيام ، وأدام الصيام ، وأفشى السلام ، وصلى بالليل والناس نيام ، وجاهد الكفار والأشرار ، ولازم الاستغفار بالأسمار ،وخافورجا ، وتهجد بالليل إذا سجى ، وحج وعج ، وثبج ، وتضرع فألج ، ولبي ودعا وطاف وسعى ، وأتى بجميع المناسك ، وكان في عمره الناسك ، وسار فزار ، وصبر فذكر ، وتفقـــه في العلم ، وتحلى بالحلم، ولازم الزهادة ، وأتى بفنون العبادة . ولم يدع شيئاً من أبواب البر والوسائل واللوازم إلا أتاه ، ولا شئ من المحارم إلا انتهاه ، إلا ذلك الحرف الواحد ، من دين الله والسنة والكتاب]، وإجماع" أهل الصواب ، من أهل الاستقامة في الدين ، المهتدين من الإباضيين ، لما كان على الحقيقة من المصلين المطيعين ، ولا الصائمين القائمين ، ولا المصدقين والمتصدقين ، ولا الراكمين الساجدين ، ولا الصابرين الذاكرين ، ولا المؤمنين المحسنين ، بلي وإنه بالإقامة على ذلك والتمسك به ديناً ، والانتهاك له حياته بعد الحجة يكون من الضالين الخاسرين ، والظالمين الهالكين . هذا مالا نعلم فيه اختلافاً بين المسلمين ، فلانك في مرية من الدين الإباضي ، لأنه الحق العلى، وإنه هو الدين القريم ، والصراط المستقيم ، لانرضي بهبدلا ، ولانبغي عنه حولا ، ولو وجْدِنَا أَهْدَى منه إلى الهدى سبيلا ، وأقوم في الحق قيلا ، لما رضيناه كثيراً و لاقليلا ، ولرجعنا إلى ذلك الدين الحق فاتبعناه من حين ماعلمنه، ولكن أبي الله أن يكون الحق في غير المذهب الإباضي ، كلابل هوالطاهر الركى . دلت على ذلك الدلائل انظاهرة ، وشهدت له البر اهيز القاهرة ، فظهر على الدين كله ولوكره المشركون ، وجحده فأنكره الجاهلون ، وهذا أمر بين لا لبس فيه ، كالشمس في كبد السماء في يوم لاغيم فيه ،

لايكاد أن يخفى إلا على من كان في الدنيا أعمى ، ولم يرض أن يكون من المقتدين سبيلا بالمهتدين من أولى الحجى ، ومن كان في إهذا أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا ، ولقد صدف عن هذا] السبيل كثير من الناس اعتقادا وأقوالا ، وخالوا قصده بالقصد أفعالا ، عمي وجهالة ، وسفاهة وضلالة . ومنهم من كان له مخالفاً ، ولصوابه عارفا ، ومنهم المنتحل لساقه وأصله ، المضيع على سبيل الانتهاك لأصله وفصله . وأقسام أهل الضلالة لانحصى ؛ولا تعد فتستقصى ، وكلهم بالعمى منةادون للشيطان والهوى ، أولئك عبيد الدنيا ، عميت عليهم الأنباء فحادوا من سيار الطريق على التحقيق ، فسلكوا ذات اليسار ، وألحأهم الفرار ، إلى جرف هار ، ا فأنهار بهم فى نار جهم ، ومن يرد الله فتنته فلن بملك له من الله شيئا وأولئك هم وتود النار ، وإن كنتم فى ريب مما قلنا فى هذا وبينا ، لرقة علم منكم وقلة بصيرة وفهم ، فإنى لأقسم بالله قسم من بر فى يمينه ، فلا حنث إن مات على الدين الإباضي الصحيح غير ناكث عا عاهد الله عليه من قبلَ ولا مغير حقيقته ، كلا ولا مبدل طريقته أنه من السعداء ، ومن أهل الجنة مع الأنبياء والأولياء . وإن من مات على خلافه فليس له في الآخرة إلّا النار وبئس المصير ، لأنه الحق وماذا بعد الحق إلا الضلال فأنَّى تصرفون على هذا إن شاء الله أحيا وأموت ، وعليه ألقى الله رب العالمين . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : ومن سمع آخر ينطق بكلمة التوحيد ، وهي لا إله إلا الله : غير أنه قطع بين النفى والإثبات ، ما يكون حاله عند السامع قبل أن يستتيبه كما كان عنده من قبل أم لا؟ ، قال : الذى احفظناه أنه لا يجوز أن يقطع بين النفى والإثبات ، ولا يجوز الوقف على ذلك ، فإن كان هذا الذى بين النفى و الإثبات متعمداً ، فإنه ينتقض وضووه وإيمانه ، وقد لحق بالشرك في الحكم ، ويراجع التوبة والندم . وإن كان مخطئا أو ناسيا ، فيسغفر ربه وهو على قول بعض

المسلمين . وأما إن كان وليسا ، ولم يعلم منه ذلك وليه أنه متعمد أو عنطى أو ناس ، فإنه يقف عن ولايته إلى أن يتوب على قول بعض المسلمين إذا علم وليه أنه لايجوز أن يقطع بين النفى و الإثبات ، وإذا لم يعلم وليه وجهل الحكم فى ذلك ، فقد قال بعض المسلمين : إنه لايجوز له أن يتولاه على ماكان عليه من قبل . وقال من قال : إنه جائز له أن يتولاه على ماكان عليه من قبل ، لأن الله لايكلف العبد مالا يطيقه . وأما إذا كان القاطع بين النفى و الإثبات من أهل الوقوف ، فقال بعض المسلمين : إنه جائز له أن يكون كماكان من قبل ، ولايلزم السامع أن يقرل له شيئا . وقال من قال : عليه أن يقول له ويستتيبه ، فإن تاب يقرل له شيئا . وقال من قال : عليه أن يقول له ويستتيبه ، فإن تاب أذا كان القاطع بين النفى و الإثبات زوجا أو زوجة ، وكان منهما الوطء والمعاشرة لبعضهما البعض فسلا تحرم الزوجة على زوجها ، ولا يحكم بالقول من القائل الذى قطع بين النفى و الإثبات ، إنه عمد الا أن يصح ذلك . والله أعلى ث

مسألة محمد بن صالح الأزكوى في الذي يكتب لرجل: إلى الأخ أو الثقة ؛ ولا يتولاه ولم يكن أخاه من النسب أيجوز أم لا ؟ قال : إن بني آدم إخوة إذا نوى ذلك ، والثقة دين ، وكانت للمكتوب له تقية ، وإخال المعنى لغيره فلا يضيق . وأما الكذب لغير عذر ولاتقيه ولا مندوحة فلا يجوز. والله أعلم .

مسألة: عن الشيخ سليان بن محمد بن مداد – رحمه الله – والمسألة التي في الولاية والبراءة يوجد فيها قول إن من تولى ممن تولى فقد تولى ، ومن برئ ممن تولى فقد برئ ، ما معنى هذا القول ؟ قال : إن المعنى في ذلك إذا توليت زيدا على ولايته لعمرو ، فقد تولى عمروا لن تولاه ، ولو لم يكن عندك وليا : ومن برئ ممن تولى فقد برئ ، المعنى في ذلك

آن من برئ من عمرو على ولايته لزمه فقد برئ منه على ولايته لزيد ، ولو لم تعاين من زيد ماتستحق به البراءة . والله أعلم .

مسألة: سئل أبو سعيد عن الرجل بجد مكتوبا في كتاب: رحمه الله ، هل بجوز للكاتب أن يكتب كما هومكتوب، ولوالم يعرف هوفلانا ؟ قال: معى إنه قبل الكتاب من الكاتب وقد قال الله تعالى - نكنب ماقدموا وآثارهم - ويعجبني له ذلك إلا أن يكون يعلم أن فلانا من أهل الولاية والبراءة أيضا أضيق عندى ، ولا أحب له ذلك إلا أن يعلم هو ذلك ، أو يكتب ذلك على وجه الحكاية عن القائل ، إذا كان يعرف معنى الحكاية ، وإذا لم يعرف معنى ذلك فلا يعجبني له لأنه يبرأ أو يتولى بغير علم ، لأنه منه براءة لا على قول من قال : إن ذلك منه كلام . قلت فإن وجد في سيرة مكتوبا : يتولى فلانا ويبرأ من فلان بكذا وكذا ، هل يجوزله أن يكتب كما وجده ؟ فقال مثل قوله الأول ، ولم يعجبه له ذلك . قلت فما كان أثبته فيا مضى مايصنع به ؟ قال أحب له أن يغير ذلك . والله أعلم .

سألة: والضعيف، هل له أن يتولى ببصر نفسه ؟ قال الشيخ خلف بن سنان: لا يجوز إلا بعلم. والله أعلم.

مسأله: القاضى ناصر بن سليان: والولاية فى الجملة، هل تجزئ قليل العلم فى الإمام ؟ فال: لا ، لأن الشهرة قاضية له. وقال الصبحى: فيه قول يجزئ ، والقول الأول أكثر، وعليه العمل. والله أعلم.

مسألة الشيخ ناصر بن خميس: وماتفسير ولا ية الشريطة والرأى ؟ وولاية الرأى و دراءة الشريطة والرأى؟ ووقوف الرأى والشريطة ؟و ما الفرق بين الشريطة والرأى " قال: إن معناهما متقارب غير أن الشريطة أعم . والله أعلم .

مسألة: ومنه والولى إذا قال لولده أو مملوكه إن لم تفعل كذا أو تتركه نزعت عمرك أو روحك ، كأنه يزجره ، ما يبلغ به عند أوليائه في الحكم ؟ وفيما بينه وبين الله؟ قال : لايقدم على بطلان ولايته،غير أنا نحب الكف عن مثل هذا . والله أعلم .

مسألة : وما صفة موضع لازم السوال بالدينوية فى أمر المختلفين بالدين ؟ قلل الصبحى : إذا برئ من المختلفين المحقين والمبطلين ، وإذا نصب الرأى ديناً . والله أعلم .

مسألة: أجمعت العلماء أن من تولى أحداً بلا حجة فى الدين كان هالكاً فى ولايته الحليل إبراهيم – عليه السلام – ومن برئ بعير حجة كان هالكاً ، ولو وافق فى براءته تلك عدوالله فرعون. والله أعلم.

مسألة عن الشيخ ناصر بن خميس: والذى يقرأ القرآن إذا آمن بذكر أحد يجب البراءة منه، أيلزمه أن يبرأ منه؟ وإن كان لا يتدبر القراءة وهوساه، أيكفيه اعتقاده فى الحملة أنه يبرأ ممن برئ منه الله ورسوله والمؤمنون؟ قال: يكفيه على قول. والله أعلم.

مسألة الصبحى : و فى ولاية الأسباط والدينونة بنبوتهم ، وكذلك العبد الذى استصحب موسى ، ما الحكم فيهم ؟ قال : إن ولاية الأسباط لازمة والاعتراف بنبوتهم من الواجب ، ولا يعجبي الشك فى أمر هم بعد اعتقاد ولا يتهم ، وهذا لمن عرفهم ، وواسع من لم يعرفهم ، جهلهم مع ولاية جميع أوليساء الله . والعبد ذا واليته بججة فلا يسعك ترك ولايته وإن توليته بلا ججة ووافقت فيه الحق ، فلا يسعك ترك ولايته ، ومن لم تقم عليه الحجة ولا تولى ، وسعه الوقوف مع ولاية جميع الأنبياء والمؤمنين . وفى الأثر أن ولاية هذا العبد على الحقيقة ، والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيما كان صريحا ذكره فى التنزبل لا محتاج إلى تأويل من ذكر الأبرار والفجار ، فضعف عنه الضعيف ، وتولى أو برئ على الشريطة ، ودان في ذلك بما يلزمه وتاب إلى الله من مخالفة الحق في ذلك ، ومن تقصيره فيما بجب عليه ، أيكون سالماً وراسعاً له الإقامة على ذلك؟ قال : ماكان ظاهر التنزيل ووصل أحد إلى معرفته لزمه حكمه من ولاية أو براءة أو أمر شيء من الدين . والله أعلم .

مسألة: ومنه وزوجات النبي عليه السلام من لم يصح عنده قول رسول الله فيهن إنهن زوجاته في الآخرة ، هل يلزم ولا يتبن بما قد أجمع عليه المسلمون من ولاينهن في خطبهم ، أم يسعه الوقوف ؟ رأن ولى هو الحطبة ووجد الولاية لهن ، وكذلك أبو بكر وعمر ، يعتقد لهم الولاية أم يقرأ كما يجده مكتوباً ، ولا يعتقد شيئاً في ذلك ويسعه الوقوف أم لا ؟ قال : لا تجب ولاينهن إلا بحجة ، وقال المسلمون: من تولى بلا حجة فوانق في ولايته إبراهيم الحليل كفر. ومن برئ بلا حجة فوافق في براءته إبليس كفر. والولاية بالمكتاب قول تجب ، وقول لا تجب . والله أعلم .

مسألة: ومنه وهل يسع الشك فى ولاية الحواء حيث أخبر يَالله بقبول توبة آدم، ولم نخبر عنها بقبول توبتها ؟ قال: أما ولاينها فواجبة لمن بلغه ذلك. وأما صحة توبتها فاعتر افهما بالذنوب توبة، وقد أخبر الله عن اعترافهما فى قوله: (قالا ربّنا ظلمنا أنْفُسنا) (١) والله أعلم.

مسألة عن الشيخ ناصر بن خميس : وما الدلالة على زوجات النبي عليه السلام بولايتهن ، وأنهن في الجنة ؟ وهل يسع جهل من لم يعرف الدلالة على ذلك ولو سمع بذكر ذلك ؟ قال : الدليل على ذلك الحبر المشهورالذي لا دافع له عنه عليه السلام : و زوجاتي في الدنيا زوجاتي في الآخرة ، ومن لم يعرفهن بأعيابهن أو بعضهن فواسع له ولايتهن في الحملة مالم تقم علية الحجة بولايتهن والله أعلم .

مسألة عن الشيخ ورد بن أحمد : وفيمن عاشر أحداً ورأى منهاجتهاداً

<sup>(</sup>١) الآية رقم ٢٢ من سورة الأعراف. وتمامها: ﴿ وَإِنَّ لَمْ تَغَفِّر لَنَا وَتُرْجَمْنَا لَنْكُونَنِّ من الحاسرين ﴾.

في دينه ، واطمأن قلبه من قبله ، أنه لا يعتمد على الدخول فيا لا يسعه إلا أنه قليل العلم ، ويتهمه أنه لقلة علمه يدخل في أشياء يظها جائزة ، وعند العلماء غير جائزة ، ولو علم أنها غير جائزة لم يأتها ، هل تطيب له ولايته على هذه الصلة أم لا ؟ قال : إذا رأى منه الموافقة في الدين بالقول والعمل، وتولاه ببصر نفسه ، وكان هو ممن يبصر الولاية والبراءة ، فلا يجوزله ترك ولايته بالظن الذي يظنه فيه إذا لم يعاين منه خلاف ما تولاه عليه ، وإن أتى الونى أشياء مما يثقل بها قلب من يتولاه ، ولم يقدر يقطع عليه في ذلك الشيء بالبراءة ، وثقل قلبه منه ، فجائز له أن يقف عنه لأن الولاية اصطفاء ، والاصطفاء لا يكون «شوبا بالكدر. والله أعلم .

مسألة أبوسعيد: وعمن ولى قذف أحد لا ولايه له بالزنى ، هل أبرا منه ، قال : نعم حتى يتوب أويأتى بأربعة شهداء . قلت : فإن قذف عبدا بالزنى ؟ قال : إن كان العبد له ولاية برئ منه حتى يتوب ، وإن كسان عبدا لا ولاية له استتيب ، فإن لم يتب برئ منه ، إذا كان العبد من أهل الصلاة ، وكذلك الأمة . وقبل إذا قذف العبد والأمة البالغين بالزنى إنه يعرأ منه من حينه ، لأنه أتى من الإثم مثل ما أبى قاذف الحر إلا أن الحد لا يجب فيه ، لأنه مال . وكما أنه قبل اختلس أربعة دراهم اختلاساً لم يجب بها القطع وتجب عليه بها البراءة قبل أن يستتاب . والله أعلم .

لأمسألة : ومنه ومن عاين وليه يشرب الخمر وهي قائمة العين ، وجهلها وجهلها وجهلها الحكم فيها ، ولم يعرف ما يبلغ بوليه ، فقيل ليس له أن يتولاه قطعا ، وقيل يتولاه على ما كان عليه ويعتقد فيه براءة الشريطة ،وهو قول أصحابنا من أهل المغرب . والله أعلم .

مسألة: عن أبي معاوية: وعن المشرت إذا علم الله أنه موَّمن ويموت على إيمانه، وهو بعد في الشرك، أيلعنه الله أم يتولاه ويحيه ؟ قال: قول هو عدو الله في غضبه لأنه عمل أعمالا أمر الله بلعنه وقتله، وأحل منه ما حرم من الموَّمنين، لأن الله لا يتولى من عبد غيره. وقول: هو ولى الله يوم خلقه،

لأنه في علم الله من أهل ولايته وسكان جنته ، لأن علم الله لا يتحول . والله أعلم .

مسالة أبو سعيد: معى إن القذف من لفظ الفقيه إذا قال إنه يبرأ من زيد أو لعنه فهذا كله عندى من قول العقيه قذف منه ، والفتيا من قول الفقيه إن من فعل كذا وجبت عليه البراءة ، وهو كاف بذلك ومستحق للبراءة . والدعوى من قول الفقية : إن فلاناً يستحق البراءة أو ممن تجب عليه البراءة ، أو قد فعل فعلا تجب عليه به البراءة ، وفي الحال التي يكون فيها قاذفا ، يكون مخلوعا حتى يتوب من ذلك ، ولا يبرأ ممن قذفه على ما قذفه به ،حتى يأتى بشاهدين على جميع الأحداث إلا الزني أربعة ، والمدعى لا يقبل قولا ولا يبرأ ممن ادعى عليه ذلك حتى يأتى بشاهدين . وإن جاء في حال يقبل منه بشاهد واحد مع شهادته ، وقيل هو مدع على حال ما لم فقد قيل إنه يقبل منه بشاهد واحد مع شهادته ، وقيل هو مدع على حال ما لم تكن الشهادة من الشاهدين معا ، أو بعد دعوى المدعى وإحضاره على ذلك شاهديه اللذين تقوم بشهادتهما الحجة ، مثل موسى بن على ، ومحمد بن عبوب (۱) – رحمهما الله – والله أعلم .

مسألة: ومنه وعن الرجل من أهل دعوة المسلمين إذا عرض عليه السلام فقبله، أيتولى بقبوله نسب الإسلام؟ قال: إذا عرف بالورع عن المحرمات ومزايلة الشبهات والمسارعة إن الخيرات، تولى من حينه إذا قبل رأى المسلمين الذي يستدل عليه أنه مخالف لسبيل المبتدعين. وأما إذا لم يصحمنه ما وصفته لك من الصلاح وإنما هو مستجيب عن جهالتهم به وسيرته، فقول: إنه يتولى من حينه حيى يعلم منه مخالفة لما أقربه واحتج بقوله ثعالى: (يا أيها الذي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك)(٢) الآية. والاستغفار ولاية لا يجوز لحي ولا لميت إلا لمن وجبت ولايته. وقول . لا يتولى حتى يصدق القول بالعمل. وأما إن كان المستجيب من أهل الشرك فإنه يتولى

<sup>(</sup>١) محمد بن محبوب : توفى سنة ه ٢٧ هـ .

<sup>(</sup>٢) من الآية ١٢ من -ورة المتحنة .

من حينه لأن الإسلام محا عنه الشرك بجملته، وهذا في المشرك في أكثر القول . والله أعلم :

مسألة: ومنه ومن وجد في سير المسلمين المشهورة: أنهم يبرءون من فلان بحدثه ، ويتولون فلاناً بموافقته المسلمين في دانوا به ، هل عليه أن يتول أويبرأ ؟ قال : أما البراءة فلا نعلم أنه يبرأ بأعيانهم إلا بمشاهدة أحداثهم أو بشهرة ذلك معه ، أو يبرأ منهم على الشريطة فيا يجد في صفاتهم : وأما الولاية لمن تولوا فقد قيل : يتولى من يوجد في سيرة المسلمين الي وصفت ، وقيل : لايتولى إلا على الصفة ، وهو أحب إلى لأنى لا آمن أن تكون نقلته الكتب ، وزادوا فيه ما لم يكن من الفقيه الذي تجب بقوله الولاية ، فإن صح أن لفقيه كان يتولاه جازت ولايته . والله أعلم .

مسألة : ومنه وسألته عنصفة من يكونعالمابالولايةوالبراءة حتى يكون. عالمًا بفنون أحكام الولاية والبراءة واختلاف معانبها ، ولا يكون عالمًا بأحكامها واختلاف معانيها ، حتى يظهر له التوجه فى العلم بظو اهر الأحكام، بعلم ما يسع جهله نما لا يسع جهله من أحكام الولاية والبراءة ، وحتى يعلم في ظاهر الأمر الفرق بين أحكام الولاية بالشريطة والبراءة بالشريطة ، والولاية بالحتيقة والبراءة بالحقيقة ، والولاية فيما يلزم في حكم الظاهر والبراءة فيما يلزم في حكم الظاهر ، لاقتر اق هذه المعانى والأحكام من أمر الولاية والبراءة ، لا يجوز أن محمل حكما على الآخر ولا يجوز شيء فها أنْ يضع لوجوب الآخر . وكذَّلكُ حتى يعلم الفرق بين الخاص والعام من جميع أحكام ما يجب فيه السوال من أمور الولاية والبراءة ، وحتى يعلم أحكام ولاية الرأى من أحكام ولاية الدين ، وأحكام براءة الرأى من أحكام براءة الدين ، وحتى يعلم الحكم في وقوف الدين من الحكم في وقوف الرأى ووقوف السوال ، وجتى يعلم الفرق بين وقوف الشك من وقوف السلامة الذي هو مباح وواجب، وحتى يعلم الفرق بين الأحكام في المحدثين من المستحلين لما حرم الله ، والمحرمين لما أحل الله الدائنين بذلك، وبين الحكم في المحدثين لما يدينون بتحريمه في دين المسلمين،

وحتى يعلم الفرق بين أحكام الدعاوى من المحدثين ، وبين أحكام أهل البدع من المحدثين وبين أحكام المصرين ، وبين أحكام التاثبين من المحدثين و الفرق بين الصغائر والكبائر ، وبين أحكام براءة السريرة وبين أحكام الظاهر ، وحتى الفرق بين أحكام الشاهدين على الأحداث الثابتة شهادتهم في أحكام الدين ، وبين أحكام القاذفين والمدعن ، وحتى يعلم الفرق مابين الأحكام في الدين وبين الأحكام في الرأى المختلف الجائز فيه الاختلاف ، وحتى يعلم الفرق بين الأحداث المحتملة للحق والباطل والحطا والصواب . وبين يعلم الفرق بين الأحداث المحتملة للحق والباطل والحطا والصواب . وبين الأحداث التي لا يحرج لها من الحطا ولا من الباطل ، لأن هذه الأصول كلها لكل أصل منها فارق عن صاحبه ، لا يجوز للعالم به ، ولا للجاهل به أن غالفه بعلم ولا يجهل برأى ولا بدين . فلما أن كانت هذه كلها داخلة على اسم الولاية والبراءة لم يصح في العقول أن يكون عالما بشيء لا يصح له العلم بأصله ، وهذا من المحال وكذلك لا يكون عالما بالفن من فنون العلم حتى يكون عالما بأصوله التي لا يجوز الخلاف لها بعلم ولا يجهل برأى و لا بدين والله أعلم ،

مسألة : ومنه وفى الزانيين هل يبرآن من بعضهما البعض ، قال : إذا بلغا إلى معرفة الكفر فعليهما ذلك ، وأما إذا لم يعلما ذلكوكانا محرمين للزنى ، فما يثبتان الإيمان لبعضهما البعضفهما سالمان ، والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن علم من رجل ارتكب كبيرة ، ولم يعرف هذا الحكم فى ذلك ، فقيل عليه السؤال كان وليا أوغير ولى . وقيل عليه السؤال إن كان وليا ، ولاسؤال عليه فى غير الولى . والله أعلم .

مسألة : سألت أبا سعيد عن الشهرة التي تجب بها أحكام الصحة ، ويكون على الشاهد أن يبر أبها ويتولى بها ، قال : معى أنها على وجوه كثيرة ، ومبلغ ثبوتها ووجو بها على الممتحن بها والمبتلى بها من تظاهر صحة الأخبار بها على غير شك من أهلها الذين تقوم بهم الحجة فيها ، ولو كثر الشك والاختلاف

من غير أهلها على سبيل الدعاوى ، وإنكار اليقين فيها إذا ثبت العلم بغير ارتياب ، ممن علمها من مبلغ وجوبها وعلمها . وقال : فإذا بلغ أحد من الضعفاء شهرة بحدث مكتفرا من أحد ، بجب بذلك الحدث البراءة فضعف هذا الذى بلغته الشهرة عن البراءة محافة أن يكون لم يبلغه من الشهرة عن علم ما يجوز له وتجب عليه البراءة ، وخاف أن يكون قد بلغه من الشهرة ما يكون حجة عليه ، ولا تسعه إلا البراءة من المحدث هل له أن يقف مادام على هذا الحال إلى أن محدث الله أمرا ؟ قال : معى إنه ما لم يتول من قامت عليه الحجة بكفره ولاية بدين ، أو يبر أ من العلماء برأى أو بدين إذا برثوا منه أو يقف عنهم برأى أو بدين أو يقف عن أحد من ضعفاء المسلمين أو يبرأ منه أو يقف عنها معانى أحكامه مته بدين من أجل ذلك الذى قاله من الحق المستبين ، فجهل معانى أحكامه وصحته لموضع ضعفته و قلة معرفته ، فمعى أنه سالم مو افق إذا لم بو افق فى وقوف الدين ، ووقوف ذلك وقوف الدين ،

عليه شهادة الشهود أنه أحدث حدثا كفر به ، لأنه قد مات وماتت حجته قلت : فإن شهد عدلان لايبصران الولاية والبراءة على رجل محدث مكفر هل تقبل شهادتهما ويبرأ من الرجل ؟ قال : لاحتى يفسر ا الحدث، فإن فسراه وبيناه مما يكون مكفرا لمن ركبه قبل منهما وبرئ منه ، وإن كان الحدث غير مكفر لم يبرأ منه وهو على ولايته ، قلت : فإن قالا إن يسألا عن التفسير إن ذلك الشيء لا يحلُّ لنا إظهاره ، قال : لا يقبل قولهما إذا كانا ممن لا يبصران ، وكان الرجل على ولايته ، وهما على ولايتهما ما لم يظهر ا البراءة منه ، فإن أظهر ا و بر أا منه استتيبا من ذلك ، فإن تابا كاناعلي ولايتهما إقلت: فإن قالا حبن سئلا عن التفسير: إنا استتبناه فلم يتب. قال: يبرأ منه لأنه مصر . قلت : فإن كان العدلان اللذان يبصران الولاية والبراءة برثا من الرجل حن سئلا عنه . قال : إذا برئا منه على حدث مكفر قبل منهما وبرئ من الرجل ببر اعتهما، إذا كاناحجة في الولاية والبر اءة ، لأن براءتهما توجب شهادتهما عليه ، وشهادتهما توجب براءتهما على بعض القول، وقول لايرأ ببراءتهما حتى يشهدا عليه بالحدث قبل البراءة . قلت : كان وليا أوغير ولى ؟ قال : نعم . قلت : فإن كانت براءتهما من أهل الأحداث الشاهدة المفكرة ، فبرئا من أهل الأحداث على الشهرة والمعاينة ، هل يقبل منهما ويبرأ ببراءتهما من أهل الأحداث ؟ قل : نعم إذا كانت أحداثهم شاهرة على الاستحلال لركوبها برئ منهم من علم ذلك ، وكان العدلان حبجة فى ذلك ولهما أن يظهر ا البراءة من أهل تلك الأحداث . قلت : فإن كان شاهد و احد شهد على رجل محدث ، يقبل قوله و يمرأ من الرجل بمراءته إذا كانالذي أحدث غير ولى ؟ قال : لا. حتى يشهد عدلان ممن يبصر الولاية و البراءة على الحدث . قلت : فإن كان كلاهما ولين وشهد أحدهما على الآخر بكفر ، هل يقبل قوله؟ قال: لا ويستتاب ، إلا أن يأتى بشاهدى عدل . قلت : فإن برئ منه مع شهادته قال : يبرأ من الذي برئ من

المسلمين ثم يستتاب ، فإن تاب رجع إلى ولايته وإن أصر تمت عليه البراءة . والله أعلم .

مسألة الشيخ خلف بن سنان(۱) : والرجل الأمين الذي هو عالم ولا بصير بالآثار إذا رفع أمانة رجل بجوز استعمال المرفرعة أمانة . قال: إذا كان يفهم معنى الأمانة والحيانة وهو ثقة فرفيعته كافية في الأمانة . قلت له : وما صفة الأمن ؟ قال : الذي يتشاهر عليه حفظ الأمانة واجتناب الحيانة في ظاهر أمره . قلت له : وما ثقة الأمانة ؟ قال : هو الذي يخشى من تضيع الأمانة العار ، ويتخلق بسمة الأحرار ، ولو كان في شيء من أموره غير تام . والله أعلم :

مسألة الشيخ ناصر بن خميس: وما صفة الثقة الولى ؟ قال هو الذي لا يدخل فيما لا يسعه بجهل و لا بعلم ، وقيل على العلم . والله أعلم .

مسألة الصبحى: ومن وقف على إله من قول لا إله إلا الله ، من حائل حال بينه وبين ذلك مثل عطسة أو قهقهة، وعرف من سمعه وقوفه من ذلك ، أيكون كما كان ، ولو لم يستتبه من ذلك ؟ قال : نعم على ولايته وحالته، وحكم الاضطرار غير الاختيار . قلت : أرايت إن لم يعلم السامع بذلك أيحكم عليه بأنه متعمد لذلك في أمر الولاية والبراءة والنجاسة وحرمان الإرث إن مات قبل التوبة وغير ذلك من أحكامه كان السامع له يتولاه من قبل أم لم يكن أم كيف يكون حكمه عند السامع له إن لحقته منه رطوبة قبل التوبة أو مات والسامع يرثه ؟ قال : إذا احتمل عدره وكفره حسن عندى فيه الاختلاف وجاز فيه حسن الظن وسوءه ، ووسع وليه الوقوف عنه وعن أحكامه . والله أعلم .

<sup>(</sup>١) الشيخ خلف بن سنان كان يدرس الفقه في مدرسة يبرين مع ابن عبيدان حوالى سنة ١١٢٣ هـ

مسألة الذهلى: وفيمن يكتب لمن لا يتولاه ألفاظا توجب الولاية وهو لم يعتقد ولايته ولايتقيه ، هل يجوز ذلك؟ قال : إنه لا يجوز إطلاق القول من الأقوال والألفاظ التي لا يستحقها إلا أهل الولاية إلا بنية يعتقدها عند القول بها ، ويحيل النية لغيره و يوجد أنه يجوز له الثقة في الرحم والحار والصاحب ، يظهر لهم الحميل من القول والدعاء والمعنى لغيرهم ، والله أعلم .

مسألة ناصر بن خميس: في قارئ القرآن بمر بذكر من تجب ولايته وعداوته، ولم يتدبر معنى ذلك ، أيجب عليه ولايته او براءته، أم يكفيه اعتقاده في الحملة ؟ وإن كان يلزه تجديد ذلك كلما قرأ أم يكفيه مرة واحدة ؟ قال : يكفيه ذلك في الحملة ما لم يمتحن من ولاية أو براءة بعد قيام الحجة عليه بذلك ، فإذا قامت الحجة عليه بولاية أو براءة لم يسعه إلا العمل بما وجب عليه منهما ، ويكفيه من ذلك القول مرة واحدة في آكثر قول فقهاء المسلمين ، وليس عليه كلما ذكر ذلك وخطر بباله، وقيل عليه ذلك ولاشيء عليه إذا سها عن التدبير للقرآن . والله أعلم .

مسألة : وجاء فى الأثر إذا رأى وليه يعمل عملا لا يدرى ماهو إنه على ولايته ، فكيف إذا كان ذلك حراماً ، وقد تولى راكبه ، كذلك فى الإمام إذا عمل عملا وجهل رعيته وهم يتولونه ، خرجوا من الدنيا على جهالة كفر الإمام فقد هلكوا ، كيف هـــذا ؟ قال : ففيه اختلاف ، قول يهلك وقول لايملك ، ويكفيه اعتقاده فى الجملة البراءة من جميع العاملين والله أعلم .

مسألة ناصر بن حميس : ومن تولى رجلاً وخاف ألايسعه أن يتولاه ببصر نفسه لقلة علمه ، فرجع يتولاه برأى إن كانت تلزمه ولايته فهو وليه ، أيسعه ذلك ؟قال : لايضيق مثل هذا عندنا . قلث : وإن كان رفع

ولايته لأحد هل له أن يعلمه رجوعه عن ولايته بالدين إلى ولايته بالرأى [؟ قال إن أعلمه فحسن . والله أعلم .

مسألة: ومنه ومن وقف على كلام لايجوز نخط أحد ممن يعرف خطه بلا شك عنده، أيحكم عليه بما يوجبه ذلك الكلام كما يحكم بثبوت مايجده فى خطوطه وصكوكه من الحقوق على أهل الإسلام ؟ قال: هكذا يخرج معنا فى أكثر القول. والله أعلم.

مسألة : ومنه وفى أربعة يتولى بعضهم بعضا ، قتل واحد منهم رجلا فبرئ منه أحدهم وتولاه الثانى ووقف الثالث ، وأنا أتولى هؤلاء الأربعة أيكونون عندى على ولايتهم بلا اختلاف فى الثلاثة : المتبرئ والمتولى والواقف ؟ وبالاختلاف فى القاتل ؟ وكذلك جميع مايسبه ؟ هذا مما محتمل فيه للفاعل الحق والباطل ؟ \* قال : هكذا يخر ج عندنا . قلت : وماألذى يسع هؤلاء الثلاثة من بعضهم بعضاً ؟ قال إذا غاب عنهم علم بعضهم فى بعض ، ولم يعلموا غير مايسعهم من هذا ، فهم على ماكان عليه من قبل والله أعلم :

مسألة الصبحى : وأما الأعمى فقد قال من قال تؤخذ عنه الولاية ، وقال من قال لاتؤخذ عنه الولاية . وكذلك التعديل يلحق فيه مايلحق الولاية . وأما البراءة فلا تؤخذ عنه ، ولا أعلم فى ذلك اختلافا ، ومعى وعندى والجهد منى لو ثبت تعديلي ورفعى الولاية لقلت : هؤلاء المشايخ أحمد بن سعيد بن عامر العوفى ، ومسعود بن على العبادى ، وسعيد بن عامر بن خلف البوسعيدى وأقول: إن هؤلاء نازلون منازل من يتولى، ولكن حال بيني وبين القطع بالرفعية ما تعلمون من ضعفى وعمائى . وفى الأثر حال بيني وبين القطع بالرفعية ما تعلمون من ضعفى وعمائى . وفى الأثر فيه اختلافا ، وأقل ما يجوز أن يقبل منه رفع الولاية من له وعليه أن يبرأ ويتولى بيصر نفسه . والله أعلم :

مسألة : وقليل العلم ، هل تجزئه الولاية والبراءة في الجملة حتى في الإمام القاضي والوانى والشارى داخلون، ولو كان يرى منهم أشياء لايعرفها طاعة ولامعصية ، أم لايسم الوقوف عن هؤلاء إما ولاية وإما براءة ؟ وإن قلت يجزئه مالم يمتحن ويبتلى ، فما صفة الابتلاء والامتحان ؟ ومن قصر علمه عن علم ذلك ووقف إلى أن يسأل المسلمين ، هل يلزمه شي وهل عليه الحروج في السوال عن مثل هذا؟ قال : إن الإمام والقاضي والوالي والشاري داخلون في ولايه الشريطة وبراءة الشريطة ، إلا أن بعض المسلمين قال: لايسع في أئمة الجدل إلا الولاية ، وفي أئمة الحور إلا البراءة ، والإمام لاينفك أمره أبدا ممن امتحن به بعصره ، وكان من أهل مصره من أحد أمرين: إما أن يتولى وأما أن يهرأ منه ، وبذلك جاء الأثر : إن الأئمة لايسم جهلها ، وإنما ذلك على أهل عصره ، لأن الإمام لا يخفى عدله ولاجوره . وقول يسعه ذلك في الحائر والعادل . وأما من رأى منه أمرا لابعرفه طاعة أم معصية أم إيمانا أم كفرا ، فالإمام في هذا على ولايته ، ولولا هذا لم يسعه أن يمسك على ولى له طرفة عين ، حتى يكون عالما يجمرح العلوم،وهذا من المحال . والابتلاء هو الامتحان ، والامتحان نزول بليته ، وبليته علمه . والمعنى في ذلك إذا بان الصواب من شهرة أو رفعية أو خبرة أوشهادة لم يسعه أن يمسك عن ولايته ، لأنه لايسعه أن يرجع عن العلم إلى الشك ، ولا عن الإيمان إلى الضلال ولا أعلم أن خروجا في مثل هذا . وأما ولايته للوالى والقاضي ، والشارى وهو البائع نفسه ، ففي ثبوت ولايتهم اختلاف على الرعية ، إذا لم تصنح منهم الأقوال الموافقة والأعمال الصالحة ، وقد جاء الأثر بالكراهية والنهبي والتحريم عن ضعفاء المسلمين المتمسكين بالدين ، لئلا يقولوا ببصر نفوسهم ، ولا يجوز لهم ذلك إلا من ثبتت عليه ولاية أحد من المسلمين ، أو البراءة من أحد الفاسقين بصحة شهرة أورفعية ببينة عادلة ، أو شهادة قاضبة . والله أعلم .

مسألة الشيخ جاعد بن خميس: وسئل عن رجلين يتولى بعضهم بعضا ، ادعى أحدهما على الآخر حقا أو دعوى تنقله من الولاية إلى البراءة أن لوصحت عليه ، ماحال هذا الولى مع من يتولاه ؟ . رهل يجوز لحاكم أو غبره أن يحكم لنفسه عليه من منكر الدعوى، ويكون حكمه عليه ثابتا وجائزاً مع أهل العدل ويكون على ولايته مع من يتولاه؟ وهل تعلم أن شيئًا من الدعوى مقبولة ومحكوم بها مع أهل العدل؟ قال : قد قبل إن الدعاوى لابجوز قبولها ، وقابل الدعوى من غير الأنبياء فيما بجب ويجوز تصديق دعواهم فيه هالك ، علم بها أنها دعوى ، أو جهل أنها دعوى ، إذا كانت في الأصل دعوى كانت في شي من أمور الدين أو الدنيا ، إذا لم يكن يعلم صواب مايقوله المدعى ، ويدعيه من دعاويه إلا في مخصوص من الأموال التي هي موكولة إلى قول القائل في أ الحكم أو كانت مما يجوز على معانى الاطمئنانة قبوله ، إذا لم يكن نازلا في حينه ذلك منزلة الحصم في دعواه ، والمدعى والمدعى عليه على منزلتهما ، ولو كان المدعى من الأولياء وكان المدعى عليه لوصحت دعوى المدعى في البراءة ، ويكون إن كان في الوقوف أو الولاية على حالة من تعبد فيه بأحدهما حتى يصح عليه مايوجب إخر اجه عن منزلته بحدثه إلى البراءة ، وكذلك يكون المدعى حالة ، لايضره في الظاهر [ دعواه ، مالم يصح فيها باطاه ، وينزل في منزلة القاذف بدعواه عند ] ولى المقلوف ، إذا علم أنه يتولاه أو أعلمه المتولى له بولايته له ، واحتمل له ما أمكن في ذلك ، أو كانت ولايته في حينه واجبة على أهل الدار والقاف يعلم أن المتولى من أهل ثلك الدار أو قامت عليه الحجة في ذلك بوجه ، فإنه يصبر هنالك محدثًا هالكا ، ولوكان في السريرة صادقا ، والحكم لنفسه على غبره على حسبما ينته في سوالك لى بحكم بخلتف فيه ، أو يجتمع عليه مع الانقياد من خصمه ، إلى من يحكم له

عليه من أحكام أهل العدل في موضع الإقرار أو في موضع الامتناع أو الإنكار ، حاكم بالجور وداخل تحت مالا يسعه من الأمور ، لأن ذلك مما يؤذن له به ، إلا على معنى الانتصار في موضعه ، وحتى واجهه ولاسيا فيا يكون من التأخير فيه إلى المطالبة منه له بالحكم إلى من يحكم له عليه بالضرر أو الفوات لماله أو العدم لإدراكه بعد ذهابه ، فله ولايكون في موضع الرأى وجواز الاختلاف ، إلا ماكان في يده بوجه حق ثبت له على قول ، فإنه له التمسك به على ذلك كما يكون ذلك لخصمه أن لوكان بعد في يده أيضاً على الرأى الآخر المخالف لهذا الذي متمسك به إذا كان كل منهما فيا معه أنه يعمل على صواب من الرأى ، ولم يكن الرأى خارجا من الرأى عند أهل الرأى ، حتى يحكم بينهما على على الرأى ، حتى يحكم بينهما حاكم يلزمهما حكمه ، وهذا مني لك على سبيل الإنجاز ، بما أرجو منه أنه لا يخفى عليك ذلك ، فانظر فيه ولاتأخذ منه إلا الحق . والله أعلم .

مسألة: ومنه وما تقول فيمن رأى أحداً من الناس على زى اليهود أو المشركين أو الصائبين أو المحوس المنفكين من الدين على زى الجبابرة الفراعين ، أو على زى من يخالف بحال من أحوال المسلمين حاله ؟ أيقطع على معاينه مع دعومة هذا الرأى ؟ أرأيت إن وقع على بيعهم وكنائسهم وبيوت نير انهم ، مع لبسهم الزنار إذا كانوامن أهل تلك الصفة ، أو أروه كتاباً عبر انيا لا يعرف معناه ولا يدرك فحواه من أهل الكتاب ، أله أن يومن عمل في أيديهم ، أن هذا من كتب الله المنزلة ، ويتزني بمخالفة اليهود إذا وقع على أكثر ظنه ولم يشك فيه ؟ أم لا يصح إلا على شهرة أو إقرار أو شهادة بببنة على أكثر ظنه ولم يشك فيه ؟ أم لا يصح إلا على شهرة أو إقرار أو شهادة بببنة عادلة ، أما يقوم مقام هولاء إنه عن خالف دين الله من ملل أهل الشرك عادلة ، أما يقوم مقام هولاء أنه على ذلك ، والذي يتكلم بكلام فما نخرجه كلامه إلى البراءة إذا سمع صوتاً منه ، ولم يشك أن المتكلم هو لاغيره ، أيبر أمنه على ذلك أم لا يبرأ منه إلا أن يرى شفتيه تنطقان وتلفظان به مع منه على ذلك أم لا يبرأ منه إلا أن يرى شفتيه تنطقان وتلفظان به مع

الصوت المعبر لفهم معناه ؟ قال : لاأدرى بما أرته بالقطع على معاينه ، والزى أنواع لجنس ما هم به من الحال يكونون علمها ، ولكل شيء حكمه من مباح أو مكروه أو محجور لحرامه و بالحملة فإن كان مرادك بالقطع عليه بما هو به في الناس وعليه من الزي في اللباس أو غيره ، فلا حرج ولا بأس لأنه فيه ، فكيف لا يجوز أن يقطع به عليه ، وإن كان مرادك القطع في حكمه بأنه لذلك منهم ، ما به من الاحتمالات في مواضع مالا يدل على صحة ذلك ، فيقطع به عليه لأجل ما به من لباسه أو غيره مما يكون به مع الاحتمال في زي الكفار. وإن شد في وسطه الزنار أو رآه في شيء من بيوت النار أو البيع أو الكنائس على الاختيار ، دع ما عداه من [الاضطرار ، واحبَّاله أن يكون فيما ممكن ، فيجوز في حال حتى يصبح على ما يكون به في أحد فرق أو لئك الأشرار ، محجة من بينة أو شهرة أو إقرار ، أو يصح معه من علمه أو بالحجة التي هي حكم الظاهر حجة أنه على زى محجور في شيء من الأمور، فيحكم به على حسب ما يكون عليه من غير زيادة على ما به يكون . وأن يبلغ به إلى البراءة في موضع ما لا يحتمل له في حدثه مخرج حق لعذره في ظاهر أمره ، وإلا فلا حتى في موضع ما يؤمر به من ترك النزبي بهم في شيء مما به مخرج من زى المسلمين، ما لم يكن على شيء من المحر مات الى يحكم بالكفر على من أتاها من قول أو فعل ، ولا أن محكم عليه بأنه العاصى لركوب شيء من المعاصى ، فغبر واسع أن يقضى عليه لوجود الزلل بشيء من الملل ، رِّحتى يصبح دخوله فيها ، ولا جائز أن يقطع عليه بالسماع وحده لقوله دون المشاهدة . وإن وقع فى نفسه أنه هو المتكلم فإنه من الغيب الذى لا يجوز أن يقطع فى مثل هذا ، بل لوجاز لكان للأعمى في هذا أو فيما أشبهه مثل ما له ، ولكنه لا يجوز ولا نعلم أن أحداً يدعى جوازه والبراءة حد ، فكيف يجوز أن يقام على شبهة ؟ كلاولا في موضع رأى وما أراه من الكتب التي لا يعرفها ، ولم تقم عليه بها الحيجة أنها من الله ، فليس له أن يعتقد فيه من عنده حتى يصح ممه بما لاشك فيه: والله أعلم.

مسألة الفقبه ناصر بن خميس : وما تقول في الضعيف الحاهل بأمر الولاية ً والبراءة ، هل مجزئه الاعتقاد في الحملة في الولاية والبراءة ؟ ولو رأى من أحد صلاحاً ، أو من أحد قبيحاً ، أم لا ، بجر ئه ذلك ؟ ببن لنا ما يكفي للضعيف من ذلك . وإذا رأى الرجل من أحد من الناس العمل الصالح ، والسيرة الحسنة ، والأحلاق الطبية ، واجتناب المحارم والمآثم ، واستحلاه في قلبه وصار عنده من المستقيمين في دينهم ، فهل يكون ذلك الرجل وليا باستحلائه ومحبته له على ما يراه منه من فعل الخبر، أم الاعتقاد إلى لفظ و نية وعقد وعزم وقصد، وكذلك البراءة ؟ قال : إنَّ اعتقاد العبد الولاية والبراءة في الحملة كاف له ، ما لم يمتحن وتقم عليه الحجة بولاية أحد مخصوص ، والبراءة من أحد مخصوص با سمه وعينه أوصفته، فإذا امتحن بذلك ونزلت بليته ، وقامت عليه الحجة بما يوجب الولاية في أحد بعينه بموافقته لدين المسلمين أهل الاستقامة في الدين قولا وفعلا ، و دان بالعدل وعمل به ، ولم يتهم في ذلك ، وظهرت منه الأعمال الصالحات وللسارعة إلى الخبرات ، لزمت ولايته ومحبته ، ولم يكن له اعتقاد الحملة التي دان بها كافيا مع هذا وكذلك من ظهر منه الخلاف لدين المسلمين أهل الاستقامة في الدين و لو في حرف واحد لزمت البراءة منه ،ولم يسع من علم منه ذلك وعرف معناه إلا البراءة منه . وإنما كان الاعتقاد في الحملة كافيا مالم يمتحن العبد تنزل به بليته وتلزمه الحجة بقيامها عليه . و من جهل أحكام الولاية البراءة ورأى من أحد إماتجب به الولاية والبراءة ، سأل فقهاء المسلمين ، يَرُهُلُ الاستقامة في الدين الذين يهدون بالحق وبه يعدلون ، عما وجب عليه أَفْيَهَا ، وهما فرضان من قرائض الله تعالى ، كالصلاة والزكاة إذا وجبتا لايسع جهلهما ولا تضييعهما من وجبتا عليه حتى يؤديهما ، كما ألزمه ا الله فيهما . والولاية تصح معهما معنا بأحد وجره بالمو فقة لدين المسلمين أهل الاستقامة في الدين قولا وعملا ، وبالحيرة لذلك وبالشهرة التي لاتدفعها شهرة وبالرفيعة من أحد من علماء المسلمين بأحكام والولاية

والبراءة على قول بعض فقهاء المسلمين. وأما البراءة فتصح بالخصلة الواحدة المخالفة لدين المسلمين أهل الاستقامة في الدين ، والولاية تصح بالحصال والبراءة بالحصلة ، والإيمان يصح بالحصال ، والكفر بالحصلة والناس عندنا على ثلاث منازل : من عرف منه موافقة للمسلمين وظهر منه خير وصلاح فهو ولى لهم . ومن عرف منه شر فهو عدو لهم . ومن لم يعرف عنه خير ولا شر فهو موقوف عنه . والله أعلم .

مسألة: ومنه و من تسمى بالكفر ، ومعناه أنه كافر بالطاغوت وما عائله ريقول إنه كافر ، أبجوز له ذلك وعلى من سمعه أن ينهاه عن ذلك وإن لم ينته. ومعناه ما ذكر نا. أعلى من سمعه أن يبرأ منه على هذة الصفة ويجوز أن يعاقب بالحبس على قوله حتى يرتدع ؟ قال : لا يجوز لمسلم أن يسمى نفسه كافرا ، ولا يسعه أن يلبس على الناس أمر نفسه ، ومن أظهر مالا يحل له من كل شيء فإنه ينكر عليه ، وإن انتهى عرض عنه ، وإن لم ينته عسمالا يسعه جاز عقابه . والله أعلم .

مسألة الصبحى: والولى إدا ترك صلاة الحماعة من غير عدر أيستناب من ذلك ، فإن تاب وإلا يبرأ منه ، أم غير ذلك ؟ قال : فى ذلك اختلاف بين المسلمين . قال من قال : يبرأ منه ثم يستناب فإن تاب وصلى جماعة تولى . قال من قال : يستناب قبل ، فإن ناب و إلا برىء منه على الإصرار . وقال من قال : يوقف عنه ولا يبرأ منه . وقال من قال : هو على ولايته ، وهذا كله على معنى التعمد من غير عذر له . والله أعلم .

إلى أمسألة الفقيه جاعد بن خميس الحروصي: وإن قال قائل: ما الفرق بين حدث موسى بن موسى وراشد بن النظر وبن فعل أهل النهروان ، وحدث عمر و بن العاص ومعاوية ؟ قال: فعلى ما وحدناه فى حدث معاوية وعمرو بن العاص باطل ، لمخالفته حكم الحق وعناده لحجة الله — تعالى التي في أن الظاهر حجة ، أهل النهروان حق ، لبقائه على الأصل الأول ،

ومفارقته من فارقه على اتفاق من أهل الحق فيهما، بهذا على ذلك دلت الآثار من المسلمين والأخبار، وكفى شهرة الحق حجة فى ذلك، ولما قامت عليه. وأما حدث موسى وراشد فاختلف فيه أهل دعوة الحق من عمان: فى حقه وباطله، وداعى كل فريق من المسلمين. عمن شاهده فيه ما محتمل صدقه وكذبه، بلى أن يجهر بالبراءة ممن خالفه و تخطئة له فى الدين على ما ظهر، ومضى أولئك على هذا، وبقى الحدث لاحماله العدل والحور على أشكاله، مع من صح معه كونه، ولم يطلع على أصل ما كان عليه فى الآصل، فصار لعدم الإجماع فيه على شىء جميع ما قيل فيه على اختلاف معه دعاوى، لأنه من المحتملات للحق والباطل، وأبى من هذا آخرون، وزعموا فيه أنه لأنه من المحتملات للحق والباطل، وأبى من هذا آخرون، وزعموا فيه أنه العدل من كان بصيرا. والقول فى هذا يتسع ويطول، فكيف بجميع ما العدل من كان بصيرا. والقول فى هذا يتسع ويطول، فكيف بجميع ما احتوى عليه السؤال، ؟ وفيا مضى إشارة، فانظر فيها و تدبر معانها ولا تقبل احتوى عليه السؤال، ؟ وفيا مضى إشارة، فانظر فيها و تدبر معانها ولا تقبل الاما بان لك حقه. والله أعلم.

مسألة: على أثر مسائل عن الصبحى فى ولاية الرأى فيمن نطق القرآن بذكره وفى الإمام وقضاته وولاته . قال : ذلك مجزئ لمن قصر بصره عن علم ذلك والقطع به . ما قلت : يجوز العمل للإمام أو الوالى الذى يتولاه بالرأى ويفعل لهما ما يفعل لمن يدين بولايته . قال : فيا عندى إنه لا تجب عليه طاعته ولا أداء ما افتر ض الله عليه للإمام العادل وولاته . وهذا إذا كان المبتلى من أهل العلم ، وكان الوالى والقائم بأمر الدين ممن لا تجب له ولاية الدين . وأما الضعيف فلا يكون حجة فى الولاية والبراءة ، إنما الحجة فى ذلك أهل العلم . قلت : وإن كان يتولاهما بالشريطة إن كانت تجب عليه ولايتهما ؟ قال : لا يبين لى فرق بين المعنيين وعندى أن معناهما و احد .

مسألة عن الشيخ ورد بن أحمد : وقليل البصير ةبالولاية إذا كان يرى أناسا لم يقدر يتولاهم من قبل قلة علم، ربما يأتون مالا يسعهم . وإذا علموا لذلك لم يأتوه بعد العلم فيما يرجو منهم فأجاز لهم الإمام الكتابة بين الناس ،

والإمام فى ظاهر آمره غير عالم لا فقيه ، هل يجوز لهذا الضعيف أن يتولى هؤلاء المجاز لهم هذه الإجازة على الشريطة ؟ وهو أجاز لهم ما يجوز له أن يجيزه لهم من الكتابة بن الناس بالحق والعدل ؟ قال : إذا كان هذا المبتلى لم تنقدم عنده ولاية لهؤلاء القوم ، ولا صحت عدالتهم عنده وموافقهم بالقول ، وقيل بالقول والعمل ، وهو أكثر القول ، ولم يصح عنده ولايتهم برفيعة من تجوز رفيعته ، ويقبل فى أمر الولاية والبراءة ، وجهل أمرهم فلا يضيق عليه عندى ترك ولايتهم على قول من قال بذلك . والله أعلم .

مسألة : وإذا أجاز الإمام لأحد ما يجوز له أن يجيزه له من الكتابة بن الناس أو في مال المسلمين و دواتهم ، أيكون حكم هذا المجاز له على هذه الشريطة بمنز أة من تجوز له الإجازة في ذلك عند من لم يعرف منه غير ذلك ؟ وتجوز ولايته بذلك على قول من قال بولاية من أجيز له ذلك ولوكان الإمام في ظاهر أمره ممن لا يتولى ببصر نفسه ؟ قال : فكأنه يشير أن الإمام إذا شرط عليه المشورة إذا كان ضعيفاً فهو مأمون ، ومحمول على أحسن الأحوال ، وإذا كان ذلك فقبول منه ذلك ، ما لم يعلم المبتلي خلاف ذلك ، وكل ينظر لنفسه السلامه . وهل ترى عدلا أن يتولى الإنسان الحاز لهم ذلك من أصحابه الذين يعاشر هم ولا غنى له عنهم لأجل حاجته إلى ذلك من غير أن يأخذ بهذا القرل في الجميع ومن غير أن يعرف من هؤلاء حالة يستو جبون أن يأخذ بهذا القرل في الجميع ومن غير أن يعرف من هؤلاء حالة يستو جبون أن يأخذ بهذا القرل في الجميع ومن غير أن يعرف من هؤلاء حالة يستو جبون أن يأخذ بهذا القرل في الجميع ومن غير أن يعرف من هؤلاء حالة يستو جبون أن يأخذ عالم السبب الإجازة لهم من الإمام ، فكأنه يعجبه أن يجوز ما لم يكن ذلك عاطرة منه بذلك ، فيتوق المخاطرة وينظر لنفسه السلامة . والله أعلم .

مسألة الغافرى : وإذا اختلف العالمان فى الدين وضاق الضعيف عن المحق فيم اختلفا فيه ، ولم يعرف المحق منهما من المبطل ، هل من رخصة أن يقف عن الحميع وقوف سوال ؟ قال : لاأحفظ الوقوف عن المحق منهما لأنه عالم وعنده حجة حق . والله أعلم .

مسألة سعيد بن أحمد بن مبارك : وآما براءة الرأى فهو أن يكون

لك ولى ضعيف ، وقد أحدث وليك هذا حدثًا ولم تعرف الحكم فيه ، فيجىء آخر فيقذف لكو ليكبشىء من الكفر و تبر أمنه فتخبر أنت الرجل الذى قذفه وليك برأى فنستنبة فلم يتب وأصر على ذلك أفحيئند تبرأ من الرجل الذى قذف وليك برأى ، فتبرأ ممن قذفه برأى . والله أعلم .

مسألة الزاملى: وفيمن نسخ كتابا من تأليف قومنا فيجد أفيه ترحما البعض من وقف المسلمون عن ولايته وقوف إشكال أو رأى أو يبرءون منه بدين ، أنه أن يكتب الترحم عليه كما وجده فى ذلك الكتاب؟ قال: لا يعجنى أن يكتب الترحم عليه إلا أن يحكى ذلك عن أحد فيكتب الحكاية بنفسها . والله أعلم .

مسألة من المصنف : وهل يجوز أن يقال لرجل متقدم على بلد لعله إذا كان غير ولى : أطال الله بقاءك أومد فى عمرك أم لا؟ قال : بجوز على صفتك هذه حيث شاء أمد به وإن أطال بقاءه فى النار ، لم يضرك و تعتقد إطالته حيث شاء الله . والله أعلم .

مسألة : وأما الذي وجدعلى وليه فهجره أيا مالا يكلمه ، فقد جاء الأثر إنه إذا هجر أخاه فوق ثلاثة أيام فلا ولاية له ، و ذلك إذا قصده بالهجر و القطيعة واعتقد قطيعته وأما ترك كلامه له دلى وجه العتب ، وهومؤد لحقوقه ، معتفد لمواصلته وولايته ، فذلك شيء لا تحبه له ولا تزول بذلك ولايته ، ولو لم يكلمه أكثر من ثلاثة أيام ، إذا كان على وجه المعاينة ، و ذلك شيء لا يعدم من الإخوان و خاصة في هذا الزمان . والله أعلم .

 عليه بذلك إذا كنت تعرفه بذلك أو بصحة الشهرة على ذلك ، وقول القائلين من أهل الطعن والحراءة : لايقبل حتى يصح مايقولون وجائز أن يوصى ويؤمن ويوكل صاحب هذه الصفة فى أكثر ماقيل عن أهل العلم ، وفى أكثر القول إذا عرف المرء بما وصف به فهو ثقة أمين ، وتجوز ولايته على معنى ماجاء عن الشيخ أنى سعيد ومحمد بن محبوب رحمهما الله حتى إن المشرك والمخالف من قومنا إذا جاءا و دخلا فى دين المسلين وتابا إلى الله واستغفرا ، جازلهما الولاية والثقة والأمانه . فانظر إلى سحرة فرعون حين آمنوا بموسى وهارون صلوات الله عليهما ، وبما جاء به حكم الله بسعادتهم وأنهم من أهل الجنة على الحقيقة . وبعدهم لم يصلوا ولم يصوموا ولا أدوا فرضا . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى عمان ، حكمها دار عدل أو دار ضلال إذا تغلب عليها الفساق ومن ينتهك المحرمات ؟ وعمان حكمها حكم واحد هى ورساتيقها أم لا ؟ قال : إن مثل صحار والحو والباطنة دار اختلاط وكذلك الصير ومسقط وما أشبه ذلك . وأما سائر بلدان عمان كبلدان الحوف وما اشتمل عليها فهى دار دعوة ، الحق لأنهم لا يحرمون ما أخل الله ، ولا يحاون ما حرم الله بدين ، بل ينتهكون وأمر اؤهم أهل دعوة حق . والله أعلم .

مسألة: قلت فالولاية ماهي ؟ قال: التولى للقيام بنصرة المسلمين والمحبة لهم والود في مغيبهم ومعونتهم على البر والتقوى ، والاستغفار لهم وإعطائهم حقوقهم وتعظيمهم وتشريفهم. قلت: فالبراءة ماهي ؟ قال: التبرؤ من الفعل المكفر ومفارقة أهله عليه وتخطئهم والإنكار عليهم ارتكار بهم الحرام والكراهية له . والله أعلم .

مسألة : من الأثر عن رجل يدعو له رجل بالرحمة ، والرجل ليس من أهل الولاية ، هل يقول له آمين ؟ قال : لا ، وقيل يجوز . والله أعلم ه

مسألة الثقة مهنا بن خلفان رحمه الله: ووليك إذا لم تروه يصلى إلابإزار أو سراويل وباقى جسده عريان وهو قادر على ستر باقى جسده ، وسالم من الآفات التي يعذر بها من ترك الستر ، ماحاله عندك ؟ وتتم صلاته على هذه الصفة أم لا؟ قال : إذا لم يستر هذا الولى ما أمر من جسده في صلاته وتركه عاريا من غير عدر يصح أه في ذلك فصلاته أخشاها أن تكون غبر تامة على هذة الصفة. وأما ولايته فلا أقدر على ثبوتها له ، وخاصة إذا عرض عليه الرجوع عن ذلك إلى ما عليه المسلمون فأبي ، ميلا إلى معالفتهم بما لاعذر له فيه ، لأنه إذا لم يصح له إتمام صلاته على هذا من حاله ، فهو كمن لم يصل وكأنه معيى قريب من تارك الصلاة ، إذا إتيانها بدون شروطها التي لاتتم إلامها غير ساقط عنه به إذا فرضها ، فكيف لايكون على هذا كالتارك لها ؟ وإن لم يتب ويصلح ما أضاعه ، فما أعظم إثمه ، وأشدجرمه ، ثم تعمده على خلاف المسلمين في هذا هو نوع آخر من الإثم عظيم ، قد ازداد به إثما إلى إثمه . وإن لم يكن حكمه من الكبائر فبالإصرار عليه يكون حكمه كبيرا، إذ لاصغيرة مع الإصراركما لأكبيرة مع توبة واستغفار، وفيا أرجو أن حكم حدثه هذا غير خارج من حكم الكبائر لأن ما أشبه الشيُّ فهو مثله ، والمُّهاون في صلاته بغير عدر شبيه بالتارك لها . والمخالف للمسلمين بما ليس له خلافهم فيه هو أشبه بالمخالف لله وارسوله ، فكفى له بهذا خسيسة حال . والله أعلم :

مسألة ومن كلام الشيخ محمد بن روح فيما أحسب إذا اتفق الناس في دينونه الحق بحكم البراءات في جميع المذكور والمسموع من الصفات واختلفوا من الشهادات ، فالحكم فيه حكم أهل الدعاوى . والله أعلم .

مسألة : قال محمد بن الحسن : الحاهل محرمة الحدث إذا وافق

العالم على البراءة فى شريطة اعتقاده فى دينه فقد برئ بما برئ به العالم : والله أعلم .

مسألة الصبحى : وفيمن تشاهرت منه أفعال قبيحة من مظالم أو غيرها ثم شهر خبره في البلاد ، إن المسلمين استنابوه وتولوه بعد التوبة ، هل تجوز ولايته بهذه الشهرة أم لا ؟ قال : تصح تويته بالشهرة إن لم يصح أن عليه حقا للعباد ، وإن صح أن عليه ذلك فلا تصح توبته بالشهرة إن لم يصح أن عليه حقا للعباد ، وإن صح أن عليه ذلك فلاتصح توبته بالشهرة إن لم يصح أن عليه حقا للعباد ، وإن صح أن عليه ذلك فلاتصح توبته ولايته حتى يصح خلاصه مما عليه يحل أو أداء . وإن كان ما عليه من حقوق الله فالتوبة مجزئة له في بعض القول ، وقول عليه الحلاص من جميع ذلك . والله أعلم .

مسألة الحمراشدى : إذا إن لمن يبصر أحكام الولاية والبراءة صفة من تجب ولايته على من عملها وعرف معناها منه قولا وعملا ، ففى أكثر القول تجب عليه ولايته إذا ارتفع عنه منه وقيه الريب ، ومالم ينشرح له صدره فواسع له الوقوف عن ولايته وينتظر به الشهر والشهرين والسنة والسنتين . وقال بعض الفقهاء حتى تعرض فيه ويستبرئ أمره فيها . وقال بعضهم يسعه ذلك إلى الموت ، فإذا مات على مايوجب له الولاية قولا وعملا ، فحيئت تجب ولايته ولانعلم في ذلك اختلافا . وقا أولاية مأخوذة من الاصطفاء ، والاصطفاء لايكون مشوبا بالكدر . وأما من لم يبصر أحكام الولاية والبراءة وهو من ضعفاء المسلد .ن ، ونحو ذلك نحن وأمثالنا الغرقي في بحور الدنيا إنا لله وإنا إليه راجعون ، فليس لنا أن نقدم على ولاية ولابراءة إلا بالاهتداء منا ، واقتداء بمن يجب علينا الاقتداء والاهتداء ، كذلك ممن يكن قوله وعمله واقتداء بمن يجب علينا الاقتداء والاهتداء ، كذلك ممن يكن قوله وعمله حجة لنا وعلينا ، وأولئك هم حجة الله في البلاد على العباد . نسأل الله تعالى أن بجعلنا ممن يستمع القول فيتبع أحسنه . والله أعلم .

مسألة: رمن جواب أبى الحوارى: وقد قال المسلمون إن الولاية والبراءة فريضة واجبة ، ومعذر رمن جهلها مالم يبرأ من مسلم يتولى كافرا فإن برئ من مسلم بجهالة فإنه لايعذر بجهله ، و تولى كافرا بجهالة فإنه يعذر بجهالته ، وهو هالك. والله أعلم.

مسألة الحمراشدى : وفى الضعيف إذا رأى من يعمل كبرة ، أعليه أن يبرأ منه ولم يعرف ذلك ؟ فقال لى إن كان من المحرمين فنى أكثر القول يسعه جهل هايجب عليه . وقال من قال : لابسعهو عليه السوال عن ذلك ، وأما إن كان من المستحلين المحادين لكتاب الله عز وجل وسنة نبيه المرسل ، جهل ذلك على أكثر قول المسامين ، وعليه أن يبرأ منه من حينه ، وكل معبر له وعليه حجة فى ذلك وإن لم يبن له أنه مستحل أو محرم فحكمه محرم حتى يصح أنه مستحل . والله أعلم .

مسألة الصبحى : ومن نزل عند أحد منزلة من تجب ولايته بالدين ، فضعف هذا عن ولايته بالدين وتولاه برأى ، أيكتفى بذلك ويسعه ذلك عا يلزمه ، قال : فأرجو أن هذا مما يختلف فيه . والله أعلم .

وجواب له آخر قال : يكتفى بولاية الرأى إذا ضعف عن ولاية الدين وهو أن يتولاه فى شريطة إن كان يستحق الولاية، ويبرأ منه فى شريطته إن كان يستحق البراءة . والله آعلم .

مسألة : ومنه والميت غير الولى ، هل يجوز أن يقال رحمك الله ، إذا عنى القائل بذلك أنه رحمه فى الدنيا ؟ وكذلك غفر له إذا نوى ستر ذنوبه فى الدنيا فنعم . قد قيل إنه يجوز مع سعة اللغة ، وقيل لا يجوز وهو أحوط، للقولين ، وكلما احتمل مع العلماء ومع الضعفاء القول به . والله أعلم .

مسألة : ومنه وإن الولاية بالكتب دون الشهرة والخبرة مختلف فيها ، ويعجبنى ألا يتولاه على الصفة حتى يصح أن العالم يتولاه وترفع ولايته لأحدا، وقيل ولورفع ولايته حتى يرفع ائنان. وأما البراءة بالكتب فإنها لانجوز، ولا أعلم فى جوازها اختلافا إلا أن يبرأ على الصفة، فهذا خارج من التعيين، وعندى أنه لوصح أن العلم يبرىء من فلان لم يجز للسامع له أن يبرأ منه كبر اءته منه ولوكانوا علماء، ولو أعلم فى هذا الفصل اختلافا معمولا عليه وأما صحة الكتب أنها من فتاوى فلان، فمعى أن الصحة فى هذه البينة أو الحبرة، وهى المعاينة أو رفيعة الواحد فى بعض القول، أوخطة إذا صح أنه أفتى بذلك. والله أعلم. أ

مسألة: ومنه ومن تولى أحدا على قلة علم أو ضعف بصيرة ببصيرة ببصيرة منه أو التزام حكم ، وهو مع ذلك خائف أن يكون ذلك غير واسع له ، وأخاف أن يرجع عنه ألا يسعه أيضا ولم يستدل على صحة ذلك فإن مضى على الولاية مع دينونة بما يلزمه في ذلك وتوبته إلى الله مما يخالف الحق في ذلك يكون سالما بذلك وأو وافق في ولايته ما لا يسعه "عند أهل البصر بذلك ؟ قال : إذا اعتقد البراءة من كل محرم في شريطته لم تضق عليه ولاية من تولاه . والله أعلم .

مسألة : ومنه أن الإمام إذا جعل واليا أوقاضيا في ثبوت ولا يتهما اختلاف، وأما إذا جاز الإمام لأحد إنفاذ الأحكام وجعل له التصرف في بيت مال المسلمين، من غير ثبوت عقد ولايته عليه، ولا أعلم له ثبوت ولايته على الرعية لأجل هذا ، غير أن الإمام لا يجوز أن يستعمل في هذا ومثله الأولياء، فمن أجل هذا الحرف وإن قال قائل بثبوت ولايته لم يبعد فيا عندى. والله أعلم .

مسألة عن السيد مهنا بن خلفان رحمه الله: فالذي عرفنا في الضعيف إذا لم يكن عالما بالشروط التي تجب مها الولاية والبراءة ، فإن ولايةالشريطة وبراءة الشريطة مجزآن له في الجملة وفي المعنيين لحال ضعفه إذا لم يهتد إلى ما يجب عليه فيه ، فحينثل مخصه بولاية الشريطة إن كان وليا لله ، وبراءة الشريطة إن كان عدوا لله بالتعيين له بذلك ، وعلى هذا من حاله فأرجو له السلامة عند الله حتى تقوم عليه الححة بولاية من تجب عليه ولايته ،

وبراءة من تجب البراءة منه ، فمتى قامت عليه الحجة بأحدهما، وجب عليه قبولها، وضاق عليه ردها، ولم يسعه جهلها بعد قيامها ، فإن قصر فى القيام بما قامت عليه الحجة من ذلك حق عليه الهلاك فى عاقبته، لأنه غير معذور بجهله الحجة بعد قيامهاعليه، وأماو لا يته إلى أبى بكر وعمر فهى و اجبة على من وجهت عليه بالشهرة القاضية التي لا دنفع لها ، لأن الشهرة تقوم بها الحجة فى الو لاية والبراءة إذ هى تفيد علما لا حكما ، وأما سائر الأئمة فقد قيل لا يسع جهل الإمام من كان من أهل عصره ومصره ، لأن الإمام العدل و اجبة طاعته على أهل مصره و عصره ، و بالعكس فى الإمام الذى يكون بضده فمن أجل خلى قيل لا يسع جهل الإمام خصوصا لا عبوما ، فمن كان فى غير عصره ومصره ، بل يكون معهم كسائر الناس فى حكم ولايته والبراءة منة منهم ومصره ، بل يكون معهم كسائر الناس فى حكم ولايته والبراءة منة منهم خال خروجهم من أهل لزوم طاعته حال لزومها ، فهذا عندى حسب ما بان لى . والله أعلم .

مسألة : وعن شهادة النساء وحدهن إذا كن يبصرن الولاية والبراءة ، هل يجوز لأحد أن يبرئ لبر اعتهن أم لا ؟ قال : فالذى حفظنا من قول المسلمين أن المرأة إذا كانت تبصر الولاية والبراءة ، ورفعت ولاية أحد من الناس قبل ذلك منها ، وثبتت الولاية لمن رفعت ولايته بقولها . وإذا رفعت البراءة لم تقبل منها ذلك إلا أن تكون معها امرأة حرة مسلمة ورجل من المسلمين . ولا تقبل شهادة النساء وحدهن على البراءة إلا أن يكون معهن وجل فإذا كان معهن رجل فشهدوا على رجل بمكفرة قبلت شهادتهم في ذلك وكانت البراءة على ذلك . والله أعلم .

مسألة: وعن شهرة أوجبت البراءة من رجل وشهد له شاهد عدل بما يوجب ولايته أو بالتوية له ، ما حاله ؟ قال : حاله البراءة إذا صار سلفا . قلت : وكذلك لوكانت الشهرة بالولاية والشهادة بالبراءة ؟ قال : نعم إذا اجتمعت شهادة وشهرة بطلت الشهادة وثبتت الشهرة . والله أعلم .

## الباب الرابع

## فى الذنوب والتوبة منها

وصلة الأرحام والحيران ووجوبها ، وفى حق الحار على جاره ، وفى الخيرة ، وأن الغيبة ، وآداب الأكلُ والشرب ، وفى رد السلام ، وتشميت العاطس ، وما أشبه ذلك .

الزاملى: وفى رجل كان مسرفاً فى حياته لا يبالى فى جمع المال من حلال وحرام، وكذلك فى زوجته لايبالى طلق أو جامع فى الحيض أو غير ذلك، ويعرف نفسه بالدخول فيما لا يجوز، أبحل له مال زوجته على هذه الصفة أم لا؟ قال: إن هذا الرجل يدين لله تعالى دينونة صدق بالانتهاء عن حميح ما حرم الله عليه فعله، وترك ذلك إلى غيره من الحلال، ويعتقد فى زوجته هذه وجميع ما عملكه أنه مؤدياً ما أوجب الله عليه فيها، متى ما صح معه شىء وجب عليه الحروج منه، أنه لا يتركه طرفة عين فإذا دان بهذا وتمسك عمله وزوجته فلا يضيق عليه ذلك. والله أعلم.

مسألة : ومنه وفيمن يركب شيئاً من المعاصى يجهل منه أو يعلم بذلك حتى يتوب منه بعينه ، وإن تاب في الجملة ، أيكون سالماً أم لا ؟ قال : على ما سمعته من الأثر أن من ارتكب مكفرة وكانت مما لا تقوم عليه الحجة فيها إلا بالسماع ، وليس بحضرته من يعبر له علم ذلك ، وكان مجتهدا في طلب السؤال عن ذلك ، وكان دائناً بالسؤال عما يلزمه في دين خالقه إذا جهل أن نخص ذلك بعينه ، ولم يحبسه عن السؤال إلا عدم القدرة ، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها . ولا أقول إن هذا هالك إذا اعتقد التوبة وتاب في الحملة من جميع ما خالف فيه الحق . وأما من كان محضرة المعبرين ولم يسأل فلا تسعه الحهالة بالمكفرات في ركوبها ، وإن مات على مكفرة وهومقيم عليها مات هالكاً ، نسأل الله النجاة من الحهالة . والله اعلم .

مسألة : ومنه وهل يجبعلى الرجل أن يسأل عن لا يعرفه من أرحامه ويلزمه بذل اجتهاده فى البحث والسوال عنهم ليصلهم ، أم لا يلزمه إلا وصل من عرفه منهم ، ولاسوال عليه فيا لا يعرف ؟ قال : لا سوال عليه فإن عرفهم وصلهم ، وإن لم يعرفهم فهو معذور إذا كان جهله من قبل النسب ، وإن كان عارفا بالنسب ولم يعرف أنهم فى منزلهم هذه من النسب يكونون أرحامه ، فعلى هذا الوجه عليه السوال عمن يلزمه فيهم إذا كان عارفاً أنه قد قصر فيهم عن شيء يلزمه . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى الرواية التى قيل فيها لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يصل من قطعه ، ويعفو عمن ظلمه ، ويطعم من حرمه ، أهى على ظاهرها أم غير ذلك ؟ وإن كانت على ظاهرها ، هل يلحق من لم يفعل ذلك هلاك أم لا ؟ قال : إن معنى ذلك فيا هو فرض على الإنسان إذا وجبت عليه صلة أحد فعليه صلته وإن قطعه ذلك الموصول . إن ظلمه آحد يسع المؤمن فى الظالم إلا الحق ، ولا يظلمه كما ظلمه ، إذا وجب عليه إطعام أحد أطعمه ولو حرمه ذلك المطعم . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى التسليم على المرأة فى البيت لازم إذا دخل الرجل بيته على أمرأته وجد عندها أحداً أو لم يجد أحداً أم إذا كلمها بغير التسليم ، عندى سنته ولا ينبغى تركه فى دخوله على أهل بيته لأن الكلام قبل السلام من سوء الأدب ، والسلام من أحسن الحلق إلا أن المسلمين كرهوا السلام على النساء الأجنبيات إذا لقين فى الطريق لأنه إذا سلم عليها كان متعرضاً فى الطريق . والله أعلم .

مسألة : ومنه والمسألة التي قيل فيها : من لم ينفع المسلمين بشيء فليس منهم ، أرأيت فيمن تزهد واكتفى بغيره لم يقدر على عموم الأمركله، ويحتاج لمساعد ، أيلحق هذا المتزهد المكتفى بغيره من هذه المسألة شيء على هذه الصفة أم لا ؟ قال : إن تأويل هذا يرجع في معنى اللازم على الناس من بعضهم لبعض من حميع الحقوق، ولا يخرج هذا على غير اللازم. والله أعلم،

مسألة: ومنه وفيمن عنده امرأة توذيه بالكلام في بعض الأوقات، وإذا آذته سكت عنها وهجرها بقلة الكلام، وفي المنام قدر ليلة أوليلتن أو أكثر ليؤدبها، أبجوز له ذلك أم لا؟ قال: إن كانت آذته بالكلام ولم تمنعه نفسها، فلا يعجبني أن يهجرها ويصبر على الأذى ليكون أعظم لأجره، وإن أمسك عن كلامها لتكف أذاها عنه مع تأدية ما يجبعليه من حقوقها، لم يضق عليه ذلك. والله أعلى:

مسألة : ومنه وفيمن يحدث بعض النساء الأجنبيات ويستلذ بكلامهن، ويطيل ذلك لغير شهوة ، يجوز له ذلك أم لا؟ قال . إن كان تلذذه بكلامهن لغير معنى من معانى الصلاح فى أمر دين أو دنيا ، فالكف له عن مثل هذا أحسن . والله أعلم .

مسألة: ومنه وإلى متى محل النظر من الجوارى الصغار مثل النظر إلى أبدانهن ورووسهن غير العورة ما حد ذلك إذا كانت لاتستر . أهو إلى أن تشتهى أو غير ذلك ؟ وإذا كانت تشتهى وهي صغيرة مثل ابنة ثمان أوتسع سنين ، أيلزم أهلها أن يأمروها بالستر أم لا؟ قال : إذا صارت في حد يشتهى مثلها فيعجبنى كف النظر عنها ، وإن نظرها ناظر لغير شهوة وهي لاتستر ، فلا أقوى على تأثيمه ، ويستحب له أن يغض البصر، ويستحب لاهلها أن يأمروها بالستر ، ولاأحفظ أنه لازم لهم لأنه لاتعبد عليها . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى صلة الحيران والأرحام إذا كنت ألقاهم فى الطربق على كل شهر مرة أوأقل أوأكثر ، أيجزئ ذلك عن الدخول عليهم فى منازلهم وكلهم سواء ؟ أم بينهم فرق ، أعنى الحيران والأرحام ؟ قال : أما صلة الحيران والأرحام فليست هى شيئاً محدوداً عندى فى معنى الصلة فى عدد الأيام ، وإنما على الإنسان أن يعتقد صلتهم فإذا خصه أمر فيهم تجب عليه ، فيه صلتهم وصلهم وأكثر ما قالوه يصلهم في حال

الفرح والحزن والمرض والقدوم من السفر، وهذا على الإمكان وعلى عادة الناس وأحوالهم الى يعدونها إن لم يصلهم الواصل فيها جفاء منه. والله أعلم.

مسألة: ومنه وفى التائب من المعاصى توبة صدق ، أيحاسب ويذكر يوم القيامة ، بما تاب منه من المعاصى أم لا ؟ قال : على ما سمعته من الأثر أن الله – تعالى – إذا قبل توبة عبده أنسى الحفظة ذلوبه ومحاها عنه من كتابه ، وأنسى جو ارحه أن تشهد عليه . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى امرأة لها أرحام ، أتلزمها صلتهم إذا كانت منازلهم بعيدة منها ، ويشق عليها الحروج من بينها ، أيكفيها رد السلام آم لا ، قال : يكفيها رد السلام . والله أعلم .

مسألة : ومنه والأعمى إذا كان له أرحام لايقدرعلى صلَّهم بنفسه، أيلزمه أن يستعين بأحد من الناس أم يكفيه رد السلام ؟ قال : يكفيه عندى رد السلام مع اعتقاد صلَّهم على قدرته . والله أعلم .

مسألة : ومنه و فى المؤمنين ، أيبعثون يوم القيامة عراة أم عليهم كسوة أم أحد مجصوص بكسوة دون غيره ؟ لأنه قد جاء ذكر الكسوة وذكر العرى فى الأثر ، ولم نعلم الصحيح من ذلك ، قال : فيما عندى أن الصحيح يبعثون حفاة عراة ، مؤمنهم وكافرهم ، ثم يكسى بعد ذلك المؤمنون بالله تعالى . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى السلام على من شهر منه – حاشاك – فعل اللواطة، أيجوز ذلك أم لا، تال : إن التسليم جائز على جميع أهل القبلة إلانى حين مواقعتهم المنكر . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يهاون بشيء من السنن مثل : حلق العانة وتقليم الأظفار ونتف شعر الإبطين ، وجز الشاربوالسواك وغير ذلك ، ولم تكن نيته مخالفاً للمسلمين ولااللهاون محقوقهن إلامن تغافل منه ، أيكون مأثوماً

على ذلك أم لا؟ قال: لا إنم عليه إلا آنى سمعت فى ذلك الشارب إذا خرح من زى المسامين إلى زى المشركين أن جزه فرض، ولا يجوز النهاون بالفرائض إذا وجبت فى وقت حين يبعده الإنسان لغير عذر. والله أعلم.

مسألة: ومنه وسألته عن صلة الأرحام إذا أصابتهم مصيبة ، أتلزمه صلهم كلهم ، مثل ذلك إذا وصل الأكبر منهم مثل والدأو ولده ، أيلزمه أن يصل أولادهم إذا كانوا ساكنين في بيوت غير بيوت آبائهم ؟ قال : ذلك على عادة الناس وتعارفهم إن كانإذا وصل الأكبر عندهم لا يرونه جفوة إذا لم يصل الباقين ، فعلى معنى قوله إن ذلك يجزئه . قلت له : وإن كأن الأكبر لا يرى جفوة إن لم أصله ، أيلزمنى صلته ؟ فكان معنى قوله إن ذلك يلزم والله أعلم .

مسألة: ومنه وفى الإخوة من الرضاعة يكونون أرحاما وتلزم صلتهم أم لا ؟ قال: على ما سمعته من الأثر أنه لا تنزم صلتهم كلزوم صلة الأرحام ، ولكن لا يعجبني أن يعتقد ترك صلتهم بالدينونة بذلك ، والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيما يروى رأس العقل بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس ، ما تفسير التودد إلى الناس ؟ قال : أن يحب لهم أن يتوبوا إلى الله ويرجعوا عن أفعالهم القبيحة ، ويكره لهم المعاصى لئلا يعذبهم الله . والله أعلم .

ومسألة : ومنهوق مساكنة الأعمى للمرأة الأجنبية ، يجوز أم لا؟ وإن كان لكل واحد منهم مسكن ، غير أنهم يدخلون من باب واحد ، وليس ، لمساكنهم عن بعضيم بعض أبواب ، أيكون ذلك فرق أم لا ؟ قال : الأثر فقد جاء بجواز مساكنة الأعمى للمرأة الأجنبية ، وأنا لا يعجبني ذلك إذا كانا يدخلان من باب واحد ، ويغلقانه على أنفسهما وخاصة إذا كان الأعمى متهما للمرأة ، والنظر أبلغ من الأثر . قال المؤلف يعجبني هذا المنظر لمعان تدل على صوابه جاء بها الآثر . والله أعلم :

مسألة : ومنه وإذا مات لى رحم فى بلد غير بلدى ، وأهل ذلك الرحم ليسوا لى برحم مثل أم الهالك أجنبية أو كتابية أو غير هم ، أتلز منى صلتهم أم لا ؟ قال : لا تلزمك صلة الذين ليسوا لك بأرحام من قبل من مات معهم من أرحامك ، والميت قد انقطعت صاته . والله أعلم .

مسألة : و منه و ما معنى الزينة المهى عنها فى الكحل لزينة ، والداروف لزينة و نتخ الشارب لزينة و غير ذلك مما هو مباح إلا أن يكون لزينة ، فما هذه الزينة ؟ أيكون المراد به إذا نوى أن يتزين ليستجلب بزينته تلك حراما عليه ، أم ولوكانت نيته ألا يطأ حراما ولا يأكل حراما ولا يقبل حراما أم كيف ذلك ؟ قال : أما كل شيء جائز للإنسان فعله من زينة أو غيرها فتصلحه النية و تفسده النية ، فإن كان نوى بهذه النية الحيلاء والتبخير فلا بجوز له ذلك . وإن نوى بذلك الحمالة عند إخوانه لئلا يروامنه ما يكرهون أو الحمالة عند زوجاته ، لم يضق عليه عندى ذلك ، وإن نوى بذلك الفساد فى النساء الأجنبيات فهو عليه حرام . وأما نتخ الشارب فقد نهى المسلمون عنه وقالوا إنه عذاب المنافقين فى الدنيا لأن السنة جاءت بجزه . قال المؤلف: لا تخلو إجازة نتخ الشارب لمن أراد بذلك تقليل شعره لا زينة يستجلب بها مالا يحل له ، فإن أراد به ذلك فهو كما ذكرناه عذاب المنافقين فى الدنيا .

مسألة الشيخ محمدبن عمر – رحمه الله – وفيمن يرتكب صغائر الذنوب ثم يتوب منها ثم يواقعها ثم يتوب منها ، وهو على ذلك وفى نيته التوبة ثم مات فجأة من قبل أن يتوب ، فلا تنفعه النية ، والنية ليست بتوبته . والله أعلم .

مسألة: عن الشيخ جمعة بن أحمد الأزكوى: وعن الدينونة إذا اعتقدها وكان عليه بعض التبعات وهوقليل العلم ، ولم يعرف ضمان ذلك ولا التوبة منه ولاوسوسة الحاطر ، وكان على نية السؤال ويعتقد الحلاص عن جميع مايلزمه من حتوق الله وحقق العباد ودائن بالسؤال عن جميع

ما يلزمه فيه السؤال ، و دائن لله بالبراءة من جميع أعداء الله ، والولاية لحميع أولياء الله، و مات على هذا ، يكون سالما بهذه الدينونة أم هالكا ؟ قال : إن صحت التوبة ترك العمل الذي لا يجوز والندم عليه ، والاعتقاد ألا يرجع إليه والاستغفار باللسان و الاعتراف بالحقوق لأهلها ، وتسليم ذلك إليهم إن عرفهم، وإن لم يعلمهم تصدق بمثل ذلك على الفقراء وأوصى لمم إن عرفوا أن يدفع إليهم من ماله، وإن هو لم يمكنه الحلاص واعترف لهم وسعى في ذلك و اجتهد ونوى ردها متى وجد ، فتلك توبته وتصح له مع صدق نيته وصحة سريرته وعلانيته . أما الدينونة مع الإقامة على له مع صدق نيته وصحة مريرته وعلانيته . أما الدينونة مع الإقامة على من لا تجوز ولايته أوبراءة من لا تجوز براءته ، فلا يسع ذلك و إنما يسع في الحملة ذلك مالم يكن مقيا على دينونة ضلال بإصابة دم أومال أو ولاية أوبراء لأحد من الناس ممن لا يجوز له ذلك فيه ، ولم يكن يبلى بولاية أحد لا يجوز له الوقوف عنه ولا البراءة منه ، وكذلك البراءة فنعم في الحملة تجزئه التوبة والدينونة كما وصفنا . والله أعلم .

مسألة : من آثار أصحابنا رحمهم الله : وكل من يدين بالإسلام و بما يلزمه من حقوق الإسلام ديانة الصادقين ، وهو غير مصر ولو لم يوص بشئ أو لم تمكنه الوصية ، فإن كان له ولاية في الدين مع أحد من المسلمين فهو على ولايته ، ولو كان تلزمه دية نفس مؤمنة فما سوى ذلك ، وذلك بأن يعلم منه صدق التوبة بصدق الندم وصدق النية أنه لا يعود إلى معصية ، وصدق الدينونة منه بالإنصاف من نفسه في جميع مايلزمه في ذلك بالغا مايلغت إليه قدرته ، ووصلت إليه طاقته ، فإنه إن مات على هذا مات إن شاء الله سعبدا ، والتوبة منار الفوز لمن وفقه الله لفعلها ، وشعار النجاة لمن تمسك بحبلها . والله أعلم . مسألة : الشيخ خميس بن سعيد الرسة في (١) وفي الرجل يلاقي

<sup>′ (</sup>١) كان الشيخ خميس بن سعيد الرستاق من فقهاء رستاق حوالى سنة ١٠٣٤هـ .

النساء الأجنبيات من أرحامه وغير أرحامه في الطرق ، وقرب أحد من الرجال أو ليس قرب أحد من الرجال ، أيجوز له أن يحيهن بالتسليم والصياح وغيره إذا برئ قلبه من الشهوة أم لا ؟ قال : قد جاء الأثر بجواز ذلك إذا سلم قلب الرجل وقلوب النسوة من الشهوة والهم بالمعصية، وقد كان أشياخنامن أهل البصرة أو بعضهم يفعلون ذلك . وقيل أراد رجل أن يصافح نساء من أصحابنا من أهل خراسان ، فقلن له نحن نساء خراسان ، لانرجب بالرجال . ففي هذا دليل على جواز ذلك ولو لم يجز لم يهم الرجل به وهو من علماء المسلمين من أهل السلف ومن ترك ذلك المجل سلامة القلب فلا يضيق إذا عرف ذلك من أخلاقه فلا نقول إنه من الحفاء ، وحسن الأخلاق مندوب إليه ولا يخفي عليك ذلك . والله أعلم .

مسألة : ومنه وهل يجوز الاشتكاء من المومن إذا نالك منه جفوة وأنت مود من حقوقه ، معتقد ولايته ، لكن على الاستراحة مما حل في قلبك منه ، وكذلك الاشتكاء من الضعيف على وجه الاستراحة ، أيضا ، وكذلك الاشتكاء من المرض على سبيل الحبر ، يضيق جميع ذلك أم لا ؟ قال : أما الاشتكاء من المومن بالصدق على سبيل العتاب لطلب الرضا والمصافاة إلى من يجب الرضا بينهما ومواصلتهما ، فذلك جائز . وإن كان الاشتكاء على سبيل العتب لأخيه وانحطاط منزلته عند إخوانه وعند الناس ، فعندى أنه يكره له ذلك . وروى أن النبي صلى المتوانة عايد وسلم دخل على عائشه وضي الله عنها المرأة . فالم النبي صلى المرأة : قال النبي صلى الله عليه وسلم إنها لحسناء جميلة . فقالت عائشه رضى الله عليه وسلم إنها لحسناء جميلة . فقالت عائشه رضى الله عنها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لاتغتابها ، فقالت : إنى ذكرتها بما فيها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو ذكرتها بما فيها فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو ذكرتها بما ليس فيها لهتها . أو كلاما هذا معناه ، ولم

ولم أحفظ اللفظ بعينه . فقى هذا دليل على أن كل شي يكرهه المؤمن إذا ذكر به لاينبغى لأحد أن يذكره ، لأنه ينبغى له ألا يريح قلبه بعيبة أخيه المؤمن ، وإذ كان المسلم يصبر عن الطعام والماء فى الحر الشديد ، وهو قوام بدنه ، فكيف لايصبر عن كلمة يقولها فى أخيه المؤمن يكرهها ؟ وأما الضيف إذا أدى إليه الواجب وأقام معه بعد الثلاث ولم يكن له عليه تعلق شيء من الحقوق اللازمة ، فأرجو ألا يضيق عليه ذلك . وأمسا الاشتكاء من المرض إذا كان على سبيل الإخبار مثل أن يقول : سهرت هذه الليلة وآلمتني الحمي ، ومثل هذا على سبيل الإخبار ، لا سبيل الشكوى والتبرم ، فأرجو ألا يضيق عليه ذلك . والله أعلم .

مسألة: ومنه وهل يجوز للإنسان أن يذكر ما أعطاه أحدا من الناس، لا لرياء ولا فخر ، أعنى ذكر ذلك ، وإنما هو لمعنى من المعانى مثل أنه عوتب فى أحد من الناس: مالك لا تعطى فلانا ؟ فقال: قد أعطيته كذا وكذا ، أم لا بجوز ويبطل ثوابه بذلك أم لا ؟ قال : إذا لم يرد يذلك لا لرياء ولاسمعة فلا يضيق ذلك، وقد قال الله تعالى : (إن تُبندوا الصّد قات فنعما هى وإن تُدخفوها وتوثرها الفقراء فهو خير لكم)(١) ورغب النبي صلى الله عليه وسلم فى كمان الصدقة فقال: « ورجل تصدق بصدقة فلم تعلم شماله ما أعطت عينه » أو كلاما هذامهناه و أكثر ما جاءت الآثار بتفضيل الكمان على الإظهار إلا أن أن يظهر ذلك على نية ليقتدى الناس به فيكون الإظهار أفضل . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يفعل فعلا أويقول قولا عنده أنه باطل لا يجوز ويفعله عملا وعنده أنه فيه مخطئ ، فوافق فيه قولا من أقاويل المسلمين أن ذلك الفعل أو القول جائز ، ما حاله عند الله تعالى ؟ أيكون سالما أم هالكا ؟ .

<sup>(</sup>١) من الآية ٢٧١ سورة اليقرة.

قال: إن هذا مما يجرى فيه الاختلاف بين المسلمين قول يهلك بنيته الفاسدة وقول أراد أمرا صرفه الله عنه . والذى معنا أن هذا تلزم فيه التوبة وتجزئه التوبة عن الإثم والضمان . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفيمن مات أحد من أرحامه فى بلده أو غيرها ، وأراد الصله ووصل أهل المصيبة بعينهم ، ولهذا الميت قرابة غير هو لاء فى البلد أيضا أو غيرها ، وهم أيضا أرحام لهذا الواصل ، أعليه أن يصلهم جميعا قلوا أو كثروا ، قربوا أو بعدوا ، أم لا ؟ قال : أرجو أنه لا يلزمه ذلك ، وإذا وصل من حضره من أهل العزاء فى أيام التعزية أجزأه وليس ذلك من الواجبات إلا للجيران والأرحام ، وإنما هذا سنة عند المسلمين مستحبة ، وعليه أن يعتقد الصلة لكل من تلزمه صلته على حسب الإمكان بالمال أو النفس أو السلامة . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفيمن عارضه الرياء فى شىء من أعماله وأقواله، وهو يدافع ذلك وربما غفل فى شىء منه عن المدافعة، وحين ذكر تاب ورجع إلى الله عز وجل ، أيحبط عمله بدلك أم لا ؟ قال أرجو أن العبد لا يواخذه الله تعالى إلا بالذنب الذي قصد إليه و تعمد ، وأراد به الرياء قصدا منه لذلك . وأما إذا كان اعتقاده فى عمله أنه طاعة الله تعالى و مخلصا لله بعمله لا لرياء و لاسمعة ولا لأجل شىء من أمور الدنيا فعارضه الشيطان فى ذلك و غفل عن المدافعة فأرجو ألا يواخذ بذلك ، وهذا مالا يسلم منه إلا من عصمه الله تعالى وأكثر الناس على هذا وطبعهم على هذا من الغفلة . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن أخذ برأيه في شيء فأعجبه رأيه وأعجبه الأخذ برأيه أو أعجبه الأخذ برأيه أو أعجبه صوته عند قراءة أيسعه ذلك ؟ وإن كان لا يسعه أتجزئه التوبة في الحملة أم لا؟ قال : إن الإعجاب يحبط الأعمال كالرياء، وأما إذا كان على سبيل الفرح بإصابة الحق برأيه وحسن التلاوة بصوته على سبيل النعمة التي أنعم الله جا عايه ، وخصه بذلك دون غره ، فأرجو ألا يضيق عليه ذلك

ومثل هذا تسع فيه التوبة والندم والاستغفار ، والاعتقاد ألا يعود إلى مثل ذلك. والله أعلم .

مسألة عن الشيخ جاعد بن خميس : وفيمن له أرحام أو جير ان ويظهر له منهم ما يسوءه من الكلام ، و هم فساق أو في حال الوقوف ، أنجوز له أن يهجرهم ولايكلمهم أم لا؟ قال : ماخرج بمعنى اللازم عليه لهم من قول أوعمل أونية فلاأعلمه مما يجوزله تركه ، وعلى لزومه فلابد له من أدائه إليهم في وقته ، و إن كانوا من الفاسقين في ظاهر حكم المسلمين . أو مما لايدري حاله فلا فرق ، ولو ظهر له منهم ما يسوءه من الكلام أو غيره فيه أو في غير ه بغير حق فيوُّديه، فإنباطلهم غير مزيل لما أوجب لهم من حقَّ عليه، وماخرج من اللازم إلى غيره من التطوع بالنقل في برهم ، فهجرهم بتركه لمعنى يرجوبه صلاحاً في الدنيا أو الدين لغير أذي محرم ولاقصد لمكروه، ولا تضييع لغرض بعد لزومه ، فأرجو أن لا بأس عليه على قول يعض المسلمين في جار السوء وبعضهم لم يعجبه ذلك لمن سأله في مثل هذا ، وأحب له ألا يقطع جواره ولاكلامه عنه . وما خرج من هذا الحار أشبه أن يلحق في الرحم ومن أذى المسلمين فليس منهم . قلت له : وكذلك السلام عليهم ؟ قال : نعم ، ولكنه يعجبني في مواضع جواره له ألا يتركه بلامانع لفضله إلا في حال ما يكونون فيه على منكر في موضع تركه ، لأنه لا كرامة لهم في قول المسلمين على ذلك . قلت له : وإذا كان إذا يسلم عليهم لا ير دون عليه السلام ، أجوز له أن لايسلم عليهم إذا لم ينوقطيعتهم ؟ قال : يعجبني في موضع مالا يكونون على شيء من الباطل ألا يدع السلام عليهم لمعنى ما به من الفضل على إحياء ائسنة فيه ، وإن لم يردوا عليه ، وإن كان ليس بفرض ، وإنما هو تركه على مثل هذا لمعنى فاسد ، فأرجو أن لا بأس عليه لأنه غير لازم في الأصل ، وكفي لهم بتركهم الرد لغير عذر يكون لهم عارا في الدنيا وشنارا ، وفي الآخرة نارا إلامن تاب ورجع . قلت له : وماحد الحوار؟ وهل له حد من الذرع أم لا؟ قال : قد قيل إنه إلى أربعين بيتا .

وقول ثان قی حده أنه مقابسته النار ، ولا أعلم أن أحدا من المسلمين قال فيه بالذرع ولا يبين لى ذلك إلا أن يدخل معنى تقديرها فى الخراب لمعرفة بعد المسافة على قول من يقول بها ، فعسى أن يخرج ذلك قلت له : وما هذه البيوت ؟ أهى مادار بمنز له أو غير ذلك ؟ قال : هكذا عندى أنه مادار بهمن من غير أن أحفظه بالنص له من قول المسلمين مصرحا به كذلك ، فأر فعه إليك زيادة على ما قالره فى حده إلى أربعيز بيتا من بابه الذى يكون منه أكثر خروجه . لكنى بالمعنى من قولهم فيه لوجه آخر استدل عليه و فى قول آخر و أظنه من المخالفين كذلك بالتصريح ، فينبغى أن ينظر فى قولى وقوله ، وأظنه من المحاوب فى الرأى .

مسألة : وحق الأرحام والحيران سواء أم بينهما فرق ؟ قال : قد قيل إن لكل حقا و عندى أنه كذلك، وعليه أن يؤدى إلى كل ذى حق حقه بعد لزومه في وقته ، كما قد لزمه . ولا يحوز له التضييع لشيء مما قد لزمه من حق لرحم ولا جار ، في عموم لشيء ولا في خصوصه ، بعد نزول المحنة به . ألاور بما وقع النساوى بينهما في شيء والافتراق في آخر ، وإلا فهما في الحملة في معنى الصلة على وجوبهما لهما سواء . والله أعلم .

مسألة: ومنه وذكرت أيها الأخ الولى الحميم فى حق الحار من أن يطعمه من قدره أو يخفيها عنه، وقلت: أرأيت إن كان جارك غنيا وأنت فقير، أوكنت غنيا إلا أنه لايكفى قدرك قدر أربعين بيتا ، وأحببت صفوتى أن تعرف معنى ذلك ، فاعلم أن هذه المسألة عظيمة الشأن عويصة البرهان ، كثيرة البلوى عميمة الطريان، لمن لم يكن من الناس فى عزلة وقد تساهل الأكثرون فيها من أولى الحلطة فى هذا الزمان ، على سبيل التهاون بأحكامها حتى قل فى الناس من ينتبه لها ولمعانيها ، ويحكم أساسها ومبانيها ، فيفرق بين خصوصها وعمومها ، ويميز مواطن أنفالها من لزومها ، حتى يلوح له برهان الصدق ، فيقف قى ذلك على حقيقة الحق . والمريد السالك لا يتضح له منار الحق فنها .

إلا بذكر الشواهد النقلية عليها ، من صريح الحبر وفصيح الأثر ، وإيضاح معانى ذلك من لسان العقل. لينكشف للناظر فهاحقيقة معنى النفل. وسنورد فها من الخبر والأثر مافتح الله و يسر . فنقول في ذلك: أما الخبر فما روى عن أَبِّي ذرَّ رحمه الله أنه قال: أوصاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر مَن ذلك حقو قا ثم قال في آخر ذلك . وأحسن مجاورة جارك ، وإذا طبيخت مرقة فأكثر ماءها وأعط جير انك منها . وقال عليه السلام : « وإذا اشتريت فاكهة فاهد له منها فإن لم تفعل فأدخلها سرا و لا يخرج بها ولدك ليغيظ بها ولده، ولا تؤذه بغبار قدرك إلا أن تغرف له منها . ولما سئل عليه السلام عن حق الحار ذكر للسائل حقوقا فقال آخر ذلك : أن لاتؤذه بغبار قدرك إلاأن تهدى إليه منها . و في الإسرائيليات أن يعقو ب - عليه السلام - قال : إلحي، أذهبت ولدى وبصرى فما رحمتني ، فأوحى الله إليه : وعزتى إنى را حملُك ورادًا بصرك عليك وولدُك ، ولكن بلوتك بهذه البلية ، لأنك شويت جملا ، فوجد جارك رائحته فلم تطعمه منه . فكان يعقوب عليه السلام ينادى مناديه ألا من كان مفطراً فليتخد مع آل يعقوب . فإذا كان المساء نادى مناديه ألا من كان صائماً فليفطر مع آل يعقوب . فرذ الله عليه بصره وولده كما وعده. وفي الحديث أن عائشة ــ رضي الله عنها ــ قالت: یا رسول اللہ ، لی جاران ، أسما أهدى؟ وفى رواية أخرى إذا كان ما عندى لا يسعهما ؛ فقال ـ ـ صلى الله عليه وسلم ــ إلى أقربهما منك بابا . وأما الأثر نقد قيل إن أبا الحواري سئل عن حق الحار لحاره وما يلزمه فقال : ياز مه إذا طبخ قدر أرز أو غيره ، و علم جار ه به فليعطه ، وإن لم يعلم فليس عليه. وعن الوضاح بن عقبة أنه قال: إذا اشتريت فاكهة فاسترها عن جارك و إلا فأنله منها ، و إذا طبخت قدر ٱ فاخف رائحتها و إلا فأنله منها . فاقتضى دليل الحطاب ولحنه ومفهومه وفحواه كون الأمر بالحدوى لصرف الأذي من ذلك عن الحارأو أسباب الأذي ، وما كان ذلك كالملك لا يغير ذلك، ولالغير ذلك لم ينكشف الحق في ذلك إلا بعد إحكام النظر في ثلاثة أمور : المطعم والمطعوم والمطعم منه بمراعاة الحار والغبار والطبيخ لينكشف

لطالب الحق بمراعاتها معنى الحق من تمييز ما يلزم من ذلك وما لايلزم منه . النظر الأول في الحار ، هل يسع إلا تنويله أو يسع قبل النوال ؟ فإن كان لا يسع فقد وقع السد من ذلك وانقطع النظر هنالك فلم يجاوزه إلى ما وراءه ﴿ وإن كان بالعكس وكان إيقاع الأمر بذلك لزوال الأذى ، اقتضى دليل الخطاب بأنه مهما علم بوجود ذلك القديرة والحنس من الفاكهة مع الحار ، لم يكن عليه أن يمده بشيء من ذلك ، كان الحار غنياً أو فقيراً، لانصراف الأذى عن الحار ، بإيقاع الأسباب المؤرثة للعلَّة المقتضية لوجود الأذى الحاصل من تلك الفاكهة وذلك القدير. وإن لم يعلم ذلك بتى النظر فى الثانى والثالث ، وقد قرب من اللزوم درجة على معنى ما قالوه من لزوم ذلك . النظر الثانى : في الغبار وإذا كان إنما يحصل ذلك وجوبه محصول الأذى اقتضى لحن الخطاب ،من مفهوم ما قالوه إنه لا يناله الأذى من ذلك إذا ما خفى عنه إلا نادراً ، وانقطع النظر في مظنـة الإخفـاء مهمـا وورى. وإذا لم يوار الحار ذلك عن جاره ولم يخفه، كان ها هنا محل النظر في الغبار، وكذلك في الإطلاع على الفاكهة ، فإن لم يعرف حقيقة الحال في ذلك احتمل علمه وجهله بذلك معه ، وكان الحكم في ذلك جارياً على الأصل من أنه غر عالم بذلك ولا مطلع عليه ولا متصل غباره إليه ، وليس بلازم عليه في ذلك أن يبره منه ، حتى يعلم بأذية لعلمه بالفاكهة وبلوغ إليه ، وهيجان الرائحة به ، ولا يكون في أحكام التعبد بالغا معه إليه حتى يصح البلوغ كونه معه : فإن قلت لعله علم بذلك وهاجت الأرايح به من ذلك ووصل الغبار إليه منه ، قلنا : لعله لم يعلم بذلك ولم يصل الغبار إليه فواحدة بواحدة أن لو أمكن ما قلت ، كيف والأصل فيه الجهل بذلك ، وهو على حكم الأصل حتى تنقله عنده من ذلك الحال إلى الحال الثاني يكون دخول الأذي عليه لوصول الغبار إليه من ذلك القدير أو اطلاعه على الفاكهة لعدم الإخفاء لهما وانتقاله عن حاله الأول إلى الثانى وبعسى ولعل ظن غبر مفيد لتحقيق علم ، إذ لامسند له في مثل هذا المضطرب إذ العلم في الأصل هنا معدوم ، والمعدوم في الحكم معدوم، حتى يصحله الوجود، والوجود لا يصنحله مع الظن المرسل أبداً .

وإن كنت نخشى من لعل ، فلعلها لم تكن والأصل أنها غبر كائنة حتى يصبح كونها ، وليس عليه أن يسأل عن كونها في الدار ، لأنه ليس بلازم ذلك عليه ، قبل علمه ببلوغ رائحة ذلك وغباره إلى الحار ، إذ لو لزمه ذلك لازمه في سائر المفتر ضات ــ قبل وجوبها وبلوغ العمل بها . والشرع مقتض للمنع من ذلك ، بل قد صرح فيه بأن ليس له أن يلزم نفسه مالا يلزمه بعلم ولا بجهل ، بدين ولا برأى . وإذا كان ذلك لا يلزمه إلا بنزول الأذى من ذلك بالحار، لم يكن ذلك من اللوازم عليه حتى يعلم بذلك التأذى من الحار. ومهما حصل الأذى وعلم منه التأذى لبلوغ ذلك وهيجانه عليه ، كان عليه أن يرفع الأذى عنجاره عما قدر ، لاسها إذا كان بواسطته حصل له الأذى وحصوله بسبب هيجان الريح عليه والغبار ، وإذا كان هو المروّح عليه أسباب الأذى ووقوع العلة كان عليه دفع ثلك العلة والأذى بما يقمعهما من الأدوية، وكذلك الداء لا يزيله من الأدوية إلا دواء النوال من ذلك القدير أو تلك الفاكهة ، بالمعروف بلاحد في ذلك بشريطة الاعتبار للثالث والنظرفيه ، وقددنا من الوجوب على معنى ما قالوه من الوجوب درجتين، وبقيت واحدة . النظر الثالث في الطبيخ ولما هاجت االروائح من الفاكهة بالحارو اتصل به الغبار من القدير ، وصح معه بإنه ليس مثل ذلك معه أولم يصح ، وتعذر عليه العلم بحاله في ذلك ، فهو على الأصل من عدمه ، ذلك حتى يصح معه وجود ذلكُمعه . وإذا كان ُفي الحكم الظاهر مع حكم الظهور بما حصل معه من الطبيخ أو الفاكهة أنه لمعدم ذلك، كان هنا محل النظر في الطبيخ أو الفاكهة، فإن كان فيهما فضل عن قدركفايته وكفاية من تلزمه كفايته ،من عيالاته النازلين في منزله أو بجوار منزله ، فيجب عليه أن بىرة منهما بالمعروف على معنى ما قالوة من الإلزام على حدود صلات الحار إلى الأربعين بيتاً . فإن كان ذلك لا يسعهم كان كل من كان بالحوار أقرب فهو الأحق أن يبدأ به بالغاً ما بلغ الأقرب فالأقرب ، وعلى ذلك دلت السنة بطريق عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها . وأقول لاسيما إذا كان فقيراً لأنه يتضرر بذلك

ولا يتضرر به الغني ، لعجزة وعدم قدرته عن شراء ذلك، وقدرة الغني على ذلك . فإن قلت لا يتأذى بذلك الحار ، ولو علم به وظهرت له الرائحة فشمها واطلع على الفاكهة لعله يتأذى بذلك ، فهذه بتلك أن لو ثبت. قلت: كيف الطارئ حكم الأذى وعدمه مع ذلك ظن بلا علم ، ونفس الأذى شم الرائحة وتنشق الغبار، وكون الاطلاع على الفاكهة ، ولو لا ذلك ما قال النبي صلى الله عليه وسلم لاسائل عن حق الحار : « وأن لا تو ذيه بغبار قدرك إلا أن تغرف له منها «وذلك لأن العلم بالفاكهة واتصال غبار القدير بالحار من الحار مهيج عليه باعث الشهرة لتلك المشتهيات حتى يفضى بهذلك إلى تناول ذلك ولوكان على سبيل التكلف، وذلك الغالب على الطباع إلا من ملك نفسه عن ذلك وذلك نادر جداً ، بل لا ينفك الحار مع ذلك من أحد حالين : فإما أن يكون من أولى الغفلة وعقله تحت قبض شهوته ، أو يكون بالمكس. فإن كان من أولى الغفلة كان سبباً لإثارة باعث الشهوة أوتقويته وحمله على التكلف فى ذلك ، بل ربما استحكم الباعث عليه حتى يلجثه إلى تناول ذلك ولوكان بالوجه المحرم ، والقدح في سبيل الاحيتال ، في تناوله بالحداع والمكر والكذب، وإن كان من ذوى الحجى احتاج إلى مقاومة جند الشهوة لئلا يتسلسل به إلى الإفراط فيتجرع مرارة الصبر عن ذلك ولا يزال بينهما متجاذبا حتى يسكن غليان الشهوة بعد العلاج ، إلا من شاء الله ، وقد كان من هذا قبل هذا سالما ، فكان إظهار القدير أو الفاكهة سبباً لإثارة ذلك من نفس الأذى ، ومن ذلك تلزمه إعانته على دفع ذلك وحسمه بذلك إذا علم بحالة ذلك وقدر، وليس كل إنسان يقدر على التوسع على الحار من فاكهة له أوقدير أنضجه، وذلك حال الأكثرين بل هو الغااب على الناس : وإذا كان بحال العجز عن التوسعة وعدم القدرة عن الاغتراف من قديره و إنالتهمن فاكهته لثبوت ضررعليه من ذلك في نفس أو مال أوعيال ، كان المستحب له من طرائق الاستجباب فما قالوه أن يتربص وجود ذلك مع الحارثم يوصل إلى منزله ، من ذلك مأراد : ومعى أن ذلك إن أمكنه ، و إلا فلا أرى أن بحمل في هذا إلى ذلك في استحباب

و دعيره ، لأن أحول الناس في هذا تختلف، فالناس على غلب الحرص والبخل والشح، فلا يكاد الواحد تسمح نفسه بنقددهم في شراء ذلك إلا على طول المدة ، وأناس حال عن ذلك بينهم الفقر فلا يجدون ماينفقون في شراء ذلك إلا نادرا . ومنهم المسرف على نفسه في ذلك ، ومنهم المقتصد بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ، وإذا كان جاره مسرفا في ذلك مبذراً أو مقتصدا، لازما لاوسط فالأقرب من ذلك يبشر المرادله أغلب الأحوال في انتظار لوجو د ذلك في يدجاره. وأما إذا كان فقيرا لايقدر ألبتة على ذلك إلا ماشاء الله ، أو كان حريضًا على الدنيًا ، لا تسمح نفسه بذلك إلا نادرا ، فربما يقع على المريد بذلك، الضرر في غالب الأوقات ولا يجوز إدخال الضرر عليه في الأغلب ولا على الحصوص النادرة، فالاستحباب الجار انتظار الحار في مثل هذا لامعنى له أن يكون مستحبا له على الإطلاق في كل حال ، بل الوجه في ذلك إذا كان غير قادر على التوسعة على الحار من ذلك ، لعدمه وقلة ذلك الذي في يده لفقره ، أو كان غنيا إلا أنه لم ير أما معه من الفاكهة أو الطبيخ فضلار، أو أنه لم يرد من ذلك جدواة أن يخفيه ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن ظهر بعد الإخفاء لم يكن عليه غير ذلك ، وقد فعل المأمور به فأسقط الامتثال عنه لزوم نوال الجار من ذلك أن لوكان غير ذلك ماكان للإخفاء عند الظهورمسي إذا ظهر بعد الإخفاء . وأما إكثارالماء لامرقة من الطبيخ فلا يبنن لى لزومه على غنى ولا فقير ، بل إنما ذلك الأمر به يخرج معي على معنى الاستحسان من جهة الأدب المستحب، مالم تلج المضرة من ذلك في ذلك . فإن قلت لما قلت إن الحار اثنان أحدهما عنع الإجازة لحاره من أن يمده بشيُّ من فاكهته وقدره ، والثانى يسوغ له ذلك ، بل نقول إنه يلزمه إمداده في أحيان ذكرتها ، ولأى معنى أراك تشترط في لزوم جدواه شروطا تذهب بها إلى التخصيص لبعض ماجاء به الحبر والأثرمن الإطلاقات فصرت تشترط فى لزوم ذلك بلوغ الغبار وظهور الفاكهة ، وعلم ذي القدير والفاكهة بذلك ، وكونهما فاضلن عن مقدار

الكفاية لمن قلت ، ولما لم تفرق بين الفقير و ذي الغني فتسقط ذلك عمن كان فقيرًا في كل حال، ولوكان معه من ذلك فضل لحال عسرته في أغلب الحال ويلزم الغني أن يهني من ذلك مايكون (١) فيه فضلة عن مقدار ما ، يحتاج إليه لكفايته وكفاية من تجب عليه كفايَّته ، تكفى لإنالة كل من كان له جار ، بل لأى علة أجريت حكم المطلق من الأمر بالإكثار لماء المرقة على ذلك الذي أنبأت به من التأويل هاهنا بالتخصيص مفسراً ، فأقول : إنما قلت إنه ليس على الغني أن يتكلف الشراء من ذلك لما يتسع الفضل منه لحـــدوى أهل جواره ، كما لم يكن له يسارمنالمال وكان فقيراً ، لأنه لايلزم الحار إمداد "جاره من ذلك، قبل ظهور الرائحة على الحار ، وقبل إطلاعه على الفاكهة ، وإنما يلزم ذلك بإفشاء الغبار على الحاروعلى ذى القدير بذلك . وكذلك الفاكهة لأنه إنما يكون ازوم ﴿ ذَلَكَ فَى السَّنَّةِ بِإِدْخَالُ الضَّرَرُ مِنْ ذَلَكَ عَلَى الْجَارِ لَابْغِيرِ ذَلَكُ ، لوضوح الأمر بالإخفاء فيها لمن لم يرد أن ينيله منها ، ولو كان ذلك لازما مع الإخفاء، ماكان الأمريه فائدة ولامعنى، واقتضى دليل الخطاب بطلان اللزوم مع الإخفاء ، وبقى الوجوب بحصول الأذى . ومن المحال أن بتأذى به قبل هياج العرف به من القدير ، وعلمه بالفاكهة وإطلاعه ، كما سبق الكلام به فىالنظر الثانى من لزوم ذلك مع الظهور ، وإذا كان ذلك لايلزمه إلا بذلك ، فكيف يكون قبل كونه ذلك معه فيه و في يده لازما أن ذلك لايكون وإذا كان ذلك غير لازم عليه في حينه ، فكيف يسوغ أن يكون عليه شيءُ غير لازم عليه ؟ إن هذا لمن التنافي والتناقض في الكلام على الأصول والقول بغير الحق ، والحق في ذلك أنه إنما يلزمه ذلك مع ترك الإخفاء بعد الظهور ، ولا يكون ذلك قبل وجود معه ظاهراً ،ولوظهر ذلكعلى الحار وتأذى به ، لم يجب على رفع ذلك على الطابخ و ذى الفاكهة ، إلا مع العلم منه والقدرة علىذلك ، ولا قدرة لن لا فضل له ، ولا وسع في نفس من يعلم ذلك أن يعلم ، وليس عليه أن يعلم مالم يلزم قبل أن يلزم قبل أن

<sup>(</sup>١) في الأصل: ومن ذلك يكون a.

يلزم وقدسبقالقول بأن ذلك غير لازم إلابما مضى منالشروطوتقدم من العلم بذلك والوسع لذلك، ولو أنه علم بذلك فأطاق ذلك لم يكن له ذلك حي يكون مباحاً له زوال ذلك الأذى ورقعه ، وغير سائغ ولاو اسع صرف ذلك و دفعه عمن أمر الله وسرله والمؤمنون من أو لى العلم بحربه وحصره وقط المواد عنه في مصره وقصره و إنما لم يفرق بن الغني والفقر في ذلك لأنه إذا لزم ذلك الوجود هذه المشترطات على الغني والفقير ، لم يكن بينهما في معنى اللزوم فرق في ذلك ، بل يكون لازما في حقهما جميعا إذ دين الله لا يختلف بقرينة الفقير والغني إذا لزم في شيُّ فيكون الواجب في حق الغني ؛ فرضا في حق الفقير ، ذلك اللازم بعينه لازما نفلاً مهما لزمهما ذلك .وإن لم يلزمهما و كان نفلا و في حق الغني فرضا ، هذا مالا يسح في النفل ، ولوصح لم يقبله العقل لأنه من المحال والضلال ، وإنما الحق أن يكون الفرض فرضا لازما على من لزمه ذلك ، إذا لزمه من غنى أو فقر ، والنفل نفلا في حق الكل ، وكل ماعدا الفرض فنفل ، وكل من لزمه شيُّ من الأشياء كان عليه بالقيام به من غنى أو فقهر ، ولا فرق فى ذلك بينهما فى ذلك وليس عايهما أن يكثرا ماء القدير المطبوخ حتى يتسع فيه الفضل للجدوى وإنما ذلك لهما على معنى الوسيلة مالم يخرجه ذلك إلى حد الضباع أو الضرر بالعيال ، لأننا لم نكن نرى حمل الأمر بالإكثار لماء المرقة من الطبيخ على وجه اللزوم ، عِملا ممطلق الأمر الوارد في ذلك ، بل حملناه على معنى الأدب والحث على الفضيلة ، ليتسع ذلك لتنوبل الحار : إذ لوكان ذلك أمر وجوب لما خلا عن رابطة التقدير بمقدار ذلك ، إذ لو خلا عن ذلك وخرج ذلك على معنى الازوم لما كان لذلك غاية لانهاية، لورود الأمر بذلك مطلقا بلا حصر ، ولا يستدعى ذلك التفريط المقتضى للضرر ، ومهما حصل الضرر بوجوبه أجل بما أجمع عليه أنه عن النبي صلى الله عليه و سلم : « لا ضرر و لا ضرار في الإسلام » و لما كانت الأوامر تأتى وجوبا وندبأ وتخييرا وحثا على النفل لنيل الفضل ، ومنعت من جريانه على وجه اللزوم وجود تلك العلل المانعة من إُجرائه على دلك أجريناه فيما

ا له فيه محال ، و هو الأمر به لنيل الفضيلة على معنى الوسيلة ، لاعلى معنى اللزوم إذ لايلزم أخذ ، العدة للجدوى بإكثار الماء لذلك القدير قبل ظهور الغبار بالحار ، ولأن الجدوى نفسها لايلزم من ذلك القدير إلا بظهور الغبار ، بل له ذلك ، فهذا مقتضى ذلك . ومن حيث جثت الأمر وجدته يخرج على معنى الوسيلة ، ولولا هذامًا أمرالنبي ــصلىالله عليهوسلمــعائشة رَضَى الله عنها بأن تعطى ذلك الأقرب دون الآخر ، ولأمرها أن تكثر الماء حتى يسعهما جميعا . وعلى كل حال فالإ نالة من الفاكهة والاغتراف من القدبر لايلزمان الفقر المعسر ، ولا الغني الموسر إلا بعد المواساة من ذلك لأنفسهما وعيالهما فالإنالة بعد ذلك يما لاضررعليهما . وإذا كان في ذلك سعة لزمتهما ، مهما حصلت الشروط الملخصة لهما أن يغرفا من فضل قديرهما وينيلا من فضل فاكهتهما كل من دخل تحت جوارهما ، وكان لهما في حكم قيد الشرع جارا وإن لم يكن للكل من جير انهما كان كاثنا الأقرب يومثذ هو الأقرب في ذلك والأحق ، بذلك جاءت السنة من إيثار الأقرب بالفضل على الأبعد إذا لم يكن فيه فضل عنه إلى الأبعد ، ولو كان مع سعته لليعض موزعا بين الكل ، وكان تنويل الكل بذلك إذا لم تسع الكل لازما لأمرالنبي – صلى الله عليه وسلم ــ عائشة تقسم ذلك بين جاريها ما أمكنت القسمة ولو قل . ولحن آلحطاب مقتضى لإمكان القسمة فيه لأن مايسع الواحد فقسمه ممكن لا محالة ، لكن الأمر منه لها بتخصيص الأقربُ لما لم يكن فيه فضل عن سعته إلى الأبعد ، دليل عن سقوط الأبعد إذا لم يسعهما ماعندها ،ووسع أحدهما ذلك الفضل. وإن لم يكن فيه فضل عنْهما لم يكن عليهما ذلك إذ لوكان ذلك مع ذلك عليهما ماكان قال النبي عليه السلام لعائشة في جار تما أمراً لها لما سألته أن تعطى الأقرب منهما لما أثبتاه ، أبأته ماعندها لايسعهما وكان دليل الحطاب يقتضى الكون فيه بأنه يسع الواحد منهما ، وفى ذلك دليلة عظيمة على أنه أن لوكان الذي معها لايسعهما ولايفضل عن قدرها ، لما أمرها بإنالة شيُّ من ذلك الأحدهما ، إذ في ذلك إدخال الضرار بل في إسقاط

الواحد منهما لما يسعه الفضل إشارة إلى سقوط الحميع مهما لم يفضل عن قدرها ، إذ أو نزمها ذلك في الواحد مع دلك أبحق الحوار ؛ ازمها في الاثنين والثملاثة والأربعة إلى انتهاء الأربعين ، ودلك ما ليس في وسع الناس جميعاً إلانادراً من مخصوص الناس ، و لوكان ذلك لضاق على الناس الخناق في شر ا والفو اكه والمطبوخات ، ولكن سقوط الواحد منهما مهما لم يكن فيه فضل إنه دليل على سقوط. الكل، مهما لم يكن فيه فضل لأحد لذلك، ولأنه إذا لم يكن فيه فضل عن قدره وقدر آله وخرج بهم النوال من ذلك إلى حد الضرر كان عليه رفع الضررين لأن الغبار يضر بالأقرب ما لا يضر بالأعبد ، و لمعنى هذا الاعتبار أمر النبي صلى اقة عليه وسلم عائشة رضى الله عنها بإيثار الأقرب بذلك الفضل. وإذ كان ذلك في الحواركان رفع الضرر عمن في الدار أوجب. والبدءبهم ألزم ، لأنهم أقرب إليه من كل قريب منه بالجواد ، وكان عليه ألا يعدو بذلك عنهم إلى غير هم ، إلا ماكان فاضلا عن يعقدار مالا يضربهم إخراجه لأنه إذا لم يبق لهم مقدار الكفاية ، ربما تبقى قلوبهم متعلقة بذلك ، فيدخل عليهم من أجل ذلك المضرة ، وقد كان عليه زوالها بما قدر، وهو على إزالتها بترك ذلك قارد . وله في ذلك العدّر إن لم ينل أحداً من جيرانه شيئا من ذلك في هذا الموضع ، ولو ظهر الغبار وفاحت الرائحة ، لأن ذلك حجاب مانع له من ذلك ، الايجوز له هتكه لأنهم أوجب حقا عليه ،وأقر بكل جار إليه إذا الحار خارج عن الدار ، وهولاء في والج الدار ، فهم أقر ب الناس إليه وحقهم أحق من كل ذىحق عليه ، حتى إنهم قالوا أن ليس للديان عليه إلا مافضل عن عوله وعول من يلزمه عوله . ولما كان الدين من الحقوق اللازمة عليه أيضا كما أن حق أولئك لازم عليه ، إلا أنهم كانوا هم الأحق من الديان ، بما في يده من العرض ولم يكن لهم إلا مافضل عن حد الكماية المحدودة بضوابط الشرع له وهم كذلك أحق من الحار بذلك . وليس للجار من ذلك في القياس إلا مافضل عهم ، إلا أنه في هذا الموضوع عليه إخفاء ذلك ، فإن لم يخفه و تأذى الحار بذلك ، لم يكن عليه أن ينيله من ذلك هاهنا ، بل يكون بترك

المأمور به عاصيا تجب عليه التوبة من ذلك . فإن قلت إن هذه الشروط المشترط كونها في الحار للجار وعلى الحار الموقع لواقعة الوجوب في ذلك وجودها في الحار المرتفع لفقدها الازوم ، أو فقدان شيء منها ، ربما لايضبط حصرها من خلال الحَلام إلا ذو الفهم ، فينبغيأن يقرب ذلك لمن كان قليل العلم ضعيف الفهم ، عن التغلغل على الاستنباط لحصر المشروط تقريبا، فنقول إن الشروط التي يكون بكومها الوجوب في ذلك على الحار للجار وتزول بزوالها أو زوال أحد شروط خمسة ، أحدها كون تلك الفاكهة أو ذلك القدير في الدار أو مايشبه الدار المحاور فيها للجار ، وترك الإخفاء لذلك . والثانى اطلاع الحار على الفاكهة ، وعلمه بالقدير لهيجان الغبار وظهور الرائحة من الدار ، وعلم ذى الفاكهة والقدير بعلمه بذلك واطلاعه عليه . والثالث ألا يعلم بكون مثل ذلك في يد الحـــار ألبتة . والرابع كونهما فاضلين عن قدره وقدر عياله . والحامس أن يكون الشرع مانعا من تنويله . فمهما كانت هذه الشروط ، كان الوجوب في ذلك ، وإن اختل واحدها لم يكن ذلك ألبتة لازما ، وإن أبره من ذلك عند ارتفاع العلة الموجبة للمنع بالشرع من تنويل الحار وجهة ارتفاع الضرر عنالعيال، فيخرج ذلك على معنى الوسيلة : لاعلى وجه اللزوم ، وله على ذلك من الله فضيلة ، إن كان قصد لله بذلك ، ولم يلزم نفسه ذلك على سبيل الدينونة بذلك ، إذ اعتقاد لزوم ما ليس بلازم غير جائز له وله أن يبره منذلك على معنى الوسيلة ، فإن أبره من ذلك عسلى معنى طلب الثواب من الله والتقرب إليه بعمل الوسيلة ، كان له في ذلك على ذلك من الله الفضيلة بمنة الله تعالى وجوده وكرمه . فإن قلت فلم تشترط فى الوجوب هذه الشهر وط كلها ؟ قلنا : أما الحامس والرابع والثالث والثانى فقد سألت عنهما قبل هذا فأجبناك ، وأما الشرط كون ذلك في الذراع وعلم الحار بذلك من الدار ، وهو الشرط الأول منها ، فلأنه لو كان ذنك عليه إذا هاج من غير الدار وفي غير الدار ، لكن عليه أن يبره من ذلك ، مهما كملت الشروط الأربعة ، ولو أبعده صاحب القدير ثلاثة أميال عنه إخفاء ، ولثبت

ذلك لكل من علم به ، وهاجت ربحه به ، وظهر غباره له ، ولوكان غير . جار إذ الحار وغير الحار في ذلك إذا وقع له العلم بالفاكنة. واتصل به الغبار من ذلك القدير في غير محل الحوار سواء في معنى العلم به وبنوغ العرف منه في موضوع ما يتساويان في ذلك فيه ، ولوكان وقوع الأمر من وجهة العلم ونفس هيجان الرائحة لاغير ذلك من الجوار لكان ذلك مِع الشروط الأولى لازما للجار وغير الحار لمعانى التساوى في ذلك بينهما لكون ذلك وكونهما في غير الدار وغير محل التجاور بالحوار ، ولكن ذلك لايكون ، وإنما كان الأمر بذلك لمعنى الحوار وصرف الأذى من ذلك عن الحار ، ولا يكون مع الانفراد بذلك جوار ، وإذا لم يكن جوار لم يكن عليه ذلك هنالك ، كما لو كان كون ذلك في مظان الجوار أو الدار المحاور فيها للجار ، وذلك ما لايصح غيره وعلى الأبدفلا يصح ، ولوصح لما جاز لأحد إذا كان لاسعة له لحدوى الحار وغير الحار ، ممن أظهر على فاكهته أو هاج به غبار قديرهأن يشمرى ذلك إلا في الفلوات والخلوات الي لايطلع . عليه فيها أحد من الناس ، وذلك عن الضرار ومحض التكليف الذي لايطاق ، بل لوثبت ذلك لتعطل معنى الأمر بذلك للجار وثبوته بالحوار وبطل فصار ذكر الحار في ذلك لغوا من الكلام وعبثا لافائدة فيه ولا معنى له ، وذلك نفس المحال وعينه إذ لزوم ذلك إذا ازم بالجوار لابغير ذلك. وعلى ذلك دلت الأخبار والآثار بلا خلاف في ذلك إن لزوم ذلك للجار، إلا بالدار ، وفي الدار وما يشبه الدار الحاور فيها للجار . ولوكان ذلك في الدار الحارر فيها للجار ، ماكان عليه ذلك إلا بكون الأذى منه له بذلك؛ ولا يكون معه كائن منه له إلا بترك الإخفاء ، وعلمه باطلاع جاره على فاكهته ، وظهور غبار قدره عليه ، فلأجل هذا وكونه كان الاشتراط للشرط الأول في كون الواجب، والكلام في هذا,يتسع، ولا فائدة فيه بعد وضوح مُهج الحق لمن اراد ساوك سبيل الحق ، والله الموفق على ذلك والمعن . والله أعلم . مسألة: الصبحى ومن ابتلى بكثرة القمل فوصف له لبس الحرير يقل منه ، هل له لبسه ؟ قال: لا ، وإن كان سداته حريرا والمصر قطنا ، أو المصر حريرا والسداة قطنا ، فقول يجوز لبسه ، وقول لا يجوز . والله أعلم .

مسألة : وسألته عما يوجد فى الكتب أن من قطع أذن فأر ذهب الفأر من بيته ، هل بجوزله ذلك؟ قال : لا أحفظ فى هذا شيئا ، ولا يعجبنى فعل ذلك، ولا أقول إن من فعل ذلك فعل خطأ والمصلحة تجوز فى خلق من نار أو قطع، وإن خرج هذا من السباع فالسباع تقتل حيثًا كانت ، وهذا من المضرات . والله أعلم..

مسألة : ومنه قلت له ما تقول فيمن قطعه بعض أصحابه، هل الأفضل استعطافه أم تركه ؟ قال : يعجبني إذا قطعك بلا ذنب منك عليه ولاخطيئة ألا تطلبه وتتركه على هواه . قلت له : فإن أمرته بالحير والرشاد ، فترك مواصلتي لأجل ذلك ؟ قال معى أن مثل هذا يترك ولايستكثر به، والسلامة في فراقه ، والله أعلم .

مسألة: ومنه قلت له: هل للرجل أن يتخذ الإبل للزينة والهيبة للعدو؟ قال: هكذا عندى إذا وافق الحق فى اتخاذها ، والقول فى سواها من الأنعام والحيل هكذا ، وكذلك للإمام اتخاذ ذلك لبيت المال إذا وافق معنى الصلاح فى دينه و دنياه بلا ضرر فى أمره ، وبلغنى أنه كان عند المهنا بن جيفر (١) تسعة آلاف مطية أو ثمانية آلاف مطية ، ولعلها لبيت المال فيما يحكى عنه ثقات المسلمين ، يتقوى بها على إقامة الحق وهيبة العدو.

مسألة : ومنه وسألته عن المريض ، هل عليه أن يجتنب ما يخاف منه الضرر المضرة مما لا يلائم طبيعته ؟ وأن يتحرى لها مايصلحهامن المأكولات

<sup>(</sup> ١ ) تولى الإمامة سنة ٢٢٦ ومات سنة-٢٣٧ هـ (انظر أخباره في الشاغ الشائع الشائع الممان في ذكر أثمة عمان ص ٣٩ وما بعدها )

رالمشروبات ؟ فمعى انه يجب على المريض اجتناب ما يخاف منه المضرة على نفسه ، وعليه أن يتحرى لها مايرجو لها منه الصلاح والعافية . قلت له : فهل يلزمه ألايأتمن على نفسه على القيام بهافى حال مرضه ما يحتاج إليه من مناولة غذائه إلامن يأمنه على نفسه و يرجو لها مه صلاحها ؟ قال : فإنى أحب له ذلك وأن يتحرى لها ما يصلحها ، وألا يضيعها ولا يسلط عليها من يخاف منه تولد المضرة عليها . قلت له : وإن خاف على نفسه ذهاب عقله مما هو فيه من المرض ، وكان محضرته من هو قائم به منه لايأمنه على نفس مع ضياع عقله إنضاع، هل عليه أن بجعل من يأمنه على القيام ويتحرى منه ما يصلحه إن عرض له ذلك ؟ قال : معى أنه من حيث الازوم فلا أقول بذلك ، لأن هذا مغيب لايدرى حقيقة أمره ، يكون أم لا . وأما منحيث الاحتياط عليها والاستحباب له فيها ، فيعجبني له ذلك طلبا للسلامة له ولها . قلت: ومي يعجبك الدخول على المريض من الأوقات ؟ وهل في ذلك مخصوص ومعموم؟ قال : معى إنه يخرج عندى إن هذا لا يخرج إلا على النظر ، واللـيعجبـي " ألا يكون عيادة المريض في الليل والأوقات المعروفة مع الناس بالاشتغال فيها ، ووقت من أوقات الصلاةوبمد صلاة الفجر إلى طاوع الشمس ، إلا أن يثبت ذلك في مخصوص ، ومن صلة الأرحام والحيران، والأوقات وهو من مخصوص فى للنظر فى ذلك . والله أعام .

مسألة : ومنه قلت له : هل له أن يمنع أرحامه وجيرانه من بيته ومنافعه ؟ قال : لا يبين لى ذلك إلا لسبب يوجبه الحق . والله أعام . . . .

مسألة عن الفقيه محمد بن سعيد الشجى عمن يدرك الاطمئنانة الحالة في قلبه في شيء من الأشياء وأبطل حكم الاطمئنانة وأخذ فيه بالحكم دون الاطمئنانة هل يسعه ذلك ؟ قال : نعم جائز له ذلك . والله أعلم .

مسألة: المصنف: والأملاك على حد الحجر حتى ينقلها الإباحة بصحة ذلك مل تكون الاطمئنانة بصحة ذلك مل تكون الاطمئنانة في ذلك لا أن يكون القائل ثقة ؟ قال إذا كان القائل ثقة كانت الاطمئنانة في ذلك

آكد ، والريبة أبعد ، مثل القائل لذلك لايقدم على حرام ذلك ولا جهل ما يلزمه فيه ، وقد يكون تركمن الشيء الذي يلحق الثقة فيه الريب لموضع جهله لما يسعه من إجارة ذلك وحجره . وقد تختلف الاطمئنانات من من المطمئنين لموضع بصيرة قلوبهم و عمى قلوبهم ، لأنه قد يجرى التصديق من عمى القلب لموضع هواه ولموضع تصديقه لأشكاله ونظرائه وأمثاله ، من عمى القلب لموضع هواه ولموضع تصديقه لأشكاله ونظرائه وأمثاله ، ولا يصح قولهم بالاطمئنانة في قيمة خردلة ، مع من يبصر الاطمئنانة من أهل البصائر فيها مالا يخفى على أهل العقل ، وكل شيء أخذ من طريق العقل فليس له غاية إلا صحة العلم في العقل، وكل شيء أخذ بالحكم فقطع حجته صحة الحكم ، وكل شيء كان صحته من طريقالعقل فلا يكون صحته إلا من عقل مبصر للحجبة ، والقول في مثل هذا يتسع لاختلاف الناس واختلاف الناس واختلاف الناس يبصرون أحكام فقته ، وإنما ذلك إلى المبصرين ، لا فيا تجرى فيه صحة عقولهم ، فكل العقل ، وإنما ذلك إلى المبصرين ، لا فيا تجرى فيه صحة عقولهم ، فكل امرئ من الناس يعقل الأشياء بمقذار نور عينه . والله أعنم .

مسألة: الصبحى وصف لى سيدى حقيقة الاطمئنانة وموضعها وتفسير ذلك لأنه جاء فى الأثر أن الاطمئنانة لايعرف حقيقها إلا من وفقه الله إليها . قال: إذا سكن القلب لحواز ما يدخل فيه أو إباحته و ذهب الريب على اعتقاد ما يلزمه فى حكم دين الله ، جاز له الدخول على هذا ، ولا يدرك على ولا أمل إلا بتوفيق الله وفضله . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى تشميت العاطس من البعض يجزى عن البعض : قال : هو عندى مثل السلام والاختلاف فيه . والله أعلم .

مسألة : عمن لايرد السلام ، تـقط ولايته أم لا ؟ فالذى عرفنامن قول المسلمين إن التـليم طاعة ، والرد فريضة ، فإذا لم يرد السلام فقد ترك الفريضة ، ومن ترك الفريضة فقد سقطت ولايته . والله أعلم .

مسألة : عن بشير والتخليد في النار : إن المذنب العاصي إذا عصى الله بكبيرة فقد عصى ربا كبيرا عظيا لانهاية لعظمته ،كذلك يخلد العاصى في النار خلودا لانهاية له : قال غيره : وينيغي في القياس أن يكون الذنب الصغير في الذنب الصغير في حقه تعالى كبير ، لقوله عليه السلام : «لاصغيرة مع إصرار ولا كبيرة مع توبة واستغفار » . والله أعلم.

مسألة : من منثورة عبدالباق وذكرت بالتحلى باللوالو والجوهر أيجوز أن يتحلى به الرجال ؟ فعم يجوز ذلك وإنما لايجوز التحلى للرجال بحلى الذهب لاغيره . والله أعلم .

مسألة : ولا يسع المرأة خرم أذنها وعليها الإتم وعلى من فعل بها الدية والإثم . قال المؤلف سواء فعل ذلك بأمرها أو بغير أمرها ، لأن ما كان محجورا في الأصل فعله ، فالأمر به لايسقط لوازمه . والله أعلم

مسألة: الشيخ حبيب بن سالم رحمه الله: ومن سلم على أحد فلم يرد عليه ، هل بجب عليه أن يرد على نفسه ؟ قال: الموجود فى الأثر نهى أن يرد على نفسه . والله أعلم .

مسألة : ومن أخذ من أموال الناس ظلما وأصر عليه حتى نسيه: أتنفعه توبته فى الحملة أم لا ؟ إقال : ففى ذلك اختلاف من قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة: والذي أجمع عليه المسلمون أن الكبائر كلها تحبط الأهمال لأتها توجب الكفر وزوال الإيمان، وكذلك الإصرار على الصغائر لاحق بالكبائر، موجب لقوله تعالى فيا يعظ به المؤمنين: (لاترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لاتشعرون) فلم يكن هاهنا شرك بالله ولا جحود منهم لشيء

مما أنزل الله ، وإنما هي معصية آمنهم فأحبط الله بذلك أعمالهم من حيث لا يشعرون . والله أعلم .

مسألة الصبحى : وترك الزوجين التسليم لبعضهما بعضاً عند الدخول في المنزل إذا كانت قلوبهما ثقيلة على بعضهما البعض ما يلزمهما ؟قال : إذا لم يعتقدا أو أحدهما قطيعة ، فلا يضيق في بعض القول ، ولا يجاوز ثلاثة أيام لئلا يلحقه معنى الرواية . قلت وهل يجزئ الصباح والمساء لبعضهما بعض عن التسليم ويقوم مقامه ؟ قال : لا يقوم مقامه ويومر بالتسليم ، فإن لم يسلم فلا شيء عليه لأن من حق المؤمن على المؤمن أن يسلم عليه إذا لقيه . قلت : ورد الصباح والمساء يكون فرضا كرد السلام ؟ قال : لا ، ويؤمر أن يلقى أخاه بأحسن ما لقيه به من البشر ولين الجانب . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : وإذا أودع أحد أحدا سرا وقالله اكتمه، ثم إن المودع أفشى سره بنفسه ، أيجوز لمن أودع السر أن يفشيه إذا كان قد فشا مع الناس من لسان صاحبه أم لا ? قال : لا يجوز لمن أودع السر أن يفشيه على صفتك هذه. وعن الصبحى أنه لا يفشيه ولو أفشاه صاحبه . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يقول بشيء فيصيب في مقاله ويفرح إذا أصاب، أيأثم في ذلك أم لا ؟ على أنه لو أخطأ لم يفرح، ويكون هذا من الإعجاب أم لا ؟ قال : لا إثم عليه على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة : ومنه و المسلم إذا قال سلام ، ولم يقل عليكم ، يرد عليه السلام أم حتى يتم التسلم ؟ قال : يرد عليه على الاطمئنانة. قال المؤلف : هنا موضع التخيير لمن قال له بذلك إن شاء رد عليه ، وإن شاء تركه. لأنه لم يأت بالسلام الذى قال به المسلمون ، والله عز وجل يقول فى كتابه العزيز فى غير موضع : (سلام عليكم). والله أعلم . ومنه وإذا جاءنى أحدوقال :

هارب على عبد ، أريد منك أن تحير عليه وكذلك الدابة ، أيعجوز ذلك أم لا ؟ قال : جائز ذلك . والله أعلم .

مسألة سالم بن خميس المحليوى: وإذا ذكر رجل لرجل شيئا ، وليس فى نيته نميمة ، بل نخبره بشىء ونظن أنه يسره ، لأن الإخوان إذا سرهم شىء نخبرون بعضهم بعضا ، وليس فى قلب الحبر شر بل نخبره شرورا بلكك ، وهو لا يعلم أنه يناله من خبره شر ، وأنه حين الإخبار لم يحضر نية ، إلا أنه لم ينو نميمة ، فرفع الخبر ذلك الكلام إلى أحد ثم إلى أحد ، فوقع بسبب ذلك الحبر ما وقع من الشر ، وظلم من ظلم بذلك ، واستبيح من المحارم ما استبيح ، وأخله من الأموال ما أخذ بسبب ذلك الكلام ، هل يلزم الخبر الأول شىء فيما بينه وبين الله إذا لم يتو شرا أم لا ؟ قال : لم أفهم المعنى صريحا فيا ذكرت ، وعندى أن من تكلم بما يجوز له التكلم به ، ولم يتخت فى تكلمه به تولد شىء لا يجوز فلا بأس ، وينظر هذا المتكلم ولم يتخت فى تكلمه به تولد شىء لا يجوز فلا بأس ، وينظر هذا المتكلم المنه ما فيه السلامة ، ولكل امرئ ما نوى : والله أعلم .

مسألة : منه وفيمن يقول استغفر الله (بالضم) هل يجزئه هذا الاستغفار ، وهل يكتفى السامع بتوبته هذه ؟ أم عليه أن يستتيبه ثانية إذا كان قال له بكلام يخرجه من الحق ؟ أم يلزمه أن يعلمه ذلك بالفتح أم لا ؟ قال : على سبيل المذاكرة والمناظرة ، فهذا لحن من هذا القائل ، ينبغى لمن سمعه أن يعلمه وجه الصواب فى ذلك ، وأما هو فيما بينه وبين الله إذا كان قصده بذلك التوبة ، فلا أعلم عنه شيئا . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن شمت العاطس ، وكان عنه بقدر ما يسمعه فسمعه يقول له يرحمك الله ، أهل عليه أن يسمعه بقول هداك الله، أم يكفيه ولو لم يسمعه ؟ فينبغى له أن يسمعه ذلك لأنه بمنزلة الرد عليه فيما عندى . والله أعلم .

مسألة عن الشيخ ناصر بن خميس رحمه الله : ومن تكون منه صغائر

الذنوب، ولم تخطر يقلبه التوبة فيما أتى من ذلك حين أتاة ، ولا عزم على الإصرار ويتوب في الحملة من ذنوبة ، أيجزئه ذلك كان ذاكر أو ناسيا ؟ قال بجزئه قلت : ومن قال قولا أوفعل فعلا يعرفه بجوز أم لا ؟ أنجزئه التوبه منه ؟ قال : على الشريطة إن كان لامجوز فهو تائب منه . قال : تجزئه ، قلت : فالسامع اله من أو ليائه ، أيكتفي منه بذلك في جميع الأشياء أم حتى يتوب منه قطعاً ، عرف السامع أنه لا يجوز أو لم يعرف ؟ قال : إنه كاف فيما لم يخرج مخرج الدينوية ، فإذا خرج مخرج الدينونة بالحطأ ففيه التوبة منه بعينه على التوقيف:عليه قلت: وإن قال أستغفرالله منجميم ذنوبي أو من جيمع ما خالفت فيه الحق ، أو من جميع ما خالفت فيه رضًا الله ، أبجزئه ذلك على المعنى ؟ أم حتى يتوب منه بعينه قطعا أو شريطة قال يجز ثه ذلك . قلت ومن اطلع على مكفرة من وليه فكتب إليه وليه بخط يده إنه تائب إلى الله من تلك المكفره ، وعرف خطه بجزئه ذلك أم لا ؟ قال يجز ثه وقول لاحتى يتوب معه أو يشهد شاهد عدل بتوبته . قلت : ومن قال أستخفر الله من ذنبي هذا ، ولم يقل وتائب إليه أو قال تائب ولم يستغفر أَيْجِزُتُه ؟ قال : كلا الوجهين توبة إذا ثاب أو استغفر منه بعينه إن كان مستحلاً في قول ، وفي الحملة إن كان مجرماً . والله أعلم . إ

مسألة : ومنه وفيمن له رحم مسجون ، أعليه صلته في السجن أم لا؟ قال إن صلة الأرحارم فريضة غير محدودة في وقت من الأوقات إلا أن المسلم اعتقادها والدينونة بها لأداء ما افترض عليه فيها فيها ، فإذا و جبت صلة هذا الرحم على من و جبت عليه في سجن أن غير سجن ، ولا يجوز أن ينوى قطعيته إذا كان في السجن . والله أعلم .

مسألة عن الشيخ الفقية عبداللهبن محمد بن بشير – رحمه الله – إذاكان المحدث محرما لما ارتكبه فتوبته أن يرد كلما أخذه مما يدين بتحريمه إلى أهله إن عرفهم ، وإن لم يعرفهم فيتخلص منه على مايراه المسلمون عدلا وصوابا إن كان في بيت مال المسلمين أو في الفقراء ويستغفر من ذنبه ،

ويتوب إلى الله في الجملة ويندم على ماكان منه ، ويخرج مما دخل فيه ويسلم للمسلمين فهذا في المحرم . أما المستحل فهو الذي يرتكب الجدث ويكون جائزا في دينه ، ويجعله قربة ووسلية عند ربه ، ويدعو الناس إليه فتوبة هذا أن تشتهر توبته ويتوب من كل ذنب بعينه ويخبركل من دعاه إليه من الناس أن الذي دعاهم إليه باطل ، وأنه قد رجع عنه وتاب إلى الله منه ، ويستغفر الله ويندم على ما كان منه ، وتجزئه التوبة في الجملة كالمحرم . وقد قيل : ليس عليه خلاص مما أخذه على وجه الاستحلال ، كالمحرم . وقد قيل : ليس عليه خلاص مما أخذه على وجه الاستحلال ، منه إذا كان قائما بعينه . وأما إذا كان الراكب للحدث على الجهل منه عنم منه والظن منه أنه واسع له من غير تعمد للحرام ولا قصد منه لمخالفة الحق ولا استحلال ذلك بديانة تأويل ، فقد يوجد في مثل هذا أنه عضرج يخرج التحريم . والله أعلم .

مسألة: سئل الثقة مهنا بن خلقان بن محمد و رحمه الله و عن امرأتين جرت بينهما مودة أيجوز لهما أن يتعانقا بالصدور و تحطيدها في فؤاد صاحبها، وتعط وجهها على وجه صاحبها ؟ فإن الله لا يستحى من الحق وأيضاً يجوز إذا كانت امرأة جالسة وجاءت امرأة وحطت رأسها في حجر صاحبها ؟ وأيضاً امرأة تريد ( دكايا ) أيجوز أن تدكها من ( الفخوذ ) وتمسح بطنها عند ( السرار ) أم لا ؟ قال : لا يبين لى إطلاق جواز ذلك إمن فعلهما في كل وقت لهما لما في إطلاق من تهمهما وإساءة الظن بهما لو قوع الريبة في أمر هما و نخروجه على معنى العبث منهما ، بل الأولى تقييد جوازه بالحوادث الذي ينتفى معها معنى العبث عنهما إذا سلم من معنى المحجور فيه قصدهما . الفعل ، ولكنه إذا برثت به من الشهوة قلوبهما ، وسلمت من الأمر الفاسد إوادتهما ، وكان ذلك على معنى شفقة النسب من بعضهما على بعض ،

والأخوة في الله عند التقائم ما يعد طول غيبتهما لإطفاء نار الشوق عنهما ، والأخوة في الله على سبيل التعزية من المصيبة الحالة حدوث الرقة لأجلها منهما ، فعلى هذا لم يبعد – فيا أرجو – جوازه بينهما . وسائر تلك الأفعال المذكورة إذا خرج لها معنى يخرجها من البعث بها ، وسلمت قلوبهما من الشهوة بفعلهما ، فهى مثل ماتقدم من رجية جوازها على هذا لهما ، ومثل ذلك إن مس أحد المرأتين صدر الأخرى لمرض قد حل به فأرتها إياه تلتمسن بذلك صفة علاجهامنه، وتوطيتها رأسها في حجرها على معنى التلطف لها وشفقتها عليها حين مرضها ، كذلك مسها لبطنها فيا سفل من السرة منه بعد أن اشتكته تمطلبت منها المعالجة له محسحها اضطرارا منها إليها ، فعلى هذا يخرج جواز هذه الأفعال من فاعلها . وأما ماخرج فعله عبثا ولم يبرأ القلب من الشهوة به ، فلايين لى جواز فعله والكف عما يوجب ريبتهما هو أسلم وأوثق لدينهما . والله أعلم .

مسألة : ومن لفظ بلفظة حتى فأشكلت من سمعها منه فسأله أن يتوب منها فلا يجوز له أن يتوب من حتى إلا أن يعتقد أنه كان خطأ ، فاستغفر الله منه ، لكن لا يجوز للسامع أن يقبل منه هذا ، إذا علم أنه أخطأ وإن لم يعلم فيحسن به الظن . والله أعلم .

إمسألة: عن خالد بن قحطان – رحمه الله – ومن دين المسلمين أن من أصاب الدماء والأموال يدين منه ، يرى أنه مصيب فيه ثم يتبين اه أنه مبطل فرجع وندم وتاب ، لم يكن عليه سوى ذلك ، إلا أن يكون في يده مال قائم بعينه ، فإنه يوديه إلى أهله ، ومن أصاب الدماء والأموال ، وهو يدين بتحريم ذلك ، ويرى أنه يرتكب حراما ، كان عليه التوبة وإعطاء الحقوق أهلها ، ولا يهدر عنه ماأصاب ، والله أعلم . أ

عن أبي سعيد: ومن شهر كفره أو معصيته عند جماعة ، فإن ندم في النفسه ولم يظهر التوبة معهم فهو سالم وهم مصببون في براءته سالمون ، ولا

يجزئه الندم دون التوبة والاستغفار لقوله تعالى: ( واستغفروا ربكم ثم توبوا إليه ) . والله أعلم :

مسألة عن أ المؤثر (١) : وعن رجل مقيم على ذئب يعمل به، وكلما وقع الذنب تاب إلى الله واستغفره منه ، ثم يرجع بواقعه ثم يراجع التوبة إلى أن حضره الموت وقد واقع الذنب و تاب منه ، هل هو هالك؟ قال : هذا غير مصر وإنما المصر المقيم وإن كانت له ولاية ، فإذا تاب رجع إلى ولايته . وأما قبول توبته وهلاكه فعلمه إلى الله . وهذا إذا تاب في مرضه قبل أن يعاين نزول الملائكة . والله أعلم .

مسألة : عن محمد بن روح أنه لا يتعاظم ذنب عند الله على صدق توبة منه ، ولا يصغر ذنب عند الله على إصرار أهله عليه ولو كان مثقال ذرة ، ولو أن رجلا بلى من القتل بما لا يحصى ذكره من النفس التى حرم الله قتلها ، ثم علم الله منه صدق النية والتوبة من ذلك وصدق الدينونة إبلانصاف من نفسه فى جميع ذلك ، ثم مات على هذا قبل أن يؤدى شيئا ، من ذلك ، لكان وليا للمسلمين يدينون بولايته ، ومن دان المسلمون بولايته الحلى أمر فهو سالم فيه من الهلكة فى الآخرة . والله أعلم .

مسألة: أبو عبيدة: ومن أخذ مالا وسفك دما حراما وهو يدين بجوازه، ويرى أن الله تعبده بما فعل وهو إمام أو غير إمام، وقد كانت له و لاية عند المسلمين، ما حاله؟ قال: يبرأ منه، وإن أصابه بتأويل وهو يرضى بحكم الله و سنة نبيه. فهو على ولايته. قلت: فما الفرق بين الراكب للذنب إذا كان مستحلا له أو محرما؟ قال: المستحل قد ركب الحظور عليه، علمه أو جهله، وادعى أن الله قد أباحه له و تعبده به، فقد أعظم الفرية على ربه، والمحرم أصاب ذنبه وهو معترف لربه بخطئه ومؤمل منه

<sup>(</sup>١) أبو َ المؤثر هو عبد الله بن محمد بن أبي الموثر من فقهاء عمان في القرن الرابع الهجرى

التوبة ، قلت : فما الدليل على العلم بالمستحل من المحرم ؟ قال : الفرق بينهما أن المستحل يضلل من خالفه فى فعله ويخطئه ، والمحرم لا يخطىء من خطأه و لا يصوب فعل نفسه . والله أعلم .

مسألة: ومن علم من ولى أنه ركب كبيرة مستحلا لها أو محرما، وبرىء منه على ذلك ، ثم سمعه يستغفر الله من جميع ذنوبه ويتوب هل يرجع إلى ولايته ؟ قال: إن كان مستحلا لذلك يدين به فلا تنفعه التوبة فى الحملة حتى يتوب منه بعينه ، وإن كان محرما فقول تنفعه التوبة فى الحملة ، ويرجع إلى الولاية. وقول حتى يتوب منه بعينه. والله أعلم.

مسألة: وهل يسع يهمل الإنسان أن يهمل النية عن الحهاد والحج لإياسه (۱) من الاستطاعة و التعليم وصلة الأرحام والتزويج وجميع أبواب البر من السنن والنفل والتطوع؟ قال: لا يجوز ذلك، وعليه أن يجدد النية ولو كان فقيرا متى وجد قدرة على التعليم القرآن واستطاعة الحج. والله أعلم.

مسألة : قال أبو سعيد : نُهيِيَ الرجل عن الخلوة بالمرأة الأجنبية، ثقة كان أو غير ثقة، لأن القلوب تحيا و تموت . قلت : فإن قالت امرأة لرجل ادع لى فلانا ، هل له ذلك كان ليلا أو نهاراً ؟ قال لا يدعو لها فى الليل إلا المأمون إلاأن يكون فى جماعة أو إلى موضع لا يلحقهما فيه ريب ولا خلوة، وكذلك فى النهار . والله أعلم .

مسألة عن الشيخ ناصر بن خميس : وهل يجوز النظر في المتبرجات اللاتى يخالطن الرجال ؟ قال : لا ، يجوز على قول للرجل ، ولا يجوز للمرأة مع القدرة على الستر . قلت . وهل للرجل أن يأكل هو وامرأة غير ذات محرم منه ، مثل زوجة أخيه أو غيرها يحضرة زوجها ؟ قال إذا لم ينظرا من يعضهما البعض مالا يسعهما نظره ، فلا بأس . والله أعلم .

<sup>(</sup>١) أيس : لغة في (يشس) وقيل : مقلوب عنه .

مسألة: والمرأة ، هل عليها صلة أرحامها أم لا ؟ قال: نعم . قلت : فإن منعها زوجها ، هل لها عدر ؟ قال : نعم ، ولا يجوز له هو أن بمنعها عن الطاعة . قلت : فإن كانت ممن لا تبرز من بيتها وممن تستحى ؟ قال : تصل إلى المنزل ، وتبلغ السلام . قلت : فإن منعها زوجها الحروج؟ قال : تبلغ السلام في منزلها ، ولها العدر . والله أعام . قلت : إذا قدم من سفر ، هل لها أن ترجب به ؟ قال : لا ، إذا كانت من المخدرات اللاتي لا يظهرن بالذي تجب عليهن صلته ، وتصل إلى منزله و ترسل من يبلغه السلام والتهنئة و التعزية . وإن كن يظهرن و لم يمنعهن أزواجهن فعليهن الوصول إلى المنزل عند المصائب والقدوم من السفر . والله أعلم .

مسألة عن الشيخ ناصر بن خميس : وهل يجوز لغير ذى محرم من الرجال أن يقرأ على امرأة شيئاً من القرآن والعزائم إذا عارضها الجان ؟ قال : إذا كانت مسترة ولم يمس منها محجوراً ، ولم تقع ثم ريبة ، [ فلا بأس بقراءة القرآن والعزائم الصحيحة التي عرف عدلها ، وتكون النية طاعة لله و تبركاً بآياته ، لأن فيها الشفاء لمن رزقه الله . والله أعلم .

مسألة: قال أبوسعيد: على العبد أن ينوى لو قدر أن يملأ الأرض عدلا ، وألا يعصى الله أحدُ إلا أخد على يده ، وهذا عليه فرض إذا خطر بباله ، وعرف معناه ، والمراد به فإن جهل النية وعرف أن عليه أن يقوم بالعدل إذا قدر عليه ، فأرجو أنه يجزئه ذلك . والله أعلم .

مسألة : ومن أخذ شيئاً لغيره يرى أنه حرام ، وأصر ولم يتب حتى مات ، وكان الشيء الذي أخذه هو حلال له ، أيهلك أم لا ؟ قال : إنه مات على نية السوء · قلت : فإن كان عليه دين لرجل وقد قضاه إياه ثم نسى فاعتمد أن يظلمه ، ومات أو نوى ألا يحج و لا قوة له ، ونوى لا يصلى . قال النية في ألا يفعل أشد من النية في أن يفعل ، و الله أعلم .

مسألة : الصبحى : وإذا أحد حدثته نفسه وسواساً يكتب عليه ، مثل

هذا إذا كان حديثاً غير جائز ؟ قال : إذا لم يحققه ولا اعتمد عليه فلا شيء عليه ولا لائمة ، وقد قيل إن حديث النفس من المنسوخ الذي عفا الله عنه: والله أعلم :

مسألة: على أثر مسائل عن ابن عبيدان والمرأة إذا نبتت لها لحية ، أبجوز لها حلقها ونتفها أملا؟ قال: ليس لها حلقها ولا نتفها قال الصبحى إن ذلك لايضيق ، ولعل بعض المسلمين كره ذلك . وقد قيل : للمرأة حلق شعرها من بدنها، ما للرجل من ذلك سوى شعر رأسها . والله أعلم ت

مسألة الصبيحى : وإذا ترك أحد رد السلام ، يظن أن المسلّم سلّم على غيره ، وهو سمع ما يلزمه وإن رده سرا يكفى أم لا ؟ قال : لايلزمه شيء إذا لم يعلم أنه سلم عليه ، والرد أحب إلى إن كان لازما أو احتياطا ولا يجزىء الرد سرا إذا وجب الرد . والله أعلم .

مسألة : وفى رجل مر على الحماعة (١) فسلم عليهم فرد عليه السلام صبى ، أيسقط عنهم الفرض ، أعنى البالغين أم لا ؟ قال لا أرى فرض التحية ساقطا عن المكلفين برد من لاتكليف عليه . والله أعلم .

مسألة: وإذا رأى رجل النبي محمدا سـ صلى الله وسلم ــفى النوموأمره بشيء أو نهاه عن شيء ، أيجوز مخالفته أم لا ؟ قال : لم أحفظ فى هذه المسألة شيئا ، ولا أقدر على إلزامه إياه ، لأنى إذا ألزمته ولم يفعله لم يسعه ولا أقول بذلك . والله أعلم .

مسألة الشيخ خميس بن سعيد : وفي الذي يكتب خطابا ، أيجوز أن يكتب رد السلام لمن أراد ؟ فإن كان يستدل عليه أو أمره بذلك فلا يضيق عليه . والله أعلم :

مسألة الشيخ ناصر بن خميس : لاتجوز المؤمن الولىوالموقوف عنه الذي

<sup>(</sup>١) في الأصل : (رجل من الجماعة)

لايعرف بخير ولا بشر ، وإند هي جائزة في المنافق ، وغيبه من لاتجوز غيبته ممن ذكرنا تنقض الوضوء وتفطر الصائم . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : ومن اغتاب رجلا لا يتولاه ولا يبرأ منه أثم . وإنما غيبة المنافق . والله أعلم .

مسألة : وفى رجل اغتاب مسلما وأراد أن يتوب ، أعليه أن يعلمه ويطلب رضاه ؟ أم يجزئه أن يستغفر ربه ؟ قال : إذا علم منه أنه اغتابه فعليه التوبة ، وأن يعتذر إليه ، وإن لم يعلم أنه اغتابه فتجزئه التوبة من غير اعتذار ، وإن اعتذر إليه فحسن . والله أعلم .

مسألة : ومنه وهل يجوز أن يصور أحد صور آدمى من ذكر أو أنْى إذا كان ذلك لبعض المعانى الجائزة ؟ قال : إذا كان ذلك لشيء جائز فجائز ، والله وأعلم .

مسألة : ومنه إن استعمال الحناء جائز لأجل شيء من المنافع لأللزينة ، والله وأعلم .

مسألة الشيخ دوريش بن جمعة : وفيمن ثرك صلة أرحامه لكثرة اشتفاله غير معتقد قطيعتهم ، لكنه مشتغل، ما متغافل عن صلتهم ، وهو معتقد صلتهم ، أيكون آثما على هذه الصفة أم لا ؟ قال م الاختلاف كثير في صلة الأرحام قول بالقلوب والنية ، وقول بالمال ما لم يعتقد القطيعة ، وأوجب ذلك عند السرور والحزن ، وبالمال عند الحاجة إليه . ومالم يعتقد قطيعته وإنما يمنعه الشغل فلا يضيق عليه ذلك إن شاء الله . والله أعلم .

فلا شك فى جواز مدحه ، وقد مدح الله المؤمنين فى مواضع من كتابه ، وكذلك فى السنة خاصة فى غيبة الممدوح . وأما فى الحضرة فأحب له السلامة خوف دخول الفتنة عليه ، لأن النفس أمارة بالسوء وربما إن مدح الإنسان فرح ، وفرحه بمدحه غير حسن له . وأين من يملك نفسه اليوم ليكون الذم والمدح عنده سواء ؟ أين ذلك ؟ والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : إن السلام على النساء الأجنبيات فى الطرق مكروه إذا لم يكن ذا معرفة بهن ، وكن منه غير ذات معرفة . والله أعلم.

مسألة الشيخ جاعد بن خميس : فيمن يريد سفر ا من بلد إلى بلد آخر ، وعند خروجه أوصاه "موص أن يبلغ السلام عنه أحدا "من أهل ذلك البلد فخ الذي هو مسافر إليه ، وهو عند ذلك ساكت لم يظهر لذلك تقبلا ولا منه تعلرا ، أيلزمه أن يبلغ سلامه من ذكره أم حتى يتقبله ؟ أرأيت إن تقبله على الاستثناء وهو قوله: إن شاء الله ، أيكون مخير ا في ذلك لحال استثنائه إياه ، وإن أجمل له القول في تبليغ السلام عنه ولم يخص به أحدا بعينه . فيتقبله على إجماله ، أيجز ثه تبليغ من بلغ عنه ولو كان إنسانا و احداً ؟ أم يلزمه تبليغ الحميع ؟ وإن بنغ السلام عن غيره أحدا وهو لم يوص به، بل على التعارف فيما بينهم أن ذلك مما يسره منه واو لم بوصه به و ربما عاتبه فى تركه ، أترى له سعة فى تبليغ السلام عنه على النعار ف المذكور ٢ أم لا سبيل للتعارف في هذا الموضع ويكون خارجا على معنى الكذب المحجو ر الذي يكون به غير معذور ما كان بذلك ليس مأمون ؟ قال : فإذا تحمله لزمه الوفاء به وإلا فلا . وقوله إن شاء الله كلمة محتملة لهذا وذاك، فهيي لما أراده بها وإلا فلا أراه لأزما . والأمر بإبلاغه إلى غير أحد ليس بشيء وتبليغه عمن لم يأمره به لا وجه له إلا أن يكون في مخصوص من الأمور لممي أجازه . والله أعلم .

مسألة الصبحى : وفيمن قال قولا أو فعل فعلا لا يعرفه طاعة و لا معصية ، هل يجزئه أن يتوب منه على شريطة إن كان معصية أو قد ارتكبه أم لا يكفيه ولم يجد من يعبر له ذلك في وقته ، ولو لم يرج ذلك في بلده ، أيلزمه أن يسأل كل من يجده ويكون عليه حجة أم لا ؟ وهل عليه خروج في هذا ؟ وما يلزمه من الاعتقاد ؟ وهي تازمه الدينونة بالسؤال عنه إذ قد وقع فيه إن أم إذا دان بالسؤال عنه يكون هالكا ، لأنه يمكن أن يكون طاعة وكيف يصنع ؟ قال : إذا دان هذا بجميع ما يلزمه أداؤه من حقوق الله وعباده فيما يلزمه في دين الله و وسوله ، دين أهل الاستقامة من أمته ، واعتقد التوبة في جميع أموره ، و دان بباطل هذا في الشريطة إن كان مما يلزمه فيه التوبة ، فيجزئه ذلك ولا يلزمه في هذا خروج . و الله أعلم .

مسألة الزاملى: وهل يجوز للرجل أن يأخف بالأحكام ويترك الاطمئنانة في شيء دون شيء؟ أم في جميع الأشياء، قال: إذا كانت الاطمئنانة تشبه اليقين، لم يعجبني أن يأخذ بالأحكام فيها إذا كانت عليه، لاله. وإن كانت له في مال غيره، لم يعجبني أن يأخذ بها في مال غيره، إذا كان في الحكم لا يجوز الأخذ بذلك. والله أعلم.

مسألة ابن عبيدان: وفيمن يحسن صوته تلاوة القرآن وقراءة الشعر، يعجبه أن يستمحسن الناس منه ، لتقوى رغبتهم فى استماع ما يقروء والإنصات إليه . قال : إذا لم يرد بذلك رياء ولا سمعة ، وإنما أراد أن تخشع قلوب السامعين لذكر الله — عزوجل — فجائز ذلك . والله أعلم.

مسألة الصبحى: والتائب إذا قال أستغفر الله أو أترب إليه من كذا وكذا ، أيجزئه وسامعه ذلك ؟ ويكفى أحد هاتين اللفظنين عن الأخرى؟ قال : يجترئ في ذنوب السريرة ، وعليه التوبة والاستغفار من الذنوب العلانية . واقد أعلم .

مسألة: ورى عنه عليه السلام - أنه قال: يعذب اللسان بعداب لا يعذب به شيء من الجوارح، فيقول يارب عذبتني بعداب لم تعذب به شيئا من الجوارح، فيقول: خرجت منك كلمة القلت بها مشارق

الأرض ومغاربها ، فيسقك بها الدماء الحرام وتهتك بها الفروج والمال الحرام. والله أعلم:

مسألة: لعله ناصر بن خميس: وصفة الحوار على قول من قال إلى أربعين من أربعين من أربعين من كل جانب منزل واحد، ويقطع الحوار بعد ذلك ؟ قال : هو كذلك على هذا القول. والله أعلم. إ

مسألة ابن عبيدان : كان أحد فى الماء عريانا فجاءت الريح فذهبت بثوبه وليس هنالك أحد يناوله إياه ، أيجوز له أن يقوم من الماء ليلبس أوبه ، مشى إليه قريبا أو بعيدا ؟ وكذلك إن سرقه أحد وهو ينظر إليه ، أيقوم إليه ليأخذه وهو ينظر إليه أو يترك اللص يذهب به إذا لم يجد أحداً مخلصه من يد السارق ؟ قال : لايضيق عليه ماذكر ته على صفتك هذه. والله أعلم .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس : وإذا الشهى الإنسان أكل شيء أوشرب ماء أوغيره مما هو حلال له ، إلا أنه يعاف أن يضرفي طبيعته ولايو افقه ، أوكان أقرب للشبع إلاأن نفسه تميل كثيراً إلى أكل ذلك أوشربه ، وإذا أكله أوشربه أثقله ورجا منه المضرة أكثر مما يرجوه من المنفعة ، أياتم بذلك ؟ قال : إذا خاف الضرر من ذلك وبان له فلايسعه ذلك ، وإن فعل مالا يسعه فعليه التوبة ، ولانقول إنه كبيرة من الذنوب إلا بالإصرار ، وكما لا يسعه الضرر بغيره ، فنفسه أو لى يرفع الضرر عنها ، والله أعلم :

مسألة: من جواب الفقيه أبي عبد الله محمد بن روح – رحمه الله وعمن ترك حلق العانة سنة أوأقل أو أكثر ، هل تفسد صلاته ؟ فما معى في فساد صلاته حفظ ، والذي يؤمر به الرجل ألا يجاوز الأربعين يومآ محتى يحلق ، وأما المرأة فإلى عشرين يوماً ، وأما فساد صلاته فلا أقدم

علما : قال محمد بن سعيد رضيه الله : معى إنه قد جاء فما يروى عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه قال : من كان يؤمن بالله واليوم (الآخر)(١) فلا يدع حلق العانة من الرجال فوق الأربعين يرما ، ومن النساء فوق العشرين يوما ، ويوجد في معنى القول لأنه مما يوجد أنه ممن معروض عليه الكتاب المروى من النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ فقال للقائل فى ذلك إنه قد يوجد هذا أويروى هذا ، وقد قال بعض أهل العلم إنه يؤمر بتعجيل ذلك ، وليس في ذلك أنه قد يوجد هذا أوير وي هذا ، وقد قال بعض أهل العلم : إنه يومر بثعجيل ذلك ، وليس في ذلك حد محدود ، إلا التعجيل ، وكأنه يقول : إن تأخير ذلك لايخرج على معنى الرواية ، لأنه إذا كان المعنى أنه من كان يومن بالله واليوم الأخر فليفعل كذا وكذا، خرج من التأويل على معنى الفرض كما يروى عنه عليه السلام أنه قال : «من كان يومن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أوليصمت » فكان هذا على على معنى اللزوم ، وإن الصمت عن الكلام لازم ، إلاأن يكون الكلام خيرا ، فلوكان المعنى فى الرواية يخرج على معنى اللازم ، وإن خرج على معنى اللزوم ، فكان التارك لذلك تاركا للازم ، ويوجد عن عبيد الله محمد بن محبوب أنه قال : لايدع حلق العانة إذا قدر على ذلك أكثر من شهر إلى أربعين يوماً ، ولايفرق في ذلك بين امرأة ولارجل . وقال بعضهم: لا يُدعه أكثر من شهر والإجماع على الأمر بتعجيله والنهى عن تأخيره ، وفي معنى ما يخرج في بعض القول إنه ما لم يخرج في ذلك إلى معنى التشبه بأهل الشرك لم يكن بذلك كافراً ، فإذا خرج على معنى التشبه ] بأهل الشرككان بذلك عاصيا بمعنى الكفر ، ويعجبني هذا المعنى ، ولايسع ترك سن أهل الإسلام على معنى الجهل والتجاهل ، إلى أن يخرج إلى معنى التشبه بأهل الشرك، والحروج من جملة أهل الإسلام. والله أعلم. . مسألة ؛ سألت أبا سعيد - حفظه الله - عن رجل لزمه الأحد من الناس

<sup>(</sup>١) زوادة يتم بها المني .

حق ، فكان يتأمل قضاءه والحلاص منه إلى أن تمادت به الأيام حتى نسيه نسياناً لم يذكره حتى مات ، أو صار بحد لا يقدر على الوصية ، أو لا بجد من من يوصي به إليه ، ما يكون ما حاله في ذلك ؟ قال . معى إنه كان مخلصاً لله في عبادته ، وطاعته ، ولم يكن عليه من الذنب إلا هذا ، فأرجو له السلامة على ما قيل في أمر الناس لمثل هذا إنه معافى عنه إذا كان من المؤمنين، وإنما العفو للمؤمنين من الله تبارك وتعالى . ومعي إنه قيل ٥ لوكان مصرا على هذا الذنب أوعلى هذا الحق إنه لايوُديه على ذلك ، ثم نسى ذلك وكان تائبا في جملته ، وداثنا بأداء لوازمة ، إلا أنه قد نسى هذا الذنب الذي قد أصر عليه ، فعي : إن في القول إنه لا تنفعه التوبة في الحملة في مثل هذا ، لأنه عزم على الإصرار، فكأنه يشبه معنى الدينونة بالضلال ، إذا تاب التائب الدائن في الحملة ، وهويدين بشيء من الضلال، لم تكن توبة له من المعاصى ، لأنه يدين بها ، ويتقرب بها إلى الله ، فلاترى له التوبة منها . وإنما التوبة في مخالفتها حتى يتوب من ذلك بعينه ويرجع عن اعتقاد تصويب الباطل . وقول إن المصرّ لايشبه الدائن ، لأن المصر أصر على ما يعلم أنه باطل ، فلو ذكر ذنبه ذلك في نسيانه هذا له ، لكان بمن بدين بالتوبة منه ، فلما نسيه تاب في الحملة ، فكان ذلك مجز ثا له حتى يذكره ، فيصبر عليه أو يتوب منه بعينه.وهذا القول عندى أقرب إلى الصواب ــ إن شاء الله ــ لأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها، ووسعها: طاقتها ، وطاقتها ما تقدر عليه ولا يقدر الناسي أن يذكر ، كما لا يقدر الأعمى أن يبصر . وكذلك عندى لو نسى المستحل الدائن بشيء من الضلال ما استحله و دان به فتاب في الحملة من جميع ما عصى الله به ، من قول أو عمل أو نية ، بعلم أو بجهل ، بدين أو برأى ، وكان هذا اعتقاده في توبته، ونسى ذلك الشيء بعينه ، فيدين به في حالته ، ويرجع فيتوب . وكذلك لو خطر بباله شيء مما يدبن به فشك فيه يرجع عن العزيمة على الدينونة، فتاب منه . فإن كان قد تاب فيه بضلال ، ولم يبن له خطأ ؟ ما دخل فيه فيتوب منه بعينه ، إلا أنه شك فيه فتاب منه على هذه الحملةو هذه الصفة ،

وكان مما يسع جهل معرفة صوابه أو خطئه من الدين ، ومما لا تقوم فيه الحجة إلا بالسماع ، كان هذا عندى ضربا من التوبة المستحل إذا لم يكن قد أنى فى دينونة تلك فى ذلك الشيء أمرا يلزمه فيه أكثر من التوبة . فإن بان له خطأ ما أتى تاب منه بعينه ، أخطأ ما أتى مما كان يصوبه ، أو يصوب ما كان يخطئه من الصواب بعينه ، إذا بان له ذلك : فإذا رجع عن الدينونة فيه ، ووقف عما دخل فيه ، وتاب من ذلك إن كان قد أخطأ فيه ، لم يبن لى عليه دينونة سؤال عن ذلك ، إذا لم يلزمه فى ذلك إلا التوبة . قلت له : سواء كان هذا الذى لزمه الحق لأحد من الناس فقصره فى الحلاص من ذلك ، وهو يقسدر على صاحب الحق ، أو كان فقصاحب الحق غائبا ، إلا أنه يومل الحروج إليه ، أم بينهما فرق ؟ قال : معى إنه سواء إذا كان دائنا بأداء ما يلزمه فى ذلك ، ولم يضيع شيئا مما يقدر عليه مما يلزمه ، ولا يبين لى أن يكون فى توبته وتقصير هذلك عاصيا ، يقدر عليه مما يلزمه ، ولا يبين لى أن يكون فى توبته وتقصير هذلك عاصيا ، عليه . والله أعلم .

مسألة الشيخ جاعد بن خميس الحروصى : ويسأل عن نشأ فى جهل بعد بلوغه الحلم ، فترك الصلاة والصوم والزكاة بعد قيام الحجة عليه بها ، مستحلا لللك بجهله أو محرما ، وثبت على ذلك - ما شاء الله - ثم تاب إلى الله وأراد الحلاص ، ما يلزمه فيا تركه من ذلك بالعمد ؟ قال : ففى أكثر ما قيل إن عليه بدل ما أضاعه من الصلاة والصوم مع الكفارة وإخراج ما لم يوده من الزكاة فى موضع الانتهاك بما دان بتحريمه ، وإن المستحل لا شىء عليه من بعد المتاب إلى ربه . وقيل فى المحرم إن التوبة تجزئه عن القضاء عليه من بعد المتاب إلى ربه . وقيل فى المحرم إن التوبة تجزئه عن القضاء لما كان من حق الله ، ولا شك أن هذه الفرائض من ذلك . قلت له : فإن أخذ بهذا القول فعمل به أيكون سالما عند الله أو هالكا ، إذا أصلح الله عمله فيا استقبله من عمره ، حتى مات ، على ما به من الصلاح فى دينه ؟ قال : لا أدرى ما عند الله فى مثل هذا قاطع به ، فأما هو فى ظاهر أمر هفقه

أخذ بما جاز له لمن أبصر عدله أن يعمل به، أو نزل إلى ماله من التحرى في الحال لموضع سلامته معه في المال ، فلم يجز أن يحكم عليه بغير هامن الهلاك لتعلقه بما يرجى له عنده من النجاة ، إن صدق الله في ذلك من بابه على ما جاز له ، ولن يصح على صدقه إلا أن يكون من جهته سالما في ماله .

مسألة : ومنه وما تقول فيما قيل : ورفع عن أنبياء الله وأصفيائه ورسله فيمن واقع منهم زلة مثل سيدنا آدم، فيما قيل إنهبكي مثني عامزائداناقصا، وكذلك سيدنا داود ، حتى قيل لصق خدّه بالأرض بعد برهة من الزمان فى تضرعه و بكاثه ، كما وجدناه فى كتاب « ديارق الذنوب » وغيره من الكتب ، هل هذا عندك صميح ؟ في مذهبنا فيما رفعه قومنا في كتبهم وتعتقده مذهبا ، وإن مات هذا النبي الرسول قبل انقضاء المدة ماحال الرسول أو النبي ؟ إِنْ نَبِي اللهِ ورسوله أَنْ يُوْخُرُ تُوبِتُهُ مَذْ تَابِ إِلَى كُذَا سَاعَةً وكَذَا شَهْرًا أو سنة أو حقبا إلى ما أكثر ، وهل في التوبة النصوح تأخير ؟ وإن لم يصح هذا في الرسل و الأنبياء ، أيصح في الأولياء وفيما دونهم ومن تاب منهم فيمن فارق معصية ؟ وإذا صح في الأولياء السابقة ولايتهم ، أيصح فيمن دونهم كان موقوفا عنه وتاب من معصية ؟ وإذا صبح في الموقوف عنه ، أيصح فيمن كان في البراءة تابعنه من صحت عنده توبته ، على مايجب عليه في تلك التوبة من الشرط ؟ علمنا مما علمك الله ، و دلنا على طريق مرضاة الله، تخص ببحبوحة وديمومة نعمته . قال : لا أعلم أن هذا في الحلق مما ينكر بغير برهان فيرد بحق لأنه مما يمكن ، فيجوز على ما أقول في مثل المنقول ، لا على قدر الذنوب بدليل – إنما يخشى الله من عباده العلماء – و إن كان القطع بصحة مالم يصح لعدم قيام الحجة لاسبيل إليه ، فإن رده على معنى الإنكار له على الغيب ، لا مجوز ، وأما تأخير التوبة من الله على من تاب إليه من شيء أو غيره ، فلا أعلم أنه مما يصح ، فيجوز على الله فى شيء مما به يلزم أو يجوز أن ترد توبتة في حبن يعمه غير ، ولا أن

يوً اخذه به من بعدها على حال ، وإن مات في الحال . وكفي بمـــا جرى لسحرة فرعون دليلا في هذا لمن أبصر فاهتدى ، بدليل لأوضح سبيل . وأما نزول الوحى بها من الله على من خص ، فيمكن فيه التأخير عن قبولها إلى الوقت الذي قدر ، لأن يكون فيه لحكمة ، وإن قبلها ورضي عنه بها فهو معنى آخر ، وأما نفس القبول والرضى من الله على صدق الرجعي فيه ، فلا بمكن أن يوُخر عنها طرفة عن ، فضلا عما زاد علما في الدهر من ساعة أو يوم أو شهر ، لأن فيه إن مات قبل مجيء الوقت أن لو كان هلاكه معها ، أوجوازه على الله لايصح في عموم ، لما يكون من الذنوب الموبقة لأهلها'، ولاخصوص فيها لشيء منها ، ولا أحد من المتعبدين بها ، لكن الرضى مغيب لايدرى عند نفسه ، مع صدقة لجواز احتمال الرد لبقاء السخط عليه لإخلاله في شروطه بشيء من الواجبات عليه منها ، فيكيف به على ظهور عدله عند مثله ؟ وإلا فهي على كما لها مقبولة لامحالة في حالها بغير جدال يصبح في حال ، لأن هذا وإن كان المقطوع به في نفسه على حال إذن من حيث فالشك فيه بلوغه حد الكمال ، اللي به يقبل فلا يرد ، لابد أن يكون فيه لخفائه عليه ، فهو إذن أمر مبهم على حال ، فليس له إلى دركه من سبيسل ، إلا بوحي من الله على بني أورسوله مخيره عن ربه والمغفرة لذنيه ، وإلا فشكه في القبول منه لاؤم له ، ولاينفك عنه أبدآ لحكمة من البارى أو دعها لعباده على تفضل. فلهذا لم يكن من العجب و لا من المحال أن يقتضي مخافة البعد ودوام بكاء العبد على مايكون من تفريطه في جنب مولاه ، على مابه من النعم أولاه . وحقيق بمثل آدم أن يبكي في دهره طول عمره، على ماكان من ذنبه، الموجب لهبوطه من جوار ربه، وغيره في ذلك من العبيد، ممن كان قلب أو ألقي السمع وهو شهيد. كذلك لاسيها من البريه، كل ذي مرتبة عليه، منأرباب العقول، فإنه على قدر الصعود يكون النزول . ومن نظر بعد المعرفة لربه ولنفسه ودنياه وأخراه إلى قرب المسافات صار في رجاه على مخافة ، وطوبي لمن خاف مقام ربه ونهي

النفس عن الهوى ، فإن الحنة هي المأوى . وإن تكن الأخرى ، خسر الدنيا والأخرى ، لأن من فائه عن العزيز لخروجه عن الملجإ الحريز ، فيصمر إلى ذل مصره لقبح تقصيره ، أو يظن أن عجد له معنى على دفعه في حين وماله في الآخرة لقبح التقصير من ولي ولانصير ، فذكر الكبير وحَدر الصغير ، وعجل التوبة الخلصاء من كل حوبة ، و لاتقم على الإصرار في شيء من الأوزار ، و إنك بعد المتاب على ما كان منك من العصيان ، عسى أن بنظر إليك مولى النعمة بعبن الرحمة ، ولاتصغ إلى عدل من أراد بك غير العدل ، و لا تلتفت إلى قول من ينكر فعل الصالحين مالا تبصره ، فإن الرجل من الله على قدر الألباب لا الزلل ، وإن طاب العمر لقصر الأمل ، فنزه المولى عما لايليق به، وبالله التوفيق، ولاتقولن ماليس لك به علم في نفي شيء ولا إثباته ، واعمل لله على الإخلاص لطلب الحلاص ولاتعمل (١) ، وإياك والأمن والقنوط ، فإنهما من التفريط الداعي إلى الهلاك ، والعياذ بالله من ذاك ، وإذا كان ما فيهما عن حكم الله فدعهما إلى مابينهما ، فإن في الدين للناس طريقاً بين الأمن واليأس ، هي طريق الرشاد لمزيد السداد . فلا تختر سواها ولاتنعدها إلى ماعداها ، وكن على حدّر بالغ من غيرها، لعدم خيرها وعظم ضيرها ، فإن من وراثها من العذاب المهين ، من أمر رب العالمين ، لمن لم يتب من العاصين ، ولهذا مع الرجاء عظم خوف العارفين ، فصار . ألم نار التندم محرقا لفوَّاد كل تقى لبيب من العباد عصى فتاب إلى الله ه ولم يصر على ماكان منه خوفًا من البعاد ، فكيف لايورثه على هذا كون البكاء والنوح ، مثل داود و نوح ، وغيرهما من كل ولى ، ذي قلب زكي ، وهم أعْرَفُ خلق الله بالله ، والنفس والشيطان ، والدنيا والآخرة جميعا . وأعلمهم بالأمر والنهي وأدركهم بمرارة المعاصي ولذاذة الطاعة . إني لا أبعد على هذا أن يكون منهم ماقد حكى عنهم وإن كان ذلك من الأنبياء على شيء من الصغائر لأنهم منزهون عن فعل الكيائر إ، فإنهم لقربهم

<sup>(</sup>١) كذا بالأصل. ولعلها : «ولاتهمل ».

وعظم شأتهم عند رسم لكثرة الاجتهاد عن محض الوداد بالفؤاد، وصحة بواطنهم لطهارة قلوبهم وتمكنهم لصفاء أذهانهم من رؤية شؤم الخافة بغير الحق ، وإن كان فيما هو من إلشَّعر أدقٌّ ، ومن الماء أرق ، ویرونها علی حال کالرواسی من الحبال ، فیشمئزون منها ، وتقشعر جلودهم لذكرها ، وقبح أمرها ، وثقل إصرها ، لاكمن يراها مثل ذباب و قع بأنفه فأطاره ثم نسيه في موضع ما يكون الله محصيه ، على ما أناه فيجزيه به شرآ فيخزيه، في يوم لا ظلم فيه، كلا بل لو جلا ألبابَهم من العمى بأنوار الهدى ، "فهم ' يرون الانحطاط عما كانوا به فى المنازل العلية ، أعظم بلية ، وأشد رزية ، يقتضى كون العويل في زمن الطويل ضرورة لا يقدرون على دفعها ، ولا الفرار منها ، ولا التحول عنها ، بعد كون المخافة المكدرة العين الصفاء، في حق أهل الوفاء، كلما ذكروها تجدد لهم بها تذكار ذنبهم ، فأووى بهم خوفاً من ربهم ، فاشتد لذلك الخشوع وزاد السجود والركوع وكثر الحنين وطال الأنين ، وعسلا الزفير لقوة لواعج ضرامها في الصدور ، ولا بأس فإن لهم فيه بذل الوزر أعظم الأجر ، لأنهم على صراط مستقيم ، فلا يريدون به إلا وجهه الكريم، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . فإن شرب من فضل كأسهم يوما فدع عنلَتُ المراء على سبيل الإنكار ، لما جاء فى الأخبار من أحوال الأنبياء ، وغيرهم من الأو لياء ، بغير علم بشيء من جميع ما روى عنهم ، وأمكن فجاز أن يكون منهم . فإن طلب العلا من العبيد لم يقنع في حين إلا بالمزيد ، فكيف يقر له على النقص قرار ، أو يهنأ بعيش أو تلذ له دار من دونه ، عند من كان من أولى الألباب على [الصحيح نزع الروح حتى ترجع على ما كان فيه ، فيكون عليه طالبا لما علا ، قاصدا نحو العلى ، حبا لمولاً، وشوقاً إليه . هذا وإنى بعده لأقول : اللهم اجعل لعبدك الراجع من فضلك الواسع ذنوباً مثل ذنوبهم ، عسى ولعل أن يخشع حتى يغشى بالخافة فبعخشى ، ويندم على ما تقدم فيبكى على ما أسلفه من ذنبه ، مثل ( م٢٣ - تقسير القرآن )

بكائهم على ذنوبهم ، ويكون لى أدنى حظ من ذلك أحظى به، فإنه مما يدعو في التوكل عليك إلى التبتل إليك مع كثرة السؤال والتضرع والابتهال ، عن لذة في مناجاتك يقوى بها على دوام ذكرك و لزوم شكرك ، والأنس بك عن غيرك دوماً لخيرك على الرضى ، بإنواع القضا ، حتى يلقاك على ما تحب وترضى ، ففي الحديث عن الني ـ صلى الله عليه وسلم – أنه قال : اللهم ارزقني عينين هطالتين يبكيان من خشيتك قبل أن تكون الدموع دما ، والأضراس جمرا . وإذا كان هذا من سواله مع علو مقامه لصفاء باله وصحة حاله ، فكيف بمن هو مثلي ، على ما أنا فيه من ضعف توكلي ، وقلة عدلي ، وإنا قد تلونا من الخيث بأنواع مغيرة للطباع لا خلاص لنا منها إلا به لكـنا نرجو أن عدنا عا به نقدر في أمرنا على فك أسرنا ، فإنه بالوجود والامتنان لأعظم منان . فانظر في هذا كله ثم لا تقبل منه إلا ما كان منه عدلاً . و الله أعلم: مسألة : الثقة منها بن خلفان – رحمه الله – في المذنب الشاهر ذنبه عند المسلمين ، المصر عليه إذا أراد التوبة منه ، أعليه أن يشهر توبته عند من شهر معه دينه من المسلمين ؟ أم تكفيه التوبة ولا إعلام لأحد ؟ أرأيت إذا كان حين عزم على التوبة في حال تأدية صلاة فريضة كيف يصنع ؟ يبطل عمله ويتوب ويستغفر أم يعتقد التوبة والاستغفار ، ويكفيه ويكون سالما ؟ قال : قيما عندى على ماعرفته من معانى آثار المسلمين أن مثل الذي ذكرته في سؤالك مما يجرى فيه الاختلاف فأرجو فها يوجد عن الشيخ أبي سعيد - رحمه الله - أن التائب ليس عليه إشهار توبته من ذنبه ، الشاهر عند من شهر معه ، ذلك لأن التوبة لله وحده لا لخلقه . وأما إن كان العالم بحدثه ذلك المفكر له بقى مقيما على براءته من أجله بعد توبته ، إذا لم يعلم بها على ماتعبده الله به فيه من حكم الظاهر ، لم يكن بذلك على التائب من حرج ، ولا على المتبرىء منه لأنه معتصم من براءته تلك

بولايته في جملته لحميع المؤمنين ، فإذا كان هذا في علم الله أنه منهم ، فهو داخل في جملتهم بولاية الحملة على معنى قوله ، وعلى قياد هذا الرأى ، فلا أبصر وجه الفرق بين صغير الذنب وكبيره في الإصرار وغيره ، لأن حكم حميع ذلك في معنى ثبوت التوبة واحد . ومعى أنه مخرج في قول بعض أهل العلم أن التوبة من الذنب الشاهر لايصح ثبوتها إلابإشهارها استدلالا بإشهار عائشة توبتها عند المسلمين ، وهي المعروفة بوقعة الحمل. فيوجد أن جملة القتلي فيها ثلاثون ألفا اغتر ارا منها يقولهما لها ومخبرهما معها ، ولما جرى من قبل ذلك شرح يتسع ذكره ، وهو موجود في آثار المسلمين وسيرهم لمن أراد مطالعة فيجده مستوفى ــ إن شاء الله ـ وإنما ذكرت هنا طرفا منه تقريرا للحجة به في إشهارها توبتها لما كان حدثها شاهرا لئلا تستباح البراءة منها مع توبتها ,ن لم تشهر بالحخم الظاهر من أجل حدثها الشاهر . وأصل الحجة في ذلك لن رآه ـ فيما أرجو ـ قول، تعالى : ﴿ وَقُلَ اعْمَلُوا فُسِيرِي اللَّهُ عملكم ورسوله والمؤمّرن ) (١) لأن المؤمنين شهداء الله في أرضه ، وكفي بهذا دَليلاً، ومما يؤيد ذلك من طريق السنة ، تعلق صاحب الرأى بظاهر الحبر المروى عنه عليه السلام في قوله لمعاذ : ٥ أحدث مع كل ذنب توبة بالسريرة ، والعلانية بالعلانية ، حمله صاحب هذا الرأى على ظاهره. فى إشهار التوبات من الذنوب الشاهرة.

وأما الشيخ أبو سعيد حرحمه الله حنيوجد عنه من معنى تأويله فيه ، أن الذنب إذا كان باطنا فى نفس من الحواطر الفاسدة المعتقدة المؤكدة ، فإذا لم يظهر صاحبها بلفظ لسان ، فالتوبه منها كافيه مجزئة له باعتقاد جنانه . ومهما كان الذنب بلفط اللسان ، فالتوبة لا تجزئ منه إلا باللفظ بها ، كما قد كان ، فهذا ماعرفته من معنى تأويله للخبر الذى تعلق بظاهره من خالفه فى

<sup>(</sup>١) الآية ١٠٥ من سورة التوبة وتمامها : (وستردون إلى عالم النيب والشهادة فينبئكم بماكنتم تعملون ) •

رأيه . ثم وردت السنة الى أجمع المسلمون على صحتها والعمل بها إن الندم توبة ومحله القلب ، وإنما اللسان دليل عليه معبر لما فيه كما قيل فى المعنى شعرا.

إن الكلام لني الفواد وإنما جعل اللسان على الفواد دليلا

وأما قطع المصلى صلاته بعد دخوله فيها بالإحرام لهـــا لأجل التوبة المعارضة له من ذنبه الذي ارتكبه فأصرعليه قبلها ، فلا أرى له ذلك مما يسعه إذ يكون منه مبطلا لعمله . وقد نهى الله عن إبطال الأعمال في كتابه بقوله تعالى : ( ولاتبطنوا أعمالكم ) (١) ومانهي الله عنه تحريما له ، فلا شك في معصية راكبه ، وعلى هذا فلا تصح للنوبة من معصية الله بركوب معصية له أخرى ، كما لاتوَّدى فريضة بتضييع فريضة أوجب لزوما منها وأحرى ، فكذلك هذا التائب عندى على هذه الصفة غير منتفع بتوبة خاصة ، إذ كانت منه توفيقا في ذلك الذنب بعينه ، لامجملا يقتضي جملة الذنوب التي أتاها قبلها ، و في نقض وضوئه بالمعاصي ماعدا الشرك بالله اختلاف . وقد كان الأولى به أن بمضى في تمام صلاته ولايقطعها لعارض التوبة له فها ، لأن العز ممة الصحيحة علما بقتله حتى تكمل صلاته هي كافية ، إذ لا تخفي على الله خافية ، ولأن الفرائض ساقطة عنه بتأديتها حالة إقامته على المعصية وإن كان غير مقبولة في ذلك الحال حتى يتوب إلى الله منها قوله: « ولا عليه · إلخ » . يوجد قول إن عليه البدل ، وقيل بما زاد عليه من كفارة ، و لا أعلم أن أحدا من أهل العلم ألزمه بدل ما أداه من الفرائض قبل توبته من معصيته فكيف بجوز له قطع صلاته بالفريضة التي اعتقد التوبة فيها ، فهي معي أقرب لحوازها . والله أعلم .

قال غيره : من عصى الرحمن فارتكب الكبائر والعصيان ، فعليه

 <sup>(</sup>١) الآية رقم ٣٣ من سورة محمد ونصها: ( يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم).

التوبة بالقلب والسان عن المعصية بالإعلان ، ولا نعلم فى ذلك اختلاف من قول أولى العلم والإحسان، ونالله لا يسع الإصرار على شيء من الأوزار في دين الحبار ، ولا في سنة المحتار ، ولا في إجماع البررة الأحبار، ألاوأنه لعلى شعرة من النار ، جديو بالقلى والعار ، إذا لم يتب لله الواحد القهار. وإذا كان الحق حقا هكذا فكيف لا بجوز له قطع صلاته لإرادته التوبة لله ربه من سوء فعله، وما اقتر فه من ذنبه، وأنَّى له أنْ يعطل فرض التوبة مع لزومها عليه دينا ، الأولى نعلم أن الندم يجزئ وعن التوبة إعلانا يكفى مع كون الذنب إعلانا ، وأقول حقا وأشهد لله صدقا أن ليس لعاص أن يؤخر التوبة حين لزومها عليه ألبتة ، بل عليه التوبة معا كلمح البصر ، هكذا صح في الأثر ، عن أهل العلم والنظر ، وقد صحفي الأثر ، أن للمصلي أن يقطع صلاته لكون الضرر من المطر ، وإذا جاز قطعها خوفا على نفسه أَمْنِ الضَّرِرِ فِي الحياةِ الدُّنيا فأحرى وأحذر أن يجوز له قطعها خوفًا على نفسه أَمْن عَدَابِ المُولِى والهَلاكُ غِدَا في الحياة العقبي . ولا مرية لأن العاصى بغير التوبة لا يسلم بنزول الحمام عليه ؟ ، ولا نعلم أنه يعلم ولا له أن يأتى عليه نفس من أنفاسه لا يتولى نفسه فيه حمًّا ، وفيما أرى أنْ عليه أن يقطع صلاته لأجل التوبة ، مع لزومها علمه ذنبا ، وخاصة مع سعة وقتها ، فينظر فيما قلناه فإن كان حقا فمن الله.

مسألة الشيخ ناصر بن خميس : وفيمن يتكلم بكلام الإنسان من فضولات الكلام ، ومما لا يعنيه مما لا كذب فيه ، والمزاح مما لا كذب فيه ، وسواله لأحد أين سرت (وإيش) صنعت ؟ أو إلى أين تسر ، وليس له حاجة إلى ذلك . ويقول : سرت إلى المكان الملاني وصنعت كذا ويخبر بما جرى عليه ، أيكون هذا مباحا له وتصلحه النية إذا نواه طاعة لله ؟ وما معنى نية طاعة الله في هذا ؟ قال : لا نعلم حمجر هذا ، ومثله إذا أراد به وجه الله وإدخال السرور على أهله ، وترك الحقا في أهله .

مسألة: الشيخ أحمد بن مداد في تفسير قول النبي عليه السلام: « لا مخطب المؤمن على خطب المواب الرجل السلعة بكذا فيجيء آخر فيزيد على المرويج ؟ أو يكون إذا اتفق مع البائع والمشترى عليه ، و كذلك الحطبة في الترويج على النبيع ويجيء آخر يزيد على الثمن ؟ وكذلك في خطبة النكاح ، يزيد في الصداق بعد أن وتتم الحاطب الأول والمرأة الاتفاق على الترويج بصداق معلوم . أم لا ؟ قال : فنعم هو كذلك إذا وقع الاتفاق على الترويج بصداق معلوم ، فلا يجوز للمؤمن بعد ذلك أن يخطب على نعطبة أخيه المؤمن ، معلوم ، فلا يجوز للمؤمن بعد ذلك أن يخطب على نعطبة أخيه المؤمن ، ولا يزيد على شراء أخيه المؤمن ، فإن فعل ذلك فالشراء أو الترويج جائزان وعليه التوبة والاستغفار من ذلك ، لمخالفة نهى النبي عليه السلام ، وهذ النهي عنه ح عليه السلام — إنما يتوجه في خطبة المؤمن على أخيه المؤمن خاصة ، وأما خطبة المؤمن على أخيه المقر بالإسلام الذي يعمل المؤمن خاصة ، وأما خطبة المؤمن على أخيه المقر بالإسلام الذي يعمل بلمؤمن خاصة ، وأما خطبة المؤمن على أخيه المقر بالإسلام الذي يعمل بلمؤمن خاصة ، وأما خطبة المؤمن على أخيه المقر بالإسلام الذي يعمل بلمؤمن خاصة ، وأبيس ذلك بأخ لامؤمن إلا من وجه النسب ، والله أعلم .

مسألة : الشيخ جمعة بن على الصائغى : وما حد صلة الأرحام ؟ وكيف لزم فرضها ؟ وهل تكفى النية قى وصلهم درن الخروج إليم. إذا كانوا فى مكان نازح عن بلد من لزمه وصلهم أم لا ؟ قال : قول الصلة بالقلب ، وقول يصلهم فى الفرح والترح ويهنيهم ويعزيهم . وقول العملة بالمال لمن احتاج إليه وبالنفس لمن استغنى عن المال . قال الشيخ سعيد بن أحمد الكندى : الذى يلزم صلتهم فى أكثر رأى المسلسين إلى أربعة آباء وما ولدوا وفى صلتهم اختلاف ، قول : مرة واحدة فى مدة عمره يجزئه وقول عند الفرح والمرح ، وقول يجزئه بالمال ، وبالحسم لمن استغنى عن المال . والله أعلم .

مسألة : الفقبه جاعد بن خميس ، قلت له : وما صفة الاطمئنانة حيث قيل في بعض الآثار إن الاطمئنانة لا تجوز من كل أحد ، وإنما هى من أهل البصر هم الذين يعرفون الحكم والاطمئنانة فى ذلك الأمر أم غير هم ؟ قال : إذا وقعت ممن يعرف مواضعها ، وأما أهل الجهل فلا اطمئنانة لهم ما لم يوافقوا مواضع الاطمئنانة عند أهل العلم . والله أعلم .

مسألة الشيخ هلال بن عبد الله العدوى: إنه جاء فى الأثر من كذب كذبة فهو منافق ، مذكور ذلك عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم ففسر ذلك المسلمون على معنى الرواية أن الكذب كله محجور ، بخرج معنى الكبيرة . وقيل : منه صغير ، ومنه كبير ، إلا ما استثنوه مما يراد به الصلح ، أو فى لزوم . تقية أو اضطر إليه فى إنقاذ نفس أو مال يقع به الضرر على صاحبه فى ذهابه . وقيل الكبير منه ما أحل به الكاذب حراما ، أو حرم به حلالا ، رأو أبطل به حقا أو أثبت به باطلا أو أشبه هذا . والصغير ما سوى ذلك غير ما آريد الصلح والتقية . ومعنى الصلح هو أن يشتجر اثنان مثلا فى أمر يخاف منه وقوع الظلم بينهما من أجله لولا أن يقيم بينهما الذى مثلا فى أمر يخاف منه وقوع الظلم بينهما من أجله لولا أن يقيم بينهما الذى مثلا فى أمر يخاف منه وقوع الظلم بينهما من أجله لولا أن يقيم بينهما الذى غير هذه الإرادة . ولو أنه على غير هذه الإرادة ما جاز ، فهذا ما أرجوه من تأويل هذا . والله أعلم .

مسألة : وما معنى مَا قيل عن الرسول صلى الله عليه وسلم : « أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر وهو الرياء والشهوة الخفية » ؟ قال : إن معنى ذلك أن يكون الرجل يصلى في خاوة ، ويحب فى قلبه أن يعلم الناس أنه يزين أعماله ليحمدوه على ذلك . فهذا والله أعلم .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس : وما لفظ تشميت العاطس وليا كان أو غير ولى ؟ قال : إن قال العاطس الحمد لله رب العالمين ، قد قيل له رحمك الله أو يرحمك ، فواسع ذلك كان وليا أو غير ولى على معنى ما وجدته من آثار المسلمين ورحمة الله واسعة . والله أعلم .

مسألة من كتاب المصنف: يقول للولى يرحمك الله ، ويقول الغير

الولى: رحمك الله فى الدنيا ولا فى الآخرة: وقال أبو سعيد: فى تشميت العاطس إذا عطس أنه يقال له: يرحمك الله ، قيل له: فيجوز ذلك للولى وغير الولى ؟ قال: معى إنه يقول ذلك للولى وغير الولى ، وعندى فى ذلك فرق. فأما رحمك الله فبمعنى الإخبار والدعاء ، وأما يرحمك الله فبمعنى الدعاء ، وقد رخص بعض المسلمين فى الوجهين جميعا. والله أعلم.

مسألة: وما صفة اليقين الممدوح في الأثر وما أصله ؟ حتى يكون موقنا على الحقيقة وكذلك الحلق الحسن ما صفته ؟ وكذلك تطهير القلب ما صفته حتى يكون طاهرا ؟ قل: أما الحلق الحسن إذا وافق في كلامه و أفعاله وحركاته للحق فهو الحلق الحسن. وأما اليقين فهو إذا أيقن الإنسان بوعد الله ووعيده ، وعرف حتى الله حتى معرفته ، وانطردت عنه الشكوك والحبرة فذلك هو صاحب اليقين. وأما طهارة القلب من الحواطر (الوحشة) الى تدل على الشر من الحسد والكبر والغل والإعجاب وغير ذلك من الحصال المذمومة ، والله أعلم.

مسألة الشيخ ناصر بن خميس : وإذا جاءنى خط من رجل ولى أو غير ولى وكاتب لى فيه : اكتم هذا الأمر أيلز منى كنهانه ولو لم أعده بالكنهان أم لا؟ قال : لازم ذلك إلا أن يكون فيه ضرر على من لم يستحقه . والله أعلم .

مسألة الشيخ أبو زكريا يحيى بن سعيد في الولى إذا قبل فيه ما فيه ، هل يجوز ذلك أو يكون هذا غيبة له ؟ فعلى ما وصفت ، فإذا قال فيه ما فيه مما ليس فيه منقصة عليه ولا ما ذكره به فجائز . وأما إن قال فيه ما فيه مما فيه المنقصة به ، فقد اختلف في ذلك ، فقال قوم لا يجوز ذلك وهو غيبة له ، وقال قوم إذا ذكر فيه ما هو صحيح فيه ولم يرد التنقص به فإن ذلك ليس بغيبة له وجائز ذلك . والله أعلم .

مسألة : الشيخ درويش بن جمعة في الطبيب إذا جاءه رجل عايل ،

وقال: هل عندك دواء للعلة الفلانية ؟ فقال : تعم ، فقال الرجل للطبيب: أتديع منه ؟ فقال : بلى ، هل يجوز له أن يبايعه ومحل له ثمن ما باعه إذا شرط أنه لعلة ذلك الرجل أم لا ؟ قال : إنى لا أحفظ هذه المسألة بعينها عن عالم من أهل البصر ، ولا وقفت على ذلك من أثر . والذي عندي وأراه في مثل هذا ، على قلة علمي ، بأنه إذا علم أن ذلك الدواء مما قد جرب لنلك العلة ، وجرت به العادة ، وعرف عند أهل المعرفة بذلك الفن أن ذلك الدواء نافع لتلك العلة، ألا يضيق ذلك على باثعه ولا واصفه ، ولو جرى مثلا من النادر في بعض الناس لم ينفعه ذلك الدواء ، لأن العافية بيد الله والدواء سبب ؟ وإذا سبق في علم الله أن ذلك الإنسان يعافي من تلك العلة فلا ينفعه الدواء ، وإن كان هذا الواصف أو البائع لا يعلم يقينا بذلك ، فلا ينفعه الدواء ، وإن كان هذا الواصف أو البائع لا يعلم يقينا بذلك ، وإنما هو على وجه الظن ، وأراد أن يُنتَفِّق دواءه ليسبب على أموال الناس فلا يجوز له ذلك . والله أعلم :

والته السبحى: فيمن حجر على رجل ألا يدخل البيت الفلاني لأن فيه شركة ، والبيت مشاع لم يقسم بعد ، ولم مجز الشريك هذا الذي حجر على هذا الرجل الدخول في البيت حصته منه ، وكان قد مكن هذا البيت وجازه في بد شريكه ، ويدخل هذا الرجل في هذا البيت إذن شريكه الساكن فيه والحائز له والمانع ، أيكون حجر هذا الرجل عند دخول هذا الساكن فيه والحائز له والمانع ، أيكون حجر هذه الصفة أم لا ؟ قال : لا يكون قول من حجر الدخول على هذا الرجل في هذا البيت حجة ، ولا يزمه قول من حجر الدخول على هذا الرجل في هذا البيت حجة ، ولا يزمه شيء ، لأنه قد دخل بإذن الساكن لهذا البيت ، و هذا مخرج على التواجد والحثاث في القلوب ، وقد قبل من منع المباح فكأنما أباح الحجور ، ومن أباح المحجور ، ومن أباح المحجور ، فقد حاد على والعراط المستقم . والله أعلم .

مسألة : ومنه و لا يعجبني محادثة من لا تصدق في حديثه ، ويكذب

فى قوله ، ويستر نعم الله الظاهرة عليه ، وما أحقه بالحفاء والمفارقة و ترك محادثة هذا أولى . والله أعلم . ومنه و فيمن مر عليه جماعة فسلم عليه رجل منهم ، ثم سلم عليه آخر . قال : معى إنه قبل يجزئه رد واحد عليه ، وقبل لكل واحد رد من السلام على قدر عدد من يسلم عليه . والله أعلم .

مسألة: روى لنا أبو سعيد قال: يوجد عن بعض العلماء أنه قال إذا أقبلت الفتن لم يبصرها إلا العلماء ، فإذا نزلت نزع من كل سمعه وبصره حتى يكاد يدخلها الكل إلا العلماء ، فإذا أدبرت ردت إليهم أسماعهم وأبصارهم ، فتائب نازع بعد الدخول فيها ، ومقيم عليها يعد بصره بها ، والله أعلم .

مسألة : ويوجد أن رجلا من الصالحين اعتدر إنى أبي المؤثر في مواصلته . فقال أبو المؤثر : من كان على ديننا فقد وصلنا ، وصلنا بنفسه أو لم يسلنا ، ومن كان على غير ديننا فقد قطعنا ، وصلنا بنفسه أو لم يصلنا . والله أعلم .

مسألة: وفى رجل ذكر رجلا بما فيه ممتدحا به ففرح الممدوح بذلك ، أيكون هذا الإعجاب ويلزمه فى ذلك شيء ، أم لا ؟ قال : الذي عرفت أنه إذا أعجبه ما مدح به كان آثما، وعليه إذا عارضه الإعجاب أن يدافيم ذلك ويزيله ، ويذكر ما يشغله عنه من الموت والقبر والحساب . قلت : فهل على المددوح إثم إن لم ينكر على المادح له ، لقول الذي صلى الله غايه وسلم : « احثوا فى وجوه المادحين التراب » أم هذه الرواية إلى غير هـذا ؟ وما موضعها إ؟ قال : الذي عرفت أنه إذا أظهر إليه الكراهية لذلك فحسن ، وضعها إ؟ قال : الذي عرفت أنه إذا أظهر إليه الكراهية لذلك فحسن ، وفا آنكر ذلك بقلبه ولم يدخل الإعجاب قلبه أجزأه ذلك . وأما معنى الرواية فعندى أنه لعله إذا مدحه بما ليس فيه استحق الرد عليه ، وقد مدح رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولم أعلم أنه أنكر على من مدحه .

مسألة: من بعض آثار المسلمين أن ترك الظلم أفضل من الصدقة ومن ظلم ذله الأجر إذا كان مستحق الأواب إلا لله منه الأجر عند الله ، ولا يستحق الثواب إلا المؤمنون ، ومن قبل الله منه مثقال ذرة من علمه لم ير دعليه شيء من عمله ، ومن ود عليه من عمله مثقال ذرة لم يقبل من عمله شيء. والله أعلم .

مسألة: وسألته عن الحسد ما هو ؟ قال: أن تحاسد أخاك المومن ما في يده ، ويكون لك ذلك دونه . وأما إن أحببت أن يكون في يدك مثل ما في يده نلا يكون حسدا . وأما إن أحببت أن يكون في يدك مثل ما في يده نلا يكون حسدا . وقال حسد الكافر لا إثم عليه فيه بل فيه الثواب . تلت : فالغبطة ؟ قال : الغبطة أن يغبط الإنسان ما في يده من نعدة ، وتود أن يكون في يدك مثله ، ولا تحب أن يزول الله بتقلب . والله أعلم .

مسألة : أبو الحوارى من حدث شحديث عن رجل فأخطأ في اللفظ ولم يخرج بمن المعنى فذلك جائز ، ولا يكون بذلك كاذبا مثل أنه يقول لآخر : هلم إلى فقال عنه تعال وهر إنما قال هلم . وكذلك إن قال له ، اذهب إلى ذلان ، فقال عنه امض إلى فلان ، أو اخرج إليه ، فهذا معناه واحد ، وإن اخماف اللفظ ، ولا كذب فيه . قال الله تعالى في قعمة موسى عليه السلام: (لعلى آتيكم منها خبر أو جذوة دن النار لعاكم تصطلون ) (١) وقال في موضع : (فلما أتاها نودي) وفي موضح : (فلما جاءها نودي) وهذا مما تختلف الفائلة ومعناه واحد . وأما الشهادة فلا يجوز أن يأتي بها إلا على وجهيها لا يزبد على داك حرفاً واحدا ، وقبل إن من أحال الكلام متعملا وجهيها لا يزبد على داك حرفاً واحدا ، وقبل إن من أحال الكلام متعملا بين اثنين أو جاءة ، إنه لايكون كاذبا ولا آثما ، ويحوز له ذلك ولايلحقه اسم الكذب لأنه لم يرد باطلاكما قال يوسف عليه السلام: (أيتها العبر إنكم اسار قون) (٢) وهو يعلم أنهم غير سارقين ، وإنما أراد الحيلة على أخذ أخيه اسار قون) (٢) وهو يعلم أنهم غير سارقين ، وإنما أراد الحيلة على أخذ أخيه

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٢٩ من سورة القصيس . وجاء في الأصل تحريف في الآية .

<sup>(</sup>٢) من الأية رقم ٧٠ من سورة يوسف .

فجعل السقاية فى رحل أخيه: ( وقالت امرأة فرعون قبرة عين لى ولك ، لا تقتلوه ) (١) إنما أرادت بذلك ألا يقتله فرعون. وقال إبراهيم: ( بل فعله كبرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطنون ) (٢).

مسألة : وقيل إذا سلم الرجل على الحماعة فرد أحدهم فقد أجزأ عنهم وكذلك إذا كانوا جماعة فسلم أحدهم فقد أجزأ عنهم ، وقيل لا بجزئ الرد من الواحد ، ولا يسلم على المصلى وهو فى الصلاة لمعانى ماهو فيه من شغل الصلاة ، و إن سلم على المصلى فيومر بحفظ ذلك ، فإذا قضى صلاته رد على من سلم عليه .

قال الشيخ سعيد بن أحمد الكندى: و إذا سلم على جماعة وفيهم من يصلى، فيعجب أن يجزئ الرد من غير المصلين عن المصلى، وخاصة إذا كان في الاعتبار أن المراد بالتسليم من المسلم على الحاضر من غير المصلين، وأكثر العارفين أنهم لا يريدون بالتحبة المصلين، ومن لم يحى لم يجب عليه الرد، ولوسلم مسلم عند ذخوله المسجد في وقت الظلام، ولم ينو بتحيته المصلين، وكان نيته إن كان أحد جالسا فارغاً من الصلاة ولم بوافق أحد فارغاً جالسا، ووافق أحداً يصلى، لم يجب على هذا رد على من سلم من الداخلين، إذا لم ينو بتسليمه المصلين إذا حرف ذلك بالاعتبار، وإن اشتبه الأمر فإن الرد أولى وأسلم. والله أعلم.

مسألة: وفى النظر إلى (التصاوير) من ذوات الأرواح من صنم أو غيره، يجوز أم لا؟ قال : إن لكل امرئ ما نوى فإن كانت نية هذا الناظر إلى الصور مستهزئا بها و مسفها لفعل من يتلهى بها أو يعبدها من دون الله عزوجل – لم يضق عليه وإن كان نظره لها ليتلهى بها لم يجزله ذلك. والله أعلم .

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٩ من سورة القصص .

<sup>(</sup>٢) الآية رقم ٦٣ من سورة الأنبياء .

مسألة الصبحى: وعن رجل نسج له بساط ، هل له أن يأمر النساج يعمل له (نصاوير)؟ قال: يكره أن يأمر أحدا أن يعمل له شيئا من (التصاوير)، وإن كان، على كونه، يكسر من كل صتم الرأس واليدان ، وشافهته في هذه المسألة ، فقال : في بعض المواضع : هذا حرام . والله أعلم .

مسألة: الشيخ حبيب بن سالم ، هل يجوز للرجل أن يلبس في إصبعه خاتم ذهب ؟ قال إذا كان لبسه في يده اليسرى في موضع لباس الرجال فلا بجوزله ذلك، وإن لبسه في غير موضع لباس الرجال وهو في يده اليمني، وصار في اباسه بموضع الحفظ له ، ولم يرد الخيلاء في ذلك ، فلايضيق عليه ذلك . والله أعلم .

مسألة : والذى يلزم الإنسان فى نفسه خاصة أن ينهاها عن انباع هواها، وطاعة عدوها الذى يسعى فى هلاكها دائنا ليله ونهاره وعليه الاحتراز منه والتفكر فيه ، ومراقبة الله تعالى فى كل نظرة وخطوة ونطق وصمت وجميع الأعمال ، ويستعين على هذا بذكر الله تعالى على كل حال . والله أعلم .

مسألة: والذي عرفت أن من نتف شاريه يريد بذلك خف الشعر عنه فجائز ، وبعض قال: إن نتف الشارب عذاب المنافقين في الدنيا . والله أعلم .

مسألة : وإذا رقى أحد على عقرب لئلا تلدغ أحدا وأخذها بيده متعمدا فلدغته أيأثم فى ذلك أم لا؟ قال : إذا كان نبته أن يعرف فضل الآيات من الأسهاء الحائزة أنه لا يأثم على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة: السيد مهنا بن خلفان - رحمه الله - فى الحرير إذا كان قصد به الترين لنسائه واللاتى يطوّهن بملك اليمين من إمائه وانكسار أعينهن عن النظر إلى من سواه ، لا قصده به الفخر والحيلاء واتباع هواه ، أو كان على إهمال منه للنبة حالة لبسه أتراه على هذا كله سالماً من لبسه ؟ قال : إن الحرير قد ورد تحريم لبسه على الرجال دون النساء ، من طريق السنة

التي لانعلم اختلافا في صحَّما إلاما حده المسلمون فيه ، بعد إجمال تحريمه ، وهو ما كان من عرض أصبعين دون، خالصا سداه ومصر ا، وذلك على عرض الثوب الملبوس لاعلى طو له، ترخيصا منهم ونظرا واجتهادا للمبتلي بشيء من ذلك، لأن ذلك القدر المحدود لا يقع عليه اسم لباس له لحقار ته، إذ التحر مموقع فى اللباسخاصة على أى شيء منه كان عمو ماً، وما كان مخلوطا مع غزل القطن نسجا، فهو أقرب إلى الرخصة في لباسه، ولو زاد على مقدار عرض أصبعن، وقد يوجد في بعض الترخيص في لبس الحرير في وقت الحرب عن بعض المسلمين لأجل المفاخرة في ذلك الحال إذ ذلك وقتَّها ، والله أعام بوجه هذا الرأى ممن رآه من أهل العلم ، وإذا ثبت رأيا في جواز لباسه في الحرب على رأى من رآه من ذوى الفقه، فعسى ألا يبعد جواز لباسه على النية التي ذكرتها قياسا عليه، إن صحالقياس به، لأنهما متقاربان في المعنى لأجل النية الصالحة الحامعة بينهما ، إن صح لهما في معنى الصلاح محال ، خرج مها من عموم النحريم إلى تخصيص الحلال للرجال ، وإلا فالأولى – فيما أرى – أن يبقى على - بملة عمومه ، فلا سبيل لإخراجه إلى خصوصية حلاله ، من غبر دليل يوجب دليل خروجه من تحريمه ، لأن ذلك أحوط وأوثق في أمر الدين ، إذ الاحتياط خير ما استعمل فلاينبغي أن يهمل ، لمن أشفق على نفسه وتدارك ما قصر في أمسه ، وما التوفيق إلا بالله . وأما مع الإهمال للنية في لباسه فلا وجه له على حاله'. والله أعلم.

مسألة: عن الشيخ جاعد بن خميس الحروصي: وفيمن دعته نفسه الأمارة بالسوء إلى إجابة دعوة الشيطان للعاصي الموبقه، ثم ندم على الحياة الدنيا، ومال به الهوى إلى فعل المعاصي الموبقه، ثم ندم على ما فرط، فعصي هواه، وخالف النفس، ورفض الدنيا، ورجع عن اتباع الشيطان إلى ما يرضي الرحمن ، فتاب إلى الله توبة نصوحا، وأراد الخلاص مما أخذه من أموال الناس بالباطل، وفعله من الزني وقتله من الأنفس

بغير حق . ما الذي عليه حالة عسره عن أدائه أو يسره أن يعمله لحروجه مما دخل من هذا فيه ؟ قال : فياز مه بعد النوبة في المال أن يرد إلى آهلها ما بقى فى يده ، وما أتلفه على وجه الانتهاك لما دان بتحريمه ، ولم يقدر على رده فالغرم له بالمثل أو القيمة ، كما يوجبه الحكم ، إلا أن يقع التراضي على شيء منهما في موضع جوازه فلا بأس ، فإن عرقه بالحزم ، وإلا ما يجرى عقداره ، حتى إنه قد خرج منه فى قول أهل العلم ، فإن لم يقدر على التخلص في حالة الفخر أن يبلغ إلى من هو له دان به إلى مقدرته ، أو لضيق ما في يده ، عن الوفاء عاقد لزمه عما في ماله فإلى مسرته ، أو يحضره الموت فيوصي به ، ويشهد عليه أن قدره والله يرجى له آن يعذره عما لم يكن من طاقته ، وما جهل ربه فأيس من معرفته جاز لأن مختلف في · أنه يُكون مو قوفا أبدا ، أو يلحق بأموال المصالح التي هي لبيت المال ، أو بجعل فيه أمانة لمن هو له في أصله ، أو يفرقه على الفقراء خلاصا لنفسه وصدقة عنربه. فإن ظهر بعد أن يفر قخيِّر بينالأجر والغرم. و قبللاشيء عليه لِحُواز ما فعله به ، و هل ياز مه على هذا من تفريقه له أن يوصى به ، فنعم على هذا القول الأول ، وعلى الثانى فلا ، وليس في شيء من هذا كله ما يدل على بعده من الصواب لعدم عدله .

ويلزم فى الزبى للحرة صداقها ، وفى قول آخر مهر مثلها ، إلا أن يكون عن رضاها ، وهى بحال من بملك أمره فلا شيء لها . وفى الأمة البكر عشر ثمنها ، وقيل خمسه . وفى الثيب نصف عشر قيمتها ، وقيل صداق مثلها من الإماء ، وقيل قدر ما شغلها عن مولاها ، وعلى قول آخر إلا أن تطاوعه فلا شيء عليه لسيدها ، وقيل إن المطاوعة منها والإكراه سواء لأنها مملوكة فلا مطاوعة لها ، وعلى هذا فكأنه فى معنى جبرها يجوز أن يكون فى مقداره على ما مر من وأى لمن قاله من الفقهاء ألا وإن عليه أن يكتمه فلا مجزئه به من لا يعلمه .

و في قتل النفس الآدمية: ما في الحر من قولوما دونه من دية مسلمة إلى

أهلها من البرية ، وفي العبد ما له من قيمة إلا أن يكون له ، مع ما لله من كفارة في أجماع ، أو على رأى من يوجبها ، في موضع جواز ما بها في الرأى من نزاع ، إلا ما يكون من هذا وذلك في ركوبه له باستحلاله ، ثم تاب إلى الله من قبل أن يقدر عليه ، فإنه لا شيء فيه على أظهر ما به في نفس ولا مال ، إلا ما بقى في يديه ، فإنه لربه فلمر ده إليه متى أمكنه فقدره فإنه ليس له في شيء من المظلم ولا في المطالب بأدائه من الحقوق بُعد وجو به أن يؤخره إلا برضا من أهله أو عجز اوجه يمنعه في الحال من بعضه أو كله فلا بأس لظهور ماله من عذر في النأخير ، حتى يحدث له ما به بقدر أن يعطى كل ذى حق حقه غير منقوص ، إلا ما جاز أن يكون على الرضا ، وإلا فلا جو ز له فى عموم ولا خصوص . فإن وفى بالحميع فذاك وإلا فلابد فيه من التوزيع على قدر ما عليه لكل واحد من غرمائه إلا لعلة تمنع من جوازه فى شيء منها أو نى كلها وإلا فهو كذلك فى هذا الموضع وأحق ما به من مظالمه أن يقدمها على ما عداها من ديو نه إلا أن يطالبه بها من هي له أو من يكون في نيابته عنه كهو ، فيكونان لتكافئهما على سواء . نعيم فإن دفع إليهم ما قبله لهم على الرضا جملة ، أو قضاهم به دفعه ما يقسمونه جاز له ولهم ، وإلا أعطى كلا منهم ماله على حدة ، فإن رام كل منهم أن يكون هو المقدم فنزل إلى الموالاة في أدائه جاز له أن يبدأ بأيهم شاء لُغس يُ هوى ، ولا لوم عليه إذ ليس من قدرته أن يعطى ما اجتمع من الاثنين فصاعدا إلا على التوالى ، إلا أن يضع على شيء ما لكل و احد منهم مفرقا فيأخذونه معا ، أو يكون بمن يعينه على عددهم. وربما احتاج معة إلى أن يكون جمعا ، وقد تعسر عليه في أحيان فتعذر ، وربما أدى له إلى الضرر ولكنه لا من اللازم ، إذ ليس فيه ما يدل على وجوبه في صحيح خبر ، رُّ وَلا أَجِداعِ وَلا نظر ، فدعة إلى من أراد به أن يتبرع فإنه من الحائز لعدم ما يمنع من جوازه له ، وإن رأى فيما بينهم أن يقرع فيكون على ما يخرج علمة السهم أو لا وثانيا وثالثا ، حتى يأتى على من خرج علية آخرا فيفرغ

أوما هو من نحو هذا فنحسن من أمره لبعده من أن يكون لهوا ، وإن بدأ يمن عن يمينه ، ثم الذي يليهم إلى آخرهم ، من غير أن يرتبهم لللك ، نعسى أن يكون كذلك لتجرده عن الإيثار لن يهواه . وبالحملة فعلى أي وجه يسلم إلى كل واحد ما له أجزأه لبراءته إلا لمانع في حاله من أن مجوز له والكفارة من حقوق الله ، فالاختلاف في أنها مساوية لحقوق عباده،أومقدمة عليها أوموُّ حرة عنها ، وعلى كل قول فإن كفي مالها في هذا الموضع يكون للتحرير، وإلا فهو له فبر د إليه أو في دينه إن كان قد بقي عليه، فيجوز على حال في الصوم أن يكون لابد منه في التكفير ، أو ليس في الإطعام ما بجزئه من هذه الكفارة لعجزه عن الصيام. فقد قيل نعم وقيل بلي ، إلا أن ما قبله أكثر ، والذي به في خلاصه أن يؤمر أن يتلافي ما أضاعه. فيعجله حال ما يقدر، فيوردي في حياته ما عليه من حق الله تعالى أو لأجد من الحلق في هذا وغيره، ولا يؤجله مع القدرة إلى وفاته ، وألا يتمادي في تأخيره ، فإنه لايدري مايكون به ، و ربما لانقضي من بعده شعايّمن وارثه بما ترك من خيره ، أولزوال ما به يقضيه من المال ، مع ما في تعجيله من راحة وزيادة فضل على تأجيله ، وهذا مالا شك فيه ، فاعرفه واعمل بعدله فعساك أن توُجر عليه ، فتحظى من كرم اللهبفضله والسلام . ومن كالاملبعض المسلمين في التوبة: إن حقيقة التوبة من العبد هي الندم على ماكان منه ، وترك الفعل المحرم، و الاعتقاد ألا يرجع إليه ، والاستغفار باللسان ، كما قال معاذ بن جبل : إن التوبة النصوح هي أن يخرج من الذنب، ثم لايعود فيه كما لايعود اللبن إلى الضرع بعدخرو جه منه، ومن علامة التو به النصوح أن يبغض النائب الدنيا كما أحبها . قال أبو حفص حين سئل : لم يبغض التائب الدنيسا ؟ قال : الأنها دار باشر فيها الذنوب ، قيل له : ففيها أدرك التوبة ، قال : هو من ذنوبه على يقين ومن قبول توبته على خطر . وينبغى أن يكون العبد أشد انكسارا وخشية مماكان قبلها ، فإنه إذا أعجب بتو بته أبطل العجب تو بته ، وبقيت الذنوب في ذمته . والله تعالى وعد على التربة تبديل السينات حسنات (م ٢٤ - لباب الآثار)

يقوله: (فأرلئك يبدل الله سيئاتهم حسنات) (١) وهو أن يبدل بالمعصيطاعة ، وبنسيان الله ذكره ، وبالرياء الإخلاص ، وبالكبر التواضع ، وبالحسد النصيحة ، وبالرغبة في الدنيا الزهد فيها ، وبالخضب الحلم ، وبالحمل العلم ، وبالشلك اليقين ، وبالحرص القناعة ، وبالجزع الصبر وبالطمع الإياس من الناس، وبخوف فوات الرزق الأمن بما تكفل اللهبه ، وبالماعة الدنيا حب الآخرة ، وبالأنس بالمخلوقين الأنسبالله ، وبالمهاون بطاعة الله النشمير لطاعته ، وبمخالفة الفاسقين ، عالطة المتقين ، وايس كل من قال إني تائب كان تائباً ، بل التائب المبغض للمعصية ، كما أحبا النائع على ذنبه النادم على فعله ، الحزين على صنعه ، المنكس رأسه أحبا النائع على ذنبه النادم على فعله ، الحزين على صنعه ، المنكس رأسه لربه ، الوجل القلب . وأما قراءة التوبة باللسان بغير إقلاع عن المعاصى واعتقاد بالقلب إنه لايعود إلى اللنب فهى لاتنفع ، بل ذلك بنفسه معصية ينقض الوضوع لأنه كذب ويسمى الاستخفار الكاذب .

مسألة : ومن جواب الفقيه مهنا بن خلفان البو سعيدى رحمه الله الحديم من سأله : إذا تناب العبد إلى الله من جميع معاصيه صغيرها وكبيرها ، توبة نصوحاً نادماً على ماكان منه نيا مضى ، ولم يكن مقيا على شي م منها وأصلح فيا يقبل "رجا الله أن يغفر الله له ، لأن النائب من اللنب كن لاذنب له ، وما يخطر ببأله من غير اختياره ، وسلممن اعتقاده كائناً ماكان من الوساوس الشيطانية الداعية إلى خلاف رضا الله ، فغير مؤاخل بها مالم يصوبها ويعتقدها ، بل معفو عنه من قبلها بالسنة التي لاتعلم خلافاً في صحبها . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : وأما الدخول في بيوت الرجل بإذن زوجاته ،

<sup>(</sup>١) من الآية رقم ٧٠ من سورة الفرقان .

أو من قبلها من ابن أو غيره ، بغير إذن ربها ، ففى ذلك قال من قال من المسلمين: المسلمين : إن ذلك جائز ما لم يتخذ ذلك سكنا. وقال من قال من المسلمين: إن الدخول لا مجوز إلا بإذن رب البيت .

وأما إذا كان البيت يسكنه غير صاحبه بقعاده أو غيره فجائز الدخول في ذلك البيت بإذن الساكن . وأما إذا استأذن أحد في دخول بيت فسمع صوتاً من داخل البيت يقول له . ادخل . فجائز له أن يدخل ، ويجوز الدخول بغير إذن صاحب البيث ، مثل العرس ، وبيت المأتم . والحاكم والتاجر ، والذي فيه الحزن والغرق والهدم ، فكل ذلك جائز . والله أعلم .

مسألة : ومنه أنه لا تجوز الإباحة فى دخول المنازل على أهلها إلا بإذن حين الدخول على أكثر القول . والله أعلم .

مسألة : ومن جوابات أبى الحوارى : وعن رجل أسكن عبده ، أو أمته بيتا ، هل له أن يدخل عليهم بلا إذن ؟ قال : فإذا كان للأمة زوج أو للعبد زوجة ، فلا يدخل عليهم إلا بإذن . وإن لم يكن لهم أزواج ، فلا يدخل عليهم حتى يكون منه ما يعرفون بدخوله ليستروا منه والله أعلم :

مسألة: وجائز للرجل أن يتجرد بين يدى من لا يرى ذلك قبيحاً ؛ كالمجنون والصبى والذي لا يعقل ، ولا يتجرد عبسد من يراه قبيحاً ، ولوكان ميتا . والله أعلم .

مسألة : عرضت على الشيخ جاعد بن خميس فأجاب عارضها على معنى قوله وإذا تعارض الحكم والاطمئنانة في شيء فأباحه الحكم وحجرته الاطمئنانة هل للمبتلى بشيء من ذلك أن يتمسك بالحكم فيه ، ويتوسع به ، ولا يأخذ فيه الاطمئنانة فيا بينه وبين خالقه ، ويكون سالما عند الله بذلك أم لا؟ قال : من أخذ بالحكم فلا شيء عليه لأنه هو الأصل . وقد قال أبو سعيد : ومن أخذ بالأحكام فقد لحق بالأصول . والله أعلم .

مسألة: الصبحى: وما معنى مايذكر فى الأثر فى منع سفر المرأة مع غير ذى محرم منها ثلاثة أيام ؟ فما العلة فى منع ذلك وإباحة مادون الثلاث؟ قال : يعجبنى ألا تسافر المرأة مع غير زوج أو محرم ، لا ثلاثة أيام ولاأقل ، لأن إبليس ثالث المرأة والرجل الحاليين ، من غير رد لقول المسلمن :

مسألة: ومنه وعما جاء في صلة الحار والرحم وإنالتهم من اللحم وإخفائه عهم ، وفي قرضه إن استقرضه ، أرأيت إذا كان ترك الصلة يسره أكثر من الصلة فيا عرف من أخلاقه ؟ وكذلك إذا كان هو عنده لحم أو فاكهة ، لم ينل هذا منه وهذه عادتهم ، وإذا أقرضه يخاف مطله ، أيسعه ترك فعل ذلك له على هذه الصفة أم لا ؟ قال : عليه أن ينيله من قدره ، وإذا علم جاره بذلك ، ولو لم ينصفه جاره من قديره وقد. قال بعض المسلمين ما كافينا من عصى الله فينا بأكثر من أن تطيع الله فيه . وأما قرضه إذا خاف منه المطل والظلم فلا يلزمه إقراضه . وأما صلته إذا كان يثقل على الموصول وتدخل عليه المشقة فلا يلزمه هذا أن يصله ولا يكرم العبد بما يكره قلت له : إذا رأى منه شيئا لا يحسن ، وأراد أن يصله مهجره رجاء رجوعه عما رآه منه ، أله هجره او طال ذلك أم لا؟ قال : مهجره على وجه الإعتاب لا على اعتقاده القطيعة ، وإن كان منافقا ، فله أن يقطع صلته مع أداء ما يلزمه من حقه ، وحفظت أن صلة الماليك فله أن يقطع صلته مع أداء ما يلزمه من حقه ، وحفظت أن صلة الماليك واجبة ، ولو لم يكونوا من الرحم و لا الحمر ان على مالكهم ، و يختلف في أم الرضاع والإخوة من الرضاع . والله أعلم .

مسألة: وإذا أذنب ذنباً ظاهراً عند الناس، وأراد التوبة منه نقال: أستغفر الله من جميع ذنوبي، أو من ذنبي الفلاني، ولم يقل و تائب إليه أو قال نائب إلى الله من ذلك، ولم يقل أستغفر الله، أيكفيه أحد ذلك دون الآخر عند الله وعند السامع له أم لا ؟ قال: إذا استغفر الله من جميع ذنوبه أو من ذنبه الذي سماه أجزأه ذلك، لأن الاستغفار باللسان والتوبة بالقلب، وأحب للى أن يصحبهما جميعاً. وإذا لم يتب عند من اطلع عليه و تاب سريرة

ع ذنبه العلانية ، أيكون سالما عند الله أم لا؟ قال : فى ذلك اختلاف ؟ الله أعلم .

مسألة الصبحى: والذي يفعل الشيء بدينونة ثم يبن له خطؤه، أيسقط نه الضمان على كل حال كان عللا بصر أ أو ضعيفاً ؟أم لا يسقط عن الضعيف؟ ذلك خاص سقوطه عن العالم الممنز ، وكذلك العامل لبعض الأثمة إذاكان سعيفاً بتأول منه أن هذا إمام ثابت الإمامة ﴿ واجب الطاعة ، ثم تبين له من مد ضد ذلك ، أهذا بمنزلة الدائن ويسقط عنه الضمان ؟ وإذا لم يبين له خطأ ا دخل فيه وشك فيه فدان لله بما يلزمه في ذلك ، واعتقد حميع ما يجب لليه في ذلك ، أيكفيه ذلك ويسلم عند الله؟ ولومات ولم يبين له صواب ا دخل فيه ولا خطوه إذا كان هذا اعتقاده فيه أم لا؟ قال: أما الدائن عُلاف دين المسلمين ، ثم تبن له خطؤه ، فإذا تأول الكتاب بالكتاب ، و الكتاب السنة ، أو الكتاب بالإحماع ، أو السنة بالكتاب، أو السنة بالإحماع، و الإحماع بالكتاب ، أو السنة أو الإحماع فيخطئ بتأويله الصواب ؟ قال : من قال لاضمان عليه لقوله تعالى : (قُدُلُ للذين كفروا إن ينتهوا خفر لهُمُ ما قد سَلَف ) (١) وإنما عليه الاستخفار والتوبة والإثم. وقال ن قال بالضمان في ذلك و لاأعلم : أن من دان بشيء مخالف ، أنه يسقط عنه لضمان بلا حجة ولابرهان ، وحفظت من الأثر أن من دان بطاعة أحد الأثمة فعل له ما يفعل بالأئمة الصادقين فأخطأ سبيل الحق في ذلك فبي ازوم لضمان عليه اختلاف ، وأما إذا لم يبن له خطأ ما دخل فيه وأغراه الشك، نالشك ليس من آمر الدين ، ويدين بما يلزمه من حميع حقوق الله وحقوق عباده ، ويسلم بثلك إن شاء الله . والله أعلم .

مسألة : ومن دخل في شيء مما يرجو أنه مصيب فيما له وعليه ؟

<sup>(</sup>١) الآية ٣٨ من سورة الأنفال .

قال: إن المتأول خاصة من تأول إجازة فعله بإصول من أصول الدين ولا يسمى غيره متأولا. قلت وإن كان كذلك فيم يسمى هذا؟ قال: إنه يكون متحريا سبل الرشاد فيما يبيز لنا. والله أعلم.

مسألة : من حدث بحديث قد نسى تعبيره بكلام آخر فلا أعلمه كاذباً إلا أن يتعمد لحلاف الحق ، ويقلب ذلك الكلام ولا يفسد صومه ولاطهوره إلا التعمد للكذب . قال غيره : وإذا جاز هذا في الكلام جاز في الكتاب إذا أتى بالمعنى ولوغير اللفظ ، وقد قبل بذلك . والله أعلم .

مسألة: ويروى عن الذي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: ثلاثة يَدُعُون الله فلا يستجيب لهم: رجل أعطى سفيها ، لقول الله تعالى: (ولا تُرُ توا السُّفهاء أموالكم) (١) ورجل عنده امرأة سيئة الحاتى فلم يطلقها ، ورجل كان له على رجل دين فلم يشهد عليه . قال غيره : يخرج معنى الرواية أن كل ما وقع فيه الإنسان من أمر يضيق عليه القيام فيه ، وكان له الحرج منه بالاختيار والتحول منه إلى غيره ، من الحائز والمباح ، فلم تخرج منه لسوء اختياره مما يدبره لنفسه من أمر دينه و دنياه ، وآشده الوقوع في شيء من معاصى الله – تبارك و تعالى – ويدعو الله ، سبحانه و تعالى ، بلسان مقاله أن يخرجه منه ، فهذا لا يُرْجَى أن يستجيب الله تعالى له ، لأن هذا ليس بدعاء في الحقيقة ، وإنما هو هذيان منه ، وقد قال الله بعالى غيرا عن أحو ال الكافرين : (إن الذين تو فاهم الملائكة ظالمي أنف هم قالوا فيم كنم قالوا كنا مستضعفين في الأرض )(٢) الآيات . والله أعلم .

مسألة عن الفقيه مهنا بن خلفان رحمه الله : وهل بجوز للمرأة أن تسكن مع رجل أجنبى فى بيت واحد ? وهل لها السفر معه لحج أو غيره ؟ أم ذلك محجور عليها ؟ بين لنا ذلك . الحواب : هذه المرأة لإ يجوز لها السكن مع

<sup>(</sup>١) من الآية الحامسة من سورة النساء.

<sup>(</sup>٢) الآية ٩٧ من سورة النساء.

غير ذى محرم منها فى بيت واحد ، ولا سفرها معه لحج أو غيره ، وإن ذلك محجور عليها . ويجب إنكاره على من قدر ، والحكام أولى بذلك . والله أعلم .

مسألة: ومن مر به جماعة فسلم عليه رجل منهم ثم سلم عليه آخر، يكفى أن يرد عليهم ردا واحداً؟ قال معى إنه قيل: يجزئه رد واحد عليهم، وقيل لكل واحد من السلام رد على عدد من سلم عليه. والله أعلم.

مسألة: وقال فى الأقلف إذا كان له عدر يخاف على نفسه إذا اختتن إنه معدور ، حتى يأمن على نفسه ، ويكون فى الولاية ، وتجوز شهادته ، ولا يصلى خلفه لأنه يقطع الصلاة ، وكذلك ممره (١) يقطع الصلاة ولا يصف فى صف المختثين ولا تؤكل ذبيحته ولا يتاكح لأن هذا ليس فيه اضطرار له إلى ذلك ، وكلما لم يكن له فيه اضطرار فيه ، فأحكامه فى حال عدره أحكام الأقلف الذى لا عدر له ، ولا يدخل المسجد ولا يصف قدام النساء . ولكن يصلى فى البقاع الطاهرة غير المساجد . والله أعلم .

مسألة: وفى المرأة (المخدورة)، هل لها عدر عن صلة الحيران والأرحام بوجه فى رأى المسلمين ؟ قبل: لا أعلم أن لها عدراً إلا من تقية من وجوب أو منع شى [كأن] يمنعها زوج. وأما الوالد فمنعه لها عندى لاعدر لها إلاأن يكون هناك نظر أولى من وصولها من الحوف على نفسها أو دينها ، فيجهل ذلك فيكون هو القائم عليها بدلك ، ويكون عليها له الطاعة بدلك. قلت: فيجوز للزوج والوالد منعها ويسلمان. قال: معى إن الزوج إذا منعها لمعنى لا يقصد إلى قطعها عن أرحامها ، ويأمرها بقطعه على معونة على ذلك ، وإنما تلزمها طاعته ولا تخرج من طاعته. قال: فأرجو ألا يكون عليه فى ذلك إنم وأما الوالد فقد تقدم من الشريطة فى منعه. والله أعلم.

<sup>(</sup>١) كذا بالأصل . والعبارة فيها اضطراب.

•

•

.

-

.

## الباب أنخسامس

## فى النجاسات وأقسامها والطهارة وأحكامها فى الآبار والأرض وطهارتها ونجاستهماوما أشبه ذلك

عن الشيخ جاعد بن خميس الحروصى : وعن الأرض ألها في جميع بقاعها حكم الطهارة في الأصل إلا ما عرض له شيء من النجاسة فصح ؟ و إلا فهي كذلك ؟ أو على العكس من هذا في العدل ؟ قال : ففي قول النبي صلى الله عليه وسلم : « جعلت لى الأرض مسجدًا وترابها طهورًا ». ما دل على طهارتها إلا ما صح أنه طرأ عليه شيء من النجاسة ، فأخرجه عما به من الطهارة إلى ما له من حكم مادام به قائمًا ، وإلا فهى في حكمها كذلك ، ولا نعلم أنه يختلف في ذلك ، قلت له ﴿: وعلى هذا يكون القول في ترابها ورمادها ؟ ويكون من حصاها وأحجارها لا غيره أبدا ؟ قال: هكذا معي في كلها لعدم جواز ما خالفه في شيء من أجزائها . قلت له : وجميع ما بها من أنواع جنس المعدن والنبات على هذا يكون في الإجماع ، وما تولد منها فلاحق في حكمه بها أم لا؟ قال : نعم إلا الحمر ، أوما يكون من محرم الأبيدة فإنه لابد وأن يتحول إلى النجاسة على حال ، ما داما على ما بهما من صفة ، فإن انتقلا إلى الحل جاز لأن نختلف في بقائهما على النجاسة والتحريم وعلى عودهما إلى ما كانا عليه من الطهارة والحل. قلت له : فالمنسحق من معادنها مثل المتطرق في طهارته أو بينهما فرق في الأصل؟ قال : لا أرى جواز فرق ما بينهما في الحق لعدم ما يدل عليه لأنالجميع فيه حكمهمالا غبره في العدل . قلت لمغالسك الذي هو اسم القار ما القول فيه ؟ قال : الله أعلم . وأنا لا أدرى فى أصفره وأبيضه إلا ما له من قول في قضيته بأنه معدني ، فهو كغيره من الأنواع المعدنية

على حال . قلت : أفلا مجوز أن يعطى فى الطهارة حكم الزاج والكبريت والزرنيخ والمغرة والكحل ؟ قال : بلي ، لأنها في هــــــذا على سواء في الأصل ، ولا نعلم في شيء من هذا إلا طهارته عند أهل العلم والفضل ، إذ لا ينساغ ما خالفه في العقل . قلت له : وما بها من أنواع جنس الحيوان ، ما القول فيه في الرأى والإجماع ؟ قال : في أنواعه مالا قول فيه إلا طهارته ، وعلى العكس من هذا في أنواع أخرى ومنها ما يقى في نزاع لحواز الرأى عليه في ذلك . قلت له : وما تولد من أنواعه فعلى هذا يكون من حكمه ولا بد؟ قال : إذ لا مخرج له ولا لشيء من أن يكون على أحد هذه الوجوه أبدا ، فإنها ثلاثة لا رابع لها على طول المدى : قات له : وعليها فى هذا يكون الحكم فى كل أرض أو ما. أو حيوان أو معدن أو نبات أو إنسان أم لا؟ قال : هكذا معى فى هذا كله ، وما خرج من الدين فجاز عليه الرأى لم يجز أن يدان به ، كما لا يجوز أن يوضع الرأى في موضع الدين لعدم عدله . قلت له : أفلا بجوز في المكان الواقع به شيء من أعيان النجاسة أن يطهر بالشمس أو الريح أو الزمان ؟ قال : بلى قد قيل بجوازه مع زوال العين والأثر منها ، إلَّا أنه على رأى لا في إجماع ولا في البدن من نوع الإنسان . قلت له : فالموضع من الأرض ينجس بمال بول أو ما أشبهه ، أيطهر بغير الماء؟ قال : قد قيل فيه : إنه إذا ضربته الشمس أو الربح حتى ذهبت عين النجاسة طهر ، وقيل حتى يضرباه جميعا ، وقيل لا يطهر إلا بالماء . قلت له : فإن كان لا تبلغ إليه الشمس ولا ربيح ، ما القول فيه ؟ قال : فهو على حاله حتى يطهر بالماء . و في قول آخر : إنه بالكسيح أو الوطء ، أو ما يكون من حركة تقع عليه، يطهر إذا زال من النجاسة عينها وانححي أثرها. قلت له: ما ايس له عين قائمة مثل الماء النجس أو ما أشبه من شيء في هذا ؟ قال : فهو من بعد جفافه أدنى إلى الطهارة مما في الأولى: ، إلا أنه ما لم يقع عليه قدر ما يجزئه لطهارته من الماء ، فلابد وأن يكون على ما يه من الرأى

في ذلك . قلت له : وما كان له من أنواع النجاسة عن قائمة في ذاتها ، مثل الدم أو ما أشبهه ؟ قال : فالموضع نجس على حال مادامت العين قائمة ، و بعد زوالها الاختلاف في طهارته ، إلا أن يكون بالماء الطهور في الإحماع أو على رأى في موضع جواز الرأى عليه ، وإلا فهو كذلك بما فيه . قلت نه : وإن ضربته الشمس أو الريح ويُزال ما به من شيء ، ولم يبق لها فيه عين ولا أثر ؟ قال : نعم لما به من قول إنه لا يطهر إلا بالماء ، وقول : إنه يطهر بالشمس والربح ، وقول بما يكون مهما ، وقول بما أز الها من كسح أو وظء أو ما يكون من حركة وإن لم تضربه شمس ولا ربيح ، وقول : إن زوال العين موجب لرده إلى ما به من حكم الطهارة في الحين، لقُول الذي صلى الله عليه وسلم : « الأرض يطهر بعضها بعضا » وقد مر من القول في هذا فتكرو ولا يأس . قلت له : فالحصا والصفا مثل الأرض في هذا أم لا ؟ قال : نعم في بعض القول ، وقيل بالفرق بينهما ، وإنما لا يطهرهما إلا الماء ، وقيل ؛ إن لما استوى بالأرض حكمها : والله أعلم بالفرق ، فإنى لا أراه ولا أقول بخروجه من الحق . قلت له : وما كان من نباتها فتنجس أو من معادثها لشيء أصابه جاز لأن يخرج من طهارته بغير الماء معنى ما في حكمها من قول أم لا ؟ قال : نعم إلا أنه قد شدد في الثياب ما لم يشدد في عداها من أنواع نباتها ، ولكنه غير خارج من الاختلاف على حال لقول من أجازه ، وقول من لم يجزه ، حتى إنه لا يعلم فيه اختلاف ، قلت له : وما تنجس من الأرض بشيء من البول ، أو الماء النجس أو ما أشبههما من شيء ، ما حد طهارته بغير الماء في رأى من قاله ؟ قال : فحده في البول زوال أثره : و في الماء إجفافه على هذا القول . قنت له : وعلى هذا الرأى فالشمس أو الربح أو كلاهما في كم تطهره مما ليس له عين قائمة ؟ قال : قد قيل في ثلاثة أيام ، وقيل في يوم واحد ، وقبل لاحد له إلا ذهابه . قلت له : فإن بقى له زوك(١) أو رائحة ؟ قال : مادام الزوك به باقيا

<sup>(</sup>١) كذا بالأصل.

فهو على حاله من النجاسة ، وعلى قول آخر فيجوز فيه لأن يكون طاهرا . وأما الرائحة فعسى ألا يكون لها حكم فى ذلك . قلت له : فالماء النجس من بعد جفافه لا بأس به وإن بقى أثره أم ماذا فيه ؟ قال : ففى أكثر القول إنه عليه كذلك لفرق بينه وبين البول فى ذلك . قلت له : فإن وطئ كلب على شيء من الطين ، فنجسه ، منى يطهر ؟ قال : إذا يبس الأثر ، وقيل بنجاسته ما دام أثره بالموضع قائما . قلت له : فإن بنى جدار بطين نجس ؟ قال : فإذا يبس طهر ، وقيل إن والحه لا يطهر . قلت له : فإن عمل من هذا الطين تنور ا يطهر إن أوقد عليه البار ، وبجوز من بعد أن يخبز فيه أم لا ؟ قال : نعم قد قبل هذا ، والا أنه لابد وأن يلحقه معنى الاختلاف فى ذلك . قلت له : وما له فى هذا من النجاسة عين قائمة بالشيء فلا يطهر إلا بزوالها ؟ قال : نعم ، إلا أن يكون فى موضع العجز عن زوالها ، فعسى فى التيمم له أن يقوم فيه مقام الغسل ضرورة إليه وإلا فهو كذلك ، وربما كان على رأى فى ذلك .

قلت له: فالتنور يشوى لحما نجما فيبقى فيه شيء من الدسومة، ما الرآى فى تطهيره ؟ قال : قد قبل أن يغسل بالماء حتى تزول ما به من النجاسة ، وقبل يحمم بالنار حتى تزول عينها ، وقبل يكسر ولاينتفع به على هذا الرأى فى مثل ماقد جعل له ،أو ما يكون من نحو ذلك . قلت له : أفسلا يطهر على حال إن بولغ فى غسله حتى يزول مابه من ظاهره ويبلغ الماء إلى داخله فيأتى على ما أصابه أم لا ؟ قل : بلى . إن فى الآثار مايدل بالمعنى فى مثله على طهارتها فلا معنى من بعده لأن يومر بكسره أبدا من أجله على هذا من أمره . والله أعلم . فينظر فى عدله قلت له: وماخالط أطلن من شيء له ذات من النجاسة فأحرق حتى صار رمادا ؟ قال : قد قبل فى طهارة رماده باختلاف . ويعجبنى رأى من يقول بفساده ، لأنه تبع لأصله ، فأحرى مابه أن يكون بعده على ما به من قبله إن صح ما أراه فى ذلك . قلت له : فإن مسح على عين النجاسة من الشيء الذى هى به ،أو حلك ذلك . قلت له : فإن مسح على عين النجاسة من الشيء الذى هى به ،أو حلك

حتى تزول منه ذاتها ؟ قال : فيبقى فى حكم ليس له ذات لمعنى ما أريد بها فى الموضع من غسله منها . قلت له : وماكان فى الأرض فحفر الموضع من تحتها وأزيل بترابه ؟ قال : فإذا أنى الحفر على ما ولج من رطوبها فالموضع طاهر ، ولاأعلم أنه يختلف فى ذلك .

قلت له : فالبول أوما أشبهه في الموضع إذا جرى عليه الماء فزال ، بجزئ فيه لطهارته أم لا ؟ قال : نعم . في بعض القول ، وقيل لايطهر إلا بالعرك وعسى في هذا الرأى أن يصح لمن قاله ، إذا لم يكن لحريه من الحركة مقدار ما فيه بجزئ عن عركه . قلت له : وعلى قول من أجازه فإلى كم يحتاج فيه لطهارته أن يجرى عليه ؟ قال : فلابد له على قول من أن يجرى عليه ثلاثا ، إلا أن يكون ماء قد انفصل من تجاسة ، فإن المرة الواحدة فيه تجزئه وإلا فهو كذلك . وعلى قول آخر فيجوز لأن يطهر عرتين ، إلا أن القول فيه عرة مع زوال الأثر ، كأنه لا يبعد من أن بجوز على رأى في النظر فاعرفه . قلت له : فإن كان لحريه من الحركة ما يقوم في غسله مقام العرك ، أيجزئه مع زوال مابه فيطهر على حال أم لا ؟ قال : نعم ، قد قيل هذا في مثله . ولا أعلم أنه يختلف في عدله . قلت له : أوليس الصب على مايكون من نعو هذا يجزئ عن عركه ؟ قال : بلى ، إن كان فى مقدار ما يجزئ فى غسله من العرك ، وإلا جاز مع البقاء لأن يكون على مابه من الاختلاف في طهارته . قلت له : فالصفا وغيره من الحصباء والحصى مثل الأرض في الصب على ماينجس بشيء من هذا أم لا؟ قال : نعم على قول ، وقيل إنهما لا كالأرض لأنهما لاينشفان الماء فلا يجزئ فيها إلا العرك ، وعلى قول آخر إن الصفا يعرك والحصى يقلب ، والأرض يصب على ترابها صبا . ويعجبني في النجاسة أن يكون زُّوالها بالماء من الشيء الواقعة به موجبًا لرفعها لأنه هو المراد من غسلها لطهارة موضعها ، وقد حصل فكيف لا يكون مجزئا عن العرك ؟ولامعنى

فى تطهيرها إلا بما أريد به من زوالها لا بغيره من غير ماشك فيما له عين أوَّلا . وفي هذا ما دل على الطهارة بالشيء أوَّلا .

قلت له : ما الذي تراه فتختاره من القول في الحجر أن يكون مثل الأرض في طهارته بالماء مع البرك لعركه ؟ وإن قيل بغيره في الأثر؟ قال : نعم لأنه لما فيه من صلابة تمنع من أن يلج به شيء من الرطوبة ، كأنه مع زوال ما على ظاهره من النجاسة بالماء فى غير عرك أوما أشبهه أدنى إلى الطهارة منها لعدم نشفه ، وإن لم يكن أقرب فليس هو بأبعد على ما أراه فهما إن صبح . قلت له : وما نز ل من السهاء على النجاسة من الماء فأزالها أجزأ لطهارتها عن العرك في الأرض أو الصفا أو ما يكون من نحوهما أم لا ؟ قال : فعسى أن يكون مثل الصب في حكمه فإن كان لوقوعه من الحركة مقدار ما بجزئ عن عركها أجزأ فها، وإلا فهي على ما به من الاختلاف في طهارتها عا دونه ، إلا أنه يعجبني لزوالها أن يكون مجزئا لأنى أراه مها على هذا أولى والعلم عند الله . قلت له وما كان من الحجارة رخوا يقبل الرطوبة فينشفها ، ما القول فيه ؟ قال : فلابد في طهارته من أن يترك في الماء حتى يلج فيه مولج النجاسة ، فيأتى من داخله على ما به منها ، وإلا فلا بجزئ في غسله ما دو نه أبدا ، إلا أن يكون في الحال قلت له : وما ننجس من كبس أو صاروج أو جص أو رماد بنحو بول أو ما أشبه ، ثم عمل الشيء بالماء وييبس أيطهر أم لا؟ قال : قد قيل هذا . إلا أن يكون لما به من النجاسة عبن قائمة فإنه لا يطهر إلا بزوالها ، قلت له : فهلا يخرج في مثل هذا أن يطهر قبل جفافه من الماء أوَّلا ؟ قال بلي على قول فيما ليس له عين قائمة مع غلبة الماء الطهور على ما به إلاأن ما قبله أكثر. قلت له : فإن لم بجعل عليه شيء من الماء إلا أنه ضربته الشمس أو الربح ، أو طال به الزمان حتى زال مابه من النجاسة ، أيطهر إذا لم يبق لها فيه عمن ولا أثر أم لا ؟ قال نعم . على قول . وقيل لايطهر إلا بالماء ، وقد تقدم من قبله ما دل في طهارة مثله ، على ما في الشمس والربح والزمان من قول فى رأى . فاعمل بعدله : قلت له : وما سبح به من هذا ظاهر دهليز أو سطح ثم أصابه من بعد دم أو بول أو غاط فلم يغسل من حينه أبحتاج من بعد غسله و زوال ما به إلى أن يقع فيه الماء لطهارته أم لا؟ قال : لاأعلم أنه يحتاج ، فإن زوالها بها يكون من عرك ، وما يقوم مقامه مع الماء بجزئ فيه . قلت له : فالموضع من الأرض يغسل من النجاسة حتى بزول أو يطهر فى الحال أم لا؟ قال : ففى أكثر من القول إنه يطهر من بعد جفافه وقيل من حينه .

قلت له: فالمعذرة تكون في الجلبة فتسقى بالماء، أتنجس كلها أم لا؟ قال: فإن كان الماء في قدر ما ينجس بمثلها، فالنجاسة تأتى على ما أصابه من بعضها أو كلها، وإن كان في مقدار مالا ينجس بها لم يجاوز موضعها إلا ثلاثة آذرع ما داربها لا على ما زاد على ذلك، وفي قول آخر: إن هذا من الاحتياط، وإلا فالطهارة لما يصبح عليه بلوغ النجاسة إليه، هي الحكم فيه، وقيل في هذا الماء إنه إذا نقص حتى صار بحد ما ينجسه، مثل تلك النجاسة تنجس، إلاأن الأول أكثر ما في ذلك. قلت له: فإن هي لاختلاطها بالتراب على مر الزمان حتى لم يبق لها عين قائمة ولا أثر، ما يكون حكم الموضوع ؟ يكون طاهرا أم لا ؟ قال: فعسى أن يطهر على قول، وقيل حتى يشرب من الماء ثلاثا أو مرتين على رأى آخر، أو مرة على قول، فالث في ذلك. قلت له: فالأرض تسقى عاء نجس، أيطهر إذا يبس فتضربها الشمس أو الربح أم لا ؟ قال: نعم، على أكثر ما فيه، وقد فتضربها الشمس أو الربح أم لا ؟ قال: نعم، على أكثر ما فيه، وقد فتضربها الشمس أو الربح أم لا ؟ قال: نعم، على أكثر ما فيه، وقد

قلت له: فالأجل أو الحلبة يسمد يومثذ بسماد نجس ، من بول أيجز ثه لطهارته ماء واحد أم لا. قال : قد قيل إنه يجزئه وقيل حتى يسقى بماءين وقيل بثلاثة أمواه : قلت له : فالإجابة تسد بطين نجس فتضربها الشمس أو الربح من خارجها حتى تيبس ، أتطهر من داخلها على قول من قال

بهما فى مثل هذا ، وإن لم يبلغ إليه شيء أم لا ؟ قال : لا تطهر على هذا القول إلا ما ضرباه . وقيل فى مثله بطهارة الجميع . قلت له : وما لم يببس من ظاهر هذه الإجالة أو باطنها ، فهو على حاله من النجاسة أم لا ؟ قال : نعم هو كذلك ولا أعلم أنه يختلف فى ذلك . قلت له . فإن لم تضر بها الشمس أو الربح فهى على تجاسها وإن كان من يباسها أم لا ؟ قال : قبل هذا إلا أنه قد يجوز فيها على قول آخر أن يكون من بعد أن يبس ، فيزول ما بها من عن النجاسة وأثرها طاهرة .

قلت له: فالغبار من الشيء النجس لذاته إذا علق بشيء طاهر إلا أنه يابس ما القول فيه ؟ قال : فهو نجس فإن قدر على إخراجه من الشيء أو زال منه بعد علاج ، فلا شيء فيه ، وإلا فلابد من غسله في موضع أزومه لمن أمكنه فقدر عليه . قلت له : فإن لصق بأحد في موضع من جسده فعرق حتى رطبه أو كان به في حال الرطوبة ؟ قال : فالموضّع من بدنه نجس على حال حتى يطهر ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك ، قلت له : فإن كان •ن شيء طاهر في أصله إلا أنه قد عارضه من النجاسة ما أخرجه عما كان به من قبل؟ قال : فإن كان من بعد أن ضربته الشمس أو الربح فزال سهما أو بشيء منهما ما قد عرض له في حين ، فالاختلاف في طهارته، وإلا فهو على ما به من نجاسة مع بقاء مالها من عين . قلت له : فإن كان متغيراً في لونه ما الوجه فيه ؟ أو تخبر في به ؟ قال : بلي ، فإن كان تغيره لغلبة النجاسة عليه فله حكمها ، وإلا جاز أن يكون على الأغلب من أمر به لأنه معارض بها و لا شلك ، و إن تغير فحتى يصح أن تغيره من أجلها و إلا فهو كذلك . قلت له : فإن كان تراباً من كنيف ، ما القول في غباره ؟ قال : فهو نجس في بعض القول وقيل إنه على أصله من الطهارة حتى يصح أنه قد دخل عليه من النجاسة ما قد أفسده ، وما أحسن معنى ما في الأول ، من تنزه لمن أمكنه فقدر عليه ، وإلا فالثانى هو الحكم فيه إن صح ما أراه في ذلك. قلت له : فإن طهره ثما قد وقع به ، ثم رأى من بعد فى الموضع غبرة فلم يدر أنها من ترابه أو من النجاسة ، ما القول فيها ؟ فال : فالفرة من النجاسة ولابد من غسلها مع القدرة لأنها بقية منها إلا أن يكرن في معنى الزوك فيلحقها ما فيه ، وإن كانت في أصلها مما قد عارضته فتنجس من أجلها ، فالقول بطهارتها بعد غسلها بقدر ما يجزئ من الغسل في مثلها أولى بها ، إلا أن يكون فيها شيء من غيرها عارضه فخالطه من نجاسه ، وإلا فلا عبرة مما يبقى على هذا من الغبرة . قلت له : فإن كان به شيء من الدم أو العدرة أكداته سواء أم لا ؟ فال : الله أعلم ، وأنا لا أدرى في هذا فرقا من بعد أن يغسل الموضع بقار ما به يكتفى في كل منهما ، فيحكم له بالطهارة إلا أن يفسل الموضع بقار ما به يكتفى في كل منهما ، فيحكم له بالطهارة إلا أن يصح عليه بقاء شيء من تلك النجاسة فيه ، وإلا فهو كذلك . قلت له : فإن لم يدر أنه أتى في غسله أو جرى عليه من الحركة قدر ما مجتزئ ، فيطهر أم لا ؟ قال: فعسى في الموضع أن يكون على أصله من النجاسة في الحكم ، قيصح معه طهارته مما كان من غسله .

قلت له: فالنورة تنجس بشيء يعارضها فيتنور بها أحدثم يغسلها فيبتى من بعده شيء من البياض ، ما القول في حكمه ؟ قال : فهذه مثل الأولى ، فالقول فيهما واحد لعدم فرق ما بينهما في المهنى . قلت له : فالنورة من الشيء الطاهر لاقول فيها إلا طهارتها ما لم يعارضها شيء من النجاسة أم لا؟ قال : نعم ، هي كذلك ، ولا أعلم أن أحدا يقول بغره لعدم جوازه في ذلك . قلت له : افإن كانت هي في أصلها نجسة لذاتها ، ما القول فيما يبقى من البياض بعد غسانها ؟ قال : قد قيل فيه إنه يغسل فيبالغ في غسله ، حتى مالا ينحل فلا يقدر على إخراجه ، فيه ما في الزوك من حكمه .

قلت له: وما طارعند قضاء الحاجة من البول أو الغائط على الأرض الطاهرة من الغبار، ما حكمه ؟ قال: الله أعلم، والذي عندى فيه أنه لا بأس به لأن الرطوبة بعد أن تخالطه لابد وأن تمنع من طيرانه في الاعتبار، وفي هذا ما دل بالمعنى على أنه ما طار من تراجما لوقوعهما غير (م ٥٠ - لباب الآثاد)

ما أصاباه برطوبتهما ، فتنجس على حاله ، إذ لا يصح كون الغبار من رطوبة ، وإنما بجوز أن يكون من يابسه لاغيره ، وما لم ينله شيء منهما فهو على حاله بعد ما عرفه : قلت له : وماكان طاهرا في أصله فهو على ماله من حكم في هذا ومثله، حتى يصح عليه كون انتقاله إلى ما قد عرض له من نجاسة فأخرجه إليه ؟ قال : نعم، قد قيل هذا وهو كذلك، ولا نعلم أنه يختلف في ذلك . قلت له : فإن ألقى أحد عليهما أو على شيء منها قبل جفافه ترابا طاهر اليواريهما والغبار يمر عليه فيعلى في بدنه أو ثوبه ؟ قال : في هذه والني من قبلها سواء .

قلت له : فالأرض تهاس بالسماد النجس فيظهر من ترابها غبار ، ما القول فيه ؟ قال : فعسى أن يكون له حكم الطهارة فإنها به أولى ما لم تصح بنجاسته لما به يَـ ون من عين ما قد دخل عليه فأفسده ، وإن قيل بأنه نجس فإن هذا أصبح ما فيه ، لأنه طاهر في أصله ، وما لم يصبح فساده لما قد عرض له من نجاسة ، فهو على حاله ، وقد مضى من القول ما دل على هذا ومثله. قلت له: فإن صح أنه قد خالطه من غبار هذا السماد ما حكمه ؟ قال : فهو نجس على حاله إلا أن يكون هذا السهاد قد دخل عليه ما قد عارضه من نجاسة ثم أئى عليه ما به يطهر من شيء في الإجماع أو على رأى وإلا فهو كذلك . قلت له : فالنجس لذانه لا يطهر إلا لزوال عينه أبدا ، قال : نعم ، هو كذلك وإن طالت بهالمدة، ولا أعلم أن أحدا يقول فيه بغير ذلك. قلت له: فالربح تسفى من الطربق أو المنازل ترابهما أو يطير بالكسح لهما فيعلق في بدن من مرّبهما أو في ثوبه من غباره ، ما القول فيه ؟ قال : فليس له إلا حكم الطهارة ما لم تصمح نجاسته في الحال . قلت له : وإن كان من المواضع القذرة ؟ قال : نعم ، هو كذلك وإن كان كل نجس قذرا فلا عكس في هذا إذ لبس كل قذر نجسا ولا لبس ، وما لم تصح نجاسته لشيء أنسده فليس له في العدل إلا ما للأرض من حكم الطهارة في الأصل.

قلت له: قد تكون الأبوال في مرابض الغنم ودروس البقر ومعاطن الإبل، أتطهر بزوال مامها من النجاسة بغير الماء على حال، أمهى في طهار مها كذلك ؟ لأهل العلم أقوال، قال: إن هذا الموضع رأى فيجوز عليه لأن بجزئ في طهارة كل من هذا كما فيه من قول بأنه يطهر لزوالها بالزمان، وقول بالشمس أو الربح، وقول مهما إذا اجتمعا، وقول بالكسح أو الوطء أو ما يكون من حركة تزيلها فتمحو أثرها، وقول لا نطهر إلا بالماء، وكله من رأى المسلمين وقولهم.

قلت له: وما كان من مرابط الخيل والبغال والحمير ؟ قال : فعلى هذا يكون فى طهارة الموضع من أبوالها لأنه هو الحكم فيه بعد زوالها لغيره لعدم الاتفاق على ما دون الماء فى هذا و نحوه . قلت له : فالمنحرة والمزبلة والحزرة على هذا يكون فى جواز الرأى على كل منها أم لا ؟ قال : هكذا معى فى هذا كله ، لعدم ما يدل فى الحق على جواز الفرق فى شىء من ذلك .

المت له : وما كان من سطح أو جدار مبنى بالطين أو القرمد أو النورة فلاحق فى مثل هذا بالأرض أم لا ؟ قال نعم هو كذلك ، ولا أعلم أن أحدا يقول فى شى منه بغير ذلك . قلت له : وبالحملة فجميع ما يكون من نجاسة فى موضع من الأرض على هذا يكون فى طهارته منها أم على الخصوص دون غيره ؟ قال : الله أعلم ، والذى عندى فى هذا أنه على العموم لما يكون من جنس النجاسة من عين فى أى موضع من الأرض كان ثم زال فى حين لاعلى الخصوص فى البقاع ، ولا فى شىء من الأنواع دون غيره لرأى ولا فى إجماع . وإن كان لابدن تفاوتهما فى المدة لزوالهما فالحكم راجع فى كل منها إلى ذها به قل أو كتر ، طال زمانه أو قصر . وإنه لامن جامع إلى مالها من أنواع وعنده يقع النساوى فيكون القول فيهما على سواء لما فيه من رأى فى نزاع ، وقد جاء فى طهارتها بالنار ، قولان فى سواء لما فيه من رأى فى نزاع ، وقد جاء فى طهارتها بالنار ، قولان فى

غير موضع من الآثار . وربما حفر الموضع من تحتها ، فأذيل ما أصابه منها فطهر بما لاشك فيه . قلت له : فأى رأى من هذه الآراء أكثر وأصح ؟ قال : فعسى أن يكون القول بأنه يطهر ، بالشمس والريح أظهر ما فى هذا وأكثر ، وأصح ما فيه أحد الأمرين إما أن تطهر بجميع ما أزالها ، وإما ألا تطهر الإبالماء ، ولعل ما قبله أرجيح . والله أعلم . فينظر فى هذا كله وإن صح أخذ به ، وإلا فلا يعمل إلا بعد له .

قلت له: وما تنجس من الأنواع المعدنية المتطرقة و نحوها، مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد والتوتيا والرصاص لشيء أصابه فلم يغسل في الحال ، أيحتاج في طهارته بعد زوال ما على ظاهره من النجاسة بالماء إلى ما زاد عليه من تركه فيه مقدارا من الزمان أر هي مختلفة في هذا ؟ قال: لا ، عموما لكلها ، إلا على الحصوص في شيء دون غيره منها، لأن الرطوبة لاتلج بها فأنى يحتاج إليه في غسلها على هذا من أدرها ؟ كلافزوال ما بها على ظاهرها بالماء مجزئ لطهارتها ، ولا نعلم أن أحدا يقول بغيره في شيء منها أبدا . قلت له: وما تولد منها من بينها، مثل التبروية والشبة في شيء منها أبدا . قلت له: وما تولد منها من بينها، مثل التبروية والشبة والاسفيدورية و عجوها من أخلاط ؟ قال: فليس في كل من هذه إلا ما أبه لعدم فرق ما بينهما في ذلك . قلت له : أفلا يجوز في هذه و تلك أن يكون مثل الحصى فيطهر بالشمس أو الريح أو بهما بعدز والما بينها من النجاسة؟ مثل الحصى فيطهر بالشمس أو الريح أو بهما بعدز والما بينها من النجاسة؟ قال : بلي ، قد يجوز في بعض القول ، وقيل : إنها لا تعله, إلا بالماء .

قات له : وما دفن فی الأرض حتی زال ما أصابه أو عركه بشی ه من ترابها حتی لم يبق علی ظاهره شیء من النجاسة ؟ قال : فعسی فی هذه أن تكون مثل الأول فی جواز الرأی علیها ، بما فیهمن قول بالطهارة، وقول إنها بعد علی حالها ، قلت له : و بأی شیء مسح علی ما بها من النجاسة فأز الها جاز له فی طهارتما لأن يكون علی هذا أم لا ؟ قال : نعم

لرأى من بقول فى فساد المحل ، إنما يكون لوجود مالاقاه من عن ما به من النجاسة حل ما دام بهباقيا، وبأى شىءزال من نحو هذا أجزأ فيه فعاد الموضع إلى ما كان من قبله عليه ، ورأى من يقول بالشمس أو الريح ، ورأى من بقول بأن مجرد زوال ما به من ورأى من بقول بأن مجرد زوال ما به من الأجزاء النجسة بأى شىء تفق غير سجزئ له ، حتى يكون بالطهور من الماء ، وهذا مالا جوز أن مختلف فى طهارته منه ، وما عداه فالرأى داخل عليه عا فيه ولابد ت

قلت له: وأى شىء تحبه فتميل إليه وتختاره فتدل عليه ؟ قال: ما أحسن معنى ما فى الحروج من الرأى إلى مالا قول فيه إلا جوازه لمن أمكنه فقدر عليه، وإلا فله فى العمل على ما جازله، سعة من الضيق والحمد لله. قلت له: أفلا بجزئ فى طهارة كل منهما أن يدخل النارحتى يلهب ما به من نجاسته، فيعلهر ؟ قال: بلى، قد قيل فيه إنه مجزئ لطهارتها وعلى العكس من هذا فى قول آخر، الرأى من يقول إنها لا تطهر إلا بالماء.

قلت له : وما ألقى عليه منها حال ذربه فى النار شيء ،أياج فى باطنه أم لا ؟ قال: فعسى فى هذا ألا يبعد منأن يكون فيصح فى شيء من أنواع النجاسة ، لا فى كلها ، لما له من غوص فى جسمه حال ذوبه ، مثل ملح البول أو ما تنجس من الأمنزح الغياصة فى هذه الأجساد ، تارة ور صلاح وأخترى فى فساد . قلت له : وعلى هذا ما القول فيها ? قال : فأرجو أن يجوز لأن يدخل الرأى عليها ، كما فيه من قبل فى طهارة باطنه ، بعد ان يزول منها ، يدخل الرأى عليها ، كما فيه من قبل فى طهارة باطنه ، بعد ان يزول منها ، لأنه على هذا لابد من أن يكون له مالظاهرها ، لما بالملح حالة ذوبه باذنار من رطوبة ماثية تغوص فى أعماقها ، إلا أنها غير ممازجة ، فلا بد لحا من فراقها ، وبعد ذهابه بالكلية . فالقول فى الملقى عليه من هذه الأجساد الحية على هذا يكون إن صح ما أراه ، إلا أن يكون بالماء ، وإلا فهو كذلك .

قلت له : فإن ألقى عليه شىء من أنواع مالا يذوب فى النار من النجاسة اولا له رطوبة ، قال : فهو على طهارته ، لأنه فى ذوبه يابس ، فكيف يصمح فيه أن يأخذ من يابس ما يلقى عايه ، وليس كذلك فى مثله على حال

قلت له: فإن كانت رطوبة دهنية إلا انها لاتغوص فى الملقى عليه؟ قال : فلابد من أن ينجس مالاقاه بها من طاهر وأن تكون بعد زوالها بالنار أو بغيرها ، على ما به من الاختلاف فى طهارته لامحالة ، إلا أن يكون بالماء فاعرفه . قلت له : فإن عارض فيه لما فيه من قوة دهنية فى يحاسته ، قال : فيجوز فى باطنه ، لأن يكون على ما جاز على ظاهره ويعجبني لزوال ما به فى النار أن يطهر مابطن من ذاته أو ظهر .

قلت له : وما تكلس من هذه الأجساد فيتنجس بعد أن صار ترابا ؟ قال : فعسى لأن بجوز فيه لأن يكون في طهارته بمنزلة النورة من الأحجار ، لماله من شبه في طهارتها ، بالماء أو الشمس أو الريح أو النار . قلت له : فإن نقص تركيبه مع ما أصابه من النجاسة بشيء من المياه الحادة فصار كلسا . أو كان الماء نجسا بما قدد دخل عليه ؟ قال : فهذه هي والأولى ، فالقول فهما واحد وكفي .

قلت له: فالزرنيخ والكحل يصيبهما شيء من النجاسة ، ما القول في تطهرهما ؟ قال: الله أعلم . وأنا لا أدرى ما فيها من قول لأحد من الناس فأدرى به ، ولعلها ألا تشرب الرطوية من الأنجاس فلا شاج تطهيرها ، إلا أن يغسل من ظاهر حتى يزول مابها ، إلا ما زاد عليه من تنقيعها في الماء يعد غسلها . قلت له : وما كان بعد اندق أو لشيء منها لكثرة السحق أن يكون بمنزلة الأتربة في هذا أم لا ، قال : نعم لقربها في هذا منها ، وما أشبه الشيء فهو «ثله بإجماع . قاتله : وإن لم يشبهها من كل وجه فهى كذلك في هذا ، لما بينهما من مشابهة فيه أم لا ؟ قال:

نعم ، لأنها مشبهة لها فى ذلك ، فهما على سواء فيما فيه تشابه ، لافيما زاد عليه :

قلت له : وما انحل من هذه الأجساد أو من تلك الأجساد حتى صار ماء فخالطه شيء من النجاسة ، أو كان ما حل به من شيء نجسا، ما الوجه في تطهيره ؟ أم لا بدله من أن يغسل على حال ؟ قال : لا أجدني أعلم فيه وجها فأدل عليه ، إلا من بعد أن يجمد فيصير ترابا أو حجرا ، فعسى أن يمكن على هذا أن يزال عنه ما به من نجاسة ، فإن كان بالماء فعلى طهارته بالإجماع ، وإن كان بغيره جاز لأن يكون على ما في مثله من النزاع .

قلت له : فإن رجع على ما به من نجاسة إلى الحجرية ، فامتنع من أن يصل إلى داخله ما به يطهر به من مزيل لما قد عرض له ؟قال : فلا بدله على هذا من سحقه ، لتصغير أجزائه بعد دقه ، حتى يبلغ إليه ما يطهر على رأى أو على حال . قلت له : ومن الشرط في طهارته أن يبلغ المزيل على هذا من أمره مبلغ المزال فيأتى عليه ، قال : نعم و إلا فلا طهارة لما لم يبلغ إليه ، وقد مضى من القول ما دل عليه .

قلت له: وما ألقى عليه فى دوبه شىء من الدهن النجس أو طبخ به فخالطه، قال: فهو على حاله من النجاسة، مابقى فيه من هذا الدهن شىء، فإن قدر على إخراجه منه أو يطهره، بالماء بعد زواله، فلا أقول فيه إلا طهارته. وإن لم يقدر عليه إلا بغيره، فالرأى فى طهارته لازم له عا فيه . قلت له: فإن طبخ فى إناء حتى احترقما به، فزال فلم يبتىله شيء من الآنار؟ قال: فهذا موضع الاختلاف فى طهارته بحرق النار وعسى أن يكون فى معنى قرع الشمس لقربه من ذلك . قلت له: فإن طبخ بالبول أو بماء نهجس حتى صار ترابا ، قال: فعسى أن يجوز من

بعد يباسه أن يطهر ، على رأى فى هذا الماء لا فى البول ، لأنه لابد فيه لطهارته من أن يذهب فيزول ، حتى لايبقى له أثر ، فيجوز لأن يكون طاهرا على هذا القول .

قلت له: وما صار بالنجس من الماء تر ابا أو من الدهن فحدا ، أيمتاج على قول من يقول إنه لايطهر إلا بالماء وإلا أن يدق فيسمت حتى ينعم فيبلغ إليه من داخله ٢ قال : هكذا عندى فى فحمه ، إذا كان الماء لا يدخل الابه فى جسمه ، إذ لابد فى طهوره من أن يأتى على ما فى قدوره ، وإلا فهو على حاله ، وما تها فصار ترابا جاز فيه لأن يلحق به ، فيكون فى طهارته إلاما زاد عليه . والله أعلم .

قلت له : وما أصابه من هذه الأنواع أوغيرها شيء من أعيان النجاسة ، في حين فلابد لطهارته من أن يذهب فيمحي ما لحا من أثر وعين ؟ قال : نهم ، قد قبل هذا ولا نعلم أنه يختلف في ذلك . قلت له : وما اتخذه لكيحله قبل الطهارة من كلسه ، أو ما يكون من بعد دقه أو حله ؟ قال : فنهو نجس على حال فإن اكتحل به فلابد فيه لأداء الصلاة من غسله إلا لا يجز ، وإلا فهو عليه . قلت له . فإن بقي من بعد الغسل في عينه لون الكيحل ، ما حكه ؟ عالم : إن هذا المعارض بالنجاسة ، فإن طهر الموضع قدر ما يجزئ في مثلها ، خال أن يكون طهر ، ما لم يصبح عليه بأن لها فيه من ذاتها بقاء ، فإن طهر خال لأن يكون طهر ، ما لم يصبح عليه بأن لها فيه من ذاتها بقاء ، فإن طهر فلابد من عركه بالماء لمن قدر ، حتى يزول من الموضع بما قل أو كثر ، إلا ما يخرج فعسى أن يكون من الزوك ، فيجوز عليه لأن يلحقه ما فيه . إلا ما يخرج فعسى أن يكون من الزوك ، فيجوز عليه لأن يلحقه ما فيه . قات له : ما خالطه من النجاسة من أنواع ما له ذات في أصله ، مثل الدم قلت أو العذرة ، إلا أنهما لما أحرقا بالنار صارا رمادا ، قال : فإن قدر على تفر بقهما أو تطهير المعدى منهما ، طهر على حال وإلا فالاختلاف في طهار تهما . قلمت أو وعلى قول من يرى نجاسته ، فإن غسل ما أصابه بشيء من هذا ، قلمت أو ثو به ، و بقي له لون ؟ قال : فلابد فيه على قياد من أن يغسل ، في دارنه أو ثو به ، و بقي له لون ؟ قال : فلابد فيه على قياد من أن يغسل ،

فيبالغ فى إخراجه ، مع القدرة عليه لفساده ، ما دام ينحل من ذاته بالعرك، فيمخرج به فى الماء. قلت له : وما خالطه فى ذاته شىء من النجاسة فى ذاتها : فصار كمثله هذا يكون فها يظهر له لون بعد غسله ؟ قال : فعم هو كذائه ، إن صح ما أراه لما فى النورة ، من قول لأبي سعيد ـ رحمه الله مو كذلك ، إن صح ما أراه لما فى النورة ، من قول لأبي سعيد ـ رحمه الله إنه يدل على ذلك . قلت له : فالمرتكا والاسفيداج من الرصاص على هذا يكونان مع ما يعرض لهما من النجاسة فى حال أم لا ؟ قال : فهذه هى والأولى ، فالقول فيهما على سواء ، لعدم فرق ما بينهما ، مع ماله ذات من النجاسة أولا .

قلت له: وما أصابه من هذين شيء من الدماء النجسة يوما ، فخالطه من لون لا حمرة معه ؟ قال: فعسى أن بجوز له لأن يطهر على هذا من زوال غير ما به من النجاسة ، فلا يضره ما بقى من لون المدين ، فيطهر من بعد أن صمار له حكم الطهارة لأنه فى نفسه لا من النجاسة فى شيء على حال . قلت له: فالزنجفر والاسرنج مخالطه الشيء من الدم ، ما القول طهارة ما تنجس منهما ؟ قال : لا أجد فى حفظى ما أر فعه فأدل عليه قولا ، ويعجبنى فى طهارة ما أصاباه أن يغسل حتى يذهب ما لهما من نون ، أوينفى مالا يقدر على إخراجه ، فيكون فى معنى الزوك ، وإلا فهو على حاله لما لهما أو له من حمرة يشتضى فى بقائها كون اللبس فى زواله إذ قد يمكن ، فيجوز آن يكون من الخلط أر من أحدهما ، فيبقى على ما به من النجاسة فيجوز آن يكون من الخلط أر من أحدهما ، فيبقى على ما به من النجاسة لوجود أشكاله . قلت له : ولم هذا ، وقد غسله مقدار مالا يبقى معه من هذا الدم شيء لو كان وحده ؟ قال : لأنه على يقين من نجاسة الشيء به ، هذا الدم شيء لو كان وحده ؟ قال : لأنه على يقين من نجاسة الشيء به ، وشدك في طهارة من مع بقاء لون الحمرة فيه : ههو فى شبهة لعدم ما له من دلالة معها على زواله ، فكان أولى به أن يكون على حاله .

قلت له : فإن عمل أحد من أحد هذه مجودا فأصابه من داختله بول أو ما أشبه من رطوبة تتنذي في طهارته كون الفساد ، وختم عايه من قبل أن يغسل ، ما القول فيه إذا لم يبلغ الماء إليه ؟ قال : فهو على نجاسته فإن أدخل النار قدر مايذهب من داخله ما به فالاختلاف في طهارته. قلت له فإن ُحـِشي في جوفه شيء من النجاسة . قال : فلا طهارة له من داخله ما دام الشيء به ، و لا أعلم أنه يختلف في ذلك . قات له : فإن غسل من خارجه فأزيل عنه ما قد أصابه . قال : فلابد لما ظهر على هذا من أن يظهر ، ولا لما بطن من أن يبقى على حاله ، لما به في الحبن من نجاسة قائمة العين . قلت له : وعلى هذا من طهارة خارجة ، أيجوز أن يصلي به والنجاسة في داخله أم لا . قال : قد قيل في هذا بالمنع من جوازه ، لأنه لابد وأن يكون في صلاته حاملاً لما به من نجاسة في بدنه أو فى ثيابه ، وقد قيل فيه بالإجازة ، مالم يمسه شيء من النجاسة ، لأنه في منزلة ما فيه فراخ البيض في طهره بعد غسله ، وزوال ما على ظاهر قشره . قلت له : فإن تنجس من باطنه لشيء من الرطوبةالعارضة بالنجاسة ، وكذلك من خارجه ، أليس قد قيل فيه إنه إذا غسل من ظاهره لأن يصلى به ؟ قال : بلى ، قدقيل هذا . قلت له فإن كان لارطوبة في بطنه ثم جعل به شيء يابس من النجاسة ، ما القول في طهارته من داخله ؟ قال : فهو على حاله من الطهارة في حكمه ، لأنه لا يأخذفي هذا الموضع من يابسها شيئا فبرفعها عما لاقاها كذلك من جسمه إلا أنه حامل لها بمنزلة الإناء ، فالصلاة به لابد وأن يكون على مافيها من رأى الفقهاء قلت له : فإن أخرج عنه يومثذ فأزيل منه ما قد أو دعه على هذا منها لاعن رطوبة حتى لم يبق فيه شيء من ذلك ؟ قال : فلا مزيد عليه لزوال ما به من علة موجبة لمنع مالا يجوز معها ، و لا أعلم أنه يختلف في مثل هذا على حال .

قلت له: فإن كان ما أصابه شيء من الدهن النجس في جوفه أو من خارجه ، أليس يكفى في طهارته أن يدخل النار حتى محترق ما به فلا يبقى من أثره شيء ؟ قال: قد قيل إنه يكفى فيطهر على رأى من أجازه من

الفقهاء ، لاعلى رأى من يقول إنه بجزئ ما دون الماء . قلت له : فإن عولج بشيء غير النار حتى زال ما به ؟ قال : قد هضى من القول مادل عليه وكفى عن إعادته فيه . قلت له : وما أضاعه أحد من أهل الشرك فلم يمسه بشيء من الرطوبة ، أيلزم أن يغسله بمعنى الصلاة من أراد أن يلبسه أم لا . قال : لا أعلم أنه يلزمه فى العدل لأن نفس مباشرته له حال عمله أو قبله أو بعده فى غير رطوبة ؛ لاتقتضى على حال كون نقضه نقله عما له من طهارة فى الأصل ، ولن يجوز أن يختلف فى هذا ، والله أعلم ، فينظر فى هذا ، والله أعلم ، فينظر فى هذا كله ، فإن صح عدله أخذ به ، وإلا فغير الحق لا يجوز . والله أعلم .

قلت له : وما تنجس من الأنواع النباتية لشيء أصابه من النجاسة فأزال ما به من الطهارة بالكلية ؟ قال : فإن في غسله بالماء ما يرده إلى أصله الذي عليه من قبله ، ازوال ما به تنجس من أجله . قلت له : فإن ضربه الغيث أو جرى عليه الماء فأزال ما به من حركة ما به من نجاسة أيجزئه عن عركه ؟ قال : نعم ، لأن المراد بالعرك كون النقاء وقد حصل فكفى . ولا أعلم أن أحدا يخالف غيره من الفقهاء في هذا الموضع على حال . قات له : فالجذوع من النخل والجذور من الشيجر تصيبها النجاسة من بول أو غيره ، أنطهر بما يقع عليها من ماء المطر أم لا . قال : نعم، إذا أزالها فانمسى مالها من عين وأثر ، وعسى ألايصح فيها إلا هذا في نظر قلت له : فإن كان الحدع من النخلة أو الحدر من الشجرة في حد مايقبل مالاقاه من النجاسة فيشربه ، قال : فإن طهر من حينه أو من وقع عليه بالماء قدر ما به ، يجزئ في مثله طهر ، وإلا فلابد من أن يبالغ في غسله حتى يدخل الطاهر من الماء مدخل النجاسة في باطنه ، فيزياها من هناك إلا لمانع من فعله . قلت له : فإن طال مكنَّها في الشيء مقدار مايترك في الماء ؟ قال : فعسى في الأنواع النبانية ألا يكون في هذا على سواء لفرق ما بينهما في الكثافة والصلابة والرخاوة واللطافة وسرعة قبولها للرطوبة، وشربها لما يرد عليها من الماء وبطلها ، وهذا مالا شك فيه ، لأن منها ما يلين في الحال فيجزئه من المدة ما قلى . ور مما يكون في صلابته قريبا مما قد صار من الطين خزقا ، فيجوز في تطهيره لأن يلحقه ما في الفخار من قول في رأى ، ألا وإن مابينهما أوساط ما بينها في البين دارا ، وبالحملة فكل منها طهره أن يترك في الماء بقدر زوال ما على ظهره ، وجفافه في هذا الموضع مقدار ما يبلغ الطاهر مباغ النجاسة ، ميزيلها في مرة ، وكفي عما زاد عليها من تكراره ، وقبل بإعادته إلى ثلاث مرات .

قلت له : فالمسواك المتخذ من عروق الأراك ينجسيوما لما ناله من دم حال السواك أو غيره من نجاسة في الفيم . قال : فيجزئ فيه أن يغسل ما قد ظهر ، حتى يزول ما به ، فطهر مالم يسيح عليه إبتماء شيء من النجاسة في داخله ، أو في الحارج من جسمه ، لأنه سريع القبول لما يلقاه من الرطوبة فلا محتاج إلى أن يرزق في الماء ، إلا لمعني يوسبه على المحصوص في شيء ، وإلا فهي كذلك في حمده . قلت له : وما أشبه من شيء في لينه وسرعة دخول الماء فيه ، فهو مثله في داما يطهر من حينه أم لا.

قلت له : فالتخير من جذوع النخل وخشب الأشجار وما له صلابة لا بد في تطهيره مع قشره لما أصابه من النجاسة أن يترك في الماء بقدر ما يدخل الطاهر مدخل ما ناله في الاعتبار وإن طال . قال : هكذا مهي في هذا لما أجد عن أولى الأبصار من دليل عليه بأنه كذلك في غير موضع من الآثار ، ألا وإن في بعضه ما جاز لأن يعطى في حكم الفجار لقربه منه في الصلابة الموجبة لمنع الرطوبة أن يلحقه في سرعته، وهذا ما لا يدفع لأنه شي ظاهر ، لمن له أدنى فكرة في ذلك . قلت له : فإن جرى عليه الماء فأزال ما على ظاهره وبلغ من داخله مبلغ ما ناله من النجاسة ، أيطهر في مرة فيجزئه ٢ قال : فحتى يجرى عليه كذلك على أكثر ما قيل فيه ثلاثا ، وعلى قول فيجوز في المرة لأن تكون مجزئة له .

قات له : فالورق من النخل أو الشجر تصيبه النجاسة أيطهر إن غسل من حينه رطبا كان أو يابسا ؟ قال : نعم هو كذلك ، ولا أعلم أنه يختلف ن ذلك . قلت له : فإن لم يغسل في الحال وبقى على ما به ساعة أو أكثر ؟ قال : لابد له من أن يترك في الماء بعد غسله ، مقدار ما يدخل الطاهر مدخل ما أصابه من النجاسة ، إلا أن تكون به من الرطوبة ، ما يدفدنها أن تلج فيه ، فعسى لزوال ما على ظاهره بالغسل أن يطهر في الحال .

قلت له: وما كان من ثمار النيخل والأشجار على هذا يكون أم لا ؟ قال: نعم إن صبح ما عندى فيه ، لما أعرفه من دليل عليه . قات له: فالبوارى المعمولة من سعف النخل أو من لحاء الشجر تصيبها النجاسة ، وكذلك البسط من الأسل ؟ فني الأثر ما دل في «ذا على أن غساه من الظاهر حتى يبلغ الماء في الحائب الآخر مع العرك له ، أو ما يقوم مقامه جزئ لطهارته ، وقيل فيه إنه لا مجزئة بلوغ الماء إليه ، إلا أن يكون في عركه له ماء جديد ، وإلا فهو على حاله . قلت له : أفلا مجوز في مثل هذا من أنواع الجنس النباتي أن مكون له ما في الأرض من قول في طهارتها بالما ؛ بلى . قد قال بعض من أجازه والقول به في كثرة ، بغير الماء ؟ قال : بلى . قد قال بعض من أجازه والقول به في كثرة ، وعلى العكس من هذا في رأى آخر .

قلت له: فالزرع إن عفر بسهاد نجس فوقع على شي من أرراقه أو أعواده ، متى يطهر على هذا الرأى من فساده ؟ قال : إذا ضربنه الشمس والربح أو أحدهما ، وعلى قول آخر بعد أن طهر ما به من النجاسة على قياده ولو في يوم واحد ، وقيل في ثلاثة أيام . قلت له : فإن وقت على شيء من حبه فتنجس ، ما الوجه في تعلهبره ؟ عرفني به . قال : فإن طهر من حينه حتى زال ما به طهر ، ولا بدله في احتذائه في شي من أجزاء ما ناله منها يومثله ، من أن يغسل من ظاهره ، ثم ينقع في الماء بعاد يباسه ، حتى يبلغ منه الطاهر مبلغ النجاسة ، فيخرج من باطنه ما قد شربه من

أجزائها . قلت له : أفلا يحتاج فى تطهيره إلى عرك أو ما يقوم مقامه من حركة تقليبه ؟ قال : بلى . قد قبل هذا ، وإنه لا يجزئ ما دونه فى غسله وقبل فيه إن صب الماء مجزئ له، إذا كثر عليه فأتى عليه كله ، وبلغ منه مبلغ ما أصابه فأزاله ، ولعلى أن أقول به فى طهارته وجواز أكله .

قلت له : فإن طحن من قبل أن يطهر من نجاسته ، ما القول فيه إذا صار دقيقا ؟ قال : فإن كان لما به من النجاسة في ذاتها عين قائمة في ذاته، مثل الدم أو العذرة ، أو ما يكون من نحو هذا ، فلا سبيل إلى تطهيره ، اللهم إلا أن يقدر على إخراجه منه ، وإلا فهو على فساده ، ولا أعلم أن أحدا يقول فيه بغره . قلت له : فإن كان ما أصابه مثل بول أو ما أشبهه ، ما الذي يخرج فيه فيجوز عليه من قول ؟ قال : فعسى أن يجوز فيصح لأن يكون في طهارته أن مجعل في الماء فيحرك حينند حتى تأتى الحركة على آخره م يترك ليستريح في قعر الإناء ، فيخرج عنه ثم يعاد العمل عليه بماء جديد ، يفعل كذلك ثلاثا ، وتلك طهارته في رأى من أجازه . وقبل : إن خبر في الثنور فزال ما به لوهج النار ، ولم يبق فيه شيُّ من الآثار طهر فجا: أكله . وقيل إن في عجنه بالماء طُهُرُه ، وعلى قول آخر: فيجوز فيه أن يكون لا طهارة له . قلت له : فإن خبز على حمر أو طائح أو حصى ، فالقول فيه مثل التنور أم لا ؟ قال: نعم في بعض القول، وقيل بجوازه في التنور خاصة دون ما سواه، لأن لهب النار يقع عليه فمزيل ما به فیه . ولا یصح عندی وجه الفرق بما یدل علیه معد زوال ، فالماء أصابه من الآثار على هذا الرأى:

قلت له: فالإناء الذي يخبر فيه ، ما حاله من بعد أن يوضع عليه ؟ قال : فعسى أن بجوز فيه لأن يكون على أما في المخبوز من قول في رأى جاز عليه ، قلت له : فإن عمل من هذا الطحين هريسة أو خبر قدر أو عصيدة ، أو ما يكون من أمثال هذا في الأطعمة ؟ قال : فهذا مالا أدرى أن أحدا

يقول بطهارته ، كلاولا أرى فيه إلاأنه بعد على نجاسته ، إلا أن يكون على قول في عجنه بالماء طُهره ، فعسى أن يلحقه بما فيه ، فيجوز عليه أن يصح ، وإلا فهو كذلك . قلت له : فإن قلى على النار في مقلى حتى زال ما به ، هل بجوز أكله ؟ وإن طحن فعمل سويقاً جاز شربه أم لا؟ قال : فهذا موضع جاز فيه لأن يختلف فى طهارته وحله ، وجواز أكله وشربه . قلت له : والقول فى طهارته بالشمس أو الربيح أو بهما على هذا يكون ؟ قال : نعم ، هو كذلك لعدم ما له من مخرج فى الرأى عن ذلك . قلت له : فالطاهر من الدقيق يعجن بماء نجس ، ما حكمه ؟ هو كذلك فى القول عليه أم لا ؟ قال : نعم ، فإن أخذ به لعد له ، ألا وإن فى الأثر ما دل بالمعنى أنه كمثلة وهو كذلك لعدم الفرق بين ما ينجس من بعد طبخ ، أو من قبله .

قلت له: وما طبخ من أنواعه حبا بالماء النجس ، ما الوجه في تطهيره ؟ قال: قد مضى من القول فيه ما دل على ما به من قول في رأى جاز عليه فأجزأ عن تكريره. قلت له: فطهار ته بالماء كيف هي في قول الفقهاء ؟ قال: ففي بعض القول يغسل ثم بجفف بالشمس أو النارحي تزول عنه ما به من رطوبة فيبس ثم يغسل أخرى و تلك طهارته ، وقيل يجعل في ماء آخر و يطبخ به حتى يدخل فيه مدخل النجاسة ، وقد ظهر ، فيخرج عه وكفي . وقيل : لابد له من بعد أن بزال منه ذلك الماء لما يراد له به من الطهارة ، وإلا فلا يجزئ ما دونه . وقيل فيه إنه لا يطهر على حال . قلت له : وما وقع به شيء من النجاسة من بعد أن تقع في الماء ، أو ظبخ به حتى صار في حد مالا يجتذب من الرطوبة شيئاً أبدا في حاله ؟ قال . به حتى صار في حد مالا يجتذب من الرطوبة شيئاً أبدا في حاله ؟ قال . فيذا ما قد قبل فيه إنه يغسل فيطهر من حينه تم يو كل . قلت له : وبالحملة فجميع ما يكون من أنواع الحب على هذا يكون القول فيه لاغيره ؟ قال : نعم ، لأنها معني في هذا فالقول فها واحد .

قلت له : وما أخرج من لبابه فتنجس لما أصابه من شيء في حين ؟ قال : فليس له في هذا إلا لما لها من الطحين لأنهما المعنى على سواء. قلت له : وما يداس على البقر فتبول فيه حال د، سها له ؟ تال : فني الأثر أنه لا ينجس منه إلا ما صبح فيه أنه أصابه شيُّ من أبوالها ، لأن من شأن التين أن يعلو عليه ، وإن أمكن في البول أن يناله فقد بمكن أن منعه من أن يبلغ إليه ، ومع هذا من جواز الاحتمال فهو علىحاله من الطلهارة في الأصل، حتى يصبح كون زوالها في الإحماع أو على رأى من العدل . تلت له : فهل مجوز في جميع ما أصابه في تبد من الأموال أن يكون معه في حكمه على هذا الحال ؟ قال : بلي ، قا. يجوز في الحق أن يكون كذلك لعدم ما يدل على الفرق . قلت له : وما صح أنه قد بلغ إليه؟ قال : فهو نجس حتى يغسل أو يأتى عليه ما به يتلهر على رأى فيجوز على قياده أن يوكل . قلت له : فهلا قبل بأنه لا بأس عا ناله شي من برل البقر حال دوسها له و إن بالت فيه من بعد الدوس أفسدته ، أم هل لمن ادعي : هذا الفرق من دلمل يوجبه ، فيدل عليه في الرأى أو الإجماع . أو تحمر ؟ قال : بلي . قد قيل هذا وإنه عن ابن جعفر . وفي قول آخر لغيره كالماك إذا غيره الدوس والتراب على ما جاء في الأثر ، ولكني أحب في قولهما مراجعة النظر ، فإنى لا أدرى ما الحجة لهما مع بقاء ما به للنجاسة من أثره. ةلت له: وما زال بالتراب حتى تمحى بالكلية ؟ قال. فعسي أن يكون أدنى إجازة من قول ابن جعفر في عدل القضية . قلت له . فإن و جدته في كدسه ، أو من بعد أن وضع في طرفه شيء من خبث السباع رطبا كان أر يابدا، ما القول فيه ؟ قال : فإذا احتمل في كون اليابس أن يكون به من بعد ان لحفافه في حد مالا يأخذ من أجزائه شيئاً فهو على حاله من العلهارة ، حتى يصح أنه أصابه شيء من نجاسته ، وإن لم يحتمل في كونه إلا أنه من نبل أن يكون كذلك أنسد مالاقاه من رطوبة لا ما زاد عليه. قلت له : فإن وجد فيه شيء قد لصتى به ، ما حكمه ؟ قال : فهو نجس على حال، وما صح أنه قد ناله بما فيه من رطوبة فكذلك ، ولا أعلم أنه مختلف في ذلك. قلت له : وما لم يصح أنه ناله شيء من رطوباته فهو على حاله

من الطهارة ؟ قال : هكسذا معى فى هذا لاغيره من قول يجوز عليه فيصح فيه . قلت له : فإن شك فى شى منه أنه أصاب فتنجس أولا ؟ قال : فالشك ليس من أمور الدين فى شى ، وما لم يصح ، فالطهارة به أولى . فإن صار منه على ريبة فالحروج منها فى مثل هذا إلى المبتلى ، فإنه مما اله لا مما عليه ، لأنه معنى فى النثره على حال . قلت له : وما عجن من الطحير، بما قد خاليله من عدره ؟ قال : فعسى ألا يبلغ إلى تطهيره لعدم مالمن رام تفريقهما من مقدرة . قلت له : ومع هذا فيكون له ما لها من حكم ؟ قال : هكذا عندى فى ذلك .

قلت له : فالملقح للنخل أو المجدر لها إن نال شيئا من ثمرتها دم أو بال عليه حال بياضه أو بعد اخضراره ؟ قال : فإن أجرى مابه على تقلبه من حالة إلى أخرى أن يطهر لزوال ما أصابه في حين وانمحي ما له فيه من أثر وعين . قلت له : وماطبخ من البسر أوالبلح بماء نجس حتى دخل فيه نضج ، فكيف الوجه في تطهره يكون ؟ قال : فهو أن يغسل فيجفف حتى يزول ماقد عرض أله من تلك الرطوبة فينشف ، ثم يطخ في ماء طاهر، أو يتركه به حتى يبلغ منه هذا الماء ماقد ولج به من النجاسة وكفي ، فيخرج عنه وقد طهر ، وعلى قول آخر : فيز داد على هذا غسلا لما يراد به من طهارته ، وقيل لا طهارة له . قلمت لمه : فالتمنر إذا أصابه بول قبل أن يكثر ماذا به في تطهيره بالماء يؤمر ؟ قال : قد قيل فيه إنه يصب الماء عليه حتى يبلغ الطاهر مبلغ البول منه وتلك طهارته. وقيل : لابد له من عرك أو مايقوم مقامه من حركة ، وإلا فلا يجزئه مادونه . وعلى قول آخر :فيجوز لأن يكـون بلـوغ الماء إليـه وزوال ما به مجزئاً له على العرك، أو ما يقوم فيه مقامه من الحركة أحوط في زوال ما به أبلغ ، فالعمل به أولى لمن أمكنه في موضع السعة ، مع أمن الضرر من أجله وبعده ، فالصب على الشيُّ لقربة منه في فعله ، وإلا فني بلوغ الماء إلية وإزالتة لما به ما يجزئ فيه عمسا زاد عليه لظهور (م ٢٦ - لباب الآثار)

عدله . ومن توسع به على ما جازله في الرأى وسعه ، لأن المراد ما يعرك أو ما أشبه في غسله إخراج ما به من نجاسة حتى النقاء ، وقد حصل بما دونه من مباشرة الماء ، فكيف يمنع من أن يرده إلى ماكان به من قبله إلا زاد عليه من عرك وحركة في وأى من قاله ؟ لالشئ غير ما وقع به من زواله لاغيره في ذلك . قلت له : فإن طهر من حينه ، فكم له من العرك أو الصب من عدد يجزئه فيطهر به لعدم عينه ؟ قال : فالله أعلم ، وأنا لا أدرى غير ما أجده فأعرفه من قول من حده ثلاثا ونحو هذا ، وكني ما لم يصح أنه بعد فيه شئ من الأذى ، وما دونهن من واحدة أوائنتين ، ما لم يصح أنه بعد فيه شئ من الأذى ، وما دونهن من واحدة أوائنتين ،

قلت له فإن كان من نوع ما له ذات من النجاسة في ذاته ؟ قال : فهذا مالاحد له إلا زواله ولابد ، فإن زال بالثلاث صمح له ؛ وإن بقى به على هذا شيءٌ فالمزيد حتى يزول عنه ، فيذهب ما قد أصابه لاغاية له وإن كثر العدد إلا زواله وذهابه قلت له : وما كنز في ظرفه بماء نجس أو نضيح به عليه من قلبه ، ما الوجه في تطهيره على هذا ، من بعد أن ولج به شيء من ذلك فنشر به ؟ أخبرنى بما أعرفه في وصفه ، قال : قد قيل في هذا الموضع أن ينكل فيفتت قدر مالا يمنع الماء من وصوله إليه ثم يغسل حتى يبلغ منه الطاهر مبلغ النجاسة على ما مربه الرأى فيها به يفعل ، فيجوز من أن يؤكل ، لاعلى قول من رأى في مثله أنه لاطهارة له ، فإن فيه ما يدل على المنع من جواز أكله ، قلت له : فإن كنز طاهرا فبال على طرفه من يعد آدمي أو دابة أو نضح بماء نجس فنال من تمره ما بانع إليه أوجهل أمره فلم يدرما هو ، كيف الحكم فيه ؟ قال : فهو على حاله من الطهارة حتى يصبح كون انتقاله إلى ما أصابه من النجاسة ، ولا أعلم أنه يختلف في هذا ، فإن طهر من خارجه أجزأ فيه عما زاد عليه من بلوغه إلى ما في داخله ، وإن صح أنه قد بلغ إليه غسل الموضع من طرفه ثم صب الماء عليه حتى يبلغ حيث بلغ ما به ينجس من بول أو ماء نجس، و تلك طهارة ما قد ظهر في رأى من قاله ، وما استتر لأنه موضع ضرورة ، وقيل يغسل ظاهره حتى يطهر ثم يقطع من طر في الموضع ليطهر ما قد تنجس

من تمرة ، فيصب عليه الماء حتى يغلب على ما به من نجاسة ، فيبلغ منه في النظر مبالغها ، وفي قول آخر : يغسل ماظهر بعد انكشافه وقد طهر ، وقيل إن بلغ الماء إليه وإن كثر عليه فلا يجزئ إلا مع أو ما يقوم مقامه من الصب أو الحركة . وقبل إن من بعد شربه لما قد أصابه من : النجاسة لايطهر ، ولعل هذا هو الأكثر ، إلا أنه يعجبني من جملة ما فيه من قول رأى من أجازه من بعد أن يغسل مقدارما به فها أصابه يجتزئ فيالنظر وألا يحمل في تطهيره على شيُّ من الضرورة ما أمكن فيه أن يطهر مما دونه في اارأى . قلت له : فهل من فرق في غسله بين أن يكون ما ناله من البول رطبا ، أو من بعد أن صار يابسا أولا ؟ أخبر ني بما فيه من قول في عدل . قال : قد قيل في رطبه أنه يجزئ فيه ما يقع عليه من الماء في صبه على ظاهر ظرفه اطهارة ما به حتى يبلغ الطاهر مبلغما ناله من داخله ، وأما اليابس فحتى ينكل ، وقيل إنه يجزئ أن يغسل من خارحه ثم يصب عليه الماء حتى يلج فيه مولج ما أصابه فيبلغ فيه مبلغه على من يغسله في رأى من قال أن ينكله ، والفرق بينهما في القول الأول ظاهر، وفي هذا ما دل على أنهما سواء فاعرفه . قلت له : وما تنجس من طرفه ظاهره لاما زاد عليه إن ولج فيه الماء الذي يخسل به فيلغ إليه قال له : في هذا الموضع قد قيل إن طهارة ما ظهر هي طهارة ما قد استر ولا أعلم أنه مختلف في ذلك .

قلت له: وما عجن من التمر بماء نبجس ، ما الرأى فى تطهيره ؟ أفدنى . قال : فهذا قد قبل فيه إنه لا طهارة له ، إذ لا يمكن أن يغسل حتى يزول ما به إلا وقد ضاع ، وما دونه لا يطهر . وقبل إنه يفرق فى الشمس من بعد فنه قدر ما تبلغ إليه من داخله مع الربح فيترك حتى يزول ما به [من] (١) رطوبة النجاسة وتلك طهارته ، وعلى قول آخر فيجوز فيهما لأن يطهر على هذا بكل منهما على حدة ، إلا أن ما قبله فى رأى من أجازه بغير الماء أكثر .

<sup>(</sup>١) زيادة واجبة .

قلت له : فالدبس من العسل أو السكر تموت فيه الفأرة ، ما الذي يبجوز عليه ؟ قال : فتلقى من الحامد هي وما حولها وينتفع بما بقي ، وينشا المائع فيراق . قلت له : فإن أصابه بول أر ماء نجس فولج به ؟ قال : فأخشى ألا مكن طهارته بالماء، لأنه ينحل به فلا يقدر على إخراج مافيه من هذين ، لشدة المزاج الموجب في كونه ، لعسر العلاج على من رام التفرقة بينها ، وعلى هذا فأين موضع الطهارة له تكون ؟ إنى لاأر اه فأدل عليه ، اللهم إلا أن يخرج فيه ما في الدقيق من قول في رأى إنه إذا عجن بالماء طهر ، فعسي أنَّ يجوز لأن يلحقه ما به من معنى ما في ذلك. قلت له : ومن الشروط في هذا الرأى أن يكون ما به يعجن من الماء الطهور هو الغالب على ما به نجاسة في قول من رآه أم لا ؟ تال : الله أعلم. وأنالا أدرى في الحين من رأيه الذي أظهره في الطحين إلا ما أجده من قوله مطلقا في عجنه بالماء ، فإن صبح فجاز ما قاله فيه من طهارته ، فعسى في غلبة الطهور عليه أن يكون من شرطه، وفي هذا كذلك، إذ لابد لحوازهمن ذلك. قلت له : فإن طبخ وحده أو بالماء فعقدحتي الحمجر فزال ما به من "رطوبة النجاسة فلم يبق لها فيه اون ولا طعم ولا ريح ، أبدا ، قال : فعسى أن بحوز فيه على قول إنه يطهر ، وعلى العكس من هذا في قول آخر ، إلا أن هذه كأنها أقرب من الأولى . قلت له : فإن خلط بشيء من الدقيق حتى صار مثل المدلوك من التمر في أوصافه ، أو مازاد عليه في جفافه ، ثم جعل بعد فنه في الشمس فضربته مع الربيح حتى زال ما به ، قال : فأرجو أنه بجوز فيه لأن يلحقه معنى الاختلاف فى طهارته على هذا . قات له : فإن وضع السكر بعد جموده في الشمس والربح حتى زال ما به ، أيطهر أم لا؟ قال : فهذه مثل الأولى ، فالقول فيهما على سواء .

قلت له: وما نجس من الأطمعة لشيء من هذا، فلم تدرك طهارته في رأى من قاله أو على حال ما الذي مجوز أن تطعمه ؟ قال: قد قيل فيه إنه يلقى أو يدفن فلا ينتفع به، ولعله ما لم يضطر إليه، وفي قول آخر

يطعم الدواب ولابأس على من فعله بالناس، وقيل بجوازه في الأطفال وجميع من لا إثم عليه. قلت له: فإن كان ما ناله فمازجه من أنواع ما له ذات من النجاسة في ذاته ؟ قال: فهذا مالا يطهر إلا بزواله فإن قدر عليه وإلا فهو على حاله، فأنى يحل أن يطعم من ذلك بالغ أو دابة أو طفل لغير ضرررة إليه، وفي كل جزء منه لاختلاطهما جزء من داتها ولابد. قلت له: وما عارضه شيء من النجاسة حتى أخرجه عن اسمه الذي له من قبله لاستهلاكه له، ما القول في حكمه ؟ قال فهو على المنع من جوازه طعمه إلا أن يكون في موضع الاضطرار إليه وإلا فالتحريم أولي ما به، لأن له حكم ما خالطه فاستهلكه، حتى زال عن اسمه لاغير، فالقول فيهما واحد ولا شك.

قلت له: وما سمد من النخل أو ما عظم ساقه من الشجر بشيء من النجاسة ، فأخذ بعروقه من رطوباتها أو سقى بماء نجس ، هل يفسدما به من التمر أم لا ؟ قال : ففي الأكثر ما دل في هذا كله على أنه لايفسد ، ولعله إذ لايبلغ من النجاسة أثرها إلى حمله ، فيمنع من جواز أكله ، ولا أعلم أنه مختلف في عدله لقول يعارضه من أهل البصر . قلت له : فجه يع ما يكون من كباره مثل : السدر والزان والأنبا والأينح والحوز والفرصاد والقرظ و شحوها ، على هـــذا محمل في طهارة تماره أم لا ؟ قال : نعم ، لأنها هي والأولى لاغيرها ، فالقول فيها كذلك . قلت له : قال : نعم ، لأنها هي والأولى لاغيرها ، فالقول فيها كذلك . قلت له : وما دونها في كبر من الكرم والحوز والموز والأترنج والباذنجان ، وما كان من نحو هذا ، ما القول في ثمره ؟ قال : فهذه قد قيل في الذي بها من الشمرة حال شربها له مع ما يشمره من قبل أن يطهر بغاية ما تشربه من الماء الطهور بالفساد ، وقبل بالطهارة إلا ما ناله شيء من النجاسة ، وأيا لمن قال بهذا وذاك من أهل الرشاد . قلت له : فاللومي والتين والرمان ؟ قال : فعسي أن يكون لها ما لانخل من حكم في هذا ، فإتى

أقربها من مثلها ، فإن صح فجاز في كلها وإلا ففي التن ، من قول الشيخ أبي سعيد ـ رحمه الله ـ ما دل على أنه كذلك . قلت له : فالزرع على شربه من الماء النجس ما القول في ثمراته . قال : نحو ما جاء في صغار ما يكون من أنواع الأشجار من قول في رأى ، ولعل وعسى في تغيره أن يكون منها أدنى . قلت له : فالقرع والقثاء والبطيخ ونحوها قال : فهمي على ما جرى من الرأى في مثلها من قول بالاطهارة ، وقول بالنجاسة ، في ثمرتها ، وأصلها ، حتى يزول عنها يومثذ ما بها ، فتطهر بأحد ما قيل فها على حال أو في رأى .

قلت له : وعلى قول من قال في هذه الأنواع ؛ فكم لها من أماه لشربه فتطهر به في الرأى والإجماع ؟ قال : ثلاثة أمواه ، وقيل باثنين ، وقيل بواحد ، فالآخر أر خصها ، والأول غاية ما فيها من تشديد ، ولكن لاأعلم أن أحدا يقول بما وراءه من مزيد . قلت له : وما سمد من هذا يشجاسته فالقول فيه كذلك على رأى من يقول بأنه تفسد أم لا . قال : نعم من بعد زوال عينها وانمحاء أثرها ، وإلا فلا طهارة له مع ما يشربه لبقائها من ماء نجس على هذا الرأى . قات له : فإن سقى على هذا ثلاثة أمواه طاهرة فيما لاعين له ، أو من بعد زوالها ، فقد طهر ؟ قال: نعم ، قد قيل هذا فيطهر ، ولا نعلم أن أحدا يقول فيه بأكثر ، بل هو غاية ما في ذلك . قلت له : وعلى رأى من يقول في مثل هذا الزرع والشجر أنه لاينجس في رأيه لما يشربه من الماء النجس على حال ، أهو على هذا في قوله وإن لم يكن من شربه إلا ما هو كذلك على الأبد ؟ قال: نعم ، لأن له حكم الطهارة في مطلق ما قاله من حكمه في الأصل والتمر ، إلا ما مس هذا الماء منهما ، فإنه لابد وأن ينجس على حال . وفي قول الشيخ أبي سعيد ــرحمه اللهــ ما دل على أن هذا أصبح مافيه. من مقال . قلت له : وما سقى من الفجل والجزر والبصل ، وما يكون. من أنواع البقل بشيء من هذا الماء . قال : فهو على مامر فيي الزرع، من قول بالطهارة ، وقول بالنجاسة ، حتى يطهر بأحد ما جاء في مثله ، وإلا فالمنع من جواز أكله ، وقيل بجوازه من بعد غسله ، وقيل يجوز فيؤكل ما ينظر دون الأرض . قلت له : فالشجرة من نحو ما تؤكل ورقا أو أصلا تنبت في العذرة . قال : قد قيل بطهارة ما خرج منها عن النجاسة فز ايلها من أصل أو فرع لها، إلا ما مسه شيء من الآذي فإنه يغسل ، فيجوز من بعده أذ يؤكل . وقيل بنجاسته حتى تزول عنه تلك النجاسة فيشرب من بعده أذ يؤكل . وقيل بنجاسته حتى تزول عنه تلك النجاسة فيشرب من بعدها قدر ما به يطهر من الماء . قلت له : وما كان من ثمرة تؤكل أو لا . فالقول في ثمرتها كه بي أم لا ؟ قال : نعم ، قدقيل إنها كذلك ، وليس عندى ما يدل على فرق ما بينهما ، لمعني يوجبه في ذلك .

قلت له: وما أصابه من أصلها أو من ورقها أو ما يكون من ثمرتها شيء من النجاسة، ما القول فيه؟ قال: فهو نجس على حال ، حتى تقع به، أو يجرى عليه من الماء مقدار ما يطهر عند الفقهاء ،وما دونه من شمس أو ريح ، فالاختلاف في جواز طهارته له لرأى من يقول بأنه يطهر معه لزواله ، ورأى من يقول بأنه بعد على حاله ، قلت له : وماكان نباته في العذرة من بطيخ أو بقل أو قرع ، أو ما يكون من زرع ، فهل من فرق بينهما ، فها لها من أصل أو فرع في هذا أم لا ؟ قال : قد مضي من القول ما دل في هذا على رأى جاز عليه ، وإن فرع بينهما من قد رخص في ذات الثمار من القرع والقثاء والبطيخ ونحوها من الأشجار ، وشدد البقول ، ومنع البعض من أكل ما عاش في العذرة دون ما سواه ، وقله أنى آخرون في هذا كله لما في رأيه من نجاسة حتى يطهر ما به يشربه من الماء، وإلا فلا جواز لا كله، وأجازه آخرون من بعد غسله، وقيل بجوازه من غير غسل لما له من الطهارة في رأى من قاله ، إلا ما صح أنه مسه شيء من النجاسة ، وأنه لأصح ما فيه عن قول لظهور ما به من عدل ، ألا وأن في هذه الآراء ما قد يدله في الفرق على أنه في رأى ، لا في إجماع عليه من أهل الحق . قلت له: فهل قيل في هذا الموضع أن حمل القرعة يغسل فيجوز من بعده أن يؤكل ؟ قال: بلى . قد قيل هذا فيه ، فإن صح فلابد على قياده وإلا أبصر الوجه في لزوم غسله ، لما أريد بهمن جواز أكله لأنه على قول من لايفسده بما تشربه بعروقها من رطوبة النجاسة ، لابد وأن يكون في تطهيره بالماء تحصيل لما هو في طهارته حاصل، ولا شك لأنه في رأيه طاهر، وعلى قول من يقول بفساده ، فالغسل له من خارجه لا يأتى على ما في داخله ، ما لم يبلغ إليه ، وأنتى له البلوغ مادام رطبا في ذاته لايقبل ماير دعليه من الماء في حاله، لما به من رطوبة تمنعه من أن ياج بهمن ورائه، فيدفعه عليه من الماء في حاله، لما به من بعد جفافه مقدار ما به يدخل فيه ، فعسى في بلوغه أن ممكن فيصح ، وإلا فلا .

قلت له : فإن طبخ بالماء الطاهر قدر ما يلج به فيخرج عنه ]، أيجز ثه في رأى من ينجسه أم لا ؟ قال : فعسى أن يكرر عليه ثلاثا أن يطهر ، ومادونهن من مرة أو عراين فيجوز لأن يلحقه معنى الاختلاف في ذلك . قلت له فإن جاز في سرة أبيس من بعدها ليطهر فلا فيؤكل أم لا ؟ قال : نعم على رأى إن كان لا تضره في غسله ، وعلى قول آخر فيجوز من بعد أن يحرج عنه الماء لأن يطهر فلا يمنع من جواز أكله إن صبح ماعن لى فيه من قياس له بمثله . قلت له : فالطبخ له بالماء في حكمه يقوم ني زوال مابه مقام السقى له في أمه أم لا ؟ قال : ﴿ نَعْمَ لأَنْ الطَّبِيحُ فِي زُوالَ مَابِسُهُ إن لم يكن أبلغ من شربه بما تمده بعروقهما وأقوى ، فليس هو بـأهون فى بلوغه منه مُبلخ النجاسة ، ولا أوهى لأن ما به يطبيخ من الماء يصب في هذا فيمخرج عنه وفي ذاك يبقى . قلت له : وماكان من علاجه لطهارته فكله إنما يخرج قول من يفسده بما يشربه من النجاسة لما به يرد من إخراجه أم لا ؟ قال نعم ، هو كذلك لما في رأية من فساده لا على من خالفه فإنه غير محتاج في قول من لا ينجسه إلى علاج إذ هو في قول طاهر ، فأنبَّى يصح فيه كون ثبوته لمعنى على قياده ٢ إنى لا أعرفه فأدل على ذاك . قلت له : وما لم يكن في نباته بها و لكن في قربها ، وما به يسقى من الماء يأتى عليها ؟ قال : فعسى أن يكون له موضعه من حكم إلا أن يكون نجسا فى الإجماع ،أوعلى رأى من قالـد فى موضع الرأى ، فإنه على قياده ، ولابد وأن يختلف فى طهارته وفساده .

قلت له : وما تنجس من النيل أو ما أشبهه من شي في التمثيل ، فكيف الوجه بكون غسله يطهر لزوال ما به فيرجع إلى أصله الذي كان من قبل أخير في بما تعرفه . قال : فعسى أن يكون له مافي الدقيق من قول في تطهيره بما فيه من تحريكه في الماء، أو إخراجه عنه ثلاثماً ، إلى غيره من رأى جاز عليه إن صبح ما في النظر ، وإلا فالوجه الأول هو الذي في الأثر على قول من أجازه فاعرفه .

قلت له : فإن صبغ به ثوباً من قبل أن يزول عنه ما به فيطهر ؟

قال: ففي الغسل له قدر ما يجزئ لمثله ما فيه من نجاسة فيزيلها ما به يطهر في قول أهل العدل: قات له: فهلا جاء فيه ألاينتفع به ؟ قال: بلي ، قد قبل بهذا ، وله في حخم الطحين ما يدل عليه ، إلا أن ما قبله في هذا وذاك أصح . قلت له: فجميع ما يعارضه من الأصباغ الطاهرة شيء من النجاسه ، فخالطه على هذا يكون ، قال: هكذا عندي في هذا لعدم ما يدل على فرق ما بينهما في ذلك . قلت له: نإن كان لما أصابه عين قائمة في ذلك قال: فلا طهارة له ، إلا بزوالها ، فإن قدر عليها عيلة وإلا فهي على حالها ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك . قلت له: فإن صبغ أحد ثوباً أوغيره مع ما فيه من ذاتها ؟ قال : فإن طهر بالماء في حينه فزال مالها من أثر و عين ، جاز لأن يطهر وإلا فلا طهارة له مع بقائها أبداً .

فلت له وما تشجس من القطن ، ماذا يعمل به لزوال ما أصابه ؟ م قال : فيطهر حتى يزول عنه من نجاسته وقد طهر فكفي في رده إلى ماكان

عليه من قبله ، ولاأعلم أن أحداً يخالف إلى غيره في علمه ولا في جهله ، قلت له : فإن غزل بما فيه من نجاسة ، فالقول فيه كذلك من بعد أن يغسل ؟ قال : هكذا معى ، وهذا يخرج على أصبح ما فيه من قول . قلت اله : فإن تنجس من بعد أنصار غزلا؟قال : فأو لى ما مهذه أن تكون مثل الأولى ، وإن قيل بأنه لايطهر فإنى لاأراه قولافأدل عليه . قلت له وما صبغ من الغزل أوالثياب بشيء من الأصباغ النجسة ، فالقول فيه كما فى النيل ، أو بينهما فرق فى العدل؟ قال : الله أعلم . و أنا لاأدرى في هذا إلا أنه كذلك ، لعدم فرق ما يبين ذلك. فقلت له : و تطهير الثياب القدرة من النجاسة لازم على من بلغ فغفل في الحال من النساء أو الرجال، أم لا ؟ قال : لاأعرفه لازماً على أحد من الناس إلا بما يوجبه ، فيمنع من أن يقضى في مثله من اللباس لمعنى مابه ، في حاله من الأنجاس نحو الصلاة وما أشبهها في المعنى من شيء، يشرط فيه لأدائه أن يكون طاهرا في الموضع القدرة عليه لمن أمكنه في ليله أو نهار يومه و إلا فهو كِذَلِكُ فِي لِزُومِهِ ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك ، قلت له : فهلا من قول لأحد من الفقهاء في شيء منها أنه يطهر لزوال ما به من النجاسة ، بغير الماء ، وكذلك في الأبدان قال : قد قيل إنهما بما دونه لايطهران إلا في موضع ما يجوز أن يبمما بالصعيد بما أجازه فيها لمبمن اضطر إليه إ بعد الإماطة لما قدر عليه لزواله عنهما ، وإلا فلا يجزىء فى شيء منهما إ حتى قال الشيخ أبو سعيد ــ رحمه الله ــ إنه لا يعلم من قول أهل العدل، إنه يطهر بغير الغسل . وفي المصنف ما دل في الثوب على أنه فيه قول . بالإجازة ، قلت له فإن أصابه في موضع منه شي من النجاسة فعرفه من قد بلي به ؟ قال: فلا يازمه فيه إلا أن يطهر الموضع وحده حال لزومه ، ولا نعلم أن أحدا يقول بما زاد عليه في هذا الموضع ، "إذ لايجوز فيه أن يصح أبدا . قلت له : فإن خفي عليه للم يدر في أي موضع منه إذ قد جهله ، فلا بد فيه من أن يغسنه على هذا كله ، وإلا فلاطهارة له ؟ وقيل : إن تمرى موضع النجاسة وطهره جاز فيه لأن يجزئه

ولعله فى الاطمئنانة ما لم يصح معه أنه أخطأ بغيره من المواضع فى ذلك قلت له: وعلى هذا من خفائه فإن مس منه شيئاً من قبل أن يغسله برطوبة ؛ ما حكم ماناله به يكون ، و ها القول هيه ؟ قال قد قيل إن له حكم الطهارة مالم يعلم أنه موضع النجاسة ، وعلى العكس من هذا فى قول آخر ، حتى يعلم أنه موضع الطهارة من ذلك : قلت له: فإن كان فى موضع منه رطوبة هى أصلها طاهرة، ماحكم نالها على هذا ونالته ، قال فليس فى هذه إلاما فى الأولى من قول فى رأى لأنهما فى المعنى على سواء ، فالقول فيهما واحد ، وقد مرفكفى . قات له : فإن ناله كله برطوبة وهويابس حتى بله ، أونال جزءا منه من بعد أن صار بأجمعه رطباً فى غير طهارة ، فأصابه شى من رطوبته ، قال : فهذا بأجمعه رطباً فى غير طهارة ، فأصابه شى من رطوبته ، قال : فهذا بأجمعه رطباً فى غير طهارة ، فأصابه شى من رطوبته ، قال : فهذا .

ما فى الأولى من قول فى رأى ، إلا أن الرخصة فيه الشادة ، فالعمل بها مر وك فى هذا و ذاك . قلت له : وإن كان به فى بدنه أو فى ثوبه شىء من الجنابة أو الدم أو العذرة ، أو ما أشبهما ، جاز لأن يكون على هذا أم لا ؟ قال : نعم ، لعدم الفرق ، أو ليس هذا بالحق ولا شك بلى . إنه أحق ما به أن يجرى على عمومه ، لا مطلق فى الحنس ، فالأنواع كلها داخلة تحت ماله فى هذا من حكم بلا مرية فى شيء منها ، لعدم اللبس فى ذلك .

قلت له : فإن أصابته جنابة في ليل أو نهار ، فلم يجد لها في ثوبه شيئا من الآثار أبدا ؟ قال : فهو ما له من حكم الطهارة حتى يصحح ممه أنه أصابه شيء منه ، ألا وإنه في قول الشيخ أبي سعيد ـ رحمه الله ـ ما أفاد هذا فدل عليه في ذلك . قلت له : فإن أصابته الجنابة في ثوبه ، أننجس ما تحته أم لا ؟ قال : نعم في بعض ما قيل ، وقول الشيخ أبي المؤثر ـ رحمه الله ـ إن كانا طاقا واحدا ، فالثاني نجس ، والثالث طاهر حتى تصح نجاسته . وفي قول الشيخ أبي الحسن ـ رحمه الله ـ إن الثاني طاهر حتى يعلم أنه مسه شيء من النجاسة .وفي قول محمد بن خالد : إن اتهمه طهره . قلت له : فهل من قول في الثالث بغير الطهارة أم لا ؟ قال : الله أعلم . وأنا لا أدرى أن أحداً قال فيه ما لم يصح عليه إنه ناله شيء من النجاسة .

قلت له . فإن و تزة فى بدنه شىء من ثوبه فأدى أو لم يجد به دماء ، قال : فيطهر الموضع من بدنه و لا شىء عليه فى ثوبه ، لأن له حكم الطهارة ، وما لم يصح معه أنه أصابه شىء من ذلك . قلت له : فإن خرج من ثوبه رطوبة ولم يصح معه فى ثوبه الذى عليه أنه ناله شىء منها ؟ قال : فإذا احتمل لما به حال خروجها من هيئة أن تناله على حال ، ألا تمس ثوبه جاز لأن يكون على طهارته ، ما لم يصح فسانه ، وإن لم يحتمل الا

مسها له طَهَر الموضع الذي لا بد له من أن تناله على حال. قلت له : فإن لم محس بشيء يخرج من ذكره ، وإنما وجده من طرفه لاصقا ، ولما نظر فها لم بجد شبئا من الرطوبة ، ولا ما يد له على كون نجاسته أبدا، قال : فإن صبح معه أن لزوقه إنما كان لرطوبة فاسدة طَهَيَّر الموضع ، وإلا فهو على طهارته حتى يصبح ذلك. قلت له : فإن كان ني حال قعوده فخرج منه في ثوبه رطوبة وَذْ ي أو بول أو مذي ، أينجس ما تحته أم لا ، قال : فعسى أن مخرج فيه ما في الحنابة من قول في رأى ما لم يصح معه كون بارغه إليه إلا وربما يكون في مقدار ما لا يبلغ لقلته ، أو على العكس في البول لكثرته ، أو من كثرة الحائل لغلظه ، أو رقيه فيحكم بعلهارته في موضع مالا يحتمل فيه كون نجاسته ، و بفساده في موضع مالا يحتمل فيه بقاوُّه على ما به من قبله . ويجوز لأن يجرى على ما به فى الحنابة من رأى فى موضع الاحتمال ، ويكون الرجوع إلى ما به من أصله أصبح ما فيه من تول جاز عليه في الحال ، ما لم يعلم فيصح كون الانتقال من غير ما شك في ذلك. قلت له : فإن و قع ثوبه على جنابة أو دم أو عذرة أو بول، أو ما يكون من نجاسة في موضع ، وليس بها ولا به من الرطوبة مقدار ما يأخذ فيها فيعلق به لحفافها؟ قال : فهو على طهارته ، فإنها أولى به ما لم يصبح أنه أصابه شيء من الأذي . `قلت له : وما أصابه في ثوبه من نجاسة فأراد أن يغسلها فلم يجزئه في غسله من عركة فيا له عين قائمة أولا؟ قال : قد قيل في أنواع ما لا عين له أنه يعرك ثلاثة، مع كل عركة صبةمن الماء وتلك طهارته، إلا أن يصح له بقاء ، وما دونهن من واحدة أو اثنتين فالرأى فين ؟ وما كان من أنواع ما له عمن فالثلاث في تطهيره مجزئة له إن زال بهن ، والأ فلا بد من زو اله بما زاد عليهن من عرك في صب ، أو ما يقوم مقامهما في ذلك . قلت له : فإن طهره في ماء جار أو ما أشبهه فعر ك كذلك ، قال : فإذا زال ما به طهر ، ولا أعلم أنه يختلف في ذلك . قلت له : فإن حركه

في هذا الماء ثلاثا أو ما زاد حتى زال ما به ونو لم يعركه . قال : فإذا كان لما أتاه من هذا به في كل حركة ما تقوم فيه مقامه عركة أجزأه . ولا أعلم أنة يحختلف في ذلك . قلت له : فإن لم يعركه فيه بل تركه حتى زال ما به من غير أن محركه ؟ قال : فإن كان لما تركه من الحركة ما يقوم في زوالها مقام العرك جاز لأن يصبح له، و إلا فلا يجزئه لطهارته . وعلى قول آخر : فيجوز لأن يكون لزواله ما به من نجاسة على هذا بالماء مجزئا . قلت له : فالقرض له والدلك والعصر والرض يقوم في غسله مع زوال ما به مقام العرك أم لا ؟ قال : نعم ، قد قيل هذا و هو كذلك ، ولا أعلمأن أحداً يقول بغير ذلك . فلت له : فإن أراد أن يغسله في إناءً"، ما الذي بة يومر أن يفعله ؟ قال : قد قيل أن يسجعله في الإناء فيعركه بما فيه من المساء ثم يصبه منه فيبدله بما آخر مع ما له من عرك أيضاً ، يفعل به كذلك ثلاثا، وقد طهر إلا أن يبقى فيه من القذر . قلت له : فإن كان لها به من النجاسة ، أو في ثوبه عين فحكها من الموضع إلى أن زال ما لها من أثر وعين ، أو نقلها وهي رطبة حتى بلغ إليها إلى هذا ؟ قال فيبقى في منزلة مالاعين له في غسلها من غير ما فرق بين رطبها أو ما يكون منيابسها، من بعد أن يبلغ مهما الأمر إلى ذلك الحد ، أو يشك في هذه أن تكون كتلك ولاشك أنها كملثها . قلت له : فإن بقي في ثوبه شبي من عينها بعد، كون الغسل ؟ قال : فلابد فيها لطهارته من زوال الكل ، وإلا فهو على حاله من النجاسة في قول أهل العدل ، لاغاية لللك ما دام فيه شيء من غيرما به منها ، ولاأعلم أنه مختلف في ذلك . قلت له : فإن زال ما لها من عين وبقى مالا يقدر عليه من زوكها في حين ، ما الرأى فيه ؟ قال : ففي أكثر ما قيل إنه لابأس به، وقيل فيه إنه بجس حتى يغير بشيٌّ من الأصباغ الطاهرة، ولايبين لى على هذا من قوله بفساده إلا أنه من ستره عن الروَّية الظاهرة ، فكيف على قياده يغني عن زواله ؟ ولاشك بعد في الحقيقة على حاله . قلت

له : أليس من أثر ها ما يبقى فى الشيء من زوكها ؟ قال : بلى إلا أنه لمما صار إلى حد ما لا ينحل بالماء فلا يقدر على إخراجه ، لأن يطهر من بعد أن يوثى به بما به ، في نحوها من الغسل يؤمر . وفي قول آخر إنه نجس حتى يغيره ولا يخطئ في دينه من قال بأحد هذين أو عمل به في موضع رأي . وفي الحديث عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ما يدل على الأول فيؤيده في ذلك : قلت له : فأصبغ بما قد تنجس من الأصباغ ، ماذا يو مربه ف غسله حتى يطهر ؟ قال : فني بعض ما قيل إنه يغسل حتى مخرج الماء صافيا وتلك طهارته ، وقبي قول آخر يغسل قدرما به تزول إن لوعارضته منفردة وقد طهر ، و إن كان الماء يتغير فلا يخرج صافيا لمسا به من الصبغ بتكدره . وقيل يغسل حتى يخرج الماء صافيا ، فيلبس ولايصلي به أبدا . قات له : فإن كان الصبغ أحمر وما أصابه فتنجس به من دم ، فالقول فيه على هذا يكون أم لا ؟ قال : نعم هو كذلك لأنه مطلق في ذلك . قلت له : فإن كان ثوبه مع حمرته طاهرا فعارضه شيء من الدم ، ما الذي يدل على غسله لزواله ؟ قال : الله أعلم بما فيه من قول يدل عليه ، وأنا لا أعلم ما به يستدل على معرفة زواله باليقين ، لمنا بينهما من مشابهة في العين ، فإن طهر فبولغ في عركه ، مقدار مالا يبقى أن لوكان منفردا فيطمئن من قد بلى بــه في حينه إلى ما أراده به من زوال عينه ، فعسى أن يجوز فيه لأن يطهر لأنه في معنى ما قد عار ضه من صبغ نجس بشئ من ذلك. ولعلى أن أقول بأنه كذلك لعدم فرق ما بينهما إن صبح ماظهر في ذلك. قات له ، فإن أخبره أحد أن في ثوبه دما أو ما يكون من نجاسة ، أيلز مه في الواحد أن يقبل خبره في مثل هذا فيصدقه ، ثقة كان أولا ؟ قال : نعم في رأى من يقول إن الثقة في مثل هذا حجة ، وعلى العكس من هذا في قول آخر وما دونه ، فليس من الحيجة فى شيء فى حال ، إلا أن يكون الذى أخبرة في موضع الاطمئنانة لما قد عرفه من صدقه أن يقبله ، من غيرأن يوجبه، ما لم تقم عليه به الحجة ، التي ليس اه أن يردها في الإجماع ، أو

على رأى قى موضع جواز التزاع. قلت له: فإن أخيره شاهد أن من ذوى العدالة ثقتان ؟ قال: فهما بالجزم حجة عليه فى الحكم ، مالم يصحمعه كذبهما ، ولاأعلم أن أحدا من أهل العلم يقول بغير ذلك .

قلت له : فهل له في ثوبه أن يستعين في غسله بالغير من النجاسة في بعضه أو كله ؟ قالم: : لاأجد ما يدل على المنع من جوازه في الغسل إلا لمانع له من أن يستعينه في الأصل ، وإلا فالإباحة أحق ما به في العدل.

قلت له : فالحر والعبيد والذكير والأنثى في موضع الإجبازة والمنبع سواء ؟ قال : نعم ، هو كذلك عندى في مجمل القول على ذلك. قلت له فإن كان العبد لغمره ؟ قال : فلا يجبوز له أن يستعمله إلا بالإباحة من ربه أو دالة عليه بالرضا في استعماله مطلقا أو على الخصوص في ميل ذلك. قلت له . فإن أمره أن يغسله من نجاسة ، هل له أن يقبل قولـه إن رجع إليه فأخبره من بعد أنه قد طهره ؟ قال: نعم قد أجيز بالواحدالثقة. لأنه حجة في الاطمئنانة . وعلىقول آخر ني الحكيم وبالاثنين على حال مـــا لم يصبح معه كذبهما ، ولانعلم أنه يختلف في ذلك . قلت له : فإن لم يأمره بغسله أو أنه مع الأمر له لم يعلم بنجاسته ، أيقبل قولـه إن أخبره بمـا فيه يجزئ لطهارته من فعله ؟ أقال : فعسى في هذه أن يكون في القول عليها مثل الأولى ، أمره به فأعلمه أولا ، فإنه لما له من ثقة لابد وأن يلحقه معنى ما بها ، ارأى من يجعله حجة فى مثل هذا ، ورأى من يقول إنه ليس محجة في ذلك . قلت له : فإن كان لما به من النجاسة عن قائمة في ذاتها فلم يعلمه بها ؟ قال : فإذا أخبره على هذا أنه قد طهره فعركه ثلاثًا ، أو ما زاد عليهن، جاز لأن يكون على ما مضى من القول فيه ٠ وإن قال له إنه قد غسله من النجاسة غــل الذوات ، أو ما يكون من نحو هذا في قوله ، فكذلك في جواز القبول إنه إن آمنه على صدقه فيما بــه يخبره عن نفسه في هــذا من فعله . قلت له : فإن لم يكن في حالة ثقــة إلا أنه له بالغسل معرفة ، ما القول فبه ؟ قال : قبد قيل إنه إذا أسره أن

يغسله وعرفه بأنه تبجس فأمنه على مايقوله في تطهيره من النجاسة بأنه قد فعله ، جاز له على هذا أن يقبله ، وقيل إنه إذا أعلمه بنجاسة ، فأتى بـه. وعليه أثر الغسل ، جاز لأن يجزئه وإن لم يقل له إنه قد غسله . وقيل فيـه بجوازه ما لم يكن متهماً فيها قد آمنه عليه . قلت له : فإن لم يأمره ولا عرفه بنجاسته إلاأنه مأمون على ما يقوله إنه قد غسله من النجاسة مع ما له من المعرفة ، ما القول على هذا في طهارته ؟ قال : فحتى يعلمه ويأمره به وإلا فلا يقبلُ قوله إنه من النجاسة قد طهره إلا أن يكون ثقة ، وقيل بجواز قبوله إذا آمنه على معرفة تطهر ه ولم يتهمه في قوله . وقد قيل إنه إذا رأى عليه من علامة فعله قدر ما بجزئه في غسله جاز لأن يكون منطهارته، وإن لم يعلمه به ولا قال هو إنه قد طهره من نجاسته، إذا اطمأن قلبه إلى ذلك لما قد رآه من علامته . قلت له : فإن لم يكن له معرفة بالغسل في حال ؟ فعرفه به وأمره بغسله ، من بعد أن أعلمه بنجاسته ، ثم رجع إليه ، فقال له : إنه قد طهره ؟ قال : فإذا صار إلى حد من يؤمن على معرفته ولم يتهمه فيما أمره بمخالفته ، جاز لأن يكون في القبول مع ما لهمن ثقة،أو ما دونهما من أمانة على ما مر. في مثله من القول : قلت له : وما عدا الثقة فجاز قبول قوله . أو ما يكون من ظهور فعله، إنما مخرج على ما جاز في الاطمئنانة لا الحكم ؟ قال : هكذا معى في هذا يخرج في محل الأمانة إلا الثقة ، فإنه لا بد وأن يختلف في ثبو به معه أنه من جهة الحكم أو الاطمئنانة ، وقد مضى من القول ما دل على ذلك . قلت له : فإن لم يومن على معرفة ما له من غسل أو على ما يقوله أمن فعل ؟ قال : فعسى في موضع التهمة لعدم ظهور الأمانة ألا يقبل قوله حتى يصح بغيره في الحكم ، أو ما دونه من جوازه في الاطمئنانة ، وإلا فهي كذلك . قلت له : فالصبى في هذا مثل البالغ أم لا ؟ قال : نعم . قد من قيل إنه كذلك إذا أمن على ما يفعله في ذلك . قلت له : فهلا فيه بالفرق بينهما ؟ : قال : بلي ، قد قيل به إلا أن ما قبله أصبح ما فيه من قول جاز عليه . (م ٢٧ - اباب الآثار)

قلت له: فالبالغ الكتابى من المشركين يجوز به أم لا ؟ .. قال: ففى الأثر ما دل أن فى جوازه اختلافاً ، إلا أن القول بأنه لا يصح بهأظهر ما فيه وأكثر ، قلت له: فإن سلمه إلى عبد أو أمة ، ولم يعلمه أنه نجس ، فأخذه منه ، ثم أتاه به وعليه أثر الغسالة ، هل له أن يصلى به ولم يسأله عنه أم لا على هذه الحالة ؟ قال: قد أجازه الفضل بن الحوارى فى البالغ . وقد مضى فى مثل هذا من القول ما دل على ما فيه فاعر فه .

قلت له : فإن أعار أحداً ثوباً ثم رده إليه فأخبره أنه نجس ، أيلزمه أن يصدقه أم لا ؟ قال : قد قيل فيه إنه ليس عليه من تصديقه شيء ما لم يصحمعه، إلا أن يكون ثقة فيجوز لأن يختلف في لزومه له فيما عندى إن صح، وعن بعض أنمن خرره أن يصدقه وإن لم يكن ثقة ، وما أحسن معنى ما فيه من الاحتياط لمن أمكنه في موضع السعة فقدر عليه . قلت له : فإن قال له إنه قد تنجس أو أنه نجسه كله سواء أم لا ؟ قال : فعسى في مثل هذا من المقال ألا يكون فيه ما يدل على أنه نجس في الحال ، لأنه يقتضي في الأمرين كون الماضي من الأفعال ما بمكن على قياده أن يكون قد طهر من بعد حتى زال ما به فطهر ، إذ ليس فيه ما يدل على أنه باق على فساده ، لتجرده من القرائن الدالة على الآن الذي حضره من الزمان مع فيه دعواهلًا قد فعله به من قول إنها لا تقبل ما لم يصح إلا فيما يلزمه من نقصانه ، لما به يكون من العرك أو ما أشبهه حتى يغسل ، فإنه فيا عندى لابد من ضمائه ، فإن صح في الحق ما قد ابتديته من الفرق ، وإلا فالرجوع إلى ما فيه من قول في الأثر أولى ما به ، لما بى من وهن فى النظر . قلت له : فهل لا يجوز فى قول الثقة إنه قد تنجس في حينه أو أنه نجسه في حاله الذي هو فيه أو ما أشبهه أن يقبل ، فيكون لعدم جواز إمكان طهارته في الحال نجساً أم لا ؟ قال : بلي ، إن هذا مما بجوز على قول من مجعله حجة في مثله إن صح ما فيه . أرى في موضع جواز صدقه ، ما لم يصح كذبه إلا على رأى من يقول : إنه ليس محجة فى قوله ، فإنه يدل على أنه لا يلزم قبوله . قلت له : فغير الثقة لا يقبل قوله فيه إنه نجس لما فى صدقه ولا يتهمه أن يقول ما لا يعلمه فى موضع جهله معرفة حقه ، فعسى أن يقبل فيجوز أن يكون حجة فى مثله ، وعلى العكس من هذا فى قول آخر لأنه من دعوى فعله .

قلت له: فإن استعار من أحد ثوباً فصلى به ، ثم أخبره من بعد أنه نجس أيلزمه أن يقبل قوله ثقة كان أو لا ؟ .. قال : نعم ، قد قيل إن عليه قبوله ما لم يتهمه بالكذب في قوله ، إلا أن يكون أخذه منه ليصلى به ، فإنه لا يلزمه من بعد أن يقبله فيا مضى وإن كان ثقة . ولعلى أن أقول في لزوم قبوله من الثقة على رأى ألا يبعد على حال ، إذ لا تجوز عليه التهمة في قوله ، وإن سلمه إليه ليصلى به ، فقد يحتمل أن ينسى ما به في حاله ، ثم يذكره من بعد ، وهذا ما لا شك فيه .

قلت له : فإن رأى بأحد من البالغين فى ثوبه نجاسة أو فى بدنه ، ثم توارى عنه قدر ما يمكن فيه أن يغسلهما ، أعليه بأس إن أصابه من الموضع رطوبه أو ناله هو بشىء من الرطوبة أم لا ؟ . قال : قد قيل فيه إنه على هذا لا بأس عليه علمها من هى به أو لا ، فلا فرق ما لم يصح معه أنه بعد على خاسته . وقيل إنه على حاله وإن علمها ما لم يصح معه كون طهارته ، وقيل إن علمها جاز لأن لا يضره من الموضع ما ناله ، وإن لم يعلمها فالنجاسة به أولى ، ما لم تصح الطهارة بحكم أو ما جاز في الاطمئنانة .

قلت له : فإن سأله ثوباً يصلى به فأعطاه هذا الثوب من بعد أن رأى ما فيه فتوارى عنه قدر ما يمكن أن يطهره هل له على هذا أن يوردى به فرضه ولا شيء عليه ؟ قال : قد قيل في هذا بالمنع له من جوازه ، حتى يصبح معه كون طهارته في الحكم أو ما جاز في الاطمئنانة ، إلا أن القول بإجازته لا يتعدى في الرأى من أن يجوز عليه ، ما لم يصبح معه أنه بعد على نجاسته . قلت له : فإن لم يقدر في وقته على غيره أبداً أو أنه وجد ما لا يشك فيه أنه نجس على حال ، ما الذي به يوثمر في صلاته فتختاره له ؟ قال :

ففي قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله ما دل على أنه له أن يصلي به في هذا الموضع فإن أعجب إليه من أن يصلي عارياً أو بثوب نجس على الحقيقة ، فاعرفه من قوله في معتبره ما أعلمه وأصح ماكان من أثره . قلت له : فالصبي في هذا مثل البالغ أم لا ؟ . قال : قد قيل فيه إنه لا تعبد عليه ، فهو على ما به من حكم النجاسة حتى تصح طهارته ، وعلى قول آخر فيجوز من بعد غيبته مقدار ما فيه بمكن أن يغسل فيطهر أن يكون ما للبالغ من جواز الطهارة ، ما لم يصح أنه بعد على ما به من النجاسة في ثوبه أو في بدنه . قلت له : فالبالغ من أهل القبلة ، إذا كان لا يتقى النجاسة ، ولا يبالي بما يصيبه منها ، هل له أن يصلي بثوبه الذي يكون من لباسه أم لا ؟ . قال : فهذا في موضع الريبة لما جاز عليه من التهمة ، فلا يصلى به ما لم يصح معه طهارته بحكم أو اطمئنانة إلا أن لا يقدر على غيره مما لا شك فيه ، فإن صلى به لا من ضرورة إليه ، لم أقل بفسادها عليه ، لم يصبح معه أنه نجس على حال ، لأن أهل القبلة حكم الطهارة في الأصل حتى يصح زوالها ، ولا نعلم أنه يختلف في هذا من قولُ أهل العدل . قلت له : وبالحملة في الطاهر والنجس تغيره أن كل واحد منهما على أصله أمن الطهارة أو النجاسة في الحكم ، حتى يصبح فيه كون نقله يما لا مجوز أن يدفع . قال : هكذا القول فيهما وما عداه من رأى في إباحة أو منع في طهارة أو نجاسة جاز عليهما ، فخارج من معنى الاطمئنانة من إجازة في قربهما من الشيء أو بعدهما ، حتى يغلب على ما له من حكم في الأصل ، فينظر في جميع ما في هذا الفصل ، ثم لا يو خد منه إلا بالعدل والسلام على من اتبع الهدى . والله أعلم .

مسألة : الزاملي ، وفي الماء الذي يجتمع في موضع من غسل النجاسات والأوانى وغير ه ، مايكون حكمه والأوانى وغير ذلك كان قليلا أو كثيراً ، في صاروج أو غيره ، مايكون حكمه طاهراً أم نجسًا ؟ . قال : إذا كان هذا الماء أصله من الماء الحارى إنه لا تنجسه

إلا ما غلب عليه ولم تغلب عليه النجاسة . مثل مطاريح الحيضان ، واجتمع في مكان بعد أن جرى وحكم له بالطهارة فهو طاهر . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن لا ممكنه الاستنجاء من البول والغائط و يمكنه الوضوء وذلك لعلة حدثت به وحضرته الصلاة و هو محدث من بول و غائط كيف يفعل؟ و بماذا يؤمر مع وجود الماء ؟ (قال : إن وجد من يقوم له بالاستنجاء)(١) مثل زوجة أو سرية فعليه أن يستعين به على بعض القول . وإن كان لا يقدر أن يفعل هو بنفسه ولا يفعل به غيره، فالتيمم يكفيه عن الاستنجاء . والله أعلم . مسألة : ومنه وأحكام الصبي في الطهارات كأحكام البالغ الذي لم يأخذ بالاحتياط ، و يجوز منه في الطهارات ما يجوز من مثل البالغ ، هذا أم أحكامه عون ذلك ؟ ولو كان محافظاً على الطهارات متقياً للنجاسات محافظاً للصلوات أكثر من كثير من البالغون أن يصلوا بما يطهرته للثياب التي يصلي مما البالغون فلك ينهى عنه البالغون أن يصلوا بما يطهرته الشياب ، وأما طهارته فلك ينهى عنه البالغون أن يصلوا بما يطهره الصبي من الثياب ، وأما طهارته طاهرة فدهكه الطهارة ، لا فرق عندى بينه وبين البالغين من المسامين في المس. والله أعلم .

مسألة : و «نه و في بئر قليلة الماء تنجست فينزح منها عشرون دلوا ملوا ، وعشرون دلوا أند فما ، وفرغ مار ها إلا قليلا ، أيطهر بذلك أم لا ؟ . . قال : على ما سمعته من آثار المسلمين إن البئر إذا كان ماؤها قليلا لا يفي بأربدين دلوا ، إنه إذا نزح ماؤها كله ولم يبتى منه شيء فتلك طهارتها ، وإن لم يقدر على نزحه كله فتترك إلى أن يجتمع فيها شيء من الماء يفي بكال الأربعين ، فاذا كلت الأربعون طهرت على بعض قول السلمين. والله أعلم . الأربعين ، فاذا كلت وفي حرق النار في البدن ما حده حتى يكون نجساً . ؟ أهو إذا أئر أم هو نجس ولو لم يؤتر ، وكذلك إن حرقه في بده طعام أو

ماء سخني ، أيكرن التول فيه سواء أم لا ؟ .. قال : إذا لم يوثر فلا فساد فيه ،

<sup>(</sup>١) في الأصل : « قال : إن كان يمكنه أحد بجوز اله أن ينجيه » .

وإن أثر ففى ذلك اختلاف ، وأكثر القول أنه نجس ، والماء السخن فلا تعجبنى نجاسته،أثر أو لم يؤثر، إلا أن نخرج دم. قال المؤلف : وكذلك حرق النار إذا لم يخرج منه دم تعجبنى طهارته لعدم الدليل على نجاسته فبا أرى. والله أعلم:

مسألة: ومنه والعذرة إذا كانت فى موضع من الأرض وضربها المطر وصار الماء يجرى من قبلها على الأرض التى سال عليها ، طاهرة أم لا ؟ . . قال : على ما سمعته أنه إذا دخل هذه الجلبة ماء لا ينجسه إلا ما غلب عليه من كثرته ، فإذا يبس الماء وبقيت العذرة فيتجنب ما حولحا ثلاثة أذرع ، وإن دخلها ماء قليل ما ينجسه مثله فيكون ما لحقه ذلك الماء نجساً ما دام رطباً لم تنشفه الشمس والريح حتى يبس ، وتضربه الشمس والريح ، وأما الذي سال عليها فى الأرض من الماء فلا يتنجس إن كان جارياً حتى تغلب عليه النجاسة والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى الماء المستعمل إذا كان فى الحكم طاهراً ، أيطهر النجاسة أم لا ؟ . قال : أما الماء المستعمل الذى تغسل به الأوعية ومثله ، فهو عندى يطهر النجاسات . وأما الماء الذى مطبوخ به شىء من الحبوب أو كان مضافاً إلى شىء من الأشجار التى خرج منها مثل السكر والبطيخ ففيه اختلاف ، وأما الذى يقطر من الإنسان عند الوضوء فهذا مستهلك ولا ينتفع به عندى . والله أعلم .

مسألة : ومنه والماء إذاكان قدر جرة أو جرتين أو ثلاث ، فوقعت فيه نجاسة ولم تغيره ، أيكون التيمم أولى من هذا الماء أم يجوز الوضوء به ؟ قال : إن التيمم أولى من هذا الماء عندى، لأن هذا ماء قليل إذا كانت النجاسة التى دخلته من الذوات، وحد ذلك فيا يعجبنى إذا كان أقل من أربعين قلة والله أعلم .

مسألة : ومنه والماء إذا كان مجتمعاً في حوض قدر مكوك أو مكوكين ، ويجرى عليه الماء من أعلى منه أو كان يجرى منه من أسفل ، هل بجوز منه الاستنجاء وغسل النجاسات أم لا ؟ . أي قال : على ما سمعته من الأثر أن الماء إذا كان واقفاً ويطرح عليه الماء الحارى من أعلى أو كان نخرج منه الماء الحارى من أسفل ولم يكن يطرح عليه من أعلاه شيء ، فقيه اختلاف . قول حكم هذا الماء الحارى لا ينجسه إلا ما غلب عليه ، وقول حكمه غير جارى ، فعلى هذا القول إن كان الماء قليلا قدر صاع أو صاعين إذا وقع فيه أحد بنجاسة آا أفسده ولو لم تغلب عليه النجاسة . ويعجبني إن كان هذا الماء الذي يطرح عليه الماء الحارى ، مخرج منه في رمل أن يجوز الاغتسال فيه لأنه في الاعتبار يغور في الوادى ، وإن كان في مكان صلب فيعجبني النيز ه عنه إذا وجد غير ه. وأما من كان يتوضأ من الماء الحارى فانقطع من قبل أن يتم وضوءه، وكان الماء قدر صاع أو صاعين فلا بأس عليه أن يتم وضوءه فيه ، حتى يغلب عليه الذي قدر صاع أو صاعين فلا بأس عليه أن يتم وضوءه فيه ، حتى يغلب عليه الذي بقطر من جوار المتوضى ، ويكون أكثر منه فحينئذ لا يجوز الوضوء منه . في والله أعلم .

مسألة: عن الشيخ خيس بن سعيد – رحمه الله –: وفى الضفدع إذا ماتت فى الماء الحارى ، أتكون عينها طاهرة لا ينجسها ما لاقته من غير الماء ؟ أم تكون نجسة عينها ولا تنجس الماء لأنها من دواب الماء ، وإن خرجت منه وألقيت على وجه الأرض ، أتكون طاهرة أم نجسة ؟ وإن ماتت فى الماء القليل وأخرجت منه ثم أعيدت ، تفسده أم لا ؟ . قال : الذى نعرفه من الأثر فى الضفدع أنها برية نهرية ، فاذا كانت فى الماء فحكمها وما خرج منها ، ومينتها الطهارة كينة الحوت فى البحر ، كان الماء قليلا أو كثيراً ، دائماً أو جارياً ، كانت حية أو ميتة ، وأرجو أنها إن أخرجت منه ميتة وأعيدت فيه ، فلا تنتقل عن حكمها الأول . وأما إن ماتت فى غير الماء من مائع أو جامد ، فحكمها النجاسة . وإن حلت فى شيء من الطاهرات من مائع أو غيره أفسدته فحكمها النجاسة . وإن حلت فى شيء من الطاهرات من مائع أو غيره أفسدته إذا كان مما تفسده النجاسات . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفى الماء الراكد ما حده حتى يجوز التطهر منه ؟ أعنى الهبوط فيه ، وما حده فى القلة حتى لا يجوز الهبوط فيه ؟ وما حد القلة المذكورة من مكوك ؟ . قال : إذا كان الماء مقدار أربعين قلة ، والقلة تسعة عشر صاعاً من ماء فما فوق ذلك فهو كثير ، وما كان أقل من ذلك فهو قليل . وأنا أحب ألا ينقحم فيه أحد بنجاسة إذا كان راكداً . ومن أراد أن ينقحم فيه فليغسل منه النجاسة وينقحم فيه ، كان جنباً أو غير جنب، إذا غسل موضع النجاسة فله أن ينقحم فيه . وأما إذا كان واجداً لغير هذا الماء ، ذلك وتنجيسه أحب إلى . قال الناظر : وهذا إذا كان واجداً لغير هذا الماء ، وإن كان لم يجد غيره ولم يجد حيلة أن يغتسل منه فى معزل عنه ، فالاغتسال فيه أولى من التراب إذا كان مقدار أربعين قلة ، ولم تغلب عليه النجاسة . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفي البئر والمورد الذي على الطرق ، هل يقبل قول الواحد من النساء أو الرجال أو العبيد أو الصبيان على تنجيسهما ؟ . وما حد القليل والكثير من الماء ؟ . قال : إن أصحابنا غتلفون في قبول قول الواحد في الطهارة والنجاسة . قال بعضهم لا يكون حجة في ذلك إلا الثقة المأمون . وقول : إن غير الثقة حجة في طهارة النجاسة ، ولا يكون حجة في نجاسة الطهارة . وقول : لا يكون حجة في شيء من ذلك من تطهير نجاسة ، أو نجاسة طهارة في الحكم إلا بشاهدين ، وقول لا يقبل قول الواحد فيا مضي ، أو نجاسة طهارة في الحكم إلا بشاهدين ، وقول لا يقبل قول الواحد فيا مضي ، إذا قال بنجاسة الطاهر ، إذا كان في قوله يلزم على أحد تنجيس طهارة ، ويقبل قوله فيا يستقبل من تطهير النجاسات ، وما كان أصله أو بدل صلاة . ويقبل قوله فيا يستقبل من تطهير النجاسات ، وما كان أصله طهار ته . ومن أوجب قبول قول الواحد في تنجيس الطاهر ، يقول إن هذا طهار ته . ومن أوجب قبول قول الواحد في تنجيس الطاهر ، يقول إن هذا رضي الله عنه — للراعي حين سأله عمر و بن العاص عن الحوض ، هل تر ده وضي الله عنه — للراعي حين سأله عمر و بن العاص عن الحوض ، هل تر ده

السباع ؟ فقال عمر رضى الله عنه : لا تخبرنا يا راعى ، فلو لم يكن قوله حجة في تنجيس الماء لما قال له عمر ذلك ، ولكل قول من هذه الأقاويل-حجةو أصل.

واختلفوا أيضاً في الماء القليل والكثير فقال بعضهم : إذا كان الماء قربتين أو قدرها ، فهو كنير لم ينجسه شيء من النجاسات ، إلا ما غير لو نه أو طعمه أو ربحه . وقال سعيد بن محرز : إذا كان الماء مجتمعاً قدر خمس قلال فهو كثير وقول إذا كان أربعين قلة . واختلفوا أيضاً في موضعه ، فقول : إذا كان في الآبار أو غيرها ، وقول : إن ذلك خاص في الماء المستنقع غير الآبار . والله أعلم .

مسألة : الزاملى ، وفى الدواء المجعول فيه مرائر الغراب مخلوطة ، أهو طاهر أم نجس ؟ قال : أما الغراب نفسه ففيه اختلاف. قول إنه حرام. فعلى هذا القول فهو نجس ذبح أو لم يذبح . وأما على القول الآخر إن ذبح وذكر اسم الله عليه فمرارته طاهرة بعد أن تغسل المذبحة ، ويعجبني التنزه عنه في أمر الصلاة . وأما في الدواء فلا يضيق ذلك إذا غسل وقت الصلاة . والله أعلم .

مسألة الصبحى : إن القرة إذا خرجت من الماء فما خرج منها من بول فيا دون ثلاث قمحات فهو نجس . ويا دون ثلاث قمحات فلا بأس به ، وما فوق ثلاث قمحات فهو نجس . والله أعلم .

مسألة : ومنه والأوانى إذاكانت فى الماء مخلولات فى الفلج وهن نجسات إذا نالهن المتوضئ ، أينتقض وضوؤه أم لا ؟ قال : فى ذاك اختلاف ، قول ينتقض وقول لا ينتقض وضوؤه . والله أعلم .

مسألة : ومنه والبئر إذا وجدت فيها ميتة ، قال بعض المسلمين إنه يحكم بنجاسة البئر يوم وجدت الرائحة ، وقول يحكم بنجاستها يوم وجدت الميتة ، ومن عمل مهذا القول فجائز . والله أعلم . مسألة: عن الشيخ خميس بن سعيد فى البقرة إذا كانت تبول فى ذيلها ، ويبس الذيل من البول ، وجاءت المرأة تحلب البقرة ، وغمست البقرة ذيلها أول مرة ، أينجس أول مرة أم حتى ترد ثانية ؟ . قال : إن كان البول قد يبس من ذيلها ومرغته فى التراب ولا بقى له أثر فى ذيلها فلا ينجس لأن حكم أبدان الأنعام طاهرة إلا ما كان به نجاسة ولا أعلم فرقاً بين ذيلها وسائر جسدها . والله أعلم .

مسألة الصبحى : وسألته عن الغبار الذى تسوقه الرياح من الأمكنة النجسة ما حكمه ؟ . قال : معى إن حكمه الطهارة إذا احتمل أن يكون من التراب الطاهر ، واحتمل له وجه من وجوه الطهارة . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ أحمد بن مداد : وفيمن مس قماة بيده ، ونسى أن يغسلها بالماء ثم إنه توضأ للصلاة وصلى، أعليه البدل وتصير ثيابه نجسة أم لا؟ قال : إن مس القملة و قبضها بيده لم يعلم أنه خرج منها في يده ذرق ففي ذلك قولان : قول إن يده نحسة حتى يعلم أنه لم يخرج منها ذرق في يده ، وقول إن يده طاهرة حتى يعلم أنه خرج منها ذرق في يده ، وعلى صفتك هده أن يده طاهرة حتى يعلم أنه خرج منها ذرق في يده ، وعلى صفتك هده أن يده طاهرة ، وكذلك وضووء تام وصلاته تامة ، وثيابه طاهرة على قول بعض المسلمين . وأنا أحب إلى هذا الرأى . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى بئر نجسة نزح منها عشرين دلوآ وذهب عنها ، ثم جاء يوماً ثانياً فنزح عشرين ، هل تطهر بذلك ؟ . قال : نعم تطهر هذه البئر إذا نزحت أربعين دلوا بدلوها ولو كان النزح متفرقاً . وأما الدلو إذا نزح به البئر النجسة أربعين دلوا ، فقد طهرت البئر ، والدلو والحبل والحندل الذى يمسه الماء عند نزح البئر . والله أعلم .

مسألة : وأما القلم إذا تنجس ، فإن كانت النجاسة فيه رطبة ولم ييبس فطهارته أن يغسل بالماء ، إلى أن تزول منه النجاسة ، وإن كانت قد يبست فيه، فطهارته أن يترك في الماء إلى أن يبلغ الماء الطاهر مبلغ النجاسة ، وحد ذلك

عندنا فى النظر مقدار أثر نهار ، لأن القلم هش صغير ، وبلوغ الماء الطاهر إلى داخله قريب ، وعندى أنه مقدار أثر نهار يبلغه ويكفيه . والله أعلم .

مسألة الصبحى : فى الثوب المصبوغ بالورس أو النيل إذا لحقه النجاسة وخفيت فيه ، ولحق منه زوك ، ما الصواب فى هذا الزوك ؟ أهو طاهر حتى يصح أنه من الحانب الطاهر ؟ قال : قد قيل هذا وهذا . والله أعلم .

مسألة : وصفة البئر المستبحرة التي لا تفسدها النجاسات ، فقول هي التي لا ينقص ماؤها على النزح ولو اختلفت عليها الدلاء و دامت ، وقول : ولو نقصت ما لم يفرغ ماؤها . وقول : إذا نزح منها أربعون دأواً ولم تنقص . وقول : إذا نزح منها أربعون دلواً في مقام واحد ولم يفرغ ماؤها فراغاً لا ينتفع به فهي خر . وقول : إذا استقى منها الرجل الشديد حتى يغلب ولا تنزح . وقول : إذا استقى منها الرجل الشديد حتى يغلب ولا تنزح . وقول : إذا خرج دلو ملآى و دنونصفاً فلا تنزح . وقول : هي التي فيها قامنا ماء وقول : أربعون قلة ، وقول : إذا نقصت على حالها فقد نزحت . وقول : ولو نقصت إذا كانت تقف على حال يخرج دلوها ممتلئة فلا تنزح . وقول : إذا كانت تقف على حال ولو كانت الدلاء لا تخرج ممتلئة ، بل تخرج أكثر من النصف فصاعداً ، فإنها لا تنزح . وقول : ولو نقصت حتى يخرج الدلو نصفه أو ثالثه إذا أمسكت على ذلك ما لم تفرغ فلا تنزح وهي مستبحرة . والله أعلى .

مسألة: والماء الذي في الدلو تمام الأربعين ، طاهر أم نجس ؟ قال : فيه اختلاف .. والله أعلم . قلت : وهل يجب غسل الدلو و الحبل بعد النزح ؟ قال : أما بالرأى فيغسلان ، وأما على القياس ذلا . قلت : فجو انب البر عند نزحها و الحيجارة التي عليها ، هل تغسل ؟ . قال : لا . قلت : إذا كانت البر تنزح بدلو ، ويستقى منها بدلو غيره ، فبأيهما تنزح ؟ . قال : قول بدلو النزح ، وقول بدلو النزح ، وفي غيره فبالصغير . وقول بالأغلب من

أكثر أسقائها . قلت : يجوز النزح بدلو أضغر أو أكبر على حساب دلوها ؟ . . فال : كلا القولين جائز . والله أعلم .

مسألة: والبئر إذا تنجست ، كم يفسح عنها من أراد أن يحفر بئراً بجنبها ؟ قال : قول أربعة أذرع ، وقول ستة ، وقول يعتبر ذلك بالقطران فإذا وجا طعمه في البئر المحدوثة فلا ينتفع بها ، وإن دفنت البئر النجسة فشح عنها أربعة أذرع . قلت : وإذا بقيت رائحة في البئر بعد النزح الشرعي ما حكمها ؟ قال : قول طاهرة ، وقول تنزف حتى تذهب منها الرائحة . قلت : إذا كان ماء البئر أكثر من أربعين قلة ، وحلها نجاسة قليلة ولم تغلب عليها ؟ قال : قول ما وقع فيها من النجاسة بجسها ولو دابة ميتة ولم يقدر على إخراج ذلك منها لكثرة مائها . قلت : ما يصنع بها ؟ . قال : إن لم يقدروا على إخراج ذلك منها منها كبسوها للحفر ، وإن لم يمكنهم لكثرة مائها ولم تنزحها الدلاء من كثرة عزرها ، ويبقى ماوها قامتين بعد مبالغة النزح الكثير ، ولا يتغير طعم مائها ولا لونه ولا عرفه فلا بأس بها . والله أعلم .

مسألة : ومنه والبئر إذا نزحت بداو نجس أربعين دلوا أتطهر أم لا ؟ . قال : قول لا تطهر ، وقول تناهر على حال . وقول إذا كان الدلو نجساً من نجاستها جاز أن تنزف به وإن كان نجساً من غيرها فلا . قلت له : وتطهر بنزح الصبيان أم لا ؟ قال : لا أينزحها إلا رجل بالغ ، وقول إن كان الصبي مأموناً جاز . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى بئر وقع فيها سنور أو كلب وماتا فيها ، وخلا لذلك سنة أو أكثر أيجزو ها النزح من غير إخراج ذلك منها ؟ . "قال": إن قدر على . إخراج ما فيها من عظام فلا تطهر إلا بإخراجها ، وإن كانت لا تنزح عن قامتين فلا تنجس . والله أعلم .

مسألة الزاملى: والماء المجتمع فى الأجل إذا كان الماء يطرح عليه ، أيجوز أن يغسل فيه من النجاسة أم لا ؟ . قال : فيه اختلاف ، قيل الماء إذا كان أربعين قلة فصاعداً جاز الاغتسال فيه من النجاسة . وقيل إذا لم يكن جارياً فلا يجوز الغسل فيه من النجاسة . والله أعلم .

مسألة : ومنه والإناء الذي ينشف بجعل في الماءالطاهر بقدر ما مكثت فيه النجاسة ، وإذا حلته النجاسة ولم يعلم حلولها ، جعل ثلاثة أيام في الماء أو ثلاثة أمواه في الليل والنهار في الشمس . وهي ثلاثة أصناف : فالمغزل والمسواك والمشط وأشباهه يغسل من حينه ويطهر . وصنف كالملة والقصعة والحفنة وأشباهها فطهارتها ثلاثة أيام . وصنف كخشب الطاحونة والمعصرة وخرس التمر والعظلم وموقعه الحلوع ، فطهارته سبعة أيام بثلاثة أمواه ، كل ماء ثلث المدة ، ثم بجعل غيره، فالماء الأول نجس ، والثاني فيه اختلاف ، والثالث طاهر . وأما أوعية القرع تترك ساعة في الماء وساعة في الشمس ثلاث مرات ، وتلك طهارته . والخشب إذا كان وعاء رقيقاً فهو كالقرع ، والنارجيل يترك في الماء بقدر ما يدخل مداخل النجاسة ، والثوب المصبوغ بالنيل النجس يبالغ في غسله بالليمون والماء ولا بأس إذا لم يطلق . وكذلك نصاب المخرز ] رجع . نصاب السكين والمجز . [قال الناسخ : وكذلك نصاب المخرز ] رجع . وعتر المسحاة وخشبة الحضين والطبق والمكيال والقدح كطهارة القرع . والله أعلم .

مسألة : وفى الذى يستنجى من الحوض ويرش الماء على بدنه وثيابه بعد ما لحق النجاسة ، أهو طاهر أم نجس ؟ . قال : فى ذلك الحتلاف . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : وفى صئبان القمل يوجد فى الثوب ، كيف خكم ذلك فى الطهارة والنجاسة ؟ : قال : أما صيبان القمل ففى ذلك اختلاف ،

وسمعت الشيخ خميس بن سعيد أنه رخص فى الصيبان ، وأما إذا مات القمل فى الثوب ، فإن كان الثوب يابساً فلا بأس بذلك ، وإن كان الثوب رطباً فيغسل الموضع الذى مات فيه القمل ، فإذا مسه أحد فينتقض وضروه ويغسل يده على القول الذى نعمل عليه . وأما انتقال القمل من موضع إلى موضع فلا بأس به ، وأما إذا غسل الثوب وفيه قمل فلا بأس . وأما إذا مات فى الثوب أو البدن رطباً ما لم يكن القمل ميتاً فى موضع الرطب . والله أعلم .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس: وفى الماء الذى يجرى من التطهر من حوض مثله فى مجتمعه ، هل هو طاهر أم نجس ؟ إذا كان التطهر من نجاسة كان قليلا أو كثيراً أم لا ؟ . قال : إن كان الماء الطاهر غالباً على النجاسة فنى طهارته اختلاف ، والأحسن معنا التنزه عنه مع الإمكان لغيره مما لا يختلف فى طهارته . والله أعلم .

مسألة : وأوانى الطين إذا تنجست وداخلها ماء فى الإناء ، كيف حكم الله داخلها ؟ نجس أم طاهر ؟ .. قال : إذا لم تدخل النجاسة داخل الإناء فحكم ما فى الإناء طاهر ، وإذا لم تدخل النجاسة داخل السقاء فالماء الله فعم طاهر . وأما الأوانى المصبوغات فيعجبنى طهارة ما فيهن . والله أعلم .

مسألة : ابن عبيدان : وفيمن بيده أو بدنه نجاسة ، وهو في موضع لا يجد الماء وتيمم بالتراب ، ثم عرق في ثيابه ومس شيئاً من الطهارات ، أتنجس ثيابه التي عليه ؟ وكذلك ما مس من الطهارات ، أينجسه أم لا ؟ قال : جميع ما مسه فلا ينجس ، لأن التيمم يقوم مقام الغسل بالماء عند عدم الماء . والله أعلى .

مسألة : بنت راشد : ومن تيمم عند عدم الماء من نجاسة ، ومس شيئاً رطباً من طعام ودهن وغيره ، ما حكم ما مسه إذا وجد ماء ؟ فعن الصبحى إن رطوباته نجسة ، وعن ابن عبيدان إنها طاهرة . والله أعلم . قال الناظر : ففيا أرى إذا تيمم المعدم للماء من نجاسة ولم يمسها بيده فيده طاهرة ولا أعلم في ذلك اختلافاً من القول. وأما إذا مس الموضع النجس بعد إزالة النجاسة من موضعها بغير الماء ، ويده رطبة أو شيء من ثيابه أو بدنه مع كونه رطباً ، مع طول المدة في المجاورة والمماسة بينهما مع كون موضع النجاسة رطباً ، وامنز جا كذلك فيعجبني مع وجود الماء والقدرة على الطهارة أن يطهر ما مس الموضع النجس الطاهر من ثيابه أو بدنه ، لأن الثوب إذا تنجس وتيمم مع عدم الماء ، فلا أعلم أن أحداً أجاز الصلاة به إلا بعد غسله مع وجود الماء ، كذلك هو عليه غسل النجاسة من بدنه حين لزومها فينظر فيا رقمناه ثم لا يقبل منه إلا ما صح عدله واتضح حقه .

مسألة : وفى دم الذباب ودم البعوض إذا كان فى الثوب إنه طاهر على أكثر القول . والله أعلم .

مسألة : وفى خرس الخزف إذا تنجسُ وفى داخله تمر مكنوز ، أينجس التمر الذى فيه أم لا ؟ . قال : ما لم يبن عندك أن النجاسة وصلت إلى داخل الحرس فحكم البمر طاهر . والله أعلم .

مسألة : وأما أهل الكتابين فجائر أكل طعامهم على قول بعض المسلمين ، وقول لا مجوز . قال المؤلف : يعجبنى قول من قال إنه لا مجوز لأن الآية التى نزلت بإباحة أكل طعامهم معناها فى الله باح لا فى الطعام عند المفسرين . والله أعلم .

مسألة أبو سعيد: ما يخرج من القبلة من دبرها أو من ذرقها أشد من بول الفأر ، وبول الفأر فيه اختلاف وذلك ما لا نعلم فيه اختلافاً . وأما ما خرج من فمها من رطوبة فقد اختلف فيه ، وهو أهون عندى من بول الفأر . والله أعلم .

مسألة الصبحى: ما الحد الذى تنتقل به الدابة من حال الطهارة إلى حكم النجاسة وحكم الحلالة ؟ أ قال : الله أعلم ، لا أحفظ فى هذا شيئاً وما انتقلت به إلى حكم الطهارة من الحلالة ، فحسن أن تنتقل به إلى حكم النجاسة والله أعلم .

مسألة : ومنه غسل القرطاس إذا تنجس ، قول يغسل بالماء وقول بجعل في الشمس حتى تذهب بجاسته ، وقول ييمم بالتراب بعد إخراج النجاسة منه عما أمكن ولا يطهر بالتيمم ما دامت عين النجاسة قائمة . والله أعلم .

مسألة : وفى قضيب التيس إذا طبخ مع اللحم من غير أن يشق ، هل فيه اختلاف ؟ . قال : إن القضيب إذا طبخ مع اللحم من غير أن يشق ويغسل بالماء بعد شقه نجس ، وأما إذا شوى بالنار مع لحم غيره فلا ينجس القضيب المشوى اللحم المشوى . قال المؤلف : حفظت عن الصبحى إنه ما يعلم اختلافاً أن ذكر ما يؤكل لحمه من الأنعام حلال ، أكله ولا يحتاج إلى غسل إلا فى اللحم ، وإنما تغسل المثانة بعد أن تشق . والله أعلم .

مسألة : والسعوط ببول الإبل وغير ها إذاكان موصوفاً لأوجاع الأنف، مجوز أم لا ؟ وإذا استعط به وغسل أنفه من ذلك ثم يمخط بعد ذلك ، أيكون المخاط طاهراً وفمه ينجس أم لا ؟ إذا لم يحس فيه شيء ؟ قال : إذا لم يكن ليؤكل ففيه رخصة ، وإذا بالغ في غسل الأنف فلا يفسد ما بحرج من المخاط ، وكذلك الفم إذا لم يجد فيه شيئاً فلا ينجس . والله أعلم .

مسألة: الشيخ ناصر بن خمبس رحمه الله: وفيمن يغسل ثوبا نجساً فى فلج و يخرجه ويدبغه ويطبر منه ، ما تقول فى ذلك الماء ؟ طاهر أم نجس ؟ . قال : إن كان الماء غالباً على النجاسة ، فالشرز الذى يطبر منه طاهر عندنا . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفي طهارة الصبي لأثواب البالغ الصلاة وللفرش التي يصلي عليها مثل البساط والسمة ؟ قال: في عامة قول أصابنا أن الصبي لا يطهر الثياب من النجاسة للصلاة لكن يطهر الأواني. ووجد عن أن سعيد رحمه الله إذا كان الصبي يعرف الطهارة و محافظ عليها ، وقد عرف بذلك وجاء به وعليه أثر الطهارة ولم يبق للنجاسة بالثوب أثر ولا عين قائمة فقد طهر بتطهيره له ، إذا كان من أولاد المسلمين ، وهو قول حسن عندنا. والله أعلم .

مسألة ابن عبيد دان : وفى بعر البقرة طاهر أم نجس ؟ قال : فى ذلك اختلاف ، قال من قال طاهر ، وقال من قال نجس . قال المؤلف : يعجبنى طهارته وهو أهون من بعر الفأر فما عندى . والله أعلم .

مسألة : ومنه والزجاج واللازورد إذا عمله بجوسى يكون طاهراً أم لا ؟ حيث لا يمكن إلا أن يضعوه بالماء أولاً ، وإذا طهر من خارج يطهر أم لا ؟ قال : إذا أدخله المحوسى النار بعد صنعه ثم غسله المسلم كله بعد ذلك فهو طاهر . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى جرة الخزف إذا كانت مملوءة ماء وتنجس ظاهرها ، وقعدت النجاسة فى ظاهرها قدر ليلة وبعد فيها الماء أتجزئها طهارة ظاهرها ، وتطهر من غير أن تحل فى الماء أم لا ؟ قال : إذا كانت النجاسة لم تتوليج إلى داخل الإناء فى الاعتبار فيجزئ غسل ظاهرها وتطهر من غير أن تحل فى الماء . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفى امرأة خرجت من فرجها لحمة غير منفصلة من جسدها ولا بائنة منه ، وإنما هى فى موضع مستقر الولد والنطقة عند نزولها فى الرحم والخارج منها عن الفرج ، تبلغه الطهارة عند طهارة الفرج ، فهل رطوبة ما خرج طاهرة أم لا ؟ قال: فإن كانت الرطوبة هى من موضع ما يلحقه ما خرج طاهرة أم لا ؟ قال: فإن كانت الرطوبة هى من موضع ما يلحقه

الطهارة منها فهى طاهرة عندى بعد غسلها بالماء إذا لم تكن مادة تخرج من داخل الفرج من موضع خروج النجاسة من حيث لا تبلغه الطهارة. والله أعلم . مسألة : ومنه و حاجولة الفضة إذا حشاها الصائغ وهو بانيان شيئامن الرطوبات

مثل أذاب لها رصاصاً وصبه فيها أو شيئاً غيره ، أنجوز بها الصلاة ؟ وإن كان لا يجوز وصلت المرأة بذلك زماناً ، ما يلزمها ؟ قال : فى ذلك اختلاف ، ويعجبنى أن تبدل هذه المرأة جميع الصاوات على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة : ومنه والحجارة النجسة إذا بنى عليها بطين ثم انقشر الطين وطهرت وليس بها عين للنجاسة قائمة ؟ قول : هي نجسة ، وقول هي طاهرة والله أعلم .

مسألة : ومنه إذا لبس الإنسان ثوباً نجساً ونام به ، أعليه غسل جسده ؟ وما حد الفرق الذي ينجس به جسده ؟ قال : إذا كان العرق مما يعلق بالثوب فإنه ينجسه . وفيه قول إنه لا ينجسه لأن اليابس يأخذ من الرطب إذا كان الثوب نجساً وهو يابس ، والحسد طاهراً ، وهو رطب . قال المؤلف: قد قيل بهذا في الأثر وهو صحيح كما ذكره إلا أن الذي يوجبه النظر إن كان الثوب بقى على جسده مدة يسيرة لا يمكن أن يتمازجا ويأخذ كل واحد من صاحبه كما هو ، قال إن اليابس يأخذ من الرطب . وإن بقى على جسده زماناً فالذي عندنا أن كل واحد يأخذ من صاحبه فإنه ينجسه . والله أعلم .

مسألة : ومنه ورماد الميتة التي تكون من ذوات الدماء إذاكان يستعمل للدواء كهذه الدابة التي اسمها (الحككلة)، يستعمل الناس رمادها للحبوب، أتجوز الصلاة بها أم لا ؟ قال : في ذلك اختلاف ، والذي يعجبني من القول وأعمل عليه أن يكون الرماد نجساً ، وإذا لحق نياب المصلي من ذلك الرماد وصلى به فصلاته فاسدة على ما يعجبني ، وإذا أراد المصلي أن يصلى فإنه يغسل ذلك الرماد من حينه . والله أعلم .

مسألة الزاملى: وإذا شرب أحد ماء ثم تجشأ فخرج من صدره فى ذلك الوقت شيء من الماء غير متغير ؟ قال : يعجبنى أن يكون نجساً على القول الذى نعمل عليه . قال المؤلف : ما لم يصر إلى جوفه ويخرج منه بعد ذلك ، فالقول بطهارته أقرب . والله أعلم .

مسألة : والدجاج إذا صين عن أكل الأقذار فخزقه طاهر . قال المؤلف وبعض لا يرى حكماً للمرعى ، وكل شيء على حكمه جاز ، فما كان حكمه طاهراً فهو على حكمه ولا يحول حكمه المرعى عن أصله . وكذلك الحكم يجرى فياكان أصله نجساً . والله أعلم .

مسألة : الشيخ سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله : وفى مرارة الغراب التى تجعل فى أدوية العين إن كان الغراب مذكى فقد اختلف فى طهارة مرارته. وكذلك مرارة الضبع المذكى فأجاز ذلك بعض ، ولم يجزه آخرون ، وبالقول الأول نقول ، وإن كان غير مذبوح فهو كالميتة نجس حرام . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : وإذا وجدت الميتة في الحوض فإن كان الحوض قد شدب ماء طاهراً من قبل أن تقع فيه هذه الميتة ، وكان في النظر والاعتبار أنه لا يشرب ، فإن هذا الحوض يغسل ويبالغ في غساه ولا محتاج أن بملاً وإن كان هذا الحوض لم يشرب ماء طاهراً وكان في النظر أنه يشرب الماء فإن هذا الحوض بملاً ماء بالليل ثم يطاق منه بالنهار وينشف ، ويفعل به ذلك ثلاث ليال ثم قد طهر . وأما طهارة الأرض والسطح والحرى المصرج إذا وقعت فيه نجاسة فإن ذلك الموضع يغسل ويبالغ في غساه ، ثم قد طهر ، وكذلك الحل وكذلك البسط والسميم يبالغ في غسل ذلك ثم قد طهرت ، وكذلك الحل الذي يجلب إلى عسان حكمه طاهر . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى وعاء من خزف ملوه ماء أو خل ، ثم حلته نجاسة من خارج ، ما يكون حكم الماء والحل ؟ وكذلك إن كان فيه عسل وكذلك القرب؟ قال : إذا كان الوعاء والقربة ينشف فيكون ما فيه نجساً . والله أعلم .

مسألة : ومنه والمداد إذا كتب به فى قرطاس نجس وصار الكاتب يكتب من هذا المداد فى ذلك القرطاس ، ثم لحق ذلك المداد ثوب رجل ، هل حكم هذا المداد نجس أم لا ؟ قال : إن حكم المداد نجس على ما يعجبنى ، ولا يخرج من أقوال المسلمين إن المداد غير نجس ، والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يستنجى فى الماء ثم حدث به بول وهو فى البول ولم يمكنه أن يقوم ، هل بجوز له أن يبول فى الماء ويكون الماء طاهرا أم لا؟ قال : أما البول فى الماء تدخله الكراهية إلا من عذر فالمعذور من عذره الله وأما الاستبراء فى الماء، قول إنه يخرج من الماء ويستبرئ خارجاً ، وفيه قول إن الماء يقطع الماء ، والاستبراء عليه فى هذا القول، والاستبراء أحب إلى . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخسالم بن خميس المحلميوى : ودبة الحل إذا كان فيها خل

ووجد فيها فأر ميت ، فإذا أخرج منها ذلك الحلوالفأر ، تحتاج إلى توزيق أم يكفيها الغسل وقد طهرت ؟ قال : إن كانت غسلت في الحال قبل أن تشرب النجس وتتولج فيه النجاسة فلا تحتاج إلى توزيق ، ويكفيها ذلك . وإن كانت قد شربت من النجاسة و تولحها فتحتاج إلى توزيق بقدر ما يبلغ الماء الطاهر حيث تولحتها النجاسة . والله أعلى .

مسألة راشد بن سعيد الجهضمى : فى حب النشاء إذا وجد فيه فأر ميت وهو محلول منذ أربعة أيام، وطاح فيه من بعد ذلك وهو فى الحرس، فإذا أهرق الماء وغسل الحب، أيكفيه وقد طهر أم لا ؟ فعندى أنه إن كان قد صار حين وقع فيه الفأر لا يشرب من الماء فيكفيه غسله من حينه!، وإن كان بعد يشرب وشرب من الماء النجس فإنه يترك إلى أن ييبس بعد أن يغسل ثم يترك فى الماء الطاهر بقدر ما يدخل الماء الطاهر حيث بلغ الماء النجس. والله أعلم.

مسألة : وسألته عن البيض إذا شوى وهو غير مغسول ، ثم إنه انكسر ، قال : لا بأس به ! وأما إذا طبخ وهو غير مغسول إنه ينجس ولا يجوز أن يؤكل، هذا إذا أنشق في حال الطبخ !. وأما الضاضوا فخرقها ولعامها ولحمها نجس ، والاختلاف في الريش . والله أعلم .

مسألة : وسألته عن البيضة من الدجاجة الميتة ، قال : إن خرجت صلبة فنتفع بها، وإن خرجت رقيقة فلا ينتفع بها . والله أعلم.

مسألة ابن عبيدان : فى طوى يكون عليها دلو كبير ، وتارة دلو صغير ثم تنجست هذه الطوى وعليها يومئذ دلو صغير ، أتنزح بدلوها الذى عليها ، يوم تنجست كان صغيراً أو كبيراً ؟ أم بدلوها الكبير الذى كان عليها من قبل ؟ قال : فى ذلك اختلاف ، قول إنها تنزح بدلوها الذى عليها يوم تنجست ،

وقول تنزح بالدلو الصغير على حساب الدلو الكبير ، وهذا القول الآخر أحب إلى . والله أعلم .

مسألة: الشيخ سليان بن محمد بن مداد رحمه الله: وعن رجل لدغته أفعى أو غول أو عقرب أو دنى ، أينجس موضع اللدغة أم لا ؟ قال: أما العقرب والدنى فموضع اللدغة منهما ظاهر ما لم يخرج دم ، وأما الغول والأفعى فقد قيل إن موضع اللدغة منهما نجس لأن سورهما نجس كسور السباع ، والله أعلم .

مسألة الصبحى : وفيمن بيده نجاسة ويغسلها من ماء جار وصار شى ، من الماء يطير عند غسله ويلحقه فى ثوبه ، أينجسه أم لا ؟ أرأيت : إذا كان الماء يصب من إناء أكله سواء أم لا ؟ قال : فى ذلك اختلاف ، قول ما طش منه وطار نجس ما لاقاه ، وقول لا بأس به . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يده نجسة وسد بها بلولة الحوض من خارج كان الماء من داخل الحوض له حركة من أجل صب الماء الدلو أو ساكناً ، قال : لم أحفظ فى هذا شيئاً، وأقول إذا لم يمس الماء ما تنجس من الهبرة فالماء طاهر ، وإن مست النجاسة الماء تنجس إلا على قول من قال: إن الماء لا ينجسه إلا ما غلب عليه . والله أعلم .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس رحمه الله : وهل يجوز صب الماء على الجصير إذا تنجس ببول أو غيره وهو مفروش ؟ قال : إذا صب عليه من الماء ما يغلب على النجاسة وسال الماء ، لحق السيلان معنى الاختلاف إلا أن نخرج من البساط جارياً فالحارى طاهر إلا أن تغلب عليه النجاسة . والله أعلم .

مسألة الشيخ أخمسد بن مفرج : ومن معه ثوب نجس وغمسه في الماء ورفعه ولم يعركه ، وجعل بخبشه ويطير على ثيابه منه ؟ قال : إذا غمسه

وأخرجه ولم يعركه وخبشه ، فما طار منه فهو نجس . وإن كان نخبشه ويصب عليه فلا بأس بما طار منه إذا كان الصب غالبًا على النجاسة . والله أعلم .

مسألة : ومنه والبير إذا وقع فيها شيء قد عارضته النجاسة مثل نعل أو ثوب ولم يقدروا على إخراجه ، أيكفيه النزح ويطهر من غير إخراج أم لا؟ قال : نعم . تطهر بالنزح ولو لم يخرج ذلك لأنه عارضته النجاسة فيطهر بطهارة البير . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان: والثوب إذا شرى من المشرك منشوراً فيه اختلاف إذا كان يابساً ولم يعلم أنهم مسوه برطوبة ، قال المؤلف: يعجبني في المنشور أن يكون حكمه نجساً حتى يعلم أنهم لم يمسوه برطوبة. قال الصبحى: حكمه الطهارة وتجوز به الصلاة ، وبعض المسلمين أحب غسله قبل الصلاة وهذا من باب الورع والتنزه، كما قيل في الدهن إذا كان مختوماً، فيجائز شراؤه منهم وحكمه طاهر، حتى يصح أنهم مسوه برطوبة. والله أعلم".

مسألة : ومنه ومن لتى نجاسة فى بئر قوم ، أيلزمه إخراجها ، ويجوز له نزحها بغير رأيهم أم لا ؟ قال : يلزمه إخراجها إذا كلفوه ويخرج النجاسة بلا رأيهم ولا ينزحها إلا برأيهم لأنهم أولى بمائهم . والله أعلم .

مسألة : ومنه ومن أدمى أنفه ، أيكفيه الاستنشاق بالماء حتى يخرج الماء صافياً من غير أن يدخل يده أم لا ، ؟ قال : يكفيه ذلك ولّيس عليه إدخال يده فى أنفه . والله أعلم .

مسألة : ومنه وذرق الذباب طاهر أم نجس ؟ قال : قد قيل طاهر وقيل نجس . قال المؤلف : يعجبنى قول من قال بطهارته ، وقول من قال إنه نجس لا أراه . والله أعلم .

مسألة : وفيمن أصابه جرح وذر عليه دواء أو تراباً قبل القطاع الدم ولصق الدم بذلك ويبس ، هل يجزئه غسل ظاهره أم لا ؟ قال : إذا كان

يَوَّ ذِيهِ إِذَا قُلْعُهُ فَجَائَزُ أَنْ بِعَسْلُهُ مَنْ فُوقٌ ، وَإِنْ كَانَ لَا يُوْذِيهُ فَإِنْهُ يَقَلَعُهُ وَيَعْسَلُهُ. وَاللّهُ أَعْلَمُ .

مسألة: ومنه وفى مثل الفلج إذا كان فارقاً منه ماء وهو راكد لم يجز، وإذا رد عنه الفلج جرى إلى الفلج، ما حكمه ؟ قال: إن كان متصلاً بالماء الحارى فجائز غسل النجاسة منه. والله أعلم.

مسألة : ومنه وفى مثل بيض الطير الذى حلال أكل لحمه ، ما حكمه إذا لم يغسل ؟ قال : إن كل ما أفسد خز قه أفسد بيضه ، وما لم يفسد خز قه فييضه طاهر . والله أعلم .

مسألة الزاملى: وكيف تطهير الآنية التى تنشف النجاسة إذا قامت فيها النجاسة ؟ قال: أما إذا كان ذلك فى النهر الحارى فإذا جعلت فيه ليلة وقيل يوماً وليلة فتلك طهارتها، وأما فى غير النهر فقيل إنها تملأ ماء فى الليل، ديكفى منها بالنهار، وتجعل فى الشمس، ثم بجعل فيها الماء ليلا، يفعل بها ذلك الاث ليال فبلك طهارتها. وأما إذا أصابتها نجاسة وغسلت من حينها طهرت ولا تحتاج إلى خلال، والله أعلم.

مسألة : ومنه وصفة تطهير البنيل إذا تنجس فى الحرس وهو مائع أن بصب عليه ماء فى الإناء . ويترك حتى يرسب ويسكن ثم يكفى ، يفعل ذلك به ثلاث مرات ثم قد طهر . والله أعلم .

مسألة: الشيخ سعيد بن أحمد الكندى رحمه الله: وفى الفلج الكبير تذبيح فيه الذائج للعيد ويتغير طعمه ولونه وريحه من الدم والفرث ، "ما حكمه ؟ قال : إذا حمل أحد منه شيئاً من الماء فى يده ولم يجده متغيراً فهو طاهر ، ولو كان من بعيد يرى متغيراً. والله أعلم.

مسألة ابن عبيدان : وفى غسل النجاسة من البدن والثياب إذا لم ينو لها غسل النجاسة بالماء، بل نوى إز الها، مجزئ أم لا ؟ قال : إذا زالت النجاسة من البدن والثوب فقد طهر على القول الذى نراه. قلت: وإن أزالها أحد من ثوبه أو بدنه بغير أمره أيجزئ ويطهر أم لا؟ قال: إذا زالت النجاسة فجائز ذلك ويطهر على ما وصفت وهو يجرى مجرى الدين. قال المؤلف: الموجود فى الآثر عن الشيخ أبى سعيد: كل نجاسة أزالها من موضعها الماء الطاهر فقد طهرت، ولو لم يكن المبتلي بها فعل ذلك. والله أعلم.

مسألة : ومنه وفى جراد جعل فى وعاء ، نجس كيف صفة طهارته ؟ وإن طبخ بغير غسل أيو كل أم لا ؟ قال : إنه يغسل حيا ويطهر ، وإن طبخ مغير غسل ، وقد يرطب فى الوعاء النجس فلا يو كل . والله أعلم .

مسألة : ومنه والقراد إذا طاح فى الحليب وأخرج حيا أو ميتاً ، ما حكمه ؟ قال : إن أخرج منه حيا فلا ينجسه ، وإن أخرج ميتاً ففى ذلك اختلاف والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى تمر الباطنة تذرق فيه الغربان ، ما حكمه ؟ قال : إن ذرق الغراب فيه اختلاف، وإن أخذ فيه بالر خصة أحد لكثرة البلوى به فلا يضيق ذلك . قال المؤلف : توجد الر خصة فيه عن الشيخ محمد بن محبوب رحمه الله إلا أن قول من قال مخلافه و حكم بنجاسة خرقه والصواب فيه أظهر والله أعلم .

مسألة : ومنه وما حكم الماء الذي يجعل في الإناء الكبير ، ويجعل فيه الإناء الصغير النجس وقت الليل ويراق النهار ثلاث ليال ؟ قال : إن الماء الأول نجس بلا اختلاف ، والثانى فيه اختلاف ، والثالث طاهر ملا اختلاف.

مسألة : الشيخ ناصر بن خميس في المندوس والسفتورية ودواة الخشب وأشباه ذلك إذا تنجس، ومحاف عليه إذا ترك في الماء يوماً وليلة، أو قدر ما لبثت فيه النجاسة أن يتفكك ويلحقه ضرر ، أيجزئه إذا غسل بالماء منحينه ؟ قال : يجزئه فى قول بعض المسلمين، ولا ضرر ولا إضرار فى الإسلام. والله أعلم .

مسألة : وهل يلزم تطهير البدن من النجاسة بلا حضور العبادة ؟ . قال : قد أوجبه قوم ، ولم يوجبه آخرون ، إلا عند حضور الصلاة . والله أعلم .

مسألة أبو سعيد: ومن برجله بول فرفس الماء برجله ولم يمسه حتى عم الماء مواضع البول ، أنجزته أم لا ؟ قال : نعم ، وهو أحب إلى لأنه يلج فى شقوق الرجل أكثر من العرك ، وإن الماء إذا غشى النجاسة من البول فقد طهر، لأن المساء يستهلك النجاسة ويلج حيث تلج . والله أعلم .

مسألة: ومنه العين تنجس ثم تعرك بدموعها ، أتطهر أم لا ؟ . قال : فى طهارتها بذلك اختلاف كالريق ، ويعجبنى التوسع بذلك عند الضرورة فإذا وجد الماء غسله وما مسه فى حال العدم لا يسعه تركه إلا أن يكون مس ما فيه مضرة من كتاب أو مثله . والله أعلم .

مسألة : ومنه ومن تنخع أو بزق فرأى فى بزاقه دماً خالصاً ، قال : إذا كان فى البزاق دم عبيط خالص قليل أو كثير فإنه مفسد، وقول إذا كان البزاق أكثر ولم يكن منفرداً عنه فلا يفسده ، وكذلك الخاط . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان: وفى بركة معمولة بالصاروج ولها مدخل ومخرج لماء الفلج عند سقى الماء وتنجست ، أبجزتها جريان الماء أم تنزح ؟ . قال: يعجبنى أن تنزح منها الماء جميعاً وتطهر بالماء الطاهر، وقيل إذا دخلها الماء الحارى إنه يطهرها. والله أعلم.

مسألة أبو سعيد : ومن في يده جرح دام فوجده ممثا ، ما حكم ثيابه ؟

قال : يغسل منها ما لا مخرج لهن من مسه ، وأما الذي يحتمل أن يمث بغير ها فلا بأس حتى يعلم أنه مسها . والله أعلم .

مسألة : ومنه فى الثوب إذا تنجس ولم يعرف موضع النجاسة منه إذا مسه أحد ويده رطبة ، ما حكمها ؟ قال : يفسده كله ، وأما يده فقول طاهرة حتى يعلم أنها مست نجاسة ، وقول نجسة حتى يعلم أنها لم تمسها . والله أعلم . مسألة ابن عبيدان : وإذا كان أحد برجليه نجاسة رطبة ، أيجوز له

أن يمشى فى الطريق إذا لم ير فى الأرض نجاسة من رجله ؟ . قال : يعجبنى أن يغسل رجليه ، وأما إن كان فى الطريق أن يغسل رجليه ، وأما إن كان فى الطريق سبخ يعلق برجليه وهما نجستان و يمر الناس فيها ، فلا يعجبنى ذلك. والله أعلم . مسألة : ومنه إذا وطئ الثرى أحد ورجلاه نجستان يابستان ، أينجس المكان الذى وطئه بهما ؟ قال : فيه اختلاف كالأولى . والله أعلم .

مسألة أبو سعيد : والزوك إذا بقى فى الثوب من دم أو نجاسة بعد ذلك الغسل ، وصار بحد ما لا يرجى خروجه بمعانى الغسل لمثله من الدم ، وهو زوك لأعن قائمة ، فقول إنه طاهر وإن زوك الشيء ليس بعينه، وهو قول مفسد إلا أن يغير أثره بشيء من الطهارات ، استحال فى هذا معنى هذا القول بمثل صبغ أو سواه . وقول إنه نجس على حال حتى يخرج من الثوب . والله أعلم .

مسألة : ومنه وما معنى الترخيص لكل غالب شرره ؟ قال : معناه أن كل شرر خرج من غالب النجاسة، لم يضر الشرر إذا لم يغلبه، كما قيل فى أبوال الإبل، ولا يتعدى إجازة ذلك من جميع النجاسات للضرورة، كما كان فى الماء لا يفسده إلا ما غلب عليه ، ولا يبعد إلا أن يكون مثله فى غير الضرورة وأن يكون فى الثوب أقرب من البدن ، والله أعلم .

مسألة : ومنه والفيلة قول لا ينتفع منها بسن ولا شعر ولا ظلف ولا قرن

ولا عظم لأنها ميتة ، وقول لا بأس بالانتفاع به إذا ذهب اللحم والودك لأنه لو خرج في حياتها لم يكن نجساً ، وكذلك عظامها يلحق إذا ذهب اللحم والودك ، وأما إذا وجدت العظام ولم يعلم أنها من ميتة من فيل أو غيره فإن كان من حيث يقضى بالذكاة في ظاهر الأمرا ، فحكمه على الذكاة حيى يعلم أنه غير مذك ، وإن كان حبث لا تجوز ذكاة أها من الشرك ، فلا يخرج من الميئة . والله أعلم .

مسألة : ومنه قال : أسوار الدواب والأنعام وغيرها من الخيل والبغال والحمير وحشية وأهلية ، فإن أسوارها ولعامها وما خرج من مناخرها وأفواهها وصدورها وجميع رطوباتها من مثل هذا في الاتفاق أنه طاهر في قول أصحابنا وقومنا ، وقيل عرق الخيل ونحوها ما لم تصن فيه اختلاف . والله أعلم .

مسألة : ومنه أن جميع الطير البرى من ذوات الدم الأصلى من جميع ما خرج صيداً حلالا دون النواسر والنواهش من الطير ، مما لا يأتى فيه نهى ، ولا ثبت أنه ناشر ذو مخلب ، باتفاق أصحابنا إنه بمنزلة الدواب الطاهرة من الأنعام في سؤرها ورطوباتها ، من مناقير وسائر بدنه وخزقه كروث الأنعام لا أعلم فيه اختلافاً . والله أعلم .

مسألة ابن عبيسدان : وفى عرق الإبل والحمر والغنم والبقر ، نجس أم طاهر ؟ إقال : إذا لم تكن تصان عن البول وإنما هى تتمرغ فى دروسها فعرقها نجس لنجاسة معاطنهن . وأما فى الحكم فهى من الطواهر ، ولا بأس بلعابهن وفى جرتهن والنوى الذى يخرج منهن اختلاف . قال المؤلف : يعجبنى قول من قال بطهارة جرتهن ومأخرج معها من أفواههن من النوى وغره ، لأنه ليس بأشد من أروائهن التى تخرج من أدبارهن ، وهى فيا عندى أقرب إلى الطهارة . والله أعلم .

مسألة : وصوغ الدمى إذا كان مجوفاً غير محشى وأصله طاهر كالذهب

والفضة والنحاس والحديد ، فقيل إذا أدخاه النار حتى تزول وطوبات النجاسة ، فذلك طهارته . وعلى قول من يقول إن النجاسة لا يطهرها إلا الماء لم يطهر باطنها إذا طهر ظاهرها . وقال محمد بن إبراهيم : الأحوط ترك الصلاة به ولو طهر خارجه ، وإذا صلى به دخل فى الاختلاف ، وإن كان فى الصوغ خلل مما يدخل الماء إلى والحه ، فاذا خضخض ثلاثاً أو أكثر لم يبق شىء من النجاسات الذاتية فتلك طهارته ، وإن كان محشواً بالقار و بمسونه بأيديهم وكان خارجاً من القار ففيه اختلاف فى نقض الصلاة به . والله أعلم .

مسألة: وإذا استقى الذى من بئر بدلوه وصب ماءها بيده أو بدلوه وجع ما مسه من مائها فيها ، فانه يفسدها حتى تنزح إلا أن تكون محراً لا ينجسها شي ع. ومن أراد منهم أن يستقى من بئر فلا يمس دلوها ولا ماءها، ويستقى له أحد من أهل الصلاة ويصب له الماء ، ولا يمسه الذى إلا أن يكون في سفر وجد ضرورة ولا يقدر على مسلم يستقى به فإنه لا يمنع . وأما في موضع القدرة فلا يرخص لهم ينجسون موارد المسلمين ، ولكن يؤمر يحتفرون بئراً لأنفسهم . والله أعلم .

مسألة أبو سعيد : وإذا أسام المشرك فعليه الغسل ، والمرتد مثله إذا ارتد بقول أو فعل ، ولا أعلم فيه اختلافاً . وأما من ارتد باعتقاد أو نية فأرجو فيه اختلافاً . قال المؤلف : أرجو فيه أنه مختلف في غسل المشرك بعد إسلامه ، بعض أوجب عليه الغسل ، وبعض عدره منه، وقال إن الإسلام طهارة له. والله أعلم .

مسألة : ومنه والحلول، إذا غسل فيه الثوب النجس ، ما حكمه ؟ قال : إذا غسل الثوب بثلاثة أمياه فقاء طهر الثوب، والماء الثالث والإناء الذى غسل فيه الثوب ، وقول الثوب وحده ، والرأى الأول أحب إلينا . قات : فآخر ماء زالت به النجاسة ، طاهر أم نجس ؟ قال : قد تبل طاهر وقيل نجس . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : والإشار والبصل واللحم والممقور بالحل ، إذا تنجس ولم يروق عنه الحل ، ولبث أياماً ، هل يطهر إذا غسل ؟ قال : إن كان قد شرب من الحل قبل أن تعارضه النجاسة ، فإنه يطهر إذا طهر على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة الزاملى: والجلد إذا تنجس كيف يطهر ؟ قال: أما الجلد الرقيق فطهارته تكفى مرة واحدة إذا لان وداخله الماء الطاهر وهو قريب من الثياب. وأما جلود الإبل والبقر، [قال الناسخ والحاموس] رجع: إذا شربت من النجاسة فيعجبني أن تجفف ثم تجعل في الماء الطاهر حتى يدخل فيها حيث وصلتها النجاسة. والله أعلم.

مسألة : ومنه وإذا خرج من فرج المرأة ماء بعد الطهارة ، ما حكمه ٢ قال : هو نجس على حال ، وقول إذاكان بارداً فطاهر ، وإنكان سخناً فنجس. قالت بنت راشد : هذا إن كان من الثيب ، وأما من البكر فهو نجس بلا اختلاف قياساً على ذكر الرجل إذا خرج منه . والله أعلم .

مسألة : والمرأة إذا غسات موضع الجماع ، وأدخلت يدها ، أتكون طاهرة أم لا ؟ قال : طاهرة حتى تعلم أنه نجس . قالت : فإن جامعها زوجها فأدخلت يده وغسلت موضع الجماع ، وقامت تصلى ، وبعد ذلك خرج ماء من والج الفرج ، قال : ما جاء من ذلك الموضع نجس إلا أن تعلم هى أن ذلك يحتقن من الماء فى موضع الطهارة فهو طاهر . والله أعلم .

مسألة أبو سعيد : ومن رأى برجل نجاسة وهو يعلم أنه عالم بها ، وقول هو على حاله ولا يصلى خلفه حتى يعلم أنه غسلها بحكم أو اطمئنانة . وقول إذا رأيته يصلى فقد زال عنه حكمها ، وقول يصلى خلفه بعد ثلاثة أيام ، وقول إذا غاب عنه بقدر ما يطهرها ولم يرها به فقد زالت . وإن كان لم يعلم أنه عالم بالنجاسة فقول هو على النجاسة حتى يصح معه زوالها لأنه غير متعبد

بغسلها ، وقول يلحقه الاختلاف . والصبي أرخص، وقيل حكمهما واحد . والله أعلم .

مسألة : ومن بجس ثوباً أو غيره لغيره ، فإنه يلزمه غسله وإن لم يغسله فليعرفه فإن غسله صاحبه فليستحله من تنجيسه إياه، ويعطيه غرم غسل تلك النجاسة . والله أعلم .

مسألة: والذى يطهر بالشمس والريح غفى كم يوم يطهر ؟ قال: أما النجاسة المعارضة فقيل في يوم وقيل ثلاثة أيام. وأما الذاتبة القائمة بعينها فإذا زال أثرها وضربتها الشمس والريح فأرجو أنها تطهر إلا في البدن والثوب: والله أعلم.

مسألة ابن عبيدان: وفى ثوب نظيف صبغ بورس نظيف ثم عرضت لهذا الثوب نجاسة ولم يغسل ، أيكون النفخ منه طاهراً أم لا ؟ قال : إذا عمت النجاسة الثوب كله ولافت موضع النفخ فالنفخ نجس . والله أعلم .

مسألة: ومن سلم إلى عبد أو أمة ثوباً نجساً ولم يعلمه أنه نجس فأتى به مغسولا وبه أثر الغسالة ، فله أن يصلى به ولو لم يسأله إذاكان الذى غسله بالغاً وغسالة الصبى لا تجوز لثياب البالغ . والله أعلم .

مسألة أبو سعيد: الدماء ثلاثة أضرب ، منها مفسد قليله وكثيره وهو المسفوح في البدن والثوب ، وإن الصلاة به لا تتم على العمد أو النسيان أو الحهل أو العلم ، وهو ما قطع من الأبدان الصحيحة من ذوات الأرواح البرية من ذوات الدماء الأصلية من بشر أو دواب أو طبر ، وفي بعض القول إن كل دم خرج من جرح طرى من هذه الأبدان كلها ، من هذه الأشياء ، فهو مسفوح ، لاحق بما قطع بالحديد . وقول ليس بمسفوح إلا ما قطع ، ولا فرق فيا قطع الحديد وغيره من الحروح الطرية . وقول إن الدم المسفوح من الذبائح دم المذبحة من الأنعام وجميع المحللات من الصيد وغيره ، وما سوى من الذبائح دم المذبحة من الأنعام وجميع المحللات من الصيد وغيره ، وما سوى

ذلك من الدم غير مسفوح . وقول دم الأوداج مسفوح وما سواه مما خانط اللحم غير مسفوح . وأما الدم دون المسفوح من الدماء المفسدة ، يفسد قليله وكثيره في البدن والثوب على التعمد فيه للصلاة . وأما على النسيان للصلاة في الثوب فيختلف فيه إذا كان دون مقدار الظفر والدينار والدرهم ، وإن كان مقدار الظفر فصاعدا فسد على العمد والنسيان في البدن والثوب ، وقيل في البدن غير الثوب ، وقيل هما واحد . والدم الثالث هو دم السمك واالحم ، ففي أكثر قولهم لا يفسد قليله وكثيره ، ودم الرعاف نجس ، وقيل إذن دم الحيض والاستحاضة ، وكلما خرج من جرح قديم أو سعة قديمة فهو غير مسفوح ، ولا يفسد الثوب في أمر الصلاة إلا مقدار الظفر على غرعلم . والله أعلم .

مسألة : ومنه والدم المحتلب ، قول إنه طاهر لأنه بمنزلة الدم ، والميت المتحول من حالة إلى حال غيره ولو كان فى أصله فاسداً . وقول كلما وقع عليه اسم دم فهو نجس لقوله تعالى: (حرمت عليكم الميتة والدم) عاماً إلا ما قام دليله . وقول ثالث : إن المحتلب طاهر عند الضرورة ، وفاسد عند السعة لغير والله أعلم .

مسألة ومن الصياد: ومن وجد رجلا حاملا لحماً فمسه منه دم ، فحكمه نجس حتى يعلمأنه غسل المذبحة . وإذا باعه عليه فحكمه الطهارة، لأنه إذا حمله فيحتمل أن يكون لم يغسله ، وإذا باعه فلا يجوز إلا أن يكون حكمه طاهراً ، لأنه متعبد ألا يبيع إلا طاهراً ، قد غسل مذبحته . والله أعلم .

مسألة : وإذا تنجست أوعية وفيها شيء من المأكولات لا يدرى أيها ، فإنكان الطعام مما يمكن غسله مما يكون مائعاً مثل الحل وغيره ، فإن تحرى النجس وتركه، وأكل الباقى فيجائز ، مائعاً مثل الحل وغيره ، فإن تحرى النجس وتركه، وأكل الباقى فيجائز ، وإن تنزه عن الحميع كان أحوط له . وأما في الحكم حتى يعلم النجس منها فإن كان صحيحاً معه أن أحدها نجس لا محالة، ولا يعلمه ولا يقدر أن يتحرى الطاهر

من النجس ، ولا يقدر على طهره ، فمن طريق الورع ترك الجميع دو الله أعلم .

مسألة: وصفة الحامد من المائع أن يطرح فيه خاتم أو حصاة بقدر الدرهمين ، فإن سقط فيه إلى أصل الإناء فهو مائع يراق جميعه إذا تنجس ، وإن لم ينزل رمى ما حول النجاسة ، فإن نزل إلى بعضه أخرج إلى حيث بلغت الحصاة أو الحاتم ، ويجوز أن يكون الأعلى مائعاً والأسفل جامداً . والله أعلم .

مسألة أبو سعيد : ومن وجد فى ثوبه دماً ولم يعلم به ، قول إن ذلك طاهر ، وقول مسفوح ، وقول على الأغلب فى ذلك الوقت، فإن لم يكن له أغلب فيستعمل الوسط أن يكون غير مسفوح . وقول إن كان مقدار الظفر فسد ، وإن كان أقل فقيل إن موسى وقف عنه ولم يجعل الحسد مثل الثوب ، وقيل معناهما واحد . والله أعلم .

مسألة عن الشيخ صالح بن وضاح : إن النسر والضاضوا خزقهما ولعابهما ولحمهما نجس ، والاختلاف فى الريش . قال : ورد بن أحمد : أما ريش ما يؤكل لحمه [فهو] طاهر إلا ما قلع من على اللحم ، والباقى فيه اختلاف . والله أعلم .

مسألة : اختلف فى الحطب النجس ، مر منهم من أجاز الحبر به ، ومنهم من لم يجز ، ومن أفسد الحطب أفسد الرماد والحمر وأجاز بعض الانتفاع باللهب ، وأفسده بعض ، واختلف فى تطهير النار لماكان نجساً ، واختلف فى دخان الحطب النجس والدهن النجس إذا زاك ، وقول إنه نجس وقول لا يفسد ، كانت الثياب رطبة أو يابسة . والله أعلم .

مسألة : واللحم إذا كان بجساً ثم شوى فإنه يطهر على معنى قوله وهو أقرب من العجين إذا خبز وهو نجس ، والتنور إذا عمل من طين نجس حمم مرتين ، مرة تطهيره ومرة يخبز بها . وإذا شوى فيه ميتة فلزقه دسم ، فقول يكسر ، وقول يغسل، وقول يحمم بنان حتى يذهب . والله أعلم . (م٩٧ - لباب الآثار)

مسألة: اختلف في رطوبة أهل الكتاب فقال بعض بنجاستهم واحتج بقوله تعالى: (إنما المشركون نجس) وقال بعض بطهارتهم واحتج أن هذه الآية نزلت في مشركي العرب ، وأن لا يدعوا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا ، والله خصهم بتحليل طعامهم . وقول إن أهل الكتاب جائز أكل طعامهم رطباً كان أو يابساً بظاهر الآية . وقال محمد بن محبوب : إن الآية في الذباح وما عداه فنحب اجتنابه . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ أحمد بن مفرج : ودبة الحل إذا تنجست ، ما طهارتها ؟ قال : تغسل بالماء وتنشف فى الشمس ساعة ، وتغسل ثانية وتنشف فى الشمس ساعة ، وتغسل ثالثة وينتفع بها . والله أعلم ؟

مسألة : وإذا غلى دهن أو ماء أو سمن نجس بقدر حجر ، كيف غسلها ؟ قال : تغسل من النجاسة ثم يغلى فيها ماء طاهر بقدر ما غلى فيها النجس ، ثم يهرق ثم يغسل غسل النجاسة ويجزئ ذلك . والله أعلم .

مسألة: ابن عبيدان: وفى أوعية الطين إذا كانفيها تمر أو شيء من الموائع ولحقها بول أو دم أو نجاسة رطبة أينجس ما فيها ؟ قال: إن كانت النجاسة لحقتها من خارجها ولم يصح أنها ولجحت إلى داخلها ، فحكم ما فيها الطهارة. والله أعلم:

مسألة عن الشيخ ثانى بن خلف : وفى وعاء القرع إذا غلى بشىء نجس كان غضاً أو قد جبر ، ما طهارته ؟ قال : إن كان قد جبر جلفه فطهارته طهارة أو انى الحزف ، وإن كان غضاً فترك أكله أسلم لأنه داخلته النجاسة . وقيل : إنه يغسل ويطبخ بماء طاهر إلى أن يدخل مداخل النجاسة . والله أعلم .

مسألة : ومجاورة النجس الطاهر على ضربين : فماكان نجساً بذاته نجس الطاهر عجاورته ، وماكان نجساً لحلول نجاسة فيه . فلا ينجس الطاهر عجاورته ، والدليل على ذلك قوله عليه السلام فى الفارة لما وقعت فى السمن ،

فإن كان جامداً فألقوها وما حولها ، فما حولها نجس لمحاورته الميتة ، ولم ينجس ما حول المتنجس بمجاورته النجاسة . والله أعلم .

مسألة : ولبن الشاة إذا كان فيه حمرة شبه الدم أو كدرة ، كان سائغاً أو متوحداً ؟ قال : طاهر ما لم يكن دماً صريحاً عبيطاً ، أو تغلب عليه أحكام الدم إذا قبلته النفوس ، والتنزه عنه أولى . والله أعلم .

مسألة أبو سعيد : فى الشاة إذا حلب من ضرعها لبن غلب عليه الدم البحت ، أيكون الشخب الثانى نجساً أم لا إذا خرج لبن لا دم فيسه ؟ قال : لا أقول إنه نجس ولا أحب أن ينتفع به حتى يحلب بعده ثلاثة أشخاب. والله أعلم.

مسألة الصبحى : وجدت أن الحية تعيش فى البحر بعد أن كانت برية ، وتعيش فى البر بعد أن كانت برية ، وتعيش فى البر بعد أن كانت بحرية ، والله أعلم ، ولهذا قال من قال إن ميتها طاهرة ، وقال من قال من أهل العلم إن ميتها نجسة ، وكذلك القول فى الوزغة والعسالة والضفدع . والله أعلم .

مسألة : ومنه وذكر ما يو كل لحمه من الأنعام حلال أكله ولا أعلم في ذلك اختلافاً ، ولا يحتاج إلى غسل إلا في اللحم ، وإنما تغسل المثانة بعد أن تشق . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى البالغ غير المختن من عذر، فحكمه عند غيره أقلف . قال المؤلف : نعم ، هكذا يكون حكمه عند غيره إلا من علم عذره الذى ترك الحتان به ، وأنه معذور عند ربه فلا يكون حكمه عنده أقلف لأنه معذور بترك الحتان . والله أعلم .

مسألة : والطوى إذاكان تحتهاكنيف أو بالوعة، ما حد ما تنجس الطوى؟ قال !: إذاكان ذلك الكنيف أو البالوعة أفوق ستة أذرع إلى سبعة فليس عليهم فساد فى الطوى، ولو تغير طعمها أو ريحها، إلاأن يعلموا أن ذلك التغير من

النجاسة أو الكنيف ، وإن كان دون ذلك فتغير عرفها أو طعمها فأنها تفسد إلا أن يعلموا أن ذلك التغير من غير النجاسة . وما لم يتغير منها فلا بأس ولو كانت قريبة من الكنيف . وكذلك إذا سمد موضع قربها بعذرة وإذا سقى . تغير ماؤها . والله أعلم .

مسألة : ومن تنجس فوه من دم أو غيره ، وبزق وذهب نفس الدم ، قال محمد أبن سعيد القلهانى : قول إن الفم بحر لا ينجس ، وقول ينجس ويطهر بالماء ، وقول إذا بزق وخرج صافياً طهر . والله أعلم .

مسألة: الشيخ أحمد بن مفرج: وإذا كان الماء يخرج من الحوض بعد الاستنجاء، ويجتمع في خبة ، ما حكمه ؟ قال: إذا كانت الحبة قريبة ويدخل فيها لسان الماء فالماء نجس لاجتماعه وإن كان لسان الماء من الثلاث العركات فما فوقها فهو طاهر، وماء الحبة طاهر.

مسألة: ومنه وفى سطح عليه نجاسة فضربه الغيث وقطر على أهله ، أيفسد ما أصاب ؟ قال : إذا كان الماء غالباً جارياً فلا يفسده: قلت : والماء الحارى إذا كان يطرح فى خبة ويجتمع فيها ولا يخرج منها ؟ قال : إذا كانت أرض الحبة تشربه مثل واد أو رمل ومثله فهو بمنزلة الحارى ، وإن كان يجتمع فى موضع لا يشربه كالحوض ومثله فذلك يفسد ما تقع فيه النجاسة إلا أن يكون كثيراً لا ينجسه شىء. والله أعلم .

مسألة: الشيخ خميس بن سعيد رحمه الله: وإذا نجس أحد بساط مسجد أو دلوه أو طريقاً ، ولم يعرف الذى نجسه ، ثم أراد الحلاص ، كيف خلاصه؟ قال: لا أعلم عليه شيئاً غير التوبة إذا لم يعرف ما نجسه . والله أعلم .

مسألة: والأواثى والأسلحة وغيرها ، إذا أحدث فيها صاحبها نجاسة ، أعليه إعلام الورثة ؟ قال : يعجبني لهذا أن يعلم ورثته بنجاسته وخاصة إذا كان مريضاً يخاف الموت ، وإن كتم ذلك عليهم على العمد وهو مريض مخاف الموت ، وإن كتم ذلك عليهم على العمد وهو مريض مخاف الموت ، ولا يرجو أن يطهره بنفسه، فأخاف أن يكون آثماً . وأما إذا

استعمل ذلك أحد من غير إذنه فى حياته ، لم يكن عليه إئم . ويعجبنى إذاليَّاعلم باستعماله لها برطوبة أن يُعلمه أنها نجسة ولا يكتمه . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ محمد بن راشد فى الذى يرى النجاسة فى المسجد ، أيجوز له أن يولى عنها من غير أن يغسلها ؟ قال : إنه مخير إن شاء غسلها وإن شاء تركها . والله أعلم .

مسألة : والقروح إذا كانت فيها ( ميدّة ) ودم، وكان الحارج منها يُقيه صفرة أو حمرة ، أيكون طاهراً أم نجساً ؟ قال : إذا لم يكن الدم متوحداً وإنما هو حمرة فإنه طاهر . والله أعلم:

مسألة الشيخ أحمد بن مداد: وفيمن وطئ نجاسة برجله بولا رطباً أو غائطاً أو دماً رطباً ومشى برجله وتوضأ للصلاة ، ولم يغسل رجله ولم يذكر النجاسة ، أتكون صلاتة تامة أم لا ؟ قال: إن عليه بدل الوضوء والصلاة ، إلا أن يكون عرك رجله ثلاث عركات بالماء، وزالت عن النجاسة قبل أن يتوضأ للصلاة وكان ناسياً للنجاسة ، فإن النجاسة تطهر ووضو و مو و مولاته تامان ولا يحتاج غسل النجاسة إلى نية إذا غسلت وزالت . والله أعلم :

مسألة : ابن عبيدان : وإذا وجد فى البيضة حمرة دم قدر حبة الماش أو أقل ، وباقى البيضة ما فيها شىء وهو مختلط . قال : فإذا كانت البيضة جامدة وأخرجت الحمرة وما مست من البيضة فلا بأس بالباقى . والله أعلم .

مسألة: الصبحى: ومن به نجاسة ونسيها و دخل الماء و توضأ وصلى ، فلما ذكرها لم بجد لها عيناً ، أتجزئه أم لا ؟ وما حال ثيابه وصلاته ؟ قال : إذا زالت النجاسة من بدنه فقد ظهر بدنه ، ولا بأس عليه فى ثيابه ولا صلاته . والله أعلم . قال الناظر : ومع كون النجاسة فى رأسه مثل دم لحقه مما لا اختلاف فى نجاسته ، وكان خارجاً من رأسه دم مسفرح ، ومسح أرأسه قبل غسله عاء لا يكفى بطهارة الدم لقلته ، فيعجبنى له غسل الدم ثانية

إذا بقى شىء منه ومع زواله برطوبة من يده حين المسح فلا أرى له أن يكتفى بذلك عن غسله ، نعم إذا مسه بيده وهى رطبة مع كون الدم يابساً أو رطباً وبقى شيء من الدم فى يده ، ثم مس موضعاً من بدنه أو شيئاً من ثيابه مما لابد له من مماسسة النجاسة من يده ، فثم يكون نجساً وعليه غسله مع إعادة الوضوء والصلاة بعد علمه بذلك ، فينظر فى دم ذاك ثم لا تقبل منه إلا ما وافق الحق ولاصق الصدق ؟

مسألة : ومنه ومن وجد فى سراويله نجاسة أو فى قميصه ، أتكون جميع ثيابه وجميع ما مسه برطوبة نجساً أم إلا الموضع الذى فيه ؟ ويجوز التوسع فى مثل هذا والأخذ بالحكم والرخص ؟ قال : إذا احتمل طهارة ما ذكرته فأصله الطهارة ، وإذا لم يكن ثم فخرج عن النجاسة فالأخذ بالثقة أولى وأحزم والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يغسل من نجاسة بول أو غائط أعليه أن يغسل يديه قبل الغسل إذا كانت نجسة ، وبعد الغسل ؟ قال : قد قيل في هذا كله باختلاف . والله أعلم .

مسألة : ومنه وسماد البقر والغنم وغيرها المخروج من الدروس ، أيطهر بالشمس والريح أم لا يطهر إلا بالماء ؟ قال : قد قيل فيه هذا وهذا ، فطهارته أوسع إذا طال مكثه ونجاسته أحوط وخصوصاً عند المكنة. والله أعلم.

مسألة : ومنه والبول فى النهر يجوز عند الاضطرار وإن دخل فى النهر ليغتسل وأتاه البول ، ويمكنه الخروج منه ليبول ، يسعه أن يبول فيه أم لا؟ قال : أما فى الاضطرار فجائز، وفى الاختيار فمختلف فيه . والله أعلم .

مسألة : ابن عبيدان : وأما الحل الذي يجلب إلى عمان فأحكامه الطهارة إن كان الذي جلبه إلى عمان مسلماً أو جلبه ذي،وكان في إناء مختوم على رأس الإناء ، ففي الأحكام هو طاهر حتى يعلم نجاسته، وأما نحن فلا ننزه أنفسنا عنه ولم نسمع أحداً من أشياخنا الماضين نجسه أو اجتنبه . والله أعلم .

مسألة: الفقيه جاعد بن خميس: وإذا وجدت الغسالة ميتة في جب، أتراه ينجس ؟ قال: هكذا يخرج فيه من قول أهل العلم إذا كان الماء فيه مما ينجس بها في مقداره، وإن كان مرادك به الحب ــ بالحاء المهملة ــ فلا بأس إذا لم تمسه منها رطوبة. والله أعلم.

مسألة الحهضمى : وفيمن عنده زوجة لا تحسن كلمة التوحيد ، وتبدل مكان ( إلا ّ ) ( إن ّ ) وعالحها وفهمها زوجها ذلك فلم تفهم ، وتعدل هذه الكلمة ، وقامت على ذلك فا يكون حالها عنده وهى تعمل له الطعام ، وتأتيه بالماء للشراب ، وتمس الرطوبات ، أيكون ذلك منها طاهراً أم نجساً ؟ قال : إنى لا أحفظ فى هذه المسألة شيئاً منصوصاً بعينه ، والذى يبين لى على معنى ما جاء فى الأثر إذا كانت تقر وتشهد أن الله واحد ، لا شريك له ، ليس كمثله شىء ، وهو السميع البصير ، ولم تقدر على إصلاح ما ذكرت من قبل لسانها ، لا من قبل امتناع وجحد ، فلا أقول بنجاستها على صفتك هذه . والله أعلم .

سألة : وإذا وجد الرجل فى ثوبه دماً سائغاً كان أو غبر سائغ ، ولم يدر أنه دم بعوض أو غيره إلا أن البعوض كثير ، ويظن أن ذلك دم بعوض ، أيكون نجساً ؟ وما حد دم البعوض ؟ قال : أما الفرق بين دم البعوض وغيره فرجع ذلك إلى العرف والعادة وما تطمئن إليه القلوب إذا لم يعاينه من البعوض وغيره وبعينه . وأما فى نجاسة دم البعوض فيجرى فيه الاختلاف ، قول ينجس قليله وكثيره ، وقول إذا صار فى المقدار كظفر الإبهام فلا يصلى به وقول ما لم يغلب على الثوب ، وقول هو طاهر قليله وكثيره . والله أعلم .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس : وكرهوا استقبال القبلة واستدبارها في البول والغائط ، وقال بعض لا يجوز ذلك ، وقال بعض بجوز في البيوت دون الصحارى ، وقيل بجواز استدبارها دون استقبالها . والله أعلم .

مسألة ومن جامع أبي محمد : أجمع الناس على استعمال الحلد المذكى والتطهر بما فيه من الماء وإن لم يكن مدبوغاً ، وتنازعوا فى استعمال جلد الميتة إذا دبغ ، فاختلف أصحابنا أيضاً على قول فجوز بعضهم استعماله بعد الدباغ ، وقال آخرون الميتة لا يطهرها الدباغ . قال الناسخ : وأنا يعجبنى قول من قال بجواز استعماله بعد الدباغ . والله أعلم .

رجع :

مسألة: وأما إذاكانت الثياب المصبوغة نجسة وعلق منها شيء فيغسل ذلك الماء الطاهر وليس فيا يبقى من الزوك بعد الغسل حكم نجاسة إذاكان أصل الصبغ طاهراً. وأما الثوب المصبوغ بالنيل النجس وكان أصل النيل من المظواهر المعارضة لها النجاسة ، فيغسل ما أصاب منه حتى يذهب منه السواد من الماء الذي يغسل به ، وغرج الماء صافياً ، فتلك طهارته على ما سمعناه من الأثر ، كذلك الورس. والله أعلم.

مسألة: قال أبو سعيد: ومن أشرك في كلامه متبرعاً فكل رطوباته نجسة، وإن أشرك في كلامه بالتأويل لا إنه مريد بالشرك فلا بأس برطوباته ولا تحرم عليه أزواجه. والله أعلم.

مسألة الصبحى : وعن الحراد أو البسر المقلى إذا طبخ بماء نجس أو عارضته النجاسة وقد طبخ ، كيف صفة طهارة ذلك ؟ وكذلك مرقعة الحبحر كيف صفة طهارة النجاسة وقد طبخ ، كيف صفة طهارة والبسر المقلى واللحم والسمك ليف صفة طهارة أو الله على والاحم والسمك إذا طبخن بماء نجس ففي طهارتهن والانتفاع بأكلهن اختلاف . فقال من قال لا يتوصل إلى طهارة هذا الصنف بشيء ، وعلى هذا القول فلا يجوز أكله للم اختلاف . قال من قال لا يطعم الصبيان مثل هذا ، وقال من قال لا بأس على من أطعمه لأنهم غير مخاطبين ، وكذلك الهائم يلحقه الاختلاف في طعمهن ، وأما البعد على أهل الإقرار وعلى أهل الذمة ففيه أيضاً اختلاف ، وأما التوصل إلى طهارته فعلى قول من يجيز الانتفاع به فقال من قال يطهر ويغلى ويجفف ثم يغسل فعلى قول من يجيز الانتفاع به فقال من قال يطهر ويغلى ويجفف ثم يغسل

إن أمكن ذلك ، ولعل فى بعض القول لا يحتاج إلى طبيخ والاضطرار غير الاختيار . وأما مرقعة الحجز إذا تنجست فإنه يصب عليها الماء فإن كانت النجاسة قائمة فيها فلابد من زوالها ، وإن كانت غير قائمة ففى بعض القول إنها تعرك عركة واحدة ، وفى بعض القول عركتين ، وفى بعض القول ثلاثاً ، وفى بعض القول إن كانت النجاسة غير قائمة فإن الشمس والريح يطهرانها ، ومختلف فى الشمس ردون الريح ، والريح دون الشمس ، والحد فى طهارة الشمس والريح ثلاثة أيام على قسول بعض المسلمين . فينظر فى هسذا كله ولا يؤخذ منه إلا العدل ، والله أعلم .

مسألة: ابن عبيدان: وأما البئر إذا وجد ماوّها متغيراً ، له رائحة منتنة ثم ظهرت بعد ذلك فى هذه البئر ميتة فأما فى الحكم فلا يحكم بنجاسة هذه البئر اللا من بعد ما وجدت فيها الميتة ، وكل ما استعمل من ماء هذه البئر قبل أن توجد فيها الميتة ، فحكم مائها طاهر ولو تبين فى هذه البئر رائحة على ما حفظته من آثار المسلمين. وأما فى الاحتياط فمذ ظهرت فى هذه البئر رائحة فلم المجتنب عن الاستعمال ، والاحتياط خير ما استعمل . والله أعلم .

مسألة : أما الصلاة بثياب من بدل عليه تامة وإن قال له إنها نجسة بعد أن صلى بها فيبدل صلاته ، ويطهر ما مسه بها من الظواهر وهي رطبة من بسط أو غيرها ، وإن لم يعلم أنه مس بها وهى رطبة أم لا ، فحكم الظواهر طاهرة على أصلها ، إلا أنه إذا قالله إنها نجسةولم يبين له ما تنجست به فله ألا يقبل قوله على بعض القول . والله أعلم .

مسألة ورد بن أحمد : والذبيحة إذا حرمت من أجل الذبيح ، أتكون نجسة أم لا ؟ قال إ: لا ، لأن كل نجس حرام ، وليس كل حرام نجس . والله أعلم .

مسألة الحمراشدى : ومن ارتاب قلبه فى شيء واطمأن أنه يؤتى به من بلاد الشرك وأهل الحلاف الذين لا يتنزهون عن أهل الشرك مثل الثياب المصبوغة والحشب المصبوغ والسكر والعسل والحل والنارجيل وأشباه ذلك كالفلوس ، وارتاب إنها تعرق فى اليد ، قال : له الأخذ فى جميع ما ذكرته بالحكم ، ومن أخذ بالحكم وعرف معناه فهو مصيب ولم يعنف ، وترجى له النجاة من عذاب الله إذا كان من أهل الاستقامة فى دين المسلمين ومات عليها .

مسألة: عن الشيخ جاعد بن خميس الحروصي رحمه الله: وقلت في المبتلي بخروج الرطوبة من ذكره ، وكان إذا أحس بذلك ونظره مرة يجد ومرة لا يجد ، إن للفقهاء فيه ثلاثة آراء: إذا ما أحس به كان بخرج فقبل عليه النظر ولو كان في الصلاة إن أمكنه النظر ، وإلا فليضرب بيده على الذكر من على ثوبه و بمسح بموضع الحروج على موضع من فخذه ثم يلتمس الموضع من الفخذ، فإن وجد شيئاً خارجاً ولم يحتمل أن يكون من طهارة له متقدمة فأولى ما به على هذا من أمره أن يكون له حكم النجاسة . والقول الثاني إنه يكون على الأغلب من أمره فيه فإن كان في الأكثر يجد فعليه ذلك وإلا فلا . والقول الثالث إنه ليس عليه من ذلك وهو على طهارته حتى يستيقن على خروجه الثالث إنه ليس عليه من ذلك وهو على طهارته حتى يستيقن على خروجه ولمما في النفس موقع ، وكله من قول أهل العلم من المسلمين إلا أن في الآخر

منهما لأهل الشلك راحة عن النصب في الطهارة وكأنه مما يؤيده بالمعاضدة له ويقويه ما قد حكى عن بعض المسلمين من أهل العلم ، وهو محمد بن هاشم أنه كان يأمر من ابتلىبذلك: أن يترك النظر إليه ولو كان إذا أحس به ونظر وجد، ويقول له دعه ينقطع عنك فإنه من الشيطان ، و لما قال له إنه لا يستطيع أن ينظره ويتركه،أمره أن يرطب الموضع ليقوى به على معارضة الشيطان بأنه يذهب فيه إذا أحس به فوجده أنه من تلك الرطوبة أن أباه قد كان في شبيبته مثل هذا عناه ، فسأل عن ذلك سليان بن عثمان فقال له : دعه ينقطع عنك فإنه من الشيطان ، ولما فعل ما أمره عنه على معنى ما جاء فى الحكاية لا اللفظ بنفسه ، لأنى لم أضبطه نصا بعينه ، بلى ولكن هذا معناه، لكن انظر إلى ابن بركة في كتابه « الشرح لحامع أبي جابر » أنكره وأتاه ولم ير له أن يدفع حاله وهو يقربها من نفسه عادة . قال الشيخ ألى سعيد رحمه الله في كتابه المعتبر لهذا الحامع : كيف أيده وقواه ،وجعلهمن الاحتيال على ثبوت الحكم،وكأنه هو الأصح لأنه يكون مع الطهارة على حكمها في الحكم، حتى يصح معه ما يزيلها عنه يقيناً لا ريب فيه . وإذا استيقن على وجود الرَّطوبة أيضاً هنانك بنظر أو لمس في ليلأو نهار، ولم يبق في النظر حال الاحتمال ، يمكن معه أن تكون الرطوبة من بقية طهارة له في الماضي أو الحال ، فعليه الطهارة للصلاة على حال . وأما لباسه الذي عليه فلا بأس عليه فيه حتى يعلم أنه بأسه لإصابة ذلك النجس له أحس بذلك فوجده خارجاً في قيام أو قعود أو ركوع أو سمود ، فكله سواء على قياد ما أرجو أنه في جواب لأبي الحواري رحمه الله يوجد، وعلى حسب ما جاء عن الشيخ أبى سعيد رحمه الله ، فكذلك أيضاً إذا احتمل له المخرج عن مماسسة المخرج ، وإن لم يحتمل له فاللباس ذلك نجس وكأنه على هذا يكون ماكان خروجه في حال القعود أقرب إلى المماسسة مماكان في حال القيام وما أشبهه ، وخرج في هذا المعنى بمعناه، وعلىهذا القول فعلى المبتلى مع ذلك النظر في حاله ، فأجهما كان الأقرب منهما اعتمده في الحكم على نفسه ولنفسه عليه ، والله الموفق بمنه وكرمه . وإن اشتبه عليه أمر الخروج فلم يدر أخرج أم لا ، فقد مضى من القول ما بدلك على حكم ذلك .

قلت : وكذلك إن هو عند قضاء الحاجة أتاك يلبس عليك في أمر الطهارة حيث إنه ثار من البول والغائط دخان أو أنه طار لوقعهما أو أحدهما على الأرض غبار ، ومن الحجر أو ( الطفال) الذي يتنشف به مجرى البول ، أو تمث به موضع الغائط أنه عاق في ثيابك أو في الموضع الطاهر من بدنك فلا تعبأ به فإن ذلك كله ما لا بأس به، وحكمهأنه يعلق ما لم يصح علوقه، معما فيه من الاحتمال إنه لم يصل إليك وذلك هو الأصل الحق في الحكم ، بل أو صح أنه علق بالموضع الطاهر من الثياب أو البدن لصق ، لما كان يحكم عليهما بالنجاسة ولا للصلاة بلزوم الطهارة ولا أنه بهما أو بأحدهما ينجس ، ولذلك الذي أصابه نجس لأنه كان في صحيح النظر الخارج من صريح معانى الاعتبار ،ومالاشك فيه مع أولى الأيد والأبصار أن الذي تقع عليه النجاسة منهما أو من أحدهما فترطبه من التراب لا يطبر غباره أبدآ في الحال ، بل يكون ذلك كأنه يشبه المحال فى النظر على كلحال، ولا أعلم فيما يبين لى أنه يخرج على معانى الصواب إلا هذا الأمر ، ولقد جاء على أهل العلم والبصر في بعض المعانى ما يدل بالحق على ما بينت لك ويشهد بصحته ، فإنْ اتضح لك عدله وصح عندك فضاه فخذه شاكراً ، ولله ذاكراً ، ولا تكن في هذه المدة من الحياة اليسيرة حييت بها في هذه الدار الفانية الحقيرة عن الله تعالى من الغافلين ، ولا يصدنك الشيطان في دنياك عن سبيل الرشد في دينك لأخراك فتصبح من النادمين ، والله الموفق عنه وكرمه . قلت : وكذلك إن اعتراك الشك بعد أن تكون في الماء للطهارة من البول: إنك هل أمسكت على الذكر من موضع النجاسة ، وتنسى فلا تذكر أبداً فتشك عند ذلك في ثيابك أو في شيء من بدنك، لأنك لم تبالغ في التنشف كل المبالغة حتى ذهاب الرطوبة وجفافها ، إذا أنت قاصد الطهر بالماء ، ولكن قد كان الإمساك من عادتك فلا تصنع إليه وكن على ما أنت تعرفه من نفسك عادة، الأن الإنسان لا يكاد في مثل هذا أن يترك ما اعتاده حتى مع الغفلة إلا ما شاء الله، والأغلب عليك في هذا من أمرك أو لى بك حتى يصح معك تركه ، وكأنى فى هذا أراه مما يستظهر به فى موضع البلية بذلك، على مقاومةعدوك الذي أنساك أن تذكره ، يريد بذلك أن يشغلك

عما هو أولى وأنفع وأهدى وأرفع وبه على الصحيح وما لا ريب فيه تقوى على التقوى حتى تتقوى ثم عليه في الدفاع وتسهيل الامتناع . وكذلك إن شككت بعد الانتقال عن موضع الغائط منك بزيادة الاستجمار باللمن والأحجار، أنك هل أرخيت ثيابك فأقفيت عليها ؟ وأنك جلست فيها قبل ذلك فلحقت منك موضع النجاسة فلا بأس حتى يصح ذلك . وكذلك إن تشك حال قيامك أو في حال مسيرك أنه سد الثوب موضع النجاسة منك من الغائط : لأنه في الاعتبار أبعد من أن يناله لأن عليه الحسد من خارج بماكاد أن يكون في معنى الغلاف، ما لم بجلس عليه أو ينحط مسترخياً على قدميه متشحطاً فينفتح ما التأم على المخرج وما حوله، وهو في الأصل على ما عليه من الطهارة حتى لا يبقى له يحتمل في الحكم بالمشاهدة ، أو كان بمعناها ويقوم مقامها في ليل كان ذلك أو في نهار ، فكله سواء إذا صح في الحكم أو الأطمئنانة وتقع هنالك ريبة عن غير وسوسة ، فيكون الخروج منها على وجه الفضيلة مع الإمكان وعدم الخوف ، وكون الأمان من فوت ما هو ،أحق أو أفضل منه وأولى . ومن أدرك بالحكم واستقام عليه ، فقد أدرك حكم الأصول من قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله ، وذلك صحيح ولا نعلم فيه من قول المسلمين اختلافًا، فأنظر في هذا كله وخذ بالحق لا غيره . وقلت : وكذلك فيمن شك بعد أن خرج من الماء ولبس ثيابه،أو بعد قيامه من الاغتسال عن قعوده في الماء أنه لم يحكم الاستنجاء بالماء أو التطهر به من البول أو الغائط، أو الحنابةأو الحيضأو النفاس أو ماكان من النجاسات في بدنه منه أو من غيره، في أي موضع منه أنه يمضي على حكم الطهارة ولا يرجع إلى الشك فيما قيل ، وكأنه يشبه خروج معنى ذلك في جميع ماكان من المنجسات كالأواني والثياب وأمثالها ،كلا بما يخصه منها من التطهر له في قول أهل العلم من المسلمين، ، إذا شكفيها بعد الغسل لها أنه لم يحكم بطهارتها لأنها كأنها في القياس تتساوى في هذا المعنى في حكم النظر على قياد ما جاء في الأثر ، وهذا صحيح . وفيه لأهل الشكوك راحة عن نُصب الوسواس في الطهارة، ولو كانالأمر على غير هذا وكان على من كان من ذوى الشك راحة عن نصب الوسواس في الطهارة، أن يرجع كلما شك إذن لما قامت لأحد من أهل الشك طهارة فى شيء عارضته النجاسة ، ولو أنه عاش على ذلك عمراً طويلا لا يفتر عن الغسل أبداً إلا ما شاء الله ، ولصار ذلك فى هذا المعنى من أعظم وسائل الشيطان فى الإلباس على الكافة من الناس إلا من شاء الله فى كثير من الأحوال والأحيان . ويضاف عليهم من وجه أحكام الطهارات فى الدين ولكن أبى الله أن يجعل عليكم فى الدين من "حرج ، فالدين بحمد الله كله باب يسر ، وإنما المعاصى كلها على العاصى أبواب عسر والسلام ه

وقلت فيمن يكون عليه ثوب طاهر تم تلحف عليه من فوقه بثوب نجس ، وكلاهما يابسان ، وبدنه كذلك، ثم إنه وجد في موضع من بدنه عرقاً فيشك في بدنه وكذلك ثوبه ، أو يشك في أنه انكشف الطاهر منهما عن موضع ما عرق من البدن ، وتماس الموضع والثوب النجس ، فلا بأس عليه ما لم يعلم أنه بلغ إلى الثوب النجس من العرق ما يرطبه ، ثم ينحل منه ما يبلغ إلى الطاهر ، ومن الطاهر إلى البدن لأن حكم الطاهر من الثوبين غير مزايل لبدنه حتى يصح معه مزايلته له ، ولو صحح أنه انكشف عن موضع لم يحكم بمس النجس حتى يصح ، وإن صح ذلك لم يحكم بالانكشاف والمماسسة إلا على ذلك وحده ، يصح ، وإن صح ذلك لم يحكم بالانكشاف والمماسسة إلا على ذلك وحده ، على بدنه بالنجاسة في هذا الموضع ولوعرق ، وكان على ذلك من بدنه اليابس ثوب بجس يابس حتى ما يكون العرق مقدار ما يرطب النجاسة فتمسه رطوبة ثوب بجس يابس حتى ما يكون العرق مقدار ما يرطب النجاسة فتمسه رطوبة غلى ما أصابه النجس بالنجاسة في أى موضع كان من بدنه إذا لم يبق في النظر احتمال في ذلك الموضع من الثوب ، إلا أنه نجس في الحكم على الحال ، احتمال في ذلك المربة و لا يكون له منها خروج . والله أعلى .

مسألة : وهل يكره الاستنجاء بماء زمزم أم لا ٢ قال : فلا أعلم كراهية ذلك من أثر بعينه ، بل وجدت نهياً عن الماء الذي يطرح من ميزاب الكعبة لا يمس به نجاسة . والله أعلم .

مسألة السيد مهنا بن خلفان رحمه الله : ما القول عندك في رطوبات

أهل الكتاب ، طاهرة أم نجسة ؟ وإن كان فيها اختلاف ما الأصح من القولين ؟ الحواب : لا أعلم في رطوبات أهل الكتاب إلا نجاستها. ولا أحفظ أن أحداً من المسلمين قال بطهارتها ، بل أحفظ عن الشيخ موسى ابن على رحمه الله ، استضافه يهودي هو وأصحابه فقال لأصحابه : كلوا واتقوا ثيابكم ، فقوله هذا دليل على نجاستها ، ولو كانت طاهرة لم يأمرهم باتقاء ثيابهم منها . وأما أكل طعامهم فقد قيل فيه اباختلاف بين المسلمين ، فنهم من رأى جوازه واستدل بقوله تعالى : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب خل لكم ) عموماً . ولعل الشيخ موسى بن على راب من جواز أكله : ومنهم من لم ير جواز أكله وحجره ، وتأول قوله تعالى في حل طعامهم في الذباح دون غيره من سائر ألاطعمة ، وهو أرجو أنه أشهر ما قيل فيه جه والله أعلم .

مسألة : ومنه فى الماء الحارى إذا جعل فى ساقية جريانة حسة سمك وغيره من الطاهرات ، فيجرى الماء فتتغير رائحته من أجل ذلك ، أترى الوضوء به للصلاة جسائز أم لا ؟ الحواب : فعلى ما وصفت فلا يبين ضيق الوضوء بدلك الماء الحارى من قبل نتن رائحته، مع كونه طاهراً فى الأصل خصوصاً إذا كان الماء غير متغير . والله أعلم .

مسألة: فى غسل النجاسات لا تحتاج إلى نية ، وإنما هى إزالة النجاسة ، في زالت فقد طهرت ، ألا ترى لو كان رجل نائماً فجاء رجل فغسل منه نجاسة و هو لا يعلم ، لكان قد طهر ، ولو كان قد قضى عنه ديناً كان قد زال عنه حكم الضان ، كذلك هذا قد زالت منه النجاسة . والله أعلم .

<sup>(</sup> ١ ) ،ن الآية الحامسة من سورة المائدة .

## باب فى الوضوء ومعانيه وغسل الجنابة وما جاء فيه والتيمم وأحكامه

الزاملى: فى المريض إذا لم يقدر على الوضوء ولا التيمم ، وأعسره أن يوضئه غيره ، أعليه أن يطلب من حضره من أهله أن ييممه ، أم تجزئه الصلاة بلا وضوء ولا تيمم إذا كان على هذه الصفة ؟ قال: فى هذا قولان قول: إذا لم يقدر الإنسان على تأدية فرضه إلا بالاستعانة بغيره من المعينين المتعبدين ، لم يكن عليه أن يستعين بغيره ، ويؤدى فرضه على ما يقدر عليه من الإمكان . وقول: إذا قدر على المعين كان عليه أن يستعين به ، فعلى هذا عليه أن يستعين به ، فعلى هذا عليه أن يستعين به ، فعلى هذا عليه أن يستعين بمن ييممه بالتراب إذا أمكن له ذلك . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى مسافرين نزلوا بمكان قد عرفوه من قبل أنهلاماء فيه ، فتيمموا وصلوا ولم يطلبوا الماء ولم يلاحظوه ، فلماقضوا صلاتهم مرت عليهم سحابة فأمطرت وكثر الماء ووقت الصلاة قائم ، أعليهم بدلها بالماء على هذه الصفة أم لا ؟ قال : عليهم بدلها بالماء إذا تيمموا بلا ملاحظة ولا طلب ، وإن فات الوقت فعليهم البدل والكفارة . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفى المريض الذى لم يقدر على الماء فى الاستنجاء من البول والغائط، وله زوجة فكره أن تنجيه زوجته، وتيمم وصلى، أيسعه ذلك وتتم صلاته أم لا؟ قال: إن كانت زوجته قد تبرعت لذلك من ذات نفسها أن تغسل عنه الغائط بالماء فأبى هو عن ذلك، وتيمم بالتراب لأجل الحياء فلا يسعه ذلك، وإن كانت لم تتبرع ولم يعلم هو منها أنه إذا سألها أن تفعل له ذلك أنها تعطيه أم لا، فترك الاستعانة بها وتيمم وصلى ففى ذلك اختلاف،

قول يسعه ذلك لأن العبادة إذا [لم] (١) يقدر عليها بنفسه فليس عليه أن يستعين عليها بغيره . وقول عليه أن يستعين عليها بمن يرجو منه المعونة عليها ، فإن أجابه إلى ذلك وإلا فله العذر . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المتوضى و إذا كان قاعداً متكثاً بيده على الأرض ونام قليلا أو كثيراً ينتقض وضووه بذلك أم لا ؟ قال : إن المتكئ إذا نام فيه اختلاف ، سواء كان بيده أو على خشبة أو جدار إذا كان لو وقع الذى اتكا عليه وقع فى الأرض ولم يملك نفسه ، والله أعلم .

مسألة: ومنهوجانى (الشوع) والحاطب وصائد الحراد وطالب الصيد، ما حده حتى بجوز له التيمم ؟ أرأيت إذا كان يتقوى بذلك على معاشه، ولايس ذلك مكسبته، وكذلك الحارج للحشيش يتقوى على معاشه إ، أهو حتى يكون غنياً من الأغنياء، أم لا ؟ قال : لا أحفظ لللك حدا محدوداً في قيمة المال إلا أنه في مجمل معنى ذلك أنه إذا كان الحارج لبعض ما ذكرت إذا تركه لحقه ضرر في معيشته ونفقة عياله في يومه،أو في وقت قريب من يومه ذلك، والا يأمن من الضرر إذا ترك ذلك في نظره إذا كان من أهل النظر في ذلك، فالم أن يتيمم و يمضى في حاجته، خرج بماء أو لم يخرج، كانت تلك مكسبته أو لم تكن مكسبته . وإن لم يلحقه ضرر، وكان في موضع أقل من فرسنين لم يتيمم ورجع إلى الماء، فإن خاف ، فوت الوقت تيمم وصلى من فرسنين لم يتيمم ورجع إلى الماء من عاداً معجبني فإن كان قد تحصل شيئاً ثم ذكرت وخاف إن رجع إلى الماء ضاع من يده ، جاز له التيمم ، كان غنياً أو فقيراً . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المسافر إذا بات فى مكان ليس فيه ماء وسمع حس أناس ولم يدر معهم ماء أم لا ، وهم قريب منه ، ولو ذهب لم يعقه الذهاب

<sup>(</sup>١) تكملة يقتضم السياق.

إليهم وصلى بالتيمم ولم يذهب إليهم ، أيلزمه شيء أم لا ؟ قال : إن المسافر إذا حضرته الصلاة ولم يحضره ماء فإنه يلاحظ يميناً وشمالا ، وسأل من بحضرته عن الماء فإن وجدماء وإلاتيمم وصلى، ولا أحفظ أن عليه كلما سمع بحس أناس أن يسير فى طلبهم ، وهذا يشق على الناس ، وهذا عندى يعوق المسافر لأن الطريق لا تكاد تخلو من الحس . والله أعلم .

مسألة : ومنه ومن سافر فى قافلة موسعة ، أيلزمه أن يسألهم كلهم عن الماء أو بات قريب دير لبدو واسع ، أعليه أن يسألهم جميعاً عن الماء أم إذا سأل أحداً منهم ، وقال عنده ماء أجزأه ذلك ؟ قال هذا : يشق على المسافر وليس عليه فى دين الله مشقة ، و دين الله يسر إذا لزم المسافر هذا فنزول البدو فى السيوح كلما بعد من بعض تقرب منه آخرون . وكذلك القوافل الكبار فلا يمكن الإنسان أن يطوف عليها كلها ، وهذا يعوقه عن سفره . والله أعلم.

مسألة : ومنه وفى المرأة إذا كانت تتوضأ للصلاة وتمسح على رأسها ، أيجزئها مسح أصول الشعر إذا لم تمسح أطرافه أم لا ؟ قال : على قول من يقول تمسح بعض رأسها ، فإذا مسحت قدامه فليست عليها أن تقبض الماء إلى قفاه . وأما على قول من يقول عليها مسحه كله ، فعليها أن تمسحه بأصوله ، وهذا القول أشق على النساء . والله أعلم .

مسألة : ومنه وسألته عن المجذوم إذا مر على ماء جار أو غير جار ، وحضرته الصلاة أيتوضأ أم يتيمم ؟ قال : إن كان يقدر له على حيلة بوجه من الوجوه توضأ منه ، وإن كان لا يقدر على حيلة إلا بضرر الناس ، فلا يضر بالناس . والله أعلم .

مسالة : وسألته عن المسافر إذا مر على طوى فى البرية ، ووجد دلوأ وهو محتاج للوضوء ، أيجوز له أن ينزح بذلك الدلو أم لأ ؟ قال : إن كانت الله مركبة على الطّوى جاز له أن ينزح بها ، وإن كانت ليست مركبة فأرجو

ألا يتعرض لها ، أو معنى ذلك ، إلا إذا لم يجد غير هافيعجبنى أن ينزح بها ، ويعتقد ضمان استعمالها لأصحابها . والله أعلم .

مسألة : ومنه وسألته عمن يقول فى حديثه نحن وأنا وفعلنا ونفعل ، ويتكلم بكلام الحماعة وهو واحد ، أيجوز له ذلك وينتقضوضووه إن كان على وضوء أم لا ؟ قال : إذا لم يكن نيته الكبر والفخر فلا يضيق عليه إذا كان إنما يجرى لسانه على ذلك، وإن كان على وضوء فلا ينتقض وضوؤه . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يقول فى مرضه : (واحاه، أو وايه ، أو واه ) و ذلك من الألم ، ولم يحفظ لذلك معنى ، وهو على وضوء أينتقضوضووه أم لا ؟ قال : إن الكف عن هذا أسلم ، والصبر أثوبله ، والكلام إذا لم يكن لمعنى من معانى الثواب ، فهو لغو ، وما خرج عن الطاعة إلى المعصية . وسمت فى الأثر أن كلمة (واه) عندالنوح تفسير ها بالعبر انية لار ضينا بقضاء الله وفى نقض الوضوء بالمعاصى اختلاف . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يقول يا ليتنى أو يا ليت كذا ،أو يدعو على دابة غيره أينتقض وضور أه أم لا ؟ قال : إذا كان الذي يتمناه من طاعة الله أو مما هو مباح له ، فلا يو ثمه ذلك ولا ينتقض وضوو أه ولا صومه . وأما الذي يدعو على دابة غيره بالتلف ، فإن كان صاحب الدابة مسلماً فلا يجوز له ذلك ، وفي نقض [الوضوء] بالمعاصى اختلاف ، وأما الصوم فلا ينتقض . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يلقني مشايخ الحور وهو على وضوء ويتلطف لهم بكلام بلسانه مثل قوله شيخنا وغير ذلك ، أينتقض وضوء أم لا ؟ قال : إذا لم يقل لهم في تلطفه شيئاً يخالف الحق على التعمد منه فلا نقض عليه في وضوئه . وأما مثل قول شيخنا فهذا لا ينقض الوضوء عندى ، لأن عند الناس كل متقدم في بلد أو في قبيلة يسمى شيخاً إذا عنى القبائل التقدمة في الدنيا. والله أعلم .

مسألة: ومنه وفيمن يستبرئ من البول: فإن ترك العلاج لللك مثل العصر لم ير شيئاً ظاهراً، وإن عالج نفسه بالعصر وأجرى اليد خرج البول وفاض، وربما يكون ذلك فى وقت قد ضاق عليه الوقت للصلاة. أيسعه أن يترك العلاج ويصلى، إذا لم يعلم أنه خرج منه شىء بعد الغسل، أم يعالج نفسه ولا يسعه الغسل إلا بعد العلاج وانقطاع ذلك ؟ قال: إن الناس تختلف أحوالهم فى مثل هذا، فمنهم من يكفيه الاستبراء القليل، ومنهم من محتاج إلى الكثير، فإن كان هذا المستبرئ إذا ترك العلاج فيا عنده أنه لم يرجع عليه بجرج فلا يضيق عليه ذلك عندى، وإن كان إذا لم ينظفه و يجرى عليه يده حتى ينقى وقام عاد البول بحرج من الإحليل، فيعجبني ألا يغتسل حتى ينقى وقام عاد البول بحرج من الإحليل، فيعجبني ألا يغتسل حتى ينقده من البول بالعصر وإجراء اليد، فإن خاف فوت الوقت ولم ينقطع ذلك، فعلى ما أمكنه. والله أعلم.

مسألة : ومنه وفى الضارب فى الأرض إذا رأى كلباً أو ذئباً يشرب من المحوض قليل الماء وحضرته الصلاة ولم يجد ماء إلا الذى يشرب منه الكلب أو الذئب ، فما أولى به أن يتيمم أو يتوضأ من ذلك الماء ؟ قال : فيما يعجبنى أنا على ما جاء فى مثل هذا من الاختلاف بين العلماء – رحمهم الله – أن يتوضأ من هذا الماء ويتيمم ، ليأخذ بالقولين جميعاً ، وإن أخذ بالتيمم وترك هذا الماء لم يخرج عندى من الصواب إذا كان الماء قليلا . والله أعلم .

مسألة: ومنهوإذاكان في البلدالحدرى، وحمُم "أحدمن البالغين بمن لم ( يجدر ) بعد ، ولم يبن به حب جدرى إلا الحمى ، ولا يدرى أنه للجدرى أم لا ، أيتوضأ بالماء أم يجوز له التيمم ؟ قال : إذا كان الحدرى لم يظهر وكانت الحمى لا يخاف عليه منها من قبل الماء ، لم يجز له أن يتيمم عند وجود الماء والقدرة عليه . والله أعلم .

مسألة : ومنه وكين صفة تيمم العاجز عن التيمم بنفسه لثقل المرض ٢

أهو أن يضرب الصحيح بيدى نفسه بالتراب ، ويمسح بهما وجه المريض أم غير ذلك ؟ قال : إنما ذلك على ما يمكن المريض ، فان أمكن أن يضرب له القائم به بيديه الأرض ، ويمسح هو وجهه بالتراب فعل ذلك ، وإن لم يقدر ضرب الصحيح يده فى التراب ومسح بها وجه المريض وبدنه . والله أعلم .

مسألة : ومنهوفي معنى [قوله] صلى الله عليه وسلم للمتوضى : 1 إذا استنشقت فأبلغ إلا أن تكون صائماً 1 ما حده حتى لا يبلغ ؟ وما وجه الإبلاغ ؟ وهل هو على الوجوب و تلزم التفرقة بين استنشاق الصائم والمفطر أم لا ؟ قال : على ما بان لنا من تأويل هذه الرواية أن معناه : فأبلغ من المبالغة ، وعندى أنه أمر ندب لا لزوم ، والإبلاغ عندى أن يجر الماء بنفسه إلى والج أنفه ، الله لا تصل إليه إصبعه ، فإن كان صائماً فيترك دلك خوفاً أن يلج الماء إلى جوفه ، وهو ( بالغين المعجمة ) . والله أعلم .

مسألة : وفيمن مخرج شيء من بدنه وهو متوضى ولم يفض الدم من فم الحرح ، أيننقض وضوره أم لا ؟ قال : إن كان الحرح لم نخرج منه الدم فلا ينتقض وضوره، وإن كان الدم قد خرج حيث إذا مسه الشيء علق به ، فهذا عندى ينتقض منه الوضوء . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى النائم إذا رأى الحماع وكان ماء دافقاً منه فوصل إلى نون رأس الذكر ، ثم انتبه فلمس ثيابه وذكره فلم يجد بللا ولا رطوبة ، فلما أن سكن اضطراب الذكر عصره فخرج منه شىء غليظ شبيه بالحنابة ، أيكون بذلك جنباً ويلزمه الغسل أم لا ٢ قال : إن كان حين انتبه من نومه وجد الشهوة باقية وخرجت هذه الحنابة باهتزاز البدن فعندى أن عليه الغسل ، وإن كان حين انتبه وجد الذكر منتشراً ، ثم حين سكن انتشاره ، خرجت هذه الحنابة ولم يكن خروجها باهتزاز ، فهذه صفة الحنابة الميتة ولا غسل عليه فيها إلا موضع النجاسة . قال المؤلف : فى وجوب الغسل فى الحنابة عليه فيها إلا موضع النجاسة . قال المؤلف : فى وجوب الغسل فى الحنابة

الميتة اختلاف ، وما قاله فهو أكثر ما قيل فيها . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفى الحارية الصغيرة إذا جامعها زوجها ، أيلزمها غسل أم لا ؟ قال : فيا يعجبني أن لا يلزمها غسل على سبيل اللزوم ، وتومر أن تغتسل إلى الرقبة . والله أعلم .

مسئالة: ومنه وفى الحنب أيسلم على من يلقاه فى الطريق وغير ها أم لا ؟ . . قال : لا بأس عليه فى التسليم على من يلقاه من المسلمين ، فإن كان صائماً فيسلم ولا يقف ، وإنما الكراهية للجنب أن يقعد يكلم الناس و يحدثهم على الإهبال منه للغسل ، وتلك كراهية بلا تحريم . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى امرأة تغتسل من الحنابة وهى لا بسة قصبة فى أنفها ولم تخرجها عند الغسل جهلا منها ، وعندها أن الماء لا يدخل بين القصبة والحلد ولبثت على ذلك زماناً ، ما الذى يلزمها من البدل والكفارة ؟ قال : إن كان الذى تركته مقدار ظفر الإبهام أو الدينار ، فعلى ما سمعته من الأثر أن من ترك مقدار هذا فى الغسل من الحنابة من جسده ، فى أكثر القول يلزمه البدل والكفارة إذا كان منه ذلك على التعمد . ولو كان على الحهالة فكفارة واحدة مع البدل تجزئه عندى . وإن كان أقل من الظفر فالبدل يجزئ عندى .

مسألة: ومنه وهل يجوز للرجل أن يعبث بزوجته ، مثل أن يتشهى ويدخل إصبعه فى الفرج وغير ذلك من الفعل ؟ وتفعل هى أيضاً من غير قضاء شهوة بذلك أو قضاء شهوة أم لا ؟ قال: أما إدخال إصبعه فى فرجها على سبيل التلذذ فبعض كرهه ، وبعض أجازه . وكذلك عبثها هى بفرجه على سبيل التلذذ ، وكذلك كرهوا إدخال إصبعه فى دبرها ، وكل هذا لم يبلغ به إلى تحريم ، وما بقى من المفاكهة غير ما حرم فلا أعلم فيه كراهية .

مسألة: ومنه وفى إمرأة عالحت نفسها بيدها أو بشيء من الخشب أو غيره حتى قذفت ، أيلزمها الغسل أم لا؟ . حتى قذفت ، أيلزمها الغسل أم لا؟ . قال : يعجبنى ألا غسل على المرأة ، إلا من حيض أو جماع أو نفاس أو استحاضة ، أو تقذف على فرجها الحنابة فتلج به ، ولا يجوز لها أن تعبث بنفسها بيدها ولا بغير يدها من الحشب وغيره ، والله أعلم .

مسألة : ومنه وعن الملاحظة للتيمم ألذلك حد أم لا ؟ وإن كان له حد فكيف صفته أعنى فى مسافة الملاحظة ؟ قال : أما الملاحظة للتيمم فلا أحفظ لها حدا محدوداً ، إلا أنه ليس على الملاحظ أن يتعدى منزله إلا أن يكون بقليل وليس عليه أن يتعدى إلى مكان بعيد ، ولو لاحظ فى منزله الذى هو نازل فيه يمنة ويسرة وسأل من بحضرته إن كان معه أحد ، فعندى أنه يكفيه هذا .

مسألة : ومنه وفى الحنب إذا اغتسل قبل أن يريق البول وصلى ، ثم أراق البول فخرج مع البول جنابة كانت باقية فى داخل ذكره من الحنابة الأولى ، أعليه أن يغتسل ثانية ؟ وبأى حجة وجب عليه الغسل ؟ قال : أما الحجة فلا علم لى بها ، وأما ما جاء به الأثر فإنه يلزمه الغسل ثانية . وفى بدل الصلاة التى صلاها بجرى الاختلاف ، والحجة عندى خروج الحنابة بالشهوة المتقدمة لأنها إذا خرجت عن شهوة لزمه الغسل . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن خرج منه ماء دافق مع اضطراب وشهوة فشمه فلم يجد به رائحة الجنابة، فلم يغتسل غسل الجنابة ولكنه انتضح بالماء من العرق وتوضأ وصلى صلوات ، ماذا يجب عليه ؟ قال : إن كان قد اغتسل من العرق غسلا يكفيه لغسل الجنابة أن لو نواه لذلك فيعجبني أن يختار البدل والاكفارة عليه ، وإن لم يغتسل غسلا يكفيه أن لو نواه للجنابة أنه يكون عليه البدل ، وكفارة واحدة تجزئه . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفيمن اتخد فى بيته مصلى يصلى فيه هو وأهله ، أيجوز له أن يضع عليه فراشاً وينام عليه وهو جنب من جماع أو احتلام أم لا ؟ قال : إن كان قد خصه أن هذا المكان مصلى للصلاة أخرجه ، فلا يعجبنى أن ينام عليه وهو جنب ، وإن كان لم يخرجه مصلى مخصو صا للصلاة ، وإنما هو نزه ذلك المكان ليصلى فيه فى بيته ، فلا يضيق عليه أن ينام فيه جنباً ، لأن ذلك بيته وله التصرف فيه كيف شاء وأراد ، إن يشأ أن ينقل المصلى فى غير ذلك المكان فعل . والله أعلم .

مسألة : ومنه وعمن خرج يطلب حطباً ، أو يطلب صيداً ، أو يأخذ جراداً ، ولا نية له أن يتعدى الفرسخين ، فحضره وقت الصلاة ولم يجد الماء فله أن يتيمم ويصلى فى وقت الصلاة ، فان وجد الماء وقد صلى ولم يفت وقت تلك الصلاة فلا بدل عليه . والله أعلم .

مسألة: الشيخ محمد بن عمر: وفى رجل توضأ لنافلة وأراد أن يصلى بوضوء بدل الفريضة، أو فريضة حاضرة، أيجوز له ذلك أم لا ؟ قال: إن فى ذلك اختلافاً، وأكثر القول إنه إذا توضأ لنافلة ولم ينوه للفريضة أنه يتوضأ للفريضة. والله أعلم.

مسألة : ومنه وفيمن بيده أو رجله أو جارحة من جوارح وضوئه علة يضرها الماء ويتوضأ بالماء ، لباقى جوارحه أيتيمم بالتراب بعد الوضوء أم قبل الوضوء ؟ قال : الذى جاء فى الأثر أنه يتيمم بعد الوضوء ، لأنه إذا تيمم قبل الوضوء أذهب الوضوء التيمم . والله أعلم .

مسألة: الصبحى: ومن ببعض جوارح وضوئه علة يضرها الماء فتوضأ لأعضائه الصحيحة وتيمم ، هل يجزئه تيممه إذا حفظه مع وضوئه لفر يضتين؟ قال: لا يجوز أن يصلى فريضتين بتيمم واحد ، إلا فى حال جمعهما ، لأنهما كصلاة واحدة ، ولا يجوز التيمم للفريضة إلا بعد دخولها وقتها ، ووجدت قولا لأصحابنا البصريين أنه يجزئ للصلاتين والثلاث تيمم واحد. قلت : وإذا كانت جارحته نجسة متى يتيمم ؟ قال : واجب عليه التيمم قبل الوضوء لأنه لا يصح وضووه وبيده نجاسة ، وقد اتفق أصحابنا من صلى بثوب نجس ولم يعلم به ، ثم علم به أو نسى نجاسته ، وصلى على غير طهور وهو ناس لحدئه ، فعليه القضاء ، ومن صلى وبه دم ولم يمكنه غسله من جائر أو غيرها صلى كما أمكنه ولا إعادة عليه . والله أعلم .

مسألة: ومنه والملاحظة والسوال للتيمم كان عنده أحد أو وحده ، كيف صفة ذلك لا قال: الملاحظة تبدر ما يطمع بوجود الماء فإن كان واقفاً مكانه ولا حظ بنظره ، وإذا مشى لا يطمع بوجود ماء فيكفيه ذلك دون المشى وإن كان عنده أصحاب فسألهم عن الماء بقدر ما يسمعهم ، كفاه ذلك عن الطلب إذا كان بالطلب لا يطمع بوجود الماء . وإذا لم يجبه أحد منهم أو لم يكن عنده أحد ، كان حيث يرى الأمكنة والبرارى ، ولا يرى أحداً وكان بصيراً ، أحد ، كان حيث يرى الأمكنة أو كان أعبى فعليه رفع صوته بالسوال عن الماء عنى فعليه رفع صوته بالسوال عن الماء عنى أن يكون هالك أحد يسمعه . قات : فإن نسى الملاحظة وتيمم وذكر بعد أن دخل فى الصلاة أو بعدها إن أنمها ، قال : عليه إعادة الصلاة فى الوقت وبعد الوقت وبعد الوقت بالملاحظة والتيمم . والله أعلم .

مسألة: الشيخ أحمد بن مفرج: والمريض إذا يممه أحد بالتراب، ومسح له وجهه ويديه بغيره أمر، جهلا منه [إن] كان قادراً أن ييمم نفسه أو غير قادر، أيجزئه أم لا ؟ قال: إن كان بأمره ونيته جاز ذلك، وإن لم يكن بأمره ونيته وكان قادراً، وصلى على ذلك، فصلاته فاسدة، وتلزمه الكفارة، ولا ييمه أحد إلا بأمره ونيته. والله أعلم.

مسألة ابن عبيدان : ومن تيمم لفريضة ، أيصلي به بعد ما تعلق عليها

من سننها ونوافلها ؟ وإن صلى به نافلة قبل تلك الفريضة أيعيد هأم لا ؟ قال : إذا تيمم لفريضة صلى به نافلة قبلها فيعجبني أن يتيمم تيمماً غيره للفريضة . والله أعلم .

مسألة : ومنه ومن كان جنباً أو بموضع من مواضع وضوئه نجاسة ، أيلزمه التيمم لها وللوضوء أم لا ٢ قال : يتيمم للنجاسة أو لا ، ثم يتيمم للوضوء ، وقيل إذا انحط فرض الوضوء انحط فرض اليتيمم . والله أعلم .

مسألة: ومنه وإذاكان زيد وعمرو فى سفر ، وحضر بماالصلاة ولا ماء عندهما ، فسأل زيد عمرواً . أيحتاج أن يسأل عمرو زيداً عن الماء أم لا ؟ قال : إن عمرواً لا يكتفى بسوال زيد له عن الماء ، بل عليه أن يسأل وحده ، ولا يخص بسواله أحداً بعينه ، بل يقول : هل أحد عنده ماء للطهارة وللوضوء للصلاة ؟ والله أعلم .

مسألة : ومنه وإذا تيمم المسافر وصلى بلا ملاحظة ولا طلب للماء ، ثم وجد الماء فى وقت الصلاة فعليه بدلها ، وبعد فوات وقتها البدل ، وفى الكفارة اختلاف . وأما إذا نسى وكان فى موضع إياس من الماء فلا بدل عليه وإن كان فى موضع طمع من الماء فيعجبنى أن يبدل ، وإن ترك الملاحظة جهلا منه ففى الكفارة اختلاف . والله أعلم .

مسألة : ومنه وإذا تيمم المسافر من عدم الماء من بول أو غائط ، ثم عرق بدنه النجس فى ثيابه ، ما حكم ثيابه ؟ قال : إن التيمم يغنى عن الماء ، فإذا وجد الماء فقيل : عليه أن يتطهر من النجاسة من بدنه و ثيابه ، وحكمه الطهارة حتى يلقى الماء، وليس عليه وجوب أن ييمم ثوبه ثانية من الرطوبة الى لحقته من جسده النجس بعد أن تيمم لها . قلت : وإذا مر على الماء وهو راكب ، أبلز مه أن ينزل ويتطهر إوإن لم ينزل وعرق جسده النجس فى ثيابه ، ما حكمه؟ قال : يلز مه أن ينزل ويتطهر إن أمكنه . وإن لم يفعل وعرق بعد [أن ا

وجد الماء فينتقض تيممه الأول وتنجس نيابه إذا لم يكن ترك التطهر من عذر . والله أعلم .

مسألة: سألت الشيخ ناصر بن خميس عن المتوضى إذا أخذ غرفة من الماء ومسح بها العضو ثلاث مرات ، هل تجزئه ؟ أم يحتاج أن يأخذ اكل مسحة غرفة ؟ قال : لا يحتاج لكل مسحة غرفة إذا كفته الغرفة لثلاث مسحات . والله أعلم .

مسألة: ومنه والغاسل من الحنابة إذا غسل جسده كله قبل أن يغسل موضع الأذى ، ويستنجى على الترتيب الذى ذكرته ، أو غسل بعض جوارحه ثم استنجى ، أينفعه غسله قبل موضع الأذى ؟ قال : معى إنه قيل يتمم له ذلك الغسل الذى غسله قبل غسل نجاسته ، كأن غسل بعض جوارحه أو كلها ثم استنجى كان عامداً أو ناسياً ، ومعى أنه قيل يتم له ذلك على النسيان ، فإن تعمد فلا يتم له غسله ، وعليه إعادة الغسل بعد غسل أذاه وموضع نجاسته. ومعى أنه نخرج فى بعض ما قبل إنه لا ينفع الغسل بالتطهير إلا بعد غسل الأذى من البدن ، وإنه إن غسل شيئاً من بدنه قبل أن يتطهر كان عليه إعادة غسله ، ذلك إذا تطهر ، ولعل ذلك إذا لم يقع اسمه تطهيراً لقوله تعالى : (وإن كذم جنباً فاطهروا) (١) فينظر فى ذلك وفى معانيه . والله أعلم .

مسألة : الصبحى : واللذان خافا على متاعهما وهما فى عدم من الماء فهى أنهما يقتر عان إذا لم يمكنهما المسير إلى الماء خوفاً على متاعهما ، وكلاهما مصيبان فى فعلهما ، وإن ذهب أحدهما إلى الماء وتيمم الآخر فقد ترك المأمور به ، ولا أرى عليه شيئاً . قال الناسخ : وهو غير سليان بن سعيد : ويحسن أن يذهب إلى الماء الإمام منهما إذا كان يدرك الصلاة إذا رجع مع صاحبه ليصليا جماعة ، كما قد قيل فى الحماعة : إذا كان معهم ماء يكفى صاحبه ليصليا جماعة ، كما قد قيل فى الحماعة : إذا كان معهم ماء يكفى أحسدهم . وإن كان أحدهما غنياً والآخر فقيراً فيحسن أن يؤجر الغنى

<sup>(</sup>١) من الآية السادسة سورة المائدة .

الفقير على حفظ مناعه ، ويذهب هو إلى الماء ، فيكون كمن يشترى الماء . وإن كان فى الوقت سعة وكان يمكنهما أن يمضيا واحداً بعد واحد ، وليصليا جماعة فهو أولى من جميع ذلك إذا لم يكن عندها إناء ليحمل فيه من ذهب للآخر ماء ليتوضأ به . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى نقض الوضوء بما ألم بالقلب من سوء النية ، فإذا لم يعتقد فعله فلا نقض عليه فى وضوئه ، ولا يثبت عليه صحيح إثم فى دينه ، وقد عفاه الله بمنه وكرمه . وأما إذا اعتقد أداءه وعزم على فعله وهو لا يجوز فى حكم الله فعليه ما اعتزم فعله و تابع هو اه و لحقه الكفر إن كان مما يبلغ به الكفر من شرك أو نظر أو قول حتى 'يفعله أو يتكلم به . والله أعلم .

مسنألة : ومنه ومن تيمم فى ألوقت صلى به من حينه ، وإن تطاول قيل يعيده ، وقيل بإتمامه . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى رجل تيمم من مكان ثم انتقض تيممه ، هل يتيمم من ذلك المكان مرة أخرى ؟ وبجوز لغيره أن يتيمم منه ؟ . قال : إن ذلك جائز . وإنما قيل لا يتيمم بتر اب كان يتيمم به . معناه : التر اب الذى وقع منه من التيمم الأول ، ألا ترى أنه يتوضأ من الماء والوعاء الذى فيه الماء الذى كان قد يتوضأ منه ولا يتوضأ من الماء الذى قد توضأ به . والتر اب مثله . وإنما قياسه ذلك فاعر ف ذلك و تدبر معانيه . والله أعلم .

مسألة : ابن عبيدان : وفى التيمم بالتراب عند عدم الماء إذا ضرب بيديه في التراب الضربة الأولى ، أعليه أن يضرب يديه عن ذلك التراب للضربة الثانية ؟ أم يجوز له العودة عليه للضربة الأخرى ؟ قال : إن صرف يديه عن ذلك التراب للضربة الثانية فذلك حسن عندى ، وإن لم يصرف يديه عن ذلك التراب للضربة الثانية فعندى لا يضيق . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المتوضئ إذا خرجت من دبره ريح لا صوت لها ولا رائحة أينتقض وضوواه أم لا ؟ قال : نعم ينتقض . قال المؤلف :

إن كان قد تيقن خروج الريح من دبره كما هو ، قال فى نقض وضوئه ، وإن لم يتيقن خروجها وظن أنه خرج منه شىء فلا نقض عليه ، حتى يسمع صوتاً أو يشم ريحاً . والله أعلم .

مسألة : ومنه وأما المتوضى وأذا مس الميتة اليابسة فأكثر القول ينتقض وضووه ،وفيه اختلاف, قال المؤلف: هذا مما يختلف فيه ، وقول من قال : لا نقض عليه بمس الميتة اليابسة إذا كان بدنه يابسا إيعجبني . والله أعلم . والله أمالة : الصبحى : ومن نسى المضمضة والاستنشاق وذكرهما وهو في الإقامة أو التوجيه ، أحسب أنه مما يختلف في إعادتهما بعد ما نسيهما وخرج من الماء . قال المؤلف : يعجبني قول من قال بوجوب إعادتهما على من تركهما نسيانا ، ولا أرى وجوب الإعادة على من شك فيهما . والله أعلم .

مسألة : وأما الذى قتل قملة بيده و نسى غسلها ، فتوضأ للصلاة ولم ينو لها غسلا و صلى ، ما حكم صلاته ؟ . فالذى عندى إن توضأ من نهر أو ماء جار مستبحر فصلاته تامة ، وإن توضأ من إناء فأخاف فساد صلاته . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفيمن يقرأ القرآن وهو متوضى فيقول مثلا الله لا إله إلاهو فيقف قبل أن يقول «هو » خطأ أو سهوا أو على الاختيار ، أينتقضوضووه أم لا ؟ وكذلك إذا بدل آية العذاب مكان آية الرحمة [وآية الرحمة] (١) مكان آية العذاب ، كان في الصلاة أو غير هاكله سواء أم لا ؟ قال : إذا وقع ذلك منه على الحطأ أو على غير الاختيار أو السهو ، ففي ذلك اختلاف . قال من قال ينتقض وضووه ، وإن كان في الصلاة فينتقض صلاته ، وقال من قال لا ينتقض وضووه ولاصلاته ، إذا كان على ما وصفت لك . والله أعلم .

مسألة : الشيخ أحمد بن مداد : وأما المتوضى للصلاة إذا مر فى المقبرة ووطئ على القبر حافياً أو منتعلا ، أينتقض وضووء ؟ على أكثر القول

<sup>(</sup>١) زياده يقتضيها السياق

أنه لا يجوز وطء القبور ، ومن وطئ القبور فهوآ ثم وعاص لله ، للرواية عن النبي حصلي الله عليه وسلم [أنه] بهي عن وطء القبور . وقال عليه السلام : «حرمة موتانا كحرمة أحيائنا » ومن لزمه إثم وهو متوضى انتقض وضووه في أكثر القول . قال المؤلف : عرفت عن الشيخ عبد الله بن محمد القرن أنه لا ينتقض وضوء من وطئ القبور ، وإن كان قد ركب الحظور ، ولعل هذا على قول من يقول : إن المعاصي لاتنقض الوضوء . والله أعلم .

مسألة: ابن عبيدان: وإذا نكح الرجل زوجته فى دبرها ، أعليهما غسل و بمنعان من قراءة القرآن و دخول المساجد ، قذف الزوج النطفة أو لم يقذف ؟ هذا هو القول . ويوجد فى كتاب المصنف : أن بعضاً لا يرى على الموطئ فى الدبر غسلا ، وله حجج غاب عنى حفظها . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفى الذى يكتب لأحد أصغر منه سنا. اعرف ولدى ويا ولدى ، فهل ترى هذا جائزاً أم لا ؟ قال: هذا جائز فى مجاز الكلام، كان الكاتب متوضئاً أو صائماً ، ولا بأس عليه فى صومه ووضوئه. والله أعلم.

مسألة : الزاملى : إن الرجل واسع له أن يمس فرج زوجته ، وكذلك هي أن تمس فرجه إلا إن كانت إرادتهما لإنزال المني في عبثهما لبعضهما بعضاً فهو مكروه عندي بلا تحريم ، وإن لم يريدا ذلك ، وإنما هو محاتلة بينهما لم يضق عليهما ، ولو أنزلا . وأما أن يضع ذكره على سائر جسدها من غير إيلاج ليقضي شهوته فيها فلا يضيق عليه ، وإنما حرم أن يعبث المرء بنفسه لقضاء شهوته . فذلك هو الزني الأصغر ، على ما سمعناه من الأثر . قال المؤلف : أرجو أن بعض المسلمين لم بجز له وضع ذكره على شيء من جسدها لقضاء شهوته غير فرجها ، وعنده أن ذلك خارج محرج عبثه بنفسه ، والمباح له منها الفرج لا غيره . والله أعلم .

مسألة : وإذا حلف أحد برأس أحد وهو متوضى ً لكنه لم يكسر السين

و إنما فتحها ، قال من قال ينتقض وضوؤه ، وقال من قال لا ينتقض . والله أعلم .

مسألة : وفى الذى يخرج للجراد فتحضر الصلاة وليس عنده ماء ، وإن طلب الماء فأتت الصلاة وخروجه فى غير وقت الصلاة ، أيجوز له التيمم كان غنياً أو فقيراً ؟ صاد منه شيئاً أو لم يصد ؟ قال : إن كان غنياً وليس الصديمكسبته ولا يعود عليه نفعه، ولا ممن يستعين به على معيشته ، فقد قيل : إن عليه أن نخرج متوضئاً ، وإن لم يخرج متوضئاً ، فقد قيل : إن عليه أن نخرج في طلب الماء إذا حضر وقت الصلاة وهو فى حد الإياس من وجود الماء . فاذا خاف فوت الوقت قبل وصوله إلى الماء تيمم وصلى ، إذا لم يكن معه شيء يخاف ضياعه إن ذهب إلى طلب الماء ولعلهم قد قالوا . إذا صار فى حد الإياس من وجود الماء ومن الوصول إليه قبل فوات الوقت أن له أن يتيمم . والله أعلم .

مسألة : ومن كان يعلم من نفسه أنه يعمل عملا مكفراً ، ثم توضأ للصلاة و دعا لنفسه بما يدعو به المسلمون لأنفسهم ، نقض ذلك وضوءه . والله أعلم ت

مسألة : الشيخ سليمان بن محمد بن مداد فى المتوضى ً لا بأس عليه فى تقبيل زوجته ، ووضور ً ه عندنا تام لأنه ليس بعاص فى فعله . والله أعلم .

مسألة : ومنه وإن استغفر الله صادقاً من ذنب قد سلف منه إليه لا يعود إليه أبداً فهو طاعة ، ووضووه تام ، وإن كان كاذباً فى استغفاره باقامته على المعاصى فهو عاص لله ووضوره غير تام . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفيمن يقول لا أفعل الشيء الفلانى وهو على وضوء أو هو صائم ثم بعد ذلك فعل ، والشيء الذى ذكر أنه لا يفعله يجوز فعله فلا شيء عليه فى وضوئه ولا صومه ، ولا فيا بينه وبين الله على صفته هذه . والله أعلم .

مسألة: ابن عبيدان: وفيمن في رأسه أو سائر جسده قرحة أو مثل خرازة، وجعل عليها دواء ولصق بها الدواء، وأصابته الجنابة، فنخاف إن قشر ذلك الدواء أن تزداد علته، وكان عرضها مقدار الدرهم أو أقل، هل يجزئه الغسل لباقي جسده ؟ وإن كان لا يجزئه وتيمم، هل يجوز أن يوم الناس أم لا ؟ قال: إن كان هذا الدواء رقيقاً يناله الماء فلا يحتاج إلى تيمم وإن كان هذا الدواء خشناً ورغيباً (۱) لا يدخله الماء وكان مثل الدرهم، فقول عليه التيمم، وقول لا تيمم عليه حتى يكون كأصغر عضو من أعضاء الوضوء وهو الأذن، وإن كان مثل الدرهم ففي جواز إمامته اختلاف، وفي أكثر القول: إنه جائز إذا لم يكن تحت الدواء شيء من النجاسة من دم وغيره. وأما إذا كان مثل الأذن فلا تعجبني إمامته وفيه اختلاف، والدرهم كظفر الإبهام. والله أعلم.

مسألة : ومنه وفى رجل دبره الإمام أو الوالى لقبض صدقة من الماشية ، فانتهى إلى منازل الماشية ، فحان عليه وقت الصلاة ، والماء عنه بعيد ، وأهل الماشية عندهم ماء يكفيهم ، يستقونه من مكان بعيد ، وصار فى الإياس من الماء ولكن إذا سأل أهل الماشية أعطوه لمداراتهم له ، أله أن يسألم عن الماء أم لا ؟ قال : إن لم يطلب الماء ولم يسأل عنه وصلى بالتيمم ، فعليه البدل والكفارة ، لأن طلب الماء فريضة . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المتوضى وذا كان يوئله شىء من جوارح الوضوء ولم يمكنه أن يعمه بالماء فلوى عليه بثوب ، أيمسح عليه من فوق الثوب أم كيف يصنع ؟ قال : إذا لم يمكنه فإنه يمسح على الثوب إذا لم يضربه ولا يلزمه أن يشق على نفسه . قال المؤلف : إذا لم يمكنه إيصال الماء إلى الحارحة لعذر فالمسح على الثوب لا يكفيه ، وعليه التيمم لها . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفي المتوضى \* إذا نسى شيئاً من جوارحه وصلى ، ثم ذكر

<sup>(</sup>١) لاممني لهذا اللفظ في الفصحي

بعد ما قضى صلاته ، أيلزمه أن يعيد الوضوء والصلاة أم لا ؟ قال : إن كانقد نسى شيئاً من فرائض الوضوء وصلى، فعلمه البدل. وأمامثل المضمضة ، الاستنشاق فلا بدل عليه. وأما إعادة الوضوء لحميع الحوارح، ففيه اختلاف. قول يعيد الوضوء والصلاة ، كان متعمداً أو ناسياً . وقول إن كان متعمداً فعليه بدل الوضوء والصلاة ، وإن كان ناسياً فعليه إعادة ما نسى . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المتوضى إذا كان فى الصلاة وذكر أنه مس قملة قبل أن يتوضأ ويده نجسة قبل أن يتوضأ ، فغمس يده فى الماء للوضوء ، أيجزئه أم لا ؟ قال : إذا كانت يده نجسة قبل أن يتوضأ فعليه أن يقطع الصلاة ويتوضأ ولا غسل عليه ليده ، وإن كان قد توضأ من نهر وزالت عين النجاسة . وأما إذا كانت النجاسة فى فمه ومضمض فاه ثلاثا ، أتكون للمضمضة حركة تقوم مقام العرك ؟ فقد طهر فمه . وأما وضه و في تمامه اختلاف . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المتيمم بالتراب إذا كان تيممه من مرض ، ولم يكن من عدم الماء ، ولم يحدث ما ينقض التيمم إذا حضرت صلاة أخرى ، أيجوز له أن يصلى بتيممه ؟ أم عليه تيمم آخر ؟ قال : فى قول بعض المسلمين إنه يتيمم تيمماً آخر ، وفيه قول يكفى التيمم الأول . والله أعلم .

مسألة: عن الشيخ جاعد بن خميس رحمه الله: في المتوضى إذا أهمل وضوءه بنيته لإهماله ، لا بشيء من نواقضه من قول أو فعل غير نية الإهمال فيه ، ثم بدا له بعد ذلك أن يرجع عن إهماله ، فأراد أن يصلى به ما شاء من الصلوات ، لأنه كان عقد وضوءه على ذلك ، هل ينتفع به ولا تضره نية إهماله ؟ أم يكون بإهماله إياه مهملا ، ولا ينعقد له حتى يجدده مرة أخرى؟ قال : فعلى هذا من نيته فيه ، فأرجو ألا يمنع من أن يصلى به حتى يعلم أنه انتقض عليه . والله أعلم .

مسألة الشيخ سليان بن محمد بن مداد رحمه الله: وعن رجل متوضى فقطر أو جعل على عينه دواء فسالت عيناه بالد وع ، أو أحد أعلمه بمصيبة فحزن على ذلك وبكى وهو على وضوء ، أينتقض بذلك وضووه أم لا ؟ قال : إن كان الدواء طاهراً فوضوه وه تام ولو دمعت عيناه بالدموع إلا أن تدمع دماً ، ويكره أن يغير الوضوء بشيء من غير نقض . وكذلك من بكى تلمع حزن من غير تعمد منه على معالجة البكاء واجتلاب ذلك ، أو كان بكاوه على حزن من غير تعمد منه على معالجة البكاء واجتلاب ذلك ، أو كان بكاوه على أمر من أمور الآخرة ، فقد قيل إن وضوءه تام على هذه الصفة . وأما من أظهر البكاء عند من حضر من غير بكاء ليرى فى ظاهر أمره أنه متوجع ، وأنه فى خشية من عذاب الله ووعده ووعيده ، وهو غير باك فى باطن أمره ، فذلك وضووه منتقض عندى ، لأن هذا بمعنى الكذب والنفاق .

مسألة الصبحى : وفى الجنب متى يتوضأ لغسله من الجنابة وإذا خاف أن يطلع عليه الفجر وهوصائم ، أيجوزله ترك الوضوء ؟ وإذا كان غير صائم وخاف أن تفوته صلاة الجماعة أو أن يشرق عليه النهار ، وإذا لم يخف شيئاً من هذا ، أيجوز له ترك الوضوء، وأن يوضى فه وأنفه ، ويكفيه غسل الجنابة عن جميع النجاسات إن كان به شي من النجاسات ؟ إذا قال باسمك اللهم أغتسل من الجنابة غسل الفريضة ، ومن كل نجاسة ، أيكفيه ذلك ؟ أم عليه أن يغسل من باقى النجاسات غير غسل الجنابة ؟ قال : أما الوضوء المجنب غير واجب ويؤمر أن يفعله بعد غسل بدنه وفرجه إن أمكنه ، ولا يضيق عليه تركه . وفي حال العذر أوسع والنية المذكورة تجزئ للجنابة والنجاسة والحيض ، ومن نوى بقلبه أن يغتسل من كل نجاسة أجزأه ذلك عن جميع ذلك ، ويؤمر المغتسل بالسرعة إذا خاف فوات الجماعة لأنها عن جميع ذلك ، ويؤمر المغتسل بالسرعة إذا خاف فوات الجماعة لأنها فرض في بعض القول . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفى المتوضى إذا غمس يديه أو رجليه فى الماء ولم يمسح بيده الأخرى على اليد التى يوضئها ، وكذلك رجلاه لم يمسحهما بيده ، أيجوز ذلك ويكفيه أم لا ؟ قال: يمسحها بعضهما ببعض ، أو يضرب بهما الماء. ولا أعلم أنه يجزئ غير ذلك . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ ناصر بن خميس في المتوضى إذا زل لسانه بشيء لا بجوز من قراءة القرآن ، وكانت قراءته سرا أو جهراً ، سمعه أحد أو لم يسمعه هل ينتقض و ضووَّه ٢٪ قال : إذا سمعه أحد ممن يعقل ، فعليه التوبة وينتقض و ضورًه في أكثر القول ، وإن لم يسمعه أحد فلا نقض عليه . قلت له : وإذا سمعه مجنون أو صبى ، هل ينتقض وضووءه وتلزمه التوبة. جهراً ؟ قال : ذلك لا يعقل ، و لا يازمه ذلك . وكذلك إن كان محضرته ميت و لو كان حيا لسمعه فلا تلزمه التوبة جهراً ، ولا نقض وضوء ، لأن ذلك قد زال عنه التعبد ، وكذلك الصبي و المحنون لا تعبد عليهما . قلت : فإذا سمعه أحد فام يتب عند سمعه وتاب سراً ، هل تجزئه ؟ قال : فيه اختلاث ، ، قلت : وإذا جهل من سمعه أن يسأله التوبة ، هل يسعه ويعذر السامع بجهله ؟ قال : فيه اختلاف ما لم تقم عليه الحجة . قلت : فإن كانت قراءته جهراً ولم يكن يحضرته أحد ، ولم يدر سمعه أحد أم لم يسمعه ، هل عليه أن يجهر بالتوبة كما جهر بالقراءة ؟ أم حتى يعلم أنه سمعه أحد ؟ قال : حتى يعلم أنه أخطأ مع من تلزمه التوبة من خطئه ذلك ، وإن تاب من كل ذنب لزمته التوبة منه ، فحسن ذلك ما لم يلزم نفسه ذلك ، وإن كانت قراءته سراً وكان ذلك سهواً وغلطاً فلا تلزمه التوبة فى أكثر القول . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : والحنب إذا أراد الغسل ، هل له أن يقرأ البسملة ويؤذن ؟ وهل تعلق على الحنب والحائض (الحروز) كان عليها جلداً أو غيره وأن محملا (الوفق المكسر) من القرآن بالحمل الكبير ولو يطويان في ثيامهما قرطاسة فها آية أو أكثر من القرآن وشرب (المحو)؟ قال: لا يقرأ البسملة

ولا شيئاً من القرآن وأما ذكر الله والآذان فجائز ، وحمل (الوفق) وتعليق (الحروز) لا يجوز على أكثر القول. وأما (المحو) فجائز لهما شربه .والاستعاذة فيها اختلاف . وإذا لم يمسا القرطاسة الى فيها من القرآن بأيديهما فلا يضيق ، ولا يجوز لهما قراءة القرآن ولاكتابته ، وواسع له قراءة القرآن بقلبه ما لم يحرك لسانه . وأما قراءة القرآن بعد التعليم فجائز ، وفى وجوب التيمم على الحنب من وحشة الحن ، مع وجود الماء اختلاف . والله أعلم .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس: وجانى (الشوع) والجراد وشبههما إذا لم يتعد الفرسخين ، ولم يقصد شيئاً بعد ، وحضرت الصلاة ولا ماء معه وهو غنى فانه يطلب الماء إلا أن نخاف فوت الصلاة تيمم وصلى ، وقول : إنه يطلب الماء ولو فات الوقت ، وقول : إن صلى بالتيمم فعليه أن يطلب الماء بعد ذلك ويصلى به ، وإن جهل أن يصلى بالتيمم يظن فى الوقت سعة ، فلما وصل الماء فإذا الوقت قد فات ، ففى الكفارة فى الوجهين عليه اختلاف. والله أعلم .

مسألة: القاضى ناصر بن سايان: والمتيمم يلفظ ويضرب معاً ، أم يلفظ ميضرب ؟ قال: يلفظ ثم يضرب ، قلت: وعند مسح وجهه ، ما يقول ؟ قال: ليس عليه قول شيء. قلت: ومن لم يجز التيمم لصلاتين إلا أن يجمعهما ، هل يجزئ عنده تيمم واحد لسنة الفجر وفريضها ، ؟ قال: فيه اختلاف. والله أعلم.

مسألة: ابن عبيدان: والذي ينوى التيمم للصلاة هل يجزئه لفظ واحد للوجه واليدين؟ قال: للوجه لفظ ، ولليدين لفظ غير الأول على القول الذي أعمل عليه. قال المؤلف: الذي عندى أن التيمم ليس له لفظ بل له نية، يعتقد هذا المتيمم عند قيامه إليه، فتى حصلت النية أجزأته للوجه واليدين، ولا يلزمه أن يحدث للوجه نية ولليدين أخرى لأنه عمل واحد. والله أعلم. مسألة: ومنه وفي الحنب إذا لم يعلم بجنابته وتيمم للصلاة وصلى وهو

معدم للماء ثم علم بجنابته ، أبجز ثه ذلك أم لا ؟ قال : إذا كان الجنب معدماً للماء وتيمم للصلاة ولم يذكر الجنابة فإنه يعيد التيمم للجنابة ويعيد الصلاة . وفيه قول : إنه لا إعادة عليه . والله أعلم . ومنه : وفي الجنب إذا كان في مكان لم يجد فيه ماء ، أو كان عنده ماء قليل فغسل به موضع النجاسة وتوضأ ، وصلى ولم يتيمم لسائر جسده ، ما يلزمه ؟ قال : قول لا يسع جهل التيمم وعليه البدل والكفارة ، وقول يسع جهل التيمم في الحضر ولا يسع في السفر ، وقال بعض يسع جهله في الحضر والسفر ، وعلى هذا عليه البدل بلاكفارة . والله أعلم .

مسألة : ومنه وإذا أخذت المرأة نطفة وأدخلتها فى فرجها أو دبرها أو ولحت فى فرجها من جماع زوجها فى سائر جسدها ، أيلزمها الغسل فى الوجهين أم لا ٢ قال يلزمها الغسل فى جميع ما ذكرته . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى الحنب والحائض ، هل يجوز لهما أن يقرآ شيئاً .ن القرآن أم لا ؟ قال : لا يجوز لهما قراءة شيء من القرآن ولاكتابته ، وقد رخص بعض المسلمين للنفساء والحائض قراءة القرآن إذا خافتا النسيان . والله أعلم .

مسألة: ومنه وإذا أولج الرجل نصف الحشفة فى فرج زوجته ،أيلزمهما غسل أم لا ؟ وإن كانت حائضاً ولم يولج إلا بعض الحشفة فى فرجها أتحرم عليه أم لا ؟ قال : لا يلزمهما غسل ولا تحرم عليه زوجته بذلك . والله أعلم .

مسألة : ومنه والمرأة إذا لم تولج إصبعها عند الغسل من الجنابة والحيض في فرجها ، ما يلزمها في صلاتها وزوجها كانت صبية أو ثيباً أو بالغاً ؟ قال : يستحب لها أن تولج إصبعها كانت صبية أو ثيباً أو بالغاً ، وإن تولج إصبعها عند غسلها من الجنابة والحيض ، فبعض يوجب عليها بدل الصلاة

والصيام ، وبعض رخص لها لأنه غير لازم بإجماع ، بل فيه اختلاف. . وأما الحماع بعد الغسل من الحنابة إذا لم تولج إصبعها فلا بأس به . وأما بعد الغسل من الحيض إذا لم تولج إصبعها فبعض المسلمين شدد فى ذلك ، وبعض رخص . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى الرجل يتوضأ للصلاة فإذا بقى عليه غسل رجليه خاض بهما فى الماء ، هل يجزئه ذلك عن العرك أم لا ؟ قال : لا يعجبنى ذلك ، وأقول يجزئه . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يتوضأ من نهر ، أعليه أن يفرق بين أصابعه ، أم يجزئه من غير أن يفرق إذاكان الماء يصل إلى جميع مواضع الوضوء أم لا ؟ قال : إن التفريق أولى ، وإن لم يفرق فلا شيء عليه . والله أعلم .

مسألة : وفى المتوضى إذا قال يعلم الله، ولم يقل الله أعلم ، أيتم وضوؤه أم لا ؟ قال : لا يجوز للقائل أن يقول يعلم الله ، وفى نفس وضوئه اختلاف قال المؤلف : لا نعلم فى جواز قوله يعلم الله اختلافاً ، وعندنا أنه جائز بل عرفنا الاختلاف فى كفارة ذلك إن قال يعلم الله أنه فعل كذا ولم يفعل ، فقول عليه كفارة مغلظة وقول مرسلة . ومن قال : يعلم الله لقد كان كذا وهو يعلم أنه كان فلا كفارة عليه ، ووضوؤه تام عندنا ، ولا نعرف لقول من قال ينقض وضوؤه حجة . والله أعلم .

مسألة الزالملى : والمتوضى ً إذا أراد الوضوء ومسح على جوارحه بالماء ولم يقل شيئاً من الدعاء ، يتم أم لا ؟ قال : يتم ذلك إذا أراد به الوضوء للصلاة والمستحب له ذكر اسم الله عند الوضوء . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : فى رجل عرضت له (جارحة) فى دبره أو أذنه ، ثم جعل عليه دواء ولم يمكنه الاستنجاء بالماء فتيمم للحدث و توضأ لصلاة الظهر ثم حضرت صلاة العصر ، أيلزمه تيمم ثان أم لا ؟ قال يجزئه التيمم الأول إذا لم يحدث حدثاً معه على أكثر القول . والله أعلم .

مسألة : ومنه أن المحدث المتيمم إذا وجد الماء قبل دخوله فى الصلاة بطل تيمه ، وأما إذا وجد الماء وقد دخل فى الصلاة فقول يبطل تيمه وصلاته ، وقما إذا وجد الماء بعد فراغه من الصلاة فهى تامة ولا إعادة عليه ولو كان الوقت قائماً ، ولو كان فى السفر . والله أعلم .

مسألة : ومنه من حضرته الصلاة ولم يجد ماء ولا صعيداً ، ففي ذلك اختلاف قول إنه لا يصلى حتى بجد الماء أو الصعيد ، وقيل إنه يصلى على أى حالة ويعيد إذا وجد . وقول يصلى ولا يعيد ، وقول يومىء في الهوى وينوى التيمم ، وقول ينوى الوضوء ويصلى . والله أعلم .

مسألة : ومنه وما ما يوجد فى الأتر لا يتيمم بتراب قد تيمم به ، ما صفة ذلك ؟ قال : قيل لا يتيمم بالتراب الذى يسقط من ضربته الأولى وقيل إنه إذا تيمم من موضع فإنه يرفع ذلك التراب من فوق الأرض الذى وتيمم به ، وقول يجوز ضربتان فى بقعة واحدة . والله أعلم .

مسألة : ومنه والتيمم الواحد إذا نوى به للطهارة وللصلاة يجزئ أم لا ؟ قال 1 إن ذلك يجزئه وقيل عليه لكل واحد منهما تيمم . والله أعلم .

مسألة : ومنه والمتيمم إذاكان به آذية فى كف يده اليمنى بمنعه أن يضرب به الأرض عند التيمم ، أمجزئه أن يضرب الأرض و يمسح وجهه باليسرى عند التشهد أم لا ؟ قال : جائز ما ذكرته على صفتك هذه . والله أعلم .

مسألة : ومنه والمتيمم إذا تيمم للصلاة وتكلم بكلام قبل أن يصلى ، أيعيد أم لا ؟ قال : لا ينتقض بذلك تيممه ، ولا ينقضه إلا الحدث أو وجود الماء. والله أعلم.

مسألة : ومنه وهل يجوز للمتيمم أن ينفض يديه أو ينفخ منهما التراب قبل أن يمسح بهما وجهه ويديه أم لا ؟ قال : قد قيل لا بأس عليه أن ينفضهما، وروى عنه عليه السلام أنه نفخ منهما ومسح بهما ، وقال قوم : لا ينفضهما وإن فعل فلا يضره ذلك . قلت : وهل يجوز له أن يمسح التراب من وجهه وكفه قبل أن يصلى أم لا ؟ قال : لا أحب له ذلك ، وإن فعل فلا أبصر نقض تيممه لأن الطهارة حصلت بالفعل قبل مسح التراب . قلت : فإن أخذ من التراب الذي بوجهه لذراعيه ، ومن ذراعيه لوجهه، أيجوز أم لا؟ قال : قول لا يجزئه ذلك ، وقول إذا أخذ تراباً من وجهه أو من بعض عوارحه أو غيرها غير مستعمل ، أجزأه ذلك . والله أعلم .

مسألة : ومنه وهل يجزئ تيمم واحد لصلوات كثيرة كن فائتات أو منقضات أو متفرقات أم لا ؟ قال : قول إن التيمم الواحد يجزئه لما أراد أن يبدل من الصلوات في مقامه ذلك ، وقول لكل صلاة تيمم كن فائتات أو منتقضات ، وقول للمنتقضات تيمم واحد ما دام في مقامه لم يتحول ، وفي الفائتات لكل صلاة تيمم واحد . والله أعلم.

مسألة : ومنه والحرج إذا لم ايقر )دمه، ولم يمكن حشوه، أعليه أن يتيمم له بعد أن يتوضأكان من جوارح الوضوء أو غيرها ؟ قال : إن كان ذلك في غير جوارح الوضوء فيتوضأ ويصلى ولا تيمم عليه ، وإن كان في مواضع الوضوء فقول عليه التيمم بعد الوضوء . قال المؤلف : إذا لم يمكن غساه بالماء فيعجبني التيمم بالتراب ، لأنه بدل من الماء ، ولا أرى له أن يصلى بنجاسة في الوجهين جميعاً . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى مسافر مر على ماء فى أول وقت الصلاة ، هل يجوز له أن يجاوزه إذا كان لا يرجو ماء غيره فى وقت الصلاة ؟ قال : جائز على قول . والله أعلم .

مسألة : سئل أبو سعيد عن الماء المستعمل ، هل يجوز استعماله للطهارة وللشرب وغيره ؟ قال : إن كان فى الاعتبار مستهلكاً فى ذلك فإنه لا يجوز استعماله بعد ذلك لأداء الفرائض من وضوء ولا غسل ولا تطهير نجاسة ، وهو طاهر يجوز شربه واستعماله فى الطهارات ، ولا أعلم فى الفصل اختلافاً إذا وجد غيره من الماء الطهور . وإذا عدم الماء الطهور ووجد الماء المستعمل ، فقول يجوز استعماله مع التيمم وقول يجوز بغير تيمم عند عدم الماء ، وقول إن التيمم أولى من استعماله . والله أعلم .

مسألة: ومنه والخل والنبيذ والأدهان أو اللبن أو ماء الورد والأشجار والريق، هل يتوضأ به ويتطهر به من النجاسة عند عدم المساء؟ قال: معى إنه لا يطهر النجاسات عند وجود ولا عدم، وقول مجزئ عند الاضطرار والعدم للماء المطهر، وقول مجزئ على حال، ويعجبني الأول وإن استعمل عند العدم فهو أحب إلى. والله أعلم.

مسألة: ومن أكل طعاماً ما فيدخل فى ضروسه هـــل تلزمه معالحته ؟ قال: إن كان ثما يحول بين الماء وبين الدخول فى الموضع لزمه معالحته ، ولا يجرئه تركه على التعمد ولو قل ذلك . وإن كان مما لا يحول بين الماء وبين الدخول فى الموضع لزمه معالحته ، ولا يجزئه تركه ، وإن عالحه احتياطاً فهو أحسن ويجب على المتوضى أيتمام الوضوء وإسباغه وأن يعم الحارحة لقوله عليه السلام: «من لم يسبخ الوضوء بعث الله يوم القيامة حيات وعقارب يلدغن وينهشن مواضع ما ترك من الوضوء ». والله أعلم .

مسألة : قال أبو سعيد : أما وضوؤه قائماً فإذا كانساتراً عورته فيخرج نهى أدب ولا أعلم عليه نقضاً ، إلا أن القعود أحسن . وأما الوضوء عارياً فأشدكر اهية ، إلا أن يكون في موضع مستتر يأمن فيه على نفسه ألا يراه أحد ممن لا يجوز له النظر إليه في و ضوئه ، ولا إذا قام ليلبس ثيابه فوضوؤه تام

كان فى ليل أو نهار . وأما فى موضع منكشف إلا أنه يأمن ألا يمضى عليه أحد لاعتزاله فى القرى والبرارى ، فقول لا يجوز وضوؤه ولا ينعقد فى النهار . وقول إذا لم يبصره فيه أحد ممن لا يجوز له حتى توضأ واستر تموضوؤه وإن أبصره أحدكان عليه الإعادة ، وإذاكان فى موضع مخاطر ، لا فى موضع يأمن فيه النهار فأكثر ما قيل لا يجوز وضوؤه ، ويخرج فى الاتفاق أنه إذا كان فى الليل أو فى موضع مستر فى النهار ، إن وضوءه تام حيثًا توضأ على هذا كان فى ماء جار أو إناء أو جانب من الماء الحارى وهو عار فى سكن أو غيره ولم يبصره أحد ، إن وضوءه تام . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المتوضى إذا اشتغل بأسباب وضوئه من الماء حتى جف وضوؤه أو لم بجف إن ذلك سواء وهو تام ويبنى عليه ، وإن كان لغير وضوء وبقى عليه من أعضائه شيء حتى جف ما مضى ، إن عليه إعادة ما مضى مع ما بقى على هذا . وقول إنما عليه وضوء ما بقى من أعضائه ويبنى على ما مضى على كل حال . والله أعلم .

مسألة: ومنه ولا تجوز الأعمال إلا بالنيات، وإن الوضوء عمل، وقد أتى فيمن توضأ الوضوء الكامل إلا أنه لم ينو به الوضوء، فقول: إن وضوءه تام لثبوت العمل به مع تقديم النية، لأن المؤمن متقدمة نبته بأداء المفروضات عليه وعمل الطاعات، وقد كان منه العمل الذى هو إيمان ولن يضيع إيمانه لنسيانه لإحضار النية عند الوضوء، فان ذكر ذلك فصر ف ذلك العمل إلى غيره ولم يعتقده، واعتقد غيره لم يثبت ولم ينعقد الوضوء، وقول: لا يعقد الوضوء إلا أن تحضره النية في وقت العمل، فهذا في ثبوت الوضوء بالنية وبغير النية. وأما من توضأ لغير الفرائض مما لا يقوم إلا بالوضوء، فقول يصلى به إنه لا يصلى به الفرائض لأن الفرض لا يقوم إلا بالفرض، وقول يصلى به

إذا حفظه ، وأما التيمم فيخرج غرج الوضوء فى ذلك ، ومن أراد الطهارة اعتقد النية فى نفسه قبل أن يتمضمض إنه يتطهر لصلاة كذا ، وإن قال بلسانه أتطهر الساعة أصلى به كذا ، فحسن . والله أعلم .

مسألة: قال أبو سعيد: يخرج الاتفاق من قول أصحابنا إن المتوضى عاخد ماء جديداً يمسح رأسه إلا أن يكون فى ذراعيه من الماء فى الاعتبار فيه فضل عن غسل الذراع حتى لا يكون مستهلكاً ، ويبقى من ذلك بقدر ما يمسح به الرأس غير مستهلك فى غسل الذراع ، وهذا إذا نسى مسح رأسه حتى يفارق الماء ، وقول إن وجد فى لحيته أو جسده بللا بقدرما يمسح به أجزأه . وقول لا يجزئه على حال إلا ماء جديد على النسيان وغيره . والله أعلم .

مسألة : ومنه وعمن نسى مسح رأسه حتى صلى ، هل يتم صلاته ؟ قال : لا ، قلت : فإن شك فى مسح رأسه وهو يمسح أذنيه ، هل له أن يمضى على وضوئه ؟ قال : نعم فى الاطمئنانة . وأما فى الحكم فلا . والله أعلم .

مسألة : قال أبو سعيد : مسح الأذنين لا يجوز تركه على التعمد ، ومن ترك مسحهما على التعمد ففيه اختلاف ، وأكثر القول عليه إعادة الصلاة وفي النسيان أكثر القول بتمام الصلاة . والله أعلم .

مسألة : ومنه إن المسح على الخفين مما نسخه ثبوت الوضوء وغسل الرجلين بالماء ، على النص من كتاب الله ، أو أنها سنة منسوخة إلا أن يفعل ذلك فاعل على معنى الضرورة من البرد أو ما أشبهه من العلل، فلعل(ينساغ) في بعض قول أصحابنا أن يغسل سائر أعضائه و يمسح على خفيه بالماء، ولا نخرجهما لمعنى الضرورة . وقول يتيمم مع ذلك ، وقول لا تيمم عليه ، فالاستنجاء بالأحيجار و المسح على الخفين سنتان منسوختان عند وجود الماء مع المكنة لذلك، على غير معانى الضرورات . والله أعلم .

مسألة: ومنه قال من كان فمه نجساً بدم أو غيره فتمضمض لوضوء الصلاة قبل غسل النجاسة ، ثبت وضوره لأن غسل النجاسة فريضة ، والمضمضة سنة ، ولو كانت النجاسة فى موضع الاستنشاق فتمضمض ثم استنشق فهو بمنزلة من ترك المضمضة ناسياً أو متعمداً ، وكذاك إن كانت النجاسة فى وجهه فتمضمض واستنشق ناسياً أو متعمداً ، ثم غسل وجهه حتى نظف فقد ثبت له غسل الوجه فى الوضوء ، وهو بمنزلة تارك المضفة والاستنشاق ، وإن كان فى ذراعه نجاسة فليس كالأول ووضووه فاسد ، ولا تثبت الطهارة بكمال الوضوء إلا بكمال الطهارة من جميع النجاسات الحادثة منه أو من غيره ، والله أعلم .

مسألة : ومنه قال فى مسح الرأس ، نخرج عندى فى عامة قول أصحابنا مما عليه العمل قولان : أحدهما مسح الرأس ولا يجزئ دونه ، وأحدهما أن يجزئ مسح مقدم رأسه دون مؤخره ، وإن مسح أكثر رأسه من مؤخره ، وترك مقدمه لم يجزئه . وقال أكثر أصحابنا إن مسح بعض الرأس من مقدمه يجزىء . والله أعلم .

مسألة: ومنه قال فى الذى نسى مسح رأسه اختلاف ، قول عليه أن يستأنف الوضوء ولو كانوضوؤه رطباً لم يجف منه شىء . وقول : يجزئه أن يعيد مسح رأسه وحده ولو جف وضوؤه كله ، وما لم يدخل فى الصلاة . وقول : ولو ذكر وقد دخل فى الصلاة فإنها عليه أن يعيد مسح رأسه وحده . والله أعلم . ومنه : ومن شك فى أنه (١) توضأ أو لم يتوضأ فقول ما لم يدخل فى الصلاة فعليه الوضوء ، ولا يدخل فى الصلاة إلا بوضوء على يقين . وإن شك وهو فى الصلاة مضى فى صلاته . وقول ما لم يتم الصلاة ولو بقى على حد فشك [ أنه ] توضأ أو لم يتوضأ ولم يثبت له علم ذلك أعاد الوضوء والصلاة . والله أعلم .

<sup>(</sup>١) في الأصل: α ومن شك أنه ي

مسألة: ومنه قال ينبغى للمبتلى بالشكوك فى الطهارة والصلاة أن يأخذ بأرخص ما قيل من الأقوال التي لا تخرج من العدل، ليتقوى بذلك على أمر الشيطان ولا يساعد الشكوك، فإن ذلك يفسد عليه دينه ويشتغل بذلك عن أمر خرته وخلوته بعبادته ربه لقوله صلى الله عايه وسلم: « يسروا فإن الله يحب اليسر ». والله أعلم.

مسألة: ومنه قول من قال إن ما مسته النار ينقض الوضوء ، شاذ عندنا في الاتفاق وثبوت السنة والكتاب ، لأن النار لا تغير الطهاهرة ولا تحيلها إلى النجاسة ، بل هي تطهر النجاسات في معان كثيرة ، وأفادنا عليه السلام بغسل الأيدي مما مست النار من الأطبخة والشواء من الزهومة(١) ، تموارز إذا غسلوا أيديهم وأفواههم من الزهومة توضأنا . والله أعلم .

مسألة : ومنه الاتفاق من قول أصحابن إن كل دم سائل من موضعه قليلا أو كثير آ من رعاف أو جرح ، كل ذلك ينقض الوضوء ، وأما ما لم يفض من جميع الدماء الحادثات في البدن فيخرج الاختلاف في نقض الوضوء كان قليلا أو كثير آ . وأما ما خالط ذلك غيره من الطاهرات من ريق أو مخاط أو شبه ذلك ، فصار إلى موضع تدرك طهارته من فم أو منخرين أو زايل ذلك ، فكل ذلك مما يختلف فيه في نقض الطهارة ما لم يغلب على الطاهر ، فإذا غلب عليه وصار مستهلكاً له نقض في معانى الاتفاق ، كان قليلا أو كثيراً . والله أعلم .

مسألة : ومنه يخرج الاتفاق كلما خرج من الجوف من طعام أو شراب أو ماء أو ما أشبه ذلك ، متغيراً أو غير متغير ، ففاض على اللسان من فم الإنسان من قليل أو كثير ، فكان على مقدرة من لفظه بغير معالحة ، إن ذلك ناقض للوضوء بالاتفاق . والله أعلم .

مسألة : عن الشيخ أحمد بن مفرج : يخرج الاختلاف في غسل داخل

<sup>(</sup>١) الزهمة والزهومة (لغة) ريح لحم سمين منتن . ويستقيم المعنى إذ أراد : زهمت يده أي دسمت .

فرج المرأة الثيب ، قول : عليها أن تغسله وتبالغ فى غسله ما لم يضر ويوذى موضع الولد من الحيض والجنابة وكل غسل لزمها . وقول : إنما عليها أن تنجى الفرج من الجماع إذا نزل الماء فى فرجها ، وليس ذلك عليهامن الحيض وقول : لا غسل عليها فى الفرج من حيض ولا جنابة ، لأنه من مداخل البدن اللذي غير متعبد بغسله ، ممنزلة الدبر ، ولا يبعد ذلك بالاتفاق إنه غسل عليها فى حيض ولا استحاضة إذا لم يفض الدم من خارج الفرج ، وإن كان ممكناً فى والج الرحم ، ولا أعلم فى هذا اختلافاً . وكذلك فى الجماع لا غسل عليها ما لم تغب الحشفة فيها ، ولو وجدت الشهوة ما لم تنزل الماء الدافق على الفرج ظاهراً ، كما لا غسل عليها فى الحيض ما لم يفض الدم ، وثبوت غسله أحب إلى احتياطاً لاحكماً، فيشبه الحكم أن لا غسل عليها فيه ممنزلة الدبر ، ولو أمكنها إلى احتياطاً لاحكماً، فيشبه الحكم أن لا غسل عليها فيه ممنزلة الدبر ، ولو أمكنها إلى احتياطاً لاحكماً، فيشبه الحكم أن لا غسل عليها فيه بمنزلة الدبر ، ولو أمكنها إلى احتياطاً لاحكماً ، فيشبه الحكم أن لا غسل عليها فيه بمنزلة الدبر ، ولو أمكنها إلى احتياطاً لاحكماً ، فيشبه الحكم أن لا غسل عليها فيه بمنزلة الدبر ، ولو أمكنها إلى المناه فيه . والله أعلم .

مسألة : ومنه وقيل فى الوضوء إذا كان فى شىء من جوارح الوضوء هما يمنع من غسلها ، فقول يغسل من جوارحه ما أمكنه ويصلى و لا تيمم عليه ، وقول إذا أتى على جارحة حتى استفر غها كلها غسل سائر جوارحه ، وتيمم لتلك الحارحة إذا كانت كلها وكان بقى منها شىء غسله و لا تيمم عليه . وقول إذا نسى أقل من مقدار الظفر من الإبهام من اليد أو الدر هم أو الدينار من وضوئه أو من غسله أنه لا بدل عليه ، وإن كان مقدار ذلك فتركه ناسياً ولم يعلم أنه لا إعادة عليه فى قليل ذلك وكثيره . وقول على العمد غير واسع . والله أعلم .

مسألة : ومن أتى عيناً صغيرة لا يستطيع أن يغرف منها ، فقيل يتيمم ولا يقع فيها فيفسدها على نفسه وغيره ، وهكذا ينبغى أن يفعل إذا لم بجد ماء سواه فان أمكنه أخذ الماء بغير الثوب فلا ينبغى أن يأخذه بالثوب ثم يعصر منه فيكون كالماء المستعمل . وإذا لم يقدر على إخراجه إلا بالثوب نوى يحمله بالثوب أن يكون بمنزلة الوعاء فهو أحوط . والله أعلم .

مسألة : والمرأة إذا وطئها زوجها الصبى فيختلف فى وجوب الغسل عليها إذا لم تنزل المرأة الماء الدافق ، وكذلك الصبى مختلف فى وجوب الغسل عليه ، فعلى قول من يلزم الصبى إذا عقل الصلاة لزمه الغسل إذا التقى الختانان ، وكذلك قيل فى الحارية إذا وطئها البالغ أنها عليها الغسل ، وقيل لا غسل على المرأة من الصبى ، ولا على الصبية من البالغ . ويعجبنى ألا يجب على المرأة الا أن تنزل هى ويكون الصبى مراهقاً يشتهى النساء . ويعجبنى أن يغسل هو أيضاً إذا كان مراهقاً . والله أعلم .

مسألة: قال أبو سعيد: ليس على المسافر أن يعدل عن سفره فى طلب الماء فى جميع ما ياحقه فيه الضرورة من وجه من الوجوه، فى مال ولا فى نفس ولا فيا تقع عليه فيه المشقة والتعوق عن سفره، ولو سمع صوت الزاجرة ولم يعرف أين هى ، فليس عليه طلمها إلا أن يعرف مكان الماء ويرجوه بلا مشقة تدخل عليه الضرر، فعليه أن يعدل إلى الماء. والله أعلم.

مسألة : ومنه ومن وجد الماء غالياً وهو يقدر على شرائه ، هل عليه أن يشتريه ويتوضأ به للفريضة ؟ أم له أن يتيمم ؟ قال : إذا كان واجـــداً لبثنه ولا يخاف نقصاناً في شرائه في حضر ولا سفر ، أن عليه أن يشتريه ولو كان بأكثر من ثمنه ، وقول ليس عليه أن يشتريه بأكثر من ثمنه ، ولو كان قادراً عليه ويتيمم . والله أعلم .

مسألة : ومنه ومن خاف القتل وهو قريب من الماء ، هل له أن يتيمم ؟ قال : قول إنه كمن لم يجد الماء و يجوز له التيمم ، وقول إن الخائف ليس كالمعدم للماء ، وهذا إن تيمم وصلى فعليه الإعادة . والله أعلم .

مسألة : ومن يحفظ للناس أموالهم بأجر أو غير أجر (كالراقب والشايف والمؤتمن ) والماء قريب منه أو بعيد إلا أنه لا يقدر على حمل أمانته وإن تركها يخاف السرقة أو الدواب فإنه يجوز له التيمم إذا خاف على ماله أو مال من لزمه حفظه بوجه لأن الحائف كمن لم يجد الماء . والله أعلم .

قلت : وإن ائتمن من لا يعرفه فخان هل يضمن ؟ قال : نحم ، إذا ائتمن من لا يوتمن فخان وإنكان لا يعرفه فليس له أن يأتمنه على أمانته . والله أعلم .

مسألة أبو سعيد : والمريض إذا كان فى بدنه شىء لا يمكنه غسله ، أرا مه التسمم كمن لم يجد الماء ؟ قال : يخرج هذا على معنيين : أحدهما إذا ثبت عليه الغسل بوجه زال عنه التيمم إذ لا يجتمع عليه حكمان ، والآخر أن كان مخطئاً بغسل بدنه قليله وكثيره ، فعليه الغسل عند القدرة عليه ووجود الماء إلا من عذر ، فإن ثبت له العذر عن غسل موضع من بدنه لزمه التيمم عنه من قليل بدنه أو كثيره ، والله أعلم .

مسئنة : ومن دنا من الماء وطمع أن يدركه فى أول إلوقت أو وسطه ، هل يجزئه أن يتيمم أويصلى حين تحضره الصلاة ؟ وإن جمع الصلاتين ووصل الماء ، أعليه إعادة الآخرة أم كليهما ؟ قال : قول له أن يصلى أول الوقت ، وقول ينتظر ما دام يرجو أن يدركه الماء بغير مخاطرة بصلاته ، وقول مخير فإن جاء إلى الماء وقد جمع ففى بدل الأولى والآخرة عليه اختلاف ويعجبنى أن لا إعادة عليه فى الأولى ، وأن يعيد الآخرة ، إن كان تيمم فى موضع يعرف الماء ويرجو أن يدركه ، وإن كان جاهـــلا أحببت له ألا يؤخرها خوفاً من الإحداث . قال أبو سعيد : أحب إذا حضر الوقت ولا يجد الماء أن يتيمم ويصلى ، فإن كان من جهة الفضيلة فقد أخذ بالأحوط ، فإن قدر على الماء فى الوقت فاعاد وضوءه وصلاته ، فقد حاز الفضل كله من موضعين وإن لم يجذ ماء حتى فات الوقت فقد أدى الفرض فى أول وقته . والله أعلم .

مسألة : وعن(الشباك) إذا حضر وقت الصلاة وهو فى شباكته، هل له أن يتيمم ويومئ فى عننه ؟ . قال : إن كان معاشه ذلك وتركه ينقص من معاشه ، فله ذلك ، وإن لم يكن كذلك فليس له أن يتيمم إلا أن يكون قد

حصل فى يده شيء وخاف فى تركه الضرر ، فله حفظ ما له ، كان ذلك معاشه أو لم يكن . والله أعلم .

مسألة : اختلف فى شعر الحنب يقع فى ثوب المصلى ، فقول يفسد الصلاة ، غسل أو لم يغسل ، لأنه لا ينفعه الغسل بغير زواله . وقول لا ينقض ، غُسل أو لم يغسل ، لأنه لا غسل إلا على الحنب . وقول يفسد الصلاة ما لم يغسل ، فإذا اغتسل جازت الصلاة به إذا كان فى ثوب المصلى أو بدنه بعد المزايلة . والله أعلم .

مسألة : والحنب يجوز له أن يتيمم ليقرأ القرآن . قال عبد الله بن مداد : لا بجوز له ذلك إلا عند عدم الماء أو لعذر .

مسألة ابن عبيدان : والنائم فى بلده إذا انتبه من نومه ولم يجد ماء وخاف فوت الصلاة ، قال : قد قيل الماء ويصلى به ولو فات الوقت ، وقيل إنه يصلى بالتيمم إذاكان لا يدرك الماء إلا بعد فوت الصلاة .

مسألة الشيخ أحمـــد بن مفرج: قلت وكيف تترب الثوب النجس ؟ قال : النية كافية مثل ما تغسلها بالماء وتلقيه على الأرض وتبسطه بسطاً وتسحبه عليها ثم تقلبه وتسحبه على الجانب الآخر. والله أعلم.

مسألة الزاملى : وفى المتوضى عتوضاً ولم يتيمم ولم يلفظ بالقول اللهم اسقى .. إلى تمام الوضوء ، ولا قال شيئاً منه ، يكون هذا نسياناً أو عسداً أو خطأ ، ما يلزم فى ذلك ؟ قال : إذا أراد المتوضى بوضوئه الله فهو ذاكر لله ولا نقض عليه فى وضوئه ، ولو لم يذكر الله بلسانه إلا أن يكون قد ترك ذلك على الاستخفاف وانتهاون بما أمر به المسلمون، فلا يعجبنى أن يتم وضوؤه على هذا . وأما إذا كان تعمد لترك ذكر اسم الله بلسانه عند الوضوء على غير الاستخفاف فهذا مقصر فى الفضل ولا يبلغ به إلى نقض وضوئه . والله أعلى .

مسألة: عن بعض المسلمين الذي نخرج من دبره ريح رطبة أو يابسة ولا يستمسك ، كيف يفعل بصلاته ووضوئه وغسله ؟ قال: فهدا المبتلى عمثل هذا يصلى غلى ما أمكنه من وضوء الصلاة وعنده دابة حامل عليها حملا ، فإذا ترك دابته وذهب ليتوضأ بالماءويصلى طرحت حملها ولم يجد من يعاكمه (١)، أيتيمم ويصلى بالإيماء وهو يمشى أم كيف الوجده في ذلك ؟ قال: إذا لم يمكنه الوضوء والصلاة بتمام قيامها وركوعها وسحودها ، تيمم وصلى على ما أمكنه كان ماشياً أو راكباً ، ويصلى بالإيماء إذا كان ماشياً أو راكباً . والله أعلم .

مسألة الشيخ سعيد بن أحمد الكندى رحمه الله: وفيمن أصابته الجنابة في السفر ، ولم يكن بحضرته ماء وجهل لفظ التيمم ، فقد اغتسل من الجنابة ولم يقل أتيمم من الجنابة وضرب بيده على الأرض مثل التيمم لكنه جهل اللفظ أو تيمم تيمماً ثانياً ، أيجز ثه ذلك أم لا ؟ قال: إذا [كان] في قلبه أنه يتيمم للصلاة وجهل القول ، وقال ما وصفت وأتى بالتيمم على نية التيمم ، ففيه قول إنه تجزئه النية بالقلب ولو لم يقل باللسان ، وصلاته تامة عندى على هذه الصفة ولا أقدر أن أقول إنها منتقضة إذا وافق قولا من أقوال المسلمين . والله أعلم .

مسألة : ومنه وإذا جاء الجنب ليغتسل فإذا هبط الماء نوى الغسل من الحنابة وقرأ اللفظ مرة واحدة وسكت ، وأخذ فى الغسل على التوالى الذى جاء به الأثر ، أيجزئه ذلك أم يقرأ النيسة حتى يكمل الغسل ؟ قال : تجزئه النية مرة واحدة . والله أعلم .

<sup>(</sup>١) يماكه : أي بشد معه متاعه .

التوبة إلى الله والندم على ما مضى ، وبدل كل صلاة صلاها وهو لم يغتسل من ذلك الحماع ، وكذلك بدل كل صوم صامه بغير غسل من ذلك الحماع . ويعجبنا أن يحتاط بخمس كفارات عن الصلاة لأنه فى ذلك اختلاف ، ويعجبنا فبول الرخصة عن المسلمين ، وكذلك لا يعجبنى أن يقصر لكل صوم صامه وفعل فيه هكذا ليكون عليه لكل شهر بدله ، وفى الكفارة اختلاف . وعن الشيخ أحمد بن مفرج : وعمن نسى أن يعتقد النية فى حين غسله من الحنابة وقصده أن يغتسل من الحنابة ونسى فلم يعتقد حين الغسل ، أيتم غسله ؟ قال : إذا خرج قاصداً أن يغتسل من الحنابة فالنية تجزئه . والله أعلم .

مسألة 1: في الجنب إذا لم يكن أحد في ذلك المكان في ذلك الوقت فإنه يتطهر بالماء وهو أولى من التيمم ، وإن كان أحد في ذلك الوقت بذلك المكان ، فلا بجوز أن يبدى عورته ، ويسير في مكان مستر ، فإن لم يصبح له مكان مستر فالتيمم أولى . والله أعلم .

مسألة: ناصر بن خميس: وما تقول فى الحدرى إذا كان موجوداً فى الدار وحم أحد من الناس ولم يصل بالماء، وخاف أن يطلع به الحدرى ويضره بالماء والماء معروف. يضر الحدرى بلا شك ولا ريب ، أيجوز له أن يترك الماء عن الوضوء ويصلى بالتراب أم لا يجوز له إذا بان فيسه ؟ رأيت إن تترب أياماً كثيرة وصح من الحمى ولم يظهر فيه شيء ، أيلزمه البدل والكفارة ؟ أم لا شيء على سه المضرر من الماء جاز له التيمم بدلا منه ولا ضرر ولا إضرار فى الإسلام ، والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن ترك الاستعاذة والبسملة عند ابتدائه للوضوء عمداً أو ناسياً إنه لا نقض عليه إذا لم يرد ذلك خلافاً للسنة لأن ذلك استحباب لا إيجاب . والله أعلم .

مسألة الصبحى : والذي يغتسل من الحنابة أو غيرها من النجاسات

مسألة : الشيخ سليمان بن محمد المربوعي الضنكي : والمتوضئ للصلاة يقرأ دعاء الوضوء وهو يمسح العضو أم بعد فراغ من مسحه ؟ قال : إنا رأيناهم يقرءون دعاء الوضوء عند مسح الوضوء ، وعن الصبحي أنه يقرأ الدعاء بعد فراغه من العمل . والله أعلم .

مسألة: الفقيه جاعد بن خميس: والمتوضى أذا قعد ينتظر الجماعة ونصب رجليه ووضع يديه على ركبتيه كالحتبى ووضع رأسه على يديه ونعس، هل ينتقض وضووه أم لا؟ قال: قصد قيل إنه لا نقض ما لم يصح معه أنه حدث منه شيء مما ينقضه، وقيل إن كان نوماً ثقيلا فعليه النقض، والأول عليه الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك. والله أعلم.

مسألة الله الناهلي: في الغني إذا خرج للجراد وشبهه ولم يتعد الفرسخين ولم يصد شيئاً، وحضرت الصلاة، هل له أن يتيمم ؟ قال: إن هسدا الحارج للجراد والحطب والصيد فبعض المسلمين يأمرونه ألا يخرج إلا متوضئاً أو يحمل الماء ليتوضأ به إذا حضرت الصلاة. وبعض المسلمين لم يروا عليه ذلك ، وأجازوا له التيمم عند عدم الماء للصلاة. وفرق بعض المسلمين بين الغني والفقير في ذلك ، فرخصوا في ذلك لمن كان تلك مكسبته ، وشددوا في ذلك على الغني ، وبعض لم يفرق بينهما . قلت : وإن طلبه على هذه الصفة فلم يدركه وخاف الفوت فتيمم وصلى على هذه الصفة ، فلا بدل عليه و صلاته فلم يدركه وخاف الفوت فتيمم وصلى على هذه الصفة ، فلا بدل عليه و صلاته نامة . والله أعلم .

مسألة عمر بن سالم الرغومى : وعمن به جراحة فى بدنه فجاء رجل فى جارحة من جوارح الوضوء وغيرها ،و يخاف عليه زيادةالعلةإذا لحقها الماء ،

هل عليه أن يتيمم ؟ قال : فيسه اختلاف ، قول يغسل ما حوله و لا يمسه بالماء ، ويتيمم بالصعيد لتلك العلة كانت صغيرة أو كبيرة ، كانت في حدود الوضوء أو غير مواضع الوضوء . وقول لا تيمم عليه ولو كانت العلة أو الحرح أكثر من جارحة من جوارح الوضوء ، إلا أن يكون في حدود الوضوء ويأتي على جارحة تامة . وقول إن كان الحرح كأصغر جارحة من جوارح الوضوء وهي الأذن فعليه التيمم ، وإن كان الحرح أو العلة أقل من الأذن لأنها من جوارح الوضوء فلا تيمم عليه ، ويجزئه أن يغسل ماحولها من الحنابة ، وفي الوضوء للصلاة إذا كانت العلة في جوارح الوضوء . وكذلك الحبائر وهذا القول الآخر هو الأكثر والمعمول به . والحنابة إذا توضأ للجنابة ونوى به للصلاة فقول يجزئه ذلك للصلاة ، وقول يتوضأ وضوء أغيره للصلاة وهو أكثر القول والمعمول به . والله أعلم .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس: ومن لم يجد ماء فى سفره ووجب عليه التيمم ، أيجوز له أن يلاحظ بنظره دون مسألة أصحابه ؟ وإذا سأل أحد المسافرين وسمع الباقون ، أيجوز لحميع ذلك ؟ أم عليه أن يتخطى الطريق ويطلب الماء ويسأل من بقربه ؟ قال : إنه يسأل من بحضرته من الناس إن أمكن بقدر ما يسمعونه ، وإن لم يكن بحضرته أحد من الناس يسأل عن الماء برفع صوته بذلك لعل أحداً يسمعه ولم يعلم هو به ولا يجزئ الحماعة ملاحظة أحدهم عنهم كلهم وإن كان يلاحظ عن نفسه . والله أعلم .

مسألة الشيخ راشد بن خلف : وإذا جامع زوجته بقدر ما يلتقي

الحتانان ، هل يجب عليه الغسل ولم لو ينزل الماء الدافق، ويجوزله أن يقرأ القرآن قال : هو بمنزلة الحنب . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : وفى المرأة إذا رأت مثل ما يرى الرجل من الاحتلام فى المنام وغسيره ، أيلزمها غسل أملا ؟ قال : فى ذلك اختلاف، قول : إذا أنزلت الماء الدافق لزمها الغسل ، وقول : لا غسل عليها .

مسألة: ومنه وإذا عدم الرجل الماء وتيمم بعد السوال والملاحظة وصلى ثم حضرته صلاة أخرى فى ذلك الموضع ، هل له أن يتيمم بلا سوال ولا ملاحظة ؟ قال : إذا لم يمكن حدوث الماء بوجه من الوجوه فلا تلزمه ملاحظة أخرى . والله أعلم .

مسألة: ومنه والحنب إذا وجد بعد الغسل شيئاً لم يمسه الماء، وهو قد توضأ ، أتلزمه إعادة الوضوء ٢ قال : قول عليه غسل ذلك المكان وحده ويعيد الصلاة ، وقول عليه إعادة المكان وإعادة الوضوء والصلاة ، وقول عليه إعادة جميع بدنه والوضوء والصلاة إذا جف بدنه . والله أعلم .

مسألة الصبحى : فيمن به جارحة من جوارح وضوئه يضرها الماء فتوضأ لصلاة وتيمم لتلك الحارحة ، وحفظ وضوءه لصلاة أخرى ، وإن كان تيممه من قبل نجاسة فلا تيمم عليه ثانياً لصلاة أخرى ، وهكذا القول فى الحنب وما يشبه ذلك . وإن كان تيممه لها من قبل نقصان الوضوء في بعض الحوارح ، فالتيمم لا يثبت لشيء من العبادات قبل وجوبها و دخول المتعبد بأدائها فيه على حسب ما عندى . والله أعلم .

مسألة الشيخ سليمان بن محمد بن مسداد : ما السرة والركبة ؟ فقد قيل فيهما باختلاف . قال من قال إنهما من العورة ولا يجوز على هذا القول إبداؤهما ولا النظر إليهما على العمد، ومن نظرهما متعمداً لذلك وهو متوضى ففي نقض وضوئه اختلاف ، قال من قال ينتقض وضوؤه وذلك

على قول من يقول ينتقض الوضوء بالمعاصى . وقال من قال لا نقض عليه على قول من لا يرى نقض الوضوء بالمعاصى ، إذا كانت المعاصى فيما دون الزنى . وقال من قال إذا كانت المعاصى مما دون الكبائر . وقال من قال إنهما ليستا بعورتن ، ولا يأثم من أبداهما ولا من نظر إليهما ، على قول من قال بذلك . والله أعلم .

مسألة وأما تيمم الثوب فانه يبسطه على التراب ويقلبه ويقول اللهم إنى أيمم هذا الثوب طهارة له من كل نجاسة ، طاعة لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وسلم .

مسألة: الصبحى: ومن أحسكأن شيئاً يخرج من ذكره فنظر فى الليل وفى النهار ففى أكثر أحواله لم ير شيئاً ، وربما يرى فى المدة الطويلة رطوبة فى فم الذكر ، ومرة تفيض ، أيجوز له ألا ينظره ويسعه ذلك ؟ قال : يجوز ترك النظر فى مثل هذا وقد جاء الأثر بجواز ترك النظر والتمسك بالحكم خصوصاً عند الضرورات ، والله أعلم .

مسألة : أبو سعيد : إن حفظ الوضوء أفضل لإحراز دينه من الحوادث والكلام القبيح ، ومقيماً على فريضة حافظاً علمها . وقول إن تجديده لكل صلاة لتجديد نية الصلاة أفضل لأن الطهور على الطهور نور على نور ، كأنه لو حفظ وضوءه ثم توضأكان فضلا على فضل . والله أعلم .

مسألة فى امرأة أولحت فى فرجها نطفة من رجل أجنبى ليس بزوج لها أعليها غسل من تلك الحنابة ؟ قال : ففى ذلك اختلاف ، قــول : عليها غسل وقول : لا غسل عليها . قلت له : إذا حملت من تلك النطفة ؟ أيلحقه الولد ؟ قال : قلل : ففيه اختــلاف. قول : يلحقه ، وقول لا يلحقه . قلت له : وهل بجوز للمرأة أن تدخل فى فرجها نطفة رجــل غير زوجها ؟ قال : لا أقول فيها شيئاً ولا أحفظها من الأثر ، وسألت عنها الشيخ خلف بن سان فقال : عندى لا مجوز لها ذلك .

مسألة ابن عبيدان : وإذا أحبت حروف آية أو أكثر من القرآن بالحمل الكبير وركب ذلك (وفقاً) ، يجوز أن يحمل ذلك (الوفق) جنب أو حائض؟ قال لا يجوز ذلك . والله أعلم ..

مسألة الجمراشدى : ومن مس فرجه بيده من فوق ثوبه ، وتبين الفرج ففى نقض وضوئه اختلاف ، وإذا لم يتبين الفرج نفسه من قبل أو دبر فلا نقض عليه فى وضوئه . والله أعلم .

مسألة الشيخ بن مسعو د بن محمد المنحى : وفيمن محدث طفلا صغيراً وهو يقول له فى معنى يريد أن تسوى لى كذا أو تعطينى كذا ، فيجيبه إلى ذلك ولا يستثنى مشيئة الله عز وجل فى ذلك ، غير أن نيته ألا يفعل ذلك إلا أنه يكره أن ير دكلامه ، أينتقض وضووره بذلك أم لا ؟ قال : إذا قال هذا الرجل نعم للصبى ، وأجابه بالفعل له قطعاً فيا أراده منه ولم يستثن فى كلامه ، وكان فى نيته أنه أن يفعل له ، وكان هذا الفعل الذى طلبه منه هذا الصبى من مصالحه ، ولم يكن فيه ضرر على الصبى ولا أحد من الناس ، فعليه عندى إعادة الوضوء لأنه من الكذب على الصبى ، والكذب على التعمد فعليه من عنر عذر لا يجوز ، وهو "مجانب للإيمان وهو من النفاق . والله أعلم .

مسألة الصحبى : من جمع الصلاتين بالتيمم ثم وجد الماء فقيل عليه البدل لما صلى ، وقيل لا بدل عليه ، 'وقيل إن صلاهما فى وقت الأولى ثم وجد الماء فى وقت الأولى فعليه بدل الثانية ، وإن صلاهما فى وقت الأخرى ثم وجد الماء فى وقت الأخرى ، لم يكن عليه بدل فيهما وتمت الأولى والثانية . وقيل عليه البدل للثانية إذا لم يفت وقتها . والله أعلم .

مسألة : وهل يجوز التيمم فى أول وقت الصلة وفى وسطه وآخره ؟ قال : إنه يتيمم فى آخر الوقت وليس له أن يتيمم فى أوله لما يرجو من وجود الماء ، وقول جائز ، وواجب عليه تعجيلها ، وليس عليه أن يوخرها إلى آخر وقتها لما ياحق التأخير من الأسباب والعوائق لقوله تعالى : ( وإذا قمتم إلى الصلاة ) ..إلخ الآية ، ولم يقل إذا قمتم آخر الوقت ، ومدعى التخصيص فى وقت دون وقت محتاج إلى دليل . والله أعلم .

مسألة : وإذا طلب المسافر الماء فلم يجد فتيمم وصلى، ثم علم بعد ذلك أن الماء فى رحله أو فى موضع لو طلبه وجده ، ولم يعلم به وفاتت الصلاة ، أعليه بدلهــــا ؟ قال : عليه بدلها فى الوقت وغير الوقت على قول . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : وإذا كانت (الأذية) نجسة أو كان جنباً فإنه يتيمم للأذية ثم يتيمم بعد ذلك للوضوء إذا كانت (الأذية) في موضع الوضوء على قول بعض المسلمين . وقال من قال إذا انحط فرض الوضوء انحط فرض المرين . وقال من قال إذا انحط فرض الوضوء انحط فرض اليمم.

مسألة : وإذا كان عند رجل وعاءان فى واحد منهما ماء طاهر ، وفى الآخر ماء نجس ، وحضرت الصلاة واشتبه عليه الطاهر من النجس ، وليس عنده ماء غـــير ذلك ، كيف يصنع ؟ قال : قد قبل إنه يخلطهما ، وقبل إنه يتيمم ولا يسأل عنهما ، وقبل يتحرى الطاهر منهما ، وقبل إنه ليتطهر كل مرة بماء حتى يجف بدنه ثم يصلى ، ثم يتطهر بالماء الثانى ثم يصلى .

مسألة: الحمراشدى: والمسافر إذا حضره وقت الصلاة عند بئر ليس عليها دلو مركبة، ووجد دلو نزف فى شجرة قربها، أعنى البئر، أعليه أن يخرج بها الماء من هدف البئر للصلاة أم لا؟ قال: لا أعلم عليه ذلك، وإن تيمم أجزأه ذلك عندنا على هذه الصفة، أرأيت إن كان عليه ذلك، وأخرج به الماء وعاد رده إلى موضعه، أيكون ضامناً له أم لا؟ وكذلك إن كانت الدلو على البئر وزخر بها، أولزمه ضان ما أحدث بها من انخراق أم لا؟ قال : إذا لم تكن الدلو مركبة على البئر فهو لها ضامن، وكذلك أنخرقت الدلو المركبة على البئر عندنا. والله أعلى.

مسألة : عن الشيخ جاعد بن خميس فيمن بلي بالوسوسة ومع ذلك قد ابتلى بكثرة الحشاء ، وكثيراً ما يجد بعد شربه الماء كأنها برودة تطلع على الحلق وهو في الصلاة أو على وضوء أولا ؟ وعلى هذا في نجاسة فمه ونقض طهارته وصلاته يقربه الوسواس والشكوك، هل عليه بأس فيها و هل فه ينجس؟ قال : فالمرودة في الاعتبار ليست شيئاً موجباً لفساد في شيء ، لأنها تكون عن أثر الماء ومخاراته يصعدها الحشأإلى الحلق ، وإن لم مخرج الماء نفسه وعلى الصحيح وما لا ريب فيه فما لم يستيقن على خروج الشيء إلى فمه صحيحاً لا شك فيه ولا ريب ، لأنه من داخل الحوف فلا بأس في طهارته لأن الراجع من الحلق إلى الصدر قبل أن مخالط الحوف طاهر بلا خلاف نعلمه عن أحد من المسلمين ، وما جاء من الحو ـ ورجع من الحلق إليه قبل أن يبلغ الفم ويصل إلى اللسان ، فغير مفسد ، وإن وجد في الحلق الحموضة فلا بأس كذلك فى المنصوص ، قيل على معنى ما يوجد و إنه عن الربيع وموسى بن أبي جابر رحمهما الله . وقيل إذا وجد الحموضة في حلقه نقض والأول أصح ، وكأنه يشبه أن يخرج لذلك معنى الاختلاف فيما يجيء من النخاع يعده من الصدر أو الحلق إلى الفم قبل أن يسيغ له الماء في نجاسته و طهارته إذا صح أن وجودها قدكان عن رجيع ارتد من الحلق إلى الحوث ، وإن لم يصح فلا يبين لى وجه فساد عليه في شيء على حال ، لأنها قد تكون الحموضة اببخار خلط بار د الطبع فاسد( الكيموس )من غير أن يكون هنالك رجيع . والله أعلم . وإن استيقن على أنه خرج ذلك الداخل من الماء من داخل الحوف حتى بلغ إلى الفم ، وكان ذلك بعد تغيره عن خرج فيه معنى الاتفاق فيما نعلم بأنه مفسد للفم ناقض للطهارة من الوضوء، و إن كانقد طلع من حينه وكان قبل أن يتغير فلا بأس به في قول الشيخ منازل بن جعفرو أبي عبد الله . وقيل إنه لا يفسد إذا طلع حتى بلغ إلى اللسان ، كذلك في المأثور عن الشيخ أبي المؤثر وأبي سعيد رحمهما الله ، وكل هذا من قول المسلمين ، ونحن بهم نقتدى وبأنوارهم نهتدى ولا توفيق لأحد في شيء إلا بالله . وإذا ثبت هذا في الماء ثبت فيما أشبهه وخرج ذلك معنى الاختلاف ،كذلك فياكان من المأكولات إذا رجع إلى الفم بعد وصوله إلى الحوف قبل أن يغيره عن أصله ، وكمثله إذا كان رجع من الصدر أو الحلق قبل أن بجاوز هما كذلك ، يخرج في معنى طهارته معنى الاتفاق وما يشبه ألا يخرج فيه معنى الاختلاف . ولا قول يصبح غبر الطهارة . و إن شلتُ فلم يَدَّر فَى رجوعه إلى الفم أنه من الحلق أو الصدر أو بعد مخالطة الداخل من الأمعاء فهذا موضع شهة والحروج منها على سبيل النازه مع المكنة أولى . وإن احتج إلى الكون على بقاء طهارته حتى يصحما يرفعها النجاسة عرضت لها فأزالها بما لا شك فيه فلا بأس، لأنه في الأصل على يقين من نفسه منها ، و شك فى زوالها . واليقين فى قول الحميع لا يزيله إلايقين مثله . إلا أنى أحب له أن يسبغ ذلك على العمد بعد أن يكون على مقدرة من لفظه من غير أن أحكم فيه لمعارضة الشلك بتحريم ولا نخرج لمن فعله عن الصواب على هذا الوجه ، ولكن الحروج من الشبهات أولى وألذ في القلب وأحلى وإن كان هذا لا يبلغ إلى حرمة ، و لا لها شديد قوة تقتضي إلزام التوقف قطعاً ولر بما أنها تكون أقوى في حالة وأضعف في أخرى ، وما أحسن التنزه في مواضَّع السعة والحكم في الضيق ، ومن أخذ بالحكم في كل حال فهو الأصل والتنزه فضيلة . والله أعلم .

وقلت فيمن يحس كأنه يخرج من ذكر إحليله شيء أو رأى أنه بجامع وينزل الماء فانتبه في الحال وضرب بيده على رأس ذكره ، ولمس ذلك بأصبعه فلم بجد هناك رطوبة فلا بأس عليه في يده ولا أصبعه إذا كانا من قبل على الطهارة ، ولم يصح معه أنه لحقتهما نجاسة من شيء خارج من هنالك من الدواخل من حيث لا بحكم له بالطهارة ولا يأتي عليه حال أبداً . وقلت : وكذلك إن شك في أنه خرج من ذكره رطوبة وأخذ حجراً فهس به مجرى البول ورأى عند رفع الحجر عن السمة كأنه على به سواد ، ولما رفعه لينظر إليه لم يجده شيئاً ولم يزل يراه حتى على ، ولا يراه إذا أدناه ، فلا بأس عليه . وإن كانت تخامره في نفسه نعاه ، ولا يراه إذا أدناه ، فلا بأس عليه . وإن كانت تخامره في نفسه

الشكوك ونختلج في أفكاره الوسواس من الشيطان فيه بأنه رطوبة بول ، فينبغي له ألا يلتفت إليه بل يعرض عنه إلى غبره ، مما فيه النفع رغماً لاشيطان لأن ذلك شيء قد يرى بالحجارة على البعد منها ، لا سها عند انقلاب صفحاتها يشبه الظل من بعضها على بعض لانخفاض البعض عن البعض ، فيرى عليها عند ذلك شيئاً من الظل يشبه السواد في روئية العن على البعد ، وإذا أدناه لم يره ولم مجده شيئاً ، وقد يكون بها نقط سواد فى ذاتها منها ، أو من غبر ها بها من غير النجاسات ، وعلى كل حال فلا يحكم على نفسه أو ثيابه و لا على شي ء من الطاهرات في الأصل بالنجاسة عن الشك ، خوفاً أن مجره الحناس بأزمة الوسواس ، فيمرض قليه ويطمس لبه ويضيق صدره ، ويلبس عليه أمره غدر آفريه البسر عسر آ ، ليخرجه على سبيل المناكدة منافية للفائدة ، ويصده حسداً مَّنه له عن أمر أخراه ، وما هو النافع له في دنياه ، عناداً لله و لرسوله وصالح المؤمنين ، وإرصاداً له في سبيل الله ليقطعه عنها ، ويلقيه في هموم واشتغال ، ويتركه فى اضطراب أحوال ، لا نفع فيها على حال ، إرادة أن يكون سعيه نازلا ، وعناه عاطلا ، وكده باط لا ، وذلك هو الحسران المبن ، لأولى الألباب من المهتدين ، لأنه خراب عمر وتضييع زمان في اتباع الشيطان فاتق الله في ذاك وإياك وإياه خذ لنفسك باليقين ، وتوكل على الحق المبين . فان من اتقاه وقاه ، ومن توكل عليه كفاه ، ويسر له من ضيقه فرجاه ، وجعل له نمن أمره مخرجاً . واعلم أنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون ، إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون . فاياك أن تشرك به أو تتولاه وعليك يا أخي بالإعراض في سبيل الإغماض ، عن مثل هذه الأمراض ، كن من مراصده و دقيق مكائده وخفي مصائده على أبلغ جهد فى الحذر ، فإنه محلل الحرام ، ومحرم الحلال ، وليس منك أشهبي إليه من تحرىم المحالات وتحليل الحزرمات على وجه التدين بالبدع والضلالات ، فإن لم يقدر عليك في ذلك ، أتاك في صورة أخرى ، ليدخل عليك من باب الطاعة ، لما عصيت أمره في تركها ، رجاء منه أن تزل

قدمك عنها ، فيغرك ويلبس فها أمرك ، حتى تودى بك منها الوساوس فى الطهارات والوضوء ، إلى ضياع المفروضات لفواتها ، وتأخير ها عن أوقاتها ، أو فوت ما هو الأفضل من ساعتها ، وأنت في كل الأمور فاحذره ولا تشتغل به ، وأعرض عنه ولا تجادله ، واجمع همك إلى مولاك ، ولا تلتفت إليه و إن ناداك ، ولو أنه في صورة الناصح فليس له مراد إلا أن يخرجك من الطاعات ، كما أخرج أبويك من الحنة فتشقى . وإن أتتك منه المغالطات في شيء من أحكام الطهارات أو الوضوء أو الصلاة أو الصوم أو الزكاة أو الحج أو الإيمان أو الطلاق أو النكاح أو العتاق وأمثال ذلك ، فاستعذ بالله من شره وكيده وضره ، فإن لج عليك من جهة الاحتياطات فى شيء فدعها لله خوف المزيد منها ، وانخذ الحكم ولو بأرخص ما جاء عن المسلمين ، ما لم يخرج من العدل من أثر أو نظر ، حتى يفرج الله ، فإنا نعام في الحق المبتلى الشكوك أهدى ، ولا أبلغ وأقوى وأنجع وأشفى في معارضة الشيطان شيئاً في الإسلام من الأخذ بالأحكام . ومن صفا يةينه بني على قواعد الأحكام قوى أساسه ، وأعجز الشيطان مراسه ، فانظر في ذلك واعمل به على نية الصلاح وإرادة النجاح ، وقصد الفلاح . ولو تخيل إليك مع إراقة البول والمشي في الأمكنة التي غير طاهرة ، أو صب الماء النجس ، على الشيء النجس ، أنه طار بك أو بشيء من ثيابك شيء من النجاسة ، إذ تحس كأنه برودة في شيء من بدنك ، أو أنه سد عنك مجرى البول من الذكر عند الاستبراء أو حجر الاستجمار من حيث النجاسة ، فلا بأس عليك في كل ذلك ، لأنه يحتمل أن يمسك عن المحرى النجس منهما ، والبرودة لا اعتبار بها ، كلا ولا حكم لها ، إذ قد يحس بها الإنسان في مواضع من جسده ، و ذلك من نفسه أعنى الحسد ، لا من ملاقاة غيره له ، وأنت على ما أنت عليه قبل من "طهارة عموماً ، أو خصوصاً بمخصوص من بدنك ، واللباس في الحكم بما لا اختلاف فيه ، واعلمه كذلك حتى تشاهد النجاسة

فيهما أو في أحدهما منك ، أو من غيرك فتبصرها أو تشم عرفها ، أو تحسمها بيدك أو بشيء من بدنك ، وتستيقن على أنها نجاسة لا شُكُ فيها ، أو رطوبة نجاسة لا تحتمل في النظر أبداً أن تكون بقية الرطوبة من متقدم طهارة باقية . أو أنها لها في الحال ملاقية ، بعلم صحيح لا شك فيه أو تغلب الاطمئنانة على قلبك بذلك ، وإلا فلا بأس وأن بمضى على حكم الطهارة المتقدمة لك ، ما لم يصح معك زوالها جزماً في الحكم فلا حرج ولا عيب ، ولو عار ضتك الشبهة ثم برئت ، ويعجبني مع المكنة الخروج من الشبهة الموجبة لمعنى ااريبة ، ما لم يكن الارتياب عن وسوسة فإنه يعجبني لمن عرف نفسه بالوساوس أن يتوسع بما لم يخرج من الواسع في الحكم ، فإنه في العمل به أحرى إليه لأنه في قطع مادة الوسوسة من الشيطان أرجى ، والاحتياط في مثل هذا كأنه يكون في حق من لم يخف على نفسه تولد الشكوك في مواضع الفسحة ، والآخر من فوت الأفضل من ذلك أفضل . ومن اتبع لله في دين الإسلام سبيل الأحكام فقد استمسك على الصحيح بالعروة الوثقى ، وتعلق في الحق بالسبب النجيح الأوفى ، وكان على التأكيد كمن أخد بالحزم الشديد . ألا وفى آثار المسلمين يحكى ولعله عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ يروى. أن الله يحب أن يؤخذ برخصه ، كما بجب أن يؤخذ بعز ائمه ، فافهم ذلك وخذ به راشداً هداك الله وكلاك ، وبصرك من عماك ، وعافاك مما ابتلاك . وأبذل من نفسك مجهود النظر واستعمل شديد الحذر، وأقتف آثار أهل البصر ولا يغرنك الشيطان بغروره ، و يحتنكنك بشروره، وإياك والانخداع بشيء من أموره ، فإنك قد نصب لك الشباك ، ولا يرضيه منك إلا الهلاك ، والعياذ بالله ــ فاقطع عنك رأس خداعه بالخالفة منك له ، والإعراض عن دواعيه ، والإقبال بكمه الهمة على الله بالكلية ، فإنك بذلك تكسر ظهره ، وتريح أمره فيضعف حربه ويولى حزبه ، فترتفع من القلب ظلمة الشك والوسواس، فتستريح من نصب الالتباس ،و ذلك محمد الله يسير على من مَنَّ

عليه الله بالعلم والمعرفة ، والهداية والتوفيق ، لأن النص الإلهى أتى من كيده الردى بأنه فى الأصل ضعيف غير قوى ، بلى . والله وإن كان بالمرصاد إلا أن تقويه بالمعاضدة منك له على نفسك ، وتفتح له الباب الذى أراد فيدخل عليك ، وإلا فلا سبيل له إليك ، ولا احتيال إلى الوسوسة بحال ، ذلك أقصى مبلغ قدرته لا غير ، فإن تقابله بالمخالفة فلا ضير ، بل قد يكون ذلك فى الدفع أعظم النفع . ولا شك فى أنك متى تقذف بالحق على ذلك من أمره زهتى فبطل وتلاشى فاضمحل ، إن الباطل كان زهوقاً ، نسأل الله من أمره زهتى فبطل وتلاشى فاضمحل ، إن الباطل كان زهوقاً ، نسأل الله السلامة لنا ولك فى الدارين ، وأن يهدينا وجميع المسلمين لما يقربنا إليه زلفى .

مسألة الحمراشدى : وفى المحبوس يحضره وقت الصلاة ولم يكن معه ماء ويلاحظ وحده كان أو معه أحد ، أعليه ذلك لكل صلاة ؟ وهل عليه شراء الماء المصلاة ؟ ويلزم من طلب الماء إليه فى وقت الصلاة أن يعطيه ؟ قال : إنه عليه أن يلاحظ كل وقت صلاة إذا عدم الماء لها ، وعليه أن يشترى لطهارته ووضوئه بما لا مضرة عليه فى القيامة وعلى من سأله أن يعطيه إن قدر على ذلك وأمكنه من غير مضرة تاحقه فى نفس أو مال وعليه هو أن يستعين بغيره إن قدر على ذلك ، وقال بعض إذا عدم الاستطاعة سقط فرض الاستعانة بغيره . والله أعلم .

مسألة : عن أبي الحوارى وفيمن توضأ للصلاة فأطعم الدم في فيه ثم بزق فإذا في البزاق شيء من الدم إلا أن البزاق غالب على حمرة الدم ، فإذا كان البزاق أكبر من الدم لم يفسد ذلك الدم وضوءه ، ولا مامس من ثوب أو غيره وكذلك الصفرة . والله أعلم .

مسألة الحمراشدى : وهل للتموضى للصلاة أن يتكلم لحاجته قبل أن يتم وضوءه ؟ قال : نعم ، له ذلك ، ولا نقض عليه ، إلا أنه قد كره ذلك من كره من فقهاء المسلمين . والله أعلم .

مسألة الصبحى : والتيمم عند وحود الماء ، لبعض أعضائه عذر ، هل فيه معنى أنه يتيمم قبل الوضوء بالماء لما يمكنه الماء له ؟ قال : لا يخلو من قول ، على قول من قال : إن البدل حكمه كحكم المبدل منه ، وأشيق إلى النفس عند النجاسة الذاتية قبل الوضوء وبعد المث . والله أعلم . قلت له : وإن توضأ بالماء وتيمم فى وقت الظهر ، وثبت على وضوئه ذلك إلى العصر ، أعليه تيمم ثان ؟ أم هذا خلاف التيمم عند الماء ؟ كان تيممه لأجل نجاسة فى سائر جسده ، أو فى أعضاء وضوئه ، أو لأجل الوضوء خاصة من قبل العذر الحائل عن الماء ؟ قال : إذا كان التيمم من حال عار ض كالمرض ، فيجزئه ذلك التيمم ، وفيه ذول إنه لا يجزئه ، وإن كان من عدم القول ، فأكثر القول لا يجزئه ، هكذا وجدنا وكله يجرى فيه الاختلاف .

مسألة: كان محمد بن محبوب يقول: من نظر فى جوف منزل متعمداً واستيقن أنه قد تعمد، انتقض، وقول الأكثر وفيهم سعيد بن محرز: لا نقض عليه حتى يتعمد النظر إلى حرمة فى جوف المنزل. قال: وهذا أحب إلى، وقول: لا نقض إلى نظر الحرمة، رحتى ينظر منها محرماً.. والله أعلم.

مسألة : وقيل للماء شيطان يقال له الولهان ، يولع الإنسان به لكثرة استعمال الماء عند الوضوء واستعمال الشكوك مكروه ومتروك . قال غيره : إذا خرجت الشكوك على سبيل المعارصة من الشيطان للإنسان في جميع الدين ، فكلها مكروهة متروكة ، والأخذبالحكم في ذلك أولى . وأما إذا كان الشلك يخرج على معنى الالتباس ، فلا يخرج منه إلا بعد إحكامه ، ولا يؤدى الفرض على الشك ، ولا يخرج منه إلا بيقين واطمئنانة عالمة .

## اليابُ السّابع

## فى الصلاة وأوقاتها وحدودها ومعر فتها والأذان والإقامة وما يتعلق بهاوماينقضها وما لاينقضها وما أشبه ذلك

عن الشيخ جاعا. بن خيس الخروصي : فيمن أراد أن يؤذن أو يتيمم للصلاة ، أعليه فيهما أن يكون عارفاً بأوقاتهما ؟ قال : نعم .. لأنه مما عايه ألا يأتى بهما إلا في وقتهما الذي لهما ، على ما لزمه أو جاز فهما له لا غبر ، إلا ما أجيز له تقديمه فيهما من مواضع جوازه ، وإلا فلا . قلت له : وعلى الحاهل بأوقات الصلاة أن يسأل عنها من يعرفها حتى يعلمها ؟ قال: نعم في موضع لزوم معرفتها ليودي ما لزمه من الصلوات في وقتها الذي له ، فلا يتركه إلى غيره من غير ما عذر يكون له في تقديمه أو تأخير/ه . قلت له : وما تكون هذه الأوقات في كل يوم وليلة ؟ أخبر في عنها في كل صلاة منها؟ قال : قد قيل في صلاة الظهر إنها منذ نزول الشمس إلى أن يصبر ظل كل شيء مثله غبر ظل الزوال ، فيدخل في وقت العصر به . وقيل بما زاد عليه إلى أن يصمر ظل كل شيء مثليه ، غير ما استثنى في زوالها ، وقيل إلى أن تصفر الشمس ، وقيل إلى أن يغيب قرن منها . وبعد غرومها فصلاة المغرب . وعلى هذا فيستدل من جهة المشرق باختلاط السواد بالحمرة حتى يغلمها فيدخل وقتها إلى أن تذهب الحمرة من المغرب ، أو البياض على رأى آخر ، فيدخل وقت العشاء الآخرة إلى ثلث الليل ، وقيل إلى نصفه . وبعدها فصلاة الوتر إلى أن يطلع الفجر . وأما صلاة الصبح فوقتها إذا ظهر البياض المعترض في أفق السهاء من جهة المشرق إلى أن يطلع قرن الشمس ، وعلى طلوعه يستدل بذهاب الحمرة من مطلعها . قلت له : وهل قال بعض الناس في صلاة الظهر والعصر إنها لا تصلى بالقياس ، ولا ينظر في وقنها إلى الظل لمعرفة حضوره ؟ وإنما ينظر إلى موضع الشمس من السهاء ، فتصلى بالاعتبار ، لا بغيره من قياس الظل في النهار ؟ قال : نعم ، قد قيل هذا وذاك وكله من قول أولى الأبصار ، وإنه لمودع بأجمعه في غير موضع من الآثار لمن أراد أن يعرفه بها ، وله قدرة على ذلك : قلت له : وما قيل في آخر وقت الظهر من المثل المدرك بالقياس من الظل ، حتى الزيادة عليه ، إنه مشترك بينها وبين العصر ، أيصح رأى من قال أم لا ؟ قال : الله أعلم بصحة هذا القول وما هو . أما في الآثار المغربية فقد قيل من غير إسناد له إلى من خالف في دينه دين أهل الحق بدين أو رأى ، ولعله أن يكون من قولم و نحن لا نخطئ في الدين على الرأى في موضع جوازه لمن رآه فقاله أو عمل به . وكأنه في قول من يذهب في الظل إلى الزيادة على المثل آخر الظهر لوقت العصر ما يدل على هذا ، يذهب في الظل إلى الزيادة على المثل آخر الظهر لوقت العصر ما يدل على هذا ، يذهب في الظل إلى الزيادة على المثل آخر الظهر لوقت العصر ما يدل على هذا ،

ولكنه في قول الشيخ الصبحى: ليس بين الظهر والعصر وقت لا يجوز فيهما فيه أحدهما ، وإن انقضى وقت الظهر دخل وقت العصر ، فإن ارتاب وقف حتى يزول عنه الريب بما يدل على غيره ، ومن قبله فى قول الشيخ الكدم ما يؤيده فيدل على صوابه . قلت له : وهل فى قول غير هؤلاء ما يدل على شيء فى هذا أم لا ؟ قال : نعم . فى قول الشيخ محمد بن محبوب من الأولين والشيخ أحمد بن مفرج فى الآخرين ما يدل على هذا الرأى . وفى قول الشيخ محمد بن روح فى المتقدمين ، والشيخ عبد الله بن محمد القرن ، والشيخ صالح بن محمد فى المتأخرين ، ما يدل على صحة الآخر لشرط الزيادة بعد الظهر على المثل فى صلاة العصر ، مع هؤلاء وعدمها عند أولئك ولغيرهم الظهر على المثل فى صلاة العصر ، مع هؤلاء وعدمها عند أولئك ولغيرهم والصيف وما بينهما المعرفة فى الوقت فى الصلاة بالظل على رأى من قاله ؟ والصيف وما بينهما المعرفة فى الوقت فى الصلاة بالظل على رأى من قاله ؟ قال : نعم ، لأنه لا يختلف فى حال أبداً إلا بعد الزوال ، زاد أو نقص قال : نعم ، لأنه لا يختلف فى حال أبداً إلا بعد الزوال ، زاد أو نقص

ما يبقى في الظل لاختلافه بالأوقات أو الموضع ، فهو كذلك على مر الزمان ، من غير زيادة ولا نقصان ، يكون في وقت ولا مكان . قلت له : وما أتوه في القياس بالظل ، فصر حوا به بالذكر ، من سبعة أقدام إلى أربعة عشر قدماً في العصر غبر ما أمروه به من زيادة للقدم على معنى الاحتياط ، ما وجهه في هذا ؟ قال : فهو على الخصوص في موضع ما لا يبقى في منتهي الحر للشمس في مثل عمان ، لا على العموم في كل مكان ، لأنه في تفاوته إنما يكون بما يبقى من الظل بعدالزوال ،لاختلافه فى المواضع والزمان ، فتارة يأخذ في الزيادة والأخرى في النقصان ، وإلا فالزيادة على ما يبقى حال الزوال لا بختلف عن المثل في العصر أو ما زاد عليه ، وإن قل على رأى من قاله من أهل العدل ، وربما زاد ظل الشيء في المنتهى من الشتاء عن المثلين في مواضع ونقص في أخرى ، لأن الشمس في بعضها تأتى على الرأس في كل عام مرتىن ، وفي بعضها مرة ، فلا يبقى للشيء المنصوب لمعرفة الزوال في وسط النهار بقية من الفيء(١) وربما لم تبلغ الرأس في بعضها على مر الأزمنة في كثير من الأمكنة ، فيبقى من ظله مقدار ما بقى عن الرأس من فلكها في أوجه ، فيحتاج معه في كله إلى الزيادة عن مثله في منتهى غبر خروجها ، فكيف من انحطاطها نازلة في رجوعها ، ولم تزل في زيادة ، حتى تنتهي في الشتاء إلى منتهي ما يبلغ إليه ، فيكون في طوله ، لمعرفة الظهر ما يزيد من الإنسان على سبعة أقدام ، وفي العصر على أربعة عشر قدماً ، على مقدار ما يبقى من ظله حال وقوفه زيادة وعلى مثله ، وعلى مقداره ، فيكون في الحر لبقائه مع زوالها في الظهر ، فإن القول بالسبعة أقدام لا يصح إلا في موضع ما لا يبقى لقامة الإنسان شيء من ظل الزوال في ذلك الزمان ، ولما لم يكن كل قدم سبع قامة من به من الناس ، ظهر ما به في عمومه من الالتباس ، على من لا يدرى في ظهوره ما في قصوره من زيادة أو نقض عن المحدود، وإنكان في صورة ما لم يكن الفظآ فهو كذلك في حده ، ومع هذا فأولى ما به

<sup>(</sup>١) الفيء : ما كان شمسا فينسخه الظل .

أن يرد عن ظاهر ما به من عموم ، إلى ما له من خصوص ، لأنه وإن أطلق فى لفظه فعم فهو خاص ، ولابد من تقييده على ما هو به مخصوص على حال ، فير تفع ما به من إشكال . وأما قول من قال فى هذا : إن ظل كل شىء مثله غير ظل الزوال فى آخر الظهر وأول العصر ، أو زاد عليه ، فلا مزيد على حده لتمامه وعمومه على الإطلاق فى الأيام ، وجميع ما يكون من الأعلام المنصوبة لمعرفة ذلك . قلت له : وما قالوه من قدم الاحتياط زيادة فى وقتها ، أهو شىء لابد منه أم لا ؟ قال : لرفع الشك عن المصلى على حال لا غيره من لزومه ، ولكن من المستحب لمن يلى فى تعبده بها أن يحتاط بمثله فى جميع صلواته ، وإن لم يفعله فى أوقاته أو فى شىء منها فلا شىء عليه ، إلا وأنه فى شدة الحر مما يؤمر بإيراد الشمس فى صلاة الظهر ، خصوصاً فى موضع الصلاة شدة الحر مما يؤمر بإيراد الشمس فى صلاة الظهر ، خصوصاً فى موضع الصلاة جماعة رفقاً بأهلها ، وإلا فهى فى وقتها لا قول فيها إلا بتمامها فى أوله أو وسطه أو آخره ، إلا أن تعجيلها فى أول أوقاتها أفضل ، والقول به أعدل ، فدع ما سواه .

قلت له: فإن قام أحد فأذن وأقام الصلاة قبل وقبها لا لما به يعدر ، إلا أنه أحرم في حاله بعد دخوله ، أيجزئه عن فرضه لأن يخرج فيهامعنى الاختلاف في جواز ، لأنهم في منزلة من صلى جماعة بغير أذان ، لأن ذلك من أذانه في موضع ما لا يصح له ، كأنه ليس بشيء . قلت له : فان كان لما به يعذر في حاله ؟ قال : فهو موضع العذر تامة ، وعسى أن يجوز في تقديم الإقامة على الوقت بالعمد ، لما به بعذر من شيء أن يلحقه معنى الاختلاف في صلاته ، لأنها من لوازم الصلاة فلا يصح أن يوتى بها قبل جوازها عمداً ، لا بأثر لصحة خبر ، ولا جواز نظر يقع عليه الاتفاق على احرامه قبل الوقت وما بقي من صلاته في وقبها ؟ قال : لا بد له من قضائها إحرامه قبل الوقت وما بقي من صلاته في وقبها ؟ قال : لا بد له من قضائها بعد فونها ، وعليه في العمد مع العلم أن يكفر عنها . ومختلف في لزوم الكفارة بعد فونها ، وعليه في العمد مع العلم أن يكفر عنها . ومختلف في لزوم الكفارة

مع الحهل ، وليس عليه فى النسيان ولا فيما به يعذر من الحطأ ألا أن يعيدها لا غير ، فينظر فى هذاكله . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفيمن عمى عن القبلة فلم يدر فى أى جهة هى ، ولم يزل فى أمره متحيراً ، أعليه أن يسأل عنها من قدر عليه من الناس فى حاله ، ويلزمه قبول ما به يخبره عنها من ذلك ؟ قال : نعم ، قد قبل فى هذا إنه مما عليه فى الصلاة بعد حضورها ، لأن القبلة من شرطها لتمامها إلا لعذر ، وإلا فلا يصبح إلا بها ، وكل من أخبره عنها لزمه قبوله ، ولم يجز له فيه أن يرده من قوله ، لأن الحبجة له وعليه فى قول أهل الحق . وإن كان من ذوى الفسق . وقيل الحبجة فى مثل هذا لا تقوم إلا بأهل الأمانة ، لا بغير هم من مجهول ولا ذى خيانة ، ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا . قلت له : وعلى هذا القول ، هل عليه أن يسأله عرفه فاسقا أو جهله ؟ قال : لأى شيء يسأل من لا تقوم به الحبجة عليه ولا له ، إنى لا أدرى على هذا جوازه لغير معنى ، دع ما زاد عليه من لزومه ، وإنما يصح أن يلزمه على رأى من يقول فيه : بأنه الحبجة فى موضع الحبجة له وعليه لا غير .

قلت له: فإن أعدمه من هو الحجة في الإجماع أو على هذا الرأى في القبلة ، ماذا يعمل في توجهه لصلاته ؟ وكيف. يفعل إذا لم يقدر على الاستدلال بشيء مما يدله عليها في حاله الذي هو به ؟ قال : قد قيل أن يجتهد في التحرى لها فيصلى نحو الوجهة التي في غالب على قبلته إنها هي القبلة ، وليس عليه أكثر من هذا لأنه من قدرته وما خرج عن حد القدرة فليس عليه من أمره شيء . قلت له : فإن بان له من بعد الصلاة في الوقت أو بعده أنه قد صلى إلى غير القبلة ؟ قال : فهي على هذا صلاته وليس عليه من إعادتها شيء في الوقت و لا بعده ، لأنه قد صلاها فأداها على ما جاز له ، وبعض أعجبه ما دام في وقتها أن يعيدها استحباباً ، وعسى ألا يبعد من أن وبعوز عليه معنى الاختلاف في لزومها له من بعد على هذا من أمره فيها .

قلت له : ويجوز له أن يسمع من هو مثله في تحيره ، فيعمل ويتبع فعله في توجهه أم لا ؟ قال : قد قيل أن ليس لأحد أن يستمع إلى قول الآخر في هذا ، ولا يتبع ما يكون عليه من عمله ، لأن على كل منهما على ما لزمه من تحريه لها لمبلغ ما قدره من جهله ، فلا يعد من هو مثله تاركاً لما عليه من ذلك . قلت له : فإن دله أحد عليها مع تحيره فيها فصلي إلى نحو ما أخبره به عنها ، تم بان له من بعد في توجهه أنه إلى غير القبلة ؟ قال : إنه لابد له من أن يصلها مرة أخرى في وقتها لأنها مما عليه . قلت له : فإن لم يصلها حتى فات الوقت الجهلا أو على معرفة ؟ قال : فهو من ظلمه ، وعليه ما على من ترك الصلاة بجهله عمداً ، أو في علمه من بدل أو غيره في موضع التحريم أو الاستحلال . قلت له : فإن لم يظهر له ما هو به وعليه من جهله إلى أن خرج وقتها وبقى على ذلك ؟ قال : فهو في موضع ما له وعليه أن يعمل بقوله في الإجماع سالم ، وصلاته تامة لما جاز له من الاتباع ، وأما في موضع الاختلاف في جوازه له فلابد من أن يلحقه معنى الرأى في فسادها ، ولزوم ا إعادتها ، وإن لم يصح معه أنه أخطأها . قلت له : فإن صح معه من بعد أن خرج وقتها أنه قد دله على غير القبلة فأخطأها بدلالته ؟ قال : قد قيل إن عليه البدل ، لأنه قد دله على غير الحق فعمل به إلا في موضع ما يكون له بمنزلة من تقوم به الحجة في ظاهر الأمر بإجماع ، فلا أقدر أن ألزمه كفارة ، لْأَنْهُ لا دَلْيُلُ عَلَى فَرْقَ بِينَ الكَذْبِ وَالصَّدَّقُ فَيَمثُلُ هَذَا مَنْ قُولُهُ فَي حَالُهُ ذَلَاث فأشبه أن يكون لعدم ما يدل عليه من الحزاء معذوراً . وأما في موضع ما يختلف في جواز العمل بقوله ، فعسى أن يلحقه معنى الاختلاف في لزومها فيما يتوجه لى في هذا ، إلا أنه يعجبني في موضع الرأى ألا يكون على من عمل فيه برأى جاز أن يعمل به من ورائه شيء من ذاك . قلت له : فإن وجد من يدله على القبلة فتركه ولم يسأله عنها لغفلة عن لزومه أو جهل به ، وصلى على التحرى ، ما يلزمه ؟ قال : قد قيل بالبدل . فإن تركه لحهله عداً حتى خرج وقتها ، جاز في الكفارة لأن مختلف في لزومها له ، فإن النسيان فلايلزمه

فيه غير البدل. قلت له: وعليه في هذا أن يقبل قول الواحد أم لا ؟ قال : نعم ، لأنه الحجة في به يخبره في مثل هذا عنه من الحق ، حال لزومه له في الحين ، إلا أنه لابد من أن نختلف في لزومه بما عدا الأمين. وفي قول آخر إنه بجوز له بجميع من صدقه ، فإن اطمأن إلى قوله قبله ، ولم يكن من الأمناء في رأيه. وإنه لقول لبعض المسلمين.

قلت له : فإن قدر على أن يستدل علمها بما لها من دلالة فتركها إلى القدرة على الاستدلال أن يدعها إلى قول غبره تقليداً له فها ، فإن فعله لم بجز ثه عن إعادتها ، و إلا فعايه إن فاته و قبّها على من تركها بالعمد ، فى موضع عامه أو جهله ، أو ما يكون من نسيانه من بدل ، أو ما زاد عليه من كفارة . قلت له : فإن صبح معه من بعد أنه قد توجه نحوها فأصابها ؟ قال : قد أسى ء فى تركه لما يلزمه بالعمد ، وليس من بعد التوبة فى موضع لزومها شيء من بدل ولاكفارة ، لأنه وافق في توجهه ما عليه من حيث لا يدرى ، فأجزأه في مرضه عن إعادته لوقوعه موقع الأداء له ، كما لزمه عرفه أو جهله فهو كذلك. قلت له : فان عرفها و توجه في صلاته نحوها ، إلا أنه نسى في حينه أن ينوى في الكعبة أنها له قبلة ، أيجز ثه إذا كان فيا تقدم له أنها هي القبلة له ، ولم يزل على ما في نفسه من الاعتقاد فيها ؟ قال : قد قيل إنه يجددها منى ذكرها في صلاته ، وإن بقي في نسيانه حتى يفرغ منها فهو على ما مضى من النية فى زمانه ، ولا شيء عليه حتى يصح معه أنهرجع عن ذلك .قلت له: فإن كان لا يدرى في الكعبة ما هي ؟ ولا أين هي ٢ إذ لم يسمع بذكرها ، ولا قامت الحجة عليه بها ، وصلى ما لزمه نحوها على نية الأداء لفرضه ؟ قال : قد قبل فيه إن هذا مما يجزئه فلا شيء عليه . قلت له : فإن صلى إلى غير القبلة ناسياً ؟ قال : فليصلها في وقتها متى ذكرها إعادة لها ، وإن لم يذكرها حتى فات الوقت أبدلها . وعلى قول آخر فيجوز لأن لا يكون عليه من بدلها شيء . قلت له : وقد بقي لى أن أقول في المتحير إذا لم بجد من يدله على القبلة، هل فيه قول أن يصلي إلى أربع جهات ، ويلزمه في ذلك في رأى من قاله أم لا؟ قال: نعم . قد قيل بهذا فيه ، وإنه لقول مغربي ، ولا أدرى أنه في رأيه مما عليه . وعسى أن يكون على معنى الاحتياط ، لمن شاء خروجاً من الشك ، لا على غيره من لزومه ، لما به من مشقة على من عمل به ، فينظر في هذا كله ثم لا يؤخذ منه إلا ما وافق الحق . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفى توجيه المرأة ، أتقول حنيفاً أو حنيفة ؟ قال : فالوجهان من قول المسلمين جائزان ، وبعضهم أعجبه ألا يغيره عن أصله من أجلها فتقول حنيفاً لا غير ، قلت له : وعلى هذا القول فإن هي قالت في الصلاة حنيفة ، يدخل عليها ضرر في صلاتها أم لا ؟ قال : لا أعلمه ممايضرها لأنها في هذا التوجيه لو تركته أصلا ، لما جاز أن يبلغ بها إلى نقض في صلاتها ولا دونه من نقض على حال ، لأنه في المستحب في موضعه ، لا من اللازم في شيء . قلت له : وما القول في أول عقدها متوجها مثل الرجال أو متوجهة ؟ قال : لا أحفظ من أثر ، والذي يقع لى أنها تقول متوجهة إن صحم ما حضر في من نظر ، وإن قالت متوجهاً فلا فساد عليها في ذلك . والله أعلم .

مسألة الزاملى: وفي القهقهة التي إذا فعلها المصلى في حال صلاته ، تنقض وضوءه وصلاته ما هي ؟ قال: إذا ضحك الإنسان ضحكاً (يمتخض) به بدنه ، هو القهقهة التي تفسد الوضوء والصلاة ، إذا وقع ذلك وهو في الصلاة . وأما التبسم بالشفتين من غير (امتخاض)البدن فهو يفسد الصلاة ولا يضر الوضوء ، وأما حركة القلب وحدهابلا (احتر اله)البدن ، فقول هي عنزلة القهقهة التي وصفتها لك ، وقول هي لا شيء ولا تفسد الوضوء ولا الصلاة . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يصلى نافلة ويقرأ فيها من القرآن آيات الدعاء ويريد بها الدعاء والدرس ، أتفسد صلاته من أجل ذلك ؟ وهل عليه بدل ما صلى من النافاة على ذلك أم لا ؟ قال : إذا كانت نيته قراءة القرآن ، لم يعجبنى أن يكون عليه بدل ، وشاورت فى ذلك شيخنا محمد بن راشد رحمه الله

فكان عندى من رأيه هكذا . وأما الفرائض فلا يجوز أن ينوى به الدعاء إلا أن يكون منه ذلك بعد أن يتم التحيات الأخيرة قبل أن يسلم . والله أعلم .

مسألة : ومنه على ما سمعنا من الأثر أن المصلى إذا أراد قطع صلاته ليصلى مع الجماعة فى المسجد حين رأى الإمام قد قام إلى الصلاة ، إن كان قد صلى ركعة قد صلى ركعة ن من صلاته يسلم و يجعلهما نافاة ، وإن كان قد صلى ركعة واحدة يسلم و يجعلها و تراً . وأما الذى ذكر صلاة نسيها ، بعد أن دخل فى صلاته الحاضرة ، فيعجبنى أن يتمها . لأن الله عز و جلقال : ( و لاتُبسطلوا أعمالكم ) (١) فهذا الذى يعجبنا من الأقاويل . والله أعلم .

مسألة: الصبحى: وينوى المصلى فى سجوده بعد التسليم من الصلاة قربة لله وخيراً لصلاته ، ورغماً للشيطان لعنه الله . قلت : وإن لزمه سجود سهو ، أيلزمه أن يسجد للسهو ؟ قال : سجود السهو كاف . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن أقام الصلاة على غير ما أنبتت الأرض ضرورة أو غير ضرورة ، ويسجد على الأرض أو ما أنبتت ، أن صلاته تامة وله أن يقوم على الصوف والحلود ، وما لا يجوز فيه السجود إذا سجد على ما يجوز عليه السجود . ولا أعلم في جواز صلاته اختلافاً على هذه الصفة ، إذا كان من الضرورات ، وبعض المسلمين كره ما ذكرنا دون أن يرى به نقضاً . والله أعلم .

مسألة القرن رحمه الله : ومن سها فى صلاته إذا كان عليه القيام فقعد ، أو القعود فقام ، هل يرجع من سهوه إلى الموضع الذى خرج منه ، من استقامتا فى الصلاة أم لا ؟ قال : الذى أقول به وأراه موافقاً ، إن رجوعه من سهو يرجع بلا تكبير ، وإذا أخذ فى القعود إن كان عليه القعود ، أو أخذ فى القيام

<sup>(</sup>١) وتمامها: (يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، لاتبطلوا أعمالكم) منالآية ٣٣ من سورة محمد .

إن كان عليه القيام بعد أن رجع من سهوه وانتهى إلى حالته التي كان محقا فيها أن يكبر مثلا ، كان عليه القيام فقعد ساهياً فليرجع من قعوده إلى أن يصير في حال التجافى بين افتراق القعود والقيام من السجود ، فإذا صار هنالك نهض بتكبيرة ، ولا يعتد بتكبيرة السهو التي قعد بها ساهياً ، ولا يقوم من قعوده الساهى فيه إلى موضع التجانى ، لأن تلك تكبيرة سهو لا يعتد بها ، وكذلك إن كان عليه القعود فقام . والله أعلم .

مسألة الشيخ سرحان بن عمر الأزكوى : وفيمن سها عن صلاته فى ركعتين أو ثلاث ركعات وهو يصلى عند إمام ؟ قال : إذا فاتته من الحمد عند إمام فى ركعة أو ركعتين أو ثلاث أو أربع ركعات ، فعن القرن أن عليه أن يأتى بجميع ذلك فى قومة واحدة . وأما إذا سها فى صلاته سهوين أو ثلاثة ، فقول عليه فى جميع ما سها فى صلاته سجود واحد ، وقول لكل سهو سجود . والله أعلم .

مسألة وهل بجوز للمصلى أن يسد أنفه من الربح النتنة وهو يصلى إذا شغله ذلك عن صلاته أم لا ؟ قال نعم ، جائز ذلك . والله أعلم .

مسألة: الشيخ محمد بن عمر: وعمن نسى صلاة أو نام فى بلدها و ذكرها فى سفره ، ما يصلى ؟ أربعاً أم ركعتن ؟ وتُلذكر فائتة أم حاضرة فى النية ؟ وكذلك إن نسيها فى السفر و ذكرها فى السفر وكذلك إن نسيها فى الحضر و ذكرها فى السفر فإنه يصليها نامة ويذكرها فائتة ، وكذلك إن نسيها فى السفر و ذكرها فى الحضر فإنه يصليها تامة فى الحضر ، ويذكرها فائتة ، لأن وقتها قد فات ، و ذلك يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، لأن ذلك وقتها، وهو ذلك الوقت الذى ذكرها فيه ، ليس علمه إثم و لا تبعة . وأما النية فينوى فائتة ، لأنه قد فات وقتها الذى ذكرها فيه . أما ترى أنه إذا أخر الصلاة الأولى فى السفر ، وقال يصلى ، فإنه يذكرها فائتة وهو قد تركها عمداً ، فوجب عليه أن يذكرها فائثة . والله أعلم .

مسألة عن الشيخ خميس بن سعيد : وعن المصلى إذا صلى ركعة من صلاته ، ثم انتقضت صلاته بمرور كلب أو حائض ، وأراد أن يبتدئها ، كيف ينوى ويقول ؟ وإن صلى ركعة ثم علم أن بثوبه نجاسة لحقته قبل أن يتوضأكان فى وقت الصلاة فإنه يبتدئ الصلاة ولا يذكرها بدلا ولا غيره فى أكثر قول المسلمين ، و فى بعض القول : يذكر أنه يصلى بدلا وإنكان قد صلى أكثر صلاته ، وانتقضت عليه ، فإنه يذكرها بدل الحاضرة ، وفى بعض القول : إنه إذا أحرم المصلى و دخل فى الصلاة ثم فسدت عليه ، فإنه ينويها بدلا ولوكان فى وقتها ، وكل آراء المسلمين صواب . والله أعلم .

مسألة الصبحى : ومن دخل فى التحيات أو الحمد وتردد قلبه فى أمور الدنيا ، ولم ينتبه إلا بعد فراغه فكررهما ، أيجزئه وتتم صلاته ؟ قال : لا يضره ذلك ، وله أن يكررهما على وجه التثبيت ، وإن لم يرجع ومضى على ذلك فلا بأس عليه . والله أعلم .

مسألة عن الشيخ مسعود بن هاشم رحمه الله : وفيمن يصلى وهو شاك في وضوئه مثل أن طعنته شوكة ، ولم يصح معه خروج الدم ، أيكونوضوؤه تاماً وصلاته تامة أم لا ؟ قال : وضوؤه تام ، واصلاته تامة ، حتى يعلم نخروج الدم من جسده ، وكذلك الذي تبع البول فمرة بجد شيئاً ويصلى ، وقلبه شاك ، ففي الحكم صلاته تامة ، حتى يعلم بخروج البول منه ، ويصير على أقوى ظنه . والله أعلم .

مسألة الزاملى: فيمن عرف أن الشمس قدزالت، وأن وقت صلاة الظهر قد دخل ، ونام بعد ذلك فذهب النوم حتى فات الوقت ، كيف لفظ نيته لهذه الصلاة يذكرها فائتة أم لا ؟ قال : يذكرها فائتة ، وإنما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «فإن ذلك وقتها «أنه لا إثم على الناسي والنائم في فواتها ، كأنه صلاها في وقتها في معنى رفع الإثم عنه . وأما هي فيذكرها فائتة . وفي الكفارة اختلاف ، ويعجبني إن كان في الوقت سعة ونيته ينام على أنه

يقوم أن لاكفارة عليه ، وإنكان نام فى ضيق الوقت على المخاطرة والتهاون بأمر الصلاة فعليه الكفارة . والله أعلم .

مسألة : وفى قول النبى صلى الله عليه وسلم : « لا صلاة لمن عليه صلاة » أيكون معناه أن من نسى صلاة ثم ذكرها بعد أيام أن يكون عليه بدل الصلوات التى صلاها فى تلك الأيام قبل ذكره للصلاة أم أن عليه بدل ما صلى بعد ذكره لها ؟ قال : أما قبل أن يذكرها فلا بدل عليه فيا صلى بعدها ، ولا أعلم فى ذلك اختلافاً . وأما إن ذكرها ولم يصلها متعمداً ، ففى بدل ما صلى بعدها قبل أن يصلها اختلاف ، ويعجبني إذا تطاول ذلك أن يوخذ له بالرخصة لمن جاء تائباً نادماً على ما أذنبه ، لأنه أرجاً رغبته فى التوبة إذا بدلت له الرخصة . والله أعلم .

مسألة: ومنه وأما الناسى والنائم إذا قاما للصلاة فى وقت العصر ، وقد اصفرت الشمس ففى ذلك اختلاف. قول قد فاتت الصلاة ويقفان حتى تغرب الشمس وتحل المغرب ثم يصليان، وقول ما لم يغرب من الشمس قرن ، فصلاة العصر جائزة ، فإن صليا الصلاة كلها قبل أن يغيب من الشمس قرن ، فقد أدركا على هذا القول ، وإن صليا مها ركعتين ، ثم غاب قرن من الشمس فيقفان حتى يستم غروبها ويتما الركعتين الباقيتين . وقول يبتدئان الصلاة ، فهذا لا يجوز فى قول أحد من المسلمين . وأما المتعمد فلا يجوز له أن يتعمد لترك الصلاة حتى يبقي من وقها بقدر ما يرجع ركعة ، فإن فعل ذلك فلا تبر ئة من الكفارة على قول بعض المسلمين . وأما إن تهاون ونيته أن يصلى الصلاة فى وقها ، فضاق عليه الوقت حتى صلى منها ركعة وفات الوقت ، فأتم ما بتى منها فى غير وقها ، فهذا على قول لاكفارة عليه ، لأنه أدرك ركعة من الصلاة فى وقها ، فهذا على قول لاكفارة عليه ، لأنه أدرك ركعة من الصلاة فى وقها . والله أعلم .

 قال : إن الإنسان يعتقد فى قراءته للقر ن فى صلاته أن يكون بمعنى الدرس لا بمعنى الدعاء ، فإن كان هذا القارئ اعتقد فى قراءة القرآن ، ونوى مع ذلك أنه يدعو ربه بهذه الآيات ، واعتقاده أن قراءته هذه للصلاة ، فلا أقدم على نقص صلاته إذا كان على الجهالة منه . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفى صلاة النوافل حيث قالوا يصليها نائماً وقاعداً ،ما يكون صفة ركوعه وسموده ؟ قال : إن الذى يصلى نائماً لا يركع ولا يسجد إلابقلبه وإنما هو يقرأ الصلاة ويكبر ويسبح تسبيح الركوع والسجود . والله أعلم .

مسألة عن الشيخ خميس بن سعيد : والدراهم إذا كانت فى سكتها أصنام من حروف ذهب أو فضة أو رصاص أو نحاس ، هل تفسد على المصلى إذا كان حاملها ، أو صلى وهى فى ثوبه أم لا ؟ قال : إن هذا إذا كان حاملا لدراهمه حافظاً لها عن الضياع ، وهى غايته حيث لا يراها أحد ، فأرجو أنها لا تفسد صلاته . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفى الصبيسة فى أى سن تجب عليها الصلاة ، أهى مثل الصبى ابن عشر سنين ؟ أم هى غير ذلك ؟ قال : إن الصلاة على من عقل ، والصوم على من أطاق ، والحج على من استطاع إليه سبيلا . فإذا صار الصبى والصبية بحد من يعقل الصلاة والطهارة ، فينبغى أن يأخذه أهله بالصلاة والطهارة ، فتى ما بلغ كان مستعداً للعبادة . وأما اللزوم الذى تجب عليه بتركه العقوبة ، فذلك على من بلغ الحلم فى الحكم . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى الذى عارضه الوسواس فى الصلاة ، حتى ربما يذهل عن ركعة تامة أو أقل أو أكثر ، وهو مجتهد فى دفع ذلك ، إلا أنه يغلبه الوسواس ، هل يثاب على صلاته على هذه الصفة أم لا ؟ قال : أما التأدية للفرض فيسقط عنه بالعمل إذا أداه على وجهه ، واعتقاداً منه عند دخوله فى العمل لتأدية الفرض . وأما الأجر فيختلف فى ذلك ، قول ليس من صلاته إلا ما عقله ، و ثول إذا دخل فى الصلاة وهو على معنى تأدية اللازم له ،

وعارضه السهو والغفلة عن تدبير شيء من صلاته ألا يضيع عمله عند الله . ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها . وهذا طبع مجبول عليه العبد من غير اختيار منه لذلك ، وإنما اضطرته الحلقة والجبلة إلى ذلك . والله تعالى لا يضيع أجر من أحسن عملا . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفي الذي يجد لفظة في فمه وهو في الصلاة و يجتمع الريق في فمه ويشغله عن الصلاة واللفظة قدر حبة ذرة أو أقل أو أكثر ، كيف الوجه في تمام صلاته وفسادها ، وإخراج اللفظة والريق من فمه وتجرعه بذلك ؟ قال : أما اللفظة إذا كانت في فمه وتشغله عن صلاته ، فيعجبني له أن يعزلها عنه بلسانه إلى ظاهر الشفتين ، ولا يتركها تشغله عن صلاته ، وإن فعل هذا فأرجو ألا فساد عليه في صلاته . وأما الريق فلا أحب له أن يجمعه في فيه ، فإن جمعه في فه وأغرقه خفت عليه فساد صلاته وصيامه ، لأنه يكون بمنزلة الشارب ، والذي ينبغي له أن يتجرع قبل أن يجتمع ، فإن اجتمع شيء بزق به تحت رجله اليسري على جانبه الأيسر إذا كان في الصلاة ، وإن معكه في ثوبه بيده اليسري فجائز . وذلك إذا كان في مسجد وهو أحب إلى .

مسألة: ومنه وفي مصلى بنى على جانب الطريق ، مرفوع له (كبس) على الطريق قدر ذراع ، وله سترة قدر ذراع ، وتمر في هذه الطريق قدام المصلى الحائض والحنب ، هل تتم صلاة من صلى في هذا المصلى ، كانوا يصلون جماعة أو فرادى ؟ قال : إذا كان الطريق والمار قدام المصلى ، فإذا كانت سترة مقدار ثلاثة أشبار ، فلا يقطع المار خلف السترة من حائض ولا جنب ولا غيرهما إلا الكنيف ، قالوا يستحب أن يكون بينه وبين المصلى سترتان بينهما فرجة ، والمصلى وحده ، والحماعة في نقض الصلاة بالمارين قدامهم سواء، والقول فيهم واحد . والله أعلم .

مسألة : ومنه و في المصلى يمر بينه و بين السترة مما يلي القبلة فأر أو سنور ،

هل يقطع صلاته ؟ وإن كان مروره بين سجوده أو تخطى رأسه ، كيف يكون حكم صلاته ؟ قال : فى ذلك اختلاف ، وأكثر القول أنه لا يقطع صلاة المصلى حتى يمر بينه وبين سجوده ، وفيه قول إنه لو مر بينه وبين سجوده فلا يقطع عليه . والله أعلم .

مسألة الصبحى : وقال من قال من المسلمين إن الجدار الواحد يجزئ المصلى عن الكنيف ، وهو قول حسن يجوز العمل به . قال المؤلف : أكثر ما قيل فيه إنه يكون بين المصلى وبين الكنيف سترتان بينهما فرجة . وما قاله الصبحى فيوجد جوازه فى المصنف وغيره ، ويعجبنى الأخد به عند الضرورة والله أعلم .

مسألة الزاملى: فكيف صفة الفرق فى قراءة السر للمصلى وحده فيا يجهر به الإمام ، وفيا يسر فيه القراءة ، هل فرق فى ذلك ؟ ومن لم يعرف الفرق فى ذلك يضيق عليه أم لا ؟ قال : إن الفرق بين السر والجهر به الصوت ، والسر ما سوى ذلك . ولو سمعته الأذنان ، واختلفوا أيضاً من وجه آخر . فقال لا يجوز للمصلىأن يُسمع أذنيه فى قراءته كانت صلاة ليل أو نهار ، أو نهار . وقال بعض : له أن يسمع أذنيه كانت صلاة ليل أو نهار ، وقال بعض : يسمع أذنيه فيا يسره الإمام ويسر عن أذنيه فيا يسره الإمام ويعجبني هذا القول . وإذا كان أسمع أذنيه محفظ صلاته أكثر ، فيأخذ بقول من قال إنه جائز . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المصلى إذا كبر تكبيرة الإحرام ، ونسى الاستعاذة حتى قال بسم الله ، أو أتم البسملة ، أيرجع يستعيذ أم لا ؟ قال : عندى إن البسملة من الحمد ، فإذا دخل فيها فلا يرجع إلى الاستعاذة ، ويعجبنى إن يؤخرها عند ابتدائه فى الركعة الثانية ، إذا كان ذلك على النسيان . قال المؤلف : إن رجع إليها فموضعه قريب ، وفيها عندى رجوعه إليها ، وإن أخرها إلى ابتدائه فى الركعة الثانية فهو وجه صواب . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المصلى إذاكان به علة الصدر ، ومخشع منه نخاع كثير ، كيف يفعل به إذاكان لا يقبله ليسرطه (١) أنجوز له أن يطأطئ رأسه ويرميه فى قباته ؟ أم يلتفت به إلى شماله ويرميه ؟ ولو أدار وجهه عن القبلة أم لا ؟ قال : إذا صار فوق لسانه لم يجز له أن يسرطه إذا كان من الصدر ، فإذا سرطه انتقضت صلاته إذا صار على مقدرة من لفظه ، ويعجبني أن يسيله إلى الحانب الأيسر ، ولا يبزق به بالنفخ ، فإن النفخ ينقض الصلاة . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفى المصلى إذاكان يصلى بلا إزار ، وظهرت عورته على الأرض أو البساط أو مستهما أو لم تمسهما ، أتنتقض صلاته أم لا ؟ قال : أكثر القول لا تنتقض صلاته إذا ظهرت على الأرض ، وبعض قال ظهورها على الأرض له كظهورها على البساط ، وعند صاحب هذا القول ظهورها على البساط ليس كظهورها على الأرض . قال المؤلف : وأنا ممن يقول ظهورها على البساط غير ظهورها على الأرض ، ويعجبني قول من قال بتمام صلاة من ظهرت عورته على الأرض ، والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المصلى الذى لا يراعى صلاته ، وقيل فى الأثر إنه لا يثاب عليها ، كيف معناها ؟ قال : إذا تعمد على العلم بالنهى ، وهو ذاكر النهى عند فعل الصلاة فهو هالك ، وإنكان ناسياً النهى وغلبه وسواس الشيطان ، فلا يثاب عليها ولا يهلك على هذه الصفة . ومراعاة الصلاة عندى المحافظة عليها عند التسبيح والتكبير والقراءة ووضع كل شيء من ذلك فى موضعه ، والتفهم بما يقول فيها يكون معناه التكبير والتعظيم الله تعالى . وفى التسبيح عما لا يليق به من الصفات ، وفى الركوع والحضوع له وفى السجود التذلل له ، والتبرؤ من الحول والقوة إلا إليه ، وفى التحيات المدح . والله أعلم .

 الأحوال أو وقت من الأوقات ، وإنكان بجوز ولوكررها عشر مرات أم لا؟ قال : لا أعلم جواز ذلك ، وعندى أن الفاتحة لا تكرر فى صلاة فريضة ولا نافلة . وأما تكريرالسو رة الواحدة فى النوافل والفرائض مكروه بلانقض إذا كان ذلك فى ركعة واحدة ، وأما التسبيح مكان القراءة فى النوافل فيه اختلاف ، ولا يعجبنى إلا القراءة فى موضع القراءة . والله أعلم .

مسألة : ومنه ومن نسى صلاة فى السفر وذكرها فى الحضر ، فايصلها تامة صلاة الحضر . وانية فى ذلك أن يقول : أصلى لله تعالى فريضة الظهر التى نسيتها فى السفر ففاتتنى أربع ركعات ، متوجها إلى الكعبة طاعة لله ولرسوله محمد حصلى الله عليه وسلم – وأما من نسى صلاة فى الحضر وذكرها فى السفر ، فقول يصليها صلاة الحضر ، ويعجبنى هذا القول الأخير . والنية فى القول الأخير : أصلى فريضة الظهر الفائتة أربع ركعات .

مسألة : ومنه وفى المصلى إذا انحنى عند تكبيرة الإحرام حتى يخرج من حد القيام ، ما يلز مه فى ذلك ؟ قال : لم أحفظ هذه المسألة بعينها من الأثر ، ولكن فيا يعجبنى إذاكان أراد الإحرام وحتى ظهره و دخل فى الركوع أن يبدل صلاته فيا مضى و ينتهى فيا يستقبل ، لأن تكبيرة الإحرام جعلت فى الصلاة أن تكون فى حال القيام لا فى الركوع . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن يبدل الصلوات الحمس ونيته احتياطاً إن كان يضيع شيئاً أو عليه شيء ، ثم ذكر شيئاً مما يلزمه بدله ، وقد صلى بدلا بقدر ما يأتى على ما ذكره ، أيجزئه أم حتى يخص ذلك بعينه ؟ قال : إن بدل الاحتياط لا يكفى عن الصلاة المنتقضة التي يعرفها بعينها ، ولم ينو ذلك البدل عنها ، وإنما بدل الاحتياط ينفع الصلوات التي لم يعلم بها هو وغاب عنه علم نقضها . والله أعلم .

مسألة : ومنه وهل تجوز الصلاة بالعمامة التي في طرتها خيوط حرير كثيرة إذا كان سداها من القطن والكتان أم لا ؟ قال : إن كان الحرير الذي في هذه العمامة منسوجاً ، وكان أكثر من عرض إصبعين إلا أن السداة منه غير حرير ، فأرجو أن في ذلك اختلافاً في نقض الصلاة . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى أرواث السباع إذا اجتمعت ، أيكون فى قطع الصلاة حكم الكنيف ، وتحتاج إلى سترتين أم لا ؟ قال : لا يعجبنى أن يكون حكمها حكم الكنيف إذا وضعتها بنفسها ، إلا أن يخرجها أحد من الناس فى مكان السهاد ، فيعجبنى أن تكون فى منزلة الكنيف ، إذا صارت من الثلاث فصاعداً . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المصلى إذا ضم حرف الراء من الرحمن ، بجهل أو غلط ينقض ذلك صلاته ووضوءه أم لا ؟ قال : إذا كان اللحن على الجهالة ولا يتبدل المعنى به ، فلا نقض فيه . وأما لغلط فلا نقض عليه ، وهذا الذى ذكرته من اللحن عندى أنه لا يتبدل المعنى به ، إلا أنه لحن فى الإعراب .

مسألة : ومنه وفيمن يرفع قدميه عند رفع رأسه من السجود متعمداً أو جاهلا أو ناسياً ، تنتقض صلاته بذلك أم لا ؟ قال : أما المتعمد فعليه النقض إذاكان ذلك على غير الجهل ، وأما الجاهل فبعض ينزله منزلة الناسى ، وبعض ينزله منزلة المتعمد ، ولا يعذر بجهله ، وأما الناسى فلم أدر ما هذا النسيان ، فإن كان نسى علمه الذي علمه فهو عندى بمنزلة الجاهل ، وإن كان نسى أنه في الصلاة ويظن أنه في غير الصلاة ، فيعجبني أن يكون عليه النقض ، ولا يخلو عندى من الاختلاف . وإن كان معناه في النسيان أنه أخطأ في رفع قدميه على غير التعمد منه لذلك فلا نقض عليه . ويوجد عنه في موضع آخر وفي رفع قدمه الواحدة اختلاف على العمد وعلى الحطأ ، لا بأس عليه .

مسألة: ومنه تكون السترة رفعها بقدر ما توارى الدابة التى تقطع الصلاة على ما ممعته ، برفع عن الشيخ مسعود بن رمضان . قال المولف : اختلف فى مقدار رفع السترة ، قول ثلاثة أشبار ولوكانت فى نهاية الدقة إذا أبصرت ، وقول إذا كانت كالشعرة فهى سترة ، وقول حتى تكون بقدر المسواك ، وقول بقدر الأسلة ، وقول إذا كانت فى الرفع ذراعاً أجزاً ، وقيل شبر ، وقيل حجر بجعله فى قبلته بجزئ ، فإن لم مجد فيخط خطا . وقول يكون معترضاً أمامة كالعمود الموضوع ، وقول يكون خطا مستطيلا أوله مما يلى المصلى وآخره مما يلى القبلة . وقول يكون خطا كالمحراب مستديراً يعترضه أمامه ولعل بعض المسلمين يقول : إن الكلب والحنب بحتاجان إلى سترة تسترهما عن المصلى . والله أعلم .

مسألة الشيخ سليان بن محمد بن مداد : وفيمن يصلى وهو مشتمل أو لابس(دشنة)إن كانمعناه (إشمال الأقنة وعقدها)على ما هو متعارف اليوم في الشمل ، فلا بأس بذلك عندنا . ونحب التواضع في الصلاة. وأما (الدشنة) إن كانت طاهرة لم أقل بفساد صلاته . والله أعلم .

مسألة الصبحى : وسألته عمن يصلى ركعة أو ركعتين إلى ما دون الأربع من صلاة الظهر فى وقت الظهر ، ثم دخل عليه وقت العصر ، هل تتم له صلاة الظهر أم لا ؟ قال : معى إنه قد أدرك صلاة الظهر فى وقتها ، ولو لم يتمها على معنى الرواية من أدرك الركوع أو السجود فقد أدرك الصلاة . قلت له : فإن علم بدخول وقت العصر فأهمل ما صلاه من صلاة الظهر وقت الظهر ؟ هل تلحقه لائمة وتراه قد قصر ؟ قال : هكذا عندى لأن صلاته قد صحت له أن لو بنى عليها ، وأخاف عليه الكفارة إن لم يكن له عذر على معنى الرواية ، فلهذا لم يجز له قطعها . والقول فى صلاة المغرب كالقول فى صلاة المغرب كالقول فى صلاة المغرب

مسألة : ومنه وفى العمامة إذاكان بها هدوب حرير مثل(الحضية)وغير ها

أتجوز بها الصلاة أم لا ؟ قال : لا أحب له الصلاة بها عند الإمكان ، وفي تمام الصلاة بها اختلاف . والله أعلم .

مسألة الشيخ أحمد بن مداد : وفيمن تسوك وخرج من مشافره دم وشغل عن غسله ، ونسى وتوضأ وصلى ثم ذكر بعد ذلك ، أعليه بدل ما صلى أم لا ؟ قال : نعم . . عليه بدل صلاته ، فإن كان وقت الصلاة بعد حاضراً حين ذكرالدم، فعليه أن يغسله ويتوضأ، ويصلى ثانية، وإن جهل ذلك ولم يصل حتى فات الوقت ، فعليه البدل والكفارة ، وإن كان وقت الصلاة قد فات حين ذكر الدم فعليه البدل ، وهو دين عليه ، إن عجل نى قضائه فهو أفضل ، وإن أخر ذلك فواسع له ذلك . والله أعلم .

مَسْأَلَة : الزاملي : وفي المصلي إذا صلى بعض صلاته ، ثم أدخل رجل يده أو رجله أو رأسه بينه وبين سجوده ، أتفسد صلاته بذلك أم لا ؟ قال : فيا عندى إنها تفسد . والله أعلم .

مسألة ومنه وفى المصلى إذا وصل فى قراءة الفاتحة إلى قوله: (نست) ثم عطس فانقطعت قراءته لأجل عطاسه ، أعليه إذا فرغ من عطاسه أن يبدأ بأول الكلمة فيقول: (نستعين) أم يبدأ من حيث وصل فيقول (عين) ؟ قال: يبدأ بأول الكلمة. قال المؤلف: هكذا عندى لأنه لا معنى لقوله (عين) وأرجو أنى حفظت ذلك عن الشيخ جمعة بن على ، ويعجبنى ذلك لأن التكر ارعلى معنى التثبيت لا يقدح فى صلاته. والله أعلى .

مسألة : ومنه وفى المصلى إذا كان يقرأ الفاتحة فقال : ( اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ) وانقطع نفسه فابتدأ فقال : ( صراط الذين أنعمت عليهم ) . أتتم صلاته على هذا أم لا ؟ قال : إن كان منه ذلك لجهالة ، أعجبنى تمام صلاته . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفيمن تعمد تركالصلاة زماناً، ثم تاب إلىالله تعالى ورجع،

يصلى الصلوات التى أوجها الله عليه إلا أنه لم يبدل الماضى من الصلوات ، أتكون الصلوات التى صلاها تامات أم لا ؟ قال : يعجبنى تمامها ولا شىء عليه إذا كان على نية البدل لما ضيع من الصلوات الماضيات . والله أعلم .

مسألة : وجدت فى الأثر أن المصلى إذا نسى اعتقاد النية فذكرها وقد صلى فلا بأس عليه وصلاته تامة ، وإن ذكرها وهو فى الصلاة ولم يجددها فلا صلاة له ، وعليه النقض ، لأن الأعمال بالنيات . والله أعلم .

مسألة الزاملى : وفيمن نقض صلاته لشىء لا مجوز له نقضها منه ، ومثل ذلك إذا صلى ركعة أو ركعتين ثم نقضها لأمر لا مجوز له نقض منه ، أينتقض وضووء أم لا ؟ قال : فيا عندى إن نقض الصلاة من غير عدر معصية ، لأن الله تعالى يقول : (ولا تبطلوا أعمالكم )(١) وعلى قول من قال إن المعاصى تنقض الوضوء فعندى أنه ينتقض وضووه على هذا القول .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس: والمصلى إذا قرأ الإقامة والتوجيه جالساً وكبر تكبيرة الإحرام قائماً من على أو من غير على ، أتنتقض صلاته أم لا؟ قال : إذا لم يكن من عدر فيخرج في نقض صلاته معنى الاختلاف. والله أعلم.

مسألة ابن عبيدان : والمصلى إذا قابله أحد بوجهه فكم حده فى النقض؟ قال : فى ذلك اختلاف ، قول تسعة عشر ذراعاً ، وقول خمسة عشر ذراعاً ، وقول ثلاثة أذرع . والله أعلم .

مسألة ابن رقيش : إن المصلى إذا كانت قدامه سترة (شويرة) مثل نخلة أو جدار أو غير ذلك ، وكان فيها نجاسة بينها وبين الأرض ثلاثة أشبار مرتفعة في السترة ، إنه لا فساد عليه في صلاته . والله أعلم .

<sup>(</sup>١) من الآية ٣٣ من سورة محمد .

مسألة: والمرأة إذا ظهر شيء من شعر رأسها أو ظهر كفها أو ظاهر رجلها وهي في الصلاة ، أتفسد صلاتها أم لا ؟ قال : إن كانت في موضع ستر أو حيث من يجوز له النظر منها لذلك ، فصلاتها تامة على قول بعض المسلمين . والله أعلم .

مسألة : والمصلى إذا مر رجل قدامه وادعى أنه جنب أو امرأة ادعت أنها حائض أو نفساء ، كان ثقة أو غير ثقة ، فيا عندى لأن القول قولهما لأنهما متعبدان بالغسل ، كما أن القول قولهما إنهما طاهران ، وإن الغسل أمانة عليهما لا يعلمه غيرهما . والله أعلم .

مسألة : وسألته عن رجل كان معه قرطان من ذهب ، فقام للصلاة وعلقهما في أذنيه ، هل تجوز صلاته ٢ قال : إن كان علقهما لزبنة فصلاته فاسدة ، وإن كان علقهما حاملا لهما لثلا يسرقا في اشتغاله بالصلاة أو لكسر ، أو لحذر عليهما أن ينساهما ، فصلاتة تامة . والله أعلم .

مسألة: قال الشيخ أبو الحسن: من كان عليه بدل صلوات كثيرة فإن عليه أن يبدلهن بدلا مبرحاً ، لا يشتغل عنه بأمر الدنيا إلا بما يحسبه : قبل له: فإنه لا يقدر على ذلك ، قال: أيما أهون عليه ٢ هذا أو عذاب النار ؟ أعاذنا الله منها .

مسألة الزاملى : وجائز أن يصلى بالقميص إذا كانت جيوبه حريراً خالصاً ، وأما الذى ينقض من الحرير إذا كان أكثر من موضع إصبعينهن طولا وعرضاً مصراً وسداة . والله أعلم .

مسألة : الصبحى : والمصلى إذا تردد قلبه فى هذه الدنيا فغفل عن تدبر ما هو فيه من قراءة أو تحيات أو غير ذلك فانتبه من غفلته ، وقد صار فى آخر الحد إلى غيره ولم يحفظ شيئاً من ذلك ، أيرجع يقرأ ذلك ثانية كان فى آخره أو جاوزه ، أم يمضى على صلاته و تتم له أم هى منتقضة ؟ قال : قول

لا يوجر المصلى على ما يغفله، وقول تفسدعليه إذا صلى حدا أو ركعة فيها عندى. وقول لا فساد عليه، ويؤمر المصلى أن يلقى من قلبه علاثق الدنيا وأشغالها . وأما إذا خرج من باب شك فعلى وجوه مختلفة . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المرأة إذا طلبت من زوجها ثوباً لتصلى به ، فأبى أن يعطيها فدلت عليه ، وأخدت ثوبه بغير إذنه وصلت به ، وهي فى نيتها أنها غير سارقة ولا مغتصبة لذلك إلا على سببل الإدلال منها على زوجها . قال : إن صحغير واردة الإدلال وثبت التعدى فعليها بدل الصلاة فى بعض القول ، وقيل لا بدل عليها . والله أعلى .

مسألة : قال القاضى أبو عبد الله السرى : إن من أغفل صلاته ولم يعقلها ولم يأت حفظه عليها أو يغفل عن شيء منها ، إن فيها اختلافاً . قول لا فساد عليه في صلاته حتى يغفل عن جميعها ، وقول حتى يغفل عن أكثر ها ثم تفسد، وقول حتى يغفل عن ركعة واحدة منها تامة ثم تفسد . وقول محمد بن سليان : من عقل صلاته كلها كان أعظم أجراً ، وإن غفل عنها كلها كانت ناقصة . والله أعهم .

مسألة : اختلف فى الكفارة على المتشاغل عن الصلاة وهو الذى يقول أقوم أصلى فيتوانى فى ذلك حتى يفوت الوقت ، وإنما الكفارة على المتعمد . والله أعلم :

مسألة الصحبى : ما صفة التنحنح الذي ينقض الصلاة ؟ قال : إذا تنحنح بلا عذر خرج على معنى العبث . وقد اختلف في نفس الصلاة بالعبث فقول ينقض الصلاة على العمد والحهل والنسيان ، وقول على العمد والحهل ، وقول على العمد وحده ، وقول لا نقض في العبث إلا أن يخرج عملا والله أعلى .

مسألة الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد : وجائز للمصلى فى زمان البرد أن تكون يداه فى كمى القميص ، وفى غير البرد لا يجوز . والله أعلم .

مسألة: الشيخ خميس بن سعيد: ومن فاتته الصلاة بيوم أو نسيان فصلاها حين ذكرها أو انتبه إليها ، إنه يصليها صلاة الحاضرة ، لأن ذلك وقها . وأما إذا فاتته ركعتا الفجر وأراد بدلهما بعد ما صلى الفريضة ، فإنه يقول : أصلى بدل ما فاتنى من ركعتى الفجر . والله أعلم .

مسألة : وفي رجل يقرأ فقرأ آية فها حرف ضاد فبدل فها مكان الضاد ظاء ، هل تتم صلاته ، وفي الزيادة يستحق الأجر ؟ قال : إن الضاد والظاء حرفان ، فلا مجوز تبديل حرف مكان حرف في القرآن عمداً . ومن بدل القرآن عمداً فقد عصى الله ، وقد انتقضت صلاته ، وإن كان بدل مكَّان الضاد ظاء في الحمد خطأ فصلاته تامة ، وإن كان في السورة لم يبعد عندى مِنْ الاختلاف ، وإن كان جاهلا لا محسن القراءة ففي ذلك اختلاف بين السلمين ، منهم من عدره في الماضي بجهله ، ومنهم من لم يعدره بجهاه ، :وفي المستقبل واجب عليه أن يطلب أحداً من المسلمين يعلمه إذا علم أن من . بدَّل ينقض الصلاة . لأن القرآن لا مجوز أن يبدلُ إلا كما أنزله الله .. وإذا لم يطلب (وتم) على جهله أعجبني أن تنتقض صلاته على أكثر قول المسلمين. وفى الزيادة إذا بدل حرفاً مكان حرف فقد نقض عمله ولا يستحق الأجرة إلا بمام العمل إذا كان مستأجراً أن يقرأ القرآن بكذا في موضع كذا على قول من يجيز الأجرة لقارئ القرآن ، وبعض لم يجز له الأجرة لأنه من الطاعات ، وكل طاعة يعملها الإنسان مثل تعليم القرآن وقراءة القرآن والأذان ، فقد اختلف المسلمون في استحقاق الأجرة إلا الفرائض التي افترضها الله عليه ، مثل الصلاة وما يشاكلها من الفرائض فلا مجوز فها الأجرة على حال ، ولا أعلم في ذلك اختلافاً . والله أعلم .

مسألة : ومن(انتخى) به شيء من بدنه فى صلاته فحكه مرة أو مرتين أو أكثر ، مجوز له أم لا ؟ قال : إذا خاف أن يشغله عن صلاته حكه حتى يزول ، ويمسحه بيده. والله علم .

مسألة الشيخ أحمد بن مداد : في الحصير إذا تنجس جانبه ، هل يجوز أن يصلي فيه على الحانب الطاهر ، كانت النجاسة في الأسل خاصة أم نائلة الحيوط ٢ قال : نعم ، تجوز الصلاة عليه في الحانب الطاهر منه إذا كانت النجاسة في الحيوط أو في الأسل ، على القول الذي نعمل عليه ، ولا أعلم اختلافاً في إجازة الصلاة على الحصير في الحانب الطاهر منه ، إذا كانت النجاسة في الخيوط ففيه اختلاف ، النجاسة في الخيوط ففيه اختلاف ، قول يجوز أن يصلي في المكان الطاهر منه ، وقول لا يجوز ، والذي عليه أعمل من هذا وأراه أنه جائز . وعن الزاملي : وأما السمة غير الحصير وتجوز الصلاة عليها . والله أعلم .

مسألة : ومن لحقت عورته الأرض فتنتقض صلاته ، ووضووه . وأما إن وأما إن لحقت عورته مواضع الوضوء فتنتقض صلاته ووضووه . وأما إن انكشفت عورته مما يلى الأرض فلا نقض على صلاته ولا على وضوئه على أكثر القول . والله أعلم .

مسألة: الزاملي في صفة المشتمل الذي لا يصل ثوبه إلى ستر ظهره وصدره، وإنما يصل منه شيء قليل إلى رقبته، والمرتدى ثوبه يستغرق صدره وظهره. والله أعلم(١).

مسألة : ومنه وفى المصلى إذا مر عليه سنور أو فأر أو رأس غم أو غيره من الأنعام خلف موضع سعوده لم ينقض عليه . ولو قطع بينه وبين السترة . قلت له : وكذلك مرور الكلب والحنب والحائض خلف السترة ، وكانت مثل خط أو حصاة . قال : على ما سمعته من الأثر أن الكلب والحنب والحائض وما أشبهم إذا مر أحدهم خلف السترة لم تنتقض صلاته ، ولكن سمعت بعضاً يرفع عن أشياخنا أن الكلب والحنب بحتاجان إلى سترة تسترهما عن المصلى ، فعلى هذا القول لا تكفيه السترة التي تسترهما عنه . والله أعلم .

 ثم أفطر في يومه ، بعد أن دخل فيه ، أو قطع صلاته بعد أن صلى بعضها ، قال : يكره له ذلك الفعل . قلت له : عليه إعادة يومه أو بدل صلاته تلك ؟ قال : اختلف أصحابنا في ذلك . على قولين ، فقال بعضهم : عليه الإعادة ؟ وقال بعضهم لا إعادة عليه . قلت : فما حجة من أوجب عليه الإعادة ؟ قال : عندى أنه ألزم شيئاً لم يكن لزمه قبل ذلك ، فيجب أن يتمه ، وهو عندهم بمنزلة من قال لله على أن أفعل كذا . وإن لم يكن قبل ذلك لازماً له ، وكالذي ينذر فهو يلزمه وإن كان قبل ذلك غير لازم له . وكالذي يدخل نفسه في حجة نفل أو إحرام بعمرة يتنفل بها ، فليس له قطع شيء من ذلك ، وعليه إتمامه بإجماع الأمة . فهذا ونحوه على أدلتهم ما يذهبون إليه من إيجاب الإعادة ؟ وعليه إتمامه بإجماع الأمة . فهذا ونحوه على أدلتهم ما يذهبون إليه من إيجاب قال : قالوا لما كان ألمتقرب إلى الله عز وجل بالطاعة التي لم يفترضها عليه ، قال : قالوا لما كان ألمتقرب إلى الله عز وجل بالطاعة التي لم يفترضها عليه ، وكانت مما يذهب الإنسان إلى فعله فإذا فعله استحق الحزاءعليه ، وإن لم يتقرب به فلا لوم عليه إذا قطعه قبل أن يتمه ، فهو بمنزلة من أراد فعل خير فلم يفعل به فلا لوم عليه إذا قطعه قبل أن يتمه ، فهو بمنزلة من أراد فعل خير فلم يفعل ولم يكن أوجبه . والله أعلى .

مسألة : وسألته عن المصلى إذا ألقت الريح بثوبه عنه على الأرض ، هل له أن يقعد فيأخده ؟ قال : نعم ، قلت : فإن رمته على يمينه أو على شماله أو أمامه قدر ذراع أو ذراعين فوق موضع سجوده ؟ هل له أن يتقدم فيأخذه ؟ قال : قيل يسحب رجليه إذا مضى إليه ولا يخطو له . قلت : فيأن ألقته خلفه ، هل مقدار كم ؟ قال : خطوة وقيل خطوتين . قلت : فإن ألقته خلفه ، هل له أن يرجع ؟ قال : نعم من غير أن يصفح بوجهه مدبراً عن القبلة . قلت : وكذلك لو منعته عن السجود وعورة الأرض أو كان في الموضع الذي هو فيه لا يتمكن فيه لصلاته ، هل له أن يزحف إلى نحو المقدار الذي ذكرت فيصلى فيه ؟ قال : نعم . قلت : أليس هذا عمل في الصلاة ليس هوالصلاة ؟ فيصلى فيه ؟ قال : نعم . قلت : أليس هذا عمل في الصلاة ليس هوالصلاة ؟ قلت : وما مقدار هذا القليل ؟ . قال : ما لم يخرج مما عليه الناس من فعلهم

فى الصلاة . قالت : مثل ماذا ؟ . قال : نحو شد الإزار وتسوية الرداء ، وإماطة الأذى ، ومسح الحصى ، وتسوية الأرض كذلك ، وقتل الهوام المؤذية المشغلة فى الصلاة ، والانتقال من موضع إلى موضع قريب، فهذا ونحوه والله أعلم .

مسألة : سألت الشيخ جاعد بن خميس الحروصي عن المصلي إذا خطر بباله شيء من وسوسات الشيطان ــ لعنه الله ــ مثل تذكر شيء ، أو تأليف حساب ، أو تلفيق أمر كان قد أهمه أمره ، أو أنه كي يبيع ويشترى ، ويأمر وينهى ، ويجيء ويذهب ، ويقبض ويبسط ، ولم يصرح ذلك تصريحًا ، وكان ذلك من غلبة الشيطان عليه ، ويعوده مرة بعد مرة حتى ييأس من الرجوع إليه ، وكان يدافع ذلك الحال بحد القدرة والاستطاعة ، ولم يشتغل بذلك عن صلاته ولا عن اسباع قراءة الإمام ، وإذا كان [يصلي] خلفه ، ولا عن الركعات حتى إنه مخطر بباله أهوال الآخرة ، والحساب والعقاب والثواب ، وعذاب القبر ، على ما يراه في الكتب منشوراً عن الأوائل مسطوراً ما حال صلاته ٢ وهل هذا تعرض لكل [أحد ، أم] هو خاص لبعض دون بعض؟ وهل بن أمر الدنيا وأمر الدين فرق في التذكر في ذلك الحال؟ وهل يكون سالمًا صاحب هذا الحال أم هالك لا محالة ؟ إذا خطر هذا بباله أم عرض على قلبه ٢ عرفني ذاك مأجوراً ٢. قال : فعلى ما وصفت فلا أعلم أنه يبين لى في صلاته أنها تفسد على هذا ، وفي قول السلمين ما يدل على [تمامها ] . ولا فرق بن أن يصلي وحده أو خلف إمام ، والذي يغلب على ظنى في الخواطر ، أنه لا يسلم منها [ أحد من ] العباد حتى الزهاد ، وأهل الألباب من العباد ، وأرباب الاجتهاد ، من سواهم من الحلائق ، أرباب العلائق ، فإن قطعها بالكلية على الدوام غير داخل تحت مقدور البرية ، لأنها تعرض على غير الاختيار ، حتى على الأخيار ، وليس على العبد المكلف

مابين القوسين المربدين في هذه الصفحة بياض في الأصل .

بأنواع غير بذل الاستطاعة في أدائها بحقها إلى من هي له ، وقيامه له بها على الرضى في مقام الإخلاص لمعنى الخلاص ، حبا له وشوقاً إليه ، والصلاة على اليقين هي عماد الدين ، فيجب أن يفرغ لها قلبه من كل شاغل له عنها حتى يأتى إليها بقلب فارغ إلا منها . ولابد له من أن يوقظ نفسه من سنة الغفلة لتدرى في أي مقام هي فتعرف من تناجى وما به تناجى ، ويشعرها عظمة من هي قائمة له ، وواقفة بين يديه ، عسى أن يقبل عليه بعد أن يخشع لحلاله فتخضع وتذل لعزته، فيقمعها لذكره أداء لواجب شكره ، حتى يعلم يقينا أنه لا ملجأ منه إلا إليه ، ولا نجاة لها من عقابه وأليم عذابه ، فضلا عن نيل ثوابه ، إلا بأداء ما كلفها إياه ، كما افترضه عليها في وقته ، وأنه ليس لها من الصلاة إلا ما تعقله منها ، والله الموفق لحير من توكل عليه وجاهد فيه ، والمرجو من جوده أن بجمع له همه فيها ، حتى لا يكون له التفات إلا إليها ، ولا إزادة له بها إلا هو لا غيره جل ذكره . ومتى عرض على باله في إتيانها شيء آخر لا يقدر على دفع حاله ، فلم يشغله عن حفظها على باله في إتيانها شيء آخر لا يقدر على دفع حاله ، فلم يشغله عن حفظها لم يضره . وماذا عليه من شيء قد تعداه شره ؟ .

والذى تراه من قول المسلمين فى حديث النفس إنه لا بأس به ما لم يرد له حراماً ، ومنهم من لا يفسدها بشيء من التفكر أبداً حتى فى أمر الدنيا ، وإن جمع فى الحساب أعداداً فألفها فى نفسه حتى عرفها ، ما لم يشغله عنها ، وبعض يقول بفسادها على هذا فى موضع التعمد ، وبالحملة فهو وإن كان على خطئه فى باله ، ورد جوابه ، ولابد أن يلحقه الاختلاف فى فساد على حال فيما عدا لازم التوحيد ونفى الأشباه عن الله فى الحال ، فإنى أميل فى غير موضع العمد إلى تمامها بمعنى العذر ، لأنه موضع ضرورة وليس هو من أنواع الحديث المقتضى لفسادها فى الإجماع ، ألا وربما ألح عليه فى حين حتى لا يقدر على صرفه ، وإن بالغ فيه حد الطاقة ، ونفسى تحدثنى فى الله أنه أكرم أن يؤاخذ بما لا يقدر عليه . ومن المحال أن يكون من الواجب فى الحاهدة بأنواع العبادة لله بصدقها غير القيام له بحقها مما هو فى قدرته لا غيره المحاهدة بأنواع العبادة لله بصدقها غير القيام له بحقها مما هو فى قدرته لا غيره

من شروطها ، فانظر فی هذا لتؤدی کل شیء منها فی وقته ، وکفی مهذا فی سوَّالها جواباً عن حالها ، وقد مضى من الحواب لقولك هل هذا يعرض لكل أحد أم هو خاص لبعض دون بعض ، ما يدل على ما في نفسي من طريق الظن في الغالب ، لا على القطع فيه منى بشيء من نفى ولا غبره ، فالله هو المطلع على نفس كل عبد وحاله ، والقادر على كل شيء،وعسى أن يكون من فضله قد امتن على أحد منهم نخبره، حتى لا يعرض له مثل هذا لفتاً عن غبره، ونحن لا ندريه . وأما كون الفرق بينهم فى حضور القلب فيها وما هم فيه من التفاوت فيه فغير مدفوع بحق لمعنى ظهوره ، ألا وربما يختلف حال الواحد منهم لوجود نشاطه وضعفه ، ورجاه وخوفه فی غیبته وحضوره لكثرة خواطره وقلتها وضعفها وقوتها ، واستغراقه في لذه مناجاته ، وكيف لا ، وقلبه بين أصابع الرحمن بقلبه كيف شاء . والذي أميل إليه في قطع حديث النفس و دواعي الشيطان على حال ، حتى لا يعرض له شيء غبر ها من دنيا ولا آخرة لا ممكنأن يكون لعابد فى حال إلا ما شاء ربك ذو الحلال والإكرام اللهم إلا أن يتفق في النذور ، فعسى فإن بقي كونه على حال في حق الغبر من الغيب فأنى لنا ، وانقطع به ، والله لا يعجزه شيء ، وربما مجذبه إليه ، حتى يغيب بمشهوده عن ملاحظة شهوده ، ولكن الغالب في الظاهر غيره ، فإن الحواطر وأنواع الوساوس مما يهجم على القلب ضرورة فتنحاز إليها ، و إن كان لا بجبر ها لا سها في هذا الموطن لشرفه ، فإن الشيطان لسخفه لابد وأن ينشر فيه ما أمكنه من صحفه وربما ألح عليه بالذى أهمه من دينه أو من دنياه ، ومراده الدنيا فإن لم يقدر بها فى النادرة أتاه من أمر الآخرة ، ولا يزال يُوسوس في صدره ليصده عن ذكره ، حتى يقضي صلاته و بعدها، فربما يأتى بشيء آخر يدل عليه ، ولا بأس به كيف ما يكون من أمر الدنيا أو الدين ، إذا لم يلهه عنها حتى لا يدريها ، وما لا يقوله فيها وإن لم تكن منه متابعة ولا أتى مها من الزيادة والنقص بشيء يوجب اننقص، فإن ضرره راجع إلى من دعاه لاغير ما هو فيه من دعاء ، وأراد أن يلهيه عما أقبل عليه بغير فائدة ينالها جزماً ، وإن أعطى فى اتباعه سؤله وبلغ فيهم مأموله ، وعسى فى حين أن يتفق لبعض العارفين من أهل الزهادة ، الحضور فيها مع الله حتى يغيب عن الدنيا ، فلا يذكرها هناك ، وقد محدث بالأخرى فيفني ، حتى لا يرى هذا ولا ذاك ، وكله مما يمكن ويجوز أن يكون في الكون . وإن حكى عن الأكابر أنهم اجتهدوا أن يصلوا لله ركعتين لا يحدثون أنفسهم فيهما بشيء من أمر الدنيا ، فلم يقدروا – والله أعلم – بصحة ما فى هذا يروى لمعنى ما فى الحديث . يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من صلى ركعتين ولم يحدث نفسه فيهما بشيء من أمر الدنيا، غفر الله له ما تقدم من ذنبه» فإنه فى وروده يدل على إمكان وجوده ، ونفسى تميل إلى جوازه ، لأنه مما يحتمل كونه بالإضافة إلى الخاشعين الذين ليس لهم إرادة فى الدنيا ، بل قد تركوها أبداً ، حتى لم تبق لهم همة فيها ، ولا التفاتُ إليها ، إلا أن يكون في نظره عن خطره بمعنى العبرة بعد الحبرة فربما . ومن الذي يقدر من الآخرين على أن يحصى في جميع ما جرى للأو لين حتى يخبر بالصدق عن حال الكل فيه من نساء ورجال ؟ بل لوړكان كذلك لم يكن للحديث معنى لربط كون وجود ما فيه شرط كون ما لا يكون في الكون ، وعلى هذا فيكون كأنه دل على ممتنع ، و دل على ما لا يقدر عليه ، وليس كذلك . ففيها شرع مما يؤيده خلافاً لذلك ، إذ قد حكى فيه من النقل ما لا ينكره العقل .

عن الربيع أنه قال: ما دخلت في الصلاة فأهمني إلا ما أقول و ما يقال لى. ولما سئل عامر بن عبد الله هل تحدث نفسك في الصلاة ؟ قال نعم ، بوقوفي بن يدى الله تعالى ومنصر في إلى أحد الدارين. قيل له: فهل تجد شيئاً ثما نجد من أمر الدنيا ؟ فقال: لأن تختلف الألسنة في أحب إلى من أن أجد ما تجدون. وقيل لآخو: هل تحدث نفسك بشيء من أمر الدنيا ؟ فقال: لا في الدنيا ولا غيرها. فالربيع أخبر أنه لا يهمه إلا ما ذكره ولم يكن فيا به عن غير حاله ما يدل على أن غيره لا يخطر بباله، وإنما أدل على ما أهمه ذكره واستولى عليه فكره. وعامر صرح بما به يحدث فيها نفسه من أمر الآجلة وبالغ في العبارة عن كر اهيته لأمر العاجلة بما على وجه المثل يختاره فيوثره عليه بالإضافة إليه. والثالث زاد عليهما فهو أغلى رتبة منهما لأن قوله يدل على أنه

في استغراقه فيها ، يعني عن كل ما سواها حتى لا يعرض له في نفسه شيء من ذكر الأخرى ، فضلا عن الأولى إن كان مراده لأمر الآخرة ليدل على أن قلبه مستغرق بها مع الله ، حالة كو نه فيها عن ذكره لشيء منهما و إلا فالبقاء لغير ها معها كأنه على ظاهر المعنى ما يتقاضى بعمومه لما عداها من شيء حتى الصلاة و من هي له بدليل أنها من سعى الآخرة فهي أحد الوسائل إلى الله في الدنيا لا من الدنيا ولا ﴿لمُّ مَا وعسى أن يكون مراده هو الأول ـــ والله أعام ـــ بصحة لسان كل إنسان . وعلى كل حال فكل امرئ ذي بال أخبر فيها به عن نفسه عبر في هذا وأمثاله وأدرى يصدق مقاله ، فإنه بما محتمل أن يكون في أحيان أن يكون من أهل المعرفة بجلال الله وقدرته وكبريائه وعزته ، والمدعى فى ذكره أنه هو الغالب على أمره ، لا أجيز لنفسى أن أرده عليه تكذيبًا له فيه على الغيب مع جواز إمكانه ، واحبال صدقه لحواز كونه في حقه، لأنه مما بمكن فيجوز أن يكون في الزمان كذلك في حق العيان ، فاما أن يكون على الدوام كذلك يزعمه بلا مين ، في كل وقت وحين ، يكون فيها فقلبي من قبول دعواه يأبى بدليل ما فى الحديث، يروىعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه في صلاة الظهر سها حتى زاد فيها ركعة ، ومرة صلى بأصحابه فقام عن ركعتين ولم يقعد لهما ، وإذا كان هو مما يجرى عليه مع كماله فيكون منه في نوادر أحواله ، فكيف بغيره ؟ أتظن أن أحداً يلحق به في حضوره وإن صفًا باطنه لإشراق نوره ؟ كلا إنه لفي غاية البعد أن يكون مثله عبد ، فإن جميع ما عداه فلا بد وأن يكون في كل أمر وراءه فضلا أن يساويه فأنى يتقدمه فيتعداه ٢ ولأجل هذا المعنى ذهب ظنى في الخواطر من الوسواس أنه لا يسلم منها دائمًا أحد منالناس إلا أن يكوننادر وقت لخاشع ذليلا خاضماً، فعسى ولعل أن يكون ذلك ذخره من الله لعباده المحسنين لخبره ، وإن فيه ما لا يخفى من مجاهدة ما يلقى في جنانه من نفسه وشيطانه عناداً في طريقه لربه وإرصاداً ، والله الموفق في العبادة من بها أراده . وانظر في هذا كلمولدي وفكر فيما يحكى عنهم من أقوالهم التي أخبروا بها عن أحوالهم . وقس به ، أيدته لك ولا أبالي من قبح حالي لضعف بالي ، فإني في صلاتي أحفظها وأجهد لنفسى فى حفظها وأبالغ فى دفع الوساوس من الحواطر عنها بجهدى ، فلا أدرى إلا وقد أخذ فى الشيطان فأغفلنى بشى آخر لا سيا ما قد أهمنى ، فر مما أنسانى ما أنا فيه فأرجع إليه ولا أز الكذلك أدافع عنها حتى أفرغ منها، وربما أعيدها مرة بعد أخرى . فكم بينى وإياهم من الفرق ؟ ليت شعرى بالحق ، هل هذا الشيء من حب الدنيا ؟ وهل له حد ينتهى إليه فيزول فى حياتى أو يبقى لازما لى حتى فى وفاتى ؟ . فإنى فى رجائى لربى ، على مخافة من ذنبى . والله أسأله من خيره أن يمن على بغيره ، إنه كريم منان ، واسع الإحسان ، يقبل التوبة ويعفو عن كثير ، وهو على كل شيء قدير . ولكنى غير آمن ويائس لعلمى بعدله وسعة فضله ، حتى لا أشك فيه بأنه ولكنى غير آمن ويائس لعلمى بعدله وسعة فضله ، حتى لا أشك فيه بأنه منى وأمى وأبى ، فعسى أن يرضى بالقليل ويعطى الحيزيل ، فهو بى أرأف منى وأمى وأبى ، فعسى أن يرخمى فيقبل منى ويغفر لى فيتجاوز عنى ويملكنى أمر نفسى ، حتى أجعلها به على مقتضى الشرع مسخرة تحت قبضة يد عقلى ، أمر نفسى ، حتى أجعلها به على مقتضى الشرع مسخرة تحت قبضة يد عقلى ، فأكون ممن لا يرضى إلا به ، ولا يطلب إلا هو بمنه وكرمه . والله أعلم .

مسألة: ومنه لرجل مغربي قال في سواله على ما تقدمه من مقاله ، وقد بلغنا عن جم غفير من أهل عمان: الترخيص في لبس الحرير المخلوط بالقطن والكتان ، فاستحسناه غاية الاستحسان، بعموم البلوى به في سائر البلدان ، لأن أصحابنا المغاربة ارتكبوا فيه التشديد، وبالغوا في التغليظ والوعيد، وقالوا لا يحل أكثر من عرض إصعبين ما لم يمس البدن ، فتفضلوا علينا ببيان الرخصة، وأريحونا من هذه القصة ، وهل تبطل صلاة من مس بدنه الحرير إذا اقتصر على القدر الحائز ؟ فان أصحابنا المغاربة اتفقوا على ذلك ، بينوا النا ما عند كم في ذلك واسلكوا بنا أوسع المسالك. هذا في كتابه . فقال له في جوابه: قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن لبس الحرير الا موضع إصبعين من عرضهما عند من فسره من أهل العدل في عرضه ، إلا في طوله . ولا نعلم أنه يختلف في هذا من تأويله فدل به على أمرين : الم قد أبيح لهم منه وما لم يبح ، إذ لابد وأن يكون المستثني في الحارج عن

المستثنى ، ولما أخرجه من الحملة أفاد جوازه رخصة على الأبد لا تدفع ، ولم بجز أن يكون ما دونه على حيز ما لا بمنع ، إذ لا يصح إلا أن يكون في حكم ما قد حده فقدره، وأباحه بمعنى ما قد ذكره، فبقي على المنع في أحكامه ما قد زاد عليه لحرامه ، إلا أنه لا على النساء ولا الأطفال ، ولا على من لا عقل له ولكن على العقلاء، ممن بلغ من الرجال إلا من ضرورة موجبة لحله ، وحاجة تدعو إليه في الحراب على ما جاز ، وإلا فهو على ما به من الحرمة في أصله ، إلا في قول ابن عباس رحمه الله إن صح ما عنه يروى في النهبي أنه من جهة الكبر لا أنه من الحرام في الأصل ، إلا أن ما قبله من قول أهل الفضل، هو المأخوذ بهوالمعمول عليه وعلى قياده ، فإن صلى به أحد في موضع ما قد أجيز له ، فلا أقول في صلاته إلا جوازها ، وإن مس بدنه فلا فرق لأن جوازه موجب في كونه لتمامها . أو ليس هذا بالحق ؟ بلي ، فإن التفرقة تصعب على من رامها لأنه مطلق الإباحة ، فالتقييد له بما لم بمس البدن زائد على ما في الحبر وصريح الأثر ، ليس له شاهد في سنة ولا إجماع ولا رأى يوجبه فيدل عليه بما يقربه لفظاً أو معنى ، بل في هذه ما دل على غير ما به ، ولعدم ما له من برهان يدل على قربه ، وتظاهر الأدلة على أبعاده لأنها عليه لا له . لم نره إلا في غاية البعد عن محل مراده ، وعلى هذا من ظهوره وعناده والله أعلم بخطئه وسداده ، ونحن لا ندريه من أى وجه أخذه فأثبته قولا لخصوص ما ادعاه من عمومه ، وليس فيه إلا ما هو الظاهر من مفهومه في صحيح النظر من قول أهل البصر ، أو يصح له ما قد تصوره شرط لحوازه فأظهره ، وفي إجازة الصلاة به من أهل العلم لمن اتخذه عصابة على مَا أَصَابِهِ مَنْ جَرَاحَةً لا شيء عليه ما لم يفضل عنها مقدار ما لا يسع فيه إلا لمن اضطر إليه ما يدفع هذا الوهم فيرفع عنه الإشكال إلا أن يمنع الفهم و إلا فهو كذلك . وعلى العكس من هذًا إن تعمده بظلمه في موضع ما ليس له في جهله أو علمه لعدم اللبس ، فإن نسى فصلى به جاز لأن يلزمه أن يعيدها بعد ذكره ، وعلى قول آخر فيجوز لأن يلزمه ما دام في وقتها ، فإنهم يذكره (م ه ٣ - لباب الآثار)

حى فاته فلا بدل عليه فيها . ويجوز على قول ثالث لأن يجزئه على حال لأنه صلاها على ما جاز له فى حاله ، فهى له تامة لعذره . والقول فى المخلوط فى القطن أو الكتان أو ما أشبههما فى المعنى على هذا يكون ، إلا أنه لا فى إجماع القول من أجازه مطلقاً، ولالوم على من رآه فقاله ، أو عمل به ، أو دل عليه ، وإن كنا لا نحب فى هذا على خلطه بما يجوز أن يصلى به مصراً كان أو سداة ، إلا أن أيكون فى حكم الخالص منه ، فإنه فى موضع رأى لا دين . وليس لأحد أن يخطئ فى دينه من خالفه رأياً فى حينه ، لعدم ما يدل فى الأصل على القطع أينيه بشىء، فيمنع من أن يجوز ما عداه فى العمل أو القول ، وما جاز عليه الرأى لم يجز أن يدان به قطعاً . وفى هذا ما دل شرعاً على أن الحكم بالوعيد على من أقال أو عمل بالرخصة ، أو التشديد فى غير دينونة ، بل على ما جاز له من الرأى فى الحال ، لا غرج له من الباطل على حال أو يجوز إن يصح له فى إجماع أو رأى لا عن دليل ، وما إلى جوازه من سبيل ، وإلا فالهلاك من وراء ذاك ، والعياذ بالله . والله أعلم .

أمسألة ابن عبيدان : والمصلى إذا نام وهو قائم وارتفعت قدماه حتى كاد يطيح ، تنتقض صلاته ووضووه أم لا ؟ قال : إن صلاته لا تنتقض وكذلك وضووه إذا نام وهو قائم . قلت : وإن قعد للتحيات وأخذه النوم ، ولم يدر أين وصل ، أبجوز له أن يبتدئ التحيات من أولها ؟ أم يعيد صلاته ؟ قال : جائز له أن يبتدئها . وكذلك قراءة الحمد جائز له أن يبتدئها ، إذا لم يعلم أين وصل . ويختلف في النائم في الصلاة . قال من قال يبني على صلاته إذا أنتبه من نومه ، إذا عرف ما صلى من صلاته . وقال من قال يستأنف صلاته ، وهو أحب إلى . والله أعلم .

مسألة : ومنه والمصلى إذا بقى عليه من قراءة الحمدكلها أو سها ان يأتى بها إلى أن أتم التحيات وسلم وقرأ شيئاً من الدعاء ثم ذكر وأتى ما بقى عليه ،

أبجزئه ذلك أم لا ؟ قال : إن كان الذي بقى عليه منها الأقل فلا نقض عليه . وإن كان الذي بقى عليه منها الأكثر أو كلها ، فإن كان حين سلم لم يتكلم بكلام من غير أمر الصلاة ، ولم يدبر عن القبلة ، فله في أكثر القول أن يقوم فيأتى بما بتى عليه منها ، وإن تكلم بكلام من غير أمور الصلاة أو أدبر عن القبلة ، كان عليه أن يستأنف الصلاة من أولها على فول من يلزمه أن يأتى بما بقى عليه من قراءة الحمد عند الإمام . والله أعلم .

مسألة : ومنه وهل يجوز أن يصلى بسكين فيها دم، وتكون مغمودة أم لا؟ قال : إن كان الدم الذي في السكين يابساً وصلى بها مغمودة فجائزة صلاته ، وإن كان رطباً فلا تجوز بها الصلاة ، وكذلك الحرقة الطاهرة على هذه الصفة . والله أعلم .

مسألة : ومنه والمسلم إذا سلم أو لا على يساره وقال السلام عليكم على اليسار ورحمة الله على انبين ، متعمداً فلا نقض عليه فى صلاته . وذلك مكروه على العمد . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى الرجل يصلى على ثوب طاهر وتحته أرض غير طاهرة وفرش ثوباً طاهراً على حصير غير طاهر وصلى عليه ، يجوز ذلك أم لا ؟ قال : إذا كانت النجاسة التى فى الحصير يابسة أو كان الحصير نجساً وهو يابس ، فصلاة المصلى عليه تامة على أكثر القول . وإن كانت النجاسة رطبة أو كان الحصير رطباً فصلاة المصلى عليه فاسدة . والله أعلم .

مسألة : ومنه وإن جميع ذوات الدماء تقطع إذا مرت بين المصلى وبين سحوده ، وأما ذات الأرواح غير الدماء ، قول تقطع وقول لا تقطع . والله أعلم .

مسألة الشيخ خميس بن سعيد : و في المرأة إذا اختلط منها القبل والدبر ،

وإذا خضعت لركوع الصلاة اندفق البول ، أيجوز أن تصلى جالسة أم لا ؟ قال : إذا كانت إذا صلت جالسة لا يخرج منها شيء من الرطوبات من موضع البول أو الغائط ، وإذا صلت قائمة خرج منها ، فتصلى جالسة للعذر من أجل الطهارة . والله أعلم .

مسألة الصبحى رحمه الله: مختلف فى جواز أذان الحنب والاكتفاء به. قال المؤلف: يعجبني قول من قال مجوازه، وأن يكتفى به جماعة المسجد الذى أذن فيه، لمعان تدل على ذلك. والله أعلم.

مسألة ابن عبيدان : والمصلى إذاكان فى صلاة النهار وقرأ : (الحمد) و(قل هو الله أحد) إلى أن وصل (ولم يكن) أيجوز أن يقف هنا وتتم صلاته أم يقول (ولم يكن له) أم يتم السورة ويبدل صلاته ؟ قال : يقف، وتتم صلاته .. والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى ضمة الهاء من اسم الله فى تكبيرة الإحرام ، إن التسكين لا يسع من كان يحسن الضمة . والله أعلم .

مسألة : ومنه ومن دخل فى الصلاة ثم ذكر أن ثوبه غير طاهر ، أو ذكر أنه جنب ، أو أنه على غير وضوء ، فهضى على صلاته ، ثم تبين له بعد ذلك أنه اغتسل أو أنه توضأ ، أو أنه غسل ثوبه ، فما حال صلاته! ؟ قال : إن صلاته فاسدة على أكثر القول ، ويلزمه البدل فى الوقت أو بعد الوقت . والله أعلم .

مسالة : ومنه وإذا نسى المصلى الاستعادة حتى قال ( بسم الله الرحمن الرحم ) يرجع يستعيد ، أم يقولها فىالركعة الثانية ، إذا كان باقياً بعد شيئا من صلاته ؟ قال : إن رجع فاستعاذ فموضعه قريب وجائز له ، وإن قالها عند قراءة ( الحمد) فى الركعة الثانية فجائز له ذلك . والله أعلم .

مسألة : ومنه والصلاة فى (عمار الصورجة ) تجوز إذا كانت الدواب فيها مربوطات أم لا ؟ قال : إذا كان (عمار الصورجه) بطير فجائز ، وإن كان عريشاً وكان الرفع ثلاثة أذرع فجائز ، وإن كان أقل فلا . والله أعلم .

مسألة الزاملي : قلت له وهل تجوز الصلاة على جانب الطريق أم لا ؟ فقال رحمه الله : الطريق فيها اختلاف ، وكان يعجبه أن يفسح عن الطريق بلراع . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : فى الصيغة المجوفة التى يصوغها الكفار ، من جميع ملل الشرك ، كان صبياً أو غير صبى ، كيف حكمها فى الطهارة والصلاة والنجاسة ؟ قال : إذا كانت مجوفة ففى الصلاة بها اختلاف . وإن كانت غير مجوفة فجائز الصلاة بها ، وإن غسلت فذلك حسن ، وإن لم تغسل فلا بأس على قول ، وكذلك (العباسيات ) . والله أعلم .

مسألة : ومنه و فى العبد إذا كان لا يعرف العربية ، و لا يعرف قراءة القرآن، وكان بالغاً وحضر وقت صلاة فريضة ، ما يفعل ؟ قال : يسبح الله فى قيامه وهو موضع القراءة ، وفى ركوعه وسجوده ، وفى موضع التحيات ثلاثاً ثلاثا . والله أعلم .

مسألة: ومنه وفيمن يصلى ثم مس شيئاً من مواضع وضوئه عورته ، أو مست عورته الأرض أو انكشفت بالأرض ، ينقض ذلك صلاته أم لا ؟ قال : أما إذا مست عورته شيئاً من مواضع وضوئه ففي أكثر القول أنه تنتقض صلاته ووضووه . وأما إذا مست عورته الأرض فإن صلاته تنتقض على قول ، وأما إذا انكشفت بالأرض ففي ذلك تشديد . والله أعلم .

مسألة : ومنه والمصلى إذا كان فى رأسه أو فى شىء من جسده ألم ، وقبض عليه بيده من شدة الألم وهو فى الصلاة رجاء أن يهون عنه الألم ، أيلزمه نقض أم لا ؟ قال : إذا كان الألم يشغله عن صلاته إذا لم ية. في عليه فجائز ، وإن لم يشغله عن صلاته فلا يقبضه ، وإن قبضه فعليه النقض . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المرأة إذا قامت إلى انصلاة و (عروش) رجليها ظاهرة إذا كان الثوب قصيراً ، أتنتقض صلاتها كان عمداً أو غير عمد ؟ تال : فى ذلك اختلاف وأكثر القول إن صلانها تامة ، أولو كانت فى غير عمد على أكثر القول . والله أعلم .

مسألة : ومنه والمصلى إذا أحس عند عينيه أو أذنيه بلرة الوخاف آأن تدخل فيهما ، أيجوز له أن يزيلها عنه بأدنى حركة ؟ و (السقاط) إذا لدغه ، أيجوز أن يقتله أو يزيله عن جسده ، لأن ذلك يشغله عن صلاته ، وفى الظن إزالته أمن إصلاح الصلاة ؟ [قال : أما إزالة ذلك بأدنى حركة إذا خاف أن يدخل عينيه أو أذنيه فجائز إزالة ذلك ، وكذلك إزالة ذلك عن جسده بأدنى حركة ، إذا خاف أن يشغله فجائز . وأما قتل ذلك ، فقول إذا قتل ذلك فعليه النقض ، وفيه قول : لا نقض عليه . والله أعلم .

مسألة : ومنه وسألته عن المصلى إذا كان عليه الركوع فسها وسيد ، أيرجع إلى حد الركوع ويكبر ، أم يرجع ويخر للركوع بتكبيرة ؟ قال : كل ذلك جائز . قلت له : وإذا وجد فيه لفظة وعزلها باسانه ، تنتقض صلاته أم لا ؟ قال : لا . قلت له : وإذا يبست شفتاه وبلهما باسانه ساهياً أو متعمداً أو جاهلا ؟ قال : لا نقض عليه إذا كانا إذا يبستا شغلناه عن صلاته ، وإن كان على غفلة منه فلا نقض عليه . والله أعلم .

مسألة الشيخ سليمان بن محمد بن مداد رحمه الله: وإذا كان رجل يصلي. على حصير ، فلما قضى صلاته رأى على الحصير دماً أو غيره من النجاسات ، عن يمينه محاذية السجوده ، وكانت النجاسة في الأسل خاصة أو في الأسل

والحيوط ، أتنتقض صلاته أم لا ؟ قال : إن كانت النجاسة بما يمكن حدوثها ، بعسد فراغه من الصلاة ، فصلاته عندى تامة . وإن كان لا يمكن ، ولا يجوز حدوثها بعد فراغه من الصلاة إلى أن رآها ، فإن كانت النجاسة لاحقة الأسل والحيوط الذي هو يصلى عليها ، فقد قيل بفساد صلاته ، وإن كان لا يلحقه منها شيء من أسل لحقته أو خيوط لحقتها وهي في ناحية عنه فصلاته تامة ، وإن نالت من الحيوط التي يصلى عليها ولو طالت الحيوط فصلاته منتقضة على هذه الصفة . وإن كان الأسل الذي لحقته منقطعاً في فتقة ، ويصلى هو في فتقة أخرى ، فصلاته تامة . والله أعلى .

مسألة الشيخ خميس! بن سعيد رحمه الله: وفيمن نسى صلاة الظهر ثم ذكرها بعد أن صلى العصر ، أيصلى الظهر أم لا ؟ ويصلى العصر ثانية ؟ أم يصلى الظهر أولا ويتم العصر ؟ أم كيف الوجه فى ذلك ؟ قال : فى هذا اختلاف . وأكثر القول أنه إذا ذكر الظهر فى وقت العصر ، وقد صلى العصر فإنه يصلى الظهر ويبدل العصر إذا كان فى وقت العصر سعة ، ويبدلها بعد أن يصلى الظهر . والله أعلم .

مسألة : وعن رجل يصلى بثوب مسروق تجوز صلاته أم لا ؟ قال : لم يجز بعض الفقهاء أن يصلى بالثوب المغصوب ولا المسروق ، إذ الطاعة لا توُدى بالمعصية والحرام ، وبعض أجاز ذلك وضمنه الثوب . والله أعلم .

مسألة الصبحى : وفيمن يصلى الظهر حتى أتم صلاته ، فشك فى الفريضة أنها منتقضة ، أو تيقن ذلك بعد ما فات وقت الصلاة أو فى وقتها ، وأراد أن يصليها ثانية ، أعليه أن يبدل السنة والطاعة إذا لم يشك فيهما أم لا ؟ قال : يلزمه بدل الفريضة إذا تيقن على نقضها ، ويستحب له بدل السنة معها ، وأما سنن اللوازم كركعتى الفجر والمغرب والوتر فعليه بدلهن ، ويلزم البدل على الشك بعد خروج الوقت . وفى الوقت يعجبنى أن يبدل وبعض لا يرى عليه بدلا . إذا انصرف من مكانه . وقول لا بدل عليه إذا سلم ، لأن السلام عليه بدلا . إذا انصرف من مكانه . وقول لا بدل عليه إذا سلم ، لأن السلام

خروج . وإذا شنك فى الوقت أنه يصلى أو لم يصل فعليه الصلاة ، وإن كان بعد الوقت فلا صلاة عليه . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : ومن نسى فقرأ فى صلاة الظهر : (والعصر (إن الإنسان لفى خسر ) أيقف إذا ذكر هنا أم لا ؟ قال : يقف فى هذا الموضع ولا نقول بإعادته صلاته إيجاباً إذا كان ذلك منه على الجهل أو النسيان ، بل استحباباً . والله أعلم .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس : والكافر إذا صلى ، أيحكم بإسلامه أم حتى بقر بالحملة ٣٠ قال : قيل إذا صلى اجماعة أو منفر دا حكم باسلامه . وقول حتى يقر بالحملة . والله أعلم .

مسألة: ومنه والذي يكفت في الصلاة ، ينهى عن ذلك ؟ وإن لم ينته يجب عليه حبس أم لا ؟ قال : ينهى عن ذلك فإن خالف المسلمين فيعاقب إذا كان في بلدان غير الحلطة . وأما في البلدان الحلطة فأرخص ويسع لهم فيها التغاضي ، لأن في الأثر ترخيصاً . قلت : وكذلك إن وجد أحداً من أهل الحلاف يصلى على الصوف ، أينهى أم لا ؟ قال : أما الصوف فقال بعض علمائهم إن الصلاة عليه جائزة ، وقال بعضهم غير جائزة ، وليس عندى سودهم على الصوف بأشد مما يدينون به ويركبونه من مخالفة المسلمين . والله أعلم ،

مسألة : ومنه وفى رجل يصلى وفى ثوبه طير ، فلما صلى وجده ميتاً ، أتتم صلاته أم لا ؟ قال : صلاته تامة حتى يعلم أن الطير مات وهو فى الصلاة ، وقيل منتقضة . والله أعلم .

مسألة الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد : والغرفة إذا كانت عدثة على الطريق ، أتجوز الصلاة فيها أم لا ؟ قال : لا تجوز الصلاة فيها .

قال المؤلف : لا نخرج إجازة الصلاة فيها من الآثار . ويعجبني ذلك لمعان تدل عليه . والله أعلم .

مسألة : ومنه والثوب إذا تنجس طرفه وهو طويل ، أنجوز الصلاة في طرفه الآخر أم لا ؟ قال : لا يجوز ولو كان طوله ألف ذراع والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : ومن حضره وقت الصلاة وبه حاجة إلى الخلا تشفله عن صلاته ، فخاف إن ذهب إلى الخلا أن تفوته ، وإن صلى فهو يدافع الأخبشين ، ما أولى به ؟ قال : إن كان يشغله ما ذكرت ، فليس له أن يصلى وهو مشغول ، وله أن يذهب إلى الخلا ، وإن كان لم يشغله ما ذكرت فله أن يصلى . والله أعلى .

مسألة : ومنه وفيمن يصلى بقميص وليس عليه إزار ولا سراويل ، وهو لم يعقد ذيل القسيص ، ما تقول فى صلاته ؟ قال : يعجبنى تمام صلاته. قال المؤلف : إذا لم تمس عورته الأرض ولا شيئاً من مواضع وضوئه فصلاته تامة فيا أرى ، وإن مست عورته شيئاً مما ذكرت فصلاته فاسدة فى أكثر القول. والله أعلم .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس: وإذا كبر المصلى تكبيرة الإحرام فشك الله إستكامها ، فكبر ثانية وثالثة ورابعة ، أيعجبك إهمال الأولى من ذلك ، وجعل تكبيرته الأخرى منهن ؟ أم ينوى تكبيرته التامة منهن ؟ أم ينوى تكبيرته التامة منهن الإخرى ؟ أ (١) قال : إذا لم يستيقن على إحكام الأخرى ونوى التامة منهن فله ذلك . والله أعلم.

مسألة : أبو سعيد : وعمن عميت عليه القبلة ، ووجد من يدله على القبلة ، وتحرى وجهل السؤال ، ما يلزمه ؟ قال : عليه البدل ، فإن فات الوقت ولم يبدل فعلبه الكفارة ، لأنه ترك الحجة .. والله أعلم .

<sup>(</sup>١) زيادة يقتضيها السياق .

مسألة : ومنه وفى رجل معه ثوب نجس و عمامة طاهرة ، إلا أنها تستر جميع ما يجب عليه ستره ، ولم يمكنه غيرهما ولا طهارة الثوب ؟ قال : إذا سترت العمامة أو غيرها من الطاهر ، من السرة إلى الركبة ، صلى بها وترك النجس . قلت : فإن سترت الفرجين وحدهما ؟ قال : فى بعض القول إنه يصلى بالطاهر ويدع النجس ، ولو لم يستر إلا الفرجين . وقول : إذا لم يستر من السرة إلى الركبة بمم الثوب النجس وصلى بهما جميعاً . قلت : فعلى هذا القول الأخير ما أولى أن يتزر بالثوب الطاهر ويلتحف بالثوب النجس أم لا ؟ قال : معى إنه يستر ما استتر من العورة بالثوب الطاهر أولا ، ويكون الثوب النجس عليه . ألا ترى أنه إذا ستر العورة بالثوب الطاهر ومنكبه خارجين ؟ وكذلك ستر ما يستر من العورة أوجب عندى ، وفى كل ومنكبه خارجين ؟ وكذلك ستر ما يستر من العورة أوجب عندى ، وفى كل ذلك يصلى وهو قائم ، ما لم يخرج الفرجان . والله أعلم .

مسألة : ومنه ومن استعار ثوباً فصلى فيه ثم رده ، فقال صاحب الثوب إن الثوب لا يصلى به ، ما يلزم المستعير ؟ قال : معى إنه قيل إن إعارة الثوب ليصلى فيه فليس عليه أن يصدقه ، وإن أعاره ليلبسه ولم يشترط عليه الصلاة إن عليه أن يصدقه ، وإذا قال إنه نجس بعد ذلك ، كان عليه بدل ما صلى به ، ولا أعلم في مثل هذا كفارة . والله أعلم .

مسألة : ومنه فى رجل عنده ثو ب فيه بول بشر، و ثوب فيه دم مسفوس، ولم يجد ماء ، بأيهما يصلى ؟ قال : يصلى بالثوب الذى فيه الدم ، ولا يصلى بالثوب الذى فيه البول . قلت : فإن كان أحدهما فيه دم وأحدهما فيه جنابة ، بم يصلى ؟ قال : يصلى بالذى فيه الدم ، وبعض يقول : إن النجاسة إذا كانت كلها مما يتفق عليه إنه نجس ، صلى بأقلها نجاسة لأنها كلها سواء . والله أعلم .

مسألة : ومنه وهل تجوز الصلاة بالخز والقز وعلم الحرير إذا كان بطول الثوب ؟ قال : الخز هو من القطن وتجوز به الصلاة ، والقز من الحرير ولا تجوز به الصلاة ، وعلم الحرير إذا كان عرضه أقل من إصبعين جازت به الصلاة ، ولو كانبطول الثوب من الطرة إلى الطرة . قات : فالما عمم مصره من الحرير وكانت سداته قطناً أو كتاناً ، أو سداته حريراً ومصره قطناً أو كتاناً أو خزا ، وكذلك الحبة والقباء والقلنسوة المحشوات بالحرير وهن من غيره ؟ قال : في جميع ذلك اختلاف . والله أعلم .

مسألة : ومنه والصلاة على(السبنج ) قول لا تجوز إذا كان لا ينبت الشجر ، وقول جائز ما لم ينخسف . والله أعلم .

مسألة : ومنه اختلف فى الذى يركع بقبل أن يقرأ سورة ، فقول : عليه إعادة الصلاة لأنه قد عمل شيئاً لم يكن له العمل إلا بعد كمال الذى قبله ، وقول يدخل فى السجود ثم تفسد ، وقول حتى يسجد السجود الثانى ، وقول ولو أتم السجود الثانى ما لم يصل ركعة تامة ، فإذا صلى فسدت . وقول لا تفسد ولو صلى أكثر من ركعة إذاكان ناسياً ، ما لم يفرغ من الصلاة ويعيد قراءة السورة ، وصلاته تامة . وقول ولو أتم الصلاة على النسيان قبل قراءة السورة و يمضى على صلاته لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «عفى لأ.تى عن الحطأ والنسيان » . والله أعلم .

مسألة : ومنه والمصلى صلاة النهار إذا سمع من يليه قراءته ومن خلفه أو الاستعادة ، ما يلزمه ؟ قال : إذا فعل ذلك لغير عدر من الشك ، ففى ذلك قولان : أحدهما أن تفسد صلاته ، لأنه عابث فى ذلك ، وقول إنه قد أساء ولا تفسد عليه ، وأنا أحب الإعادة إذا كان ذلك لغير عدر . قلت له : وإن هو أسر قراءته حتى لم يسمتعها أذنيه ، أتتم صلاته ؟ قال : فأما فى صلاة النهار فقد قيل لا يسمع أذنيه قراءته فيها ، وإن سمع أذنيه

فقد أساء ولا تفسد صلاته . وأما صلاة الليل فيو مرا يسمع أذنيه ، فإن لم يفعل فقد أساء . والله أعلم .

مسألة الزاملي : ومن صلى وفى ثوبه شيء من حروف الذهب ، أو (الدواكرى) التي فيها الأصنام على النسيان ، فلا بأس عليه. وقال ابن عبيدان : و (الدواكرى) الفرنجيات ، قول لا تجوز بها الصلاة على العمد والنسيان ، وقول تجوز على العمد . وقال عبد الله بن محمد : تجوز بها الصلاة على العمد والنسيان ، حتى يصح أن بها صما إذا نوى بها المصلى مها الصلاة على العمد والنسيان ، حتى يصح أن بها صما إذا نوى بها المصلى حفظ ما له . وقال الحمر اشدى : إن كان بها شيء من الأصنام والصلب فإنه يخرجها حين ذكر ، ولا تتم صلاته بعد علمه بها . وقد رخص من رخص في تمام صلاته على النسيان . والله أعلم .

مسألة : ومنه وإذا كان فى محراب المسجد شىء من الصحون اللازورد فهن صور مثل شىء من ذوات الأرواح ، هل يقطع الصلاة ، قال : يقطع جميع ما قالوه كالكلب والحنب والحائض والأقلف ، وصور ذات الأرواح وما أشبه ذلك . وقال الشيخ هاشم : إن الصلاة لا يقطعها شىء . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : والصلاة (بالزربول والكوش والوطايا) جائزة عند الحوف أو الضرورة من برد أو حر أو خوف فوات الأصحاب أو جنازة ، وأما فى غير هذا فلا . والله أعلم .

مسألة : ومنه والمصلى يذكر له حاجة فيفهم ما يقال له ، أتتم صلاته أم لا ؟ قال : فأما إذا أصغى لحديث الرجل نقض صلاته ، وإن لم يصغ وإنما دخل في مسامعه فلا نقض عليه . والله أعلم .

مسألة : والمصلى إذا أراد أن يركع أو يسجد جاءته جشأة فى حير ذلك فخاف إن تجشأ وهو راكع أو ساجد أن يظهر على فيه شيء من جوفه ، وإن تجشأ قائماً رجا ألا يظهر ، هل له أن يتاسك إلى أن يذهب عنه ذلك ؟ قال : إذا كان لصلاح صلاته فلا يضيق ذلك . قلت : وإن دخل في الركوع أو السجود ، هل له أن يقوم يتجشأ ويرجع إلى ركوعه وسوده ؟ قال : إذا كان لصالح صلاته فلا يضيق . والله أعلم .

مسألة : من خط الفقيه سالم بن خميس رحمه الله : والحرز إذا كان معلقاً عليه بنحاس أو رصاص ، وجعل فى العضد أو الكمة فجائز للرجل ذلك ، وله أن يصلى به ، ذلك حمل وليس هو من لبس الرجال . وأما المرأة فيكره لها أن تصلى بذلك الحرز ، ولا يبلغ به إلى فساد صلاتها . والله أعلم .

مسألة : ومن نام عن صلاة العتمة وانتبه ليلا ، ولم يدر أن وقتها قد فات أم لا ، أيصليها حاضرة حتى يصح فواتها ؟ أم عليه أن يطاب من يعرفه بذلك ؟ قال : يكفيه على قول .

مسألة الشيخ ناصر بن خميس رحمه الله : ومن صلى الظهر فقال العصر أو المغرب ناسياً أو غالطاً ، وذكر بعد أن أحرم واستعاذ ؟ قال : إن رجع فوضعه قريب ، وإن مضى تمت صلاته .

مسألة ابن عبيدان : والمصلى فى النهار فى الشمس فى زمن الجر ، ولم يجد مكاناً فيه ظل ليصلى فيه ، أو وجد مكاناً ، غير أنه يعوقه الذهوب إليه ، وإذا ذهب إليه فاتته الصلاة ، أبجوز اه أن يفرش شبئاً من الصوف يسجد عليه أو يقعد عليه إذا كان لا يقدر عليه إلا بذلك ؟ أم يصلى قائماً أو قاعداً على الصوف أو على شىء غيره ؟ قال : إن الاضطرار عير الاختيار ، فإن قدر أن يجعل موضع سعوده مما أنبتت الأرض فلا يسجد إلاعليه وإن لم يجد ففى إجازة السجود عليه فى الصلاة قياماً أو قعوداً اختلاف عندنا .

مسأله : ومنه ومن ظن أنه أتم صلاته فتنخع أو تمخط ، ثم ذكر أنه يقي

شيء منها ، أيبني على صلاته أم يستأنفها ؟ قال : قول له أن يبني على صلاته إلا أن يكون تكلم أو أدبر القبلة فإنه يستأنفها .

مسألة : ومنه ومن يقرأ فى صلاته بالبداوة ويجعل القاف جيماً ؟ قال : إن كان لا يقدر على غير ذلك فصلاته تامة ، وإن كان يقدر فلا يجوز له أن يبدل القرآن .

مسألة : ومن سها فى التحيات الأولى وظن أنه قد أتم صلاته و دعا بشى عمن أمور الدنيا ، هل له أن يبنى على صلاته ؟ وما الذى يعجب ؟ قال : فيه اختلاف ، وإن الشيخ أبا الحوارى أعجبه تمامها . قلت : وإن كان دعا لأمر الآخرة ؟ قال : أكثر القول لا يضره . والله أعلم .

مسألة : والمصلى إذا سجد وسوى موضع سجوده بجبهته أو بيده إذا كان غـــير مستو ، أيضر صلاته ؟ قال : يختلف فى إجازته ذلك لأنه عمل ، وفى جو از العمل فى الصلاة لإصلاحها اختلاف ، وعندى أنه لا يضيق ذلك.

مسألة الصبحى : وامرأة أرادت الصلاة إلى القبلة فقال لها من حضرها من بالغ أو صبى : ليس هناك القبلة ، ووصف لها القبلة فصلت حيث وصف لها ، وأخطأ الواصف لها ، وصلت على ذلك صلوات ، ووجدت من تسأله ، ولم تسأله جهلا منها ، ما يلزمها ؟ قال : تلزمها التوبة وليس لها اتباعه ولا غبره في مخالفة الحق ، ولعل بعضاً يلزمها الكفارة والبدل ، وبعضاً لا يرى علمها إلا البدل .

مُسألة الشيخ جاعد بن خميس رحمه الله : وفي قباء الحوخ إذا كان مجعولا في أطرافه جديل حرير طولا وعرضاً ما لو جمع فيه نسجاً لبلغ في عرضه على طول القباء مقدار عرض إصبعين أو أكثر ، غير أن القباء مستغن عن ذلك الحديل الذي جعل به ، وإنما ألحق به في أطرافه بالخياطة فيه ، ولعل

القصد بذلك وقاية له عن سرعة ضياعه من هنالك ، ما ترى فى لبسه على هذه الصفة ؟ أيكون كالثوب الذى به شيء من الحرير وتنتقض صلاة لابسه على هذا من حاله أم لا ؟ ويكون ذلك أشبه بالحمل لا اللباس ؟ قال : ففى قول بعض المتأخرين إنه لا يصلىبه، ويعجبنى ذلك فى غير موضع الضرورة ، إلا أنه ما لم يكن فى عرضه مقدار ما لا يجوز فلا أقول بفسادها .

مسألة : ومنه وعمن يجد قملة ميتة فى ثوبه ثم يخليها ولم يخرجها حتى صلى من بعد أن رآها فى ثوبه ، هل عليه إعادة الصلاة ؟ قال : ليس عليه إعادة ، كانت فى ثوبه أو بدنه على حسب ما حفظنا من قول الشيخ . وأما على ما وجدنا عن أبى الحوارى عليه الإعادة وقولنا هو الأول. والله أعلم.

مسألة أبو سعيد : قلت اله فإذا كانت ساقية بين المصلى والكنيف ، إذا قيست من ظاهر الساقية من أعلى الوجين إلى الوجين أقل من خمسة عشر ذراعاً ، وإذا قبست من رأس الوجين الذى فيه المصلى إلى بطن الساقية ثم إلى رأس الوجين الآخر ، كان أكثر من خمسة عشر ذراعاً ، بم يكون القياس ؟ قال : معى إنه قيل هذا وهذا ، وكذلك قيل في الكنيف إذا كان قدام المصلى ، والمصلى فوق بيت إذا كان رفع الحدار خمسة عشر ذراعاً إن ذلك يكون سترة ، ولو كان الكنيف قريباً من الحدار . وقال من قال : حتى تكون المسافة من الحدار نفسه إلى الكنيف خمسة عشر ذراعاً ، ولا ينظر في رفع الحدار وإنما ينظر المسافة . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : في امرأة سمعت الأذان وهي لم تعرف الوقت ولا المؤذن فصلت ، فقال لها رجل : إن كنت صليت بأذان المؤذن فابدلى ، فإنه أذان قبل الوقت ، فلم تبدل ، والقائل لها عارف بأوقات الأذان ، ما يلزمها ؟ قال : يعجبني لهذه المرأة أن تبدل ، فلا ألزمها إلا أن يصح أنها صلت قبل الوقت ، فحينئذ يلزمها البدل . والله أعلم .

مسألة : وكم الحد الذي بين المصلى والمرأة الأجنبية ؟ قال : أن يبتعدا عن بعضهما بعضاً بقدر ما لا يشتغل بعضهما ببعض ، ولا تتحرك القاوب بشيء من الشهوات . والله أعلم .

مسألة الشيخ محمد بن عمر بن مداد : وفى اللفظ لبدل صلاة السفر يقول : أصلى لله بدل ما لزمنى فى سفرى من فريضة صلاة الظهر والعصر أربع ركعات إلى الكعبة ، وكذلك المغرب والعشاء الآخرة والوتر . والله أعلم.

مسألة الزاملي : وسألته عن الحرق ما حده حتى ينقض الصلاة! ؟ قال : إن كان على العورة فحده أن يكون كالدرهم أو ظفر الإبهام ، والعورة حدها من الركبة إلى السرة . وأما سائر الحسد فحتى يظهر أكثر الصدر وأكثر الظهر . والله أعلم .

مسألة: فيمن ترك كلمة أو كلمتين آو آكثر من (الحمد) في الصلاة عمداً أو ناسياً ، ما حال صلاته ؟ قال: إذا تركه ناسياً فلا تنتقض صلاته ، حتى ينسى أكتر قراءة ( الحمد ) فحينتذ تنتقض صلاته ، و أما إن ترك من قراءة ( الحمد ) ولو حرفاً واحداً على العمد منه لذلك فتنتقض صلاته . والله أعلم .

مسألة الصحبي ومن صلى ولم ينصب قدامه سترة ناسياً أو جاهلا أو عامداً ، تنتقض صلاته أم لا ؟ قال : لا تنتقض صلاته . وليست السترة من شروط الصلاة ، إلا أن يمر به ما يقطع صلاته من الدواب . والله أعلم .

مسألة : ومنه والذي يعتاده الشك في صلاته ، الأحسن عندك يمضي ويترك الشك ، أم يصليها مرة بعد مرة ، ولو طال عليه ذلك إ ؟ قال ! الأول أقوى لدفع المعارضة ، والثانى أحوط للشبهة ، ولكل أصل مردود عليه ويعجبني لمن عرف نفسه بالوسوسة ألا يراجع إلى الشك ، ليقوى على أمر دينه

مسألة الشيخ سعيد بن أحمد الكندى : على أثر كلام متقدم عنه : وأما

ما ذكرت في حال الصلاة فيعجبني أن يصلى في أول الوقت ، وكل من تقدم في أول الوقت كان أفضل ، ويروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه سنل عن أفضل الأعمال فقال : «الصلاة في أول وقها » . وقد قال الله تعالى : ( أقم الصلاة لدلوك الشمس ) (١) فقد جاء في التأويل عن أصحابنا ، لا نعلم بينهم في ذلك اختلافا أن دلوكها : زوالها . وكذلك مما جاء عن عامة القوم منهم قولا وعملا ، ولا معنى لتأخير الصلاة عن أول وقها بالقدم ، ولا بثلث القدم ، إلا لأجل الانتظار للجماعة التابتين ، الذين لم يتخلفوا عن الصلاة اللا من عدر أباحه الشرع لهم ، وهو بقدر ما يتوضأ الإنسان في بيته ويأتي إلى المسجد ، إذا كان المسجد تلزمه عمارته ، إذا كان الأذان في أول الوقت . والعدر النوم والنسيان والأحداث التي تطرق الإنسان على غير اختيار .

وأما من اشتغل ببيعه وشرائه وحرثه وشغاه للأمور الدنياوية فلا ينتظر ، ولاكرامة له ولا نعمة عين ، وقد حرم نفسه الفضل ، وهذا شيء يبصر مع أهل العقول إذا ارتفع حجاب الأهوية والتبليد من القلوب ، لا سيا الإنسان إذا كان من شأنه يصطاد قبول الحق ، ويأنف من اتباع الشيطان الرجيم ، فهذا ما يسر الله من تبيين ما سألت عنه . والله أعلم .

مسألة الصبحى : وإذا سمع أحداً ينفخ فى صلاته ، هل عليه لازم أن ينهاه عن ذلك ؟ قال : لا يازم السامع له النهى ، لاحمال صلاته نفلا أو فرضاً أو بدلا أو تطوعاً أو ضرورة تسعه . وإن سأله ليخرج من الباطل إلى الحق فحسن . والله أعلم .

مسألة : أبو سعيد فى امرأة بلغت وصلت مكشوفة الرأس ، ما يلزمها فى ذلك ؟ قال : اختلف أصحابنا فى ذلك على ستة أقاويل . فقال قوم : عليها بدل ما صلت ، وقال قوم : لا بدل عليها ، وقال قوم : عليها بدل

<sup>(</sup>١) من الآية ٧٨ سورة الإسراء .

ما صلت فى النهار ، ولا بدل عليها ما صلت فى الليل . وقال قوم : إن كانت فى موضع عبر مستتر فلا بدل فى موضع غير مستتر ولم يبصرها أحد ممن لا يجوز عليها . وقال قوم : إن كانت فى موضع غير مستتر ولم يبصرها أحد ممن لا يجوز له النظر إليها فلا بدل عليها . وقال قوم : هذا كله لا بدل عليها فيه . والله أعلم .

مسألة : وقال أبو عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله : صلاة المرأة عبر جائزة في بيتها مكشوفة الرأس ، فإن احتج محتج فقال إنها مسترة في بيتها قيل له : ولو جاز ذلك لحاز للمستر في بيته من الرجال أن يصلي كاشفاً عورته أو بثوب يشف [عما تحته] (١) ، أو في الليل ، فلما أجمعوا على فساد صلاة هوالاء صح ما قلنا ، ولا أعلم أن أحداً من الموافقين أو فقهاء الحالفين أجاز ذلك.

مسئلة الشيخ أحمد بن مداد : وأما قول الواحد من قومنا أو الاثنين أو الثلاثة بمعرفة القبلة للصلاة، فقول قومنا : أو الفاسق فى القبلة حجة؟ إذا عرفوا القبلة بعينها ووافقوا ذلك على أكثر القول ، لأنهم قد غيروا الحق الذى أنزله الله ، ولا يجوز التحرى للقبلة عند قيام الحجة للقبلة ، وكذلك لا يجوز التحرى للقبلة عند وجود الدلالة عليها ، مثل الشمس أو القمر أو النجوم ، إنما بجوز التحرى عند عدم الدلائل على القبلة . وقال من قال : لا تقوم الحجة الا بأهل الأمانة ، ولا تقوم بالفاسقين ، ولو قالوا الحق وعرفوا به لقول الله سبحانه : (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) (٢) . والله أعلم . مسئلة : وفي المصلى إذا انسد منخراه أو أحدها حتى منعته القراءة ، أله أن يفتح سددها بما يقدر عليه من نفخ أو غيره ؟ قال : فيه اختلاف . والله أعلم .

<sup>(</sup>١) زيادة إيضاح .

<sup>(</sup>٢) ۚ مَنْ الآية ١٤١ نسور ة النساء .

مسألة : وما التنحنح الحائز وغير الحائز فى الصلاة ؟ قال : إذاكان لمعنى فهو جائز ، ولو بحائين ، وإن كان عابثاً لغير معنى فهو عبث ، والاختلاف موجود فى العبث . والله أعلم .

مسألة : والداخل في الصلاة إذا بدا له أن يرجع إلى الإقامة أو التوجيه أو الإحرام ، أعليه تسليم ؟ قال : لا .

مسألة: الرغومى وجائزة الصلاة فى الأرض الطاهرة، كانت مهيوسة (١) أو غير مهيوسة ، إذا تمكنت جبهة المصلى فى الأرض المهيوسة أو غيرها ، وتثبت عليها القدمان من غير معالجة أو عبث من المصلى . وجائزة الصلاة على السواق التى يجرى عليها الماء إذا جفت ، وكذلك الساحل يصيبه مد البحر إذا ثبتت عليه القدم ، وكذلك على السرير ما لم يتحرك . ومن سجد على دعن (٢) وكان سحوده بين زورتين أو على زورة (٣) فلا بأس ، وقول من سجد على زورة من دعن لم يجزئه ، وعلى زورتين يجزئه . وجائز السجود على الشجر ، وعلى الحشيش ، والحبوب والدقيق ، وورق الموز والشجر والغضف والليف وهشيم العشب المجتمع ، والملح ، والأرض المنبتة الشجر ، وعلى (الصاروج). قال الناظر: الصاروج المحروق بالنار لا يجوز عليه السجود الله من ضرورة ، والملح مكروه السجود عليه .

رجع: والحجر والطفال إذا كان ثابتاً تتمكن عليه الحبمة ، فإن كان ينخفض أو تنوص فيه الحبهة فلا يجوز ، لأنه إذا انخفض أضطرب سحود المصلى واختلف عليه . وقيل إن كان ثوباً مخلوطاً من قطن وصوف فجائز أن يسجد عليه. وكذلك إذا عملت (سمة) من حوص وشعر ، أو خوص وسيور جلد ، وكان الحوص الأغاب جاز السجود عليه إذا استولى المحوص على أكثر الحمة من موضع السجود. والله أعلم .

<sup>(</sup>١) مهيوسة : يريد الأرض التي حرثت. والهيس (بالفتح) مصدر. و ( الفدان ) وقيل : أدانه . كلها عمائية .

<sup>(</sup>٢) الدعن : سعف يضم بعضه إلى يعض ويرمل بالثمريط ويبسط عليه التمر .

<sup>(</sup>٣) الزور : عسيب النخل .

مسألة ناصر بن خميس: والمصلى إذا مر بآية فيها دعاء خطر بقلبه أن يدعو ، • أل قوله تعالى: (ربنا آتنا فى الدنيا حسنة) (١) وأشباهها ، أو أنه يختص آيات الدعاء كهذه الآية ومثلها ، أيكره له ذلك أو يومر أن تكون قراءته بمعنى الدرس ؟ قال: لا يضيق علمه ما ذكرته من حضور القلب بنية الدعاء ، على ما عرفته من آثار المسلمين ، ولا أعلم فى ذلك كراهية. وأما المأمور به من ذلك أن يكون بمعنى الدرس . والله أعلم .

مسألة : والعربان إذا قضى صلاته ووجد ثوباً فى وقت الصلاة ، هل عليه إعادة أم لا ؟ قال : فى ذلك اختلاف ، ويعجبنى أن يعيد على الاحتياط . والله أعلم .

مسألة الزاملى: وفيمن ابتلى بخروج الريح من دبره دائماً دهره ليله ونهاره ، لا يستطيع لها دفعاً أبداً ، كيف يفعل هذا المبتلى عند فعله للصلاة ؟ وماذا يجب عليه ؟ وبماذا يوثمر إنجاباً واستحباباً ؟ قال : يعجبنى لهذا المبتلى أن يصلى قائماً ، فإذا جاءته الريح قعد على ما عكنه من القعود الذي يصرف عنه الريح ، فإذا أمن منها قام فعلى هذا يكون دأبه ، إلى أن يتم صلاته ، لأن الله — جل جلاله — لا يكلف نفساً إلا وسعها . وإن كان إذا قام في الصلاة ، اشتغل عن صلاته من قبل مدافعة هذه الريح ، وإذا قعد كانأفرغ له ، كان القعود أولى به عندى ، على ما أمكنه من القعود الذي يصرف عنه الريح . والله أعلم .

مسألة : ومنه فيمن ركع ولم يرفع رأسه من الركوع ، حتى يعتدل قائماً ، وإنما هو لما فرغ من الركوع خر ساجداً وقال فى انخراره : سمع الله لمن خمده ، ربنا لك الحمد ، وكبر للسجود وقد صارت جهته قريباً من الأرض ، أتم على ذلك صلاته أم لا ؟ قال : إن كان منه هذا على غبر العمد لخالفة

<sup>(1)</sup> الآية ٢٠١ من سورة البقرة : «ومنهم من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتا عذاب النار » .

السنة ، فلا يبلغ به إلى فساد صلاته ، على ما سمعته من الأثر . قال المؤلف : و أما البدل فلم يبلغ به إلى البدل . و الله أعلم .

مسألة : ومنه قلت له : أنبثني عن الاستعادة بعد تكبيرة الإحرام ، كيف تفعل أنت ؟ بالقلب أم باللسان ؟ قال : أقول بها باللسان ، ولم أسمع بها الأذنين على الجهالة أو التعمد ، ففي أكثر القول تنتقض الصلاة بالملك ، إلا أن يكون من عدر وسواس . قلت له : إذا كانت النار أمام المصلى ، إلى كم من الحدود يقطعها كان جمراً أو مشتعلة ؟ قال : أما الحمر فلا يقطع وأما النار الموقودة ، فعلى قول إذا كان دون خمسة عشر ذراعاً قطعت على المصلى صلاته ، وأما السراج فلا بأس به . والله أعلم .

مسألة الشيخ سعيد بن أحمد الكندى : وإذا قال المصلى فى تكبيرة الإحرام بالألف واللام ، أو بسم الله كاملا ، ثم ذكر أنه لم يحكم شيئاً من معانى النية ، أفأراد الرجعة ليجدد ذلك ، أم يكبر تكبيرة الإحرام ؟ قال : إنه لا يضيق عليه ما لم يتم التكبيرة كلها أن بجدد نيته ثم يكبر ، وإن مضى فلا بأس عليه إذا كان عاقداً فى قلبه!! ، وإنما زلت لسانه من قبل الغلط والنسيان . والله أعلم .

مسألة: جواب الفقيه عبد الله محمد بن إبراهيم الكندى لبعض من كتب إليه من الإخوان: أما ما ذكرته يا أخى من النيات فى جميع الصلوات، التى عرفت أن جميع الفرائض التى تعبد بها عباده، إن النية كافية عن النطق بها، وليس عليه ذكرها بلسانه، إذا قصد المتعبد إلى فعل شىء مما تعبده لله به، من هذه الفرائض، وأراد بذلك رضا الله وطاعته، أو تأدية ما فرضه الله عليه، وألزمه أو تعبده به أو كلفه، وما أشبه هذا. فأى شىء نواه من هذا واعتقده، أجزأه عما سواه وكفاه، وليس عليه ذكر شىء من ذلك. وكذلك إن نوى عند تأدية العبادة لشىء من هذه

الفرائض رضا خالقه أو منشئه أو مبديه ، أو معده أو مصوره ، أو ما أشبه هذا من جميع صفات أفعاله أو ذاته ، أو سمى بشيء من أسمائه ، أجزأه ذلك عندى ، وليس عليه أن ينطق بشيء من ذلك بلسانه . وإن غبر نيته هذه بشيء من كلامه أو أظهر مراده مقاله كان عندى أفضل ، لاجتماع القول والنية ، واجبًاعهما عندى أفضل من انفرادهما ، ما لم نخف عند إظهار نيته تولد الشكوك عليه بما يشغله عما هو أفضل من ذلك . فإذا خاف تولد الشكوك عليه عند إظهار نيته بلسانه كان الاكتفاء بالنية أحب إلى فها ذكرته ، لأنى خفت أن الشيطان يا أخي يعارضك بالوسواس في النيات ، ويدخل عليك المشقات ، ويطالبك في التأكيد بالوثيقات ، وياجئك عند ذلك في التعمق مما مجزئك الاكتفاء بدونه ، ومكائد الشيطان لا تحصى ، فاقصد بأعمالك الطاعة لله وإيتاء العمل على وجهه ، فإن ذلك كاف عما سواه . وأما قواك : كيف يقول الإنسان عند انتصابه لصلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة ، فالذي عندي أنه إن قال : أصلى في مقامي هذا صلاة كذا إلى الكعبة طاعة لله ولرسوله ، أو قال : أصلى صلاتي هذه إلى الكعبة ، أو إلى القبلة أو مستقبل القبلة طاعة لله ، أو ما أشبه هذا من الألفاظ ، فكل ذلك ع: دى جائز ، وإن استقبل القبلة وصلى وأراد بذلك الفريضة طاعة لله ولرسوله ، أجزأه . والله أعلم .

مسألة الصبحى: فى رجل رأى من لا يحسن الصلاة ، أعنى لا يتم ركوعها ولا سبودها ، وكذلك إذا رأى فى ثوبه دماً ولا يدرى هو مسفوح أو غير مسفوح ، وكذلك إذا رأى من لا يحسن الوضوء ، أو رآه بعد الوضوء وقد بقى فى قدمه شىء لم يحسه الماء ، أعليه لازم أن ينكر عليه جميع هذا ؟ ويكون لازماً عليه أم يكون فضيلة ؟ كان يتقى منه تقية أو لم يتق منه تقية ؟ ويكون لازماً عليه أم يكون فضيلة ؟ كان يتقى منه تقية أو لم يتق منه تقية ؟ ولا يعلم ما هو يصلى نفلا أو فرضاً ، ولا يعلم ما هو دينه ، فلا يلزمه الإنكار عليه ، وحسن إن فعل ذلك ، وكذلك إذا لم يتق منه تقية . وأما إذا علم منه أنه يصلى فرضاً ، فعليه الإنكار ، لازم فيا عندى ،

فإن انهى عن تضييعه وإلا أخبر به من يقدر عليه ، حتى ينفذ فيه ما أوجب الله عليه من ضرب أو حد . فهذا .. وأما الذى يبقى به دم ، فقال من قال على من رأى أن يعلم وأوجب من ذلك إن كان يأثم ، وقال من قال لا يلزمه ذلك ، لأن المصلى معذور من الإثم والنقض فى بعض القول ، فالمشاهد له أعذر وأما من لا يحسن الوضوء فلا يلزم المشاهد له الإنكار ، إلا أن يعلمه أن ذلك الوضوء يصلى به اللازم . فعليه أن ينكر فعله ولا يصلى خلفه بذلك الوضوء ، وإن رآه بعد الوضوء وقد بقى فى بدنه شىء لم يحسه الماء فإنه مختلف فى إعلامه . فنى بعض القول ليس عليه إعلامه لأنه سالم من الإثم ، ومهما علم وجب عليه البدل بلا إثم . وفى بعض القول : إن عليه ذلك لأنه من طاعة الله ، وإن كان البدل بلا إثم . وفن بعض القول : إن عليه الحجة ، وهذا من التعاون على البر والتقوى ، وعندى أنه يخرج فى بعض المذاهب فإن كان المنسى أقل من درهم فلا أعلم عليه ، وإن كان بقدر ذلك فعليه الإعلام ، لأن فى الكثير لم يجب فلا أعلم عليه ، وإن كان العدر . والله أعلم .

مسألة الشيخ جاعد بن خميس الخروصي في الأذان: أهو فرض ولا تجوز الصلاة إلا به ؟ أو نافلة ؟ عرفني الوجه في هذا ؟ قال: ففي أكثر القول إنه سنة ، وقيل إنه فرض على الكفاية ، إلا أنه على الخصوص في الرجال دون النساء . وأما الصلاة بغير أذان في الحماعة يختلف في صحتها ، أجازها بعض ولم يجزها آخرون . قلت له : ويجوز أن يوذن لشيء من هذه الصلوات الحمس في ليل أو نهار قبل وقتها أم لا ؟ قال : نعم ، قد قيل بجوازه لصلاة الفجر ، إلا في شهر رمضان ، لأنه لما صار أكثر الناس مقلدين في هذا لمن يكون من المؤذنين ، أعجب من تأخر من المسلمين ألا يؤذن لصلاة الفجر في قبل وقتها . وأما غير ها من الصلوات فلا أعلمه مما قيل به إلا في صلاة الحمعة على قول من رأى ذلك . قلت له : ويجوز لمن لا معرفة له بالوقت أن يقلد على قول من رأى ذلك . قلت له : ويجوز لمن لا معرفة له بالوقت أن يقلد المؤذن ؟ قال : قد أجيز له تقليد من كان ثقة عارفاً بالأوقات على سبيل الاتباع ، إلا أن يكون غيم من معرفته فانه لا يقلده ، وعليه أن يتحراه وحده الاتباع ، إلا أن يكون غيم من معرفته فانه لا يقلده ، وعليه أن يتحراه وحده

لعلمه في أذانه أنه لا عن دلالة ولا معرفة ، وقيل بالمنع من التقليد في ذلك . قلت له : والأعمى على ما به يقلد البصير في مثل هذا ؟ قال : هكذا قيل إذ ليس من قدرته إلا أن يسمع ما به مخبره من حضر لا غبر . قلت له : ويجوز لمن يؤذن فى وقت الغيم الموارى للشمس عمن عرفهـــا فى السهاء أين هي حاله ؟ قال : قد قيل إنه لا مجوز على جهالة به ، وقيل مجوازه على التحرى محضوره ، إذا اطمأن في نفسه وارتفع من قلبه ، أيفان ظهر له من غلطه أعاده في وقته ثانية . قلت له : وبجوز له أن يورُّذن على غبر طهارة كاملة ؟ قال : قد قيل فيه بالكراهية ، وقيل بالإجازة ، ومختلف في صحة الصلاة به جماعة . قلت له : وإن كان محدثاً من بول أو غائط أو جنابة ؟ قال : فهو على ما مضي من الاختلاف في فعله ، وفي الاجتزاء به ، وعسى في الحنابة أن يكون من البول والغائط أشد في المنع على رأى من قاله . قلت له : وإن كان طاهر البدن إلا أن في ثوبه نجاسة ، أبجوز فيمجزيء أم لا ٢ ; قال : إن هذا لأقرب من الأول ، وإن كان غير خارج من الاختلاف على حال. قلت له : وما لم يكن فى طهارته على وضوء فالرأى داخل على من صلى به في الحماعة أو منفرداً ؟ قال : هكذا قيل في صلاة الحماعة، وأما من صلى وحده فلا أدرى من قول [المسلمين في صلاته إلا أنها تامة على هذا ، لقولهم فيمن تركه بتمامها على حال . قلت له : وبجوز للمرأة أن تؤذن فتجزىء في الصلاة عن غيره من أذان الرجال ؟ قال : لا مجوز لها فيجزىء في حين لحوازه ، لأنها ممنوعة أن ترفع صوتها ، فلا جواز لأذانها ، وعلى كونه منها فكأنه ليس بشيء في معنى الاجتزاء به ، ولا يصح عندى فيه إلا هذا . فينظر في ذلك.

مسألة : وعنه وفى الإقامة ، أهى فريضة أو سنة ٢ وكذلك التوجيه ٢ قال : قد قيل فى الإقامة إنها فريضة ، وقيل إنها سنة ، والقول فى التوجيه كذلك . قلت له : وما تكون صلاة من تركهما ؟ أو ترك أحدهما ٢ كذلك . قلت له : فى العمد والحطأ والنسيان قال : قد قيل بنامها ، وقيل بفسادها . قلت له : فى العمد والحطأ والنسيان

على العلم والجهل فى تركهما ؟ قال : نعم ، وإن كان العمد مع العلم أشد ، فكله لأ نخرج من الاختلاف ، وأكثر ما يكون التشديد على رأي من قال بفرضهما أو على وجه التهاون بهما . قلت له : وتوجيه إبراهيم عليه السلام ؟ قال : قد قيل فيه من المستحب في الصلاة ، وتركه لا يقدح فيها بفساء ، إلا أنه من الفضائل ، فلا ينبغي لمن قدر عليه أن يتعمد تركه . قلت له : هإن أتى في الإقامة من الكلام بغير ها ، أعليه أن يعيدها إذا لم يكن من ذكر الله ولا في أمر الصلاة ؟ قال : نعم ، قد قيل بهذا ، وقيل لا إعادة عليه ، و يختلف فى إعادتها إن تكلم به من بعدها . وعسى فى التوجيه أن يخرج على هذه الحال. قلت له : وإن نسى فترك من الإقامة شيئًا ؟ قال : قاد قيل فيه بالإعادة إن ذكره من قبل أن يصلى ، وإن لم يذكره حتى صلى فلا شيء عليه. قلت له : والقول في التوجيه كذلك ؟ قال : نعم ، إلا أن يكون ما بقي من تركه لا يعد توجيها ، فإنه يصير في حكم من نسيه كله . قلت له : فإن أدار وجهه فيها عن القبلة ؟ قال : لَّا ينبغي له إلا لما به يعذر ، فإما أن يازمه به حكم الإعادة لها فلا أعرفه . قلت له : وليس على النساء أذان ولا إقامة ؟ أم لهن أم ليس عليهن و لا لهن ؟ قال : قد قيل في الأذان إنه ليس عليهن ، وَلَا أَعْرَفُهُ ثَمَّا لِهِنَّ لَمَا بِهِ يُؤْمِرِنُ مِنْ حَفْظُ أَصُواتُهُنْ . وأَمَا الإقامة فيختلف فى لزومها عليهن ، وأما جوازها لهن فلا أعلم وجهاً يمنعهن من ذلك . قلت له : فإن أذن برفيع صوت عال ، أيجزىء عن غيره من أذان الرجال في الحماعة لمن أراد أن بجتزىء به ؟ قال : قد فعان غير ما به يومرن ، ولا أراه مجزئاً على حال ، وعسى أن يكون لهذا قيل فيه الإعادة ، وكأنه لا معنى له إلا هذا . قلت له : ويجوز للجماعة أن يصلوا بأذان الصبي أم لا ؟ قال : إن كان قد صار بحد من يعقل جاز لأن يلحقه معنى الاختلاف في جوازه لهم ، ما لم يبلغ فينظر في هذا كله ، ىم لا يوخذ منه إلا ماكان حقا. والله أعلم.

مسألة الصبحى : قلت له : الأعمى إذا لم يجد من يعرفه بأو قات الصلاة ،

أيلزمه أن ينادى بأعلى صوته سائلا عن دخول وقت الصلاة ؟ قال : لا يبين لى ذلك من طريق اللزوم ، وإنما يؤمر بذلك إذا خاف فوت الوقت ، وقد قلت لا يلزمه ذلك لأن حكم الوقت غير داخل ، فمهما صح معه دخوله ، وجب عليه أداء المفترض ، وهذا فرق بين من يطلب الماء وبين دخول الوقت ، فلزمه طلب الماء والملاحظة ذلك قد علم دخول الوقت ، فلزمه طلب الماء والملاحظة ذلك قد علم دخول الوقت ، فلزمه طلب الماء إذا لم يجده . والله أعلم .

مسألة: وبدل صلاة السفر فى الحضر، يقول أصلى ركعتين بدل ما لزمنى فى سفرى من صلاة كذا، وصلاة الحضر فى السفر يقول أصلى أربع ركعات بدل ما لزمنى فى حضرى من صلاة كذا. والله أعلم.

مسألة خميس بن سعيد : وما لفظ بدل الصلاة الفاسدة أو المنتقضة والتي نام عنها أو نسبها ، يذكرها حاضرة ، نام عنها أو نسبها ، يذكرها حاضرة ، أرلان ذلك وقتها . وبدل الفائتة والفاسدة والمنتقضة يقول : أصلى بدل ما لزمنى بدله وقضاؤه من فريضة كذا ، وهي كذا ركعة . وإن قال أصلى أربع ركعات بدل ما لزمنى من فريضة صلاة الظهر فيكفى . والله أعلم .

Maria Ar

آ أسألة الشيخ سليان بن محمد بن مداد في المصلى إذا مر قدامه شيء فخاف أن يمر بينه وبين سجوده ، فرجع رجله بشيء من البطخاء ليرده ، أتفسد صلاته أم لا ؟ قال : إلا يخلو ذلك من الجواز للمصلى ، إذا كان ذلك على الصلاح أن يومىء إليه بيده ، أو بشيء يردعه عن المرور بينه وبين سجوده على الصلاح أن يومىء إليه بيده ، أو بشيء يردعه عن المرور بينه وبين سجوده على قول من يجيز العمل في الصلاة الإصلاحها ، ولعل بعضاً لم يجز ذلك ، ولوكان ذلك صلاحاً . والله أعلم .

مسألة الشيخ على بن مسعود المحمودى : إن المصلى إذا صلى وفى قبلته رجل مقبل عليه بوجهه فيما دون ثلاثة أذرع من غير علم منه به ، ثم لما أن قضى صلاته علم بالرجل المقابل له بوجهه ، أما من طريق الحكم فلا أقوى

أن ألزمه بدل صلاته ، حتى يصح أنه من دخل فى صلاته أن ذلك الرجل هو مقبل بوجهه على ذلك المصلى : وأما فى الاحتياط فيعجبنى لذلك المصلى بدل صلاته ، إذا اطمأن قلب المصلى أنه صلى وفى قبلته ذلك الرجل ، مقبل عليه بوجهه فيما دون ثلاثة أذرع . وفيه قول بعض المسلمين إنه لابدل عليه في صلاته ولو كان المصلى صلى ، وفى قبلته آدمى مقبل عليه بوجهه فيما دون ثلاثة أذرع . والله أعلم .

مسألة الصبحى : ومن له ثوب نجس فلا يصلى به إلا أن يغسله أو ييممه ، ربعد غسله له أن يصلى به رطبًا ، وجد غيره أو لم يجد . والله أعلم .

مسألة : ومن ترك الاستعاذة ناسياً أو عامداً فى الصلاة ، أعليه بأس أم لا؟ قال : فى ذلك اختلاف ، قيل لا نقض عليه فى العمد والنسيان ، وقيل عليه النقض فى العمد والنسيان ، وقيل عليه النقض فى العمد ، ولا بأس عليه فى السيان ، وكذلك قيل فى التوجيه . والله أعلم .

مسألة أبو سعيد : وإذا كان الوقت غيا وتحرى المؤذن للصلاة كان له أن يؤذن وليس له التحرى للأذان بأشد من الصلاة ، وقال من قال إنه لا يؤذن إلا عن يقينه ، لأن بأذانه يقع معناه دلالة لغيره على الصلاة ، فان أصاب فذاك ، وإن لم يصب الصواب كان قد دل على غير الصواب . والله أعلم .

مسألة ومن كتاب المجالس: ما الحكمة فى أن الله تعالى خص حال القراءة بالاستعادة به منه ؟ قال: إن كل طاعة كانت أفضل فنزعات الشيطان فيها أكثر ، فلما كان القرآن أعظم وأفضل لما فيه من التوحيد والذكر والدعاء ، كانت أشد الطاعات على إبليس ، وكانت محاربته للمؤمن فيها أكثر من سواها. والله أعلم.

مسألة : ومن نسى صلاة أو نام عليها ، ثم ذكرها بعد أن صلى صاوات

فى وقت صلاة ، أيصليها قبل الحاضرة وعليه بدل ما صلاه قبلها ؟ قال : إنه يصليها قبل الحاضرة ، ما لم يكن دخل فى الحاضرة أو يخف فوتها ، رنى بدل ما صلاه قبلها اختلاف . والله أعلم .

مسألة الحمراشدى : والصلاة على الصاروج والحص ، تجوز أم لا ؟ قال : قال بعض فقهاء المسلمين بإجازتها ، وقال بعض بنقضها . والله أعلم .

مسألة الصبحى: وفي الذي يصلى وينظر وجهه أحد وليس في قبلته ، بل في جانب إلا أنه أفيا دون اللائة أذرع ، هل يضر المصلى ذلك أم لا ؟ قال : صلاة المصلى جائزة تامة ، ولا يضره نظر من ينظر إليه من الناس ، على ما يعجبني وأراه . وأما الناظر فينهى عن ذلك ، ويكره له إذا اعتمد عليه ولا أعلم عليه شيئاً . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : فى المصلى إذا كان يصلى فريضة صلاة الظهر ، فقال فريضة صلاة الغرب نسياناً منه ، أو كان يصلى فريضة صلاة العصر فقال صلاة المغرب ، وذكر بعد تكبيرة الإحرام أو بعد أن أتم صلاته . قال : إن كان ذاكراً تلك الصلاة غير أنه زلت لسانه فلا نقض عليه ، وإن كان ناسياً تلك الفريضة عند عقدها فعليه بدلها عندنا ، وله أن يرجع إليها مثى ذكرها . والله أعلم .

مسألة : ومنه وقال إذاكان المؤذن غير ثقة فلا يعجبني أن يصلي أحد على أذانه إلا أن يتبين له أن الوقت قد حضر . والله أعلم .

مسألة الشيخ على بن أي القاسم : وأما ما ذكرت في تفسير قولهم : « لو تركتنا نتجالد على الأذان بالسيوف ؟ » فلم نقف على تفسير » ، إلا أنه يعجبني على معنى ذلك أن كلا يريد الفضل دون غيره ، وتضعيف الأجر غير ممنوع لمن يؤذن في المسجد اثنان أو ثلاثة ولا أكثر ولو جماعة من فى المسجد أذنوا وسعهم ذلك ، لأن هذه طاعة ، وغير ممنوع أحد منها . والله أعلم .

مسألة ابن عبيدان : وأما الناسي لقراءة شيء من سورة ( الحمد ) في صلاته ، فاذا كان أقل من النصف ، فقال بعض فقهاء المسلمين لا تنتقض عليه بذلك ، و الله أعلم ، عليه بذلك ، و الله أعلم ،

مسألة ومن تركبير ةمن تكبير الصلاة عامداً أو ناسياً غير تكبير ةالإحرام، ما يازمه ؟ قال : في ذلك اختلاف ، قيل عليه الإعادة في العمد والنسيان ، وقيل عليه النقض في العمد ، وقيل ليس عليه نقض في العمد والنسيان ، وقيل عليه النقض في العمد ، ولا نقض عليه في النسيان . والله أعلم .

مسألة الشيخ خلف بن أحمد الرقيشي : وفي سائر التكبير إذا زاد المكبر واواً مثل زيادته في تكبيرة الإحرام ، تنتقض الصلاة أم بين تكبيرة الإحرام وسائر التكبير في قال : لا أعلم في التكبير في الصلاة فوقاً عن تكبيرة الإحرام ، وكلام العرب كله واحد في معنى الإعراب ، وقد أنزل الله الكتاب على لغتهم ، والمفرق بين ذلك يحتاج إلى الدليل . والله أعلم .

مسألة الصبحى : وفيمن صلى المغرب وسننها ، فذكر أن الفريضة فسدت عليه ، ووقت المغرب حاضر أو قد فات ، أيلزمه بدل الفريضة والسنة أم لا ؟ قال : عليه بدل السنة ، وأحسب أن فى وجوب بدل السنة بعد فوات الوقت المحتلافاً . والله أعلم .

مسألة من كتاب الضياء : إذا أصاب المسافر الغيث فإنه يصلى قائماً

ويومىء لسجوده ، ويكون سجوده أخفض من ركوعه ، وصلاته كلها قائماً ، قراءته وتشهده وتحياته ، ولا يسجد على جهته ولا على حجر ، ويصلى قائماً . وأظن هذا إذا ابتلت الأرض بالماء وصارت طيناً . والله أعلم :

مسألة: وفيمن أكل شيئاً من المسكرات فتحضر الصلاة وهو سكران لا يعقل ، ما يلزمه من الكفارات والبدل ؟ قال : إن لم يصل حتى فات وقت الصلاة لزمه بدلها . وقال من قال : عليه البدل والكفارة ، وكذلك إن كن صلوات فعليه فيهن ما عليه فى الواحدة من الاختلاف . وإن صلى فى حالة السكر ولم يعقل ، فعليه ما على من لم يصل فى الوقت ، وإن عقلها فلا بدل عليه ولا كفارة ، وعليه التوبة من أكله الحرام . وقال الشيخ سليان بن محمد بن مداد : إذا شرب الشارب المسكر فى وقت حضور صلاة مفترضة ، وذهب بعقله السكر إلى أن فات وقت تلك الصلاة ، فأخاف أن يلزمه البدل والكفارة لتلك الصلاة ، وإن كان شربه فى غير حضور وقت صلاة مفترضة ، فقد قيل عليه البدل ، ولا كفارة عليه . والله أعلى .

مسألة ابن عبيدان : وفيمن عنده عبد لا يفهم الكلام ووجب وقت الصلاة، والعبد لا يقدر أن يقرأ القرآن، أبجوز لمن ابتلى بمثل هذا أن يكبر له عن كل صلاة خمس تكبيرات ، إلى أن يفصح لسانه بالقراءة ؟ قال : يسبح له في قيامه وهو موضع القراءة وفي ركوعه وسجوده ، وفي موضع التحيات ثلاثاً ثلاثاً . والله أعلم .

مسألة الشيخ حبيب بن سالم رحمه الله : ولا تجوز الصلاة بخاتم الذهب للرجال ، والذي نحفظه من آثار المسلمين أن لبس الحاتم للرجال هو في الإصبع الحنصر من اليد اليسرى وهو الحرم ، وإذا كان الذهب أقل من وزن درهم ، فلا يحرم لبسه ولا ينقض الصلاة ، وأما في سائر الأصابع من اليد اليسرى واليد اليمي فلا يحرم ذلك ، لأنه حمل لا لبس ، وقد كان السيد سليان بن مظفر

بأذنيه قرطاً ذهب ، وفى يده سوار من ذهب ، وهو ثقة من ثقات المسلمين ، فهذا الذى نحفظه عن أهل العلم . والله أعلم .

مسألة: ولباس الحرير حرام على الرجال من أمة محمد عليه السلام وكذلك ورد الشرع عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وقد حفظت أن من يلبسه فى الدنيا لن يلبسه فى الآخرة إلا بعد النوبة والإصلاح، ولا نعلم أن احداً من الفقهاء قال مجواز ذلك.

[قال الناسخ: وجدنا تحريم لبس الحرير على الرجال وفساد الصلاة به بلباسه إلا عرض إصبعين منه في طول الثوب سداة ومصراً ، كان متفرقاً أو مجتمعاً ]. وقسد كره بعض الفقهاء ما استقام بنفسه من الحرير واستقام الثوب من دونه مشل جديل المنسول الخالص من الحرير وكذلك ما خيط به الثياب واعترل بنفسه ما لو فصل عن الثوب ، وفصل الثوب عنه لاستقام بنفسه ، ولو كان في الاعتبار أنه أقل من عرض اصبعين على طول الثوب . وكذلك أما كان في حلى الذهب إذا خلط بغيره ، الصبعين على طول الثوب . وكذلك أما كان في حلى الذهب إذا خلط بغيره ، ما لو فصل عن الحلى لاستقام الحلى من دونه ، ولو كان أقل من درهم أو دينار أو ظفر الإبهام ، فقد كره بعض الفقهاء التحلى به في الصلاة وغيرها ، وما فسدت الصلاة به فأشبه أن يحرم لبسه ، والتحلى به في كل حين والله أعلم .

مسألة الصبحى: في المرأة إذا مس فرجها عقباها في الصلاة ، هل عليها نقض ٢ ففيه اختلاف ويعجبني النقض . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفي التجافي(١) عند السجود في الصلاة ، هو واجب

<sup>(</sup>۱) تجانى الشيء تجانيا : لم يلزم مكانه ومال من جانب إلى جانب . وتجانى جنب، من الغراش : نبا وتنحى . ومنه فى القرآن : (تتجانى جنوسم عن المضاجع) . ولم يبين المؤلف ما يريد بالتجانى عند السجود .

أم استحباب؟ قال : التجافى مأمور به و لا نقض على من لم يفعل . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المرأة تصلى فى موضع ستر ، وشيء من شعر رأسها بارز ، هل عليها نقض أم لا ؟ قال : إذا لم ينظـــرها أحد من غبر دوات المحازم فلا بأس. والله أعلم.

مسألة ابن عبيدان : والذى يعجبني من القول إن على المرأة أن تستر في الصلاة جميع جسدها ما خلا وجهها وبطن كفيها ، وما عدا ذلك فهو منها عورة بمنزلة ما بين سرة الرجل وركبتيه ، وبعض رخص لها إن كانت في ستر إذا بدأ منها إلى موضع السوار من اليد ، وموضع الحلخال من الرجل ، والله أعلم .

مسألة الشيخ أبو الحوارى: وعن الرجل إذا قال فى الصلاة لاإله إلاالله أو سبحان الله ، وحمداً لله ، فى غير موضع ، ما يلزمه ؟ أفإن قال ذلك فى صلاته فى غير الموضع ، فقد قالوا عليه بدل صلاته إلا التسبيح ، فقد قالوا : لا بدل عليه فيه . وقد قيل : جائز ذلك ولا تفسد صلاته ، والأول أحب إلينا.

مسألة عن الشيخ الفقيه العالم جاعد بن خميس الحروصى : فيمن يصلى الفريضة الواجبة عليه فيسهو فيها أو فى أكثرها أو أقلها ، إلا أنه يتم ركوعها وسعودها وقراءتها ، بعد معرفة لتأويلها من أمر ونهى وفرض وسنة ، ولا بالذى يؤمر فى القراءة من رفع وجر ونصب وجزم ، أتتم له هذه الصلاة وتكون مقبولة ؟ أم تحتاج إلى معرفة معانيها ؟ وما أوجبه الله فيها ؟ وإن صلاها ولم ينوها ما ألزمه ؟ غافلا فى علمه أو جاهلا أيلزمه بدلها ؟ وهل له ثواب على عملها أم لا ؟ بين لى فى ذلك تؤجر قال : فالذى فى هذا أعرفه أثراً وأراه إن صح نظراً : أنه ما لم يأت فى صلاته مايفسدها أو يعن أفى نفسه على خواطره التى يعارضه بها الشيطان فيها فيسهو من أجلها لا باختياره الها، ولا فى تعمده لاجتلابها، ففى رجائي أمن الله إن أتى بها على وجه ما هى له أو كما أمكنه فقدر عليه ألا يو اخذه عا لا يقدر عليه دفعه ، ولا عا ينسيه به أو كما أمكنه فقدر عليه ألا يو اخذه عا لا يقدر عليه دفعه ، ولا عا ينسيه

ولم يذكره وألا محرمه على صدق إممانه من ثوابها ما نوى فى أدائها الفرض فأتمها كما هي عليه ، وإن لم تكن له دلالة يبلغ مها معرفة إعرامها ، ولا يمنز لفرض من سنة ولا نفل يفرق به ما بينها . ولا دليل من علمها يستدل به عَلَى حَكُمُهَا فَهُو كَذَلِكُ ، وإن قصر إعن درجة من أبصر فإن له من أمله مقدار عمله ، ألا وإنه لا بدل عليه فيما عمل ما لم يبلغ به سهوه أو ما يكون بها من لحنه أو غيره من شيء لا يصح معه من المفسدات في الإجماع أو على رأى من يقول به في موضع النزاع إلى صحة كون الضياع ، ولكل من عملها درجات في فضلها ، ولا يظلم ربك أحدا ، ولن تجد من دوته ملتحدا . وعسى في هذا أن تصح له على حال ما عقلها ومختلف في فسادها إن غفلها ، فسها عن حفظها كلها أو شيء منها ، فقيل لا فساد عليه حتى يغفل عنها بأجمعها . وفي قول ثان عن أكثر ها ، وفي قول ثالث عن ركعة منها تامة ، وفي قول رابع إنها لا تفسد وَّ إِن غَفْل عن جميعها فهر ناقصة لا فاسدة ما أتمها ، وإذا جاز لأن تفسد بالكل أو الأكثر أو الركعة ، جاز لأن يكون كذلك عا دومها مما لا يصمح إلا به من حدودها ، و على العكس من هذا صاعداً في تمامها على رأى من قاله وعلى قول من يذهب إلى هذا من كونها بجزئه في الفرض عن يدلها ، لحوازها في إتيانها على الوجه الذي يؤمر به في أدائها ، فيخرج قول في آخرها إنه ليس له منها إلا ما عقله منها.

وفى قول آخر: إن عمله لا يضيع عند الله بما اضطره إليه ما جبل من الطبع عليه ، ومن عجبى أنه لا يؤجر على ما يتركه من شيء لازم فيها أو ما أشبه ولا يوزر ، ولابد أن يوزر فى موضع ما لا عذر يعذر ، ومن المحال أن يخرج عن أحد الأمرين فى حال ، إذ لا يخرج له فى شيء من الأعمال إلا أن يكون له فى شكر ، أو يصير إلى ما قابله من كفر ، أو يجوز فى عمله أن يكون بين المنز لتين على الخصوص فى هذا ، أو العموم لمثله ، حيى يصح القول بأنه لا أجر له فى عمله ولا وزر ، أما قد امتثل لأمر وأراد الشكر

و بقى ما لا بقدر علمه ، فاستحق الأجرعلي مقدار العناء ، وله فيه الغناء.، فإن لم يكن وابل فطل هاطل ، وإلا فليت شعرى ، أين صار جزاء الامتثال لمن لم يبلغ درجة الكمال ، أو ما بينهما من منزلة الدرج أجزأ ، أيصح في خبره أو أن يذهب إلى غير شيء لبر هان يدل على غيره ، فإن كان لما فيه من خبر ، فلعمرى إنه لمسلم إليه إن صح فلا يجاوز إلى ما خالفه رأيًّا عن نظر ، و إلا جاز لمن له قوة بصر ، أن يعدوه إلى ما رآه أصح من ذاته أو يصح معه من أثر ، والحمد لله على شهوده في موضع وجوده ، من آثار من تقدم من الأحبار مع ما فى نفسى من النقض ( بالضاد المعجمة ) والميل إلى ترجيح رأى ِ من يقول بالنقص ( بالصاد المهملة ) من غير أن أخطئ في دينه من قال بغيره رأياً في موضع الرأى عسى أن يكون أبصر غبر الذي أرى من وجود عجزه الموجب في حقه ، لبعد لزوم ما لا طاقة له به أن محضره في قلبه حال أدائها فيذكره ، فإن الأمر فيه لا إليه، وإنماهو لمن بيده على حال ، فكيف، على قياده \* عا ألزمه أن يؤديه إلى تمامه، مع الاجتهاد في دفع الموانع و إلقاء العذر من العلائق" من باله ، فيقضى على هذا من حاله في مثل هذا من أعماله بالفساد ، لا لشيء إلا ما لا بملكه من نفسه و لا يقدر إعلى منعه ، و لا له حيلة في دفعه ، أليس في الحق أولى به وأحق ، من ً ابعد أن يبالغ الحهد فى أمره ، على ما جاز له ّ أن يكون الله أولى بعذره ، وأن يكون له على تمامها مع الغفلة عن ذكرها تصيب من أجرها ، لأنه دعى فاستمع ، وأمر فاتبع ، وأراد أن يعمل لربه فقصد ، وعزم على ما عليه اعتمد ، ثم بادر فى وقته فاجتهد فى نفسه مبلغ ما قدر ، لأن مجمع قلبه فيحضر ، ليؤديه كما أمره ، وعلى هذا دخل في الفرض فعمْل ، إلا أنه على غلب ما به من نهـى فى أثناء عمله لفرضه ، فسها عن حفظه ضرورة حتى قضاه ، إلا أنه على وجهه أتاه ، من غير ما نقص ولا زيادة يوجب في العمل فسَّاده ، فلم يجز على هذًّا منْ أمره في فرضه ، إلا أن يكون به إما فى طاعة ربه والطائع مأجور ، وإما فى معصيته له والعاصى مأزور (١) ، إذ لا يصح أن يكون بينهما لشيء بحال في شيء لا بهذا ولا في هذا ، فإن من وراء هذه الدار يكون على جواره كون الفرار بين الحنة والنار محال ، فالحواز كذلك لأن ما خرج عن المعصية ولج في الطاعة ، وعلى الضد في العكس من غير ما ليس داعي الشك، لأنهما على الضدية في تقابلهما ، وليس هناك منزلة ثالثة بينهما ، لا طاعة ولا معصية ، حتى يمكن في حاله ، لأن يكون بها مع أمثاله . ولما لم يكن له بد فيهما ، من أن يكون بأحدهما . ولم يجز أن يعصى بشيء من الطاعة ، ولا يطيع بشيء من المعاصي ، لأن الطائع غير العاصي وقد صح في هذا من فعله أنه لاأيمن المعصية لوجود عدله ، لخروجه عنها أن يكون من الطاعة عنها ضرورة لابد منها ، ولا ماجأ .

ومن حق الطائع أن يثاب على ما أطاع به تفضلا عليه من ربه ، لقيامه عبيه أبن يديه ، فإن عراك الشك فهب فى مثل هذا أنه لا وزر (٢) عليه ولا أجر ، أليس أمن ثوابه كون النجاة أمن عقابه ؟ بلى . لأنها من أنواع المثوبة بدلا من العقوبة إ ، وإنها لمن النعم العظيمة ، لو لم يكن من جزائه على ما كان منه بلا هي لكفى ، ولكن لابد من الزيادة لمن أطاع ، لأن من حق من وفي لربه عا عليه من الطاعة ، أن يجزيه بعد موته في أخراه الجزاء الأوفى ، من جوده وكرمه لمن اتقاه فيا أمره ونهاه ، ولابدا المطيع من هذا أبدا ، وهذا كأنه لا مستغرق فكره ، حتى يغيب عن حفظها تاركا ذكره ، فيستحق على إساءته لأن يجازى بالحرمان ، لأنها في حين ما يحكم فيه بالبطلان ، فصار لا من حقه فهو به أولى ، لأنه من تقدم صدقه فيا لزمه من العبادة ، لعالم الغيب والشهادة ، وإنما عرض له من الحواطر في حاله ، ما لا يقدر على زواله ، كرها يقتضي في كونه معذرة من به إلى ربه ، صدقاً لا يقار به بأس على من بلى"به ،

<sup>(</sup>١) مأزور : يريد أنه يلقى العقاب . ولكن اللفظ لا يؤدى الممي .

<sup>(</sup>٢) الوزر : الإثم .

ولا لوم ما نواها لأداء فرضه ، أو ما لزمه أو عليه فى ليلة أو يوم ، وإن لم يقصد مها الفرض فالبدل والكفارة ولا إثم عليه . وفى قول ثان بالإثم والبدل دون الكفارة . وفي قول ثالث بالإثم لا غيره من البدل والكفارة[، وفى قول رابع لا شيء عليه وعلى قياد معنى فى هذه الآراء إن صح أحد ما مها إلا الرابع، فأخرج من بينها رأياً يجمع السلالة فهو في قول خامس فألزمه الكل من الإثم والبدل والكفارة لم يخرج في الرأى فهو من الصواب في العدل ، للمخوله فيما أفادته ، وعدم خروجه بعد كون ولوجه لفظاً ومعنى في الحملة ، لأن الكفارة في موضع الإثم ولزوم الكفارة مما يحسن في النظر لأن يكون معهما ، لأنها على رأى من يقول بها فى الصلاة كأنها لازمة لهما ، وعلى قياده ولا يصح لزومها عا دونهما وإلا جاز أن يلزم البدل من لا يأثم فالكفارة لا يكون إلا بهما، لأنها معنى فىالعقوبة لمن أتى منها فى ركوبه بما دان بتحر ممه ما ليس له فيها ، فلزمه فى إثمه مع التوبة أن يبدلها لفواتها فى ترك أو فساد ، لا عذر له فيهما على رأى من يقول في التوبة إنها لا تجزئه من بدلها إلا بالإثم ، فى موضع ما لا يد له فيه ، ولا بالبدل في موضع ما لا إثم عليه ، ولكن فى موضع كونهما توحد عن أصلهما متقاربة لهما ، فكأنها في كونهما من بينهما لعدم وجودها مع أحدهما عند فقد الآخر منهما ، خلافاً لرأى من يذهب إلى مَا نَفَاهُ مِنَ الْإِثْمُ عَمِنَ ٱلزِّمَهُ البدل والكفارة في الحكم ، فلا حرج ولا لوم على من عارضه في حكمه بوجوبهما على من نفي عنه في قوله كون إثمه ، فقال إيراده عليه أنها في الأصل نوع جزاء لمن يكون في موضع لزومها من أهلها عجلة في دنياه بما على نفسه من ذنوبه جناه ، فلم جاز فيه أن يجازى في هذا الموضع من لا ذنب له على رأيه ، لقوله فيه إنه لا إنم عليه أو لي به ما ألا يبتها مع عدم ما هي له ، أو تقول به معها لأنها من توابع كونه في موضع لزوم البدل ، لوجود ما لا عذر فيه ، فإنه لابد إلا في تركها أو في فسادها ، ولا إثم إلا في التعمد لما لا جواز له ولاكفارة ، إلا بعد فواتها على ما يعذر به فإن جمع بينهما جاز في الرأى أن يكون لإثمه في موضع لزوم البدل عليه ، و إلا فلا لأنه ليس كل من لزمه البدل يلزمه أن يكفره ، إذ قد يلزم و لا إثم ،

جاز لأن يكون الإثم والبدل ولاكفارة في موضع كونه في الوقت على قول من يوجبه فيه نصأ ، لا على قول من يجعله في وقته من الإعادة أداء ، وإنه "من الأول لأصح لأن وقته بعد لم يفته ، فلا يحال إلى البدل عن حاله أَفِي أُوقَاتُه"، والواقع ليس بشيء لأنه باطل"، فهو بمنزلة ما لم يقع ، إنى لاأعرفه مما يصح إلانَّ لفواته ، وعسى في الغافل"عن قصده لذلك إلها ، لا لما يعذر معه في إتغافله به ألا يكون إعليه من وراء البدل ، على رأى من قاله كفارة ، ولا إثم لأن الناسي في حكم النائم ، لا فرق بينهما في موضع وجود [العدر وعدمه ، المقتضى في كونه لما لا يعذر به ، أنْ ليكون لعدم عَذْرُهُ في ذلك ، مثل الحاهل في أمره إن لم"ايكن أقبح أمراً وأبعد عذراً ، وعلى تمامها ، فيجوز على كل منهما لأن يلحقه من الرأى في إثمه ، مع لزوم البدل والكفارة في حكمه ، ما في هذه الآراء الأربعة من قول من بهم في النوازل ، ستدل على المنازل ، في آلمِدا وغيره من قولهم فيه ، مهما دخل في تأديته على نية الفرض في نفسه إفعمل ، إلا أنه لعماه عن درك ما هي به جهل ، فترك منها ما لا يصح معه إمن حد إلى ما فوقه أن عليه البدل والكفارة بالحد الواحد منها ، إن تركه منهما جهلا منه به ، وفي قول ثان بركعة ، وفي قول ثالث بأكترها ، وفى قول رابع بكلها لا بها دونه منها ، وعلى رأى من يقول بالبدل وحده لا غير من الكَفارة ، فيجوزا لأن يكون داخلا من كلَّ واحد من آهذه الآر اء الأربعة ، وفي قول خامس لا بدل عليه ولاكفارة ، وإن جهلها فتركهاكلها . وإنما يصلح من عمله على قياده ما أقبل لاإنما يمضى في خطئه"، فإنه لا شيء فيه من بعد التوبة في موضع لزومها لركوبه ما لا وسع فيه لرأيه في دين خالقه ، وعسى في البدل أن مجوز لأن يكون إعلى أما به من الرأى في لزومه على أحد ما جاز في كل رأى لحوازه عليه في موضع عذره الانكيف إني موضع ما لاعدر له فيه إلا أنه لأجدر في أوصافه أن يكون الباقي على ما به في اختلافه . وليست الكفارة كذلك لأنها في الحكم على رأى من قال بهايًّا، غير منفكة عن الإثم ، فيجوز لآن يكون مع البدل وحده ، بل لابد منهما في لزومها عن موجها ، ولن يصح في الرأى أن يقال بإنمه على هذا إلا في موضع مالاعذر

فى تركه لوجوده فيه من يدله عليه ، لا فى موضع عدمه لمن تقوم به الحجة له وعليه فيما يعبره له من ذلك وما أشبهه ، فإن له وعليه حال جهله أن يؤديه كما حسن في عقله من الدينونة ، بالسوال عما لزمه على الخصوص في ذلك ، أو العموم في الحملة ، وليس عليه أكثر ما بلغ إليه حتى يلقى الحجة فيجيزه الأصل فيجوز لأن يجازى بها فى عدم إثمه ، وإن أطاق فى القول بها فالحق فى أن يكون على ما أظهرناه من تقييدُه بما أوردناه ، إذ لا يصبح أن يكون . على إطلاقه لما فيه من الأخذ بما ليس في الواسع ، والله أكرم من أن يأخذه بما لا يقدره ، وأحق أن يقبل منه ما نواه له! ، وأراده منا فرضه به ، وإن نواها بعمده لغيره الفرض في قصده ، فهـي لما أراده بها ، إلا ما عداه من الواجبة في لزومه له في دنياه ، فانه لاً هو ولا منه ، بل لا شائ في أنه غيره ، فلا مجوز أن مجزله عنه ، إذ لا يصبح أن يستحيل إليه ، بل هو على حاله فى وجوبه لعدم زواله ، حتى يوديه فى وقته ، كما عليه أو يفوته بالعمد فى جهل أو علم أو خطأ أو نسيان لعدر أو غيره ، فيازمه فى كل وجه ما فيه من بدل ، أو ما زاد عليه بظلم من توبة ولاكفارة لإثم ، فإن المتعمد على إضاعتها بترك أو فساد إثمه واضح حكمه ، فهو بالكفارة أحرى من الخطئ فى جهله ، لأنه فى تقدمه على ما لا محل له أجرأ ، فهو كذلك فى وجوبه!!, و إن دنا هذا منه في ديونه فإنه من ازومها أعذر على رأى لا يدنع ، لأن العالم إثمه عن الحاهل أكبر ، وقد مضى من القول في الغاذل فمها عن قصده الفرض بها ما يدل بالمعنى في الغافل عنها على أنه في معنى النائم حتى اتفوتهما ، لا على ما به يوجد في حالهما ، وإن جاز في البدل لأن مختلف في ازومه لهما فى الكفارة ، لا تدخل عليهما لعدم وجود إئمهما . ومن أغمى عليه أو فارقه عقله فهو في موضع العذر ، و إلا جاز لأن ياحق على حسب ما يكون بالإرادة فى الفرض ، من عمل أو ترك فى الوقت ، تارة بالعمد وأخرى بالحطأ على. الحهل ، في موضع الإهمال أو القصد ، وبالحملة في البدل والكفارة فايس في لزومهما على من تعمد بظلمه لإضاعة فرضها فى جهاه أو عامه إجماع على إيْجابهما ، ولا على ضده من نفيهما . وإن أجمع فى ركوبه لما لبس له على

ذنوبه في موضع ، فهما كذلك على ما مهما في الرأى من الاختلاف بالرأى هنالك ، وبه يستدل على أنه في موضع جواز الرأى أظهر ، غير أن القول بالبدل أكثر ، فالعمل به أولى ما استعمل على أي وجه يكون فسادها أو تركها. و إن كان ما خالفه لا يحجر فإن هذا ما أبه يؤمر عما كاد أن يقع عليه الاتفاق، ومن توسع بغيره فلا حرج ، إوقد تلجئ إالضرورة في مثل هذا إلى قبول الرخصة ، توسعاً في موضع جوازها لمن اضطر إلها ، أو رآها في موضع الرأى موضع نجاته في المال ، فجاز له في الحال أن يعمل ما على حال ، وما نواه من عمله لغير الله فهو لما أراده به ، والرد أحق به وإن أشرك معه غير ه فكذاك ، لأن الله عنى عن الشركة ، فلا يقبل من العمل إلا ما خلص لوجهه وإن قصد بها الفرض في أدائها فلم يحلها بشيء حتى أتمها وحفظها كلها إلا أن يكون ثم شيء لا يضرها ، ما لم يصح على هذا من أمره فيها إلا أن يقال بتمامها في ظاهر أحكامها ، وإنما قبولها فيحتاج إلى أن يكون لربه من الخلصين فى دينه الذى تعبده به ، وألزمه أن يتركه أو يفعله فيؤديه له كما عليه لا لغير ه فى حميع أموره لقوله تعالى في محكم ما أنزله على عبده من اللكر : (إنما يتقبل الله من المنقين) (١) لا غيرهم بدليل ما فيه من الحصر ، ولن يصبح أن يكون منهم إلا من جاهد في الله ، فأتى ما ألزمه ، وأبي ما حرمه ، فَّإَن زاد علمهما لمزيد قربه فله اازيادة من ربه ، وإلا فلا أواب لعمل من لا تقوى له ، ولا جزاء لمن أقام على شيء من المعاصي في هذه الدار : حتى يموت على ما به إلا النار ، وإن أكثر من أنواع الطاعات فى غيره ، فالرد أولى بما يعمل لعدم خبره فضلا أن يقبل كلا ، إن أعماله كلها هباء ، ليس له منها إلا العناء ، فإن رجع فتاب إلى ربه من سوء ذنبه ، رجا في الله | أن يكفر عنه سيثاته ، فيغفر زلاته ، ويتجاوز عن خطيئاته ، فيرد إليه حسناته .

<sup>(</sup>١) من الآية ٢٧ من سورة المائدة.

وأما فى قول آخر: أما المشرك فلا ، ونحن فى القول على غير من أشرك فهو كذلك ، غير أنه قيل بالبدل فى صلاته حتى حال نفاقه ، وقيل لا بدل عليه ، ومختلف فى المصر من بعد حطه بالتوبة لإصره ، هل يثبت فى ديوانه ما عمله من الحسنات مثل كفره ؟ فاتق الله فى السر والعلانية ، واحذر من الشرك والنفاق ، تلق من ربك فيما تعمله زيادة عما تؤمله من فضله وجوده وكرمه ، وإلا فلا خير منك ولا لك ، ولا قيمة لعملك وإن طال أملك فلا جزاء له قط أوله وآخره ، إلا الخزى والنكال فى الآخرة ، والعياذ بالله من ذلك .

وقال في موضع آخر : فإذا أتمها كما عليه في الحال ، ولم يعن الشيطان على قلبه ، ولم يتابع النفس فما يحدثه به ، ولم يبلغ به سهوه ولا لحنه فى القراءة إلى فسادها ، ولا كان منه بها ما لا يصبح معه كون سدادها ، فهى تامة إذ ليس عليه فها لا يقدر من الخواطر والوساوس على دفعه محيلة شيء من اليأس لأنهما قد يكر نان عليه لمن بلي بهما ، وربما لا ينجو منهما أحد من الناس وإن بالغ في الاحتراز منهما، فأطال جهده في منعهما أن يعرضا له لم يقدر عليه ، لأن الأمر فهما لا إليه ، فالشيطان يوسوس كما ترى ، في صدور الحنة والناس من الورى ، والنفس تحدث على الكر!هية والرضى ، شاء المرء أو أنى ، ضرورة لا دافع لها ولا مانع ، أو تظنهما مما يصبح لمن رامه بهما جزماً لما ير د عليه منهما ، كلا لا وزر فلا منجى منها ولا ملجأ إلا إلى الله لا غبره ، تقدم أو تأخر ، وإنما غاية ما يمكن له أن يجهد في جميع باله ، لما قد حضره في حاله ، فلزمه أن يؤديه من أعماله بقطع ما عداه من أشغاله ، من بعد أن يرجع إلى مولاه فيسأله الإعانة عليهما ، والنجاة منهما ، مع الإعراض مما يعرض له بترك إقباله عمداً من نفسه في الأمرين ، إلى ما يدعوه إليه أحد الخاطرين ، من شيء يصده عن فعله أو يفعله في أثناء ذكره ، لعسى أن بجتمع له فيحضره لما أراده من تحفظه ، لما يعلمه حتى يتمه في تعقله ، سالمًا من الخلل الداعي للنقض ، أو ما دونه من النقص في العمل ، فإن غلب على أمره من بعد الحهاد، فأرجو ألايؤخذ بما لا محكم عليه فيه بالفساد في الإجماع ، وإن نسى في موضع عذره أو أخطأ ، لا عن جهل في ترك أو فعل يكون في أمره قدر ما يلزمه فيه البدل ، أن لو صح معه كونه منه ، فهو كذلك ما لم يصبح عنده أنه كان يوماً ما ، إذ ليس من قدرته أن يحضر بفكرته ما قد غاب عن ذكره ، إلا من بعد أن يأذن الله برده إليه ، فيجوز لأن نختلنَ. في لزوم بدلها عليه مهما صبح من بعد فواتها ، وإلا فلا بدله أن يعيدها لذكره فى وقتها ، وأن يرد عليه وهو بها بعد لم يخرج عنها ، رجع إلى ما ترك فبين من حيث سها إلى آخر ما إليه انتهى ، إن لم يكن عرض له ما يبطلها بشيء في حدث يكون من ذاته أو غبره ينقضها عليه بإجماع أو على رأى من قاله فى موضع الرأى أر لغيره من تطاول فى سهوه مخرج به فى قرل آخر عن مقدار ما قد حده ، رأياً عن كل ذى رأى على قياده فيه ، و إن تعمد لأن يقبل إليه بقلبه ، فيقبل ما يدعوه إليه من دنياه غبر تارك لها ، إلا أنه جعل يفكر فيه فلم يقف عن حفظها حتى أتمها ، جاز لأن يلحقه الرأى بما فيها من القول بفسادها . وفي قول ثان : إلنها لا تفسد إلا بما يكون من عدد يوً لفه حساباً ، أو ما أشبه من رده له في نفسه جواباً ، خلافاً يعرض له من مرتد لا غيره . وفي قول ثالث بالرخصة في جميع ما يلزمه ألا يؤخره من بقى لشيء أو إثباته في حق بني أو غيره من عدو أو لى ، لا ما زاد على ذلك وى قول رابع بتمامها على حال فاعرفها ، وإن سها فرجع من قبل أن يكون ما لا يصبح معه ، فهو كذلك ، وإن نسى في عمله بما على نفسه في صلاته حتى فلا يبعد من أن يكون بعد على ما نى هذه الآراء ، وإن لحقه الرأى فى فسادها من وجه آخر ، جاز على رأى من يقول بتمامها في هذا الوجه ، لأن تكون على لخياده على ما هي به من قبله ، وما جاز لأن يلحقه به من فكره في شيء من أمر الدنيا بعد ذكره ، جاز لأنْ يكون في أمر الآخرة وإن اقترفا ظاهراً فزاد على ذلك القبح ، فقد اتفقا معنى في كونهما من جهة واحدة هي الزيادة فيها لما ليس منها ، وإن لم تكن ظاهرة في الباطن من عمل القلب ، لا الجوارح ولا سائر البدن ، ما لم يجاوز التكييف ، لا ما زاد عليه في حال ، فلذلك جاز في الرأى لأن ياحقه بما فيه من قول ، لعدم ما يمنع من جوازه فيه ، لأنه موضع رأى لمن قدر عايه ، فجاز في النظر لأن يجوز على كل منهما ما جاز على الآخر! ، من رأى صح في الأثر ، أو أخرجه من كان من ذوى البصر ، لأنهما عن أصل واحد في كونهما ، أو أخرجه من كان من ذوى البصر ، لأنهما عن أصل واحد في كونهما ، فأى فرق بينهما ؟ وليس منها أحدهما وربما لعدو أراد أن يلهيه عنها بأخراه ، فأى فرق بينهما ؟ وليس منها أحدهما وربما لعدو أراد أن يلهيه عنها بأخراه ، لأنهما به من دواعيه ، ولا شك في ذلك .

وعلى قول من يذهب إلى فسادها به في موضع ما رآه فيه ، فلابد له في العمد من أن تلزمه التوبة ، إذ لا يصح على ما به من النضييع في رأيه ، إلا أن يكون آثمًا بما تعمده، جاهلا أو عالمًا ، غير أن ميلي إلى أن لا ألز مه بدلها ما نواها لله ففعلها ، وأتى جاكلها ، ويجوز لأن نختلف في لزومه إن غفل عما لا تتم إلا به ، إلى ما زاد عليه من إتيانه له بما لا شك معه فيه ، إلا أنه يعجبني في موضع العمد أن يعيد ،وعلى كل حال فإن بانع به الأمر إلى أن لا يدرى ما عمله مها ، كم ركعة ؟ فأحرى به أن يستأنفها مرة أخرى إن لم يحفظها عليه في موضع عذره ، من أن جوز له أن يستمع إلى قوله في ذاك . وإن نوى في إقباله إلى ما يدعو به إليه تركها في حاله بطات على حال فلزمه أن العيدها في الوقت ، مع التوبة في موضع ما لا عدر له ، وإلا فلابد وأن يلحقه من القول لفواتها بالعمد في فساد ، أو ترك عن جهل أو عام ما فيه من البدل والكفارة، في موضع الانتهاك لما دان بتحريمه. وإن هو جعلها أهم ما يكون من همه، فأداها على وجهها من غير زيادة فيها ولا نقص منها ، بلكما هي في أصلها ، وأعين على قلبه في عملها فحضره في كلها إلا أن يكون في شيء لا يضرها ، فهي في ظاهر أمرها تامة ولا شك ، وبقي ما لابد منه لقبولها ، فإن العاقبة لمن اتقى في نفسه ، فأدى ما قبله و ترك ما ليس له لله وحده ، وإلا فلا خير لمن أراد بها الغير ، دع من أنكر أو ضيع ما به أقر فلهى فى دنياه عن أخراه بما يهواه . والسلام . مسألة : ومنه وفيمن يكون فى صلاته فيسهو فيها ، أو يغلبه النوم قائماً أو قاعداً ، فإذا انتبه لم يعرف ما قرأ ولا ما صلى منها ، وإن صلى مراراً فهو كذلك حتى يفوت وقتها ، ما حال صلاته ؟ قال : فهى على هذا من أمره غير تامة ، وعليه أن يصليها حتى يتمها كما لزمه من غير ما شاك فى تمامها ، أو يغلب على ظنه أنه قد أتمها ، فيختلف فى صحة جوازها له ، وثبوتها إذا اطمأن قلبه بتمامها ، وإلا فلا يجزئه ، ولا أعلى فيه غير ذلك .

مسألة من منثورة الشيخ سالم بن خميس : وإذا اختفى وقت الصلاة من أجل الغيوم ، وتحرى الإنسان الوقت ، وأراد أن يصلى ، فإنه يقول : أصلى فريضة كذا ، كذا ركعة . والله أعلم .

مسألة الزاملي : وفى المصلى إذاكان قائماً فمر عليه طائر بينه وبين سجوده أينقض عليه صلاته أم لا ٤ قال : إذاكان هذا الطائر من الطيور التى فيها الدماء الأصلية ، فخطف بينه وبين سجوده ، نقض عليه صلاته . وإذكان مثل الدبى والجراد ففى ذلك اختلاف .

قال المؤلف : إن كان المار مثل الدبي وما أشبهه ، فيعجبني تمام صلاته، لأنه ليس من ذوات الدماء ، ولا يستطيع الامتناع منه . والله أعلم .

مسألة : ومنه وفى المصلى إذا كانت عليه قراءة الفائحة فنسى حين بدأ بآية الكرسى ، فذكر وقد بلغ إلى ( لا إله ) أيجوز له أن يقف قبل قوله ( إلا هو ) أم يكمل اللفظ ؟ كان إماماً أو مأموماً ؟ يقرأ سرا أو جهراً ؟ .

قال : أما إذا كان يقرأ سرا ، فعندى أنه لا يضيق عليه الوقوف لأنه يعرف نفسه ، ليس اعتقاده ذلك ، وهو استثنى بقابه . قات له : وإن أتم الاستثناء ، أتنتقض صلاته ؟ قال : يعجبنى أن يبتدئ صلاته ، وفيه قول لا بدل عليه ، وأما إن كان يقرأ جهراً فيعجبنى أن يتم الشهادة ، ولا يقف على النفى . والله أعلم .

مسألة الحمراشدى : وحيث يجى فى الأثر من فعل كذا ما لم يشغله عن صلاته ، فلا نقض عليه ، ما هذا الاشتغال ، أهو أن يشتغل عن تدبير ما هو يقرؤه حتى فعل ذلك ، أم حد ذلك حتى يشتغل اشتغالا لم يعرف ما صلى ولا ما بقى عليه ؟ قال : إنه يخرج معنى ذلك محرج الاشتغال الذى هو لم يعرف ما هو فيه منها ولا يستقبل ويلتبس عليه ذلك فيا يبين لنا من هذا والله أعلم .

مسألة الصبحى : وفى المصلى إذا كان يصلى الظهر وصلى ركعتين وقعد للتحيات الأولى وأتمها وسلم سهواً منه ، أيجوز له أن يبنى على صلاته ويأتى بالركعتين. الباقيتين أم يبتدئ بها ؟ قال : فى ذلك اختلاف وأكثر ما جاء فى الأثر تمام صلاته و يسجد للوهم ، وقول تنتقض صلاته . والله أعلم .

مسألة الحمراشدى : وهل تجوز الصلاة بقميص فيها جيوب حرير ، وبمنسول فيها جديل حرير أم لا ؟ قال : أما الجيوب فجائز ، وأما الجديل فأظن أنى وقفت على اختلاف فى بعض جوابات المتأخرين ، وأما أنا فأقول : جائز ذلك . والله أعلم .

مسألة الصبحى : والمصلى إذا شك أنه سجد سجدة أو سجدتين ، وأغلب ظنه أبها سجدتين فزاد واحدة ليكون على يقين ولم يمض على أغلب ظنه ، أيضره ذلك؟ قال : فيا عندى أن له ذلك ولا يضره إن فعله ، وإن ترك ومضى على أقوى ظنه جاز له ذلك ، لأنه قد قيل هذا وهذا في هذه المسألة . والله أعلم .

مسألة : ومنه ومن انتقضت صلاته فى وقتها ، أيصليها بدلا أو يصليها كأنه لم يصل بعد ؟ قال : لا يصليها فائتة فى وقتها وإنما البدل بعد فوت الوقت ، ولا يبين فى قول من قال بالبدل فى الوقت ، وإذا أراد أن يحتاط ويصليها ثانية فى وقتها ما يذكرها ؟ قال : يذكرها أنه يصليها حاضرة ، كما يصلى غيرها . والله أعلم .

مسألة الرغومى : والمصلى إذا لم يخرج يديه من كمى قميصه أو منسوله ، ولم تنل يداه الأرض إلا من فوق الثوب ، وكذلك إذا لبس منسوله أو شيئاً من الثياب فوق رأسه من حر أو برد ، أعليه نقض فى صلاته أم لا ؟ قال : إذا لم يخرج المصلى يديه من كمى قميصه أو منسوله ولم يباشر بيديه الأرض أو البساط ففى نقض صلاته يجرى الاختلاف، وأما إذا لبس المصلى منسولا أو شيئاً من الثياب فوق رأسه ، فقد وجدت عن ابن عبيدان أنه : وخاصة إذا كان من حر أو برد . والله أعلم .

مسألة : ماذا يقول إمام العرفان ، ومقياس أهل هذا الزمان ، العالم العامل إقليم عمان ، السيد الفقيه الثقة مهنا بن خلفان إن ، سلمك المنان في ناشي نشأ فاطلع على أثار السلف من أصحابنا أهل الاستقامة من نحلة الحق في ديننا فوجد عامتها تو كد سنة عنه ــ صلى الله عليه وسلم ــ فعلا وندباً ، ووجد إجماع الموجودين من العلماء بعصره على خلافها مذُّهبًا ، وُذلك في الإقامة ألا يأتبها إلا متولى الإمامة ، والموجود بكتاب الشيخ أبى جابر محمد بن جعفر ، على ما اطلع عليه هذا الناشئ ، نهى عن أن يتخذ ذلك عادة ، والرخصة فى ذلك موجودة مع مسيس الحاجة ، وفى موضع من الكتاب المذكور أيضاً كراهية فعل ذلك ألبتة ، ما الذي يبن لك في هذه الأمور الملتبسة ، الحارية عملاً على ضد المقتبسة ، أفليس الأحفى والأليق ، والأحسن والأوفق"، تُرْكُ مثل ذلك والاقتداء بصحيح السنة ، والاهتداء بآثار علماء الأمـــة ؟ وما تكون النية في ترك السنة بعد صحتها مما يسلم من الإثم تاركها باعتقادها! ؟ تفضل أوضح لنا إصحة الأصل عن هذا الفصل ، إحسب ما أراك الله من الحق والعدل ، كان من صريح النقل أو من صحيح العقل ، [فإنه قد استحوذ علينا شدة الحهل وما في الدين أمن مهل . قال : قد تأملت مضمون كتاباك ، واتضح لى معنى خطابك فما عندى لما سألت عنه من الحواب ، وأرجو إصابته للصواب . إن الإقامة والأذان معناهما متقارب ، ومقتضاهما خارج مخرج الدعاء للصلاة ، إلا أن الأذان دعاء عام ، والإقامة دعاء خاص للحاضرين ،

وفيما تناهى إلينا من الآثار وتواتر الأخبار ، في عصرالنبي الختار ، عليه أفضل الصُّلاة والسلام من العزيز الغفار ، إنه كان يقيم المؤذن الصلاة وكذلك من بعده أصحابه الأبرار ، وتابعوهم، عمله بسنته التي كان عليها ، ولم يميلوا عنها خلافاً لها. وأما أهل عصرنا من ناحية عمان ، فقد أدركناهم يقيم الصلاة إمام الحماعة لا غيره ، وقد مضى على ذلك من سلف ، وتبعه من خلف ، وفى الماضين جملة من الفقهاء عصراً بعد عصر ، لم يصح لنا من أحدهم في ذلك نكير ، ولا ظهور تغيير ، بل مضوا على المسالمة لبعضهم البعض ، إلا الشيخ سعيد ابن بشير الصبحى ، فكان(عجبانه)وميله فيما يوجد في المأثورعنه في الإقامة ، إلى ما مضى عليه النبي عليه السلام ، والخلفاء من بعده . وأما من مضى من فقهاء عمان قبله ، فهم على ما ذكرناه عنهم فى الإقامة ، وما أدرك ما سبب تحولهم فى ذلك عن سنة النبى صلى الله عليه وسلم ، ولو تأسوا به فى سنته كان عندى أولى من التحول عنها إلى غير ها ، لقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ في رسول الله أسرة حسنة )(١) لعلهم رأوا في ذلك ما لم نره ، مع أننا مجسنون بهم الظن فى ذلك وغيره ، إذ هم أبلغ منا فهماً وعلماً ، فنحن لهم تبع وُلْيُس لنا أَن نُخْطَى من عمل بإقامة الإمام للصلاة دون غيره ، ما لم ير د بذلك خلافاً للسنة ويخط من عمل بخلافه لأن الدعوة للصلاة حاصلة ممن قام بها ، كان مؤذناً أو إماماً ، لا فرق فيما عندى حسب ما بان لى ، ولم يبن لى ذلك ، وأيضاً فأفعال النبي ــ صلى الله عليه والسلم ــ وأو امر ه ليست كلها على الإيجاب بل بعضها يخرج على الندب والاستحباب . ولعل النبي عليه أفضل الصلاة والسلام ، اختص في زمنه بلالا للأذان ، والإقامة للصلاة من أجل ظهور صوته ، حَى يسمع الحماعة الإقامة مع كثرتهم ، فاقتفى الحليفتان : أبو بكر وعمر رضى الله عنهما ، مع سائر الصحابة و من شاء الله من التابعين من بعدهم ، أثر نبيهم تأسياً به في ذلك ، والفرق عندي حسن في إقامة المؤذن للصلاة حال

<sup>(</sup>١) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

كُثرة الحماعة ، وإقامة الإمام لها حال قلتهم ، ألا ترى أن فقهاءنا من أهل مصر عمان ، قد أثبتوا إقامة المؤذن دون الإمام في صلاة الحمعة، حيث وجوبها دون غبرها من سائر الصلوات ، لأجل كثرة الحماعة في صلاة الحمعة وتزاممهم لها ؟ وكفى بما ذكرناه دليلا وإيضاحاً في تأكيد الفرق بين كثرة الحماعة وقلتها ، والقول فى ذلك يتسع ويطول ، وفيا ذكرته كفاية ، لمن من الله عليه بالهداية ، فهذا ما حضرنى من جوابك حسب ما فتح الله لى فحسبك ، وفى الآثار ما يدل عليه إن لم يكن مصرحاً بعينه ، فتأملها يبن لك ذلك إن شاء الله . قلت له : وهذه السنة مخرج عندك على سبيل الإبجاب أم على وجه الندب والاستحباب ؟ وإنكانت هذه السنة على سبيل الاستحباب فما معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يةيم لنا إلا من أذن لنا ؟ » . قال : لا يبين لى خروج معنى هذه السنة ، إلا على سبيل الاستحباب ، و لو كان خروجها إبجاباً لم بجز خلافها ، وكان المخالف لها عاصياً لحلافه إياها ، فكيف وفة هاؤنا من أهل مصر عمان ، قد اعتمدوا على إقامة الإمام لصلاة الحماعة ، واتفقوا على ذلك عملا ، وتبع من سلف على ذلك من خلف ، ولم ايصح لنا من أحدهم ظهور نكير في ذلك ، بل مضوا على المسالمة من بعضهم لبعض ، مع أننا محسنون بهم الظن فيما اتفقوا عليه ، فلا تصبح معى تخطئة من عمل بذلك بغير دليل واضح ، ما لم يرد به خلافاً للسنة ، ولا أرى خروج الرواية التي ذكرتها عنه عليه السلام في الإقامة إذاكانت صحيحة إلا على ذلك." قلت له : أوليس هذا من التقليد المنهى عنه ، أعنى حسن الظن المحرد ، مع مصادمة الرواية النبوية الصحيحة مخلاف ذلك ؟ أما ما معنى ذلك فيما يبين لك حتى لا يكون تقليداً حراماً ؟ قال : ليس هذا من التقليد المنهى عنه ، لأن التقليد المنهى عنه أن يقلد غيره في أمر الدين فيقتدى به ، وفي نيته فيما عمله اتباعاً كان حقا أو باطلا ، فهذا التقليد المهى عنه ، وأما من تبع الفقهاء على حسن الظن بهم في علمهم أو قولهم ، فيما يحتمل خروجه من الباطل فضعف متبع الفقهاء فيما عندى عن بصر ما أبصروه من ذلك على حسن الظن بهم ، فهذا ليس بمقلد فيما يخرج معى . والله أعلم . ,

مسألة: ومن ترك من ركعات السنة شيئاً متعمداً ، عليه كفارة كما عليه في الفرية. م لا ؟ قال: فأما سنة الوتر فقد قيل على من تركها الكفارة في بعض القول على التعمد فيه ، وأما ساثر ذلك من ركعتي الفجر والمغرب فقد أساء. والله أعلم.

مسألة ابن عبيدان : والمصلى إذا لحقت عورته الأرض فتنتقض صلاته ووضووه وضووه الما إن لحقت عورته مواضع الوضوء فتنتقض صلاته ووضووه وأما إن انكشفت عورته مما يلى الأرض ، فلا نقض على صلاته ولا على وضوئه على أكثر قول المسلمين . والله أعلم .

مسألة : المصنف يروى عن النبي — صلى الله عليه وسلم ... أنه قال : لا ثلاث لو تعلم أمتى ما لهم فيهن لضربوا عليهن بالسهام : الأذان والغدو إلى الجمعة ، والصف الأول » . قال الشيخ سعيد بن أحمد الكندى : صدق رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ فى جميع ما قال ، غير أن معى يحسن ألاسهام بين أهل الدين في جميع ما صحت فائدته معهم للمسارعة والمسابقة إلى الخيرات ، ولم تسع المزاحمة عليه للجميع ، وذلك مثل الإمامة إذا نزل رجلانَ أو أكثر مع المسلمين أنهم أهل للتقديم لذلك ، وكانو اكلهم فى الفضل والعلم السواء ، وأرادوا تقديم أحدهم ، فيحسن أن يضرب بينهم بالقرعة ، فأيهم ثبت له السهم ووقع فيه ، فيكون أولى ابالتقديم من غيره ، وكذلك الأذان والصف المقدم كما جاء فى الرواية ، وكذلك إذا ثبتت فضيلة بين آثنين إلى ما أكثر من ذلك ، ولم يمكن القيام بها للجميع فتحسن المساهمة بينهم فى ذلك كما ثبتت المساهمة في الفرائض والفضائل الدينية . وإن قال قائل أن يكون القسم بينهم بالأوقات والأيام انلا تقوت الفضيلة الحميع ، لم يعد من الحق فيما بمكن فيه مثل التقديم للإمامة للصلاة والأذان والصف ، كما ثبت القسم بالأيام والشهور فى أشياء وحكموا بها . وأما مثل تقديم إمام المسلمين فلا يحسن معنا ذلك كما يحسن فى خيره . والله أعلم بالحق فى هذا وغيره ، وكذلك إذا نزلت بلية بين اثنين أو جماعة ، وكان لابد من وقوع البلية بأحدهم فتحسن المساهمة بينهم إن لم يقع الرضى من أحدهما ، كما أخبر الله تعالى عن ذى النون فقال : ( فساهم فكان من المدحضين فالتقمه الحوت وهو مليم ) (١) وأما مثل غدو الحمعة ومثله من الواجبات والفضائل وطاب العلم وفيما كان يمكن فعل ذلك للجميع ومن الحميع ، فلا يحتاج فى ذلك إلى مساهمة وكل من أسرع وأسبق إلى القيام باللازم أو إلى نيل تلك الفضيلة ، كان أفضل . ويحتمل قول الرسول عليه السلام فى ذلك ، إن صح عنه ذلك ، على معنى الترغيب والحث والتعليم لأمنه ، لما فيه من الفضل لمن سارع وسابق إليه . والله أعلم .

مسألة: وعمن قرأ التحيات الأولى حتى إذا أتمها شكأنه لم يقرأ ها من أولها ، ما يلزمه ؟ قال : معى أنه يعيدها من أولها في يشبه عندى قلت له : فإن شك أنه لم يقرأ أولها إلى موضع منها ، واستيقن أنه قرأ من موضع منها إلى آخرها ، هل عليه إعادتها من أولها إلى آخرها ؟ أو بجزئه أن يقرأ من أولها إلى آخرها ، لأنه لا تتم له قراءة آخرها ، وهو شاك في أولها وبعض يرى عليه قراءة ما شك فيه إلى الموضع الذي استيقن عليه . قلت له : فعلى القولين جميعاً يكون له عندك قراءتها كلها . قال : يشبه ذلك عندى على معنى الاحتياط . والله أعلم .

مسألة عزان بن الصقر: وسألته عن رجل يصلى أربع ركعات ، فإذا ضار في التحيات الأولى ظن أنه قد قضى الضلاة فتشهد و دعا ، ثم سلم ثم ذكر أنه صلى ركعتن ؟ قال : يتم الركعتن الأخريين ما لم يدبر القبلة ، قلت له فإذا سلم وقام يريد أن يصلى نافلة ثم ذكر ؟ قال : يتم ما بقى عليه من ضلاته ما لم يكبر أو بوحه للنافلة . والله أعلم .

ر.١ ) الآيتان ١٤١ و ١٤٢ من سورة العباقات .

فصل : جاء في الحديث أن الله تبارك وتعالى أوحى إلى عيسي بن مريم عليه السلام أن إذا قمت بين يدى فقم مقام الحقير الذليل الذام لنفسه ، فإنها أو لى بالذم ، فاذا دعو تني فادعني وأعضاو ك تنتفض . وإذا خرج أحدكم من منز له إلى الصلاة فليحدث لنفسه فكراً غير ماكان فيه قبل ذلك إذاكان هو فى حالات الدنيا وأشغالها فليخرج بسكينة ووقار ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك أمره . وليخرج برغبة ورهبة وخوف ووجل ، وخضوع ، وخشوع لله ، و ذل و تواضع لله ، فإنه كلما تواضع لله وخضع و خشع لله و ذل كَانَ أَرْكِي لَصَلَاتُهُ وَأَحْرَى لَقَبُولِهَا ، وأَشْرَفَ لَلْعَبِدُ وأَقْرَبُ لَهُ مَنَ اللَّهُ . وجاء فى الحديث أنه قال أول ما يسأل العبد عنه يوم القيامة من عمله صلاته ، فإذا تقبلت منه صلاته تقبل سائر أعماله ، وإن ردت عليه صلاته رد عليه سائر عمله ، وصلاتنا آخر دیننا، و هو أول $\P$ ما نسأل عنه غداً من أعمالنا ، فليس بعد ذهاب الصلاة إسلام و لا دين ، فتمسكو ا رحمكم الله بآخر دينكم ، وليعلم المتهاون بالصلاة والمستخف بها أنه إذا ذهبت صلاته ذهب دينه ، فعظموا الصلاة وتمسكوا بها ، واتقوا الله فيها خاصة ، وفى أموركم عامة ، فالصلاة خطرها عظيم ، وأمرها جسيم ، وبالصلاة أمر الله رسوله أولُ ما أو حيها إليه واصطفاه للرمالة قبل الفرائض كُلها ، وبالصلاة أوصى النبي ــ صلى الله عليه وسلم ـــ أمته عند خروجه من الدنيا في آخر وصيته إياهم . وجاء الحديث إنها خر وصية كل نبى لأمته ، وجاء الحديث عن النبي ــ صْلَى الله عليه وسَلْم أنه كان يجود بنفسه ، وأنه يقول : الصلاة الصلاة الصلاة . فالصلاة أول فريضة فرضت عليه ، وهي آخر ما أوصى به أمته ، وهي آخر ما يذهب من الإسلام ، وهي أول ما يسأل عنها العبد من عمله يوم القيامة ، وهي عمود . الإسلام وليس بعد ذهابها دين ولا إسلام. وكما يجب حراسة الرأس والعين عن الالتفات إلى الحهات ، كذلك تجب حراسة القلب عن الالتفات إلى غير الصلاة . واعلم أن أول مخارج الإخلاص إذا عملت عملا صغيراً أو كبيراً ، فريضة أو نافلة ، سرا أو علانية ، فنجاتك أن تحب ألا يعلم بذلك أحد إلا الله. وعن النبي ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ أنه قال : و لا يبلغ الغبد حقيقة الإيمان حتى لا يحب أن محمده أحد على العمل لله ، وقد جاء في بعض الآثار أنه قيل إن الدنيا كلها جهل إلا العلم ، والعلم كله حجة إلا العمل ، وألعمل كله بها حجة إلا الإخلاص ، والإخلاص خطر عظم . من كتاب المبندإ عن النبي ــــ صلى الله عليه وسلم ــ أنه قال : ٩ من حافظ على الصلوات الحمس فصلاهن فى وقتهن غير مضيع لهن و لا مفرط فيهن ، حشره الله يوم القيامة مع إبراهيم خليله و محمد بنيه ، و من لم محافظ على الصلوات الحمس ولم يصلهن لوقتهن ، وضيعهن وفرط فيهن وتهاون بأمرهن ، حشره الله مع أبي لهب وفرعون ذى الأوتاد » . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من صلى صلاة لم تهه عن فحشاء ولا منكر ، لم يزدد بها من الله إلا بعداً » . قال الله تعالى : ( إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر )(١) ومن صلى رياء وسمعة لم تبلغ صلاته تراقیه . وروی عن عمر رضی الله عنه أنه رأی رجلا لم محسن صلاته بقيام وركوع وسحود ، فعلاه بالدرة [وقال] (٢) : والله ما نتركك تظهر النفاق بين أظهرنا . عن قول الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاَّتُهُمْ سَاهُونَ ﴾ (٣) قال بعضهم : إن صلاها في أول الوقت لم يفرح ، وإن أخرها عن الوقت لم يحزن ، فلا يرى تعجيلها برا ، ولا تأخيرها إثْمًا . وقال بعض : هو الذي يسهو في صلاته فلا يدري على كم ينصرف عن شفع أو عن و تر ، فأنكر عليه الحسن وقال: هو الذي يسهو عن الصلاة حتى مخرج. قال غبره: أو يضيم شيئاً بما لا تقوم إلا به فيستحق الوعيد ، وقيل : كل صلاة لا يحضرها القاب فإنها إلى العقوبة أسرع . وقيل المصلى كأنه قائم على باب الحنة ، يستفتح وينادى به المنادى أمها المصلى لو تدرى من تناجى ما قلقت '. وقيل : لا محافظ عنى الصلاة إلا مؤمن ، وكل مستخف بالصلاة فهو مستهين بالإسلام ..

<sup>(</sup>١) من الآية ه ۽ من سورة المنكبوت.

<sup>(</sup>٢) زياده يتم بها التمبير .

<sup>(</sup>٣) الآية الحامسة من سورة الماءون :

وقِيل : أول الوقت إلى آخره سبعون درجة ، واجتهاد أن تكون مصلياً في أول وقتها ، فإن فعلت رفعك الله سبعين درجة ، وإن صليت في وسط الوقت أو ثلثه أو ربعه فلك من الدرجات مقدار ذلك . و في الحديث أنه سئل ـــ صلى الله عليه وسلم - عن أفضل الأعمال فقال : « الصلاة لأول وقتها » . وفي حديث آخر : « لو يعلم العبد ما يفوته من فضل أول الوقت لافتدى من ذلك لله يما قدر عليه من أهل ومال » . وقيل : الذين يسارعون في الخير ات الدين يحافظون على الصلاة حيث كانوا وأين كانوا . وقيل : إن الشيطان ينتقل المؤمن كل ما عصمه الله من باب ، أتاه من باب آخر . وقال بعض : من وقف بنفسه في المحراب وهرب بقلبه عن الوهاب ، فليس له عند الله ثواب. فينبغي للعبد أن يجعل قلبه قبلة لله عز وجل ، والتوجيه إليه كما جعل الكعبة قبلة بدنه ، فرحم الله عبداً مسلماً أقبل في صلاته إلى ربه خاشعاً ذليلا ، خاضعاً خائفاً ، راجياً وجلا ، راهباً راغباً ، فجعل أكثر همه في الصلاة لربه تعالى ومناجاته إياه وانتصابه بنن يديه ، قائمًا راكعًا وساجدًا ، وفرغ قلبه لللك واجتهد في أداء فرائضه كأنه ينظر إلى الله ، وإن لم يكن يراه ، فإن الله عز وجل يراه ، فانه لا يدرى يصلى صلاة بعد التي هو فيها أو يتعجل عايه الموت قبل ذلك ، فقام بين يدى ربه محزوناً مشفقاً يرجو قبولها وبخشي ردها ، فإن قبلها الله تعالى سعد ، وإن ردها شقى . ويروى عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ـ [ أنه ] (١) كان يصلى ولحوفه أزيز كأزيز المرجل من انبكاء ، والأزيز يعنى الغليان . ويجب على الإنسان أن يكون قيامه فى الصلاة مطمئناً ساكناً ، لا يتمايل يميناً ولا شمالا ، ويشاهد اطلاع الله فتموت جوارحه عن الجركات ، فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رأى رجلا يصلي ويمسح رأسه و لحيته ، فقال صلى الله عليه و سلم : « لو خشع قلب هذا للشعت جوارحه » . وكان على بن أبي طالب إذا حضر وقت الصلاة يتزلز ل ويتلون ، فيقال له : مالك ؟ فيقول : جاء وقت أمانة عرضها الله على

١١) زيادة يقتضيها السياق .

السموات والأرض والحبال فأبن أن محملها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظنوماً جهولاً . فلا أدرى أحسن ما حملت أم لا . وفي الحديث إن الحسن بن على كان ١ذا توضأ تغير لو نه و ارتعدت فرائصه ، قيل له : فلم ذلك؟ قال : حق لمن يقيف بين يدى ذى العرش أن إيصفر لونه وترتعد فرائصه . وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ]: « ركعتان من عالم أفضل من سبعين ركعة من عابد » . وقيل عن ابن عباس : ركعتان مقتصدتان في تفكر خير من قيام ليلة والقلب ساه . وأجمع الفقهاء [ على ] (١) أنه لا يحسب للرجل من صلاته إلا ما عقل منها . وقال ابن عيينة في قوله تعالى : ( قل أعوذ برب الناس) . . إلى آخرها ، نزلت في إبليس لعنه الله ، إن له ثلثًائة صلك ، فأى صك نظر فيه المصالى أصاده . ومن كتاب القناطر : قوله عليه السلام : . « ليس" للعبد من صلاته إلا ما عقل a والتحقيق فيه أن المصلي يناجي ربه عز وجل ، فالكلام مع الغفلة ليس بمناجاة ألبتة ، فإن تحرك اللسان بالهذيان ما أخفه على الغافل من حيث إنه نطق و لا يكون نطقاً إلا إذا أعرب عما في الضمير ، ولا يكون معرباً إلا بحضور القلب ، فأى سؤال في قوله تعالى : ( اهدنا الصراط المستقيم ) إذاكان القلب غافلا ؟ وإذا لم يقصدكونه متضرعاً فأى مشقة في حركة اللسان مع الغفلة ولا شك فالمقصود من القراءة والأذكار الحمد والثناء والتضرع والدعاء ، والمخاطب هو الله ــ عز وجل ــ وقلبه محجوب عنه محجاب الغفلة فلا يراه و لا يشاهده ، بل هو غافل عن الخاطب ، ولسانه يتحرك محكم العادة ، وأبعد هذا المقصود بالصلاة التي شرعت لتصقيل القلب وتجديد ذكر الله عز وجل ، ورسوخ عقد الإيمان بدلك ، هذه أحكام القراءة والذكر . وأما الركوع والسجود فالمقصود التعظيم بهما فطعاً ، ولوجاز أن يكون معظماً لله ــ عز وجل ــ بفعله وهو غافل ، لحاز أن يكون معظماً للصنم موضوعاً بين يديه ، وهو غافل عنه ، وإذا خرج مز, كونه تعظيماً

<sup>(</sup>١) زيادة يقتضيها السياق .

لم يبق إلا مجرد حركة الظهر والرأس. ومن عرف سر الصلاة علم أن الغفلة تضادها ، ولكن مجمعها ستة وهى : حضور القلب والفهم والتعظيم والهيبة والرجاء والحياء. ولهذا تفسير طويل فلا حيلة ولا علاج لإحضاز القاب إلا بصرف الهمة إلى الصلاة. والله أعلم.

\* \* \*

تم بفضل الله وعونه الجزء الأول ويليه الجزء الثانى . وأوله البات الثامن فى صلاة الجماعة

## قد طلبنا من الفقيه القاضي السيد حمد بن سيف بن محمد البوسـعيدي ان يكتب نبـذة عن المؤلف فاتحفنا مشـكورا بهذه النبذه نبـذة عـن المؤلـف

هو العلامه الفقيه السيد أبو زهير مهنا بن خلفان بن محمد بن عبدالله بن محمد آل بوسعيدي ولد في القرن الثانى عشر من الهجرة وعاش بمسقط حينما كان والده خلفان بن محمد قائما بالاعمال الادارية والمالية للسيد الامام أحمد بن سعيد وعلى هذا اطلق على خلفان بن محمد اسم الوكيل •

نشاً السيد مهنا رحمه الله مجتهدا في طلب العلم ونشره حتى صار ممن يشار اليه ورعا وزهدا وفقها ويرجع اليه الناس في حل مشاكلهم وكان معاصرا للشيخ العلامه جاعد بن خميس الخروصي رحمه الله وبينهما تبادل اراء في مسائل علمية ويروى ان السيد خلفان بن محمد الوكيل والد السيد مهنا الرسل الى الشيخ جاعد مسائل علميه يطلب منه الجواب عليها فيما يخصه فاجابه الشيخ على مسائله وكتب له معها أتسالني وعندك ولدك السيد مهنا وهذا مما يدل على رسوخ قدم الهنا في العلم واطلاعه الواسع وقد عاش السيد مهنا طيلة عمره قائما باعمال الخير وأكثر أوقاته في المسجد الذي بناه ابوه بمسقط سنة ١١٨٦ هوالذي يعرف الآن باسم مسجد الوكيال ٠

وقد أجاب على كثير من المسائل الفقهية رويت عنه ورتب جامع بن جعفر ترتيبا علميا وهو الذي طبعته وزارة التراث مشكورة وقد شرع في تأليف كتاب لباب الآثار بهمة عاليه في جمع الكتب وترتيب فتاوى العلماء ليضم كل مسألة في بابها وقد طلب من الشيخ الفقيه سعيد بن عامر الطيواني ان يكون ملازما ليقوم

بكتابة كتاب اللباب حيث ان السيد مهنا كان في آخر عمره أعمى البصر فاتح البصيره فاجاب الشميخ سمعيد طلبه وتوفى المؤلف السيد مهنا رحمه الله وكتاب لباب الآثار مجموع في أربع قطع وتلقاه علماء عصره بالتقدير والقبول وتناولته اقلام النساخ لتدوينه حيث تكاثر الطلب عليه لانه كتاب جامع في الاديان والأحكام مسحون باقوال العلماء وآرائهم •

وفاته توفي رحمه الله مرضيا عنه وقد عم الأسي والحزن جميع الاوساط العلمية وغيرها لأنه رحمه الله كهان محسنا على المستحقين ينفق على أهل العلم وطلبته وقد رثاه الكثيرون من تلامذته وشعراء عصره ومن جملتهم الشعاعر المسهور الشيخ الاديب الفصيح حميد بن محمد بن رزيق فقدد رشاه بقصيدتين مطلع الأولى:

فالجو من جون الرزيـة مظلم والأرض تعثر في ذيول حدادها وتخمش الخد البهيم وتلطم

أفل المنير البدر غاض العيلم الى ان قسال:

خلفا وبالغيب المهيمين أعلم وسدادها ماقاه قط به فم كانت بفصـل خطـابه تتبسـم

اسليل خلفان فبعدك لا نرى الله أكبـــر يالهـا من ثلمــة لا غرو أن بكت الشريعة بعدما

وهي قصيدة تبلغ ستة وخمسين بيتا والقصيدة الاخرى مطلعها:

نجوم دموع الطرف قد أفل البدر

وغاض بحكام الردى العيلم البحر

الى ان قال:

وای امرء یهنی بعیش وقسد حوی مهنا فتسى خلفانسه جدث قبسر

## الا انما فقد بن خلفان توحمة

يرى سهمها في قلبه الشهم والذمر مضيى وله من صورة العلم سورة

## تشابهها حمد ومحكمها شكر

وهي ثلاثة وأربعون بيتا .

وممن رئا السيد المهنا شيخنا اللغوي الاديب ذو الحسب الباهر والنسب الزاهر على بن ناصر بن محمد بن عبدالله بن سليمان النبهاني التنوفي رحمه الله

وقد ضمن في مرثاته هذه اسم السيد المهنا وتاريخ وفات بطريقة أخذ حرفين من أول بيت وهذا مطلعها:

## تعود مسرات الدنا بيننا ضر فصحاتها بلوى وخراتها شر

ومن هذه القصيدة يتضح تاريخ وفاة السيد المهنا وبعد لقط الحرف اتضحت الحملة التالية:

(توفي السيد العالم الأمجد مهنا بن خلفان بن محمد بثا من شوال عام الخمسين بعد مأتى سنة والف سنة ٠

وقد رأينا ان نثبت مرثاة الشيخ على بن ناصر باخذ صورة من ديوانه الذي بخط ولده موسي بن على زيادة للفائدة •

معافر ، من فعند وتندل بالسط الراحات ، سوابغ الدي م من صله بدوام كلهياسية 4 و واجعله سافع لي مرالزكوب تتمامع بهسيكا وبولانا علصلاس مماعليه وأله ودايقابون المستال لعالم أأمك مداى ومزا والامع فينا فليا خذ من الطر سده وجه والمهران من من المرافظ م مه ليدن لدا عدد ميد وجاه والنهرانات الم شنيبت حرفان معلف المنك وا د وان وعلي خات ديمانو على ١ من وساءت بالمان في المان الما ترجى ومرع مرجلاو عائدوا ٥٠ - المار مالا فابع عنها ترقل 4 وتعديًا برصوات لها مكا المعلَّهُ سم د سييع لن نارى ميك لمن دعا مع الصل فلاص فلا النيول له الرعن قليًا سوره فنق رجاه م بين بد الازمار لَ يَ لَيَاسَ التَعَافِرَافَ وَالْمُعَالِقَاءُ وَصَارَمَهُ الْعَرَالِلِكَ الْمُعَالِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَالِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعَلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلَمُ الْمُعِلْمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلِمُ الْمُعِلْمُ الْمُعِلِمُ ال رب د باس اسف رور عدد عدار الإلم المحامث من شروي شروي ما يعلو به المحروبين من عدار الإلم المحامث من المحروبين لم على سينك فعبالعقار الحالفية عظافك اومن يرسله المسالة الأسراية منا دار لا طال المتموّ حقوفة في من الدوحي استكل العلاهل في أَسُنَّ الشَّادِت بَكَ الآيام لِلدِّين عِقلا " وَلَكُن المِتْ يَفُ المُون الْمِ الْكِسُولُ " ل و ﴿ يُوانْصِلْعُنْ صَالْمَتَعَى مَنْكُبِرَةٍ ﴿ لِبَادِتَ دِينِي كَالِهِ لَا وَالْعَضُوا

ا ا " اعنى بالفلت الله يوصلون - المحقق ا لله السفاء وناي مرك - ملائن قلم عبد جوس كيوللمون والله في الله را والحالمانه ، و 12 3 ما به و عرب علق ا نه د د لغه سنا د وه دريل ۽ بيام م المُ تَعْنَا جَبُولُ الْعَارَالِ اللهِ وَتُكَلَّمُ لَلْ هِنَاوَالْمُ الْعَنَاوَالِمُ الْعَنَا وَالْمُ جريم حصاميها إن صلعام اعتماد وري وله العثابرني الستاله عالم جاعات عرالعلم وبطن قائر ، وخ ما فعاليالي صلال ، مُن 2 \* ظلمات وبعض فوف عن يا ش واخت لعثواء فرغرجه أرء بما وحبالتعوي ويأت لمو 4 أين ع على العبر طور على بغوق مضوى ويحر العلم محرعارن به مج يحر : من مهناع عراكم من المنابنا ليس بدر : ساعد عداقل مولى البرايا \* ورفاه مرفا سمان وعفر ، ساعد عداقل موسوها \* ورسوا ديرها بهر ويحر : حدمته لانباهم وسوها \* ورسوا ديرها بهر ويحر : 5